



المجلة الجنائية القومية

يصدرها

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
جمهورية مصر العربية

- الجرائم غير العمدية (دراسة احصائية)
- نظرية المصالح الاجتماعية
- حجية استعراض الكلاب الشرطية
- تطبيق قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين في البلاد العربية
- الاعتداء البدني وجزاءه في التقاليد القبلية الافريقية
- البحوث التطبيقية
- تحليل طلقة الاسلحة الصغيرة
- مؤتمرات



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة
الدكتور أحمد محمد خليفة

اعضاء مجلس الإدارة :

المستشار أحمد فتحى مرسى اللواء بهى الدين السيوفى الدكتور مختار حمزه
الدكتور جابر جاد عبد الرحمن الشيخ محمد أبو زهرة اللواء عبد الحلیم حسانه
المستشار حسين عوض بريقى المستشار محمد ماهر حسن المستشار محمد فتحى
الأستاذ عبد المنعم المغربى المستشار محبى الدين طاهر الدكتور على المفتى
الأستاذ الدكتور حسن الساعاتى

الجله الجنائيه القوميه

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
بريد الجزيرة - القاهرة

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة

نائب رئيس التحرير

الدكتور عادل عازر

سكرتير التحرير

الدكتور على عبد الرازق جلى

لجنة النشر

الأستاذ الدكتور سيد عويس ، الدكتور عزت حجازى ، الدكتور عادل عازر ،
الدكتور حسين مكاوى ، صلاح قنصوه ، عبد الحلیم محمود

الاشتراك من سنة (ثلاثة أعداد)
خمسون قرشا

تصدر ثلاث مرات في العام
مارس ، يوليو ، نوفمبر

ثمن المجلد
مئرون قرشا

المحتويات

بحوث ومقالات

- الجرائم غير العمدية (دراسة احصائية)
 د. أحمد المجدوب ١
- نظرية المصالح الاجتماعية عند روسكوباوند
 د. محمد عبد الله أبو علي ٣٧
- حجية استعراض الكلاب الشرطية أمام القضاء
 د. سامي صادق الملا ٥٣
- تطبيق قواعد الحد الأدنى لمعادلة المسجونين في البلاد العربية
 د. حسن المرصفاوي ٦٣
- الاعتداء البدني وجزائه في التقاليد القبلية الافريقية
 د. محمود سالم زنتاتي ٩١

مؤتمرات

- دور البحث العلمي في مجال التخطيط وسياسة الدفاع
 الاجتماعي
 د. عادل عازر ١٠٩
- المؤتمر الدولي العربي الخامس للدفاع الاجتماعي
 لدراسة عوامل انحراف الأحداث ودور المؤسسات في
 المعادلة والعلاج
 د. علي عبد الرازق جلي ١١٥

رسائل علمية

- القانون وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي (دراسة
 ميدانية)
 سعد محمد شاهين ١٢٣

مقالات وبحوث باللغات الأجنبية

- البحوث التطبيقية في الوقاية من الجريمة وإدارة العدالة
 الجنائية
 ريتشارد ماكحي ١٥٣
- تحليل طلقة الأسلحة الصغيرة
 دكتور عادل فهمي ١٦٥

مطابع الاهرام التجارية
رقم الايداع بدار الكتب
١٩٦٩ / ٣٤٣

الجرائم غير العمدية (دراسة احصائية)

الدكتور أحمد على المجدوب(*)

مقدمة :

إذا كانت الجرائم العمدية هي المظهر أو الشكل القانوني للسلوك غير المتبصر والمنطوي على انعدام الحيطة والبعد عن الحذر ، فانها تعتبر خارج نطاق قانون العقوبات افعالا ذات دلالة عميقة تعبر عن فقدان التوازن بين السلوك الطبيعي للأفراد وبين التحول الذي يمر به المجتمع من مجتمع زراعى الى مجتمع صناعى ، مما يمكن معه القول أنها مشكلة حضارية أولا ، وهذا التفسير ليس عاما فهو لا ينطبق على الجرائم غير العمدية فى أى مكان وانما يقتصر على مجتمعنا فقط ، ذلك لأن العصر الصناعى يتطلب قوة الاحساس بالزمن والوعى بمسئولية العمل لا باعتباره مجرد وسيلة لكسب العيش ولكن أيضا باعتباره قيمة انسانية عليا مما يجعل الأسباب التى تؤدى الى وقوع جريمة الاصابة الخطأ أو القتل الخطأ تختلف فى المجتمع المصرى عنها فى مجتمع آخر كالمجتمع الأمريكى مثلا أو المجتمع السوفيتى وبالتالي فان العوامل التى ترتبط باهمال الشخص أو بخطئه تتباين ، فاذا كان معدل الجرائم غير العمدية يزيد فى المجتمع الأمريكى عنه فى المجتمع المصرى فان ذلك لا يعنى أن نوعا واحدا من الأسباب يؤدى الى ذلك وان الاختلاف الكمي يرجع الى زيادة عدد السكان هناك عنه هنا أو الى أن الاهمال أو انعدام الحيطة أو الحذر يزداد هناك عنه هنا وانما الواقع خلاف ذلك فالاسباب تتباين تباينا تاما والعوامل تختلف اختلافا كبيرا .

ومما يدل على أن مشكلة الجرائم غير العمدية فى مصر مشكلة حضارية أساسا أن التوسع فى استخدام السيارات لم يقابله توسع مماثل فى انشاء الطرق وصيانتها والعناية بالسائقين والأخذ بالأساليب الحديثة فى تنظيم المرور وان الاتجاه الى التصنيع لم يقترن بالأخذ بأساليب الأمن الصناعى ، وان التغير الاجتماعى لم يتجه الى الريف بالقدر الذى تم به فى المدينة اذ لا يزال سكان الريف يستخدمون نفس أنواع الوقود التى كان أجدادهم الأوائل يستخدمونها كما ظلت القرى بلا اضاءة بالكهرباء رغم أن القرن العشرين قد أوشك على الانتهاء .

وقد أجريت هذه الدراسة للتعرف على العوامل المساهبة لارتكاب الشخص للجريمة غير العمدية ، وكذلك بقصد التعرف على الفروق بين المجرمين الذين يرتكبون الجرائم العمدية كالسرقة والقتل والاغتصاب وغيرها والمجرمين الذين يرتكبون الجرائم غير العمدية من حيث ، الوصف

(*) خبير بالمركز ورئيس وحدة بحوث العقوبة

القانونى للجريمة ونوع الحكم ومدة الحكم والحالة الصحية والديانة والحالة الزوجية وعدد الأشخاص المعولين والحالة التعليمية والجنسية والسوابق والسن والمهنة وجهة الميلاد ومحل الإقامة ومكان الواقعة والجنس .

هذا بالإضافة الى الكشف عن حجم الجرائم غير العمدية ونسبتها الى الجرائم عموما .

وبالرغم من أهمية اجراء دراسة شاملة لفزلاء السجون من مرتكبى الجرائم غير العمدية ، حتى يكون التعرف على الفروق القائمة بينهم وبين المجرمين بصفة عامة دقيقا الا انه رؤى الاكتفاء فى الوقت الحاضر بالدراسة الاحصائية باعتبارها دراسة تمهيدية لبحث الميدانى .

وتشتمل الدراسة على فصلين ، يتضمن الفصل الأول دراسة قانونية للجرائم غير العمدية تشتمل على تحديد لطبيعتها وعرض لآركانها فى حين يتضمن الفصل الثانى الدراسة الاحصائية التحليلية ونختتم هذا التقرير بالنتائج والتوصيات .

مبررات الدراسة :

تبين من الاحصاءات السنوية للجرائم التى تنشرها الجهات المعنية كمصلحة الأمن العام (تقرير الأمن العام) ، ووزارة العدل (الإحصاء القضائى السنوى) ومصلحة السجون (التقرير السنوى للمصلحة) ان هناك نسبة مرتفعة من الجرائم التى ترتكب كل عام تقع نتيجة الخطأ أو الإهمال أو انعدام الحيطة أو الحذر وهو مايسمى بالجرائم غير العمدية، ولما كانت كل البحوث والدراسات التى أجريت سواء عن طريق المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية أو عن طريق غيرهما من الجهات التى تقوم باجراء مثل هذه البحوث والدراسات قد انحصرت فى الجرائم العمدية كالسرقة والثأر والبغاء والنشل والقتل وغيرها دون أدنى اهتمام بالجرائم غير العمدية رغم ضخامة العدد الذى يقع منها سنويا ، وهذا فى حد ذاته يعتبر قصورا يجب تداركه نظرا لان مكافحة الجريمة تستلزم شمول هذه المكافحة للجريمة فى صورتها العمدية وغير العمدية ، خاصة وان الأضرار التى تترتب على النوعين واحدة بل ربما تفوق الأضرار المترتبة على الجرائم غير العمدية مثيلاتها التى تترتب على الجرائم العمدية فمن يقتل شخصا عمدا لا يسلب سوى حياة شخص واحد بينما من يقفز بسيارة أتوبيس فى النيل أو فى ترعة يقضى على حياة العشرات وكذلك من يتهاون فى اصلاح مسكنه فينهار على من فيه ويقضى عليهم ومن يهمل فى استخدام مادة سامة أو قاتلة ومن يستخدم سفينة لا تصلح للملاحة فتغرق بمن فيها الى آخر هذه الصور التى تطالعنا بها الصحف كل يوم ويبلغ الضحايا فيها العشرات .

فقد أخذ المركز على عاتقه اجراء هذه الدراسة . والملاحظ انه عند وقوع جريمة قتل عمدية فان الجهات المسئولة عن الأمن ووسائل الاعلام تهتم بها

وتجهد نفسها في البحث عن الجاني أو الجناة مضحية بالجهد والمال في سبيل ذلك ويكثر الكلام في الصحف عن اختلال الأمن وأهمية حماية المواطنين ومكافحة الجريمة وضبط المجرمين في حين أنه إذا قتل أحد المواطنين نتيجة حادث سيارة لا يهتم أحد بهذا الحادث وتتمر الجريمة وكأنها أمر غير جدير بالاهتمام في حين أن المواطنين الذين يقتلون خطأ كل عام يبلغون ضعف أو ثلاثة أضعاف الذين يقتلون عمدا .

ولا يقتصر الأمر على ذلك فللجريمة غير العمدية جانب اقتصادي يتمثل فيما تسببه من خسائر تلحق بالاقتصاد القومي سواء في الأموال المنقولة أو الثابتة أو في القوى البشرية المنتجة ، فجرائم الإصابة الخطأ تؤدي إلى الإضرار بالأيدي العاملة وحرمان المصانع منها بينما يؤدي الحريق باهمال إلى اتلاف المحاصيل وتدمير المساكن والقضاء على قرى بأكملها وموت العشرات من الناس في حين يترتب على جرائم القتل الخطأ وفاة عدد كبير من المواطنين أغلبهم في سن العمل والانتاج مما يجعل لدراسة الجرائم غير العمدية أهمية خاصة فقد تبين من بحث المرور الذي أجراه المركز أن أكبر نسبة من المصابين تقع في الفئة العمرية من ٢٣ — ٤٣ سنة (٥١٣ ٪) تليها الفئة من ١٨ — ٢٢ سنة (١٧٥ ٪) أي الفئة المنتجة التي تعتمد عليها الأمة في تسيير جهازها الانتاجي فضلا عن المهام الأخرى التي تقوم بها وفي مقدمتها الدفاع عن الوطن وإدارة أجهزته المختلفة مما يجعل للجرائم غير العمدية أهمية ملحوظة .

ولكن يبقى هناك بالرغم من هذا أمر هام وهو انعدام النية أو انتفاء القصد الجنائي مما يجعل المجرم أقل خطرا بغض النظر عن فداحة الضرر وهذا الاختلاف في حد ذاته يجعل الشخص الذي يرتكب جريمة غير عمدية أقرب إلى الشخص السوي منه إلى الشخص المنحرف أو المجرم وبالتالي يكون السعي إلى تحديد العوامل التي أدت إلى ارتكابه الخطأ الذي أدى إلى النتيجة غير المشروعة أسهل ، فمن يقتل شخصا قاصدا ذلك يصعب التعرف على العوامل التي دفعت به إلى اتيان هذا المجرم بعكس الشخص الذي يسرع بسيارته فيدهم بها شخصا ويقتله، ولذلك فإن العوامل المؤدية إلى السلوك الخطأ قد تكون أقل تعقيدا من العوامل التي تؤدي إلى السلوك العمدى وهو ما حاولت هذه الدراسة الكشف عنه عن طريق التعرف على السمات المشتركة بين النوعين من الجرائم ومدى فعالية هذه السمات فيما يتعلق بوقوع هذا النوع من الجرائم أو ذاك .

أهداف الدراسة :

انحصرت الأهداف التي يسعى هذا البحث إلى بلوغها في الآتى :

أولا : تحديد حجم الجرائم غير العمدية ونسبتها إلى الجرائم عموما خلال عشر سنوات (١٩٦٠ — ١٩٦٩) .

ثانيا : تحديد معدل الجرائم غير العمدية خلال مدة الدراسة مع التركيز على أهم ثلاث جرائم غير عمدية وهى القتل الخطأ ، والإصابة الخطأ والحريق باهمال .

ثالثا : التعرف على السمات العامة للشخص الذى يرتكب الجرائم غير العمدية والتي تميزه عن المجرم العادى .

رابعا : التعرف على العوامل المختلفة التى تصاحب ارتكاب الشخص للجريمة غير العمدية .

خطة البحث :

لما كان اصطلاح الجرائم غير العمدية اصطلاحا قانونيا فى الأصل تجتمع تحته كل الأوصاف التى تطلق على كل سلوك غير متبصر كالخطأ والاهمال وعدم الحيطة وعدم مراعاة الحذر والرعونة الخ . فقد استلزم الأمر اجراء دراسة نظرية مبسطة للجرائم غير العمدية كما يحددها المشرع فى قانون العقوبات سواء من حيث مفهومها أو من حيث أركانها .

هذا بالإضافة الى المسح الإحصائى الشامل من واقع بطاقات نزلاء السجون فى جميع أنحاء الجمهورية خلال عشر سنوات (١٩٦٠ — ١٩٦٩) .

والمسح الإحصائى المحدود (الذى تم على نزلاء السجون فى يوم معين ويسمى بالتهام) وقد تم اجراء مسحين إحصائيين من هذا النوع أحدهما يوم ١٩٦٧/٣/٣١ ، والآخر يوم ١٩٧٠/٩/٢٥

صعوبات البحث :

مما لا شك فيه أن البيانات الإحصائية فى مصر كما فى غيرها من الدول الأخرى تثير مشكلة هامة تتعلق بمدى الوثوق بها والاعتماد عليها فهى كثيرا ما تكون بعيدة عن الدقة ومتعارضة مع البيانات المماثلة التى تتضمنها المصادر الأخرى ولقد تبين من بحث المرور الذى أجراه المركز أنه بينما بلغ عدد الحوادث التى سجلها الباحثون فى منطقة شرق القاهرة فى شهر فبراير ١٩٦٧ ، ٢٤٣ حادثا فإن إحصائية شهر فبراير الصادرة عن إدارة مرور القاهرة عن الحوادث التى وقعت بدائرة محافظة القاهرة والمبلغة من جميع أقسام الشرطة لإدارة المرور بلغت ٩٧ حادثا فقط . مما يؤكد أن الحوادث التى تقع فى دوائر أقسام الشرطة المختلفة لا تبلغ بأكملها الى إدارة المرور (راجع تقرير بحث المرور) كما تبين فى بحثنا هذا وجود اختلاف غريب بين بيانات كل من تقرير الأمن العام من ناحية والإحصاء القضائى السنوى من ناحية أخرى .

فقد بلغ عدد جرائم الإصابة الخطأ التى وقعت سنة ١٩٦٠ طبقا لتقرير الأمن العام ١٥٥٤١ جريمة فى حين أن عدد القضايا التى عرضت على القضاء سنة ١٩٦٠ بلغ ٢٧٣٢٣ جنحة إصابة خطأ أى أن ما عرض على القضاء من هذا النوع من الجرائم يزيد عما سجلته أقسام الشرطة بـ ١١٧٨٢ جنحة .

وبالرغم من هذا الافتقار الى الدقة في البيانات الاحصائية ، فانه بالنسبة لهذا النوع من الدراسة لا يكون الاستغناء عن الاحصاءات والبيانات الكمية بصفة عامة ممكنا .

وقد رؤى اجراء مقارنة بين مرتكبي الجرائم غير العمدية والجرائم العمدية ، فتم حصر البيانات الاحصائية الخاصة بالجرائم العمدية التي ارتكبت خلال نفس الفترة موضوع الدراسة لما للمقارنة من أهمية في التعرف على نسبة هؤلاء الى اولئك ومدى التباين في السمات بين النوعين من المجرمين كما تم اجراء حصر ثان للموجودين بالسجون من مرتكبي الجرائم غير العمدية يوم (١٩٧٠/٩/٢٥) لمقارنة هذه البيانات بالبيانات التي تم الحصول عليها من الحصر الاول (التمام) .

وهو ما استلزم الاستعانة بمصادر الاحصاءات المختلفة كتقرير الأمن العام والاحصاء القضائي السنوى فضلا عن الاحصاءات التي امدتنا بها مصلحة السجون .

وقد استغرق كتابه هذا التقرير الفترة من أغسطس الى نهاية ديسمبر سنة ١٩٧٠ تم خلالها بالاضافة الى تحليل البيانات الاحصائية وتفسيرها واستخلاص دلالتها الرجوع الى الدراسات والبحوث التي تناولت المشكلة أو جانباً منها سواء كان ذلك من قريب أو من بعيد من ذلك بحث الهجرة والجريمة ، بحث المجرمين العائدين ، بحث المرور بالاضافة الى المراجع الأجنبية والعربية .

ويشتمل هذا التقرير على :

اولا : مقدمة تتضمن تعريفاً للجرائم غير العمدية ودراسة موجزة لعناصرها المختلفة وهذه سوف تنشر فيما بعد .

ثانيا : تفسير وتحليل البيانات الاحصائية الخاصة بالجرائم غير العمدية التي ارتكبت خلال المدة من ١٩٦٠ - ١٩٦٩ .

ثالثا : النتائج التي أمكن التوصل اليها والتوصيات .

هجم الجرائم غير العمدية في عشر سنوات :

ان الاعتماد على بيانات مصلحة السجون — فيما يتعلق بالجرائم غير العمدية لا يكفي نظرا لأن نسبة كبيرة من هذه الجرائم مما لا يصدر القضاء على مرتكبيها أحكاما بالحبس أو السجن ولذلك فان اتجاه هذه الجرائم الى الانخفاض طبقا لبيانات المصلحة لا يعنى أن الجرائم غير العمدية قد انخفضت فعلا وانما يعنى أن الأحكام التي تصدر فيها ليست حبسا ولا سجنا .

فمن الرجوع الى تقرير الأمن العام يتبين أن عدد ما يقع من الجرائم غير العمدية (اصابة خطأ وحريق بأهمال وقتل خطأ) كل عام يفوق بكثير ما تضمنته بيانات مصلحة السجون عن هذه الجرائم فبينما لم يتجاوز ما وقع

من الجرائم الثلاثة خلال السنوات العشر موضوع الدراسة ٤٩٧٣ جريمة (على أساس أن كل شخص يرد لمصلحة السجون يعتبر مرتكب لجريمة واحدة) نجد أن ما وقع فعلا من هذه الجرائم (طبقا لتقرير الأمن العام — أنظر جدول رقم ١) ٣٨٢٧.٩ جريمة أى أن نسبة الواردين الى السجون ممن حكم عليهم بالحبس أو السجن من مرتكبى الجرائم غير العمدية خلال العشر سنوات (٢٩٪) مما يفهم منه أن ٩٨٪ من اجمالى الجرائم الثلاثة يقضى فيه إما بالبراءة أو بالفرامة أو بالحبس مع ايقاف التنفيذ أو يقضى فيه بالحبس ولكن يتعذر تنفيذ الأحكام نظرا لهروب المحكوم عليهم .

وبالنسبة لكل جريمة على حدة نجد أن مجموع ما وقع من جريمة الاصابة الخطأ خلال العشر سنوات موضوع الدراسة بلغ ٢٩٨.٥٥ جريمة فى حين بلغ عدد المحكوم عليهم الذين وردوا الى السجون لتنفيذ احكام بالحبس أو بالسجن لارتكابهم هذا النوع من الجرائم (١٥٨٢) أى بنسبة ٥٣.٠٪ وبينما بلغ اجمالى ما وقع من جريمة الحريق باهمال خلال نفس المدة ٥٢٨١١ جريمة فان عدد المحكوم عليهم بالحبس أو السجن من مرتكبى هذا النوع من الجرائم لم يزد عن ٦٥ شخصا فقط أى بنسبة ١.٢٪ أما جريمة القتل الخطأ فقد وقع منها ٣١٨٤٣ جريمة ورد الى السجون ٣٣٢٦ شخصا ممن حكم عليهم بعقوبة السجن أو الحبس لارتكابهم هذا النوع من الجرائم أى بنسبة ١.٤٤٪ وهكذا تبين أن نسبة ضئيلة جدا من مرتكبى الجرائم غير العمدية الثلاثة هى التى تصل الى السجون سواء لعدم الحكم على أصحابها بعقوبات سالبة للحرية أو الحكم عليهم بمثل هذه العقوبات وعدم تنفيذها لسبب أو لآخر وهو ما أدى الى أن جريمتين من الجرائم الثلاثة هما جريمة الاصابة الخطأ والحريق باهمال لا تصل نسبة الواردين الى السجون من مرتكبىها ممن حكم عليهم بالحبس أو بالسجن الى الواحد الصحيح فى حين وصلت نسبة المحكوم عليهم ممن ارتكبوا جريمة القتل الخطأ الواردين الى السجون الى ١٠٪ من اجمالى الأشخاص الذين ارتكبوا هذه الجريمة . كذلك يلاحظ اتجاه الجرائم غير العمدية الى الزيادة المطردة خلال العشر سنوات موضوع الدراسة فبعد أن كان ما وقع منها فى سنة ١٩٦٠ لا يزيد عن ٢٢٩٦٨ جريمة وصل هذا الاجمالى سنة ١٩٦٨ الى ٤٥٣٧٥ أى أن نسبة الزيادة بلغت ٤٩٣٪ وان كان يلاحظ اتجاهها الى الانخفاض فى سنة ١٩٦٩ اذ وصل عدد ما وقع من هذه الجرائم ٤٤٢٦٠ جريمة أى أن هناك انخفاضا بلغت نسبته ٢.٤٣٪ عما كان عليه سنة ١٩٦٨ .

الا أنه يلاحظ أن الزيادة فى عدد الواردين الى السجون من مرتكبى هذه الجرائم لم يكن بنفس النسبة ، ففى حين بلغ اجمالى الواردين للسجون فى سنة ١٩٦٠ (٤٤٥) شخصا فقط فان الزيادة التى طرأت عليهم بالمقارنة مع ما وصلوا اليه سنة ١٩٦٩ لم تزد عن (١٤٪) « راجع جدول رقم ٥ » .

وبالرجوع الى بيانات الاحصاء القضائى السنوى الخاصة بجريمتى الاصابة والقتل الخطأ (نظرا لأن هذا الاحصاء لا يتضمن أى بيانات عن جريمة الحريق باهمال) تبين أن ما عرض على القضاء من جرائم الاصابة الخطأ اتجه الى الزيادة بصورة مستمرة خلال العشرة سنوات موضوع الدراسة

فقد بلغ عدد قضايا الجففسح التى عرضت على القضاء سنة ١٩٦٠ ، (٢٧٣٢٣ جنحة) ارتفعت سنة ١٩٦٩ الى ٣٣٢٤٣ جنحة أى أنه فى خلال عشر سنوات بلغت نسبة الزيادة فى جنح الاصابة الخطأ ٢١٦٪ من جملة ما وقع سنة ١٩٦٠ أما جريمة القتل الخطأ فقد اتجبت هى الأخرى الى الزيادة ولكن بنسبة اكبر فبينما بلغ عدد ما عرض منها على القضاء سنة ١٩٦٠ ، ١٨٦٠ جنحة ارتفع هذا العدد الى ٢٧٧٦ جنحة سنة ١٩٦٩ أى بنسبة ٤٩٪ من جملة ما عرض سنة ١٩٦٠ .

وهذه النتيجة تتفق مع النتيجة التى أسفرت عنها الاحصاءات الخاصة بمصلحة السجون والتى تبين منها أن نسبة الزيادة فى الواردين الى السجون من مرتكبى جريمة القتل الخطأ بلغت ٢٣٤٪ فى حين لم تزد نسبة الزيادة فى قضايا جنح القتل الخطأ التى عرضت على القضاء عن ٢١٦٪ أى أن هناك نسبة أكبر من القضايا توازى الفرق بين نسبة الزيادة فى الحالتين قد حكم على المتهمين فيها بالحبس ولكن يجب أخذ هذه النتيجة بتحفظ شديد نظرا للاختلاف الغريب بين بيانات كل من تقرير الأمن العام من ناحية والاحصاء القضائى السنوى من ناحية أخرى فقد بلغ عدد جرائم الاصابة الخطأ التى وقعت سنة ١٩٦٠ طبقا لتقرير الأمن العام ١٥٥٤١ جريمة فى حين أن عدد القضايا التى عرضت على القضاء سنة ١٩٦٠ بلغ ٢٧٣٢٣ جنحة اصابة خطأ أى أن ما عرض على القضاء من هذا النوع من الجرائم يزيد عما سجلته اقسام الشرطة بـ ١٧٨٢ جنحة ولما كانت هذه الجرائم تعرض على القضاء عن طريق الشرطة فقد كان المنطقى أن تظهر أولا فى سجلات الشرطة بل أن من المنطقى أن يكون ظهورها فى سجلات القضاء بنسبة أقل مما هى عليه فى سجلات الشرطة وهو ما انتهى اليه الأمر فى السنوات الأخيرة (١٩٦٤ — ١٩٦٩) حيث أصبح المسجل فى سجلات الشرطة أكبر من المسجل فى الاحصاء القضائى فبينما بلغ اجمالى جنح الاصابة الخطأ طبقا لتقرير الأمن العام سنة ١٩٦٤ — ٢٧٠٤٣ فان ما عرض على القضاء منها فى نفس السنة بلغ ٣١١٠٥ جنحة كذلك فى سنة ١٩٦٩ بلغ اجمالى الجنح المبلغة للشرطة من هذه الجريمة ٣٥٥٣٥ فى حين بلغ ما عرض على القضاء منها ٣٣٢٤٣ جنحة والملاحظ أن تصور وصول الجريمة الى القضاء عن طريق الدعوى المباشرة من المجنى عليه فى جرائم الاصابة الخطأ أمر مستبعد وهو ما يمكن التعلل به لتبرير هذا الفارق الملحوظ . (راجع جدول رقم ٢ مكرر) .

أما بالنسبة لجريمة القتل الخطأ فيلاحظ أن نسبة الزيادة فيها طبقا للاحصاء القضائى السنوى وهى ٤٩٪ تقترب من نسبة الزيادة طبقا لتقرير مصلحة الأمن العام خلال نفس المدة (٤١٧٪) مع ملاحظة عدم وجود اختلاف بين اجمالى السنوى فى تقرير الأمن العام والاجمالى السنوى فى الاحصاء القضائى كما كان الحال بالنسبة لجريمة الاصابة الخطأ فقد كان اجمالى الوارد فى تقرير الأمن العام لجرائم القتل الخطأ يزيد على اجمالى طبقا للاحصاء القضائى خلال السنوات العشر موضوع الدراسة .

كذلك يلاحظ أن جريمة الاصابة الخطأ تعتبر أكثر الجرائم غير العمدية الثلاثة ارتكابا فقد بلغت نسبتها الى اجمالى ما وقع من هذه الجرائم فى خلال

عشر سنوات ٧٧٩٪ تليها جريمة الحريق باهمال بنسبة ١٣٨٪ في حين لم تزد نسبة ما وقع من جريمة القتل الخطأ عن ٨٣٪ كما أنه يمكن من مقارنة بيانات مصلحة السجون مع بيانات الأمن العام التعرف على اتجاه القضاء في مصر من هذه الجرائم الثلاثة فبينما نجد أن جرائم القتل الخطأ قد اتجهت الى الزيادة بشكل واضح خلال العشر سنوات موضوع الدراسة فبعد أن كانت في سنة ١٩٦٠ ، ٢٣٥١ جريمة وصلت سنة ١٩٦٩ الى ٤٠٣٣ جريمة أي أن نسبة الزيادة بلغت ٤١٧٪ فإن نسبة الزيادة في الواردين الى السجون من مرتكبي جريمة القتل الخطأ لم تزد عن ٢٣٤٪ وهذا يدل على اتجاه القضاء الى تجنب توقيع عقوبة السجن أو الحبس على مرتكبي هذه الجريمة إلا أن هذا الاستدلال قد لا يكون صحيحاً على إطلاقه خاصة إذا رجعنا الى البيانات الخاصة بالقضايا التي عرضت على القضاء وأصدر فيها أحكاماً سالبة للحرية كالسجن والحبس سواء كن بسيطا أو مع الشغل فسنجد أن الاتجاه العام هو نحو زيادة هذا النوع من الأحكام سواء في الجنايات أو في الجنح بشكل خاص لدخول الجرائم غير العمدية فيها فبينما بلغ عدد الجنح الجزئية التي صدرت فيها أحكام بالحبس مع الشغل والحبس البسيط سنة ١٩٦٠ ، ١٥٣٠٧٠ جنحة ارتفع هذا العدد سنة ١٩٦٩ الى ١٩٥٤٠٥٨ جنحة وكذلك الحال بالنسبة للمخالفات الجزئية التي صدرت فيها أحكام بالحبس فقد بلغ عددها سنة ١٩٦٠ ، ٦٠٣٤ مخالفة ارتفعت سنة ١٩٦٩ الى ٩١٤٦٠ مخالفة أما الجنايات فقد كان الاتجاه فيها عكسياً إذ انخفضت نسبة القضايا التي صدرت فيها أحكام سالبة للحرية بالرغم من الارتفاع الملحوظ في عدد ما وقع من الجرائم المعدودة من الجنايات فبينما بلغ عدد الجنايات التي صدرت فيها أحكام بالسجن أو الحبس سنة ١٩٦٠ ، ١٥٢٧٧ جنابة انخفض هذا العدد الى ١٢٨٥٨ جنابة سنة ١٩٦٩ . (راجع جدول رقم ١ مكرر) وهذا يدل على أن اتجاه القضاء بالنسبة للجرائم غير العمدية ليس نحو تجنب الحكم على مرتكبيها بالعقوبات السالبة للحرية وإنما العكس هو الصحيح . أما ما تبين من وجود اتجاه مخالف نتيجة للإحصاءات الخاصة بمصلحة السجون فإنه يرجع الى أمر واحد وهو ارتفاع نسبة الأشخاص الهاربين من تنفيذ الأحكام الصادرة بشأنهم فهؤلاء يمثلون الفرق بين من صدرت عليهم الأحكام السالبة للحرية والأشخاص الذين أودعوا السجون لتنفيذ الأحكام الصادرة بشأنهم لذلك يجب أخذ بيانات مصلحة السجون بحذر شديد حتى لا تؤدي الى نتائج غير صحيحة بالمرّة ومقارنتها بالبيانات الماثلة في المصادر الإحصائية الأخرى .

بالنسبة لجريمة الإصابة الخطأ فإنها قد اتجهت الى الزيادة أيضاً خلال نفس المدة ولكن بنسبة أقل مما حدث في جريمة القتل الخطأ إذ بلغت هذه الزيادة ٢٨٪ عما كانت عليه سنة ١٩٦٠ في حين انخفض عدد الواردين الى السجون من مرتكبي هذه الجريمة فبعد أن كان عددهم ١٧٦ شخصاً سنة ١٩٦٠ ، انخفض الى ١٦٩ شخصاً سنة ١٩٦٩ أي بنسبة ٤٪ تقريباً .

وبالنسبة لجريمة الحريق باهمال فإنه يلاحظ اتجاهها الى الانخفاض فبعد أن وصل ما وقع منها سنة ١٩٦٠ الى ٥٠٧٦ جريمة انخفض هذا العدد الى ٤٦٩٢ جريمة سنة ١٩٦٩ أي بنسبة ٧٥٪ في حين انخفض عدد

الواردين الى السجون من مرتكبيها الذين حكم عليهم بالحبس أو السجن بنسبة ٢٠٪ . كما يلاحظ أن الجرائم العمدية سواء كانت قتلا أو حريقا أو ضربا أو أحداث عاهة تفل بشكل ملحوظ عن مثيلاتها مما يقع بصورة غير عمدية فبينما بلغت جرائم القتل الخطأ خلال العشر سنوات موضوع الدراسة ٣١٨٤٣ جريمة ، لم تزد جرائم القتل العمد التي وقعت خلال نفس المدة عن ١٤٩٨٨ جريمة . أما جرائم الحريق باهمال فقد بلغت ٥٢٨١١ جريمة مقابل ١١٩٢ جريمة حريق عمد خلال نفس المدة ، في حين نجد ما وقع من جريمة الاصابة الخطأ قد تجاوز ربع مليون جريمة أو على وجه الدقة ٢٨٩٠٥٥ بينما لم يزد ما وقع من جريمة الضرب أو أحداث عاهة عن ٧١٨٠ جريمة فقط (راجع جدول رقم ٣) . وهكذا يتبين أن بين ٣٠٥٢٣٥ شخصا ضربوا أو أصيبوا خلال عشر سنوات يوجد ٧١٨٠ شخصا فقط ضربوا أو أصيبوا عمدا أي بنسبة ٢٣٪ بينما كانت اصابة الغلبية ناشئة عن خطأ أي بنسبة ٩٧٪ وهذا يبين مدى ارتفاع نسبة الجرائم غير العمدية ، فمقابل كل اصابة عمدية سواء كانت ضربا أو جرحا تقع ٥٧ جريمة اصابة خطأ . ومقابل كل جريمة قتل عمد تقع ثلاثة جرائم تقريبا قتل خطأ بينما تقع مقابل كل جريمة حريق عمدية ٥٦ جريمة حريق باهمال وذلك استنادا الى ما وقع من جرائم خلال سنة ١٩٦٩

نسبة ما وقع من جرائم عمدية سنويا الى المجموع الكلي لكل جريمة خلال عشر سنوات .

كذلك نلاحظ أنه بينما اتجهت جرائم القتل الخطأ الى الزيادة خلال العشر سنوات موضوع الدراسة فإن اتجاه جرائم القتل العمد كان عكسيا فأتجهت الى الانخفاض بنسبة وصلت الى ٣٦٪ مما كانت عليه سنة ١٩٦٠ كذلك اتجهت جريمة الحريق العمد الى الانخفاض عما كانت عليه سنة ١٩٦٠ بنسبة وصلت الى ٦٨٪ وهي نسبة تزيد كثيرا عن نسبة الانخفاض في جريمة الحريق باهمال التي لم تزد عن ٧٥٪ ، أيضا اتجهت جريمة الضرب أو أحداث العاهة العمدية الى الانخفاض فبعد أن بلغ ما وقع منها سنة ١٩٦٠ ٨٦١ جريمة فقط انخفض سنة ١٩٦٨ الى ٦١٨ جريمة أي بنسبة ٢٨ و ٢٪ وهو عكس ما وقع في جريمة الاصابة الخطأ التي اتجهت الى الزيادة خلال نفس الفترة بنسبة ماثلة بلغت ٢٨٪ مما كانت عليه سنة ١٩٦٠ وهكذا يتبين لنا اتجاه الجرائم غير العمدية الى الزيادة بعكس الجرائم العمدية التي تتجه الى الانخفاض (راجع جدول ٤) .

المحكوم عليهم الواردين للسجون من مرتكبي الجرائم غير العمدية الثلاثة خلال عشر سنوات :

تبين أن الواردين الى السجون من مرتكبي الجرائم غير العمدية موضوع الدراسة وهي الاصابة الخطأ والحريق باهمال والقتل الخطأ زادوا في خلال العشر سنوات موضوع الدراسة فبينما كان عددهم ٤٤٥ شخصا سنة ١٩٦١ ارتفع عددهم الى ٥١٨ شخصا سنة ١٩٦٩ وتجاوزوا هذا الرقم في سنة ١٩٦٢ فوصلوا الى ٥٣١ شخصا . كما أن نسبة الواردين

الى السجون الى المجموع الكلى للواردين ممن ارتكبوا الجرائم سواء كانت عمدية أو غير عمدية قد ارتفعت من ٠.٨٢٪ الى ١.٧٢٪ وهذا الارتفاع يرجع من ناحية الى زيادة الواردين من مرتكبى الجرائم غير العمدية الثلاثة ومن ناحية أخرى الى انخفاض اجمالى الواردين ممن ارتكبوا الجرائم بصفة عامة فبعد أن كان هذا الاجمالي سنة ١٩٦٠ ، ٥٣٩٧٩ انخفض ١٩٦٩ الى ٣.١١٤ جريمة وقد بلغت هذه الزيادة فى بعض السنوات ٥٤. شخصا ومع ذلك كانت نسبتها الى اجمالى الواردين ١.٥١٪ فى حين وصلت هذه النسبة فى سنة أخرى الى ١.٧٧٪ بينما انخفض مجموع الواردين من مرتكبى الجرائم غير العمدية الى ٥٣٩ شخصا وذلك راجع الى انخفاض الواردين من مرتكبى الجرائم عموما من ٣٥٨٦٥ الى ٣.٥١٤ شخصا .

ويجب ملاحظة ان البيانات الخاصة بالجرائم غير العمدية الثلاثة تم الحصول عليها من مصلحة السجون مما يفيد أن هذه الجرائم قد صدرت احكام بشأنها وارسل المحكوم عليهم الى السجون لتنفيذ الاحكام المصادرة بحقهم ، لذلك فان البيانات الخاصة بعدد الجرائم غير العمدية التى وقعت خلال هذه السنة أو تلك ليست دقيقة تماما نظرا لما يستغرقه اصدار الاحكام على المتهمين من وقت قد يتجاوز السنة فى الغالب مما يترتب عليه أن يضاف عدد من الجرائم التى وقعت فى سنة الى سنة أخرى نتيجة صدور الحكم فيها فى هذه السنة .

ويجب ملاحظة ان اتجاه الجرائم غير العمدية الى الزيادة طبقا لبيانات مصلحة السجون لا يساير الاتجاه العام الى انخفاض معدل الواردين الى السجون من مرتكبى الجريمة فى جمهورية مصر العربية خلال العشر سنوات الأخيرة طبقا لبيانات نفس المصدر فقد كان هذا المعدل ٢.٨ فى كل مائة ألف من السكان سنة ١٩٥٩ انخفض سنة ١٩٥٨ الى ١.٠ فى كل مائة ألف أى بنسبة ٥.٪ تقريبا . (راجع الجدول رقم ٦) .

حركة الواردين الى السجون من مرتكبى الجرائم غير العمدية خلال عشر سنوات :

وفيما يتعلق بكل جريمة من الجرائم غير العمدية الثلاثة موضوع الدراسة يلاحظ أن حركتها تختلف من جريمة الى أخرى فبينما يتجه عدد الواردين الى السجون من مرتكبى جريمة الاصابة الخطأ الى الانخفاض خلال السنوات العشر ، فبعد أن كان اجمالى الجرائم التى ارتكبوها سنة ١٩٦٠ ، ١٧٦ جريمة انخفض عددها سنة ١٩٧٩ الى ١٦٩ جريمة وكان عددها قد انخفض الى اقل من هذا فى السنوات المتوسطة . وكذلك جريمة الحريق باهمال التى اتجهت الى الزيادة فى السنوات المتوسطة ثم انخفضت فى السنوات الأخيرة فى حين أن جريمة القتل الخطأ قد أخذت اتجاها عكسيا وهو الارتفاع المستمر والزيادة المطردة فبعد أن كان مجموعها ٢٦٤ جريمة سنة ١٩٦٠ وصلت الى ٣٤٥ جريمة سنة ١٩٦٩ أى أن نسبة الزيادة قد بلغت ٣٠.٪ تقريبا وهى كما نرى نسبة مرتفعة ، ترجع فى الغالب الى الارتفاع المستمر فى نسبة حوادث المرور التى تؤدى الى موت الضحايا .

وكذلك اصابات العمل وحوادث انهيار المساكن التي تتميز دائما بارتفاع نسبة الضحايا فيها .

أما انخفاض عدد جرائم الحريق باهمال فانه يرجع الى زيادة الوعي لدى الناس واتخاذهم الاحتياطات الكفيلة بمنع وقوع الجريمة كعدم وضع القش والحطب على أسطح المساكن أو غير ذلك من التصرفات التي كانت تؤدي الى وقوع الجريمة . أما الاصابة الخطأ فان انخفاض نسبتها يمكن تفسيره بأن الذين يحكم عليهم بالسجن أو الحبس من مرتكبي هذه الجريمة هم الذين يسجلون فقط في سجلات السجون ولذلك فانه لا يشترط أن تكون هذه الجريمة قد اتجهت الى الانخفاض وانما يمكن القول أن الأحكام التي تصدرها المحاكم على مرتكبيها ليست احكاما بالسجن أو بالحبس ومن ثم لا يظهر الحجم الحقيقي لهذه الجريمة في بيانات السجون (راجع جدول ١) .

وقد لوحظ أن المحكوم عليهم في الجرائم غير العمدية الموجودون بالسجون يوم ٣١ ديسمبر خلال العشر سنوات محل الدراسة يقلون كثيرا عن المحكوم عليهم الذين أودعوا بالسجون لارتكابهم نفس هذه الجرائم خلال السنوات العشر ذاتها فبينما بلغ اجمالي المحكوم عليهم الذين أودعوا بالسجون لارتكابهم هذه الجرائم خلال السنوات العشر ٤٩٢٣ محكوما عليه (انظر جدول رقم ٥) نجد أن اجمالي المحكوم عليهم الذين وجدوا في السجون يوم ٣١ ديسمبر خلال العشر سنوات لم يتجاوز ١٥٨١ شخصا أي بنسبة ٣١٪ مما يدل على أن العقوبات التي تصدر على مرتكبي هذه الجرائم الثلاثة هي من نوع العقوبات القصيرة المدة ، والملاحظ أن النسبة السابقة ترتفع في بعض السنوات لتصل الى ٣٣٪ من مجموع الذين أودعوا بالسجون لارتكابهم الجرائم الثلاثة ، ففي سنة ١٩٦٩ بلغ عدد الذين أودعوا بالسجون لارتكابهم الجرائم الثلاث ٥١٨ شخصا بينما بلغ عدد الذين كانوا في السجون يوم ٣١ ديسمبر من نفس السنة ١٧٣ شخصا فقط أي بنسبة ٣٣٪ .

كذلك نجد أن المحكوم عليهم بعقوبات في جميع الجرائم سواء كانت عمدية أو غير عمدية بلغ مجموعهم في خلال العشر سنوات ٤١٢٧٠٢ شخصا (راجع الجدول رقم ٥) بقي منهم حتى نهاية شهر ديسمبر من كل عام من الأعوام العشر ٢٠٤٦٣٣ شخصا بنسبة ٤٩٪ مما يدل على أن العقوبات التي توقع على مرتكبي الجرائم العمدية عقوبات طويلة نسبيا أو عقوبات متوسطة بعكس مرتكبي الجرائم غير العمدية الذين توقع عليهم عقوبات قصيرة .

كذلك نجد أن نسبة مرتكبي الجرائم الثلاثة الموجودون بالسجون يوم ٣١ ديسمبر الى اجمالي الموجودين بالسجون من مرتكبي الجرائم عموما تقل كثيرا عن نسبة هؤلاء الى أولئك خلال العشر سنوات (راجع الجدول رقم ٥) فبينما تصل نسبة الواردين الى السجون من مرتكبي الجرائم غير العمدية الثلاثة الى الواردين في الجرائم عموما الى ١٧٧٪ في أقصاها سنة ١٩٦٦ نجد أن نسبة مرتكبي الجرائم الثلاثة الموجودين بالسجون يوم ٣١ ديسمبر الى الموجودين في الجرائم عموما لا تتجاوز في أقصاها ١٠٦٪ سنة

١٩٦٩ وتقل عن ذلك كثيرا في غير ذلك من السنوات . والفارق بين النسبتين يمثل الذين يبقون في السجن حتى ٣١ ديسمبر من كل عام من مرتكبي الجرائم غير العمدية .

توزيع المحكوم عليهم الموجودين في السجن حسب الواقعة (التمام)

من مقارنة حركة التمام يوم ٣١ مارس سنة ١٩٦٧ (راجع جدول رقم ٨) بالبيانات الخاصة بالواردين الى السجن خلال نفس السنة نجد أن اجمالي الذين وردوا الى السجن في سنة ١٩٦٧ بلغ ٥١٥ شخصا في حين أن اجمالي الموجودين بالسجون يوم ١٩٦٧/٣/٣١ هو ٢٠٥ شخصا فقط ، منهم ٣٤ شخصا حكم عليهم في جرائم اصابة خطأ ، و ١٧١ شخصا حكم عليهم في جرائم قتل خطأ ، بينما لم يكن هناك محكوم عليهم في جرائم حريق باهمال مما يدل على أن الجرائم غير العمدية لا يحكم فيها الا بعقوبات قصيرة المدة نظرا لما تتميز به من طبيعة خاصة جعلت المشرع يعتبرها من الجنح . كذلك نجد أن الذين وجدوا في السجن يوم ١٩٦٧/٣/٣١ ممن اعتبرت جرائمهم جنايات كانوا ٤٤ شخصا منهم شخصان فقط ارتكبا جريمة اصابة خطأ و ٤٢ ارتكبوا جريمة قتل خطأ في حين كانت الغالبية من الموجودين ممن اعتبرت جرائمهم جناحا ١٦١ شخصا أي بنسبة ٧٨٪ من اجمالي الموجودين بالسجون يوم ١٩٦٧/٣/٣١ (راجع جدول رقم ٩) .

توزيع المحكوم عليهم الموجودين بالسجون حسب نوع الحكم ومدته :

تبين أن الذين حكم عليهم بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة والسجن ممن ارتكبوا الجريمتين (الاصابة الخطأ والقتل الخطأ) لم يزد عددهم عن ٤ أشخاص بنسبة ١٩٥٪ في حين حكم على الباقي وعددهم ٢٠١ شخصا بالحبس مع الشغل أي بنسبة ٩٨.٥٪ (راجع جدول رقم ١٠) ومن بين هؤلاء حكم على ١٦ شخصا بعقوبة الحبس لمدة أقل من ٣ شهور بينما حكم على ١٠٦ شخصا بعقوبة الحبس لمدة تزيد على ستة أشهر وحكم على ٤٩ شخصا بمدة تزيد على السنة ، أما الذين حكم عليهم بمدة تزيد على السنتين فلم يزد عددهم عن ١٢ شخصا والذين حكم عليهم بمدة تزيد على الثلاث سنوات ١٥ شخصا في حين حكم على شخص واحد فقط بأكثر من خمس سنوات وعلى ثلاثة أشخاص بأكثر من سبع سنوات . (راجع الجدول رقم ١١) وتميزت العقوبات التي وقعت على مرتكبي الجرائم غير العمدية ممن وجدوا في السجن يوم ١٩٦٧/٣/٣١ بعدم وجود عقوبة تكميلية بالنسبة للغالبية الساحقة (٢٠٣ شخصا) في حين قضى بعقوبة الغرامة بالاضافة للحبس على شخصين فقط (راجع جدول رقم ١٢) .

وبالنسبة لكل جريمة على حدة تبين أن العقوبات تتفاوت من حيث الطول ، يدل على هذا ما نلاحظه من استقرار الأرقام الخاصة بالموجودين بالسجون يوم ٣١ ديسمبر من المحكوم عليهم في كل جريمة من الجرائم الثلاثة (راجع

جدول رقم ٧) فبينما بلغ اجمالي الواردين الى السجون من مرتكبي جريمة الاصابة الخطأ خلال عشر سنوات ١٥٨٢ شخصا نجد أن اجمالي الموجودين بالسجون يوم ٣١ ديسمبر خلال نفس المدة ممن ارتكبوا نفس الجريمة يبلغ ٢٦٥ شخصا بنسبة ١٦٧٪ أي أن الذين لم يمضى على وجودهم في السجن سنة بلغ عددهم خلال نفس الفترة ١٣١٧ شخصا بنسبة ٨٣٣٪ في حين أن الذين ارتكبوا جريمة الحريق باهمال بلغ عدد الواردين منهم الى السجون خلال نفس الفترة ٦٥ شخصا وبلغ عدد الذين وجدوا منهم في السجون يوم ٣١ ديسمبر شخصان فقط بنسبة ٣٪ من اجمالي الواردين من مرتكبي هذه الجريمة أي أن الذين قضوا في السجن أقل من سنة بلغ عددهم ٦٣ شخصا بنسبة ٩٧٪ أما في جريمة القتل الخطأ فإن اجمالي الواردين الى السجون خلال نفس الفترة بلغ ٣٣٢٦ شخصا وبلغ عدد الذين وجدوا في السجون يوم ٣١ ديسمبر ١٣١٤ شخصا بنسبة ٣٩٥٪ وهكذا يتبين لنا أن العقوبات التي توقع على مرتكبي جريمة الحريق باهمال هي أقصر العقوبات تليها تلك التي توقع على مرتكبي جريمة الاصابة الخطأ وأطولها تلك التي توقع على مرتكبي القتل الخطأ وهذا أمر بديهي يتفق مع نظرة المشرع الى كل جريمة من تلك الجرائم فهو يعتبر جريمة القتل الخطأ أكثر خطورة من الاصابة الخطأ لذلك يجعل عقوبة الاولى الحبس في حين يجعل عقوبة الثانية الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو الغرامة التي لا تتجاوز عشرة جنيهاً .

فالحبس في الحالة الاولى قد يصل الى حده الأقصى الذي نصت عليه المادة ١٨ عقوبات وهو ثلاث سنوات في حين انه في الحالة الثانية لا يصح أن يتجاوز ستة أشهر .

كما أنه اذا زادت العقوبة الموقعة على المتهم في الحالة الاولى عن سنة فإن القانون يلزم القاضي بأن يحكم بالحبس مع الشغل (مادة ٢٠ عقوبات) وأن كُن يجوز للقاضي أن يحكم بالحبس مع الشغل اذا كانت العقوبة أقل من ذلك .

أما جريمة الحريق باهمال فإنه يعتبرها أقل خطراً من الجريمتين الاخرتين ولذلك يجعل عقوبتها الحبس مدة لا تزيد على شهر أو الغرامة التي لا تزيد على عشرين جنيهاً مصرياً .

كما تبين أن الغالبية العظمى من مرتكبي جريمة الاصابة الخطأ عوقبوا بعقوبة قصيرة لم تتجاوز الثلاثة شهور فقط فقد بلغت نسبتهم الى المجموع الكلي لمرتكبي هذا النوع من الجرائم غير العمدية ٦٣٩٪ يليهم الذين حكم عليهم بالحبس مدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة فقد بلغت نسبتهم ٢٩٧٢٪ أما الذين تجاوزت المدة المحكوم عليهم بها ستة أشهر فلم تزد نسبتهم عن ٤٨٪ .

في حين كانت نسبة من حكم عليهم بمدة أكثر من ذلك ضئيلة للغاية . كما يدل على أن جريمة الاصابة الخطأ من الجرائم القليلة الخطورة ولذلك

فإن عقوبتها قصيرة والأحوال التي تتسم فيها هذه الجريمة بخطورة كبيرة قليلة ولذلك تظل العقوبة التي توقع على مرتكبيها قصيرة لا تتجاوز في معظم الأحيان الستة أشهر وهو الحد الأقصى للعقوبة التي قررها المشرع لهذه الجريمة (المادة ٢٤٤ عقوبات) .

وقد اتضح أن جريمة الحريق باهمال ليست دائما من الجرائم قليلة الخطورة ولذلك فإن العقوبات التي توقع على مرتكبيها ليست قصيرة دائما إذا قورنت بالجريمة السابقة فالذين حكم عليهم بثلاثة أشهر فأقل نسبتهم ٣٥ر٣٩٪ يليهم من حكم عليهم من ثلاثة إلى ستة أشهر بنسبة ١٥ر٣٩٪ ويلاحظ ارتفاع نسبة من حكم عليهم بأكثر من ستة أشهر فقد بلغت ١٢ر٣١٪ وهي نسبة مماثلة لمن حكم عليهم أكثر من سنة ، ١٢ر٣١٪ كذلك نجد أن الذين حكم عليهم بمدة تتراوح بين سنتين وثلاثة تصل إلى ٧ر٧٪ أما الذين حكم عليهم بأكثر من ثلاث سنوات فإن نسبتهم مرتفعة بشكل ملحوظ فقد بلغت ١٥ر٣٥٪ إلى المجموع الكلي للعينة . وهكذا نجد أن نسبة من حكم عليهم بأكثر من سنة في هذا النوع من الجرائم بلغت ٣٥ر٣٦٪ مما يدل على أن هذه الجريمة تتميز عن الجريمة السابقة بخطورة نسبية بالرغم من أن المادة ٣٦٠ عقوبات تعاقب من يرتكب هذه الجريمة بالحبس مدة لا تزيد على شهر أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصريا .

كذلك تبين أن الذين حكم عليهم بعقوبات تزيد على الثلاثة أشهر يمثلون أعلى نسبة فقد بلغت ٥٩ر٣٨٪ يليهم من حكم عليهم بأكثر من ستة أشهر ، ١٩ر٣٩٪ ثم من حكم عليهم بأقل من ثلاثة أشهر ١٤ر٩٧٪ أما الذين حكم عليهم بأكثر من ستة أشهر فقد بلغت نسبتهم ١٩ر٣٩٪ . في حين تتجاوز نسبة من حكم عليهم بأكثر من سنة ٢ر٨٢٪ وكانت نسبة الذين حكم عليهم بأكثر من سنتين مقارنة لهذه النسبة فهي لا تتجاوز ٢ر٥٢٪ أما الذين حكم عليهم بأكثر من ثلاث سنوات فقد بلغت نسبتهم ٠ر٨٤٪ .

وهكذا يتضح أن جريمة القتل الخطأ لا تتسم في الغالب بخطورة أو بالأحرى لا تنشأ عن إهمال جسيم ولذلك فإن الأحكام التي توقع على مرتكبيها تكون في الغالب قصيرة فقد بلغت نسبة الذين وقعت عليهم عقوبة تقل عن الستة أشهر حوالى ثلاثة أرباع العينة أى — ٧٤ر٣٥٪ من المجموع الكلي .

مما يجعل جريمة الحريق باهمال تبدو أشد خطرا من الجريمتين الأخريين (الإصابة الخطأ والقتل الخطأ) من حيث العقوبة التي توقع على مرتكبيها بالرغم من أن العقوبة التي قررها المشرع لجريمة الحريق باهمال تعتبر أخف كثيرا من العقوبات التي قررها للجريمتين الأخريين فهي الحبس في جريمة القتل الخطأ والحبس الذي أقصاه ستة أشهر في جريمة الإصابة الخطأ .

ويرجع قصر مدة العقوبة الموقعة على مرتكبي الجرائم غير العمدية وخاصة القتل الخطأ إلى ما يراه القاضي من أن المتهم قد راعى إلى حد كبير واجبات الحيطة التي فرضها عليه القنون وأن الخطأ الذي صدر عنه

لم يكن وحده الذى ترتبت عليه النتيجة التى حدثت . هذا الى جانب اعتداد القاضى بالظروف والملابسات التى أحاطت بالجانى أثناء اتيانه للنشاط الذى أدى الى وقوع الجريمة .

الحالة الصحية لمرتكبى الجرائم غير العمدية :

تبين أن مرتكبى الجرائم غير العمدية الثلاثة لا يختلفون عن بعضهم من حيث الحالة الصحية وإذا وجدت فروق فهي طفيفة للغاية لا يمكن التعويل عليها عند محاولة إيجاد علاقة بين الحالة الصحية للأشخاص الذين يرتكبون الجرائم غير العمدية وارتكابهم لهذه الجرائم خاصة وأن المقصود بالحالة الصحية فى عرف مصلحة السجون هو ما يصيب الإنسان من أمراض وعاهات وهذه أمور قد يكون لها أثر فيما يتعلق بارتكاب الشخص للجرائم غير العمدية التى قد يمكن أيضا أن تقوم بينها وبين المرض العصبى أو النفسى علاقة من نوع ما ، فهي تنشأ عن اختلال الحالة النفسية أو العصبية للشخص بحيث تجعله يحكم على الأمور بشكل غير دقيق فلا يراعى الحيلة فى تصرفاته أو الحذر فى أفعاله أو يكون سريع الانفعال أو غريب الأطوار متهورا ، وهو ما يؤدى به الى اتيان أفعال تترتب عليها جريمة من الجرائم الثلاثة .

لذلك ينبغى أن يكون هناك نوع من الفحوص النفسية والعصبية تجرى على الواردين الى السجون لمعرفة أحوالهم النفسية والعصبية كذلك يجب أن تلحق بالسجون عيادات نفسية وأخرى للأمراض العصبية لمتابعة أحوال السجناء النفسية والعصبية فقد توجد لدى الشخص ميول إجرامية تدفعه بشكل لا شعورى الى ارتكاب الجرائم فليس بشرط أن يكون الشخص قد ارتكب الجريمة بشكل غير عمدى تماما فقد يكون مدفوعا الى ذلك بعوامل أو دوافع لا شعورية .

والواقع أن العوامل الشخصية سواء أكانت عضوية كضعف الصحة العامة أو ضعف حاسة من الحواس أو كانت نفسية أو عقلية كالاندفاع وسرعة الاستثارة والاكتئاب والميل وعدم الاكتراث أو اللامبالاة أو قصور الذكاء أو اضطراب الشخصية . هى من أهم العوامل التى يتسبب عنها الحوادث التى تقع فى نطاق الصناعة .

وقد أمكن علميا اثبات أن العوامل النفسية والعقلية أهم بكثير من العوامل الجسمية إذ أن العوامل الانفعالية وحدها مسئولة عن ثلث الحوادث بصفة عامة كما ثبت أيضا أن ٢٠٪ من العمال مسئولون عن ٨٠٪ من الحوادث لأن الشخص غير السوى يتورط فى أكثر من حادث بصفة متكررة . وهناك الى جانب العوامل النفسية والبيولوجية ما يكون قد اكتسبه الشخص من عادات من شأنها التأثير بشكل واضح فى سلوكه وتفكيره كتعاطى المخدرات مثلا وهى عادة منتشرة بين العمال الصناعيين وبصفة خاصة السائقين . ومن الدراسة (١) التى أجريت على ٥٠٠ سائق يعملون فى إحدى

(١) الدكتور ملاك جرجس - راجع دراسته .

شركات النقل الكبرى وتم فيها قياس درجة الذكاء ومدى انحراف الشخصية أو تكيفها ومدى استعمال المخدرات ودرجة تعرض السائق للحوادث واستعمل في البحث مقاييس الذكاء اللفظية واختبار الرورشاخ بالإضافة إلى المقابلة الحرة مع كل سائق على حدة تبين أن حوالي ٧٠٪ من العمال يتعاطون المخدرات من وقت لآخر وأن بعضهم يتعاطونها بانتظام وأن ٨٨٪ من هذه النسبة يتعاطون الحشيش و ٢٢٪ يتعاطون الأفيون وأحياناً يتعاطون الحشيش وقد استندت هذه النتائج إلى اعترافات العمال أنفسهم .

ومن المعروف أن تعاطي المخدرات له تأثير في وقوع الحوادث فهو يضعف الانتباه لإشارات المرور والبيئة الخارجية كما يبطئ من سرعة استجابة العينين واليدين والقدمين كما يزيد من مدى تغير الآراء ويولد شعوراً زائفاً بالثقة في النفس .

ديانة مرتكبي الجرائم غير العمدية :

كما اتضح أن ديانة مرتكبي الجرائم غير العمدية الثلاثة ليس لها تأثير على ارتكابهم لهذه الجرائم والملاحظ أن تحديد العلاقة بين ارتكاب الجرائم بصفة عامة والديانة أن كان له محل فانه لا يبدو أمراً معقولاً بالنسبة للجرائم غير العمدية بصفة خاصة حيث أن الأفعال التي يترتب عليها وقوع الجريمة لا تكون مقصودة لذاتها وإنما هي أفعال في الأصل مباحة ولكن ترتب عليها الحاق الضرر بالغير أو بأموال هذا الغير كما في الحريق باهمال وقد تبين أن نسبة غير المسلمين إلى المسلمين ممن ارتكبوا الجرائم الثلاثة تكاد تقارب النسبة العامة لغير المسلمين إلى المسلمين من المواطنين في جمهورية مصر العربية وقد اتضح أن النسب الواردة بهذا الجدول قريبة من النسب التي وصلت إليها بحوث أخرى فبينما بلغت نسبة المسلمين في هذا البحث ٩٤٫٢٢٪ ونسبة المسيحيين ٥٫٦٥٪ ونسبة اليهود ٠٫١٣٪ نجد أن نسبة المنتسبين إلى الدين الإسلامي في بحث المجرمين العائدين ٩٧٫٥٪ من العائدين بينما انخفضت هذه النسبة إلى ٩٦٪ في المجرمين لأول مرة أما المسيحيون فقد بلغت نسبتهم في العائدين ٢٫٥٪ وفي المجرمين لأول مرة ٤٪ ولم تكن هناك بيانات أخرى .

وهي نسب — كما نرى — متقاربة وترتبط بالتكوين الخاص للمجتمع المصري بحيث يتعذر القول أن لها دلالة خاصة .

الحالة الزوجية لمرتكبي الجرائم غير العمدية :

أسفرت هذه الدراسة عن أن نسبة كبيرة من مرتكبي الجرائم غير العمدية موضوع الدراسة متزوجين مع تفاوت طفيف في نسبتهم بين جريمة وأخرى فبينما تبلغ نسبة المتزوجين من مرتكبي جريمة الاصابة الخطأ ٦٠٫٦٢٪ فإن نسبتهم انخفضت بين مرتكبي جريمة الحريق باهمال إلى ٥٦٫٩٣٪ في حين ترتفع هذه النسبة بين مرتكبي جريمة القتل الخطأ إلى ٧٧٫٩٪ ، أما غير المتزوجين من مرتكبي الجرائم الثلاثة فإن نسبتهم بين مرتكبي جريمة الاصابة الخطأ تصل إلى ٣٨٫٧٤٪ وتنخفض بين مرتكبي جريمة الحريق باهمال إلى ٣٢٫٣٢٪ في حين أنها بين مرتكبي جريمة

القتل الخطأ لا تتجاوز ٢٥٪ أما بالنسبة لفئتي المطلقين والأرامل من مرتكبي هذه الجرائم فأنه يلاحظ الانخفاض الشديد في نسبتهم إلى المجموع الكلي لمرتكبي هذه الجرائم مجتمعة في حين ترتفع هذه النسبة بين من ارتكبوا جريمة الحريق باهمال فتصل في المطلقين إلى ٦٣٪ وفي الأرامل إلى ١٢٪ بينما هي في الجريمتين الآخرين تقل كثيرا عن الواحد الصحيح .

وإذا لاحظنا أن المتزوجين لا يمثلون الأغلبية في المجتمع وإنما يمثل هذه الأغلبية غير المتزوجين سواء كانوا عزابا أو أرامل أو مطلقين فإن وجود أغلبية بين مرتكبي الجرائم غير العمدية من المتزوجين تصل في بعض الجرائم إلى ٧٧٪ في جريمة القتل الخطأ يدل على أن هناك علاقة من نوع ما بين ارتكاب الأشخاص للجرائم غير العمدية وحالتهم الزوجية . ولما كانت هذه الجرائم تنشأ غالبا عن انعدام الحيطة أو الحذر أو فقدان السيطرة على النفس أو عدم تقدير الأمور بشكل سليم وهي أمور ترتبط كلها بالحالة النفسية والمزاجية للشخص وكذلك الحالة العصبية . وهي تتأثر بدورها بعلاقة هذا الشخص بالآخرين وخاصة زوجته وأسرته فإن القول بوجود علاقة بين الحالة الزوجية والجرائم غير العمدية لا يتجاوز الواقع وأن افترق إلى الدليل الذي يدعمه بالنسبة لهذه الدراسة . ولا يمكن إنكار أن الأسرة هي الجماعة الأولى أو المجتمع الأول الذي يعيش وينمو فيه الفرد وعائل الأسرة هو المسئول الأول عن تهيئة الظروف المناسبة لمعيشتها وذلك من ناحية المسكن والتغذية والكساء وتعليم الأطفال وقضاء احتياجات ومطالب أفراد الأسرة ماديا . وقد يكون دخل الفرد غير متناسب مع المطالب العاجلة والالتزامات الأسرية الملحة خصوصا مع كثرة الأولاد وقد يقوم الشخص فوق ذلك بمساعدة والدته أو والده أو أخوته أو أخواته (١) وهي ظروف قاسية ومؤثرة وضاغطة تجعله يشرد كثيرا وقد يهرب من مواجهة الموقف بالأسراف في الإدمان على المكيفات فتتعمد المشكلة وتتفاقم وقد يبحث عن عمل إضافي لزيادة دخله فيشتت مجهوده ويضعف أو ينضب فتقل فاعليته ونشاطه ويهمل ويخطئ وقد يؤدي هذا كله إلى مشكلات ومضايقات أسرية وشجار بين أفرادها فينؤ بهذا العبء كله وينعكس على سلوكه وتصرفه وعمله بصورة ضارة له وللعمل والمجتمع .

وليس معنى هذا أن الزواج يجعل من الشخص مجرما فهناك فرق كبير بين ارتكاب الشخص لأفعال لا يقصد بها أحداث نتيجة يحرّمها المشرع وبين الشخص الذي يقصد هذه النتيجة لذاتها كمن يقتل قاصدا ازهاق الروح ومن يحرق قاصدا الاتلاف والتخريب ومن يضرب آخر أو يعتدى عليه قاصدا الحاق الأذى به وهي أمور تبين من البحوث الكثيرة التي أجريت على الصور المختلفة للجريمة أنها لا ترتبط من بعيد أو من قريب بالحالة الزوجية للشخص فيما عدا ما يسمى بالجرائم العاطفية كالقتل للثأر أو للانتقام كمن يقتل زوجته الزانية ومن يزنى بها .

(١) في دراسة لمعهد التخطيط بالقاهرة تبين أن ٧٣٪ من السكان عناصر غير منتجة بينما تصل نسبة القوى المنتجة إلى ٢٦٪ ، أي أن الفرد العامل يعمل في المتوسط ٣ أشخاص غير عاملين .

والملاحظ أن ارتفاع نسبة المتزوجين بين مرتكبي الجرائم غير العمدية يبلغ أقصاه بين مرتكبي جريمة القتل الخطأ وهي أكثر الجرائم ابرازا لحدة الانفعال وخطأ التقدير والبعد عن الحيطة والحذر وكلها أمور ترتبط بالحالة النفسية والغضبية للشخص التي تتوقف غالبا على علاقته بالغير وخاصة زوجته وأسرته . وإذا كان أقل قدر من الخطأ في التقدير أو عدم اتخاذ الحيطة اللازمة قد يترتب عليه وقوع الجريمة بسرعة لا يفتن الشخص نفسه اليها كما في القتل الناشئ عن حوادث الطريق فإن هذه الحالة العابرة من عدم الحيطة والحذر قد تنشأ نتيجة انصراف الشخص بتفكيره الى مشاكله الزوجية أو التزاماته نحو بيته وأولاده وزوجته . وهذا أمر ينطبق أيضا على جرائم الاصابة الخطأ ويقل أثره بعض الشيء في جرائم الحريق باهمال .

وفيما يتعلق بارتفاع أو انخفاض هذه النسب خلال هذه السنة أو تلك فإنه يمكن تفسيره بأسباب طارئة حدثت في خلال الفترة وانعكس أثرها على العلاقات الزوجية أو على معدل الزواج أو معدل الطلاق أو غير ذلك مما يرتبط بهذه العلاقة الانسانية .

ويلاحظ أن نسبة المتزوجين بين مرتكبي الجرائم العمدية تقل كثيرا عن نسبتهم بين مرتكبي الجرائم غير العمدية فبينما يبلغ متوسط هذه النسبة في الجرائم الثلاثة موضوع الدراسة ٦٥.١٥٪ من المجموع الكلي لمرتكبي هذه الجرائم نجد أن هذه النسبة لا تزيد عن ٤٢٪ بين المجرمين لأول مرة وترتفع الى ٤٦.٧٪ بين العائدين (راجع بحث المجرمين العائدين) . في حين ترتفع نسبة غير المتزوجين من مرتكبي الجرائم عموما فتصل الى ٥٤٪ بين المجرمين لأول مرة و ٤٩.٤٪ بين العائدين . بينما لم يتجاوز متوسط نسبة غير المتزوجين من مرتكبي الجرائم غير العمدية الثلاثة ٣٠.٧٧٪ من المجموع الكلي لمرتكبي هذه الجرائم . مما يمكن الاستدلال منه على أن ارتكاب الأفعال التي تترتب عليها الجرائم غير العمدية الثلاثة ينشأ في جزء منه عن المشكلات المرتبطة بالعلاقات الزوجية فبينما ترتفع نسبة المتزوجين بين مرتكبي الجرائم غير العمدية تنخفض نسبة غير المتزوجين والعكس صحيح في الجرائم عموما .

توزيع مرتكبي الجرائم غير العمدية حسب الأشخاص المعالين :

كذلك تبين أن أكثر الأشخاص الذين يرتكبون جريمة الاصابة الخطأ ممن لا يعملون أحدا فقد بلغت نسبتهم العامة خلال عشر سنوات ٥١.٨١٪ من المجموع الكلي لهذا النوع من الجرائم وأن زادت على ذلك في بعض السنوات فوصلت الى ٦٦.٨٪ سنة ١٩٦٧ وهي نسبة قريبة من نسبة من لا يعملون من مرتكبي الجرائم بصفة عامة حيث بلغت ٦٤٪ بين المجرمين لأول مرة و ٦١.١٪ بين العائدين (راجع بحث المجرمين العائدين) .

يليه من يعملون أشخاصا يتراوح عددهم بين ٣ الى ٥ أشخاص ونسبتهم ٢٣.٢٪ ثم من يعملون شخصين ١٠.٩٪ فمن يعملون أكثر من خمسة

أشخاص ٩٦٪ ثم من يعولون شخصا واحدا ٨٪ وهذا يدل على أن الأشخاص الذين لا يعولون أحدا يكونون أكثر استعدادا من غيرهم لارتكاب هذا النوع من الجرائم ادراكا منهم أن دخولهم السجن لن يلحق الضرر بأشخاص يعتمدون عليهم كما أن احساسهم بالمسؤولية تجاه الآخرين يتسم بالضعف . يليهم من يعولون من ٣ أشخاص الى ٥ فانهم يقعون فريسة لتوترات تؤدي الى سرعة استشارتهم واستجابتهم للاستفزاز مما يؤدي الى ارتكابهم للجرائم .

ويبدو أن من يعولون أفرادا يتراوح عددهم بين ثلاثة وخمسة يمثلون الوضع الذي يبلغ فيه التوتر والانفعال أقصاهما في حين يتساوى من هم أقل من هذا ممن يعولون شخصين فقط ومن هم أكثر من هذا ممن يعولون أكثر من خمسة أشخاص .

ويلاحظ أن النسب الواردة بهذا الجدول تتفق في تدرجها مع النسب الخاصة بعدد الأشخاص المعولين بين مرتكبي الجرائم عموما (راجع بحث المجرمين العائدين) حيث جاء من يعولون شخصين في المرتبة الثالثة أيضا بنسبة ٨٥٪ يليهم من يعولون ثلاثة أشخاص بنسبة ٧٪ ثم من يعولون شخصا واحدا بنسبة ٦٩٪ فمن يعولون أربعة أشخاص بنسبة ٤٩٪ مما يدل على أن الاعالة لا يظهر تأثيرها لدى مرتكبي جريمة الاصابة الخطأ .

كما تبين أن العدد الأكبر من مرتكبي جريمة الحريق باهمال هم ممن لا يعولون فقد بلغت نسبتهم الى المجموع الكلي لمرتكبي هذه الجريمة ٥٤ر٦١٪ وهذه الفئة تأتي في المرتبة الأولى كما هو الحال في الجريمة السابقة وهي جريمة الاصابة الخطأ (انظر جدول رقم ٢٢) يليها كذلك فئة من يعولون من ثلاثة الى خمسة أشخاص بنسبة ١٧ر٤٪ ويأتي في المرتبة الثالثة من يعولون شخصا واحدا بنسبة ١٨ر٩٪ بعكس الجريمة السابقة حيث جاء في المرتبة الثالثة من يعولون شخصين في حين أن هذه الفئة قد جاءت في المرتبة الرابعة بنسبة ١٢ر٦٪ وهي نسبة مماثلة لنسبة من يعولون أكثر من خمسة أشخاص والتي بلغت ١٢ر٦٪ أيضا ويبدو أن هذا الجدول ليست له دلالة فيما يتعلق بأثر اعالة الشخص لأشخاص آخرين أو عدم اعالته لأحد على ارتكاب الجريمة نظرا لأن جريمة الحريق باهمال تختلف تمام الاختلاف في ظروفها والأسباب المؤدية اليها عن جريمة الاصابة والقتل الخطأ .

كذلك تبين أن جريمة القتل الخطأ تختلف عن الجريمتين الأخريين فيما يتعلق بأثر الاعالة على ارتكاب الشخص للجريمة فبينما تزيد نسبة من لا يعولون على ما عداها في الجريمتين الأخريين بشكل واضح نجد أنه في جريمة القتل الخطأ تكاد تتساوى نسبة من لا يعولون مع نسبة من يعولون من ثلاثة الى خمسة أشخاص فهي تتراوح بين ٦٧ر٣٣٪ و ٧٢ر٣٠٪ تليها نسبة من يعولون أكثر من خمسة أشخاص التي بلغت ٢٧ر١٥٪ ثم من يعولون شخصين وبلغت نسبتهم ٧٥ر١١٪ فمن يعولون شخصا واحدا وبلغت نسبتهم ٥٩ر٨٪ .

وهذا يدل على أن أثر الإعاقة يتضح كلما ازداد عدد الأشخاص المعالين فعندئذ تزداد نسبة من يرتكبون جرائم القتل الخطأ حتى يصل تأثير عدم الإعاقة إلى الدرجة التي يتساوى فيها مع الأثر الذي يحدثه إعالة من ٣ إلى خمسة أشخاص . فعندئذ يكون إحساس الشخص باللامسؤولية وأنه لن يصيب بالضرر أشخاصا يعولونهم إذا وقعت جريمة ودخل السجن مع إحساس الشخص الذي يعول خمسة أشخاص أو ثلاثة ويثقل عليه إحساسه بالمسؤولية ويجعله يرتكب جريمة غير عملية .

توزيع مرتكبي الجرائم غير العمدية حسب الحالة التعليمية :

تبين أن غالبية مرتكبي جريمة الإصابة الخطأ من الأميين فقد بلغت نسبتهم إلى المجموع الكلي لمرتكبي هذه الجريمة في خلال عشر سنوات ٦٧ر٦٣٪ يليهم الذين يقرأون ويكتبون فقط ونسبتهم ٣١ر٩٢٪ ثم الذين حصلوا على الشهادة الابتدائية أو الإعدادية ونسبتهم ٢٨ر٪ في حين لم تزد نسبة الحاصلين على شهادة متوسطة عن ٨ر٪ ومثلهم من حصلوا على شهادة عالية ٨ر٪ وهذا يدل على أن الأميين أكثر من غيرهم من حيث الاستعداد لارتكاب الأفعال المكونة لجريمة الإصابة الخطأ نظرا لعدم تقديرهم للعواقب تقديرا كافيا بالإضافة إلى عدم إلمامهم بالمبادئ القانونية واعتمادهم على القوة البدنية للوصول إلى ما يعتقدون أنه حقهم . كذلك فإن أميتهم تجعلهم لا يقدرّون الموقف بشكل موضوعي ولذلك فإن هذه العوامل تخف حدة خطاها كلما ازداد إلمام الشخص بالقراءة والكتابة فـالذين يقرأون ويكتبون فقط دون أن يكونوا حاصلين على شهادات دراسية يكون ارتكابهم للجريمة أقل ثم تنخفض هذه النسبة بشكل ملحوظ عند من حصلوا على شهادة ابتدائية وإعدادية ويزداد انخفاضها عند الحاصلين على الشهادات الأعلى .

وبالرغم من عدم وضوح العلاقة بين الأمية والجريمة بصفة عامة إلا أنه يمكن التعرف على نوع العلاقة بين الأمية والجرائم غير العمدية وذلك في الأحوال التي تقع فيها هذه الجرائم بسبب الجهل باللوائح والقوانين والذي لا شك فيه أن القراءة والكتابة من أهم الأدوات التي تساعد المواطنين على القيام بهذه المهام فالقراءة تفتح أمام المواطن مجالا كبيرا للعلم والمعرفة والرأي فيتزود بخبرات ومعارف تسهم في إعداده كمواطن واع كذلك فإن الصحف والمطبوعات تصل القارئ بأحداث وأخبار العالم من حوله وتزيد من دائرة اتصاله كما أنها تمكنه من مجاراة التطور السريع الذي يعم ويشمل كل شيء من حوله وإذا ما نظرنا حولنا وجدنا أن التعليم في كافة أنحاء العالم يتمشى طرديا مع الرفاهية والغنى والصحة والكرامة . وأن الجهل يسايره باطراد الشقاء والفقر والمرض والاستغلال .

كذلك فإن الأمية تؤثر بشكل واضح في مدى مقدرة العمال وغيرهم من أصحاب المهن على استيعاب أساليب التدريب الحديثة التي تهدف إلى إعدادهم للقيام بعمالهم على الوجه الأمثل مما يؤدي إلى وقوع إصابات سواء بالعمال أنفسهم أو بزملائه . بالإضافة إلى ما تحدثه الأمية لدى الأميين من تأثيرات سيئة لدى البعض وما يرتبط بها من وجود اتجاهات غير

مقبولة لدى البعض الآخر . وبالإضافة الى ما لدى الناس من نظرة خاطئة الى أصحاب الحرف الصناعية والزراعية فان أمية العاملين في هذه الحرف تضاعف من وطأة هذه النظرة على العمال والفلاحين وأصحاب الحرف اليدوية بصفة عامة .

وقد اتضح ان الغالبية العظمى من مرتكبي جريمة الحريق بأهمال من الأميين فقد بلغت نسبتهم الى المجموع الكلي لمرتكبي هذه الجريمة ٨١ر٥٣٪ يليهم الذين يقرأون ويكتبون وبلغت نسبتهم ١٨ر٤٧٪ بينما لم يرتكب جريمة الحريق بأهمال أحد من الفئات الثلاث الأخرى التي يحمل أصحابها شهادات دراسية ولعل ذلك يرجع الى طبيعة هذه الجريمة والى الظروف التي ترتكب فيها . فهي تقع في الريف غالبا ومن المزارعين بالذات الذين يقيمون في بيوت مبنية من اللبن ويكدسون فوقها وبداخلها أنواعا مختلفة من الأعشاب وغيرها مما يستخدم كوقود ويؤدي وصول النار اليها الى اشتعال الحريق . والاهمال في هذه الحالة يرتبط بصورة واضحة بانعدام التقدير السليم لدى الشخص وهو أمر ينشأ غالبا من الأمية ولا يقدم عليه شخص تلقى قدرا من التعليم يسمح له بتوقع ما قد يترتب على اشعاله للنار في مكان يزدحم بوسائل تؤدي الى انتشارها وزيادة خطرها اذا انتشرت لاي سبب .

كذلك تبين ان ٥٥ر٥٣٪ من المجموع الكلي لمرتكبي جريمة القتل الخطأ من الأميين يليهم الذين يقرأون ويكتبون فقط ونسبتهم ٤٣ر٧٪ ثم الحاصلين على شهادة ابتدائية أو اعدادية ونسبتهم ٠ر٤٢٪ فالحاصلين على شهادة متوسطة ونسبتهم ٠ر٢٨٪ ثم الحاصلين على شهادة عالية ونسبتهم ٠ر٧٪ وهو تدرج يتفق مع التدرج الذي سبق ملاحظته في جريمة الاصابة الخطأ اذ اتضح ان هناك تناسباً عكسياً بين التعليم وارتكاب جرائم الاهمال فارتكاب هذه الجرائم يزيد بين الأميين ويقل بين المتعلمين ويزداد انخفاضا كلما زادت درجة التعليم فهو يقل لدى الحاصلين على شهادات عليا هو عليه بين الحاصلين على شهادات متوسطة وعن الحاصلين على شهادات ابتدائية أو اعدادية .

وهذا يدل على أهمية التعليم كعامل يمكن الاعتماد عليه في العمل على خفض نسبة الجرائم غير العمدية .

كما يلاحظ ان نسبة الأميين بين مرتكبي جريمة القتل الخطأ تقل عن نسبتهم بين مرتكبي جريمة الاصابة الخطأ والحريق بالاهمال فهي تنخفض الى ٥٥ر٥٣٪ بينما هي في الجريمتين السابقتين تصل الى ٦٧ر٦٣٪ في الاصابة الخطأ والى ٨١ر٥٣٪ في الحريق بأهمال مما يدل على ان جريمة القتل الخطأ تقع بنسبة أعلى بين المتعلمين وبالذات قاندى السيارات سواء كانت سيارات خاصة أو عامة .

كذلك لوحظ ان النسبة العامة للأميين بين مرتكبي الجرائم الثلاثة تصل الى ٦٨ر٢٣٪ الى المجموع الكلي وهي تقل عن نسبة الأميين بين من ارتكبوا الجريمة لأول مرة سواء كانت عمدية أو غير عمدية حيث بلغت ٧٧ر٢٪ كما

تقل عنها بين المجرمين العائدين حيث بلغت ٨٣٪ (راجع بحث المجرمين العائدين) مما يدل على أن الجرائم غير العمدية يرتكبها المتعلمون أكثر مما يرتكبها الأميون نظرا لأنها تنشأ عن أفعال لا يجرمها المشرع لذاتها وإنما لما يترتب عليها من نتائج وترجع عادة الى عدم الحيطة أو مراعاة اللوائح أو الاندفاع والتسرع .

توزيع مرتكبي الجرائم غير العمدية حسب السوابق :

تبين أن الغالبية العظمى من مرتكبي الجرائم غير العمدية غير معلومي السوابق وتبلغ نسبتهم أقصاها في مرتكبي جريمة الإصابة الخطأ حيث بلغت ٩٠٫٣٪ يليهم مرتكبي جريمة الحريق باهمال وبلغت نسبتهم ٨٤٫٦٪ ثم مرتكبو جريمة القتل الخطأ وبلغت نسبتهم ٨٢٫٧٪ .

وهذا يرجع الى نظام تسجيل السوابق الذي يؤدي الى عدم قيد السوابق في السجون مما يؤدي الى أن سوابق المجرمين تصبح غير معلومة ويترتب على ذلك تعطيل النصوص القانونية الخاصة بالعود كما يؤدي الى عدم تفريد المعاملة في السجون بحسب سوابق المحكوم عليهم .

ولذلك فإن البيان الخاص بمن ليس لهم سوابق غير دقيق وكذلك بالنسبة لمن لهم سابقة أو اثنين . وعلى أي حال فإن للعود في نطاق الجرائم غير العمدية مغزى غيره في الجرائم العمدية ولذلك يجب التفرقة بين سوابق الشخص ومعرفة ما اذا كانت خاصة بجرائم عمدية أو بجرائم غير عمدية فالعود في الجرائم العمدية أخطر منه في الجرائم غير العمدية لأنه يكون في الأخيرة ناشئا عن حالة مرضية يترتب عليها اهمال الشخص أو خطأ ، أو مرتبط بأسباب نفسية أو عصبية . أو ناشيء عن الجهل أو امية .

كذلك فإن العائد في الجرائم غير العمدية يجب دراسته بقصد التعرف على أي العوامل هو الذي يدفع به الى ارتكاب الاهمال أو الخطأ الذي يؤدي الى وقوع الجريمة . فهناك أشخاصا أسوياء من الناحية النفسية يتورطون في أكثر من حادث بصفة متكررة كما أن هناك أشخاصا يكثر تورطهم في الحوادث بحكم تكوينهم النفسي وهم وان اعتبروا من وجهة نظر المشرع عائدين إلا أنهم يوصفون بالمستهدفين للحوادث . وهم الذين ترتفع نسبة الحوادث التي يرتكبونها حتى في بيوتهم .

والمستهدفون للحوادث يتصفون عادة بالاندفاع والتعجل وينفرون من سيطرة الغير عليهم مما يجعلهم يخالفون التعليمات ، كما أن شخصياتهم تقترب من حيث طرازها من شخصيات الأحداث الجانحين ، والكثيرون منهم مرضى بأمراض نفسية أو عقلية وخصوصا مرضى البارانويا ومن أعراضها الرغبة الدفينة في الاعتداء على الغير أو في عقاب النفس .

وقد تبين من البحث الذي أجراه المركز عن المجرمين العائدين أن نسبة

العائدين الى المجموع الكلى للمجرمين تصل الى ٢٧٪ وهى نسبة تقل كثيرا عن مثيلاتها فى الدول الأخرى حيث بلغت فى بعض الأحيان ٥٠٪ ووصلت الى ٦٠٪ فى أحيان أخرى كما فى الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٥٧ وفى بلجيكا كانت نسبتهم عام ١٩٥٠ ، ٤١٪ فاصبحت ٤٣٪ سنة ١٩٥٦ .
(راجع سيكولوجية المجرم العائد - رسالة ماجستير للباحث مصطفى أحمد تركى سنة ١٩٦٨) .

ولكن يجب التزام الحذر عند محاولة تحديد نسبة العائدين بين مرتكبى الجرائم غير العمدية نظرا للاختلاف الواضح بين هذا النوع من الجرائم والجرائم العمدية وبالرغم من أن النسبة التى أسفر عنها بحث المجرمين العائدين (٢٧٪) هى نسبة عامة تشمل جميع أنواع الجرائم العمدية . كالسرقة (٢٠٪) من المجموع الكلى لعينة البحث البالغة ٢٥٩٩ شخصا) وتعاطى المخدرات ١٣٪ والهروب من الخدمة ٤٪ فان نسبة العود فى الجرائم غير العمدية كانت ضئيلة باستمرار فالإصابة الخطأ لم تتجاوز نسبتها ٢٠٪ وفى القتل الخطأ ٢٪ وانعدمت فى الحريق باهمال أى أن نسبة العود فى الجرائم غير العمدية كانت ٣٪ الى المجموع الكلى لعينة البحث وهى ٢٥٩٩ شخصا . وهذا يرجع الى الاختلاف الواضح بين الجرائم العمدية والجرائم غير العمدية .

توزيع مرتكبى الجرائم غير العمدية حسب السن :

كذلك لوحظ أن أعلى نسبة ممن يرتكبون جريمة الإصابة الخطأ وهى ٤٣٪ تقع فى فئة السن من ٢١ الى ٣٠ سنة تليها فئة السن من ٣١ الى ٤٠ سنة ونسبتهم ٣٠٪ وتأتى فى المرتبة الثالثة فئة السن الدالية صعودا أى من ٤١ الى ٥٠ سنة بنسبة ١٠٪ ثم فئة السن ٢٠ سنة فأقل بنسبة ٩٪ وتأتى فى المرتبة الخامسة فئة السن ٥١ - ٦٠ سنة أما فئة السن ٦٠ سنة فأكثر فتأتى فى المرتبة الأخيرة بنسبة ١٧٪ . وجاءت فئة السن من ٢١ الى ٤٠ سنة فى مقدمة الفئات العمرية لمرتكبى جريمة الإصابة الخطأ حيث بلغت نسبتها ٧٣٪ من المجموع الكلى لمرتكبى هذا النوع من الجرائم غير العمدية وهذا يتفق مع ما أسفر عنه بحث المرور من ارتفاع نسبة الأشخاص الذين يقعون فى نفس الفئة من العمر حيث بلغت نسبتهم ٧٢٪ (راجع ص ٦٩ من بحث المرور) .

وهذا التدرج يتفق مع التطور الطبيعى الذى يمر به الإنسان فهو حين يكون فى السن الواقعة بين ٢١ - ٣٠ سنة يتميز بالجرأة والاندفاع والتسرع فى الحكم على الأمور وعدم الاتزان وجموح العاطفة وقلة الخبرة والبعد عن الحكمة وضعف التحكم فى عواطفه وهى جميعا عوامل تؤدي الى ارتكاب أفعالا تترتب عليها جريمة الإصابة الخطأ ولذلك فانه كلما تقدمت به السن ضعفت لديه العوامل السابقة وبالتالي قل ارتكابه للأفعال التى تترتب عليها الإصابة الخطأ . أما بالنسبة لفئة السن ٢٠ سنة فأقل فان انخفاض

نسبة من يرتكبون جريمة الاصابة الخطأ فيها يرجع الى مسفر السن وما يرتبط به من تردد وخجل وتحفظ وانطواء وخضوع لتعليمات الآباء وكبار السن .

كما تبين قيام تناسب عكسي بين السن وارتكاب الجرائم غير العمدية فكلما تقدمت السن انخفضت نسبة الجرائم غير العمدية وان كانت نسبة من يرتكبون جريمة الحريق باهمال تقل في فئة السن « ٢٠ » سنة فأقل عن مثيلاتها في جريمة الاصابة الخطأ وذلك راجع الى ظروف وقوع هذه الجريمة فهي ترتكب في الريف غالباً حيث يكون صفار السن خاضعين بشكل اعظم لسلطة الآباء وكبار السن وبالتالي يكون اقدامهم على ارتكاب الأفعال المؤدية الى وقوع هذه الجريمة محدوداً بما للآباء وكبار السن من رقابة وسلطة عليهم .

كذلك يلاحظ أن الذين تتراوح سنهم بين ٤٠ و ٣١ عاماً يمثلون أعلى نسبة فيمن يرتكبون جريمة القتل الخطأ فقد بلغت هذه النسبة ٣٥٩٩٪ من المجموع الكلي لمرتكبي هذا النوع من الجريمة يليهم من تتراوح سنهم بين ٢١ و ٣٠ عاماً ونسبتهم ٣٤٩٩٪ ويلاحظ أنه ينتمي الى هذه الفئة أربعة سائقين من سبعة سائقين ارتكبوا جرائم قتل خطأ في أثناء اجراء بحث المرور وكانت سنهم أقل من ٢٤ سنة أي بنسبة ٥٧٪ (راجع تقرير بحث المرور ص ٦٩) ويأتي في المرتبة الثالثة من تتراوح سنهم بين ٤١ و ٥٠ عاماً بنسبة ١٢٨٩٪ ثم من تتراوح سنهم بين ١٥ و ٦٠ عاماً بنسبة ٩٩٦٪ أما من كانت سنهم ٣٠ سنة فأقل فهم يأتون في المرتبة الخامسة بنسبة ٣٨٨٪ ويأتي في المرتبة الأخيرة من تزيد سنهم عن ٦٠ سنة بنسبة ١٥٩٪ ويلاحظ أنه على خلاف الوضع في الجريمتين السابقتين حيث يأتي الأشخاص الذين تقع سنهم ٢١ - ٣٠ سنة في المرتبة الأولى بنسبة ٤٣٦١٪ من المجموع الكلي لعينة البحث في جريمة الاصابة الخطأ و ٤٩٢٪ في الحريق باهمال . وذلك مرجعه فيما يبدو الى أن الجريمتين أي الاصابة الخطأ والحريق باهمال لا يستلزمان سوى الاهمال البسيط وهو ما يمكن أن يقع بشكل عادي ممن كانت سنهم صغيرة في حين أن القتل الخطأ يستلزم لوقوعه اهمالاً جسيماً لا يصدر عادة الا ممن كانوا كباراً في السن نسبياً .

ويلاحظ أن ارتفاع نسبة مرتكبي الجرائم غير العمدية الذين تقع سنهم بين ٢٠ سنة و ٣٠ سنة في جريمتي الاصابة الخطأ (٤٣٦١٪) وفي الحريق باهمال (٤٩٢٪) يتفق مع ارتفاع نسبة مرتكبي الجرائم بشكل عام ممن هم في مثل هذه السن حيث بلغت ٣٨٢٪ من المجموع الكلي لمن ارتكبوا الجريمة للمرة الأولى وعددهم ١٨٣٦ شخصاً (راجع بحث المجرمين العائدين) . وكذلك بين العائدين (٣٨٣٪) راجع نفس البحث ولا يشذ عنها سوى ما لوحظ من ارتفاع نسبة من كانت سنهم بين ٣١ و ٤٠ عاماً بين مرتكبي جريمة القتل الخطأ (٣٥٩٩٪) فهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع نسبة هذه الفئة بالذات بين المجرمين لأول مرة (٢٤٪) (راجع بحث المجرمين العائدين) .

توزيع مرتكبي الجرائم غير العمدية حسب المهن :

لوحظ أن فئة العمال الصناعيين تمثل أعلى نسبة بين فئات المهن المختلفة الذين ارتكب الأفراد المنتمين اليها جريمة الاصابة الخطأ حيث بلغت ٥٩٧٩٪ يليها نسبة عمال الخدمات ٢٢٨١٪ في حين تتضاءل نسبة الفئات الأخرى فهي لا تتجاوز ٦٦٣٪ في فئة الفلاحين . وتنخفض الى ما دون ذلك كثيرا في غيرها .

وهذا يدل على أن الاصابة تقع في نطاق العمل ونتيجة لآخطار مهنية تترتب عليها الاصابة . . ولعل هذا يوضح الانخفاض الملحوظ في مدة العقوبة الموقعة على مرتكبي هذه الجريمة .

ولذلك فإن الفئات الأخرى وهي التي ترتكب الجريمة في ظروف ليس لها ارتباط بالعمل تعتبر نسبتها ضئيلة للغاية وربما تكون هي التي تستأثر بالعقوبات الشديدة التي تتجاوز الستة أشهر كما يلاحظ أن الواردين الى السجن ممن ارتكبوا هذا النوع من الجرائم قد اتجهت نسبتهم الى الانخفاض في خلال السنوات العشر موضوع الدراسة مع اتجاه غير ثابت الى الارتفاع في بعض السنوات ليس له تفسير سوى أن القضاء يلجأ الى الحكم بغير عقوبة الحبس أو السجن كالغرامة أو إيقاف التنفيذ أو البراءة . (راجع جدول رقم ١) .

وان كان يلاحظ وجود اتجاه الى زيادة هذه الجرائم بالنسبة لفئة العمال الصناعيين يمكن تفسيره بالزيادة المستمرة في عددهم نتيجة انشاء المزيد من المصانع وبالتالي كثرة وقوع هذه الجرائم الا أنه لهذه النتيجة دلالة أخرى أهم وهي أن المصابين في هذه الجريمة من العمال سواء كانوا من عمال الصناعة أو من عمال الخدمات وهم عصب الانتاج في البلاد ويترتب على اصابتهم عجز دائم أو عجز مؤقت في أحد أعضاء جسمهم وبصفة خاصة في اليدين أو الرأس والعينين مما يعوقهم عن القيام بعملهم كلياً أو جزئياً وبالتالي يخسر المجتمع جانباً لا بأس به من قواه المنتجة .

وغالباً ما تكون هذه الاصابة ناشئة عن نقص شديد في وسائل الأمن الصناعي الأمر الذي يستلزم ضرورة مراعاة استيفاء هذه الوسائل تجنباً لوقوع اصابات أثناء العمل أو الحد من هذه الاصابات .

وتدخل في فئة عمال الصناعة فئة السائقين أيضاً نظراً لخلو تصنيف مصلحة السجون الواردة بياناتها الاحصائية الخاصة بهذا البحث من فئة السائقين . وهذه الفئة تتميز جرائمها بتعدد ضحاياها نظراً للطبيعة الخاصة لهذه الجرائم التي تقع في وسط التجمعات البشرية بالإضافة الى ما تحمله وسائل النقل ذاتها . وقد تبين من بحث المرور أن الاصابات الخطأ الناشئة عن حوادث المرور قد ازدادت خلال الخمس سنوات الأخيرة فبعد أن كانت ٤٢٤٧ اصابة سنة ١٩٦٥ ارتفعت الى ٧٨٤٠ اصابة سنة ١٩٦٩ أي بنسبة ٤٥٪ .

كما تبين أن فئة المزارعين والفلاحين تمثل أعلى نسبة بين الفئات التي ترتكب جريمة الحريق بأهمال فقد بلغت ٤٣٪ إلى المجموع الكلي تليها فئة عمال الصناعة بنسبة ١٢٪ ثم فئة العاطلين بنسبة ١٠٪ فعمال الخدمات بنسبة ١٠٪ وهذا أمر طبيعي نظرا لما هو معروف من وجود عادة اشعال النار لدى المزارعين في داخل البيوت بواسطة الأخشاب والأعشاب وغيرها بالإضافة الى وجود عادة أخرى هي تخزينهم لهذا الوقود فوق أسطح البيوت مما يؤدي الى اشتراء النار وانتشارها لمجرد اتصالها بهذا المخزون . كذلك فإن العمال الصناعيين وعمال الخدمات يستخدمون النار أما بشكل مباشر فيؤدي اهمالهم في اتخاذ احتياطات الأمن الكافية الى اشتعال النيران وأما بطريق غير مباشر كوجود ماس كهربائي ناشئ من عدم قطع التيار الى آخره . أما العاطلين فاتهم يقيمون غالبا في أماكن مهجورة يشعلون فيها النيران للتدفئة أو لاعداد الشاي أو لتزويد الجوزة بالنار مما يؤدي الى اشتعال الحرائق .

والملاحظ أن هذه الجريمة قد اتجهت الى الزيادة خلال السنوات العشر بوضوح الدراسة دون أن يمكن تحديد العوامل المؤدية الى ذلك . بالرغم من أن الزيادة قد تمت في نطاق فئة الفلاحين أو المزارعين . كذلك يلاحظ أن الإحصاءات الخاصة بهذه الجريمة لا توضح الخسائر المترتبة عليها سواء كانت في الأرواح أو في الأموال وهو ما تعنى به الإحصاءات في الدول الأخرى ففي الولايات المتحدة مثلاً بلغ عدد القتلى نتيجة الحرائق سنة ١٩٦٤ (٧٧٠٠ شخصا) ومما لا شك فيه أن هذه الخسائر في الأرواح تكون مرتفعة عندنا نظرا لما هو معروف عن القربى في مصر من تلاصق المساكن وضيق المسافات بينها مما يؤدي عند اشتعال الحريق في أحدها الى انتقاله بسرعة رهيبه الى مئات المساكن المجاورة الأمر الذي يترتب عليه وفاة الكثيرين أو أصابتهم بجروح وحروق الى جانب الخسائر المادية المرتفعة الناشئة عن احتراق المساكن والمحاصيل وغيرها . وهذا هو الجانب الاقتصادي لمشكلة الحريق غير العمدية .

كذلك تبين أن فئة العمال الصناعيين تمثل أعلى نسبة بين الفئات المختلفة للمهن الذين ارتكبوا جريمة الاصابة الخطأ فقد بلغت ٦٤٪ إلى المجموع الكلي تليها فئة عمال الخدمات بنسبة ١٩٪ ثم فئة المزارعين بنسبة ٦٪ وهذا يوضح الانخفاض الملحوظ في مدة العقوبة الموقعة على مرتكبي هذا النوع من الجرائم بالرغم من خطورته الملحوظة بمقارنته مع غيره من الجرائم غير العمدية . مما يمكن تفسيره بأن هذه الجرائم تقع أثناء العمل مما يجردها من جانب كبير من طبيعتها الخطرة وهي الاهمال الشديد .

.. ويلاحظ أن هناك انخفاضا في السنوات الأخيرة في عدد الواردين الى السجون من مرتكبي هذه الجريمة بعد أن كانت نسبتهم قد ارتفعت بشكل ملحوظ في السنوات من ١٩٦١ الى سنة ١٩٦٦ مما يمكن تفسيره في ضوء فئة المهن التي يكثر فيها وقوع هذه الجريمة وهي العمال الصناعيين وعمال الخدمات بأن القضاء يجد فيما وقع أمرا لا يستأهل معاقبة مرتكبه بعقوبة الحبس أو السجن خاصة اذا كان المجنى عليه قد ساهم من جانبه في وقوع الجريمة بخطئه منه .

ويؤخذ على تصنيف مصلحة السجون لأمهن ضيقه الشديد فهو يتكون من اثني عشر مهنة فقط مما يؤدي الى تجميع عدة مهن في فئة واحدة وهذا يترتب عليه عدم ظهور مهن معينة بالرغم من أهميتها الواضحة نظرا لارتفاع نسبة المنتهين لها ممن ارتكبوا الجريمة ، من ذلك مهنة قيادة السيارات التي أدمجتها مصلحة السجون في فئة عمال الخدمات مما جعل الارتباط بين قيادة السيارات وجرائم القتل الخطأ والاصابة لا يظهر مع أن ضحايا جرائم القتل الخطأ التي يرتكبها السائقون يمثاون طبقا لتقرير الأمم المتحدة ثلث مجموع قتلى الحوادث الطارئة وإذا كانت مصلحة السجون قد اعتبرت السائقين من عمال الخدمات فإن نسبة الجرائم التي ارتكبها هؤلاء بلغت ١٩٥٤٪ من جرائم القتل الخطأ وهي نسبة قد تبدو ضئيلة إذا قورنت بنسبة ما ارتكبه العمال الصناعيين إلا أنه يجب ملاحظة أن جرائم السائقين تتميز بخطورتها وخاصة من حيث الضحايا سواء القتل منهم أو المصابين فقد أوضح التقرير الذي نشرته هيئة الصحة العالمية أن مئة ألف شخص يلقون مصرعهم كل عام في جميع أنحاء العالم نتيجة لحوادث الطرق فإن خطورة جرائم القتل الخطأ لا يجب أن تستند الى عدد هذه الجرائم فحسب بل وإلى مدى الأضرار التي تسببت فيها فالسائق الذي يقفز بسيارته في النيل مما يؤدي الى مقتل عشرين أو ثلاثين راكبا لا يمكن أن تتساوى جريمته أو تقارن خطورتها بالخطأ الذي يصدر عن عامل في مصنع ويؤدي الى اصابة أو مقتل شخص آخر فقد بلغ عدد ضحايا حوادث المرور في سنة ١٩٦٩ في جمهورية مصر العربية ١٩١٦ شخصا في حين بلغ عدد جرائم القتل الخطأ التي وقعت ٤٠٣٣ جريمة بينما بلغ عدد الجرائم التي ارتكبها سائقون ٢٩٠ جريمة أي أن متوسط عدد القتلى في جرائم القتل الخطأ التي ارتكبها سائقون ٦٦ شخصا .

وان كان لا يشترط أن يكون السائق دائما جانيا فقد يكون مجنيا عليه كما لو كان قد حاول أن يتنادى شخصا ظهر أمامه فجأة فوقعته الحادثة أو أن يكون الخطأ قد صدر من سائق سيارة أخرى وقد تبين في بحث أجرى في إنجلترا ارتفاع نسبة الوفيات والاصابات بين السائقين فقد بلغت ١١٢٪ سنة ١٩٥٩ بينما بلغت هذه النسبة في مصر ١٧٪ (راجع بحث المرور ص ٦٢) .

وقد تبين من الحصر الذي أجرى للموجودين بالسجون يوم ١٩٦٧/٣/٣١ أن ٢٣ جريمة اصابة خطأ و ١١٧ جريمة قتل خطأ ارتكبها سائقون وهي أعلا نسبة بين المهن المختلفة للموجودين بالسجون في ذلك اليوم فقد بلغت ٦٨٪ الى المجموع الكلي للموجودين في السجون . (راجع جدول ٤٣) وهكذا يوضح أن الغالبية العظمى من جرائم القتل الخطأ وكذلك الاصابة الخطأ يرتكبها أشخاص يعملون في مهنة قيادة السيارات وقد ارتفعت هذه النسبة في الحصر الذي تم في ١٩٧٠/٩/٢٥ الى ٧٢٪ من اجمالي الموجودين بالسجون في ذلك اليوم مما يدل على أن هناك اتجاها الى تزايد الأفعال التي يترتب عليها وقوع جرائم القتل والاصابة الخطأ ويستلزم بالتالي اجراء دراسة لمعرفة العوامل التي أدت الى الزيادة المستمرة في عدد السائقين ممن يرتكبون جرائم القتل والاصابة لخطأ (راجع جدول رقم ٤٤)

وقد تبين من البحث الذى أجراه المركز عن حوادث المرور ان عدد السيارات بكافة أنواعها قد زاد بشكل ملحوظ خلال السنوات الست (١٩٦٥ — ١٩٦٩) فقد كان عددها سنة ١٩٦٥ ، ١٤١٥٠٠ سيارة ارتفع سنة ١٩٦٩ الى ١٨٠٢٤٤ سيارة أى بنسبة ٢١٤٪ دون أن تقابل هذه الزيادة زيادة مماثلة فى مساحة الطرق ودون محاولة بذل جهد أكبر لصيانة الموجود منها بالإضافة الى ارتفاع الكثافة السكانية فى المدن وقد تبين من البيانات الخاصة بحوادث المرور التى وقعت فى جمهورية مصر العربية خلال الأعوام ١٩٦٥ — ١٩٦٩ أن الوفيات الناشئة عن حوادث المرور تتزايد باستمرار فبعد أن كانت سنة ١٩٦٥ ، ١٤٨٦ وفاة وصلت سنة ١٩٦٩ الى ١٩١٦ وفاة أى بنسبة ٢٢٪ تقريبا بينما ارتفعت نسبة الاصابات الناشئة عن حوادث المرور أيضا فبلغت ٤٥٪ إذ كانت هذه الاصابات سنة ١٩٦٥ ، ٤٧٤٧ إصابة ارتفعت سنة ١٩٦٩ الى ٧٨٤٠ إصابة (راجع التقرير النهائى للبحث ص ٢٩) .

توزيع مرتبكي الجرائم غير العمدية حسب جهة الميلاد :

تبين أن القاهرة كانت المحافظة التى ولد بها أكبر عدد من مرتبكي جريمة الاصابة اخطأ فقد بلغت نسبتهم الى المجموع الكلى لمرتبكي هذه الجريمة (٢٨ر٤٨٪) تليها الاسكندرية بنسبة ١٧ر٢٩٪ فالبحيرة بنسبة ٥ر٦٩٪ ثم الدقهلية بنسبة ٥ر٤٨٪ فالمنوفية بنسبة ٥ر٢٧٪ بينما بلغت نسبة الذين ولدوا بالقليوبية ٤ر٦٣٪ تليها الجيزة والغربية ونسبة من ولدوا بكل منها ٤٪ تليها سوهاج بنسبة ٣ر٧٨٪ فمحافظة بور سعيد والاسماعيلية مجتمعين بنسبة ٣ر٤٨٪ ونظرا للظروف الخاصة التى تقع فيها جريمة الحريق باهمال فائنا نجد توزيع المحكوم عليهم لارتكابهم هذه الجرائم حسب محل الميلاد يختلف تماما عن توزيع المحكوم عليهم من مرتبكي جريمة الاصابة الخطأ الذين تركزوا فى المحافظات الحضرية فى حين يتركز مرتكبوا جريمة الحريق باهمال فى المحافظات الريفية .

فأعلى نسبة منهم ولدت فى محافظة الشرقية ١٦ر٦٢٪ تليها محافظة المنيا بنسبة ١٣ر٨٥٪ فمحافظة الجيزة بنسبة ١١ر٠٨٪ التى تساوت مع محافظة الاسكندرية فى النسبة ١١ر٠٨٪ أيضا .

وتأتى محافظتى بنى سويف والمنوفية بعد ذلك بنسبة متساوية هى ٨ر٣١٪ وذلك يوضح أن جريمة الحريق باهمال جريمة ذات طابع خاص تقع فى ظروف خاصة فهى تقع فى الريف ومن الفلاحين نتيجة لجؤهم الى اشعال النار بالقرب من المساكن أو اكوام التبن أو المواد القابلة للاشتعال .

ولا نجد أن لهذه الجريمة وجودا فى بعض المحافظات كبورسعيد والاسماعيلية والسويس نظرا لعدم وجود أراضى زراعية واسعة بها أو لما يتميز به مزارعوها من وعى يحول دون اشعالهم للنيران قرب مساكنهم أو مخازنهم .

وقد لوحظ أن ١٥٧٩٪ من مرتكبي جريمة القتل الخطأ قد ولدوا في القاهرة يليهم من ولدوا بالدقهلية ونسبتهم ١٠٢٣٪ ثم من ولدوا بالاسكندرية ونسبتهم ٨٤٢٪ بينما ولد في الغربية ٧٢٪ من المجموع الكلى لمرتكبي هذه الجريمة ومثلها المنوفية في حين ولد بالشرقية ٦٨٪ يليها الجيزة ٥٨٪ فالقليوبية ٥٩٪ وبمقارنة البيانات الخاصة بمحل الميلاد بالبيانات الخاصة بمكان الواقعة تبين أن القاهرة تأتي دائما في المقدمة من حيث نسبة ما يقع فيها من جرائم عمدية سواء كانت اصابة أو قتل خطأ فقد كانت هذه النسبة سنة ١٩٦٧ (٢٦٨٪) من اجمالي الجرائم التي تم حصر مرتكبيها الموجودين بالسجون يوم ١٩٦٧/٣/٣١ وقد انخفضت هذه النسبة في الحصر الثاني الذي أجري يوم ١٩٦٧/٩/٢٥ الى ٢٠٪ إلا أنها لا زالت في مقدمة المحافظات والملاحظ أن عدد السيارات قد تضاعف في مدينة القاهرة خلال المدة من ١٩٥٦ الى ١٩٦٩ فقد كانت ٤٨٦١٩ سيارة سنة ١٩٥٦ ارتفعت الى ٩٤٨٠٥ سيارة سنة ١٩٦٩ أي بنسبة ٤٨٪ والمعروف أن غالبية جرائم القتل الخطأ والاصابة الخطأ يرتكبها السائقون وعمال الصناعة وعمال الخدمات (راجع التقرير النهائي لبحث المرور ص ٢٢٨) تليها الاسكندرية ثم البحيرة التي ارتفعت فيها نسبة الجرائم غير العمدية سنة ١٩٧٠ عما كانت عليه سنة ١٩٦٧ من ٧٣٪ الى ٩١٪ والملاحظ بصفة عامة أن هناك اتجاها عاما الى زيادة هذه الجرائم في محافظات الوجه البحري وانخفاضها في محافظات الوجه القبلي فبينما عدا محافظة الشرقية التي انخفضت فيها هذه الجرائم بشكل واضح من ١٠٢٪ الى ٣٢٪ نجد أن كل محافظات الوجه البحري قد ازدادت نسبة ماوقع فيها من جرائم القتل والاصابة الخطأ . في حين يلاحظ العكس في محافظات الوجه القبلي فباستثناء محافظتي الفيوم وقنا اللتين ارتفعت نسبة الجرائم غير العمدية فيها من ٢٤٪ الى ٣٢٪ في الأولى ومن ٤١٪ الى ٧٢٪ في الثانية فإن الاتجاه العام في محافظات الوجه القبلي هو نحو الانخفاض . (انظر جدول ٤٨)

توزيع مرتكبي الجرائم غير العمدية حسب مكان الواقعة :

تبين من مقارنة البيانات الخاصة بمحل اقامة المودعين في السجون يوم ١٩٧٠/٩/٢٥ من مرتكبي الجرائم غير العمدية بالبيانات الخاصة بمكان الواقعة أن اشخاصا يقيمون بمحافظة الدقهلية كانوا أكثر من غيرهم ارتكابا لجريمتي الاصابة والقتل الخطأ خارج محافظتهم بينما بلغت نسبة الاشخاص الذين ارتكبوا هاتين الجريمتين داخل حدود المحافظة ٤٨٪ من اجمالي الموجودين في السجون يوم ١٩٧٠/٩/٢٥ فان نسبة الاشخاص الذين يقيمون بالمحافظة وارتكبوا جرائم غير عمدية بلغت ٩١٪ مما يدل على أن الفرق بين النسبتين خاص بأشخاص ارتكبوا جرائمهم خارج حدود المحافظة أي بنسبة ٤٣٪ وتأتي الاسكندرية في المرتبة الثانية فبينما بلغ عدد الأشخاص الذين ارتكبوا فيها جرائم غير عمدية ٦٩٪ كانت نسبة الأشخاص المقيمين بها والذين ارتكبوا هذا النوع من الجرائم ١١٢٪ أي أن نسبة الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم غير عمدية من المقيمين بها خارج حدودها ٤٢٪ ثم محافظة سوهاج بنسبة ٢٥٪ فالغربية بنسبة ٢٢٪ ثم الفيوم بنسبة ١١٪ يليها دمياط بنسبة ١٪ ومثلها قنا ١٪ أيضا .

ويقابل هذه المحافظات محافظات أخرى يرتكب فيها الجرائم غير العمدية أشخاص من غير المقيمين فيها ويأتى فى مقدمة هذه المحافظات القليوبية حيث بلغت نسبة الأشخاص الذين ارتكبوا فيها جرائم قتل واصابة خطأ من غير المقيمين بها ١٧٪ من اجمالى الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم غير عمدية ووجدوا بالسجون يوم ١٩٧٠/٩/٢٥ ويليهما البحيرة بنسبة ١٦٪ فالجيزة بنسبة ١٪ وبطبيعة الحال فان هؤلاء الأشخاص لا يتركون محال اقامتهم الى الأماكن التى وقعت بها الجريمة قاصدين أن يرتكبوا الجريمة فيها كما هو الحال فى هجرة المجرمين وانما تقع الجريمة عن غير عمد أثناء وجودهم فى الأماكن التى وقعت فيها وهذا لا يحدث الا من أشخاص يتطلب عملهم التنقل من مكان لآخر كالسائقين (راجع جدول رقم ٤٩) .

وقد تبين من المقارنة بين البيانات الخاصة بمحل الميلاد والبيانات الخاصة بالاقامة انه بينما بلغت نسبة المحكوم عليهم الموجودين بالسجون يوم ١٩٧٠/٩/٢٥ والذين كان محل اقامتهم القاهرة ٢١٤٪ من المجموع الكلى للموجودين بالسجون فى ذلك اليوم فان المحكوم عليهم الذين ولدوا بالقاهرة كانت نسبتهم ١٢٨٪ مما يدل على أن ٨٦٪ وهو الفرق بين النسبتين قد هاجروا الى القاهرة ولم يولدوا بها ولذلك فان ارتكابهم للجرائم غير العمدية سواء كانت اصابة او قتلا خطأ قد يرجع الى الأحوال النفسية التى يعيشون فيها نتيجة عدم تكيفهم مع البيئة الجديدة الأمر الذى ينعكس على تصرفاتهم ويؤدى الى ارتكابهم أفعالا تترتب عليها نتائج يعاقب عليها المشرع .

توزيع مرتكبى الجرائم غير العمدية حسب النوع (ذكر - أنثى)

يلاحظ انه لا يوجد بين من ارتكبوا جرائم الاصابة الخطأ والقتل والحرق باهمال أنثى اذا أن جميع من ارتكبوا هذه الجرائم كانوا من الذكور الا أنه يجب أخذ هذه النتيجة بتحفظ شديد نظرا لأن بيانات مصلحة السجون قاصرة على من يردون اليها من المحكوم عليهم فقط ومن ثم فانه قد يكون من بين من ارتكبوا الجرائم الثلاثة أنثى ولكن المحكمة رأت اما الحكم عليهن بالغرامة أو الحبس مع ايقاف التنفيذ واما برأتهم لسبب أو لآخر . مع الأخذ فى الاعتبار أن جرائم النساء خاصة غير العمدى منها لا تكون على درجة من الخطورة عادة خاصة جرائم الاصابة الخطأ وهى التى قد ترتكبها امرأة على خادمة تعمل عندها ويندر أن ترتكب امرأة جريمة القتل الخطأ نظرا لأن النساء اما لا يمارسن أعمالا خطيرة مما يترتب على الاهمال فيها وقوع اصابات قاتلة كقيادة السيارات أو العمل على الآلات أو غير ذلك واما يتوخين الحذر والحرص فى تصرفانهن أو يتجنبن تماما تصرفات التى يترتب على مثلها وقوع الجريمة .

كذلك فان وضع المرأة فى المجتمع قد يترتب عليه عدم الإبلاغ عن الجريمة غير العمدية التى ارتكبتها وتصدى شخص من أسرقتها لتحمل مسئولية

الجريمة خاصة في الريف بالنسبة لجريمة الحريق باهمال أو في الطبقة الوسطى بالنسبة لجريمة الاصابة الخطأ .

وقد تبين من بحث المرور أنه من بين ٢٧٠ سائقا ارتكبوا حوادث مرور توجد ثلاث اناث ارتكبن ثلاث حوادث مرور منها حادثة اصابة واحدة وحادثة تلفيات واحدة (راجع التقرير النهائي للبحث ص ٦٩) .

النتائج :

أولا : تبين أن ٨٩٧١٪ من مرتكبي الجرائم غير العمدية لا يودعون بالسجون سواء لأنه لم يحكم عليهم بعقوبة سالبة للحرية أو لأنه حكم عليهم بعقوبة سالبة للحرية ولكنهم لم ينفذوها وقد تبين أن مرتكبي جريمة القتل الخطأ يمثلون أعلى نسبة بين الموجودين بالسجون من مرتكبي الجرائم غير العمدية الثلاثة يليهم مرتكبو جريمة الاصابة الخطأ فمرتكبي جريمة الحريق باهمال .

ثانيا : تبين أن الجرائم غير العمدية اتجهت الى الزيادة المستمرة خلال السنوات العشر موضوع الدراسة بنسبة بلغت ٤٩٣٪ مما كانت عليه سنة ١٩٦٠ وان كانت سنة ١٩٦٩ قد تميزت بانخفاض هذه الجرائم بنسبة ٢٤٣٪ عما كانت عليه سنة ١٩٦٨ . الا أن الزيادة في الواردين الى السجون لم تكن بنفس النسبة فهي لم تزد عن ١٤٪ .

ثالثا : تبين أن ٩٧٧٪ من الأشخاص الذين ضربوا أو أصيبوا ترجع اصابتهم الى جريمة غير عمدية في حين أن ٢٣٪ فقط كانت اصابتهم ناشئة عن نشاط عمدي . فمقابل كل جريمة ضرب أو جرح عمدية تقع ٧٥ جريمة اصابة خطأ ومقابل كل جريمة قتل عمدية تقع ثلاث جرائم خطأ بينما تقع مقابل كل جريمة حريق عمدية ٥٦ جريمة حريق اهمال .

رابعا : تبين أنه بينما اتجهت جرائم القتل الخطأ الى الزيادة خلال عشر سنوات فإن اتجاه جرائم القتل العمد كان عكسيا فتجهت الى الانخفاض بنسبة وصلت الى ٣٦٪ مما كانت عليه سنة ١٩٦٠ كذلك اتجهت جريمة الحريق العمد الى الانخفاض بنسبة وصلت الى ٦٨٪ وهي نسبة تزيد كثيرا عن نسبة الانخفاض في جريمة الحريق باهمال التي لم تزد عن ٧٪ كذلك اتجهت جريمة الضرب أو احداث العاهة العمدية التي الانخفاض بنسبة ٢٨٢٪ وهو عكس ما حدث في جريمة الاصابة الخطأ التي اتجهت الى الزيادة خلال نفس الفترة بنسبة بلغت ٢٨٪ وهو عكس ما حدث في جريمة الاصابة الخطأ التي اتجهت الى الزيادة خلال نفس الفترة بنسبة بلغت ٢٨٪ مما كانت عليه سنة ١٩٦٠ .

خامسا : تبين أن الواردين الى السجون من مرتكبي الجرائم غير العمدية قد زادوا في خلال العشر سنوات موضوع الدراسة كما أن نسبتهم التي

المجموع الكلى للواردين الى السجون ممن ارتكبوا الجرائم سواء كانت عمدية أو غير عمدية قد ارتفعت ، ويرجع هذا الارتفاع من ناحية الى زيادة الواردين من مرتكبى الجرائم غير العمدية ومن ناحية أخرى الى انخفاض اجمالى الواردين ممن ارتكبوا الجرائم بصفة عامة .

وقد لوحظ ان اتجاه الجرائم غير العمدية الى الزيادة لا يساير الاتجاه الى الانخفاض فى معدل الواردين الى السجون من مرتكبى الجرائم خلال عشر سنوات طبقا لبيانات مصلحة السجون وهو الانخفاض الذى وصل الى ٥٠٪ تقريبا من اجمالى الواردين الى السجون .

سادسا : تبين ان العقوبات التى توقع على مرتكبى الجرائم غير العمدية تتميز بالقصر بعكس العقوبات التى توقع على مرتكبى الجرائم العمدية فهى تكون اما طويلة نسبيا او قصيرة كما تبين ان الغالبية العظمى من مرتكبى الجرائم غير العمدية كانت جرائمهم من الجنح (٩٥٪) بينما نسبة ضئيلة منهم اعتبرت جرائمهم جنائيات كما ان الغالبية العظمى منهم لم توقع عليه بالاضافة الى العقوبة الأصلية عقوبة أخرى تكميلية كالفرامة التى لم يزد عدد من حكم عليهم بها عن شخصين اثنين فقط .

ومن حيث تدرج العقوبات الموقعة من حيث الطول تبين ان العقوبة الموقعة على مرتكبى جريمة القتل الخطأ تأتى فى المقدمة تليها العقوبة الموقعة على مرتكبى جريمة الاصابة الخطأ اما اقصر العقوبات فهى التى توقع على مرتكبى جريمة الحريق باهمال .

سابعا : تبين ارتفاع نسبة المتزوجين بين مرتكبى الجرائم غير العمدية فبينما بلغت نسبتهم ٦٥٪ الى المجموع الكلى للواردين الى السجون فان نسبتهم فى الجرائم العمدية لا تزيد عن ٤٢٪ مما يمكن تفسيره بأن اتيان الأفعال التى تقترب عليها الجرائم غير العمدية ينشأ فى جزء منه عن المشكلات المرتبطة بالعلاقات الزوجية .

ثامنا : تبين ان أثر امالة الشخص لعدد كبير من الأشخاص على ارتكابه للجرائم غير العمدية يتساوى مع أثر عدم اعالته لأحد فهى الحالة الأولى يقع الشخص فريسة للتوترات الناشئة عن احساسه بمسئوليته عن هؤلاء الأشخاص والتزامه بتلبية احتياجاتهم وفى الحالة الثانية يكون عدم اعالته لأحد من العوامل التى تجعله يرتكب الأفعال التى تقترب عليها الجريمة دون ان يقدر عواقبها وتأثيرها فى سواه ممن تقع عليه مسؤولية اعالتهم .

تاسعا : تبين ان نسبة الأميين بين مرتكبى جريمة القتل الخطأ تقل عن نسبتهم بين مرتكبى جريمة الاصابة الخطأ والحريق باهمال مما يدل على أن جريمة القتل تقع بنسبة أعلى من المتعلمين وبالذات قائدو السيارات سواء كانت خاصة أو عامة . كما تبين ان نسبة الأميين بين مرتكبى الجرائم غير العمدية تقل عن نسبتهم بين مرتكبى الجرائم عموما .

عاشرا : تبين أن ارتفاع نسبة الأشخاص الذين تقع سنهم بين ٢٠ ، ٣٠ سنة ممن يرتكبون جريمة الاصابة الخطأ والحريق باهمال تتفق مع النسبة التي تمثلها هذه الفئة بين مرتكبي الجرائم بصفة عامة في حين لوحظ ارتفاع نسبة من كانت سنهم بين ٣٠ ، ٤٠ سنة بين مرتكبي جريمة القتل الخطأ فقد بلغت ٣٥٩٩٪ وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع نسبة هذه الفئة بالذات بين مرتكبي الجرائم بصفة عامة فهي لم تتجاوز ٢٣٨٪ بين المجرمين لأول مرة و ٢٤٪ بين العائدين .

حادى عشر : تبين أن الجانب الأكبر من جرائم الاصابة الخطأ يقع في نطاق العمل ونتيجة لآخطار مهنية تترتب عليها الاصابة حيث ظهر أن فئة العمال الصناعيين تمثل أعلى نسبة بين فئات المهن المختلفة تليها فئة عمال الخدمات بينما تبين أن فئة المزارعين تمثل أعلى نسبة بين الفئات التي ترتكب جريمة الحريق باهمال في حين أن أعلى نسبة بين مرتكبي جريمة القتل الخطأ يمثلها السائقين فقد بلغت ٦٨٪ .

ثانى عشر : تبين أن جريمة الحريق باهمال تقع في المحافظات الريفية أكثر مما تقع في المحافظات الحضرية وذلك ناشئ عن قيام الفلاحين بأشغال النار بالقرب أو بداخل المساكن حيث يسهل انتقالها الى الأشياء القابلة للاشتعال بسرعة .

كما تبين أن القاهرة تأتي في مقدمة المحافظات من حيث ما يقع فيها من جرائم غير عمدية سواء كانت اصابة أو قتل خطأ تليها محافظة الاسكندرية . كما لوحظ بصفة عامة وجود اتجاه الى زيادة هذه الجرائم في محافظات الوجه البحرى وانخفاضها في محافظات الوجه القبلى .

ثالث عشر : تبين أن نسبة لا بأس بها من مرتكبي الجرائم غير العمدية يرتكبونها في محافظات غير التي يقيمون بها وقد تميزت في هذا المجال محافظات أخرى يميل المقيمون بها الى ارتكاب جرائمهم غير العمدية في محافظات أخرى من ذلك الدقهلية والاسكندرية وسوهاج والغربية والفيوم ثم دمياط وقنا في حين كانت المحافظات التي ترتكب فيها الجرائم غير العمدية من غير المقيمين فيها هي القليوبية والبحيرة والجيزة .

كما تبين أن نسبة من مرتكبي الجرائم غير العمدية هم أصلا ممن هاجروا الى المحافظات التي ارتكبوا فيها الجرائم فقد بلغت نسبتهم في القاهرة ٨٦٪ وفي الاسكندرية ٢٦٪ من المحكوم عليهم لارتكابهم الجرائم غير العمدية .

رابع عشر : تبين أن ليس بين الواردين الى السجون من مرتكبي الجرائم غير العمدية نساء .

خامس عشر : تبين أن ٣٩١٪ من الجرائم غير العمدية يتأخر الفصل فيها والحكم على مرتكبها أكثر من سنة .

التوصيات

* لما كان الأثر الرادع للعقوبة يكمن في تنفيذها على من صدرت عليه فضلا عن أحداث هذا التنفيذ للأثر الزاجر فإن الجرائم غير العمدية شأنها في ذلك شأن الجرائم العمدية لن تتوقف عن الزيادة المستمرة إلا إذا أدرك كل شخص لا يتوخى الحرص في تصرفاته ولا يلتزم الحذر في عمله وينصاع للوائح المنظمة له أن أى خطأ يصدر عنه سوف يترتب عليه توقيع العقاب المناسب عليه وتنفيذ هذا العقاب . أما أن لا تزيد نسبة من يردون إلى السجون من مرتكبي جريمة الإصابة الخطأ عن ٥٣.٠٪ من المجموع الكلى لمرتكبي هذه الجريمة في حين لا تتجاوز النسبة بين مرتكبي جريمة الحريق باهمال ١٢.٠٪ فهذا يدل على أن النسبة الكبرى من مرتكبي هذين النوعين من الجرائم غير العمدية يتعذر تنفيذ العقوبات الموقعة عليهم . كذلك تعتبر نسبة الواردين إلى السجون من مرتكبي جريمة القتل الخطأ ضئيلة فهي لا تتجاوز ١.٠٪ الأمر الذى يستلزم من الشرطة جهدا مضاعفا ونشاطا دائما في ملاحقة المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية . خاصة إذا لوحظ أن الهاربين من تنفيذ الأحكام يزدادون باطراد .

* كذلك لوحظ أن البيانات الخاصة بالجرائم عموما والجرائم غير العمدية بصفة خاصة والتي تنشر بتقرير الأمن العام ليست مطابقة لما ينشر بالاحصاء القضائى السنوى بالرغم من أن هذا التطابق ضرورى نتيجة العلاقة القائمة بين التقريرين حيث ترتبط البيانات التى ترد بأحدهما بما يرد بالآخر من بيانات .

* وفيما يتعلق بالجرائم غير العمدية ذاتها فإنها تحتاج إلى اهتمام خاص نظرا لتزايدها المستمر وضخامة العدد الذى وصلت إليه ولا يخدمنا أنها جرائم غير عمدية لا تنم عن خطورة خاصة في مرتكبيها ، ذلك أن الأضرار التى تترتب عليها لا تقل أن لم تكن تزيد عن الأضرار التى تترتب على الجرائم العمدية فإن كان القتل العمد يترتب عليه ازهاق الروح فإن القتل الخطأ يترتب عليه ذلك أيضا إلا أنه قد يصل إلى حد ازهاق العديد من الأرواح نتيجة خطأ واحد كمن يقفز بالأتوبيس في النيل أو من يستخدم في نقل الركاب سفينه لا تصلح لذلك فتغرق بهم في النهر أو من يخطيء في تحويل مسار قطار فيصطدم بأخر ويموت نتيجة لذلك العشرات من الناس أو من يستخدم آلة خطرة أو مادة قاتلة فيترتب على ذلك موت العديد من الناس أو من لا يلتزم بمواصفات البناء فينهار على من فيه ويقتلون أو من يهمل إغلاق المزلقان فيترتب على إهماله اصطدام قطار بأتوبيس وموت العشرات بل إن هناك أخطاء فادحة تكاد تصل في درجتها إلى العمد مما يستوجب معاقبة الشخص الذى صدرت عنه بالشدة المناسبة وبالسرية الملائمة نظرا لأن انقضاء وقت طويل دون توقيع العقاب على المخطيء يترتب عليه تخلف الأثر الزاجر للعقوبة نظرا لأن الناس سرعان ما ينسون الجريمة التى وقعت

بالإضافة الى أن عدم توقييع العقاب في الوقت المناسب يؤدي الى اعتقادهم أن ما حدث من إهمال أو خطأ قد مر بلا عقاب .

✳ وفيما يتعلق بالوقاية من الجرائم غير العمدية أو محاولة الحد من تزايدها المستمر فإن هذا يستلزم القيام بجهود عظيمة تهدف الى التعرف على العوامل التي تؤدي الى وقوع هذه الجرائم والقضاء عليها أو على الأقل التقليل من آثارها . ولقد تبين من هذا البحث أن الغالبية العظمى من جرائم الإصابة الخطأ والقتل الخطأ يرتكبها سائقون وعمال صناعيون وعمال خدمات ومن ثم فإنه يمكن اللجوء الى طريقة لاختيار هؤلاء العمال تستند الى أساس علمي وذلك لاستبعاد من يكون منهم مريضا بمرض نفسي أو عقلي وعدم تكليفه بعمل أمام الآلات الخطرة أو قيادة السيارات أو غيرها من وسائل النقل أو اسناد عمل يحتاج الى يقظة وحرص كتحويل مسار القطارات أو فتح المزلقانات وغلقتها الى أشخاص غير مباليين أو غير جادين أو مصابين بمرض يؤثر في ذاكرتهم أو يضعف من قدرتهم على التحكم في حركاتهم أو اتخاذهم للقرارات في الوقت المناسب .

✳ كذلك يمكن الفصل بين الأشخاص المستهدفين للحوادث والمرضى نفسيا أو عقليا من العمال الصناعيين والسائقين ونقلهم الى مهن أخرى لاتعرضهم ولا تعرض الناس لخطر الحوادث ويمكن تحقيق ذلك بأن تخصص بطاقة لكل سائق تثبت بها الحوادث أولا بأول وتفحص صلاحيته ويبعد عن العمل المنطوي على قدر من الخطورة كمن يثبت مرضه بمرض نفسي أو من المستهدفين للحوادث . أو من يدمنون تعاطي المخدرات أو شرب الخمر .

✳ كذلك يجب الاهتمام بالآلات التي يعمل عليها العمال الصناعيين وبالسيارات ووسائل النقل الأخرى وذلك بإجراء الكشف عليها بصفة دورية ومتابعة استيفاء أصحابها لإجراءات الوقاية واشتراطات الأمن التي تتضمنها اللوائح والقوانين . وهو ما يوجب على الأجهزة المختصة وخاصة الشرطة أن تجري وبانتظام فحص السيارات وغيرها من وسائل النقل وكذلك فحص السائقين صحيا واختبارهم نفسيا وعصبيا وتعليميا لمعرفة مدى إلمامهم بتعليمات المرور .

✳ وبالنسبة لجريمة الحريق بإهمال فإنه يجب القيام بحملة توعية الهدف منها تغيير العادة التي تجعل الفلاحين وسكان القرى يلجأون الى تكديس المواد القابلة للاشتعال فوق أسطح مساكنهم وأن استلزم الأمر إصدار قانون يحرم هذا العمل ويعاقب عليه نظرا لما يترتب على اشتعال النار في هذه المواد من خسائر كبيرة تصيب المساكن والمحاصيل والأفراد .

✳ وإذا كانت العقوبات القصيرة المدة الخاصة بالجرائم غير العمدية غير مجدية في إصلاح المحكوم عليهم خاصة وأنهم ليسوا مجرمين وأنسأ هم أشخاص مهملين أو مخطئين لأنهم لم يراعوا اللوائح ولم يتخذوا الحيطة اللازمة فيجب اللجوء الى عقوبات بدلية تحدث التأثير المطلوب في من توقع عليه وهو الإيلام والزجر من ذلك بالنسبة للسائقين سحب رخصة

القيادة لمدة معينة أو نهائيا بحسب درجة الخطأ الذى صدر عن الشخص ورقع قيمة الغرامات المالية ، وجعل الالتزام بالتعويضات عن الاضرار جديا اما بالنسبة للعمال الصناعيين فانه يمكن التوسع فى تطبيق الجزاءات الادارية التى تقضى بالخصم من الأجر والوقف عن العمل والتعويض عن الأضرار وذلك بقصد مواجهة الأخطار التى تصدر عنهم حتى لا يستمرعون الخطأ هذا بالاضافة الى التوسع فى الأخذ بأساليب الامن الصناعى لمنع وقوع الاصابات والجروح .

* كذلك يجب تنظيم دورات تدريبية للعمال والسائقين لارشادهم الى أسلم الطرق وأكثرها أمنا . هذا بالاضافة الى أهمية مراقبتهم أثناء قيامهم بعملهم من قبل رجال شرطة المرور وغيرهم . وبالنسبة للعمال الصناعيين وعمال الخدمات من جانب رؤسائهم والمشرفين عليهم وبالنسبة لحوادث المرور لا تخفى أهمية ارشاد المشاة الى أسلم الطرق لتجنب الحوادث .

—

نظرية المصالح الاجتماعية

عند روسكوباوند

الدكتور محمد عبد الله أبو علي (*)

تعتبر نظرية المصالح الاجتماعية عند باوند أهم إسهاماته في فلسفة القانون . وقد استفاد من بعض أفكار بنتام Bentham وأهرنج Jhering وأخذ منهما فكرة المصلحة كعنصر أساسي في الحياة القانونية ، لأن الحق ليس سوى مصلحة يحميها القانون . والمصالح كثيرة ومتنافسة بل ومتصارعة ، ولا يتيسر تحقيق التوازن بينها إلا في ضوء القانون . ثم توصل باوند من فكرة المصالح الفردية إلى مفهوم المصالح الاجتماعية . التي جعل لها المكانة العليا ، حتى أن المصالح الفردية لا تجد أية حماية قانونية إلا من أجل دعم وتأييد مصلحة أو أكثر من المصالح الاجتماعية . فمصلحة الأب في تربية أطفاله — وهي مصلحة فردية — يجب أن تخضع تماماً للمصلحة الاجتماعية في حماية الأطفال من العدوان ، والمحافظة على حياتهم باعتبار أنهم يمثلون الموارد البشرية الغالية وقد استخدمت هذه الحجة في الولايات المتحدة لتأييد تشريعات محاكم الأحداث . عندما هاجمها بعض الأفراد وأعلنوا عدم دستورتها . كما استغلت فكرة المصالح الاجتماعية لتنبية المحاكم إلى وجود جماعات معينة لها نظم محددة — يقوم بينها صراع — لا يمكن حسمه إلا باتباع الإجراءات القانونية التي تجمع بين الحصافة الإدارية والمرونة ، مع تطبيق قواعد القانون العام الذي يتسم بالصرامة وعدم المرونة .

وتبدو هذه النظرية كأنها ناقوس يعلن انتهاء المذهب الفردي . وليس معنى هذا أن الفرد لم يعد يجد الحماية والأمن في المجتمع — بل أنه في الواقع أصبح يجد كل الأمان والحماية في ظل ثلاث من المصالح الاجتماعية هي المصالح الاقتصادية والسياسية والثقافية ، التي تعتبر قيمة أخرى يعبر عنها التشريع الاجتماعي .

ولم تظهر المصالح الاجتماعية إلا في المرحلة الأخيرة من مراحل تطور القانون . فقد كان باوند يعتقد أن القانون مر بعدة مراحل . الأولى : هي مرحلة القانون البدائي ، فالمجتمع البدائي ينقسم على أساس عشائري ، ولذلك تكون الحكومة المركزية ضعيفة ، وتسعى أساساً إلى منع نشوب عداوات الدم بين الجماعات القرابية ، كما تسعى إلى المحافظة على السلام بأعداد قائمة بالتعويضات التي لا بد من دفعها عندما تحدث أصابات . وتتمثل هذه المرحلة في قانون الانجلو سكسون ، ثم امتدت بعد ذلك لتشمل بعض المجتمعات البدائية في الوقت الحاضر والتي اهتم الأنثروبولوجيون بدراستها .

(*) استاذ مساعد علم الاجتماع كلية الآداب . جامعة القاهرة .

والثانية هي مرحلة القانون المحدد تحديدا دقيقا ، وغايته هي الوصول الى الحقائق واستتباب الأمن ، عن طريق التطبيق الصارم أو غير المرن للقواعد الاجرائية المحددة بكل دقة ، وعن طريق المحافظة على الطابع الشكلي للمعاملات المالية . ففي روما القديمة كان لرئيس العائلة وحده الشخصية القانونية الكاملة . وفي انجلترا وفي نفس العصر تقريبا ، كانت الزوجة والأطفال الصغار خاضعين تماما للزوج والاب .

أما الثالثة فهي مرحلة القانون الطبيعي ، التي تتميز باختفاء الطابع غير الأخلاقي الذي كان يميز القانون في المرحلة السابقة ، وظهر الاصرار على العدالة بالمعنى الأخلاقي ، كما اتسع مفهوم الشخصية القانونية ليشمل كل الأفراد القصر في الأسرة . ويتمثل هذا الاتجاه في القانون الروماني أثناء العصر الكلاسيكي ابتداء من عهد الامبراطور أغسطس Augustus حتى الجزء الأول من القرن الثالث الميلادي . كما ظهر في أوروبا أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر .

والمرحلة الرابعة هي مرحلة نضج القانون واكتمال نموه ، حيث بدأ تدريجيا الاتجاه نحو تصحيح الكثير من الثغرات التي ظهرت في النصوص القانونية . ولكن القانون اتسم بالتساهل ، الأمر الذي أدى الى انهيار الأخلاق . وقد نشأ عن هذا الاصلاح أن أصبح القانون أكثر ثباتا واستقرارا ولكن دون التصحية بالتعديلات التي أدخلت في المرحلة السابقة . وظلت فكرة العدالة، التي ظهرت في العصور القديمة ، وأدت الى ظهور فكرة تكافؤ الفرص ، بمعنى اعطاء كل فرد الحق في ممارسة قدراته واستخدام مواهبه .

وفي المرحلة الخامسة والأخيرة ، اصطبغ القانون بالصبغة الاجتماعية حيث كان الاهتمام بالمصالح الاجتماعية أكبر من الاهتمام بالمصالح الفردية ، وقد ظهرت بعض القيود على الملكية ، كما ظهرت أنواع أخرى من التشريعات الاجتماعية .

وبعد هذه المقدمة نحاول أن نعرض الطريقة التي تناول بها باوند هذه النظرية . فهو يوضح أن كل فرد في المجتمع يريد اشباع رغباته وحاجاته . ولكنه يجد أنها تتعارض ان لم تكن تتصارع مع رغبات وحاجات جيرانه ، وبذلك يجد نفسه عاجزا عن اشباعها . غير أن القانون—وهو أداة للهندسة الاجتماعية Social engineering — يوفر الوسائل لاشباع رغبات الأفراد الذين يعيشون معا في اطار دولة واحدة . وليس معنى هذا أن الهندسة الاجتماعية تيسر اشباع كل ما يطلبه الأفراد ، بل يجب أن تشبع بعضها على الأقل بأسرع ما يمكن حتى تتحقق العدالة، وهي الغاية من القانون . وليست العدالة في نظر باوند إحدى الفضائل ، كما أنها ليست العلاقة المثالية بين الأفراد ، بل هي مجرد نظام أو أسلوب في الحكم ، وهي تنظيم سلوك الأفراد وتنسيق العلاقات بينهم ، بأسرع ما يمكن ، مع أقل قدر من التضادم بين المصالح ، وبأقل قدر من الجهد والوقت .

وفي ضوء هذه النظرة الى العدالة ، تصبح المسألة الهامة التي ينبغي أن نبدأ بدراسة تتمثل في رغبات أو حاجات أو مطالب الانسان في الحصول

على سلعة معينة ، أو القيام بسلوك معين ، أو عدم إجباره على أداء سلوك لا يريده . وقد أطلق أهرنج على هذه الرغبات أو الحاجات أو المطالب مصطلجا واحدا هو « المصالح » . وأخذه من بعده كل المشتغلين بالدراسات القانونية .

ويحاول النسق القانوني تحقيق العدالة باتخاذ ثلاث وسائل محددة .
أولا : الاعتراف ببعض هذه المصالح . ثانيا : تحديد المبادئ التي على أساسها يتم الاعتراف بالمصالح ، ثم إصدار القواعد القانونية التي تحميها وثالثا : محاولة حماية المصالح المعترف بها عن طريق العمليتين القضائية والإدارية .

ويتضح من ذلك أن المصالح لا يوجد لها القانون ، بل توجد حتى إذا لم يوجد نظام قانوني ، لأن رغبات أو مطالب الأفراد في الحصول على سلعة معينة ، أو أداء سلوك محدد ، تظهر حينما يعيش عدد كبير من الأفراد معا ويتصل بعضهم ببعض وكذلك لا يوجد مجتمع يفعل فيه كل فرد كل ما يريده . ومعنى هذا أنه لا يوجد مجتمع يخلو من المنافسة أو الصراع بين الأفراد والجماعات والهيئات أثناء اشباع المطالب والحاجات والرغبات . ولكن القانون يأتي لكي يخفف من حدة المنافسة أو الصراع ، وييسر للأفراد والجماعات اشباع بعض رغباتها . فالأمر الواضح — إذن — أن القانون لا يوجد المصالح ، بل أن المصالح هي التي توجد القانون لكي تشعر بالحماية والأمن .

ثم يصنف باوند المصالح الى ثلاث فئات : المصالح الفردية ، والمصالح العامة ، ثم المصالح الاجتماعية . والمصالح الفردية هي مطالب أو رغبات الفرد التي تنبع مباشرة من حياته ، والتي يحافظ عليها باسم هذه الحياة . في حين أن المصالح العامة هي المطالب أو الرغبات التي تنبثق مباشرة من حياة الدولة والتي يحافظ عليها باسم هذا التنظيم السياسي . أما المصالح الاجتماعية فهي المطالب أو الرغبات التي تصدر عن حياة المجتمع المتمدن ، والتي يحافظ عليها باسم هذه الحياة . ولا يشير هذا التقسيم الى أن المصلحة الواحدة قد تكون فردية أو عامة أو اجتماعية . فقد تكون فردية واجتماعية وعامة في آن واحد ، لأننا نستطيع النظر إليها من زوايا مختلفة ، ومعنى هذا أنه يمكن حمايتها من هذه النواحي الثلاث . كما أن بين كل هذه المصالح تعارض وصراع مستمر ، ولذلك لا بد من التوفيق بينها عن طريق النظام القانوني .

ولا تتوقف مهمة القانون بالنسبة لأي مطلب أو حاجة عند انكار الاعتراف به ، كما لا تتوقف عند الاعتراف به ، لأن الأفراد والجماعات والهيئات تمارس ضغطا مستمرا للاعتراف بمطالبها التي لم يتم الاعتراف بها ، كما تواصل جهدا وكفاحا شاقا لتقييم مطالبها المعترف بها تقييما أعلى .

وعندما يتناول باوند مسألة حماية المصالح ، فإنه في الواقع يتناول مسألة حماية الحقوق ، على أساس أننا نحمل المصالح بأن ننسب الى الشخص الذي يحافظ على مصالحه ما نسميه بالحق القانوني . وباوند يعترف بالحق القانوني وحده ، ولو أنه يميز بين ثلاثة أنواع من الحقوق : هي الحق الطبيعي والحق

الأخلاقى ثم الحق القانونى . والأول يشير الى المطلب الذى يجب أن يعترف به القانون ويحميه . والثانى هو المطلب الذى يعترف به الضمير الأخلاقى العام كما يسانده الراى العام الأخلاقى فى المجتمع . وأما الثالث فهو المطلب الذى يسانده القانون ، وقد يسانده أيضا الحق الطبيعى أو الحق الأخلاقى . ويتضح من ذلك أن الحق القانونى أكثر الحقوق تعقيدا ، ولذلك لا يمكن تعريفه فى ضوء الخصائص التى تنشأ عن اعتراف النظام القانونى بالمصالح وحمايتها لها ، بل يجب الرجوع أيضا الى الراى العام والضمير الأخلاقى فى المجتمع .

ولذلك من الضرورى تعريف كلمة « حق » تعريفا واضحا ، ولكن هذه الكلمة — حتى القرن التاسع عشر — كانت تستخدم فى ستة معانى مختلفة . ولا شك أنه لا يمكن أن توجد كلمة فى الفقه لها أكثر من معنى واحد ، وعلى أى حال فهذه المعانى الست هى :

١ — يشير الحق الى المصلحة ، وتتضح ذلك بصفة خاصة فى معظم المكتابات عن الحقوق الطبيعية . وقد يكون معناها ما يجب الاعتراف به وحمايته على ضوء الأسس الأخلاقية ، أو قد يكون معناها المصلحة المعترف بها فعلا .

٢ — يشير الحق الى المصلحة المحددة المعترف بها قانونا ، بالإضافة الى الجهاز القانونى الذى يحميها . وقد يسمى هذا الحق — حقا قانونيا بالمعنى الواسع .

٣ — يشير الحق الى قدرة الضغط على شخص آخر أو أشخاص آخرين ، لأداء أفعال معينة ، أو الامتناع عن سلوك محدد ، باستخدام قوة الدولة ، أى باستخدام الجهاز القانونى الذى يعترف بالمصالح ويحميها . وقد يسمى هذا الحق — حقا قانونيا بالمعنى الضيق .

٤ — يعنى الحق القدرة على خلق أو انشاء الحقوق القانونية بالمعنى الضيق ، أو تغييرها ، أو الحرمان منها ، كما يعنى القدرة على خلق الواجبات أو تغييرها . ومن الأفضل تسمية هذا الحق بالقوة القانونية *legal power* .

٥ — يعنى الحق الظروف التى يتم فيها عدم القمع القانونى للقسدرات الطبيعية ، لأن القانون لا يضغط على الفرد للسير فى إجراءات دعوى قانونية خاصة . ولكنه يترك له حريته الطبيعية فى اختيار إحدى الدعاوى القانونية ، كما يترك له حريته فى استخدام ملكيته والانتفاع بثمارها بالطريقة التى يحبها ولكن داخل الحدود التى يعترف فيها القانون بمصلحته . ويتضح من ذلك أن الاهتمام بالحرية واضح . غير أنه قد يوجد شرط خاص بالكف أو الامتناع عن السلوك فى مناسبات معينة ، أى الاعفاء من المسئولية فى بعض المناسبات ، وعدم الاعفاء منها فى مناسبات أخرى . وتسمى الحقوق فى هذه الحالة بالامتيازات .

٦ — تستخدم كلمة حق بمعنى العدل ، وهو معنى أخلاقى خاص .

وعلى أى حال لم يبدأ التمييز بين هذه المعانى الست الا فى الثلث الاخير من القرن التاسع عشر فى القارة الأوروبية ، وفى مطلع القرن الحالى فى انجلترا وأمريكا .

غير انه فى الوقت الذى يختلف فيه المفكرون حول تحديد معنى الحق ، ثمة فريق آخر ينكر وجود الحقوق . فالفقهاء الذين تأثروا بأسلوب الشك فى التفكير بدأوا ينكرون وجود الحقوق ، أو أنهم لا يعترفون الا بقوة الاجبار التى يتمتع بها أصحاب السلطة فى الدولة . ويوضح ذلك الفقيه الفرنسى ليون دجوى Léon Duguit بقوله انه «ليس للانسان الفرد حقوق ، وليس للجماعة أى حقوق » . فهو يعتقد أن الأفراد ليس لهم ادعاءات أخلاقية أو مصالح معترف بها ، فلا يوجد سوى قدرة القانون على ترتيب الأفعال أو منع وقوعها . فالقانون يحدد الوظائف الاجتماعية ، بحيث يكون لكل فرد وظيفة محددة ، يجب أن يؤديها فى المجتمع الذى يعيش فيه ، ولا يستطيع أبدا الامتناع عن هذا الأداء . ويشير هذا الراى الى أن القانون يكبت أو يقمع كل فعل يقوم به الفرد مخالفا لهذه الوظيفة ، ولكنه — فى نفس الوقت — يحمى كل الأفعال التى يقوم بها الفرد لتنفيذ الوظيفة . ولكن هذا الراى يجانبه الصواب ، لأن الأفراد يفرضون باستمرار مطالبهم ورغباتهم على رجال التشريع والمحاكم والهيئات الادارية ، ولن يشعروا بالرضا الا اذا أُنشِئت هذه الرغبات والمطالب .

أما الفقهاء من أتباع ماركس فيرون أن الأمر كله يتعلق بالمصلحة الذاتية للطبقة السائدة اجتماعيا أو اقتصاديا . فالقانون يمثل هذه المصلحة الذاتية ويعبر عنها ، ولا بد أن يعترف بها الآخرون ويخضعون لها . ومعنى هذا أن الحقوق ليست سوى وسائل لحماية الملكية الخاصة ، ولكنها ستختفى حتما فى المجتمع المثالى (الشيوعى) الذى سوف يتحقق فى المستقبل ، حيث لن توجد ملكية خاصة ولا طبقات .

وثمة فريق آخر من المفكرين وضع نموذجا جديدا من الفقه التحليلى ، يعتقد أن الخطأ وليس الحق والواجب هو المفهوم الأولى أو الأساسى . ولا يحدث الخطأ بسبب انتهاك الحق ، كما لا يوجد حق فى مقابل واجب . ولكن الخطأ يحدث لأن شخصا يخالف إحدى القواعد القانونية ، الأمر الذى يؤدي الى تهديده بممارسة قوة الدولة .

والقول انه لا توجد حقوق ، ولا توجد سوى تهديدات تلوح بها الهيئة الحاكمة فى الدولة ، يعتبر مظهرا لقيام الحكم السياسى المطلق فى كل أرجاء العالم . ومعنى هذا أن الاوتوقراطية أو البيروقراطية فى هذه الدولة الاستبدادية ، وفى ضوء هذه النظرية الفقهية — لا يحتاج الى الاهتمام بالحقوق ، بل يستطيع أن يتجاهلها ، لأن هذه الحقوق التى يمنحها الدستور لأفراد المجتمع غير موجودة فى الواقع . ولكن اذا وافقنا على عدم وجود شيء فى القانون سوى مجموعة من التهديدات ، فاننا فى هذه الحالة نقضى عن الأمر الذى جعل من القانون الوسيلة الرئيسية لاقامة الحضارة الانسانية . كما يجعلنا نتجاهل أهم الخصائص التى يتميز بها الضبط الاجتماعى فى الدولة ، وهى بالتحديد

محاولة تنفيذ الضبط الاجتماعي على أساس من العقل والعدل معا . لقد كانت هذه الخصائص التي يتميز بها النظام القانوني موجودة دائما نجد أن بعضها في الوقت الحاضر ، بدأ ينحرف عن المثل التي نسعى اليها . ولكن كلما تزداد سيطرتنا على طبيعتنا الداخلية ، تزداد بالتالي قدرتنا على التغلب على الانحرافات عن المثل ، ويزداد اقترابنا منها .

ان الخاصية الهامة التي يتميز بها النظام القانوني هو الادعاء القائم خلف الحق القانوني . وبدون ادعاء يعترف به العقل لا يوجد سوى ممارسة تعسفية للقول من أجل القوة . لأن الأفراد عندما يكونون أقوياء يميلون الى التعسف . وقد سعى القانون منذ القدم الى كبت هذا الميل ، وقد نجح فعلا في القيام بذلك . ولا يوافق باوند على ما يقوله فلاسفة الحرية من أنه لا يمكن كبت الميل الى التعسف ، لأن الذين يشغلون أوضاع السلطة في الدولة يكونون متعسفين سواء أرادوا ذلك أم لم يريدوا . ولكن هذه الفلسفة لم تكن القوة الخلاقية أو المبدعة في تاريخ القانون ، ولم تكن الفلسفة التي أوجدت كتابات فقهاء الرومان العظام من أغسطس Augustus الى الكسندر سيفرس Alexander Severus كذلك لم تكن الفلسفة التي جعلت الحضارة والقانون يسيران الى الأمام جنبا الى جنب .

ولما كانت المصالح توجد في المجتمع متداخلة ان لم تكن متعارضة ، لذلك لا بد من تقييمها حتى يتيسر تنظيم العلاقات بين الأفراد وتنسيق السلوك بينهم . ولا يسير هذا التقييم بطريقة عشوائية ، بل وفق قانون محدد هو قانون القيم .

وتؤدي القيم في المجتمع وظائف متعددة ، فقد تعمل على حماية الأمن والسلام في المجتمع ، أو استمرار الأوضاع الاجتماعية السائدة ، أو حماية مصالح الطبقة الاجتماعية أو الاقتصادية المسيطرة ، أو دعم وتأييد قوة تنظيم سياسي ثابت والعمل على استمراره في الوجود .

وكانت المجتمعات القديمة تستخدم قوانين القيم بطريقة لا شعورية أو غير مقصودة . ولكن في المجتمعات الحديثة ، وبفضل المحامين ورجال التشريع ، بدأت تظهر قوانين القيم بطريقة منتظمة ، وتتشكل في صيغ متسقة غير متناقضة ، كما صارت علاقتها تزداد على الدوام بمسلمات الجناة في المجتمع المتمدن . ويعني هذا أن الفقهاء — في العصور الكلاسيكية — من تاريخ القانون كانوا يعرضون أو ينقدون أو يطبقون قوانين القيم بطريقة تتميز بالانساق . فقد أدركوا أن النظام القانوني قائم على نظام عام مقدس 'divine order' ، ولذلك استعانوا بالسلطة ليضعوا القانون الكنسي 'canon law' ، واعتقدوا بالتوافق بين النظامين القانوني والاخلاقي ، فلك التوافق الذي يؤكد الحس من ناحية ، ويكشف عنه العقل من ناحية أخرى .

ثم أدرك الفقهاء في عصر آخر أن النظام القانوني نظام عام رشيد 'rational order' ، أي أن قانون القيم مستمد من العقل الخالص . والعقل — في ضوء هذا الاستلوب من الفكر — يكشف عن وجود قانون طبيعي أو

مثالى صادق صدقا شاملا فى كل زمان ومكان ، لا يمكن الاعتراض عليه .
وحتى اذا لم يكن القانون الطبيعى او المثالى صادقا صدقا شاملا ، فهو جزء
مثالى من القانون الوضعى فى مكان وزمان محددين بالذات .

كما اعتقد الفقهاء فى عصر ثالث أن النظام القانونى نظام تاريخى
historical order على أساس أنه يتكون من الخبرات المختلفة التى يتراكم
بعضها فوق بعض عبر السنين . ومعنى هذا أن قانون القيم يمثل خبرات
الحياة فى المجتمع المتمدن ، تلك الخبرات التى نشأت عن تنسيق العلاقات
وتنظيم السلوك باستخدام النظم السياسية والقانونية التى يضعها رجال
التشريع والقضاة ، والتى يدرسها ويحللها الفقهاء أو يصوغونها فى
نظريات .

ثم اعتقد الفقهاء فى عصر رابع أن النظام القانونى قائم على الحرية . أى
أن القانون يجب أن يمنح كل فرد حرية التعبير عن ارادته الى أقصى حد
ممكن . وهذا الراى يأخذ به الميتميزيون ، ويفرضون على أساسه قانونا
للقيم .

وأخيرا حاول بعض الفقهاء فى عهد غير بعيد ، وضع قانون للقيم على
أساس علم الاقتصاد ، أو استنباط هذا القانون من نظرية الصراع بين
الطبقات . غير أن باوند يرى أن هؤلاء المفكرين يربطون القيمة بالطبقة
الاجتماعية لا بأفراد هذه الطبقة ، كما يربطونها بمطالب الطبقة ، لا بمطالب
متعلقة بحياة الفرد أو حياة المجتمع ككل .

كذلك يختلف الفقهاء — فى الوقت الحاضر — فيما بينهم حول هذا الموضوع .
فيعتقد بعضهم فى ضرورة اشباع الحاجات المادية الى أقصى حد ممكن . فى
حين أن بعضهم الآخر يعتقد فى استحالة قيام القضاة والموظفين بوضع أى
معيير للقيم ، أو إلغاء المعيار اذا كان قائما وثابتا . ويسند الراى الأول على
نظرية المعرفة theory of knowledge لأن القانون — تبعاً له —
هو التهديد بممارسة قوة الدولة . أى أن القانون قائم على أساس نظام القوة
أو الاجبار order of force فى حين أن الراى الآخر يستند على علم النفس
الفرويدى ، لأنه يهتم بتفسير الفعل القضائى والادارى فى ضوء علم النفس
الفردى . ومعنى هذا أن القانون قائم على نظام الدوافع order of impulse

ويرفض باوند الراى الأول ، ويقبل الراى الثانى ، ولكن بعد اجراء بعض
التعديلات عليه . فهو يذهب الى أنه مهما كان معيار القيم من الناحية النظرية
فالسلك الفعلى للقضاة والموظفين تحركه الرغبة ثم يتدخل العقل والسلطة
بعد ذلك لاشباعها .

وكان القاضى هولز Holmes* من أنصار الراى القائل أن القانون
هو مجرد نظام للقوة أو الاجبار ، فقد رد القانون بكل معانيه الى القوة ، معذا

(*) القاضى هولز : يرجع إليه الفضل فى احتواء علم الاجتماع الأمريكى لمشاكل علم
الاجتماع القانونى . نرى كتابه Common Law (١٨٨١) وفى سلسلة من الدراسات

بذلك عن رأى المدرسة التحليلية فى الفقه . وليس معنى ذلك أن القوة هى المعيار القانونى النهائى للقيم ، وإنما لكى يكون معيار القيم فعالاً ، لابد من أن تسانده القوة وتؤازره ، لأنه لا يمكن تجاهل القوة المسيطرة فى المجتمع ، مهما كانت العقبات التى تعترض طريقها ثم تبعه فى هذا الرأى بعض الفقهاء — فى الوقت الحاضر — قائلين أن المبدأ الذى يقوم عليه كل قرار إدارى سواء أكان متضمناً التهديد أو معبراً عن الرغبة الواقعية للمؤسسة ، يعتبر فى حد ذاته قانوناً . غير أن هذا الرأى — كما يرى باوند — يذهب إلى أبعد مما ذهب إليه القاضى هولز من أن النظام القانونى مجرد نظام للقوة أو الإكبار . ومن هنا يقول باوند أن ما كانت تريده القوة السائدة فى المجتمع صاغة الفقهاء فى صورة مثالية ، وبذلك كان المعيار القانونى للقيم متوائماً مع هذا كالمثال أكثر من توائمه مع الحاجات الواقعية لأفراد المجتمع .

ومعنى هذا أن باوند يؤكد العنصر المثالى فى القانون ، وينفى فى الوقت نفسه أن القوة هى المعيار النهائى للقيم .

ثم ينحى باوند هذه الآراء والنظريات جانباً ، لأن القانون فى نظره مسألة عملية ، لأننا إذا لم نستطع وضع معيار قانونى للقيم يوافق عليه كل فرد ، فلن تسرى الفوضى إلى كل أوصال المجتمع . فقد اكتسبنا عبر القرون خبرات مختلفة فى مجال تنسيق العلاقات وتنظيم السلوك ، وتعلمنا تحسين هذه الخبرة واستخدامها فى تقدير المصالح وتقييمها كما تعلمنا من أينشتاين أننا نعيش على سطح الأرض ، وهى كروية ، حيث لا يوجد خطوط مستقيمة ولا سطوح مستوية ولا زوايا قائمة ، ومع ذلك لا نكف عن مسح الأرض وقياسها .

أن الخطوط المستقيمة والسطوح المستوية وغيرها لا توجد فى الواقع ، ولكنها مسلمات أو قواعد للنشاط العملى ، تستخدمها لكى تؤدي هذا النشاط كذلك الحال بالنسبة لمعيار القيم فى انسياق القانون ، فإذا لم نستطيع إثباته ، فإننا نستطيع استخدامه فى أغراضنا العملية .

ومن ثم إذا تركنا النظرية الفقهية ، واتجه اهتمامنا إلى الجانب العملى ، لوجدنا ثلاثة أساليب نستطيع استخدامها فى وضع وتطبيق القواعد القانونية . ويتمثل الأسلوب الأول فى الخبرة . ففي العصر الرومانى لم يكن هناك نظرية

الهامة وعلى رأسها The Path of the Law (١٨٩٧) أشار إلى ما يسمى « بالثورة السوسيولوجية فى الفقه » . فقد عارض بكل شدة المدرستين التحليلية والتاريخية . وأصر على ضرورة اعتماد الفقهاء على الدراسة التجريبية الواقعية للواقع الاجتماعى ، تلك الدراسة التى تقوم بها العلوم الاجتماعية الأخرى وبخاصة علم الاجتماع .

ولم يؤثر هولز على مدرسة الفقه السوسيولوجى (باوند ، وكاردوزو ، وبرانديز Brandies ، وفراנקفورت Frankfurter ... الخ) بحسب بل وأيضاً بنفس القدر فى العلماء الآخرين من أنصار المذهب الواقعى القانونى . legal realism الذين يكتفون بوصف السلوك الرسمى الذى يؤديه القضاة .

توجه المحاكم والقضاة . والفقهاء عندما كانوا يعملون على التوفيق بين المصالح المتعارضة أو المتصارعة . بل كان المعيار العملي هو الذى يوجههم . أى أنهم كانوا يتعلمون عن طريق المحاولة والخطأ أو عن طريق الخبرة .

أما الأسلوب الثانى فيتمثل فى العقل . فقد كان الفقهاء يضعون المسلمات القانون *jural postulates* أو القواعد التى ينبغى أن يسير عليها سلوك الأفراد وعلاقاتهم بعضهم ببعض فى المجتمع المتمدن فى زمان ومكان محددين ، ثم يصلون بهذه الطريقة الى الأسس الثابتة التى يقوم عليها التفكير القانونى . وهكذا تتطور الخبرة بواسطة العقل ، كما يختبر العقل بواسطة الخبرة . فقد تعدل المسلمات القانونية ، وأسس التفكير المنطقى نتيجة الظروف والتجارب التى يمر بها المجتمع فى تطوره . ومعنى هذا أن الخبرة والعقل هما الأساسان اللذان نعتد عليهما فى تقييم المسلمات القانونية للحضارة فى زمان محدد ومكان معين بالذات .

ولذلك سعى باوند الى صياغة المسلمات القانونية للمجتمع المتمدن فى العصر والمكان اللذين كان يعيش فيهما . وقد كان كل ما يرمى اليه هو صوغ ما سبق أن افترضه القانون بالنسبة للحيازة والملكية والمعاملات المالية ، والعلاقات الناشئة عنها . وهذه المسلمات أو الافتراضات على النحو التالى:

(١) يجب أن يكون الأفراد فى المجتمع المتمدن مطمئنين الى أن الأفراد الآخرين لن يرتكبوا عدوانا مقصودا عليهم .

(ب) يجب أن يكون الأفراد فى المجتمع المتمدن قادرين على استغلال ما اكتشفوه وأوجدوه بجهدهم الخاص ، وما اكتسبوه فى النظام الاقتصادى والاجتماعى ، فى الأغراض النافعة .

(ج) يجب أن يكون الأفراد فى المجتمع مطمئنين الى أن الذين يتصلون بهم أثناء الحياة فى المجتمع سيقومون بالسلوك بأسلوب طيب ، ومن ثم :

١ - سيقومون بالسلوك المعقول المتوقع منهم ، تبعا لوعودهم أو تبعا لسلوك الآخرين المعقول .

٢ - سيقومون بمشروعاتهم تبعا للتوقعات التى تفرضها عليهم العاطفة الأخلاقية فى المجتمع .

٣ - سيعيدون الأشياء التى تأتى اليهم عن طريق الخطأ الى أصحابها ، أو التى تأتى اليهم فى موقف غير متوقع أو غير مقصود تماما .

(د) يجب أن يكون الأفراد فى المجتمع المتمدن مطمئنين الى أن الذين يؤدون سلوكا معينا ، سيقومون به بعناية ودقة ، ولن يصيبوا الآخرين بأضرار .

وعلى أى حال يبدو أن القانون أوجد تلك المسلمات فى نهاية القرن الماضى؛ لكى يضع معيارا لتنظيم المطالب التى ظهرت أخيرا . ولكن الحضارة فى الوقت الحاضر تضع افتراضات أخرى ليس من السهل صوغها ، لأنه لم يدم بعد التوفيق التام بين المصالح المتصارعة حتى يتأكد المرء من الأساس الذى يسير عليه هذا التوفيق .

أما المعيار الثالث للقيم فمقائم على فكرة النظام الاجتماعى العام social order ، أى أنه قائم فى فكره النظام القانونى العام legal order على أساس أن الثانى جزء من الأول . وقد استخدم هذا المعيار فى قانون العصر الحديث ، ثم صار ثابتا وطيد الأركان فى مرحلة اكتمال نمو القانون (وهى المرحلة الرابعة من تطور القانون التى اشرنا إليها فى الجزء الأول من المقال) . وهذا المعيار يحدد ما يجب أن تكون عليه النظم والمبادئ القانونية ونتائجها عند التطبيق على القضايا ، وضروب النزاع المختلفة ، وهو بالتالى يحدد ما يجب أن يكون عليه النظام الاجتماعى .

غير أن هذه الصور عن النظام الاجتماعى المثالى ليست صورا ، أو حتى مجرد صور مثالية للنظام الاجتماعى فى الوقت الحاضر ، ولكنها صور مثالية للنظام الاجتماعى الذى كان قائما فى الماضى . وكان من الضرورى أن تتغير هذه الصور طالما أن المجتمع قد تغير . ولكن كل ما حدث فيها بعض التهذيب أو التنقيح الذى يتم بطريقة بطيئة . ومعنى هذا أننا نفسر النظام الاجتماعى فى الوقت الحاضر على أساس صورة النظام الاجتماعى فى الماضى ، ولاشك أن هذا التفسير يعتمد عن الصواب الى حد كبير .

وقد حاول الفكر الفقهى فى السنوات الأخيرة تفسير النظام القانونى ، ونستطيع أن نميز بين ست اتجاهات متميزة .

يهتم الاتجاه الأول بالوظيفة أكثر من المضمون ، بمعنى الاهتمام بمعرفة الطريقة التى تعمل بها القواعد القانونية ، لا إذا كان مضمونها عادلا بصفة عامة أى أن هذا الاتجاه يسعى الى البحث عن الغاية من القانون ، لأن الوظيفة تعنى الاتجاه نحو غاية . ولذلك إحتلت المناقشات الفلسفية حول الغاية من القانون مكانا هاما فى الفكر الفقهى مدة جيل من الزمان .

ثم تحول الاهتمام الى الاعتبارات الاقتصادية ، لأن الاهتمام بالحاجات المادية كان أقوى من الاهتمام بالإرادات الفردية ، بسبب الاعتقاد السائد فى ذلك الوقت بأن ممارسة الفرد لإرادته أو شعوره بالاعتداد بذاته ليست سوى إحدى الحاجات أو المطالب أو الرغبات البشرية . كما كان الاهتمام بإشباع تلك الحاجات الى أقصى حد ، بدلا من منح الإرادة الإنسانية الحد الأقصى من الحرية .

ويتميز الاتجاه الثالث باهمال نظرية التعاقد عند سافيني *Savigny** التي ارتكزت على فكرة الإرادة . ويرجع هذا الإهمال إلى الاهتمام بحاجات البشر الواقعية . وكانت هذه الفكرة تحتل مكانا هاما في الفقه وبخاصة في إنجلترا ، حيث حاول الفقهاء ربطها بالقانون العام . ومن ثم كان إهمال هذه النظرية في ذلك الوقت أمرا بالغ الأهمية . وقد نشأ هذا الإهمال بفضل اهتمام الاتجاه السابق بحاجات البشر بدلا من إرادتهم. أي أن الاتجاه الثاني مهد لظهور هذا الاتجاه الثالث .

أما الاتجاه الرابع فيهتم بالمطالب الواقعية للإنسان الواقعي ، بدلا من الاهتمام بالإرادة المجردة للفرد المجرد . وقد أسهمت كثير من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية في أحداث هذا التحول ، ولا سيما تطور علم النفس ابتداء من الجزء الأخير من القرن التاسع عشر .

ثم ظهرت حركة العمل الجماعي بين الفقهاء والمشتغلين بالعلوم الاجتماعية الأخرى عند دراسة الفقه الاجتماعي في القرن العشرين ، بعد أن كانوا لا يتعاونون معا أثناء القرن التاسع عشر. ويرجع ذلك إلى الروح التي سادت القرن الماضي ، والتي كانت تقضي بأن يعمل كل عالم من أجل نفسه ، وأن يكون كل موضوع مستقلا تماما عن أي موضوع آخر . كما كان يرجع إلى الاعتقاد بأن المجتمع الإنساني يتكون من مجموعة من الأفراد يسيطر عليهم مبدأ الصراع من أجل البقاء .

وأخيرا يتميز الاتجاه السادس في الفكر الفقهي ، بإدراك مشكلة معيار أو قانون القيم ، لا كمسألة في علم الفقه فحسب ، بل وأيضا في كل العلوم الاجتماعية الأخرى ، كما أن لها علاقة خاصة بكل المسائل التي يثور حولها الجدل في علم القانون .

وإذا كان هذا التفكير تناول أسلوب تقييم المصالح المتناسقة أو المتصارعة في النصف الأول من القرن العشرين ، إلا أننا لا نستطيع أن نتنبأ بالطريقة التي سيسير فيها الفكر الفقهي في المستقبل . وليس معنى هذا أننا عاجزون تماما عن توضيح معالم الطريق ، لأننا في الواقع نستطيع أن نتبين جزءا منه على الأقل . ويبدو أن هذا الطريق يؤدي بنا إلى التعاون أكثر مما يؤدي إلى التنافس . غير أن التعاون لا يمكن أن يكون معيارا كافيا لقيم المنسق القانوني . لأن التعاون عملية ، يجب أن يسير نحو شيء ما . ويشك باوند في أنه تعاون يسير نحو الحضارة . وعلى أي حال فإن فكرة التعاون

(*) يعتبر سافيني من مؤسسي مدرسة الفقه التاريخي ، التي كان لها تأثير كبير في دراسة القانون خلال القرن التاسع عشر . وأسفرت هذه المدرسة على أفكار قحته *Michte* كما أبرزت بصفة خاصة أهمية البول الرومانتيكية غير الرشيدة عنده ، الأمر الذي جعلها تنظر بالتقدير والاحترام للواقع التاريخي الحي للقانون ، ويرى سافيني أن القانون الفعال لا يتطور إلا بطريقة لا شعورية ، وليس له طابع محدد ، كما أنه يتطور بصورة بطيئة هادئة تماثل تطور اللغة . ومعنى هذا أنه يستبعد كل الاضطرابات الفجائية سواء من طريق الثورات أو التشريع الذي تضعه الدولة . وهذا المفهوم التقليدي من أصل القانون « تتكون عن طريق الوراثة وينتقل بواسطة التابع المستمر وغير المحسوس بين الأجيال » .

أكثر اقتراباً من ظواهر المجتمع الصناعى . والحياة الحضرية فى العصر الحاضر ، من فكرة الاعتداد بالذات والتنافس الحر التى سادت القرن الماضى . وإذا لم يكن التعاون هو الفكرة الكلية فى الحياة العصرية ، فإنه جزء كبير منها على الأقل . ويفضل باوند الاعتقاد بأن التعاون وازدياد الاهتمام به فى كل المجالات إلى جانب المبادرة الفردية التلقائية الحرة ليس سوى خطوة نحو الوصول إلى مثال معين ، يوجه إليه الجهد الإنسانى المنظم ، ويبدو أن باوند يرى هذا المثال متمثلاً فى فكرة الحضارة . ولاشك أن للحضارة عدة مثل ، أهمها ما يتعلق برفع الطاقات البشرية إلى أعلى حد ، أى ازدياد سيطرة الإنسان وبحكمه فى الطبيعة الخارجية والطبيعة الداخلية على السواء ، لى يحقق أغراضه . ويتحقق هذا الضبط أو هذه السيطرة بوسيلتين . مبادرة الفرد الحر من ناحية ، والنشاط التعاونى المنظم من ناحية أخرى . ومعنى هذا أنه لى نفهم حياة البشر يجب أن نضع فى حسابنا هذين الاعتبارين : حرية الإنسان فى أن يفعل ما يشاء ، ثم النشاط التعاونى المنظم . ويتضح من ذلك أنه لا يوجد ما يمنعنا من الوصول إلى مثال يتيح لنا التنافس كما يتيح لنا التعاون فى نفس الوقت .

ومن الواضح أن الفقهاء اعتمدوا أساساً على الطريقة الثالثة فى تقييم المصالح ، ولكن ازداد الاهتمام بالطريقة الثانية فى القرن الحالى . وعلى أى حال ، يرى باوند أن هاتين الطريقتين أقل نفعا ، كما أنهما تؤديان إلى الارتباك بسبب التحول من نظام اجتماعى لدينا عنه صورة واضحة ، ومثال يقبله كل أفراد المجتمع ، ومسلّمات قانونية يفهمها الجميع — إلى نظام اجتماعى آخر ، ليس لدينا عنه صورة واضحة ، ولم يحدد الفلاسفة المثال الذى يقبله كل أفراد المجتمع ، كما لم يضع الفقهاء المسلمات القانونية الثابتة المصادقة . وعلى الرغم من عدم وجود هذا المثال ، وهذه المسلمات القانونية ، فالمحاكم يجب استمرارها فى أداء مهمتها من ناحية تنسيق العلاقات وتنظيم السلوك . لأن النظام القانونى لا يستطيع أن يظل ثابتاً فى مكانه ، أو يقف ساكناً حتى يتفق الفلاسفة حول المثال ، وحتى يمكن دفع المحاكم على قبوله . كما لا يستطيع هذا النظام القانونى أن يقف ساكناً حتى يستقر النظام الاجتماعى ، وحتى يمكن صياغة المسلمات القانونية ، ولذلك ينبغى على المحاكم — كما كان دائماً — أن تستمر فى الكشف عن طريق الخبرة . وأن تضع بواسطة العقل ، أساليب تنسيق العلاقات وتنظيم السلوك ، تلك الأساليب التى تعمل على حماية مجموع المصالح كلها بأقل قدر من الإسراف فى الوقت والجهد ، وبأقل قدر من الأضرار بإطار المصالح ككل .

خاتمة :

كان باوند مثاليا ومتفائلا ، فقد رأى القانون معبرا عن رغبات وحاجات ومطالب كل أفراد وجماعات وهيئات المجتمع الواحد ، ولذلك يكونون جميعا راضين عنه . كما يتضح هذا التفاؤل من انه تصور امكان التوفيق بين المصالح المتعارضة أو المتصارعة عن طريق القانون وحده .

والمواقع ان القانون يعبر عن مصالح الطبقة الحاكمة ، التى قد تتكون من رجال المال أو العمال أو رجال الجيش أو غيرهم . وقد تتكون من تحالف قوى الشعب العاملة كما هو الحال فى مصر . كما أن هذه الطبقة تقرر امكان التوفيق بين المصالح أو القضاء على ما بينها من صراع ، تبعا للايديولوجية التى تتبناها . فبعض الدول تسعى الى التوفيق بين المصالح كما هو الحال فى الدول الرأسمالية ، وبعضها الآخر تسعى الى حسم هذا الصراع ، والقضاء عليه كما هو الحال فى الدول الاشتراكية . ومعنى هذا أن الايديولوجية هى العامل الحاسم ، فهى التى تحدد شكل النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فضلا عن القانونية التى تخفف من حدة الصراع أو تقضى عليه . أى أن القانون عامل واحد من بين عدة عوامل . وليس معنى هذا أننا نقلل من شأن القانون ، فكل ما نريد توضيحه أهمية العناصر الأخرى .

وقد أشار باوند الى أن معيار القيم القانونية فى المستقبل ، يتمثل — الى حد كبير — فى التعاون نحو اقامة الحضارة ، الى جانب وجود التنافس على أساس ايمانه بحرية الفرد ومبادئه . وإذا ألقينا نظرة على ما يحدث فى العالم فى نهاية القرن العشرين . نتساءل هل هذا الوفاق بين الدول الكبرى هو ما يقصده باوند بالتعاون نحو اقامة الحضارة ؟

وهل هذا الوفاق يتيح — فى الوقت نفسه — وجود التنافس أو الصراع بين هذه الدول ؟ ولا شك أن الاجابة على هذين السؤالين تتطلب قدرا كبيرا من التأمل والتفكير ، حتى نستطيع أن نفهم العالم من حولنا .

المراجع

- 1 — Gurvitch, George, *Sociology of Law*, 1947.
- 2 — Pound, Roscoe, *Philosophy of Law*, 1941.
- 3 — — — , *Social Control Through Law*, 1947.
- 4 — — — , *New Paths of the Law*, 1950.
- 5 — — — , *Justice According to Law*, 1952.

There are three techniques in making and applying legal precepts. The first is experience. The second is reason. The third is based upon the notion of social order, or the notion of legal order.

The problem of measure or canon of values is not only a problem in jurisprudence, but also a problem in the social sciences.

In the first half of this century there were six approaches in evaluating rival or conflicting interests. But the way which juristic thought will lead in future is not clear. It seemed to Pound, that the way would lead us to cooperation rather than rivalry. But cooperation is not a sufficient measure for the values of the legal system. Cooperation and free spontaneous individual initiation constitute a step for realizing a certain social ideal, that is civilization. This meant that in order to understand human life, two things must be taken into consideration; freedom of man in doing what he wants, and cooperative organized activity. This suggests that we can reach an ideal that enables us to cooperation and rivalry in the same time.

Pound refused the third technique, and believed that courts must continue in discovering through experience, and put through reason, techniques of corrdinating relations and ordering behaviour, in order to secure all interest with the minimum waste and friction.

POUND'S THEORY OF SOCIAL INTERESTS

By

Dr. MOHAMMED ABDELLA ABOU-ALY

It is not easy for the individual to satisfy his claims, needs and desires, because there is interference or contradiction among them and those of his neighbours. But law makes available the means to their satisfaction. Hence justice is realized which is the end of law. Law does not create interests, but rather interests are found even in the absence of legal order.

Pound classified interests into three classes : individual common and social. This does not mean that an interest must be individual, common or social. But an interest can be individual, common and social in the same time. Therefore it can be secured from these three aspects. There is interference or conflict among interests, but reconciliation, adjustment or compromise can be attained through legal order.

Pound denied that law contained nothing but threats of the ruling class. Because law is the principal agency for establishing human civilization. It had been always trying to constrain the tendency to force, and it succeeded in doing that.

Interests are interfering and even contradictory. Therefore it must be evaluated in order to organise relations and coordinate behaviour. This evaluation is based upon a certain canon. Some jurists believed that legal system was based upon divine order. Others believed that it was based on rational order. A third group suggested that it was based upon historical order. The last group believed in give-it-up philosophy. But in recent years, some jurists tried to infer canon of values in terms of economics.

But Pound refused these views and theories, and suggested that law was a practical matter. If the measure of values in legal systems cannot be verified, it can be used in realizing our practical purposes.

صدر العدد الأول من المجلة الاجتماعية القومية

يناير ١٩٧٤

متضمننا المواد الآتية :

— الهجرة إلى مدينة القاهرة : دوافعها وأنماطها

الدكتور محمود عوده

— العلاقة بين أسلوب المعلم ودرجة التوافق بين قيمه وقيم تلاميذه

الدكتور فؤاد أبو حطب

— العوامل الانفعالية والسيكوسوماتية المتعلقة بالتوافق المهني للعمال

غير المنتجين في الصناعة

الدكتور محمد أبو النيل

— المثقفون العرب والغرب

السيد يس

— الابتكار والضحكة النفسية (باللغة الانجليزية)

الدكتور عبد السلام عبد الغفار

حجية استعراض الكلاب الشرطة أمام القضاء

العميد دكتور سامي صادق الملا(*)

تمهيد :

يستعان بـكلاب الشرطة في أعمال الأمن العام المختلفة ، فتستخدم في حراسة المنشآت الهامة والأماكن التي تتطلب حراستها يقظة تامة، مثل منازل كبار الشخصيات والبنوك والمصانع والسجون والمعتقلات والموانئ . ولقد أثبتت التجارب العملية أن استخدام الكلاب الشرطة في هذا المجال ، يكون أكثر فاعلية من الحراسة العادية التي يقوم بها الأفراد . كما تستخدم الكلاب الشرطة في حراسة الدركت مما يؤدي الى منع وقوع الجرائم في منطقة الحراسة ، ويطبق هذا النظام بمديرية أمن القاهرة بقسمي مصر الجديدة والمعادي وبمديرية أمن الجيزة بقسمي الدقي والعجوزة .

الاستعانة بالكلاب الشرطة كوسيلة من وسائل الاثبات الجنائي :

وتقوم كلاب الشرطة بخدمة الأمن العام بتقديم المعاونة لرجال البحث الجنائي ، عن طريق استخدامهما في عمليات الاستعراض على المتهمين الذين يشتبه في ارتكابهم للجرائم ، والدور الذي تؤديه الكلاب في هذه الحالة دور هام ، لأنه يؤدي الى تضيق دائرة البحث وارشاد المحقق والباحث الجنائي الى متهم معين ، وبهذا يسهل عليه جمع الأدلة واثبات التهمة تجاه المتهم الحقيقي ، وقد لوحظ أن تعرف الكلاب الشرطة على المتهمين ، يؤدي في كثير من عمليات الاستعراض الى اعترافهم اعترافا تفصيليا بارتكاب الحادث .

كما تقوم الكلاب الشرطة بعمليات تتبع الأثر وتعقب الأشقياء الهاربين من العدالة ، الذين يتخذون من الجبال والمغارات والمزارع الشاسعة أوكارا لهم يلوذون بها ويشنون منها حملاتهم الإجرامية على المواطنين ،

(*) كبير معلمي معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة .

وبالتالى تساهم فى تحديد مكان اختفاء الجناة الهاربين ، والمكان الذى تخفى به المسروقات والمواد المخدرة (١) ، والأدوات والآلات المستخدمة فى ارتكاب الجريمة .

والكلاب التى تستعمل فى خدمة الأمن العام فى جميع أنحاء العالم ، من أنواع عدة لها مميزات الخاصة وتكوينها الجسمانى الذى يساعدها على هذا العمل الشاق ، وخاصة تلك الأنواع التى لها تاريخ قديم وتتميز بحاسة شم قوية ، كالكلاب الالزاسية أو الدوبرمان أو البوكسر (٢) .

وقد ثبت من التجارب العلمية أن لكل انسان رائحة تميزه عن غيره ، وعن طريق هذه الرائحة المميزة يمكن لكلاب الشرطة مع شئ من التدريب الفنى الذى يحتاج الى درجة من الدقة ، أن تؤدي للأمن العام أجل الخدمات . ولا يصلح لهذه العمليات الا الكلاب التى تقدر حاسة شمها بنسبة ١٠٠٪ (٣) .

والجرم مهما احتاط أثناء ارتكابه الجريمة ، لابد من أن يترك أثرا له فى مكان الحادث يحمل رائحته أو يلامس شيئا فى مكان الجريمة ، ويمكن الاستفادة من هذا الأثر المتخلف فيقتفى الكلب المسافات وراء صاحبه متتبعا أثره الى أن يصل اليه فى مكمنه . ويجب استخدام كلاب الشرطة عقب الحادث مباشرة قبل أن يتعرض الأثر للعبث به والتأثر بعوامل التعرية والهواء (٤) .

ويختلف مدى صلاحية الآثار للتعرف على أصحابها بواسطة الكلب الشرطى باختلاف نوع الأثر وكيفية التحفظ عليه . فالملابس المحرزة تحريزا جيدا عقب ضبطها ، تظل محتفظة برائحة صاحبها وصالحه للتعرف لمدة ستة أشهر . أما الملابس التى لم تحرز وتداولتها أيد أخرى بدون أن يلبسها أحد آخر ، فتظل صالحة للتعرف على صاحبها لمدة أسبوع فقط . ومتعلقات

(١) وقد أثبتت قصة الكلب الشرطى المشهورة مع طبيب الأسنان فى قطار الصعيد ، قدرة الكلب الشرطى المدرب على تمييز المخدرات وتتبع رائحتها مهما كانت ضئيلة ، وتتلخص فى أن الكلب كان يستقل قطار الصعيد مع مدربه للكشف عن إحدى الجرائم ، وترك المدرب كلبه فى أحد دواوين القطار وذهب لقضاء حاجة . وانفتح باب الديوان وخرج الكلب يمشى فى مربة القطار ، وفجأة وجدوا الكلب « يهبش » راكبا معينا دون غيره من عشرات الركاب . وقال المدرب لراكب القطار بأنه لابد أن تكون فى حوزته مواد مخدرة ، واكتشف بالفعل أن الراكب طبيب أسنان ، وكان فى أحد جيوبه أنبوبة بها كمية من الحبوب ، التى تحتوى على نسبة ضئيلة من المواد المخدرة للعلاج .

(٢) والمعروف أن الكلب الالزاسى هو أقدمها ، وهو المستخدم بوحدة كلاب الشرطة بجمهورية مصر العربية ، لما له من صفات يمتاز بها عن غيره فى أعمال الشرطة ، كالتكوين الجسمانى القوى وحاسة الشم العالية والذكاء والطاعة وعدم الشراسة .

(٣) محمد كمال الحديدى « كلاب الشرطة فى خدمة العدالة والمجتمع » سنة ١٩٦٢ ص ٨

(٤) J. Daniel Devlin «Police Procedure Administration and Organisation»

London 1966 p. 477 «In tracking for criminals after a crime has been committed: In this respect police dogs are especially useful when conveyed to the scene without delay.»

الشخص كالبندقية والسكين والعصا وكل الآلات التي تستعمل في الفتح أو الكسر أو الضرب ، تكون صالحة للتعرف على صاحبها لمدة شهر إذا حرزت عقب ضبطها ، ومثل هذه الأشياء تختلف مدة حملها للرائحة حسب مدى استعمالها وكذا حسب نوعها وخامتها ، فمفنها الأجسام الحادة كتصل السكين تزول رائحة مستعملها خلال مدة قصيرة ، أما النوع الآخر وهو ما كان من النوع الخشبي مثل العصا ودبشك البندقية ، فهو يتشبع برائحة مستعملها كلما زادت مدة استعماله ويمكن الاحتفاظ بالرائحة لمدة أطول تصل لشهرين . وآثار الأقدام الحارية تستمر رائحة صاحبها مدة تتراوح بين ٢٤ ساعة و ٩٦ ساعة ، أما آثار الأقدام المحتزية فتصل رائحة صاحبها لمدة تتراوح بين ٢٤ ساعة و ٧٢ ساعة ، وذلك تبعا لدرجة المحافظة على هذه الآثار ونوع التربة والمكان التي تركت عليه (١) .

طريقة الاستعانة بالكلب الشرطى :

إذا وجدت آثار يظن أنها ملابس للمتهمين أو مخلفاتهم ، يجوز الاستعانة بالكلب الشرطى للتعرف على أصحابها ، فإذا تعذر إرسال الكلب الشرطى الى محل الحادث ، أرسلت المضبوطات مع المتهمين الى النيابة الكائن بدائرتها محل وجود الكلب ، بعد تحريزها تحريزا جيدا على وجه يحفظ رائحتها .

ويقوم أعضاء النيابة أنفسهم بإجراء عمليات الاستعراف ، ويثبت عضو النيابة في محضره حالة الشيء المضبوط ، ووصفه وكيفية العثور عليه ومن عثر عليه أو تناوله بيده والمكان الذى وجد به ، وكل ما ورد عليه من تغير أو تداول بين الأيدي ، ويشرف بنفسه على المحافظة عليه حتى تتم عملية العرض على الكلب الشرطى . وتكون الاستعانة بالكلاب الشرطية مقصورة على الأحوال المنتجة في حدود الافادة من حاسة الشم . فلا محل لعرض مضبوطات ومتهمين عديدين على الكلب لتمييز صاحب المضبوطات من بينهم ، متى ثبت من التحقيق أنها شائعة بينهم ، أو أنهم جميعا حملوها أو تداولوها أو تنازعوها بأيديهم فترك كل أثر بها . كما أنه لا وجه للاستعانة بالكلب الشرطى للتعرف على ملكية المتهم للمضبوطات ، إذا كان المتهم نفسه قد أقر في التحقيق أنه حازها أو قعت في يده زمنا ما ، أو استخلصها من أيدي الشهود الذين حاولوا أن يمسوها عليه وأنه ترك بها أثرا . ويجب أن تنزه عملية العرض عن كل شبهة تلحق بها ، فإذا ضبط غطاء الرأس أو حذاء أو ملابس أخرى فلا يجوز للمحقق الذى يريد الاستعانة بالكلب الشرطى ، أن يلبس المتهم شيئا منها للتحقيق مما إذا كانت تناسبه فيتعلق أثره بها ، بل أن من واجبه أن يباعد بينها وبين المتهم ، ويحرص على عدم اتصاله بها حتى تتم عملية العرض . كما يجب دائما إجراء تجربة تمهيدية لاختبار قوة حاسة الشم فى الكلب الشرطى وقدرته على استخدامها ، وإثبات نتيجة التجربة فى المحضر تدليلا على صحة ما يسفر عنه العرض وسبيلا

(١) محمد كمال الحيدى ، المرجع السابق ص ١٨٦ .

للاقتناع بنتائجها . وإذا قرر مدرب الكلب أن الكلب مجهد وبدأ يأخذه التعب ، فعلى عضو النيابة الا يأمر بمواصلة التجربة أو السير في عملية العرض ، اذ لا يمكن الاعتماد على كلب مجهد (١) .

ولقد ساهمت كلاب الشرطة في الاقبال من تيار الجريمة ، وهناك أمثلة عديدة في سجل القضاء عن غامضة لم يكتشف الجناة بها ، وبفضل الاستعانة بالكلب الشرطي أمكن التعرف على الجناة واكتشاف الحادث ، وكثيرا ما يؤدي هذا الاستعراف الى اعتراف الجناة اعترافا تفصيليا . مثال ذلك الجناية رقم ١٦١٥ قسم بنى سويف سنة ١٩٦٩ ، حيث عثر على احدى السيدات في مسكنها مقتولة ومقطوعة اليدين ، وما كانت ترتديه من الحلى مسروقا ، وقد استعرف الكلب الشرطي « فخر » على القاتل ، واعترف المتهم تفصيليا بالحادث وقرر أنه شاهد القتيلة لأول مرة مع مالك المنزل وهي تدفع له أجره مسكنها ، فاستهوته حليها فقتلها لسرقته ، وحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة (٢) .

تجربة استعراف الكلب الشرطي في الإثبات الجنائي :

إذا استعرف الكلب الشرطي على المتهم ، فإنه يكون لهذا الاستعراف وزن وثيقة في الإثبات في المواد الجنائية ، رغم اصرار المتهم على الإنكار . وإن كانت هذه القيمة لا تتجاوز قيمة الدلائل ، فلا يصلح هذا الاستعراف أن يكون دليلا أساسيا على ثبوت التهمة على المتهم ، إنما يمكن به تعزيز أدلة الثبوت القائمة في الدعوى . وعلة عدم جواز الاستناد الى الاستعراف في إثبات التهمة ، هو أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال (٣) .

تطبيقات القضاء :

وقد أقرت محكمة النقض مشروعية استخدام الكلاب الشرطة في التحقيق الجنائي للكشف عن المجرمين ، بقولها لا مانع من أن يستعان في التحقيق

(١) التعليمات العامة للنيابات ، ج ١ ، القسم التفصيلي سنة ١٩٥٨ بند ٤٧ .
(٢) مثال ذلك أيضا الجنائيات رقم ١١٨٩ منوف سنة ١٩٦٩ ، ١٨٣٠ شبالوط سنة ١٩٧٠ ، ١٠٧٧ طلخا سنة ١٩٧٠ . وتتلخص وقائع هذه القضية في أنه بتاريخ ١٩٧٠/١/٦ أبلغ المواطن محمد عبد الرحمن شنهاي بوقوع حادث قتل المدعوة عليه حامد درويش ببلدة كحامة مركز طلخا ، وبمعاينة جثة المجنى عليها الملقاة باحدى حجرات المنزل ، تبين أنها قتلت خنقا وتوجد بجوارها خبل . وبسؤال زوج المجنى عليها أنكر معرفته لظروف الحادث ولم يتهم أحدا بارتكابه ، وبسؤال أولاد المجنى عليها ومن يقيمون بالمنزل لم يدلون بأي بيانات تفيد التحقيق . مما زاد من غموض الحادث . وقد قررت النيابة استدعاء أحد كلاب الشرطة للاشتراك في أعمال البحث ، فقام الكلب « بديع » - بعد اختبار جاسة الشيم لديه ونجاح التجربة - بشتم الخبل ، ثم اقتفى أثر الجاني وتعرف على المتهم ، الذي اعترف اعترافا تفصيليا بخنقه المجنى عليها بعد أن كان منكرا . وجاء بتقرير النيابة أن مجهود الكلب أدى الى اكتشاف غموض الحادث وكانت شهرته النهائية اعتراف المتهم تفصيليا .

(٣) دكتور أحمد فتحي سرور « الوسيط في شرح قانون الإجراءات الجنائية » ، ١٩٧٠ ص ٣٧٠ .

بكلاب الشرطة كوسيلة من وسائل الاستدلال (١) ، وقضت في إحدى القضايا بأنه ليس ثمة ما يمنع محكمة الموضوع من أن تعزز ما لديها من الأدلة باستعراض الكلاب الشرطية ، متى ارتاحت إليه كوسيلة من وسائل الاستدلال في الدعوى (٢) .

ومن بين الأسباب التي استند إليها الطاعن الثالث ، أنه لا يوجد في الأوراق ولا فيما تناوله الحكم المطعون فيه من دليل عليه ، سوى اعترافات المتهمين الآخرين وتعرف الكلب الشرطي عليه ، أما الاعترافات فقد عدل عنها المتهمان في الجلسة ، وأما تعرف الكلب الشرطي فقد جاء بعد تجهيل وتعرف على آخر غير الطاعن . مما لا يتأتى معه القول ان اعترافات المتهمين الأول والثاني على الطاعن قد تأيدت بهذا التعرف ، وقد رفضت محكمة النقض هذا الطعن وجاء في حيثيات الحكم : « حيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعاً الدعوى والأدلة التي استند إليها في ثبوتها ، وأورد مؤدى هذه الأدلة بالنسبة إلى الطاعن بأنها اعتراف المتهمين الأول والثاني عليه واستعراض الكلب الشرطي ، ولما كان ذلك ، وكان من شأن ما اختص به الطاعن من تلك الأدلة أن تؤدي إلى ثبوت الجناية التي أدعى بها ، وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ باعتزاف متهم على متهم في التحقيقات ، متى اطمأنت إليه ووثقت به ، ولو لم يؤيد هذا الاعتراف بدليل آخر ، بل حتى ولو عدل عنه صاحبه أمامها بالجلسة ، كما لم يكن ثمة ما يمنع المحكمة من أن تعزز ما لديها من الأدلة باستعراض الكلب الشرطي ، متى ارتاحت إليه كوسيلة من وسائل الاستدلال في الدعوى . ولما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون محاولة جدل في موضوع الدعوى ومناقشة لادلتها ، مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض (٣) .

وتعرف الكلب الشرطي على المتهم ليس من إجراءات التحقيق التي يوجب القانون فيها شكلاً خاصاً (٤) . ولكن يجب أيضاً صلة المضبوطات التي شتمها الكلب الشرطي للتعرف على المتهم بالحادث ، فلا يجوز أن تكون هذه المضبوطات ملابس أو أشياء وجدت بمنزل المتهم ولم يستعملها

(١) نقض ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ، ج ١ ، ص ٨٣ رقم ٥٢١
(٢) نقض ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥١ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة الثالثة رقم ٧٨ ص ٣٠٦
وتتلخص وقائع هذه القضية بأن النيابة العامة اتهمت الطاعنين ، بأنهم بناحية بهتيم مركز قلوب مديرية القليوبية قتلوا عبد الهادي عبد المجيد خضر عمداً مع سبق الإصرار ، وذلك بأن بيتوا النية على قتله فاستدرجه المتهم الأول وصاحبه المتهم الثاني والثالث إلى مكان الحادث وطعنوه بهمية قاصدين من ذلك قتله ، فأحدثوا به الإصابات الموضومة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وطلبت إلى قاضي الإحالة أحالتهم إلى محكمة جنائيات بنها لحاكمتهم بالمادتين ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك ، وبمحكمة جنائيات بنها قضت عملاً بمادتي الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات ، بمعاقبة كل من المتهمين الثلاثة عبد النعم عبد المجيد خضر وسالم محمد سغند ومحمود محمد سعد بالاشغال الشاقة المؤبدة .
نظمت الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض .

(٣) انظر نقض ٢٩ مارس سنة ١٩٥٤ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة الخامسة رقم ١٧٣ ص ٤٣٢ . ٢٩ مارس سنة ١٩٥٦ السنة السابعة رقم ١١٦ ص ٣٩٤ - ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧ السنة الثامنة رقم ٢٤٧ ص ٩١٧ - ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦١ السنة الحادية عشر رقم ١٥٦ ص ٨٠٧

(٤) نقض ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض ، السنة السادسة عشر رقم ١٧٣ ص ٨٩٩

وقت ارتكابه الحادث . وقد قضت محكمة النقض بأنه متى كان الحكم قد عول في إدانة الطاعنين على تعترف الكلب الشرطى اذ قال « وثبت من تجربة الكلب الشرطى أنه تعرف على المتهمين الثلاثة بعد أن شتم المضبوطات التي وجدت بمنزل المتهم الأول » . وكان الحكم لم يبين مدى صلة هذه المضبوطات التي وجدت بمنزل الطاعن الأول بالحادث حتى يستقيم دليله فيما انتهى اليه، فانه يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه بما يوجب نقضه «(١)» .

تطبيقات القضاء الانجلو أمريكى :

وقد كان القضاء الانجلو أمريكى لا يقبل الدليل الناتج عن استعراف الكلب الشرطى(٢) . ولكنه استقر الآن على قبوله في الاثبات على أن يكون معززا بأدلة أخرى ، مع تنبيه المحلفين الى أخذ هذا الدليل بحذر(٣) . وأخذت به بعض المحاكم دون حاجة لتعزيزه بأدلة أخرى ، بشرط أن يكون الكلب الشرطى ومدربه لهما خبرة تامة في هذا المجال(٤) ، اذ أن كل شخص له رائحة ويمكن للكلب الشرطى المدرب أن يميز الأشخاص عن طريق رائحتهم . بشرط أن لا يتدخل المدرب في توجيه الكلب وأن يسأل عن تفسير تصرف الكلب(٥) .

حكم الاعتراف الصادر من المتهم عند استعراف الكلب الشرطى عليه :

من المقرر أن الاعتراف الذى يغول عليه في الاثبات يجب أن يكون صادرا عن إرادة حرة ، ولذلك يجب استبعاد وسائل التأثير المختلفة لحمل المتهم على الاعتراف . وإى تأثير يقع على المتهم سواء أكان عنفا أو تهديدا أو وعدا يعيب إرادته وبالتالي يفسد اعترافه . أما اذا صدر الاعتراف من المتهم باختياره وهو بكامل إرادته بدون أى تأثير فانه يكون دليلا صحيحا مقبولا في الاثبات .

الاعتراف الصادر عن طوعية واختيار :

فاذا اعترف المتهم عقب استعراف الكلب الشرطى عليه ، وكان ذلك عن طوعية واختيار منه ، ودون أن يكون واقعا تحت تأثير خوف أو رعب

(١) نقض ٧ يولية سنة ١٩٧١ مجموعة أحكام النقض ، السنة الثانية والعشرين رقم ١٠٩ ص ٤٤٨

(٢) R. V. White (1926) 3 Dominion Law Reports 1.

(٣) R. V. Haas (1962) 35 D.L.R., (2d) 172. Watson «Dogs for police service» Illinois U.S.A. 1963. p. 13.

(٤) R. V. Te Whiu and Buckton (1964) New Zealand Law Reports 748. R. V. Montgomery and others (1966) Court of Criminal appeal in Northern Ireland 120.

(٥) Hudson «Bloodhound testimony» The criminal law review, London, 1967.

من الكلب الشرطى أثناء عملية الاستعراق ، فان هذا الاعتراف ينتج جميع آثاره القانونية . وغنى عن البيان أن اعتراف المتهم يكون صحيحا ، إذا تم على أثر استدعائه لعرضه على الكلب الشرطى ، وإن لم يكن قد عرض عليه بعد .

وتطبيقا لهذا المعنى قضت محكمة النقض بأن قول الضابط أن المتهمه اعترفت له بارتكاب الجريمة أثر استدعائها لعرضها على الكلب الشرطى ، لا يحمل معنى التهديد أو الارهاب ما دام هذا الاجراء قد تم بأمر المحقق وبقصد اظهار الحقيقة (١) .

الاعتراف الصادر بناء على اعتداء الكلب الشرطى :

أما إذا اعترف المتهم عقب استعراق الكلب الشرطى ووثوبه عليه ثم تمزيق ملابسه أو عقره ، فان صدور الاعتراف فى هذه الحالة يعد نتيجة لتأثير مادية على ارادة المتهم ، وبالتالي فان الاعتراف الصادر منه لا يكون حرا وصادرا عن اختيار مطلق .

ولا يهون من هذه النتيجة إلا يكون المحقق نفسه هو الذى أشار الى الكلب الشرطى للاعتداء على المتهم أو تهديده بالهجوم عليه ، بل ولا يحول دون ترتيب هذه النتيجة ، أن يكون المحقق قد بذل كل ما فى وسعه دون جدوى ، للحيلولة دون اعتداء الكلب على المتهم .

وعلة ذلك أن مناط بطلان الاعتراف الصادر بغير ارادة حرة ، ليس فى أن المحقق هو الذى أعدم هذه الارادة أو أضعفها ، وإنما لأن شرط الارادة الحرة هو شرط موضوعى فى الاعتراف كعمل اجرائى ، فإذا تخلف بطل الاعتراف ، بغض النظر عن سبب تخلفه وما إذا كان صادرا من المحقق أو غيره (٢) .

وقد قضت محكمة النقض بأن الاعتراف يكون وليد اكراه إذا تمثل فى هجوم الكلب الشرطى على المتهم وتمزيق ملابسه أو احداث اصابات به (٣) .

كما قضت ببطلان الاعتراف المترتب على هجوم الكلب الشرطى على المتهم حتى ولو كانت الاصابة الناتجة عن ذلك بسيطة ولا تحتاج لعلاج (٤) وجاء فى حيثيات هذا الحكم « وحيث أنه يبين من محضر جلسة

(١) نقض ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥ ، مجموعة التواعد القانونية ج ١ رقم ٤٨ ص ١٩٦ .
(٢) دكتور سامى صادق الملا ، « اعتراف المتهم » سنة ١٩٧٤ ، الطبعة الثانية ص ١٥٥ وما بعدها .
(٣) نقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة الاولى رقم ٣٢ ص ٧٨ — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٩ السنة الاولى رقم ٧١ ص ٣٠٣ ، ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٧ السنة التاسعة رقم ٢٤٦ ص ١٠١٧ .
(٤) نقض ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٥ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة السادسة عشر رقم ١٤٠ ص ٧٣٩ .

المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين دفع ببطلان الاعتراف المسند اليهما ، لصدوره منهما تحت تأثير اكراه وقع عليهما من رجال الشرطة ، وهو وثوب « الكلب الشرطي » عليهما واحداث اصابات بهما نتيجة لذلك . وقد أصدرت المحكمة حكمها بعد ذلك في الدعوى مستندة فيما استندت اليه الى اعتراف الطاعنين في التحقيقات ، ورتت على هذا الدفاع بما مؤداه أنه ثبت وجود اصابات بالطاعنين تحدث من أظافر أو عقر الحيوان ، إلا أن ما أدلى به كل منهما من اعتراف مفصل في خصوص تصوير الحادث وكيفية ارتكابه والآلة المستعملة فيه ، جاء مطابقا لما أدلى به الآخر ومؤيدا بتقرير الصسفة التشريحية . . الأمر الذي لا يمكن معه القول بأن اعتراف الطاعنين كان نتيجة تعرف الكلب عليهما ، وخاصة أن اصابات الطاعن الأول كانت من التفاهة بحيث لم يتقرر لها علاج ، وهو الذي بدأ باظهار استعداده للاعتراف بعد أن تعرف عليه الكلب . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريا ، ولا يعتبر كذلك إذا حصل تحت تأثير الاكراه أو التهديد أو الخوف الناشئين عن أمر غير مشروع — ولو كان صادقا — كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه . والأصل أنه يتعين على المحكمة أن تبحث الصلة بين اعتراف المتهم والاصابات المقول بحصولها لاكراهه عليه ، ونفى قيامها في استدلال سائغ أن هي رأت التعويل على الدليل المستمد منه . ولما كانت المحكمة قد سلمت في حكمها المطعون فيه بتخلف اصابات بالطاعنين نتيجة وثوب « الكلب الشرطي » عليهما ، واعتراف الطاعن الأول عقب تلك الواقعة وعلى الفور منها ، وأطرحت الدفع ببطلان اعترافه استنادا الى تفاهة الإصابة المتخلفة به ، وأن اعترافه جاء صادقا ومطابقا لماديات الدعوى ، دون أن تعرض للصلة بين اعترافه هو والطاعن الآخر وبين اصاباتهما ، فإن حكمها يكون عندئذ قاصرا متعينا نقضه .

ومن المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه ، هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته وإثردا عليه ، ما دام الحكم قد عول في قضائه بالادانة على هذا الاعتراف . فاذا دفع المتهم بأن اعترافه بمقارفة الحادث كان وليد اكراه، إذ صدر عقب هجوم كلب الشرطة عليه أثناء الغرض ، مما أدى الى تمزيق ملابسه أو اصابته بجروح ، فيجب على المحكمة أن ترد على هذا الدفع وتقول كلمتها فيه ، إذا استندت في حكمها بالادانة على هذا الاعتراف ، والا كان الحكم معيبا بالقصور في التسبيب . ولا يغنى في ذلك ما أوردته المحكمة من أدلة أخرى ، إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متسائدة يشد بعضها بعضا ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي ، بحيث إذا سقط أحدهما أو استبعد ، تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي انتهت اليه المحكمة (١) .

دور الكلاب الشرطية في الاستعرا في خلال عشر سنوات :

نعرض فيما يلي احصائية مبينا بها مجموع الجدايات التي وقعت خلال العشر سنوات الماضية من بداية سنة ١٩٦٣ الى نهاية سنة ١٩٧٢ ،

(١) نقض ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ ، السنة الثانية والعشرين رقم ١٩٣ ص ٨٠٥ .

والجنايات التي استعين فيها بكلاب الشرطة للاستعتراف على المتهمين ونسبتها المثوية الى مجموع الجنايات ، والجنايات التي اعترف فيها المتهمون عقب الاستعتراف ونسبتها المثوية الى مجموع الجنايات التي استعين فيها بكلاب الشرطة ، والجنايات التي لم يعترف فيها المتهمون رغم الاستعتراف ونسبتها المثوية ، والجنايات التي لم تستعترف الكلاب فيها على المتهمين لعدم صلاحية الأثر ونسبتها المثوية .

ويلاحظ أن نسبة الجنايات التي استعين فيها بكلاب شرطية للاستعتراف على المتهمين في انخفاض مستمر رغم تضاعف عدد الكلاب الشرطية . ففي سنة ١٩٦٣ كانت نسبة الجنايات التي استعين فيها بكلاب شرطية للاستعتراف على المتهمين (٥٣٪) وظلت هذه النسبة تنخفض الى أن أصبحت سنة ١٩٧٢ (١٣٪) .

وقد أوصت اللجنة المشكلة بوزارة الداخلية في ١٥ مايو سنة ١٩٦٧ :
لبحث مكافحة الجريمة بالأسلوب العلمي وتطوير أجهزة وأساليب البحث الجنائي ، بضرورة التشدد في منع استخدام كلاب الشرطة لحمل المتهمين على الاعتراف ، إذ أن هذه الظاهرة تقلل من الأثر الطيب الذي يحدثه الاستخدام القويم لكلاب الشرطة في أعمال الأمن ، ومن النتائج الصحيحة التي يحققها ، فضلا عن اضعاف الثقة بقيمة الاعترافات التي يدلى بها على هذا النحو (١) .

ونرى أن استخدام الكلاب الشرطية للاستعتراف على المتهمين يعتبر وسيلة من وسائل الاكراه تبطل الاعتراف الصادر من المتهم . سواء هجم الكلب الشرطي على المتهم ومزق ملابسه وأحدث به إصابات أو لم يهجم عليه إطلاقا . إذ في الحالة الأخيرة يعتبر استخدام الكلاب الشرطية وسيلة من وسائل الاكراه الأدبي أو التهديد التي تمس نفسية المتهم ، ويتوافر التهديد على نحو ضمني عن طريق أحداث جو أزهابي . فوضع المتهم بين أشخاص آخرين ومرور الكلب الشرطي ومديره أمامهم للتعرف على الجاني ، والتفاف المحقق وضابط المباحث ورجال الشرطة السريين حولهم . . . هذه التصرفات كلها تعتبر جوا أزهابيا يفسد اعتراف المتهم حتى ولو لم يهجم عليه الكلب الشرطي .

لذلك اتجه المحققين الى الاقلال من الاستعانة بالكلاب الشرطية - كما هو واضح من الإحصائية السابق عرضها - واتباع أساليب البحث العلمي الحديثة للكشف عن الجرائم ومرتكبيها ، حماية لحقوق الإنسان وحشية بطلان تصرفاتهم عند اللجوء لوسائل الاكراه غير المشروعة .

ونرى أنه يمكن لأجهزة البحث الجنائي الاستعانة بالكلاب الشرطية في القيام بعمليات تتبع الأثر لتحديد مكان اختفاء الجناة الهاربين ، والمكان الذي تخفى به المبروقات والمواد المخدرة والأنوات والآلات المستخدمة في ارتكاب الجريمة ، كل ذلك دون المساس بنفسية المتهمين وسلامة أجسامهم .

(١) انظر البحث المقدم من اللجنة بتاريخ ١٠ يوليو سنة ١٩٦٨ ص ١٢٤ .

احصائية بالجنايات التي استقرت فيها بالكلايب التشريعية خلال المشر سنوات الماضية للاستقرار على المتهمين فيها

السنة	الاجموع الكلي للجنايات	العدد	النسبة المئوية (نسبتها الى المجموع الكلي للجنايات)	المتهمين فيها	التي استقرت فيها بالكلايب التشريعية	المتهمون عقب الاستقرار	التي اعترف فيها	الجنايات التي اعترف فيها	التي لم يعترف فيها	الجنايات التي لم يعترف فيها	التي لم يستقرت الكلايب فيها على المتهمين لعدم صلاحية الاثر
١٩٦٣	٤٢٨٤	٢٣١	%٥,٣	٦٥	%٧٨,١	١٢٢	%٥٢,٨	١٤	%٩,١	١٤	%٩,١
١٩٦٤	٤٢٩٩	١٦٧	%٣,٩	٥٦	%٣٣,٥	١٠٢	%٢١,١	٩	%٥,٤	٩	%٥,٤
١٩٦٥	٤٥٩٢	١٣٢	%٢,٩	٥٢	%٣٩,٤	٦٤	%٤٨,٥	١٦	%١٢,١	١٦	%١٢,١
١٩٦٦	٤٣٤٨	١٢١	%٢,٨	٤٢	%٣٤,٧	٧١	%٥٨,٦	٨	%٦,٧	٨	%٦,٧
١٩٦٧	٤٢٤٦	٧٣	%١,٧	٢٤	%٣٢,٩	٤٢	%٥٧,٥	٧	%٩,٦	٧	%٩,٦
١٩٦٨	٤٧٢٥	٩٥	%٢	٢٨	%٢٩,٥	٦١	%٦٤,٢	٦	%٦,٣	٦	%٦,٣
١٩٦٩	٤٤٣٦	٨٥	%١,٩	٢٩	%٣٤,١	٤٤	%٥١,٨	١٢	%١٤,١	١٢	%١٤,١
١٩٧٠	٣٨٢٣	٦٥	%١,٧	١٩	%٢٩,٢	٣٧	%٥٦,٩	٩	%١٣,٨	٩	%١٣,٨
١٩٧١	٣٥٣٩	٧٣	%٢,٠٥	٢٣	%٣١,٥	٤٧	%٦٤,٤	٣	%٤,١	٣	%٤,١
١٩٧٢	٣٦٢٨	٤٨	%١,٣	١٥	%٣١,٢	٢٥	%٥٢	٨	%١٦,٦	٨	%١٦,٦
٤١٩٢٠	١٠٩٠	٢٥٣	%٢,٦	٢١٥	%٣٢,٤	٦١٥	%٥٦,٤	٩٢	%٨,٤	٩٢	%٨,٤

تطبيق قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين في البلاد العربية

دكتور حسن المرصفاوى(*)

مقدمة :

لا تزال العقوبات السالبة للحرية — والتي تستوجب وضع المحكوم عليه في السجن — سائدة في جميع الدول ، مع اختلاف في أنواعها وطرق تطبيقها ، وذلك رغم المحاولات الحديثة في تطوير تلك العقوبات . على أن الأمر الذي لا خلاف حوله هو تغير النظرة الى الغاية من العقوبة السالبة للحرية ، واعتبار المسجون انسانا قد غفل الطريق ، وأنه وإن كان يستحق المجازاة الا أن هناك واجبا آخر يقع على عاتق المجتمع هو الأخذ بيده الى الطريق السوى .

ولقد كان المحكوم عليه الذي يودع السجن — قديما — ينظر اليه على اعتبار أنه طريد المجتمع وكان المساجين يودعون السجنون معا ويجمعون في مكان واحد أثناء الشغل ووقت النوم مع مراعاة فصل النساء عن الرجال . هذا مع انتفاء أية رعاية لهم سواء صحية أو تعليمية أو اصلاحية . وقد أسفر هذا النظام عن مضار الاختلاط ، وأبرزها انتقال عدوى الاجرام بين المساجين لا سيما حديثي العهد منهم بالجريمة .

ولما بدت مساوئ النظام السابق طبق نظام آخر عرف باسم نظام بنسلفانيا ، وبموجبه يعمل المساجين على انفراد بالنهار ويوضعون في الليل كل في حجرة خاصة به . وكان عيب هذا النظام تحقق مضار الحبس الانفرادي ، ذلك أنه يسفر عن تحطيم نفسية المسجون واصابته بالأمراض النفسية والعصبية ، ان لم يؤدي به الى الجنون . ومن المعلوم أن أشد أنظمة السجن قسوة هو الحبس الانفرادي .

وقد طبق بعد هذا النظام المسحى بأوبرن ، وبموجبه يشتغل المساجين معا في النهار وينفصلون عن بعضهم في الليل كل في حجرة خاصة ، على أن يفرض عليهم عدم الحديث أثناء العمل . وأخيرا وجد النظام المتدرج في السجن ، ومن مقتضاه أن ينفذ على المحكوم عليه نظام الحبس الانفرادي في الفترة الأولى من عقوبته ، ثم يتدرج الى العمل مع الآخرين داخل السجن ، وأخيرا السماح له بالخروج والعمل خارج السجن على أن يعود اليه ليلا .

(*) أستاذ بكلية الحقوق — جامعة الاسكندرية

وواضح أن هذا التطور في أنظمة السجون يرجع إلى تطور النظرة إلى العقاب في ذاته والغاية منه ، ولهذا ارتبط بتطور حركة التشريع الجنائي . فبعد أن كان المساجين لا يلقون أية عناية داخل السجون — الأمر الذي وصل إلى تحويلها لبؤرة للفساد والاجرام — قامت أقلام المصلحين ورجال الدين تهاجم الأوضاع القائمة في السجون ، وبيان أن الغاية من إيداع المجرم السجن ينبغي أن يراعى فيها إصلاحه . وعلى هذا تعين أن يمهّد الطريق أمام المحكوم عليه ليعود إلى المجتمع ، ولا يشعر بنفسه غريبا عليه كما لا يشعر المجتمع بالنفور منه . وقد أسفرت هذه الحركة عن تطور الحسالة في السجون ، وائها وأن أنت بطيئة إلا أنها حققت فوائد جمة . وقد عقدت المؤتمرات من أجل تلك الغاية ، وتكونت في مختلف البلاد الجمعيات المختصة بالأنظمة النقابية وبالسجون .

وقد وصل التطور إلى أحدث نظم السجون وهي السجون المفتوحة ، التي أطلق عليها عبارة السجون بلا أسوار . وبمقتضاها يوضع الشخص في السجن الذي أعد على صورة خاصة دون أية حراسة أو قيود ، ويباح له أن يخرج من السجن في الوقت الذي يشاء في سبيل مباشرته لأعماله على أن يعود إليه في الموعد المقرر ، ويستمر الحسال هكذا إلى أن يخلّى سبيله . وهذا النظام يؤدي إلى عدم احساس المجرم بانعزاله عن المجتمع أو أنه أصبح طريداً منه غير مرغوب فيه . ومن الطبيعي أن توضع قواعد خاصة بهذا السجن ، سواء تتعلق بمن يودع فيه أو بمن يقوم على إدارته .

وعلى أية حال ، فإن الزمن يسير قدما في طريق معاملة المحكوم عليه ، لا على أنه عدو للمجتمع بل على أنه شخص أخطأ الطريق ويحتاج إلى من يأخذ بيده حتى يسير في الطريق القديم ، وكل سبيل توصله إلى هذه الغاية تحقق فائدة للمجتمع ، إذ بهذا يمتنع المجرم عن العودة إلى طريق الجريمة ، بل يندمج في المجتمع ويؤدي وظيفته فيه . ولا شك في أن مرور الزمن سوف يتيح تقدما أكثر لتحقيق هذا الهدف ، هذا مع عدم الالتفات عن فكرة الجزاء في العقوبة التي توقع على المحكوم عليه .

قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين :

ولم يقتصر العمل على تحقيق الغاية من العقوبة ومعاملة المسجونين معاملة إنسانية على النطاق المحلي في كل دولة على حدة ، بل أخذت جهود الدول المختلفة تتضافر وتعمل فيما بينها للوصول إلى الحد الأدنى من نظم معاملة المساجين . ولقد كان أول مشروع في هذا السبيل هو الذي أعده القومسيون الدولي للعقاب والسجون عام ١٩٢٩ عن قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين واعتمد هذا المشروع بعد تعديله من الجمعية العامة لعصبة الأمم في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٣٤ .

وقد بدت بعد ذلك الحاجة إلى معاودة النظر في قواعد الحد الأدنى آنفة الذكر نظرا للتقدم الذي تم خلال العشرين عاما التالية لتطبيقها سواء من الناحية النظرية أو من الناحية التطبيقية . وتبعاً لهذا أخذت الأجهزة المختلفة المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة في مباشرة الإجراءات الموصلة إلى

ذلك التعديل . وقد انتهى الأمر بعرض قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين على المؤتمر الأول الذي عقدته الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين وذلك عام ١٩٥٥ بمدينة جنيف . وتم في هذا الاجتماع الموافقة على النصوص الجديدة المعروضة . واعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٣١ يوليو سنة ١٩٥٧ .

مشمئلات قواعد الحد الأدنى :

وتتضمن مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين أربعة وتسعين قاعدة . وقد تكلمت الخمس قواعد الأولى عن ملاحظات أولية ، لعل أهم ما فيها اشارتها الى أن تلك القواعد لا يمكن تطبيقها في كل زمان ومكان نظرا للتنوع الكبير في الأوضاع القانونية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية القائمة في العالم . ومع ذلك فإنه مع الأخذ في الاعتبار انها تمثل في مجموعها الحد الأدنى للشروط المقررة من قبل الأمم المتحدة ، يتعين العمل باستمرار على حفز الجهود للتغلب على الصعوبات العملية التي تعترض تطبيقها (قاعدة رقم ٢) وأن هذه القواعد تشمل ميادين يتطور فيها الفكر تطورا مستمرا ، وهي لا ترمي الى استبعاد التجارب والتطبيقات العملية على شريطة مطابقتها للمبادئ وتحقيقها للأهداف التي تستخلص من مجموع نصوص هذه القواعد ، وفي ضوء هذا المفهوم يكون للادارة المركزية للسجون أن تسمح باستثناءات من تلك القواعد .

وقسمت قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين الى جزئين شمل الأول القواعد العامة التطبيق ، وتضمن الآخر القواعد التي تطبق على طوائف خاصة .

والجزء الأول الخاص بالقواعد العامة التطبيق شمل المبدأ الأساسي الخاص بوجود سجلات في السجون لاثبات كل ما يتعلق بالسجن ، وتناول الفصل بين طوائف المسجونين ، وأماكن السجن ، والصحة الشخصية ، والملابس والفراش ، والرياضة البدنية ، والخدمات الطبية ، والنظام والجزاءات ، ووسائل الإكراه ، واطار المسجونين بالتعليمات وحقوقهم في الشكوى ، والاتصال بالعالم الخارجي ، والكتب ، والدين ، ومتعلقات المسجونين والاحتفاظ بها ، والتبليغ عن الوفاة والمرض والقتل ، ونقل المسجونين ، وموظفي المؤسسات .

وتناول الجزء الثاني — الخاص بالقواعد التي تطبق على طوائف خاصة — أربعة أقسام أولها للمسجونين المحكوم عليهم بعقوبة ، والقسم الثاني خاص بالمسجونين المصابين بالجنون أو بالشذوذ العقلي ، والقسم الثالث تناول الأشخاص المقبوض عليهم أو المحبوسين احتياطيا (الموقوفين) ، وتضمن القسم الأخير المسجونين المحكوم عليهم بسبب دين أو بالحبس المدني .

ونحن في هذا البحث نتناول موضوعات ثلاثة ، أولها العمل في السجون ، والثاني المحبوسين احتياطيا ، والآخر الإشراف القضائي على السجون ، لنراها في بعض التشريعات العربية .

أولا — العمل في السجون

تناول كثير من الباحثين من زمان بعيد دراسة العمل في السجون ، كما بحثه عديد من المؤتمرات الدولية . وتلك الدراسات تتمشى في قدمها مع تطور النظر الى الغاية من العقوبة التي كانت تعتبر رد فعل المجتمع ازاء تصرف الجانى لفساء ما وقع بأمنه ونظمه من اخلال . ولذا اتسمت بالشدة وتبعتها الاثغال التي يكلف بها المساجين ، وكان طابع القسوة مسيطرا على تلك الأعمال وتغلب فيه شهوة الانتقام .

وكان تشغيل السجين في اقصى الأعمال هو العقوبة التي يتحملها ، حتى لقد قيل أن سلب الحرية — في البداية — لم يكن هو القصد من العقاب ، ولكنه كان يأتي تابعا للعمل الذي يلتزم به السجين باعتباره الغاية الحقيقية من العقوبة .

ولما بدأت الأفكار الانسانية تدخل في نطاق الدراسات العقابية لم يعد المجرم طريد المجتمع ، ولكنه يجازى عن خطئه بغير اهدار لآدميته أو تنكيل به . وبدأت النظرة الى العمل في السجون تتغير ، ولم يعد تشغيل المسجون هدفا وانما صار جزءا من العقوبة ، ومع التطور أصبحت البواعث عليه أسبابا عقابية واقتصادية واجتماعية ، وفرض العمل على كل مسجون باستثناء فئات معينة يختلف باختلاف التشريعات .

من الناحية العقابية يؤدي تشغيل المسجون الى استقرار النظام في السجن ، وملء وقته اذ يسفر الفراغ أما عن ازدياد اجرامه عند خروجه من السجن لمخالطة غيره من المسجونين وانتقال عدوى الاجرام اليه ، وأما أن يؤدي الى اصابته بأمراض نفسية وعصبية فيخرج من السجن أسوأ حالا مما كان عليه وقت دخوله . ومن الناحية الاقتصادية تفيد الدولة من تشغيل المساجين اذ يوجد من ناتج عملهم ما يسدد مقابل نفقات اقامتهم واطعامهم وكسوتهم وعلاجهم وغير ذلك من المصروفات اللازمة للمحافظة عليهم داخل السجن ، فضلا عن اعتبار المساجين قوة بشرية في الدولة لا ينبغي اغفالها عند تقدير اقتصادها القومي . وأخيرا فان تشغيل المسجون يحقق له فائدة كبرى من الناحية الاجتماعية لأنه يؤدي الى تعويده على العمل النظامي ، فضلا عن تعلمه في بعض الأحيان مهنة يتكسب منها اذا ما بارح السجن فلا يندفع الى حياة انبطالة بما فيها من مفسد .

واقدر المؤتمر الأول لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين الذي انعقد في جنيف عام ١٩٥٥ أنه لا يجب اعتبار العمل عقوبة اضافية ولكنه وسيلة لاعادة المحكوم عليهم الى المجتمع واعدادهم لمباشرة مهنة وتعويدهم العادات الصحية للعمل ولتحاشي الفراغ وعدم الانتظام . والنظرة الحديثة الى تشغيل المساجين تعتبره أحد مظاهر العمل في الدولة بوجه عام . فمن حق كل

انسان أن يعمل وفقا لما نصت عليه المادة ٢٣ من اعلان حقوق الانسان .
والعقوبة التي توقعها الدولة على الفرد وان كانت تتضمن سلب حريته الا
انها لا تؤدي الى حرمانه كلية من العمل ، وانما قد تعدل من وسيلته فقط .

ولم يخل تشغيل المساجين من اعتراضات عليه ، ويمكن ايجازها في أمرين
الأول تأثيره على الأيدي العاملة الحرة والآخر منافسته للسوق الحر . فقد
قيل أن من شأن تشغيل المساجين تعطيل عدد مماثل من الأيدي العاملة
الحرة ، ولا ينبغي أن تكون الجريمة سببا لذلك ، لأنه لو لم يعمل أولئك
المساجين لعمل غيرهم في ذلك الانتاج . فضلا عن هذا فان قيام المساجين
بالعمل يسفر عن انتاج سلع ذات أسعار تقل عن سعرها العادي في السوق
الحر ، فيؤدي الأمر الى منافسة غير عادلة ، لأن الدولة لا تمنح المسجون
أجرا عن عمله ، وان منحت شيئا من هذا القبيل فهو من الضالة التي
لا تزيد في مصاريف الانتاج ، لا سيما وأن الادارة العقابية تتحمل جميع
المصاريف الخاصة ، بالاقامة والتشغيل والتي تعد من الضروريات بالنسبة
الى الأعمال الحرة .

ولكن كلا الاعتراضين مردود ، لأن منافسة الأيدي العاملة الحرة تقتضي
افتراض أن أولئك المساجين لم يكونوا يعملون قبل دخولهم السجن ، ولا شك
أنهم جميعا — الا نسبة طفيفة جدا — كانت لهم من قبل مهن يحترفونها ،
ومن ثم فالقول بازدياد الأيدي العاملة اعتراض ظاهر البطلان . أما المنافسة
غير العادلة للسوق الحر فغير صحيح كذلك ، لأن انتاج السجين ، وهو
عمل مجبر عليه ، ان يكون في ذات ظروف ودرجة اتقان العمل الحر ،
فالمسجون بطبيعته كسول ، ولا يقدم على العمل بنفس راضية ، لا سيما ان لم
يكن يتقاضى عنه من الأجر ما يناسبه ، ومن ثم تكون تكلفة الانتاج عالية مهما
ينتفى معه قيام المنافسة ، فهو ان كان يمتن نفس المهنة قبل دخوله
السجن ، فهو مجبر على أدائها فيه ، وان لم تكن مهنته الأصلية فليس
من السهل تدريبه عليها ، لا سيما حين تكون العقوبة قصيرة المدة ، فضلا
عن أنه ينبغي أن يؤخذ في الحساب عدد من كبار السن وذوى العاهات
من المساجين والذين يؤدون أعمالا بسيطة .

ومع هذا فقد أدت تلك الاعتراضات الى أن اقترح البعض تشغيل
المساجين في أعمال غير منتجة ، اكتفاء بشغل أوقات فراغهم . وهذا اتجاه
غير سليم إذ أن تلك الأعمال سوف تؤدي الى تحطيم نفسية المسجين ، ولن
تعوده العمل المثمر الناجح ، فضلا عما فيه من إرهاق لميزانية الادارة
العقابية بغير مبرر مقبول — كما اقترح البعض تشغيل المساجين في الأعمال
الانتاجية التي تحتاجها المصالح الحكومية . وكان الاعتراض على هذا الرأي
أنه يؤدي الى اخراج عميل من السوق الحر . فبعد أن كانت الحكومة
تشتري مستلزماتها منه تكف يدها عن ذلك اكتفاء بما تنتجه هي .

عمل المساجين في قواعد الحد الأدنى :

كان أمرا طبيعيا أن تعنى قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين بتناول
العمل في السجون ، بالنظر الى أهمية هذا الموضوع سواء من الناحية

الإصلاحية أو العقابية أو الاقتصادية وقد شملت هذه القواعد الكلام على نوعية العمل والغاية منه ، وعلى كيفية إدارة عمل المساجين ، وتطبيق قوانين العمال على المساجين ، وتقرير مكافأة أو أجر على عملهم . ونبحث فيما يلي كلا من الأمور آنفة البيان ، وصداها في بعض التشريعات العربية .

١ — طابع العمل :

ينص البند الأول من القاعدة ٧١ من قواعد الحد الأدنى على أنه « يجب ألا يكون طابع العمل في السجون التعذيب والإيلام » . ولقد سبق القول بأن فكرة اعتبار العمل جزءا من العقوبة فرض على المسجون ويختلف في شدته وفقا لجسامتها أصبحت لا تطابق المبادئ الحديثة ، التي تربط أساسا العمل في السجون بالعمل في الدولة على وجه عام وباقتصادها الوطني . ومع هذا فما زالت النظرة السائدة في كثير من الدول تعتبر أن من شأن العمل تحقيق غايات عقابية واجتماعية واقتصادية .

واعتبار العمل الذي يؤديه المسجون نوعا من الجزاء مرتبط بالعقوبة التي يحكم بها عليه ، يقتضى عند تحديد نوعه اختيار ما يتفق ويحقق الغاية منه . ولا شك في أن مجرد التعذيب والإيلام لم يعد غاية العقوبة . وعلى هذا فإنه يتعين استبعاد جميع الأعمال التي تكون الغاية منها مجرد الإيلام ، وكذلك الأعمال التي وأن يكن الألم مقصود منها ، إلا أنه لا يتناسب مع ما تسفر عنه من نتائج ، فمثلا حيث يكون استعمال الآلات ميسرا في عمل معين ، فإنه لا محل لتبديد القوى البشرية فيه ، ولكن تدخر لأعمال لا تصلح إلا بها .

وأنه ولم تتضمن تشريعات السجون في الدول العربية — ومنها مصر وليبيا والكويت نصا مطابقا للبند الأول من القاعدة ٧١ آنفة البيان ، إلا أن هذا الأمر مفترض بداهة ويؤخذ من مجموع النصوص الأخرى التي توضح أن الغاية من العمل هي تأهيل المسجون وتهيأته للحياة بعد السجن وتقرير أجر له يقابل العمل الذي يقوم به .

٢ — الملزمون بالعمل :

ينص البند الثاني من القاعدة ٧١ من مجموعة قواعد الحد الأدنى على أنه « يجب أن يلزم بالعمل جميع المسجونين المحكوم عليهم ، مع مراعاة مدى استعدادهم الجسماني والعقلي وفق ما يقرره الطبيب » .

فالمسجون قد يكون رجلا أو امرأة أو حدثا ، ويستوى هؤلاء جميعا في فرض الشغل عليهم ، كل حسب قدرته وما يمكن أن يكون أهلا لأدائه من الأعمال . ويستثنى من هؤلاء من لا تمكنه حالته الصحية من الشغل ، أما لمرض أو عاهة إذ لا تكليف بما فيه هلاك المكلف . ولقد أشار النص إلى الرجوع في هذا الشأن إلى ما يقرره الطبيب .

هذا ولم تشر القاعدة آتفة البيان الى وضع المحكوم عليهم المساجين في جرائم سياسية حيث تقضى بعض التشريعات بعدم تشغيلهم ، لاعتبارات خاصة بهذه الجرائم ، والنظرة الى المسجون السياسى ، ويرجع في تحديد الجريمة السياسية الى قوانين الدولة ، هذا الا اذا طلب المسجون العمل .

والذى يؤخذ من نصوص قانون السجون في مصر أن الشغل الزامى للمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة بنوعيتها المؤبدة والمؤقتة والسجن والحبس مع الشغل . ولم ير المشرع النص على ذلك صراحة اكتفاء منه بما جاء في هذا الصدد بالمواد ١٤ و ١٦ و ١٩ من قانون العقوبات . ولقد تناولت اللائحة الداخلية للمسجون من يلزم بالعمل حسب حالته ، فنصت المادة الأولى منها على أنه « يجب تشغيل كل محكوم عليه بالأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس مع الشغل في خدمات السجن الداخلية أو غيرها ، ما لم يأمر طبيب السجن بغير ذلك ، ويثبت بكشف أحوال وتذكرة المسجون العمل الذى يعين للاشتغال به » . وتنص المادة الرابعة منها على أنه « لا تشتغل المحكوم عليهم الا داخل السجن في الأشغال التى تتفق وطبيعة المرأة . وتنص المادة الخامسة بأنه « لا يجوز تشغيل المسجونين المرضى أو المصابين بأمراض معدية » .

ويشير قانون السجون الكويتى الى تشغيل المساجين ، بنصه عند تقسيم المسجونين الى فئتين على أن الفئة (أ) تشمل المحبوسين احتياطيا والمحكوم عليهم بالحبس حبسا بسيطا ويلحق بهم من تنفذ عليهم التزامات بطريق الاكراه البدنى والمحبوسين في دين مدنى وأن الفئة (ب) تشمل المحكوم عليهم بالحبس مع الشغل . هذا ومما ينبغى التنويه اليه أن القانون الكويتى لا يعرف من العقوبات السالبة للحرية الا عقوبة الحبس . وتنص المادة ٣٥ من القانون في صدرها على أن تبين اللائحة الداخلية أنواع الأشغال المفروضة على المحكوم عليهم بالحبس مع الشغل . كما تنص المادة ٣٦ على أن « يراعى في تشغيل المحبوسين من الفئة (ب) حالتهم الصحية .

وفي الفصل الخاص بتشغيل المساجين في قانون السجون الليبى تنص المادة ٢٦ على أن « تعين اللائحة أنواع الأشغال المفروضة على المحكوم عليهم بالسجن المؤبد أو السجن أو الحبس مع الشغل . ويعفى السجن من الشغل اذا بلغ من العمر ستين سنة ميلادية ، الا اذا أثبت الطبيب أنه قادر على الشغل » . وتنص المادة ٤١ في صدرها على أن كل محكوم عليه بالسجن يتبين لطبيب السجن أنه عاجز عن العمل في السجن الرئيسى يعرض أمره على اللجنة الطبية في الولاية للنظر في نقله الى سجن مركزى . هذا وتنص المادة ٢٥ على أنه « لا يجوز تشغيل المحبوسين احتياطيا أو المحكوم عليهم بالحبس البسيط في غير الأعمال المتعلقة بتنظيف حجرهم » . وتعتبر المادة ١٤ من قانون السجون من الفئة (أ) المحكوم عليهم في جرائم سياسية ، ويعامل هؤلاء نفس المعاملة المقررة للمحبوسين احتياطيا .

٣ — نوعية العمل :

إذا كان العمل أمرا لازما للمساجين ، فمن الأهمية بمكان أن يرتبط بالغاية منه ، وتحديد هذه الغاية يرسم سبيل الوصول الى تحقيقها ، ويسر تحديد الأعمال التي يمكن أن يؤديها السجين . والهدف من تشغيل المساجين هو تعودهم على النظام والعمل والبعد بهم عن البطالة ، ومساعدتهم لخط طريقهم في العيش الشريف بعد الافراج عنهم . وهذا يقتضى أن يوفر للسجين حرية اختيار نوع العمل الذى يناسبه ، ويتفق فى هذا مع العمل الذى كان يباشره أو الذى سوف يقوم به فى المجتمع الخارجى ، كما يقتضى أن يؤهل لامتهان مهنة معينة بعد الافراج عنه .

وتنص البنود ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من القاعدة ٧١ من قواعد الحد الأدنى على ما يأتى :

يجب توفير العمل الكافى والمفيد فى طبيعته بحيث يشغل المسجونين ويستحوذ على نشاطهم طوال الفترة العادية ليوم من أيام العمل . يجب على قدر المستطاع أن يكون العمل المتاح من النوع الذى يساعد المسجونين بعد الافراج عنهم على الاحتفاظ بمقدرتهم على كسب أرزاقهم بطريقة شريفة أو ينمى هذه المقدرة لديهم . يجب توفير التدريب المهنى فى حرف مفيدة للمسجونين القادرين على الاستفادة منه ، وخاصة صغار السن . يجب أن يمكن المسجونين من اختيار نوع العمل الذى يرغبون فى أدائه ، وذلك فى الحدود التى تتفق مع القواعد السليمة للاختيار المهنى ، ومع احتياجات إدارة المؤسسة والنظام فيها . وتنص المادة ٧٢ على أنه « يجب أن يكون تنظيم العمل ووسائله فى المؤسسات على غرار مثيله فى المجتمع الخارجى على قدر المستطاع ، حتى يمكن تهيئة المسجونين واعدادهم لمواجهة الظروف الطبيعية للحياة المهنية — ومع ذلك فإن صالح المسجونين وتدريبهم المهنى يجب ألا يكون ثانويا بالنسبة للرغبة فى تحقيق ربح مالى من صناعة ما فى المؤسسة » .

ونوعية العمل الذى يكلف به المسجون على جانب كبير من الأهمية ، لأنه فضلا عما فيه من الانتفاع بالطاقة البشرية فى الدولة بما يعود على الاقتصاد العام بالفائدة ، فإنه يعمل على تحقيق الغاية من العقاب وهى العمل على اصلاح من سار فى طريق الجريمة حتى يعود الى المجتمع عضوا نافعا فيه . ولا شك أن ما سبق أن أوردناه من قواعد الحد الأدنى لمعاملة المساجين تمثل الأمل المنشود من تشغيل المساجين ، ولكن تحقيقها ليس من السهولة بمكان على ما نعرض له فيما يلى :

(١) وأول الصعوبات التى تثور هو إيجاد المكان المناسب لتشغيل المساجين . ومن المعلوم أن المسجون حاليا تضيق بالأفراد الموجودين بها ، فان أضفنا الى هذه الظاهرة تنوع الأعمال التى يؤديها المساجين وفقا للأعمال التى يرغبون فيها ، أو تلك التى يباثرونها قبل دخولهم السجن لامكننا تصور ضخامة المكان اللازم لتحقيق ذلك . وحتى أن قيل بإمكان

مراعاة ذلك بالنسبة لما قد ينشأ من السجون مستقبلا فانه يراعى ما يتطلبه الأمر من تكلفة تنوء بها ميزانيات الدولة لا سيما الغامية منها . وتدل الاحصائيات عن السجون المصرية ان غالبية المساجين من ذوى الأعمال أو الحرف قبل دخولهم السجن ، وقليل منهم من لا عمل له . واذا اردنا أن نحصل على أكبر فائدة ممكنة من تشغيل المسجون لوجب أن يستمر — وهو في السجن — في مباشرة صناعته أو مهنته أو عمله قبل حبسه . ولا جدال في أن هذا أمر مستحيل التنفيذ .

(ب) ومن الصعوبات التى تثور أيضا — لو افترضنا امكان تهيئة المكان المناسب — وهو توفير المعدات اللازمة لمباشرة العمل فضلا عن المشرف أو الموجه لهذا العمل . وهذا أمر يحمل في طياته تكلفة الانشاء الأولية ، ثم المصاريف الدورية للمواد الخام ولن يقوم بالاشراف .

(ج) والتدريب المهني بدوره يخلق صعوبات عديدة ، لأن تحديد العمل قد يكون على صورة من اثنين ، الأولى أن يكون للمحكوم عليه رغبة معينة لا يتيسر تحقيقها ، والأخرى أن يلحق بمهنة معينة ولا يجد في نفسه ميلا لها ، وفي كلا الحالتين لن نصل الى الغاية التى نتفياها من التدريب المهني .

وازاء هذه الصعوبات ، وحتى نصل الى المثالية التى تتفياها قواعد الحد الأدنى ، يتعين علينا الاعتداد بواقع مجتمعاتنا العربية . ويكون هذا بأن يراعى في اختيار الأشغال التى يكلف بها المساجين المصلحة المالية للدولة — وهى قطعا تعود بالفائدة على السجن — فتتطلب أقل قدر ممكن من التكلفة وتعطى أكبر قدر ممكن من الانتاج . فلا معنى للتوسع في ايجاد مختلف الصناعات في السجون بما يتكلفه الأمر من انشائها لأنه كما ثبت عملا لن تستطيع الأعمال القائمة في السجون أن تستوعب القوى البشرية لكل المساجين . وأنه وأن كانت السجون لا تستهدف ربحا من وراء تلك الأعمال الا أن هذا ليس مبررا كافيا لتحملها كل تلك الأعباء ، لأنه فضلا عن اعتبار العمل جزءا من اقتصاد الدولة فان الغرض منه أيضا شغل وقت المسجون حتى لا يفسده الفراغ ، وتعويده النظام وحب العمل اذا ما خرج الى الحياة الحرة . أما القول بتعليم حرفه تساعد على كسب عيشه عند الافراج عنه ، فهو أمر مبالغ فيه . فلم تثبت لنا الاحصائيات عدد الحالات التى دربت على حرف في السجون ثم باشرت في الحياة العادية بنجاح .

على أنه لا مانع في هذا الصدد من تأهيل بعض المساجين — أن بدأ منهم الاستعداد لذلك — لأعمال فنية تحتاجها الدولة وتقل فيها الأيدى العاملة متى كانت مدة الحبس تسمح بذلك التأهيل ، وبهذا تتفادى عدم تشغيل المسجون بعد مبارحته السجن بسبب سبق وجوده به ، لأن الحاجة سنوف تتغلب على هذه الصعوبة . أما تعلم المسجون لاية مهنة كانت دون دراسة مدى الحاجة اليها فأمر ينبغى صرف النظر عنه نهائيا ، الأمر الذى يؤدي الى توفير كثير من المصروفات في انشاء مختلف الصناعات التى لن تقف عند حد في السجون .

والخلاصة إذن أنه ينبغي ربط العمل باقتصاد الدولة لاسيما وهي في دور التطور ، ومن ثم تتدارس الجهات المختصة بالتخطيط الصناعى والزراعى في الدولة مع مصلحة السجون أمر الافادة بمجهودات المساجين لمصلحة البلد . ويراعى تكليف المسجون بأقرب الأعمال الى ميوله ان كانت فنية والا فالأعمال التى تتفق مع حالته الصحية أن كانت جسمانية .

وتأسيسا على ما تقدم ينبقى على مصلحة السجون أن تعنى من الصناعات بالقدر الذى يحقق لها الاكتفاء الذاتى فقط وتترك ما عداه للسوق الحرة ولا محل اطلاقا للكلام على تصنيع السجون ، لأن هذا الأمر يعنى تحويلها الى مصانع ايا كانت قوتها ، وهو ما يخرج عن رسالة مصلحة السجون . فالمسجون يحتاج الى مأكى وملبس وعلى ادارة السجن أن تقدمه له ، ومن ثم تقوم بواسطة المساجين بزراعة الأراضى التابعة لها وإنتاج الحبوب والخضر والفاكهة وكذلك إنتاج النسيج اللازم للملابس وتفصيلها وحياتها والأحذية وغيرها كل هذا بالقدر اللازم للمصلحة . على أنه متى كان من الميسور الحصول على بعض ما تحتاجه السجون بتكلفة أقل تعين قصدا في المصروفات والمجهود البشرى الالتجاء الى السوق الخارجى .

وانه لمن الأفضل تركيز ما تعلق بما تقدم من الاحتياجات في جهة واحدة توفيراً في التكلفة ، على أن يقوم عليها من لهم خبرة من المساجين في مباشرة تلك المهن قبل دخولهم السجن ، أو مهنة قريبة منها ، أو على الأقل من لا مهنة له . وهناك فريق آخر من المساجين يمكن الاستمانة بهم في الخدمات العامة ، فالمتعلمون يقومون بتنظيف غيرهم من المساجين ، وغير المتعلمين يؤدون الخدمات الأخرى اللازمة للسجن . وبهذا نكون قد استوعبنا عددا من المساجين في عمل منتج للإدارة العقابية ولم نضيع وقت المسجون في تعلم حرفة جديدة . وإذا انتهينا الى هذه النتيجة وجدنا سيلا كبيرا من المساجين لأعمل له ، الأمر الذى يدعونا الى القول بوجوب تشغيل المساجين في أعمال عامة خارج السجن .

٤ - طرق تشغيل المساجين :

تتخذ العقوبات السالبة للحرية بالسجون التى تقوم عليها الإدارة العقابية في الدولة، الأمر الذى يوجب أن يكون تشغيل المساجين خاضعا لتنظيم واشتراف الدولة . ويجرى استغلال عمل المساجين اما بنظام المقولة أو التنازل عن الأيدي العاملة أو الاستغلال المباشر .

وبموجب نظام المقولة تتنازل الدولة لأحد المقاولين عن المساجين يتولى اطفامهم والباسهم واسكانهم على أن يقوم هو بتشغيلهم في الأعمال التى يرى أن يعملوا فيها ، وتعطيه الدولة فوق هذا مبلغا من المال يتفق عليه بينهما إذ أن أعباء هذه الطريقة تفوق الناتج منها . وعيب هذا النظام هو أن المقاول لن يبقى جهدا في استغلال المساجين أبشع الاستغلال في سبيل تحقيق أكبر قدر ممكن من الفائدة ، وحتى يتوصل الى هذا فإنه يلجأ الى توحيد الصناعة بما لا يعين السجن على أداء عمل بعينه فضلا عما يجزه

هذا الاستغلال من منافسة قوية للسوق الحرة . ولن تكون الرعاية الصحية كافية للمساجين ولا وسائل التغذية . ولن يراعى على الإطلاق الاهتمام باصلاح السجين لاعادته عضوا نافعا في الدولة ، اذ لن يختار المتعهد الا الأعمال التى لا تحتاج لكفاءة خاصة فضلا عن محاولة المتعهد الاحتفاظ بالمهرة من الصناع اطول مدة ممكنة مما قد يؤدي الى تعطيل افادتهم من نظام الافراج الشرطى ومن ثم كان طبيعيا أن يعدل عن هذا النظام رغم ما فيه من البساطة وعدم تحمل الدولة مسئولية الاشراف على المساجين .

وفي نظام التنازل عن الأيدى العاملة يكون للإدارة العقابية الاشراف الكامل على المساجين ، ويقتصر واجب الملتزم على تشغيلهم ، فيقدم الأدوات والمواد الأولية ويستولى على الانتاج وتحصل الدولة على مبلغ من المال مقابل ذلك . وهذا النظام أيضا لا يخلو من العيب السابق من ناحية استغلال المساجين في أقصى طاقة ممكنة .

أما نظام الاستغلال المباشر ففيه تتولى الدولة أمر تشغيل المساجين فهي تجهز لهم الأدوات والآلات والمواد الأولية وكل ما يلزم لذلك التشغيل ثم هي تتولى بعد هذا بيع الناتج ، سواء عن طريق متعهد يقوم بذلك نيابة عنها أو تقوم هي ببيعه في أماكن خاصة تعدها لذلك . وعيب هذه الطريقة أن الدولة لا تعد منتجا ناجحا ، اذ لن يهتم القائمون على أمر المؤسسة العقابية بالناحية المالية ما دامت الدولة هي التى تتولى أمرها . وأن كان الباحثون يرون أنه لا ينبغى للدولة أن تعطى أهمية خاصة لتحقيق الربح ، ما دامت الغاية من التوعية هي اصلاح السجين .

والنظام الأخير هو المطبق في غالبية الدول .

وقد نصت المادة ٧٣ من قواعد الحد الأدنى على أنه « من الأفضل أن تقوم مصلحة السجون بنفسها بإدارة مصانعها ومزارعها إدارة مباشرة ، وليس عن طريق متعهدين خصوصيين . عندما يستخدم المسجونون في عمل لا تتحكم فيه مصلحة السجون ، يجب أن يكونوا دائما تحت اشراف موظفى المؤسسة » . ويبدو من هذا بجلاء أن التفضيل هو لنظام الاستغلال المباشر — المتبع في غالبية الدول ومنها الدول العربية — وأن كان هذا لا يمنع من الالتجاء الى أى نظام آخر تقتضيه الضرورة . على أنه حفاظا على المساجين وعدم استغلالهم وتحقيق الغاية من العمل ، يكون ذلك التشغيل تحت اشراف المؤسسة العقابية . وليس من المناسب في الظروف الاجتماعية للدول العربية حاليا الالتجاء الى الطريقة الأخيرة ، ومن الأفضل قيام الدولة على أمر تشغيل المساجين ، الى أن تستقر قواعد التشغيل خارج السجون في الأعمال العامة وغيرها .

٥ — أجزء المسجون :

ثار النقاش حول ما اذا كان يحق للمسجون أن يتقاضى مقابلا عن الأشغال التى يكلف بها من عدمه ، واختلفت وجهات النظر في هذا الصدد ، والسبب

في هذا أن الأجر يفترض علاقة تعاقدية بين المؤجر والأجير يتم وفق الأحكام العامة لعقد العمل ، في حين أن المسجون إنما يكلف بالعمل الذي يقوم به ولا خيار له فيه ، ومن ثم تنتفى علاقة التعاقد .

وقد قيل في الاعتراض على منح المسجون أجرا عن عمله أن في إعطائه أجرا يوميا مماثلا أجر العامل الحر من شأنه أن يفرق بين المساجين ، ويعتبر العمل في السجن من النوع الرديء الذي لا يستحق مكافأة أو أجرا ، وتحديد أجر للمسجين من شأنه أن يكلف الدولة كثيرا من الأعباء ، والجزء الذي يخصم من الأجر عادة لن يشجع المسجون على العمل . وأخيرا فإن أعمال الخدمات العامة في السجن لا يمكن أن يعطى عنها أجرا كالأعمال الأخرى في السوق الحر .

وكان الرد على الاعتراضات السابقة أن التفرقة بين العمال قائمة أيضا في السوق الحر ، ومن ثم يكون من المقبول مد الحكم إلى العمل في السجن ، بل أن عدم التناسب يكون في عدم إعطاء السجين أجرا عن عمله . وفي السجن عمال من ذوي الكفايات يؤدون أعمالا ممتازة ، كما أن في السوق الحر عمالا يؤجرون عن أعمال رديئة ، فضلا عما ثبت في كثير من البلاد من وجود صناعات ناجحة في السجن . أما عن التكلفة فإن الأجهزة العقابية القائمة تكلف الدولة كثيرا ، فضلا عما يتكلفه واجب رعاية المساجين بعد الإفراج عنهم ، إذ أن مبلغ المال الذي يمنح لهم كمساعدة لن يكفيهم في حين أن الأجر سوف يساعد المسجون معنويا ، ويساعد عائلته ويدفع له عند الإفراج عنه ، ويترتب على هذا أن يكون العبء أقل على مالية الدولة . أما ما يخصم من أجر المسجون فانه مهما كان يؤدي إلى نتيجة أفضل من عدم الأجر . وأخيرا فإن الخدمات العامة التي يؤديها السجين في السجن لا مانع من أن يدفع له أجرا عنها يتناسب معها كالشأن في الخدمات العامة في الحياة العادية .

وتختلف التشريعات في الأسماء التي تطلقها على ما يعطى للسجين لقاء عمله ، فأحيانا يسمى أجرا ، وفي أوقات أخرى يسمى جملا أو مكافأة . ونفضل تسميته أجرا على أساس أنه مقابل ما يؤديه السجين من عمل بصرف النظر عن الخلاف بين عمل السجين وعمل الأجير العادي ، لأن الأجير يشتغل بموجب عقد عمل بينه وبين رب العمل ، في حين ينتفى هذا العقد بين السجين والإدارة العقابية . والسجين — خلافا للعامل الحر — يجد المأوى والمأكل الذي تتكفل به الحكومة ، وهو في أمن من خطر التعطل مختلفا في هذا عن الفرد العادي .

فإذا أريد تحديد مقدار الأجر ، هل يؤخذ في هذا بما تحدده الإدارة العقابية ، وفق القواعد التي تضعها في هذا الصدد ، أم بقدر الأجر وفقا للسوق الحر ، أي ما يتقاضاه العامل العادي مقابل لنفس العمل الذي يؤديه السجين . وفي رأينا أنه ما دام الأجر يعتبر مقابلا لعمل السجين ، فإنه ينبغي أن يرجع في تحديده إلى مثيله من الأيدي العاملة الحرة ، لأن السجين إنما يقوم بعمل كان يؤديه غيره بنفس الأجر لو لم يكن مسجوناً ، ولا محل لوضع قواعد تحكمية في تحديد أجر خاص مقابل عمل المساجين .

وتتلقى الادارة العقابية الأجر باعتبارها المشرفة على السجين ، على أنه لا يكون حقا خالصا ، وانما يقتطع منه مقابلا لما يتكلفه من نفقات الإقامة والأكل والملبس ، والا أصبح حال السجين أحسن من حال العامل الحر الذى يتحمل تلك النفقات جميعها ولاصبحت الجريمة موردا للكسب . والباقي يقسم الى قسمين : الأول منهما يمنح يوميا للسجين ، ولا مانع من أن يكون فى صورة بونات لمقصف السجن ، ويستطيع به أن يوفر لنفسه بعض الزيادات اليومية فى معيشتة أو يرسله الى أهله أو اقاربه . أما القسم الآخر من الأجر فانه يحفظ للسجين على ذمته بإدارة السجن الى أن يفرج عنه وحينئذ يسلم اليه ليعينه على الحياة ، ويجوز أن يكون تسليمه اليه على دفعات دورية حتى لا يتصرف فيه دفعة واحدة بغير مبرر ويضطر الى العودة الى سلوك سبل الجريمة .

وقد أخذت قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين بمبدأ مكافأة العامل عن عمله . وبتقسيم مكافأة العمل الى قسمين ، الأول منهما يتصرف فيه أثناء وجوده فى السجن ، والآخر يسلم له عند الإفراج عنه . فلقد نصت القاعدة ٧٦ على أنه « يجب أن يثاب المسجون على عمله طبقا لنظام مكافآت عادلة . وطبقا لهذا النظام يجب أن يسمح للمسجونين بانفاق جزء على الأقل من مكاسبهم لشراء الأشياء المصرح لهم بها لاستعمالهم الشخصى وارسال جزء آخر منها الى أسرهم . ويجب أن ينص النظام أيضا على وجوب احتفاظ ادارة المؤسسة بجزء من مكاسب المسجون لتوفير حصيلة تسلم اليه عند الإفراج عنه » . ويفترض هذا النص أن السجين يعمل فى خدمة مصلحة السجون ، أما اذا كان يعمل لدى الغير ، فقد نصت القاعدة ٧٣ فى نهايتها على أنه « فيما عدا الأحوال التى يؤدى فيها العمل لمصالح الادارات الحكومية الأخرى ، يجب على الأشخاص الذين يؤدى العمل لمصلحتهم أن يدفعوا لمصلحة السجون الأجر العادى الكامل عن مثل هذا العمل ، ويراعى فى تقديره مقدار انتاج المسجونين » .

ويتضح مما تقدم أن ما يحسب للمسجون يسمى مكافأة اذا كان يعمل فى خدمة مصلحة السجون ، فان كان يعمل لمصلحة الغير سمي أجرا . والأجر يتساوى مع أجر الشخص العادى الكامل عن مثل العمل الذى يقوم به السجين . أما المكافأة فأنها تقديرية ، بمعنى أنها لا تأخذ صفة المساواة السابقة ، وانما يشترط فيها أن تكون عادلة .

وفى رأينا أنه ينبغى تقرير أجر للمسجون عن عمله مساو لأجر العامل الحر ، عملا بقاعدة العمل المتماثل يقتضى أجرا متماثلا ، لأنه بهذا يتوافر الباعث القوى على اتقان العمل ، فضلا عن أن هذا نتيجة طبيعية لاعتبار عمل السجين جزءا من الاقتصاد العام فى الدولة ، على أن يراعى خصم نسبة معينة من أجر المسجون كمقابل لايوائه فى السجن والمحافظة عليه .

وتنص المادة ٢٥ من قانون السجون فى مصر على أن تبين اللائحة الداخلية الشروط اللازمة لاستحقاق المحكوم عليهم أجورا مقابل أعمالهم فى السجن واوجه صرف هذه الأجور . « والمادة ٢٦ تنص على أنه « لايجوز توقيع الحجز على أجور المسجونين ، وذلك دون اخلال بحق ادارة السجن فى خصم مقابل

الخصائر التي يتسبب فيها المسجون « . والمادة ٢٧ تنص على أنه « اذا توفي المسجون يصرف أجره الى ورثته الشرعيين » .

وفي الكويت تنص المادة ٣٨ من قانون المسجون على أن « يمنح المسجون من الفئة (ب) مكافأة مادية عن عمله بالسجن ، وتزداد قيمة المكافأة اذا كان عمله فنيا بحسب ما تقرره اللائحة الداخلية . ويمنح مكافأة مادية عن حسن سلوكه داخل السجن . وتنص المادة ٣٩ على أنه « يجوز أن يسلم المسجون من الفئة (ب) بعضا من مكافأته الى من يريد من أفراد أسرته أو أن يستعملها في أغراضه الخاصة بالسجن ، على أنه يجب الاحتفاظ له بنصف مجموع المكافأة لتسليمها اليه عند الإفراج عنه » وتنص المادة ٤٠ على أنه « لايجوز استبقاء الالتزامات المالية التي تستحق على المسجون للأفراد أو للحكومة من المكافأة المالية التي تمنح له » .

وفي ليبيا تنص المادة ٣٠ من قانون المسجون على أن « يمنح المسجون ابتداء من السنة الثانية لدخوله السجن أجرا مقابل عمله فيه . وتبين اللائحة مقدار هذا الأجر وشروط استحقاقه وأوجه صرفه على أن يراعى في تحديده أن يكون دون الأجر العادي المقرر لمثل العمل الذي يقوم به المسجون به » . وتنص المادة ٣١ على أنه « اذا توفي المسجون صرف لورثته ما يكون مستحقا له من أجر » . وتنص المادة ٣٢ على أنه « لايجوز توقيع الحجز على أجور المسجونين وذلك دون اخلال بحق ادارة السجن في خصم مقابل الخصائر التي يتسبب فيها المسجون » .

وفي مصر صدرت اللائحة الداخلية للمسجون بقرار وزير الداخلية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ وتناول الفصل الثاني منها أجور المسجونين ، وفيه نصت المادة ٨ على أن « يستحق المسجون أجرا عن الأعمال الفنية والانتاجية التي يقوم بها ويصدر بتحديد هذا قرار من مدير عام المسجون » ونصت المادة ٩ على أن « يقسم المسجونون من حيث درجة المهارة والكفاية في العمل الى درجات ثلاث (أ) و(ب) و(ج) ويحدد مدير عام المسجون الأجر المقرر لكل عمل في كل من هذه الدرجات » . وتطبقا للمادتين آتيتي الذكر صدر قرار مدير عام المسجون رقم ٤ لسنة ١٩٦٢ . وتناولت المواد ١٠ و ١١ و ١٢ الأحوال التي يشتغل فيها المسجون دون أجر ، وقواعد نقله من درجة الى أخرى . وقد أبانت المادة ١٤ من اللائحة كيفية التصرف في الأجر بنصها على أنه « يجوز للمسجون أن يتصرف في نصف الأجر المستحق له في الأغراض الآتية : (١) الحصول على ما يحتاجه من الأصناف المسموح ببيعها في السجن (ب) . مساعدة أسرته . أما باقى المستحق من أجر فيصرف له عند الإفراج عنه . واذا رغب المسجون تجاوز النسبة المسموح له بالتصرف فيها يعرض الأمر على مدير أو مأمور السجن ليأمر بما يراه وفقا لظروف كل حاله » .

وتضمنت لائحة المسجون في ليبيا بيان أجور المسجونين في الفصل الخامس منها ، وقد بينت المواد ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ هذا الأجر وقواعد تحديده ، ونصت المادة ٤٨ منها على أنه يجوز للمسجون أن يتصرف في نصف الأجر المستحق

له في الأغراض الآتية : (١) الحصول على ما يحتاجه من الأصناف المسموح ببيعها في السجن وذلك مع مراعاة المادة ١ من هذه اللائحة (ب) مساعدة أسرته . أما باقى ما يستحقه من أجر فيصرف له عند الإفراج عنه ، ذلك مع عدم الإخلال بحكم المادتين ٤٥ و ٤٧ . وإذا رغب المسجون تجاوز النسبة المسموح له بالتصرف فيها يعرض الأمر على مدير شعبة السجن مشفوعا باقتراح مأمور السجن ليأمر بما يراه وفقا لظروف كل حالة .

٦ - تطبيق قوانين العمال :

إذا كان المسجون يقوم بعمل يتقاضى عنه أجرا أو مكافأة ، وهذا العمل ان لم يطابق العمل في الخارج فهو بالأقل قريب منه ، وكان العامل الحر تنظم عمله وترعاه قوانين العمال ، فان العدالة تقضى بأعمال بعضها بالنسبة الى المساجين عند تشغيلهم .

وقد تصدت القاعدتان ٧٤ ، ٧٥ من قواعد الحد الأدنى لتنظيم هذه المسائل ، فنصت الأولى على أنه « يجب أن تتخذ المؤسسات العقابية جميع الاحتياطات المقررة لحماية صحة العمال من غير المسجونين وسلامتهم . ويجب اتخاذ الوسائل اللازمة لتعويض المسجونين عن اصابات العمل ، بما فيها من أمراض المهنة ، طبقا لنفس الشروط التي يقررها القانون للعمال الأحرار » . وتنص القاعدة ٧٥ على أنه « يجب أن يحدد بقانون أو لائحة إدارية الحد الأقصى لعدد ساعات عمل المسجونين يوميا وأسبوعيا . مع مراعاة اللوائح أو العرف المحلي المتبع في تشغيل العمال الأحرار . وعند تحديد ساعات العمل على الوجه المتقدم ، يجب أن يخصص يوم للراحة الأسبوعية وكذا وقت كاف للتعليم وأوجه النشاط الأخرى اللازمة كجزء من علاج المسجونين وتأهيلهم » . ويتبين من هاتين القاعدتين العناية بالتعويض عن اصابات العمل ، وعدد ساعات العمل بنفس قواعد تشغيل العمال الأحرار . على أن هذا ينبغي أن لا يؤثر على برامج اصلاح المساجين وتأهيلهم للحياة العادية ..

وإذا أردنا تبين هذه القواعد في القوانين الموضوعية ، وجدنا المادة ٢٢ من قانون السجن في مصر تنص على أنه « لا يجوز أن تنقص مدة تشغيل المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس مع الشغل عن ست ساعات في اليوم ولا تزيد على ثمان . ولا يجوز تشغيل المسجونين في أيام الجمع والأعياد الرسمية ولا غير المسلمين في أعيادهم الدينية ، وذلك كله في غير حالات الضرورة . هذا ولم يشر القانون الى التعويض عن اصابات العمل أو اصابات المهنة ، واقتصر على تنظيم علاج المسجونين في الفصل السابع منه .

وتنص المادة ٣٥ من قانون السجن في الكويت على أن « تبين اللائحة الداخلية أنواع الأشغال المفروضة على المحكوم عليهم بالحبس مع الشغل وهم المسجونون من الفئة (ب) ولا يجوز أن تنقص مدة الشغل عن ست ساعات في اليوم أو تزيد على ثمان ساعات . ولا يجوز تشغيل المسجونين

أيام الجمع والأعياد الرسمية أو تشغيل غير المسلمين في أعيادهم الدينية .
وذلك فيما عدا أعمال السجن الضرورية كالنظافة والطهى » . ولم تضمن
هذا القانون بدوره شيئا عن إصابات العمل والمهنة .

وتنص المادة ٢٧ من قانون السجن الليبى على أنه « لا يجوز أن تنقص
مدة تشغيل المحكوم عليهم بالسجن المؤبد أو الحبس أو بالحبس مع الشغل
عن ست ساعات في اليوم ولا أن تزيد على ثمان » . وكذلك لم يتضمن
هذا القانون شيئا عن إصابات العمل والمهنة .

خلاصة :

يتضح لنا مما تقدم أن تشغيل المساجين المحكوم عليهم أمر واجب ، اللهم
إذا اقتضت الظروف الصحية خلاف ذلك . ويهدف عمل المساجين الى
تحقيق أمرين ، الأول منهما تقويمى والآخر تأهيلى . أما من ناحية التقويم
فإن في العمل شغلا لأوقات الفراغ ومن ثم إبعادا عن الفساد الناشئ عنه
مع الاختلاط بمختلف المساجين ، هذا فضلا عن الاستفادة من القوى البشرية
للمساجين . أما من ناحية التأهيل المهني فإنه ييسر للمسجون بعد الإفراج
عنه سبيل سلوك طريق العيش الشريف عن طريق عمل قد يلتحق به .
والمسجون على الأساس سالف الذكر يعتبر من بين العمال ، الأمر الذى
بقتضى تمتعه بما يحصلون عليه من حقوق ، أى تقاضى أجر أو مكافأة عن
العمل الذى يقوم به ، فضلا عن تمتعه بالضمانات التى تمنح للعمال في
العالم الخارجى .

وإذا رجعنا الى التشريعات العربية وجدنا أنها في عمومها لا تخرج عن
القواعد السابقة ، وكل ما في الأمر أنه تقوم أمامها صعوبتان .

الصعوبة الأولى تتصل بتنوع الأعمال التى يمكن أن يلتحق بها المسجون
أو يؤهل لها ، إذ تقتضى أمكنة لا تتسع لها السجن بوصفها الراهن ،
ونفقات لا تتحملها ميزانياتها ، على أننا قد سبق أن عرضنا لهذه الصعوبة ،
وقلنا ان التغلب عليها يكون جزئيا ، أى الحاق المساجين أما بالأعمال التى
كانوا يعملون فيها قبل دخولهم السجن ، أو أعمال قريبة منها — كل هذا
إذا توافرت في السجن — أو أعمال وأن كانت لا تتضمن تأهيلا إلا أنها منتجة
وتشغل فراغ السجن .

والصعوبة الأخرى هى تطبيق القوانين العمالية ، لاسيما ما تعلق منها
بالتعويض عن إصابات المهنة على المساجين . وهذا الأمر تقتضيه العدالة ،
وينبغى أن تتضمنه نصوص قوانين تنظيم السجن المختلفة ، لأنه وإن كان
العمل مفروضا على المسجون ، إلا أنه ينبغى أن تعتبر مخاطرة نوما من
العقاب لا يعوض المسجون عنه . وأن كانت هناك رعاية طبية في السجن ،
إلا أن التعويض عن إصابات العمل لها أهمية بالغة لاسيما بعد الإفراج
عن المسجون .

ثانيا - نظام المحبوسين احتياطيا

القاعدة الأصلية في الإجراءات الجنائية أن المتهم يعتبر بريئا حتى تثبت ادانته ، كان مقتضى هذا أن يبقى طليقا فلا تقيد حريته إلا اذا صدر ضده حكم نهائي بالعقوبة ، الا أنه وقد أجاز الحبس الاحتياطي لزم أن يطبق على المحبوسين نظام خاص يراعى فيه أنه يتفق والحكمة من هذا الاجراء ، ولذا وجب أن تكون حال المحبوس في السجن أقرب الى الحياة العادية الا ما تقتضيه ضرورات التحقيق والنظام في السجن ، وكلما اختص المحبوسون احتياطيا بنظم خاصة خلافا لتلك الموضوعة لباقي المسجونين تقربهم من الحياة العادية كلما اقترب هذا الاجراء من العدالة ومن تحقيق الحكمة من الحبس الاحتياطي . ويتجلى هذا في حسن تطبيق هذه النظم وعدم التعسف في تنفيذها وهو أمر منوط بالقائمين عليها .

وقد عنيت القواعد الخاصة بالحد الأدنى لمعاملة المسجونين بالأشخاص المقبوض عليهم أو المحبوسين احتياطيا (الموقوفين) ، وأفردت لهم أحكاما خاصة في القواعد من ٨٤ الى ٩٣ .

وتقرر القاعدة ٨٤ المبدأ العام في الإجراءات الجنائية ، وهو أن الأصل في الإنسان البراءة حتى تثبت ادانته ، وعلى هذا الأساس تجب معاملته . فقد نصت على أن « كل شخص يقبض عليه أو يحبس (يوقف) بسبب تهمة جنائية موجهة ضده ، سواء أودع تحت تحفظ البوليس أو في سجن للتحفظ ولم تتم محاكمته أو لم يصدر الحكم عليه بعد يطلق عليه « متهم » في القواعد التالية - (١) يفترض في المتهم البراءة ، ويجب أن يكون معاملته على هذا الأساس (٢) مع عدم الإخلال بالنصوص القانونية المتعلقة بحماية الحرية الفردية أو المبينة للإجراءات الواجب اتباعها حيال المتهمين ، يجب أن يتمتع هؤلاء بنظام خاص تبين القواعد التالية أحكامه الأساسية » .

وأنه وأن لم ينص على هذه القاعدة صراحة في قوانين السجون المختلفة ، إلا أن هذا لا يعنى عدم مراعاتها ، بل أنها من القواعد الأساسية في الإجراءات الجنائية التي تستند الى الأحكام الدستورية التي ينص عليها عادة محافظة على الحريات العامة . ويستتبع هذا بالضرورة معاملة المحبوسين احتياطيا بمقتضى نظام خاص . وقاعدة افتراض البراءة في المتهم قد تضمنها الاعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر سنة ١٩٤٨ .

ونتناول فيما يلى الأحكام الأساسية التي وردت في قواعد الخدم الأدنى .

١ - الفصل بين فئات المسجونين وأماكن إقامتهم :

لما كان الأصل في المحبوس احتياطيا اعتباره بريئا ، اقتضى هذا أن لا يخالط المحكوم عليهم ، دفعا لمضار الاختلاط . ومن ناحية أخرى تقتضى القواعد

العامّة في الإصلاح أن لا يجمع بين كبار المساجين وصفارهم في مكان واحد ، وهو مبدأ يستوى في وجوب مراعاته المحبوسون احتياطيا أو المحكوم عليهم بالادانة .

وبهذا نصت القاعدة ٨٥ في قولها « يجب الفصل بين المتهمين وبين المسجونين المحكوم عليهم . ويجب الفصل بين صفار السن من المتهمين والبالغين منهم ، وكمبدأ عام يجب حبسهم في مؤسسات منفصلة » . وتشير القاعدة في عبارتها الأخيرة الى المتهمين من الأحداث .

وفي التشريع المصري تقضى المادة ١٤ في صدرها على أن « يقيم المحبوسون احتياطيا في أماكن منفصلة عن أماكن غيرهم من المسجونين » تنص المادة ١٧ من قانون السجون الليبي على أن « يقيم المحبوسون احتياطيا في أماكن خاصة منفصلة عن أماكن غيرهم من المسجونين ، ويقيم كل محبوس احتياطيا من الفئة (١) في غرفة خاصة مؤثثة بالأثاث المخصص لهذه الفئة وهؤلاء هم المحبوسون احتياطيا المأذون لهم من النيابة أو من قاضي التحقيق بمعاملة خاصة نظرا لنوع المعيشة التي اعتادوها أو لنوع الجريمة المتهمين بها أو ظروفها أو نظرا لأحوالهم الاجتماعية ، ويجوز منح المحبوسين احتياطيا من فئة (ب) هذه الميزة مقابل دفع مبلغ تحدده اللائحة الداخلية بشرط أن تسمح أمكنة السجن بذلك . وبموجب قانون السجون الكويتي يعتبر من الفئة (١) المحبوسون احتياطيا وبموجب المادة ٢٦ تخصص أماكن خاصة في السجن لكل فئة . ولقد كانت المادة ٩ من لائحة السجون القديمة في مصر والمعدلة سنة ١٩٥٤ تقضى بأن يقيم كل محبوس من الفئة (١) في غرفة خاصة مؤثثة بالأثاث المخصص لهذه الفئة (والفئة أ تشمل فئة المحبوسين احتياطيا المصرح لهم من النيابة أو من قاضي التحقيق بمنحهم معاملة خاصة نظرا لنوع المعيشة التي اعتادوها أو لنوع الجريمة المتهمين بها أو ظروفها أو نظرا لأحوالهم الاجتماعية) . ويجوز منح المحبوسين احتياطيا من الفئة (ب) هذه الميزة مقابل دفع مبلغ تحدده باللائحة الداخلية بشرط أن تسمح أمكنة السجن بذلك . أما قانون السجون الحالي فإنه لم يفرق بين فئات المحبوسين احتياطيا ، ولكنه نص على أنه « يجوز التصريح للمحبوس احتياطيا بالإقامة في غرفة مقابل مبلغ لا يجاوز ١٥٠ مليما يوميا ، وذلك في حدود ما تسمح به الأماكن والمهمات بالسجن وفق ما تبينه اللائحة الداخلية » .

وإذا رجعنا الى قواعد الحد الأدنى نجد أن القاعدة ٨٦ منها تنص على أنه « يجب أن ينام المتهمون في حجرات فردية مع مراعاة اختلاف العرف المحلي فيما يتعلق بالطقس » . وأعمال هذه القاعدة تختلف فيه التشريعات على ما سلف . فالبعض يكتفى بمجرد الفصل بين المتهمين وغيرهم ، وبعضها يعطى حق الإقامة في غرف مستقلة لفئة مميزة من المحبوسين احتياطيا بغير مقابل على نفقة الدولة . ومن القوانين ما يعطى هذا الحق لمن يدفع مبلغا من المال تحدده القوانين . وإذا نظرنا الى الأمر من ناحية واقعية ، نجد أن الخلاف بين التشريعات ليس خلافا على المبدأ — أي الاستقلال الكامل في الإقامة لكل محبوس احتياطيا — وإنما مرده الى الامكانيات المادية وعلى

وجه الخصوص أمكنة الإقامة ، التي لن تتسع الى العدد الكبير من المحبوسين احتياطيا .

والى أن تتاح الامكانيات للفصل التام بين المحبوسين احتياطيا ، يكون نذارك الأمر بالاقلال من استعمال حق الحبس الاحتياطى الا حينما تقتضيه ضرورة ملحة ، وأنه اذا حبس الشخص احتياطيا وجب العمل بسرعة على الانتهاء من نظر القضية المتهم فيها .

٢ - الأغذية والملابس :

تمشيا مع قاعدة افتراض البراءة في المتهم ، يكون للمحبوس احتياطيا الحق في تناول ما يشاء من الغذاء وارتداء ما يرغب من الملابس ، ما لم توجب احوال خاصة غير ذلك ، كالحشأن في المسائل المتعلقة بالصحة . ويتوقف هذا بطبيعة الحال على مقدرة المسجون المادية سواء عن طريقه شخصيا او احد اقاربه او معارفه - والا التزمت ادارة السجن بغذائه وكسائه .

فالقاعدة ٨٧ تنص على أنه « يجوز للمتهمين أن يحصلوا اذا شاءوا على غذائهم من خارج السجن على نفقتهم الخاصة ، أما عن طريق ادارة السجن او عن طريق عائلاتهم أو اصدقائهم ، وذلك في الحدود التي تتفق مع صالح النظام بالسجن ، والا قامت ادارته بتزويدهم بالغذاء » وتنص المادة ٨٨ على أنه يجب أن يسمح للمتهم بارتداء ملابسه الخاصة متى كانت نظيفة ولائقة . واذا ارتدى المتهم كساء السجن الرسمي يجب أن يكون مختلفا عن كساء المسجونين المحكوم عليهم .

ولم تخرج الأحكام الموضوعية في قوانين السجن من القاعدتين السابقتين . فالمادة ١٥ من قانون السجن في مصر تنص على أن « للمحبوسين احتياطيا الحق في ارتداء ملابسهم الخاصة ، وذلك ما لم تقرر ادارة السجن مراعاة للصحة أو للنظافة أو لصالح الأمن أن يرتدوا الملابس المقررة لغيرهم من المسجونين » . وتنص المادة ١٦ على أنه « يجوز للمحبوسين احتياطيا استحضار ما يلزمهم من الغذاء من خارج السجن أو شراؤه من السجن بالثمن المحدد ، فان لم يرغبوا في ذلك أو لم يستطيعوا صرف لهم الغذاء المقرر .

وتنص المادة ١٨ من قانون السجن الليبي على أن « للمحبوسين احتياطيا بغض النظر عن فئاتهم الحق في ارتداء ملابسهم الخاصة وذلك ما لم تقرر ادارة السجن مراعاة للصحة أو للنظافة أن يرتدوا الملابس المقررة لغيرهم من المسجونين ويجوز لهم استحضار ما يلزمهم من الغذاء من خارج السجن أو شراؤه من السجن بالثمن المحدد له ، فاذا لم يرغبوا في ذلك أو لم يستطيعوا صرف لهم الغذاء المقرر لفئتهم » . ولم تخرج المادة ١١ من اللائحة التنفيذية في شأن الملابس عما سبق . على أن المادة ١/١٤ قد نصت على أن « يراعى أن تكون الملابس المخصصة للمسجونين من الفئة (أ) من

نوع جيد يتفق مع ما هو مقرر لهم من معاملة خاصة » . وأشارت المادة ١٧ منها الى أنه يجوز للمحبوس احتياطيا من الفئة (١) تسلم ما يقدمه له زائروه من أطعمة وحلوى في حدود استهلاكه الشخصي .

وتنص المادة ٢٨ من قانون السجون الكويتي بأن « للمسجونين من الفئة (١) الحق في ارتداء ملابسهم الخاصة ، وذلك ما لم تقرر ادارة السجن مراعاة للصحة أو النظافة أو لصالح الأمن أن يرتدوا ملابس السجن الرسمية المخصصة لهم . ويكون لهم الحق في ارتداء ملابسهم الخاصة عند خروجهم للمحاكمة أو لسبب آخر » . وتنص المادة ٢٩ عى أنه « يجوز للمسجونين من الفئة (١) استحضار أصناف الغذاء التي تقررها اللائحة الداخلية » .

٣ - عمل المحبوس احتياطيا :

الأصل أن لا يكلف المحبوس احتياطيا بالعمل ، لأن العمل على ما سبق أن اشرنا أمر ملحوظ في العقوبة الموقعة على المحكوم عليه . ولكن هذا لا يمنع من تكليف المحبوس احتياطيا ببعض الخدمات الخاصة المتعلقة به شخصيا ، كما أنه يجوز تشفيله إذا طلب هو ذلك ، على أنه حينئذ يعطى مكافأة عن هذا العمل حيث أنه غير ملزم به أصلا .

ولقد نصت المادة ٨٩ من قواعد الحد الأدنى على أنه « يجب أن يمكن المتهم دائما من العمل ولكن دون أن يجبر عليه . فاذا اختار أن يعمل ، يجب أن يتلقى اجرا مقابل ذلك » .

وتنص المادة ٢٤ من قانون السجون في مصر على أنه « لا يجوز تشغيل المحبوسين احتياطيا والمحكوم عليهم بالحبس البسيط الا اذا رغبوا في ذلك » . على أن المادة الثانية من اللائحة الداخلية تنص على أن « يكلف المحكوم عليه بالحبس البسيط والمحبوسين احتياطيا بالأعمال المتعلقة بتنظيف غرفهم ، ويجوز اعفاؤهم من ذلك لأسباب ادارية أو صحية تدون بسجل المسجون ، ويجوز تشغيلهم داخل السجن في غير تلك الأعمال اذا رغبوا في ذلك مع أخذ اقرار كتابي منهم بذلك ، ويكون لهم الحق في اختيار نوع العمل الذي يباشرونه في حدود نظام السجن » . وقد أجازت المادة الثالثة السماح للمحبوس احتياطيا بمزاولة مهنته لحسابه ولا شك في تطبيق القواعد العامة في أجور المسجونين على المحبوسين احتياطيا في حالة اختيارهم الشغل .

وتنص المادة ٢٥ من قانون السجون الليبي على أنه « لا يجوز تشغيل المحبوسين احتياطيا أو المحكوم عليهم بالحبس البسيط في غير الأعمال المتعلقة بتنظيف حجرهم ، ويجوز أن يعفى من هذه الأعمال من يقوم منهم بدفع خمسة عشر قرشا يوميا ، على أنه يجوز تشغيلهم في بعض الأعمال البسيطة التي تنص عليها اللائحة اذا اختاروا ذلك » .

وتنص المادة ٣١ من قانون السجون الكويتي بأنه « لا يجوز تشغيل المسجونين من الفئة (١) - ومنها المحبوسين احتياطيا - ولكن عليهم القيام

بتنظيف غرفهم (يجوز اعفاؤهم من هذا الواجب اذا رأت ادارة السجن ذلك نظرا لحالتهم الصحية — واذا دعت حاجة السجن الى عمل أحد منهم بسبب مهارته في حرفته ووافق على العمل وجب تقدير المكافأة المناسبة له . وتنص المادة ٣٢ على أنه « يجوز للمسجون من الفئة (أ) أن يمارس حرفته أو هوايته الخاصة داخل السجن ، وتهيأ له في ذلك الوسائل الممكنة » .

ولما كان حبس المتهم احتياطيا يقعد به عن كسب عيشه وقد تمتد فترة الحبس ويسفر ذلك عن زيادة أعباء المعيشة عليه وعلى أسرته ، ولما كان في اجتماع المحبوسين معا طوال وقت خال لا عمل فيه يؤدي الى نتائج ضارة منها انتشار عدوى الاجرام ، لا سيما والمشاهد أن السجون لا تتسع لتخصيص غرفة مستقلة لكل محبوس ، فإن الواجب وضع علاج لهذه الحال ونرى أن يكون ذلك بفرض العمل اجبارا على المحبوسين احتياطيا بعدة قيود : (١) أن يعفى من العمل من لا تسمح لهم حالتهم الصحية بذلك ومن لا تتفق حالتهم المعيشية والعمل بالسجن (٢) لا يشترط أن تكون الاعمال التي يباشرها المحبوس احتياطيا هي تلك التي كان يقوم بها قبل دخوله السجن (٣) أن يتقرر أجر عن هذا العمل يكون حقا خالصا للمسجون يتصرف فيه كما يشاء ، ويمكن من ارساله الى ذويه أولا بأول ويراعى في تقديره أجر المثل في الحياة العادية . وبهذا أيضا تتحقق استفادة الدولة من وقت المحبوسين احتياطيا فلا يضيع هباء .

٤ — الثقافة والعلاج :

تعنى قوانين السجون عادة بتنظيم القواعد الخاصة بتثقيف المسجونين ورعايتهم الصحية ، لأن التثقيف في حد ذاته من سبل الاصلاح ، والرعاية الطبية واجب على الدولة والشخص بين أيديها . ومع هذا توضع احكام خاصة بالمحبوسين احتياطيا .

فالقاعدة ٩٠ من قواعد الحد الأدنى تنص على أنه « يجب أن يسمح للمتهم بالحصول ، سواء على نفقته أو نفقة الغير ، على الكتب والصحف وأدوات الكتابة وغيرها من وسائل لشغل وقته عل نحو يتفق والعدالة وأمن المؤسسة وحسن النظام بها » . كما تنص القاعدة ٩١ على أنه « يجب أن يسمح للمتهم بأن يعودده ويعالجه طبيبه أو طبيب الأسنان الخاص به متى كان طلبه قائما على أساس معقول وكان في أمكانه دفع كل المصاريف » .

وفي مصر تنص المادة ٢/٣٠ من قانون السجون على أنه « يجوز للمسجونين أن يستحضروا على نفقتهم الكتب والصحف من جرائد ومجلات وذلك وفق ما تقرره اللائحة الداخلية » وتنص المادة ٢١/١٥ ، من اللائحة الداخلية على أنه « يجوز للمحكوم عليهم والمحبوسين احتياطيا أن يستحضروا على نفقتهم ما يشاءون من الكتب والصحف والمجلات المصرح بتداولها للاطلاع عليها في أوقات فراغهم وعلى ادارة السجن أن تطلع على ما يستحضره المسجونون من كتب وصحف ومجلات ولا تسلمها لهم الا بعد التأكد من خلوها

مما يخالف النظام أو يثير الشعور أو الحواس أو يخل بالأمن والعقيدة والتوقيع عليها بما يفيد ذلك وختمها بخاتم اليمان أو السجن » . ولم ترد نصوص في شأن الطبيب الخاص اكتفاء بالرعاية الطبية العامة التي تجيز الاستعانة بأخصائي غير طبيب السجن عند الضرورة .

وتنص المادة ١٩ من قانون السجون الليبي على أن « للمحبوسين احتياطيا أن يستحضروا على نفقتهم ما يشاءون من الصحف والكتب والمجلات المرخص في تداولها عدا ما كان منها مثيرا للشعور أو الحواس » . وقضت المادة التاسعة من اللائحة الداخلية الى ما تقدم جواز السماح للمسجونين من الفئة (١) وللمحبوسين احتياطيا بأضاءة غرفهم بعد المواعيد المقررة على نفقتهم . ولم يرد أيضا نص فيما يتعلق بالطبيب الخاص اكتفاء بالرعاية الطبية العامة .

وتنص المادة ٢/٨٩ من قانون السجون الكويتي على أنه « يجوز للمسجونين أن يستحضروا على نفقتهم الكتب والصحف من جرائد ومجلات وذلك وفق ما تقرره اللائحة الداخلية » . وكذلك اكتفى القانون بالرعاية الطبية العامة ، ولم ير حاجة الى النص على الطبيب الخاص .

٥ - الاتصال بالفير وحق الدفاع :

إذا صدر أمر بحبس المتهم احتياطيا ، فان هذا يعنى أن هناك اتهاما جديا مسندا اليه ، ومن ثم فهو في حاجة الى اعداد دفاعه ، وقد لا يتيسر له هذا الا اذا استعان ببعض أقاربه أو أصدقائه للاتصال بالدافع عنه .

ولقد عنيت قواعد الحد الأدنى بتقرير حق الاتصال والزيارة والاستعانة بالدافع فنصت القاعدة ٩٢ على أنه « يجب أن يسمح للمتهم بأن يخطر أسرته فوراً بحبسه (بتوقيفه) وأن ينال كل التسهيلات المعقولة للاتصال بأسرته وأصدقائه وتلقى زيارتهم مع مراعاة ما تتطلبه مصلحة العدالة وأمن المؤسسة وحسن النظام بها من قيود ورقابة » . وتنص المادة ٩٣ على أنه « يجب أن يسمح للمتهم بطلب تعيين محام للدفاع عنه في الأحوال التي ينص فيها القانون على حضور محام معه ، وأن يتلقى زيارة محاميه لتحضير دفاعه ، وأن يعد تعليماته الخاصة لمحاميه ويسلمها اليه . ولذلك يجب أن يزود المتهم اذا شاء بأدوات الكتابة . ويجوز أن تتم المقابلات بين المتهم ومحاميه على رأى من رجل الشرطة أو موظف المؤسسة دون أن يكون الحديث المتبادل بين المتهم ومحاميه تحت سمعها » .

وقد تناول قانون السجون في مصر حق الزيارة والمراسلة ، سواء للمحكوم عليهم أو للمحبوسين احتياطيا ، فنصت المادة ٣٨ على أن « يكون لكل محكوم عليه الحق في التراسل ولذويه أن يزوروه وذلك طبقا لما تبينه اللائحة الداخلية ، وللمحبوسين احتياطيا هذا الحق دون اخلال بما يقضى به قانون الاجراءات الجنائية بشأنهم في هذا الصدد » . ونصت المادة ٣٩ على أن يرخص لمحامي المسجون في مقابلته على انفراد بشرط الحصول على إذن كتابي من النيابة العامة ومن قاضى التحقيق في القضايا التي يندب لتحقيقها

سواء اكانت المقابلة بدعوة من المسجون أم بناء على طلب المحامي . وقد نظمت اللائحة الداخلية حق الزيارة والدفاع . هذا وقد صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ وعدل المادة ١/١٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية على الوجه التالي « يبلغ فورا كل من يقبض عليه أو يحبس احتياطيا بأسباب القبض عليه أو حبسه ، ويكون له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع والاستعانة بمحام ويجب اعلانه على وجه السرعة بالتهم الموجهة اليه » .

وفي القانون الليبي تنص المادة ٥٥ على انه « يكون لكل محكوم عليه الحق في التراسل ولذويه أن يزوروه في السجن وذلك طبقا لما تبينه اللائحة الداخلية ، وللمحبوسين احتياطيا هذا الحق دون اخلال بما يقضى به قانون الاجراءات الجنائية بشأنهم في هذا الصدد » . وتنص المادة ٢٠ على أن « يرخص لمحامي المحبوس احتياطيا في مقابلته على انفراد بشرط الحصول على اذن مكتوب من النيابة أو من قاضي التحقيق سواء كانت المقابلة بدعوة من المحبوس أو بطلب من المحامي » .

وتنص المادة ١/٣٠ ، ٢ من قانون السجون الكويتي على أنه « يجوز للمسجونين من الفئة (١) مقابلة زائريهم ومراسلة من يشاءون في حدود أحكام اللائحة الداخلية ، وذلك ما لم يرد بأمر الحبس ما يمنع ذلك ويجب أن تكون الزيارة تحت اشراف ضابط السجن أو من ينوب عنه . ويجوز لمحامي المحبوس حبسا احتياطيا مقابلته على انفراد بشرط الحصول على اذن كتابي من النيابة العامة أو المحقق كل فيما يخصه » .

خلاصة :

نخلص مما تقدم أن التشريعات العربية تتفق مع قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين في التسليم بالقاعدة الأصلية التي تفترض أن الأصل في الإنسان البراءة ، وتجرى معاملة المتهم أثناء الحبس الاحتياطي على هذا الأساس . وهي أيضا تتجه الى عدم فرض العمل على المحبوس احتياطيا الا اذا طلبه .

وفي رأينا أنه اذا توافرت امكانية العمل للمحبوس احتياطيا بالسجن يجب تشغيله ، على أن يكون مفهوما أن هذا لا يعنى اعتباره عقوبة موقعة عليه ، ولكن الحكمة منه هو شغل وقت فراغ المحبوس احتياطيا ، ثم الاستفادة منه باعتباره عنصرا في القوى البشرية في الدولة . على أنه ينبغي مراعاة نوع العمل الذي يفرض على المحبوس احتياطيا ، فيكون متفقا مع طبيعة عمله قبل حبسه احتياطيا بقدر الامكان . ومن ناحية أخرى يلزم أن يتقاضى اجرا كاملا عن عمله ويكون مساويا لأجر العامل في خارج السجن ، ولا تخصم منه الا مصاريف الإقامة .

والأصل أن تكون اقامة كل محبوس احتياطيا في غرفة مستقلة عن غيره ، ولكن مع التسليم بأن هذا أمر مأمول الا أنه يصعب تحقيقه من الناحية العملية . ولذا فان دعا الأمر الى اجتماع عدة مساجين في مكان واحد ، يجب مراعاة التقارب بين الظروف والمستويات الاجتماعية المختلفة .

ثالثا - الاشراف القضائي على السجون

ان الحكم الذي يصدر في الدعوى الجنائية لا تكون له أية قيمة ما لم ينته الأمر الى تنفيذه ، لأن الغاية من العقاب أو التدبير الاحترازي لا تقف عند مجرد وصول المجتمع الى حقه في مجازاة الجاني ، وانما هي تمتد الى محاولة لاصلاحه ومنع غيره من الاقتداء به ، ولن يتحقق هذا أو ذاك اذا لم تكن العقوبة يقينية في تنفيذها . ومتى كان الأمر كذلك فانه لا يمكن فصل الاجراءات القضائية السابقة على التنفيذ عن اجراءات التنفيذ ذاتها ، لانه لا معنى ولا فائدة لوجود الواحدة منهما دون الأخرى . وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن مرحلة تنفيذ الأحكام الجنائية تدخل ضمن نطاق الدعوى الجنائية .

ولقد أصبح لمرحلة التنفيذ في الدعوى الجنائية طبيعة خاصة ، حيث لم يعد الأمر قاصرا على مجرد اقتضاء المجتمع حقه من مرتكب الجريمة بجزاء يوقع عليه ، ولكن شخصية المجرم تلعب دورا كبيرا في هذه المرحلة ، حيث ينبغي العمل على تقويمه واصلاحه وحتى تتمشى الغاية من هذا الاتجاه مع مرحلة التنفيذ يكون من الأوفق منح ذات السلطة التي قررت الجزاء أو التدبير الاشراف على تنفيذه . وبهذا يكون المنطق الذي يتفق مع واقع الأمور أن تختص جهة واحدة بالاجراءات كلها الموصلة الى ذات الغاية أي الجهة القضائية .

ومع هذا فهناك نقاش حول الجهة التي يعطى لها حق الاشراف ، هل تكون جهة قضائية أم جهة ادارية أم جهة مختلطة تجمع بين العنصرين الاداري والقضائي .. وفي الحقيقة ان لكل من الجهات آنفة البيان مزايا ، اذا عهد اليها بالاشراف وعيوب في نفس الوقت .

وتتمثل الجهة الادارية في مصلحة السجون والموظفين التابعين لها ، كما قد ينضم اليها بعض موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية ويتميز الاشراف الاداري بسهولة الاتصال بين الشخص الموضوع تحت الاشراف عند تنفيذ العقوبة أو التدبير وبين موظفي الجهة الادارية ، بما يوفر القدرة على تعرف كثير من الحقائق التي قد تخفى على غيره . على أن العيب الذي قد يلصق بالجهة الادارية هو أن اتصالها المستمر بالمحكوم عليهم والعقيدة الراسخة بأنهم من المجرمين قد يؤدي الى تأثرهم فيما يتخذونه من الاجراءات بالنسبة الى المحكوم عليهم ، فيغلب فيها شدة القرارات الادارية وحزمها اذا ما قورنت بالاجراءات القضائية .

واذا اقتصر الأمر على جهة قضائية فان الاشراف له ميزة البعد عن المؤثرات الادارية المستمدة من الواقع العملي ، اذ تتسم القرارات القضائية بصورها بعد ترو - وهو طابع الأحكام القضائية - وبعد دراسة مستفيضة لكل حالة على حدة . على أن النقد الذي قد يوجه الى هذه الطريقة هو ان

التنفيذ له طبيعة مختلفة عن اصدار الأحكام القضائية . وكثيرا ما يحتاج الى تصرف حازم سريع فضلا عن أن الجهة القضائية لن يتيسر لها بمفردها الاحاطة بمختلف الظروف الشخصية والعائلية والاجتماعية التي تتعلق بالحكوم عليه .

وأخيرا توجد الطريقة التي يجمع فيها بين العنصرين القضائي والاداري ، وبهذا يمكن الجمع بين مزايا كل من الطريقتين السابقتين واستبعاد العيوب التي تلصق بهما . فيكون الاشراف قضائيا على اعتبار أن مرحلة التنفيذ تعتبر من مراحل الدعوى الجنائية التي يختص بها القاضي ، وهو في اشرافه يتعاون مع الجهة الادارية وتختلف التفاصيل الخاصة بالجمع بين العنصرين .

ولا شك في أن الاشراف على التنفيذ العقابي أمر ينبغي أن تتضمنه قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين ، حيث أن الاشراف نوع من الضمان للمسجونين ، يجب أن توضع له قواعده الخاصة التي لا تقل في أهميتها عن غيرها من القواعد .

وإذا راجعنا قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين نجد أنه تحت عنوان التفتيش تنص القاعدة ٥٥ على أنه « يجب أن يوجد تفتيش منتظم على المؤسسات العقابية وخدماتها بواسطة مفتشين من ذوي المؤهلات والخبرة تعينهم السلطة المختصة . ويجب أن تكون مهمتهم بصفة خاصة هي ضمان إدارة تلك المؤسسات طبقا للقوانين واللوائح القائمة ومن أجل تحقيق أهداف الخدمات العقابية والاصلاحية » .

وهذه القاعدة بينت الغاية من التفتيش وهي ضمان تحقيق أهداف الخدمات العقابية والاصلاحية ، ومعنى هذا بعبارة أخرى الاشراف على التنفيذ بما يؤكد تحقيق الغاية منه . والاشارة الى القوانين واللوائح القائمة يؤكد أنها تنصرف الى ما يتعلق منها بتنفيذ الأحكام . ثم بينت القاعدة في صدرها أن التفتيش المنتظم يقوم به مفتشون من ذوي المؤهلات والخبرة تعينهم السلطة المختصة ، فهل ينصرف هذا الى موظفي مصلحة السجون أي الى الموظفين الاداريين ، أم يجوز أيضا صرف العبارة الى الموظفين القضائيين؟ في رأينا أن القاعدة أرادت ترك الأمر للسلطة المختصة قانونا بالاشراف في كل دولة ، سواء اكانت ادارية أم قضائية أم مختلطة بين العنصرين ، وعلى هذا ينبغي الرجوع الى قوانين السجون أو غيرها لبحث كيفية أعمال الاشراف .

وإذا رجعنا الى القاعدة ٣٦ التي تتكلم على حق المسجون في الشكوى نجدها تنص في البندين ٢ ، ٣ على أنه « يجب أن يسمح بتقديم الالتماسات أو الشكاوى الى مفتش السجون أثناء قيامه بالتفتيش . كما يجب أن تتاح الفرصة للمسجون للتحديث مع المفتش أو أي موظف آخر يقوم بالتفتيش في غير حضور مدير السجن أو الموظفين الآخرين . ويجب أن يسمح لكل مسجون بتقديم التماس أو شكوى (بالطريق القانوني) وبخون رقابة على محتوياتها ، الى الإدارة المركزية للسجون أو الى السلطة القضائية أو غيرها من السلطات المختصة » . ويتكشف من هذا النص أن الجهة المختصة بالرقابة والاشراف

وتلقى الشكاوى والفصل فيها ، قد تكون مصلحة السجون أو جهة قضائية حسب اختلاف التشريعات .

وفي مصر تنص المادة ٨٥ من قانون السجون على أن « للنائب العام ووكلائه في دوائر اختصاصهم حق الدخول في جميع أماكن السجن في أى وقت للتحقق من (١) أن أوامر النيابة وقاضى التحقيق في القضايا التى يندب لتحقيقها وقرارات المحاكم يجرى تنفيذها على الوجه المبين منها . (٢) أنه لا يوجد شخص مسجون بغير وجه قانونى (٣) عدم تشغيل مسجون لم يقض الحكم الصادر ضده بتشغيله فيها عدا الأحوال المبينة فى القانون . (٤) عزل كل فئة من المسجونين عن الفئة الأخرى ومعاملتهم المعاملة المقررة لفئتهم . (٥) أن السجلات المفروضة طبقا للقانون مستعملة بطريقة منتظمة . وعلى العموم مراعاة ما تقضى به القوانين واللوائح واتخاذ ما يرويه لازما بشأن ما يقع من المخالفات . ولهم قبول شكاوى المسجونين وفحص السجلات والأوراق القضائية للتحقق من مطابقتها للنماذج المقررة . وعلى مدير السجن أو مأموره أن يوافيهم بجميع ما يطلبونه من البيانات الخاصة بالمهمة الموكول اليهم القيام بها » . وتنص المادة ٨٦ على أن لرؤساء ووكلاء محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية وقضاة التحقيق حق الدخول فى كل وقت فى السجون الكائنة فى دوائر اختصاص المحاكم التى يعملون بها . ولرئيس ووكيل محكمة النقض حق الدخول فى جميع السجون . وعلى إدارة السجن أن تبلغ الملاحظات التى يدونونها الى المدير العام » . وهذان النصان فى مضمونهما لا تخرج أحكامهما عن الأحكام التى وردت فى قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين .

ويمثل هذا النص المادة ٧١ من قانون السجون الليبي .

وفي الكويت تنص المادة ١٥ من قانون السجون على أن « لمدير السجون الحق فى التفتيش عليها فى أى وقت . ولأى مسجون الحق فى مقابلة المدير أثناء التفتيش والتقدم اليه بأى شكوى ويحقق المدير الشكاوى الجدية التى تقدم اليه » ويتخذ من الإجراءات ما يكفل منع أسبابها إذا كانت تقوم على أساس . ويرفع تقريراً بالحالات الهامة الى وزارة الداخلية » . وتنص المادة ١٦ على أن « ينتدب مدير السجون مفتشين ومفتشات من إدارة السجون للتفتيش عليها وللتحقق من حسن تنفيذ النظم الموضوعة » ومن استيفاء شروط الأمن والنظافة والصحة داخل السجن ، ويرفعون تقاريرهم فى هذا الشأن الى المدير ويبلغون ملاحظاتهم الى ضابط السجن » . وتنص المادة ١٧ على أن « لوزير الداخلية أن يثبت من أن أوامر النيابة وقرارات المحاكم يجرى تنفيذها على الوجه المبين فيها ، ومن أنه لا يوجد شخص مسجون بغير وجه قانونى ويحيل الشكاوى التى ترد اليه فى هذا الشأن الى مدير السجون لفحصها وموافاته بنتيجة الفحص » .

ويأخذ قانون الإجراءات الجنائية الليبي بنظام قاضى الاشراف على التنفيذ ، حيث يعتبر القاضى الجزئى فى دائرة اختصاصه قاضيا للاشراف ، وتنحصر مهمته فى الأمر بتطبيق التدابير الوقائية فى الأحوال التى يجيزها قانون العقوبات وفى انتهاء هذه التدابير ، وله انتهاءها قبل انقضاء الحد الأدنى للمدة التى

يحددها القانون ، كما أن له تحديد مدة اضافية للتدبير اذا تبين له أن المحكوم عليه لا يزال خطرا .

وقد استحدث مشروع قانون الاجراءات الجنائية في مصر نظام قاضى التنفيذ وأورد الأحكام الخاصة به تحت عنوان قاضى التنفيذ ، وكان الباعث على هذا ما استحدثه قانون العقوبات من تدابير تحتاج الى اشراف عند تنفيذها ، نظرا لطبيعتها الخاصة والتي تجعلها قابلة للتغيير ومنه ما تكشف عنه عملية التنفيذ ذاتها .

خلاصة :

ان من أدق المسائل التى ينبغى أن تلقى عناية فى الأونة الحاضرة الاشراف على التنفيذ العقابى وأنه وان جاءت بعض النصوص الخاصة بالتنفيذ وبموظفى الادارة العقابية فى قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين ، الا أن هذا ليس بأمر كاف ، ويحتاج الموضوع لدراسة شاملة لا سيما وأن الاشراف على التنفيذ العقابى غاية لا تقف عند مجرد الاطمئنان الى تطبيق القوانين واللوائح فى السجن ، وانما رسم الطريق أثناء التنفيذ وبعده لاصلاح السجين والعودة به انسانا صالحا للمجتمع . ولا يتسع المقام هنا لتناول الموضوع من كافة نواحيه ، وان كنا نوصى بعقد دراسة خاصة له .

قريبا يصدر العدد الثانى من المجلة الاجتماعية القومية

مايو ١٩٧٤

مضمينا :

— استطلاع آراء الجمهور المصرى فى الافلام السينمائية
(العوامل التى تجذبه اليها أو تصرفه عنها)
الدكتور عبد الباسط عبد المعطى والدكتور عبد الحليم محمود

— نقد نظرية البيروقراطية عند ماكس فيبر
الدكتور محمد عبد الله أبو على

— أحكام الزواج المستحدثة بالتشريع التونسى
محمد منصور

— الاصاله وعلاقتها بأساليب الاستجابة
الدكتور عبد الستار ابراهيم

— دراسة مقارنة للخطأ الثابت فى الادراك
الدكتور سيد غنيم

— بعض الجوانب الاجتماعية فى التطوير الادارى
الدكتور أحمد رشيد

— الوقاية من الاعتماد على المخدرات (باللغة الانجليزية)
الدكتور مصطفى سويف

**الاعتداء البدني وجزاءه
في التقاليد القبلية الافريقية
الدكتور محمود سلام زياتي***

يعاقب العرف في المجتمعات القبلية الافريقية على الاعتداء البدني . ونقصد بالاعتداء البدني ((bodily assault)) هنا الجريمة التي جرت العادة في مصر بتسميتها بالضربات والجروح (coups et blessures) فالاعتداء البدني يشمل اذن كل انواع الاذى البدني الذي يرتكبه شخص على آخر دون وجه حق ابتداء من الضرب البسيط وانتهاء بالجروح البالغة والعاهاات . ومن ثم فهو يشمل الضرب بالعصا او الطعن برمح او سكين ، كما يشمل قطع ذراع او ساق ، او فقأ عين او صلم اذن ، او اسقاط سن او كسر عظم .. الخ .

واذا كان الغالب في جريمة الاعتداء البدني ان يحدث الاعتداء من الجاني على بدن المجنى عليه ، فقد يعد العرف ، في بعض المجتمعات القبلية الافريقية ، الشخص مسئولا ولو لم يكن قد اتى فعلا ماديا على جسد المجنى عليه طالما ان الاذى الذي لحق بهذا الاخير قد نجم عن فعل الجاني .

ومن الممكن ان نضرب لذلك مثلا بالعرف عند اللامبا (Lambas) الذي كان يقضى بمسئولية الرجل المسلح الذي يطارد على سبيل المزاح صبية

(*) استاذ تاريخ القانون بجامعة اسيوط .

لصاحب المقال دراسات اخرى في مجال القانون القبلى الافريقى منها .

— النظم القانونية الافريقية وتطورها وهو كتاب يقع في ٥٠٥ ص ، نشرته دار النهضة العربية سنة ١٩٦٦ ويعالج عدة موضوعات تتصل بنظام الأسرة مثل أهلية الزواج وتعدد الزوجات والمهر والطلاق والميراث .

— القتل وجزاؤه في التقاليد القبلية الافريقية ، وهو بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، عدد يناير ١٩٦٥ .

— الزنا وجزاؤه في التقاليد القبلية ، وهو بحث منشور في مجلة مصر المعاصرة ، عدد ابريل سنة ١٩٦٧ .

— السرقة وجزاؤها في التقاليد القبلية الافريقية ، وهو بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، عدد يوليو ١٩٦٧ .

— الاغراء والاغتصاب في التقاليد القبلية الافريقية ، وهو بحث منشور في المجلة الجنائية القومية ، عدد نوفمبر ١٩٧٢ .

يلعبون اذا أصيب أحدهم بأذى أثناء جريهم خوفا منه . وكان الشيوخ يكتفون في هذه الحالة بتوبيخ الفاعل وشتمه . اذا لم تكن الإصابة شديدة . ويعاقبونه بغرامة تتمثل في عقدين كبيرين من الخرز اذا كان الصبي قد كسرت ذراعه . ويلزمونه دفع بندقية أو اثنتين اذا كان الصبي قد أصيب بعجز كامل أو فقد بصره . وفي حالة موت الصبي كان من الممكن الزام الجاني دفع بندقية أو استرقاق أخته .

وفي دراستنا للاعتداء البدني في المجتمعات القبلية الافريقية سوف نبدا باستعراض الصور المختلفة للجزاء على هذه الجريمة وبعد ذلك نحاول التعرف على الظروف التي من شأنها اعفاء الفاعل من الجزاء كلية وتلك التي تؤدي الى تخفيفه أو تشديده .

المبحث الأول صور الجزاء على الاعتداء البدني

للجزاء على الاعتداء البدني ، في التقاليد القبلية الافريقية ، صور متعددة . غير أن الجزاءات المقررة لهذه الجريمة ليست واحدة دائما . فهي تختلف من مجتمع الى آخر ، كما أنها تختلف في المجتمع الواحد تبعا للظروف .

واذا استعرضنا أعراف عدد من المجتمعات القبلية الافريقية في هذا الخصوص أمكننا أن نخلص الى الجزاءات التالية بوصفها الجزاءات الشائعة لهذه الجريمة :

١ - الثأر أو الانتقام الفردي .

٢ - القصاص أو المثلة .

٣ - التعويض أو الدية .

٤ - الغرامة .

٥ - الضرب .

٦ - جزاءات أخرى .

وسوف نتحدث فيما يلي عن كل من هذه الجزاءات في شيء من التفصيل .

أولا - الثأر والانتقام :

من الشائع في المجتمعات القبلية الافريقية اللجوء الى الثأر بصدد الاعتداءات البدنية . فعندما يتعرض شخص لاعتداء بدني يلجأ ، في الأعم الأغلب ، الى الانتقام ، سواء بمفرده أو بالاستعانة ببعض أقباره ، من المعتدى سواء في الحال أو عندما تسبج الفرصة ، والغالب أن يعد هذا الانتقام عملا مشروعا لا يستتبع جزاءا . ومع ذلك قد يؤدي مثل هذا الانتقام

الى نشوب معارك بين قرابة المعتدى وقرابة المعتدى عليه . مما يستتبع تدخل كبار السن للحلول دون اتساع النزاع .

ومن قبيل المجتمعات التي كانت تسمح للمجنى عليه أو أقاربه بالثأر من المعتدى : قبائل الإيبو Ibo (في الجنوب الشرقي من نيجيريا) حيث كان لأخ الرجل المصاب الحق في أن ينتقم من الجاني أو أحد أخوته بجرحه بنفس الكيفية التي جرح بها الجاني المجنى عليه (١) . ولدى الباري Baria والكوناما Cunama (في أريتريا) كان من الممكن الثأر من أجل كل الاعتداءات البدنية طالما أنه لم يتم صلح بين الطرفين . غير أن الثأر الذي يباشر على هذا النحو كان من اللازم أن يتم خفية بعيدا عن أعين الناس الذين كان لهم الحق في ضرب من يسعى إلى الثأر في حضورهم ، دون أن يفضي ذلك إلى نشوء حق في الانتقام منهم (٢) .

ثانيا - القصاص أو المثلة :

من الجزاءات المقررة للاعتداء البدني ، في بعض المجتمعات القبلية الإفريقية القصاص من المعتدى أو ايقاع المثلة به بصورة منظمة أي تحت إشراف سلطات القبيلة . فعندما يعتدى شخص على آخر يعرض الأمر على زعيم القبيلة أو من يقوم مقامه . فإذا تبين أن المدعى عليه مذنب أمر المجنى عليه أو أحد أقاربه أو بعض أتباعه أن يوقعوا بالجاني أذى مماثلا لما أوقعه بالمجنى عليه . فإذا كان قد طعنه طعن وفي المكان المقابل لذلك الذي حدث فيه الطعن . وإذا كان قد تسبب في قطع أحد أطرافه أو عضو من أعضائه ، قطع منه ما يمثل الطرف أو العضو المقطوع .

فلدى التسوانا Tswana (في جنوب إفريقية) مثلا كانت حالات الاعتداء تسوى في الماضي طبقا لقانون « العين بالعين والسن بالسن » . فإذا اتضح أن المعتدى مذنب أمر الزعيم المجنى عليه أن يقتص لنفسه بأن يوقع بالمعتدى جرحا بنفس السلاح وفي نفس الجزء من جسده بالكيفية التي جرح هو بها (٣) . وفي معظم الأحوال تأمر المحكمة بذلك في المشاجرات التي تحدث بين النساء وحيث تكون احدهن قد عضت الأخرى بقسوة أو ضربتها بشدة (٤) . ولدى النيامويزي Nyamwezi (في تنزانيا) لم يكن الملك يستطيع دائما تهدئة ثائرة الشاكين وكان عليه رغما منه أن يخولهم رخصة مباشرة الانتقام . فإذا فُتق شخص عينا لآخر ، ولو بطريق الإهمال ، كان أقارب المجنى عليه يحمون مخززا في النار يفتأون به عين الجاني المقابلة ، وإذا تعلق الأمر بعضو آخر كان من اللازم أن يوقع نفس الأذى بالعضو المقابل من الجاني (٥) . وفي

Meek, Law and authority in a Nigerian Tribe, p. 213. (١)

Pollera, I Baria e.I. Cunama, p. 174. (٢)

Schapera, The Khoisan peoples of South Africa, p. 268. (٣)

Schapeara, The Bantu-speaking Tribes of South Africa, p. 210. (٤)

Bösch, Les Banyamwezi, (٥)

بعض قبائل نيجيريا الشمالية أيضا كانت تفتأ عين من تسبب في فقد عين آخر،
ويفضل ذراع من قطع ذراعا آخر (٦) .

ثالثا - التعويض أو الدية :

من الجزاءات الشائعة على الاعتداء البدنى الزام المعتدى دفع تعويض مالى للمعتدى عليه . ومن الطبيعى أن يختلف مقدار التعويض تبعا لجسامة الإصابة الفاجمة عن الاعتداء . والقاعدة أنه كلما كانت الإصابة جسيمة كان التعويض كبيرا، والعكس بالعكس . وتوجد في بعض المجتمعات القبلية قواعد عرفية تحدد مقدار التعويض اللازم دفعه في صور الاعتداء البدنى المختلفة . فهناك فئات متعارف عليها لنوع الإصابة ومقدار التعويض الذى يستحق عنها . ووجود هذه الفئات المتعارف عليها للتعويض عن الاصابات المختلفة من شأنه أن يسهل مهمة الاتفاق بين الطرفين المعنيين على التعويض المطلوب . لكن وجود هذه التعريفات المقررة للتعويض لا يعنى دائما أن التعويض الذى يدفع فعلا هو بالضرورة التعويض المقرر في العرف . فان مقدار ما يدفع فعلا من تعويض قد يزيد أو يقل عن المقدار المتعارف عليه .

ونسوق فيما يلى ، على سبيل المثال ، قوائم التعويض عن الاصابات المختلفة لدى بعض القبائل الأفريقية .

ففى بعض جهات الكيكويو Kikuyu (فى كينيا) كانت الاصابات والتعويضات المستحقة عنها على النحو التالى :

فقد ذراع ٤٠ ماعزا

فقد ساق ٥٠ ماعزا

فقد عين ٤٠ ماعزا

فقد ركة ٤٠ ماعزا

فقد قدم ٤٠ ماعزا

فقد أصبع كامل ٣٠ ماعزا

كل فقرة من الاصبع ١٠ من الماعز

Meek, The Northern Tribes of Nigeria, p. 274.

(٦)

Routledge, With a Prehistoric People, p. 216, Lindblom, The Akamba, (٧)
p. 56.

وعند الكمبا Kamba (في كينيا) كانت قائمة الاصابات والديات على النحو التالي :

فقد أصبع من رأس من الماعز الى ثور

فقد أصبعين ثور

فقد عين ثور ورأس من الماعز

فقو ذراع واحدة بقرة وثور

فقد ساق واحدة خمس بقرات

فقد ساقين ثمانى بقرات تقريبا

وفي أرووندى كان التعويض يتفاوت تبعا للضرر الحادث على النحو التالي :

الضربات غير الجسيمة عشر صفوف من الخرز

فقد ذراع أو ساق بقرة مكتملة

فقد عين عجل

فقد يد أو قدم عجلة

عجز عن العمل تقديم الغذاء بالإضافة الى الجمعة واللبن .

وفي البعض الآخر من المجتمعات القبلية الأفريقية لا نجد أثرا لهذه التعويضات المحددة سلفا بل يقدر التعويض تبعا لكل حالة على حدة . وفي هذه المجتمعات يعهد بمهمة تقدير التعويض اللازم الى هيئة من المحكمين أحيانا ، وأحيانا أخرى يترك تقدير ذلك للمحكمة التى تفصل فى الدعوى .

فلدى الشيلوك Shilluk ، على خلاف الحال بالنسبة للدنكا والنوير ، (فى جنوب السودان) لا توجد اصابات مقررة تعطى من أجلها

(٨) وفى بعض جهات الكمبا تأخذ قائمة التعويضات الصورة التالية :

فقد أصبع واحد عجل ورأس من الماعز وأحيانا بقرة

فقد أصبعين عجل وثلاث من الماعز .

إصابة اليد إصابة اعجزتها بقرة

فقد ذراع خمس بقرات وعجل

فقد الذراعين عشر بقرات وعجل

فقد ساق خمس بقرات وعجل

فقد الساقين عشر بقرات وعجل

إصابة الرأس رأس من الماعز

القتل العرضى عشر بقرات وعجل

أنظر

(٨) Hobley, Ethnology of A Kamba and other East-African Tribes,

Cambridge 1910, p. 79.

Bourgeois, Banyawanda et Barundi, p. 415.

(٩)

تعويضات بناء على تسمية محددة . فمن المتعارف عليه ، في حالة الإصابة ، ضرورة دفع ثور من جانب المعتدى اظهرا لحسن النية من جانبه، أما التسوية النهائية فتتم تبعا لجسامة الضرر الحادث (١). ولدى الجيسو Gisu (في أوغندا) ليست هناك تعريفة محددة عرفيا للتعويض عن الإصابة ، وإنما كان التعويض يسوى بواسطة الطرفين المعنيين بمعاونة قرابتهما (١١) . كذلك يروى دابادي D'Abbadie أن التعويض ، في محكمة كافا Kafa وجنيجيرو Janjero كان يحدد بمعرفة هيئة من المحلفين تبعا لطبيعة الإصابة (١٢) .

كذلك من الشائع ، في المجتمعات القبلية الافريقية ، الزام المعتدى دفع ما تكبده المجنى عليه من نفقة بسبب الإصابة . فقد يلزم المعتدى دفع أتعاب الطبيب الذي يعالج المجنى عليه ، وثمان العقاقير التي يضطر الى استعمالها وقد يلزم باعالة المجنى عليه الى أن يشفى من أصابته ويسترد صحته . وفي بعض الأحيان لا يلزم المعتدى بغير ذلك . ويتحقق هذا بصفة خاصة في حالة الإصابة البسيطة . ويضاف هذا الجزاء الى غيره من الجزاءات ، في حالات الإصابة الجسيمة .

فلدى الهونتوتوت Hottentots (في جنوب افريقية) كان الجزاء على الاعتداءات البدنية البسيطة يتمثل في غرامة فضلا عن الزام الجاني اعالة المجنى عليه وأسرته حتى يسترد صحته (١٣) . ولدى الكبسجي Kipsigis (في كينيا) اذا لم يفض الاعتداء الى موت المجنى عليه لم يدفع تعويض للطرف المصاب ويقتصر الأمر على الزام المعتدى اطعامه خلال فترة نقاهته (١٤) . ولدى الناندي Nandi (في كينيا) ، لم يكن على المعتدى ، مهما كانت الإصابة ، الا أن يطعم المصاب حتى يشفى . وذلك بأن يستمر في امداده باللحم طالما أنه يعاني من آثار الإصابة (١٥) . ولدى الجيو Elgeyo (في كينيا) كان الجزاء على الاعتداءات البدنية يختلف تبعا للضرر الحادث . غير أنه بالإضافة الى أي تعويض يمنح كان يطلب الى الجاني امداد المجنى عليه باللحم الى حين شفائه (١٦) . وفي مملكة كافا وجنيجيرو (في اثيوبيا) كان على المعتدى أن يدفع عددا من رعوس الماشية فضلا عن امداد المجنى عليه باللحم حتى يشفى (١٧) . ولدى الأيو قد يأمر كبار السن المعتدى بدفع كل النفقات التي ترتبت على مرض المجنى عليه . ويشمل ذلك مصاريف

(١٠) Howell, Observation on the Shiluk of the Upper Nile, p. 116.

(١١) La Fontaine, The Gisu of Uganda, p. 32.

(١٢) Huntingford, The Galla of Ethiopia, p. 62.

(١٣) Schapera, The Khoisan, p. 344.

(١٤) Peristiany, The Social institutions of the Kipsigis, p. 199.

(١٥) Huntingford, The Nandi of Kenya, p. 121.

(١٦) Massam, The Cliff dwellers of Kenya, p. 80.

(١٧) Huntingford, The Galla of Ethiopia, p. 62.

العلاج وقيمة الحيوانات التي ذبحت بأمر العراف لفسمان استرداده
صحته (١٨) .

رابعاً - الغرامة :

يتخذ الجزاء على الاعتداء البدنى صورة الغرامة فى بعض المجتمعات
القبليّة ، وهى ، فى الأعم الأغلب ، مجتمعات تخضع لسلطة مركزية قوية .
ففى هذه المجتمعات يعاقب على الاعتداء البدنى بغرامة يحصل عليها زعيم
القبيلة ولا يحصل المجنى عليه منها على شيء .

ويؤسس حق زعيم القبيلة أو أميرها فى اقتضاء الغرامة ، عن الجروح
والشجاج التى تصيب أحد أفراد القبيلة ، على فكرة أن أعضاء القبيلة
يتبعون زعيمها وأنهم مصدر قوته . فأى أذى يلحق أحدا منهم ، ذكرا كان
أم أنثى ، يعتبر اعتداء على الزعيم الذى من حقه ، ومن حقه هو فحسب ،
أن يحصل على اصلاح لما حدث من ضرر . وينبنى على ذلك أن لمزيم القبيلة
الحق فى أن يقتضى الغرامة من المعتدى دون أن يتوقف ذلك على شكوى
من المعتدى عليه بل دون حاجة الى موافقته . والأموال التى تدفع على
سبيل الغرامة تؤول الى الزعيم . ويتصرف زعيم القبيلة فى مثل هذه القضايا
بناء على سلطته بوصفه رئيس القبيلة . ولهذا فإن الاعتداءات البدنية
لا تعد خطأ فى مواجهته هو شخصيا وإنما تعد خطأ فى مواجهة القبيلة التى
هو ممثلها العام (١٩) .

فلدى البدندو Pondo (فى اتحاد جنوب أفريقية) مثلا كان كل رجل
يعد درعا لرئيس القبيلة (a shield of the Chief) ولهذا فإن الاعتداء
البدنى على أحد أفراد القبيلة كان ينظر اليه بوصفه اعتداء على الرئيس
وكانت الغرامة تؤول الى الرئيس وليس الى المجنى عليه . وكان البدندو
يعبرون عن ذلك بقولهم : « لا يمكن للرجل أن يأكل دمه A man cannot eat
his own blood وكان من الممكن لزعيم القبيلة أن يباشر الاتهام فى مثل هذه
القضايا ولو لم ترفع دعوى من الطرف المصاب (٢٠) ولدى الفند Venda
(فى اتحاد جنوب أفريقية) كان الجزاء على الاعتداء البدنى يتمثل فى غرامة
هى عبارة عن رأس من الماشية يذبح ويؤكل فى المحكمة . ولدى النجونى Nguni
والشنجانا - تونجا Shangana-Tonga والقسوانا كان الجزاء العادى
على الاعتداء البدنى الذى يؤدى الى سفك الدم أو يسبب تشوها أو إصابة
بالغة غرامة يحصل عليها زعيم القبيلة (٢١) .

(١٨) Meek, Law and authority, p. 213.

انظر أيضا بالنسبة للثسوانا :

Schapera, A Handbook, p. 258.

Schapera, The Bantu-speaking Tribes, p. 208. (١٩)

Hunter, Reaction to conquest, p. 417. (٢٠)

Schapera, The Bantu-speaking Tribes, p. 208. (٢١)

وقد يتخذ الجزاء على الاعتداء البدنى طابعا مزدوجا . فيحصل زعيم القبيلة على غرامة ويحصل المجنى عليه على تعويض . ويبرر حصول زعيم القبيلة في هذه الحالة على غرامة أن الاعتداء بما نجم عنه من اصابة أحد افراد القبيلة قد ألحق به (الزعيم) اذى . أما حصول المجنى عليه على تعويض فهدفه اصلاح الضرر الذى أصابه نتيجة هذا الاعتداء .

فلدى الباسوتو Basuto (في جنوب افريقية) مثلا يلتزم المجانى بأن يدفع تعويضا للمجنى عليه حتى يلتئم الجرح (to heal the wound) كما تفرض عليه غرامة (٢٢) . ولدى النياموزى كان الجزاء على سفك الدم اثناء المشاجرات يتمثل في غرامة يلزم بدفعها كل من اشترك في المشاجرة . فكان كل منهم يلزم بأن يدفع للملك خمس قطع من العملة . وفضلا عن ذلك كان للمصاب الحق في الحصول على خمس قطع من هذه العملة من الشخص الذى تسبب في اصابته (٢٣) . وفي رواندا Ruanda كان المعتدى يلزم بدفع غرامة تعويضية يحصل القاضى على جزء منها ، ويؤول الباقي الى المجنى عليه على سبيل التعويض (٢٤) . كذلك الحال في دارفور (في غرب السودان) حيث كانت تفرض على المعتدى الذى أسقط سنا ، أو وجه ضربة على الأنف ، أو شدة يدا ، أو أحدث جرحا بالرأس . . الخ غرامة يؤول جزء محدد منها الى المجنى عليه (٢٥) .

خامسا — الضرب والجلد :

قد يتعرض المعتدى في بعض المجتمعات لجزاء بدنى يتمثل في ضربه أو جلده . ويوقع الضرب أو الجلد بواسطة سلطات القبيلة أو تحت اشرافها . ويفتحه من هذا الجزاء وجود سلطة مركزية قوية . فالاعتداء البدنى ينظر اليه في تلك المجتمعات بوصفه جرما يخل بأمن القبيلة واستقرارها ولهذا تتدخل القبيلة ، ممثلة في زعيمها أو مجلس الكبار فيها ، للجزاء عليه .

ففي رواندا مثلا كان المعتدى يربط الى شجرة أو يوضع على الأرض وتوقع عليه عقوبة الجلد (٢٦) . ولدى التسوانا يجازى على الاعتداء البدنى المتعمد بالغرامة أو الضرب وأحيانا بالاثنتين معا تبعا لوقائع الحال (٢٧) .

Ashton, The Basuto, p. 258.

(٢٢)

Bösch, op. cit., p. 509.

(٢٣)

Bourgeois, op. cit., p. 415.

(٢٤)

من قبيل ذلك أيضا ما كان يجرى به العرف عند البامبارا Bambara (في مالي) حيث كان من يتسبب بهذا في امالة دم آخر أو احداث كسر به يلزم بدفع رأس من الماشية كان يذبح ويوزع لحمه على ارباب الاسر : انظر Aubert, p. 85.

At-tunisi, Voyage an Ouaday, p. 326.

(٢٥)

Bourgeois, op. cit., p. 415.

(٢٦)

Schäperclaus, A. Handbok, p. 285.

(٢٧)

سادسا - جزاءات اخرى :

كذلك تعرف بعض المجتمعات جزاءات تنطوي على تحقير للمعتدى وتشهير به وذلك بوضعه في هيئة تستتبع الازدراء .

ففى بعض القبائل الوثنية في نيجيريا الشمالية (باسا Basa) كان يعاقب أحيانا على الاعتداء بنزع ثياب الجانى وتغطيته بالقاذورات وعرضه في السوق (٢٨) .

كذلك قد يلزم المعتدى في بعض المجتمعات بأداء شعيرة ينطهر عن طريقها من الذنب الذى ارتكبه .

ومثال هذه المجتمعات مملكة كافا وجنجيرو (اثيوبيا) حيث كان الجانى في حالة الاصابة الجسيمة غير المتعمدة ينفى لسنة أو سنتين وعند عودته يلزم بالتضحية بشاة يغسل يديه في دمها (٢٩) .

المبحث الثانى

الظروف المؤثرة في الجزاء

تلك هى الجزاءات السائدة في المجتمعات القبلية الافريقية للاعتداء البدنى لكن تطبيق هذه الجزاءات يختلف تبعا لاعتبارات متعددة . فهناك ظروف معينة قد تجعل من الاذى البدنى الذى أوقعه شخص بآخر عملا مشروعا لاجزاء عليه أو على الأقل عملا مبررا ينجو فاعله من العقاب . وهناك ظروف أخرى تؤدي الى تخفيف الجزاء الذى يتعرض له المعتدى . وهناك على العكس ظروف من شأنها تشديد الجزاء .

وسوف نستعرض فيما يلى أسباب الإباحة أو الأعذار ثم الظروف المخففة وأخيرا الظروف المشددة .

أولا : أسباب الإباحة والأعذار :

هناك حالات معينة تقر فيها التقاليد القبلية بإمكانية إلحاق شخص بآخر اذى دون أن يؤدي ذلك الى مسئولية الفاعل عن الضرر الحادث . ومعنى ذلك أن هذا الاذى رغم دخوله من الناحية المادية في مفهوم الاعتداء البدنى ، لا ينطبق عليه هذا المفهوم من الناحية القانونية . فشرط وقوع جريمة الاعتداء أن يكون الاذى قد حدث دون وجه حق . وعلى ذلك لا يعد اعتداء ذلك الاذى الذى ينجم عن استعمال حق التأديب ، أو ذلك الذى يحدث أثناء اجراء بعض الطقوس أو الاحتفالات التى يجرى بها العرف . كذلك لا يعد

Meek, The Northern Tribes, p. 273.

(٢٨)

Huntingford, The Galla, p. 62.

(٢٩)

اعتداءا تنفيذ عقوبة بدنية بناءا على أمر السلطة المختصة . كما لا يعد اعتداء اجراء الندوب أو الشاروخ التي يجرى العرف باجرائها رغم ماتنطوى عليه من ايلام شديد في بعض الأحيان لن تجرى له .

ففي المجتمعات القبلية يقر العرف لبعض الأشخاص بسلطة تأديب على البعض الآخر . فالأب في المجتمعات القبلية وبخاصة في المجتمعات الأبوية منها سلطة تأديب أولاده بل أن الاب في هذه المجتمعات الأخيرة لا يسأل حتى عن قتل ابنه . وما يعترف به للأب في المجتمعات الأبوية من سلطة في تأديب أولاده يعترف به في المجتمعات الأمية للخال في علاقته بأولاد أخته . وعلى ذلك فإذا ألحق الأب (أو الخال) بولده (أو ولد أخته) أذى بدنيا فإنه لا يعد مسئولا ومن ثم لا يتعرض لجزاء . كذلك للزوج ، في كثير من المجتمعات القبلية لا سيما الأبوية منها الحق في تأديب زوجته . وتضع المجتمعات عادة قيودا معينة لممارسة الزوج حق التأديب على زوجته . وطالما أن الزوج قد استخدم حقه في تأديب زوجته في حدوده المقررة فإنه لا يسأل عما ينجم عنه من أذى بالزوجة .

كذلك تعرف المجتمعات القبلية مناسبات خاصة تؤدي فيها طقوس أو تقام احتفالات قد ينجم عنها الحاق أذى ببعض الأشخاص . ولا تستتبع الاصابات التي تحدث في هذه المناسبات أية مسئولية في مواجهة محدثيها .

فلدى الفولاني Fulani (في نيجيريا) مثلا كان الفتية يخضعون باختيارهم لضربات شديدة في الاحتفال المسمى شيرو Shero على يد لداتهم . وكان المفروض في الفتى أن ينجح في اجتياز هذا الابتلاء حتى يعد رجلا ويصير من ثم صالحا للزواج . وكان الابتلاء يتمثل في قيام فتى ، في سن المبلى ، بضربه بعصا رفيعة على صدره ثلاث مرات . وكانت هذه الضربات تترك علامات حمراء وقد ينبجس منها الدم . كذلك كان من عاداتهم في احتفالات السنة الجديدة أن ينقسم الشبان الى فريقين يتحاربان بمشاعل متقدة . وفي الماضي كان يلحق المشتركين في هذه الاحتفالات أذى جسيم . غير أن المسئولية على الضرر الحادث أثناء هذه الاحتفالات لم تكن توضع على رأس أحد من الأفراد (٣٠) .

كذلك لا يعد معتديا من يعهد اليه من قبل السلطة المختصة بتنفيذ عقوبة بدنية ، وبالتالي فإنه لا يتعرض لأي جزاء . فالচারس أو التابع الذي يطلب اليه الرئيس توقيع عقوبة المقلة أو الجلد بأحد الجناة ليس مسئولا عن الأذى المادي الذي يتسبب عن فعله .

وفي كثير من المجتمعات القبلية الإفريقية يجرى العرف بأحداث قطوع أو خدوش أو ندوب بالبدن في مناسبات خاصة . ويختلف الغرض من هذه القطوع أو الخدوش أو الندوب باختلاف الظروف . فقد يكون الهدف منها أن تكون علامة على انتماء الشخص الى هذه القبيلة أو تلك . وقد يكون

الغرض منها تمييز مرحلة النضوج التي انتقل اليها الشخص عن المرحلة السابقة وهي مرحلة الصبا . وقد تكون الغاية منها مجرد غاية جمالية . وهناك في العادة أشخاص مختصون بإجراء هذه القطوع أو الخدوش أو الندوب . ومن يتولى مثل هذا العمل لا يعد مرتكبا لجريمة اعتداء رغم ما ينطوي عليه عمله من إيذاء بدني . فضلا عن موافقة صاحب الشأن فان جريان عرف القبيلة به يزيل عنه صفة الاعتداء .

ثانيا : الظروف المخففة :

وفضلا عن الظروف السابقة التي تنفي صفة عدم المشروعية عن الفعل هناك ظروف من شأنها أن تخفف الجزاء بل قد تؤدي إلى استبعاده كلية . وأكثر هذه الظروف الأخيرة شيوعا الاستثارة من قبل المجنى عليه . فإذا تسبب شخص بقوله أو فعله في استثارة آخر مما حدا بهذا الأخير إلى الاعتداء عليه ، فان المستثير يعد مخطئا . ويستتبع خطوة تخفيف مسئولية الفاعل بل قد يؤدي إلى عدم مساءلته اطلاقا . فالمستثير هو المسئول وإذا كان قد أصابه ضرر فلا يلومن الا نفسه .

فلدى الهوتنتوت مثلا كان العرف يجري بعدم معاقبة المعتدى إذا كان المعتدى عليه هو سبب المشاجرة (٣١) . ولدى الباسوتو قد يعفى المعتدى من دفع تعويضات للمعتدى عليه إذا كان قد استثير بصورة جدية من قبل هذا الأخير . ومع ذلك قد يغرم المعتدى لالتجائه إلى أخذ حقه بنفسه ، كما يغرم المعتدى عليه لتسببه في الإخلال بالأمن (٣٢) ولدى التسوانا إذا حدثت معركة وكان أحد أطرافها يعتدى في قسوة وأصيب بأذى شديد فان من اعتدى عليه لا يتعرض للعقاب اطلاقا . لكن ينبغي لذلك أن يكون السلاح المستخدم متناسبا مع طبيعة الاستثارة أو الاعتداء المهدد . فإذا لم يكن بيد المعتدى سلاح وكان قد ضرب بهراوة فان من ضربه يغرم بشاة أو ماعز . لكن إذا كان هذا الأخير قد استخدم يده فحسب لم يتعرض لأي جزاء (٣٣) . وفي معظم القبائل البانتوية في جنوب افريقية لا يتعرض الفاعل لأي جزاء إذا كان الاعتداء قد حدث نتيجة استثارة أو حدث بصورة عرضية (٣٤) .

ومن الظروف المخففة للجزاء على الاعتداء البدني أن تحدث الإصابة بسبب الإهمال أو أن تحدث بصورة عرضية أي أن تكون الإصابة غير مقصودة . فالمجتمعات القبلية الافريقية تفرق بصدد الاعتداءات البدنية بين الأفعال التي تقترن بقصد أحداث الأذى وتلك التي لا تقترن بهذا القصد . والجزاء على الاعتداءات المقصودة أو المتعمدة أشد منه على الأفعال التي ينجم عنها ضرر دون أن يكون الضرر في الأصل مقصودا .

Schapera, The Khoisan, p. 344.

(٣١)

Ashton, op. cit. p. 258.

(٣٢)

Schapera, A Handbook, p. 258.

(٣٣)

Schapera, The Bantu-speaking Tribes, p. 210.

(٣٤)

فلدى التسوانا مثلا اذا اصاب رجل آخر بصورة عرضية ، كما لو رماه خطأ أثناء خروجهما للقنص معا لا يوقع عليه عقاب ، لكن قد يطلب اليه مشاركة المجنى عليه في مصاريف العلاج ان وجدت . أما اذا كان من الممكن نسبة الإصابة الى الإهمال فان المعتدى يعاقب وان لم يكن بنفس الشدة كما في حالة الاعتداء العمدى (٣٥) .

ومن الظروف المخففة أيضا تفاهة الإصابة أو عدم تخلف إصابة أصلا . فمثل هذه الاعتداءات البسيطة لا تستتبع عادة تدخلا من قبل سلطات القبيلة . وهي تسوى ، في الأعم الأغلب ، بواسطة الطرفين المعنيين .

ثالثا : الظروف المشددة :

اذا كانت الظروف السابقة من شأنها إباحة الفعل أو استبعاد الجزاء أو على الأقل تخفيفه ، فان هناك على العكس ظروفًا من شأنها تشديد الجزاء وتغليظه . نذكر من هذه الظروف الأخيرة : العمد ، وجسامة الاعتداء ، وطبيعة السلاح المستعمل ، وموت المجنى عليه ، ومكانة المجنى عليه الاجتماعية .

ونفصل فيما يلي القول في كل من هذه الظروف .

١ — العمد :

من الشرائع في المجتمعات القبلية الإفريقية التفرقة بين الإصابة المتعمدة والإصابة التي تحدث على سبيل الخطأ . والقاعدة في هذا الخصوص أن الجزاء في الحالة الأولى أشد منه في الثانية . بل إن الفاعل قد يعفى كلية من الجزاء اذا تبين أنه قد أتى الفعل دون أن يتوانر لديه قصد الإيذاء .

٢ — جسامة الاعتداء :

يتفاوت الجزاء على الاعتداء البدني تبعًا لجسامة الإصابة الناجمة عنه . والقاعدة في هذا الخصوص هي أنه كلما كانت الإصابة جسيمة كان الجزاء شديداً . وتتحدد جسامة الإصابة بمدى العجز الذي يترتب عليها . فالإصابة التي تعجز الشخص عن القيام بدوره في الحياة العملية . تلك التي تقدمه مثلا عن رعى ماشيته أو زراعة حقله ، أو تلك التي تحول دونه وأن يكون مجازيا في صفوف أفراد قبيلته تعد إصابة جسيمة تستتبع جزاء شديداً .

فلدى التسوانا مثلا اذا لم تكن الإصابة خطيرة فالغرامة عبارة عن ثور واحد . أما اذا كانت جسيمة فقد تصل الغرامة الى ثلاثة رؤوس من الماشية بل قد تصل الى أكثر من ذلك (٣٦) ، في مملكة كافا وجنغيرو كان الجزاء المقرر

للاعتداء البدنى دفع عدد من رعوس الماشية فضلا عن اطعام المجنى عليه حتى يشفى . لكن اذا كان المجنى عليه قد أصبح عاجزا تماما ، كان له الحق فى أخذ ابنة المعتدى على سبيل الزواج حتى تقوم برعايته (٣٧) .

ومن الشائع فى المجتمعات القبلية تغليظ التعويض فى حالات فقد الساقين أو فقد البصر ، أو الاضرار ضررا بليغا بعضو الذكورة . ومن الواضح أن فقد الساقين من شأنه أن يعجز المصاب عن القيام بواجباته الاقتصادية نحو أسرته وقرباته أو المساهمة فى الغزوات أو الحروب التى تشنها أو تتعرض لها قبيلته .

كذلك يعتبر فقد البصر والموت بمنزلة سواء . فمن فقد بصره لا يعود له فى المجتمع القبلى نفع كبير بل يصير عالة على غيره . ولهذا يجرى العرف فى بعض القبائل باعتبار الاعتداء البدنى فى غاية الجسامة اذا كان قد أغضى الى فقدان المجنى عليه بصره . ولهذا قد يجازى عليه بتعويض مماثل للتعويض المستحق فى حالة القتل .

فلدى الشيلوك مثلا يرتفع مقدار التعويض المستحق عن التسبب فى فقد البصر الى نفس الفئة التى تدفع بسبب القتل (٣٨) . ولدى اللامبا كان فقد البصر بعد كارثة مفزعة ، وكانت العين تعد أعظم قيمة من الحياة ذاتها . ولهذا كان يقتضى دائما بندقيتان من أجل فقد احدى العينين (٣٩) .

كذلك الحال بالنسبة لفقد عضو الذكورة أو الخصيتين . وجسامة هذه الاصابة ترجع الى ما ينجم عنها من حرمان من المتعة الجنسية وفقدان القدرة على التناسل . ولهذا تفلظ المجتمعات القبلية الجزاء على مثل هذه الاصابة .

من قبيل ذلك ما نجده عند اللانجو Lango (فى اوغندا) حيث يجرى العرف باعتبار اىذاء احدى الخصيتين أو كليهما اىذاءا دائما أو الحرمان من احدهما أو كليهما أكثر أنواع الاعتداء جسامة ولهذا يلزم الجانى بأن يدفع للمجنى عليه مجلتين وعجلين (٤٠) . كذلك لدى الباكونجو Bakongo (فى زائيرى) يعد اصابة قاتلة ومن ثم يستتبع تشديد الجزاء تعجيز الخصم خصمه فى معركة مباشرة ضغط عنيف على أعضائه التناسلية (٤١) .

كذلك قد تعد اسالة الدم فى حد ذاتها سببا كافيا لتشديد الجزاء . بل قد تقدر جسامة الاصابة بمقدار ما تسببت فى اسالته من دم . ويرجع التشديد على اسالة الدم الى الاعتقاد السائد فى المجتمعات القبلية بأن الروح تسكن فى الدم .

Huntingford, The Galla, p. 62.

(٣٧)

Howell, Observation, p. 115.

(٣٨)

Doke, op. cit. p. 74.

(٣٩)

Driberg, op. cit., p. 211.

(٤٠)

Van Wing, Etudes Bakongo, p. 185.

(٤١)

فلدى الباكونجو مثلا يعاقب على الاعتداء الذى يستتبع سفك الدم على نحو أشد منه بالنسبة للاعتداءات البسيطة التى لا يتخلف عنها مثل هذا الأثر. وذلك لاعتقادهم بأن الروح تسكن فى الدم والروح جوهر الأبدية وتتأذى هذه بشدة بسفك الدم (٤٢) . كذلك لدى الباسوتو يعد سيلان الدم أو عدمه نتيجة الاعتداء أحد العوامل المؤثرة فى تقدير جسامته (٤٣) .

٣ - نوع السلاح المستعمل :

تأخذ بعض المجتمعات القبلية السلاح المستعمل فى الاعتداء بعين الاعتبار فى تقدير الجزاء . وفى هذه المجتمعات يستتبع استعمال سلاح خطير تشديد الجزاء بغض النظر عن مدى جسامه الإصابة المتخلفة عنه .

فلدى الباسوتو مثلا يعتبر استخدام الأسلحة النارية أشد أنواع الاعتداء جسامه لما ينطوى عليه من قصد متهور لأحداث إصابة جسيمة . كذلك لدى التوبو Toubou (الصحراء الكبرى) تعادل الجروح التى تحدث نتيجة سلاح نارى ضعف تلك التى تحدث بواسطة سلاح أبيض (٤٤) وفى ساحل المعاج كان الجزاء على الجروح الزام المعتدى دفع غرامة للرئيس تتمثل فى خمس حزمات من السومبى Sombé أما اذا كان المعتدى قد استخدم سيفاً أو سكيناً ، ارتفعت الغرامة الى ثور (٤٥) .

٤ - موت المجنى عليه :

القاعدة ، فى المجتمعات القبلية الافريقية ، ان الاعتداء اذا أفضى الى موت المجنى عليه عد الجانى قاتلاً . والقاعدة أن لا عبثة بطول الوقت الذى يمضى بين وقوع الإصابة وحدث الوفاة . فالجانى يعد مسئولا عن القتل مهما طالبت هذه المدة طالما ثبت أن الوفاة قد حدثت بسبب الإصابة :

وأوضح مثال لذلك نجده عند الناندى حيث يجرى العرف باعتبار المعتدى مسئولا عن القتل ومن ثم ملزماً بدفع دية القتل كاملة اذا كان المجنى عليه قد مات نتيجة الإصابة التى لحقت به . ولا أهمية لمقدار اللحم الذى يكون الجانى قد قدمه لاطعام المصاب . وفضلا عن ذلك كان من الممكن أن ينسب موت رجل ، أصيب إصابة جسيمة نتيجة اعتداء آخر ، الى تلك الإصابة ولو كان قد مات بعد مضي وقت طويل على شفائه منها . بل يقال أن الموت كان ينسب فى الماضى الى الاعتداء ولو كان حدث بعده بعشر سنين . وأيا كان

Van Wing, op. cit., p.

(٤٢)

Ashton, op. cit., p. 257.

(٤٣)

Aubert, op. cit., p. 85. :

انظر أيضا بالنسبة لليبارا :

Chapelle, Nomades Noirs du Sahara, p. 323.

(٤٤)

Marty, Côte d'Ivoire, p. 335.

(٤٥)

الحال فيما مضى فإن الموت لا ينسب ، في الوقت الحاضر ، الى الاعتداء اذا كانت قد مضت عليه فترة معقولة . ذلك أن الناندى يعلمون ويسلمون بأنه من الممكن أن يموت رجل بسبب آخر غير اصابة لحقته منذ خمس أو عشر سنين ، الا اذا كان من الواضح أنه قد أصيب اصابة بالغة وأن هذه الاصابة كانت بحيث أنه من يوم وقوعها وحتى يوم الوفاة كان الجانى ما زال يعانى ألما وصحة رديئة أو عجز بسببها (٤٦) .

ولدى الكمبا اذا أصيب شخص بأذى بواسطة آخر ثم شفى دون أن يتخلف عن الاصابة عجز دائم ، فلأقاربه الحق ، عندما يموت ، ربما بعد بضعة سنين ، فى أن يشقوا جسده لمعرفة ما اذا كانت الاصابة التى لحقته يوما هى السبب فى وفاته . واذا تمكنوا بالفعل من اثبات ذلك كان فى مقدورهم المطالبة بدية الدم (٤٧) .

كذلك لدى الهوتنتوت يبحث فى الاعتداءات البدنية الخطيرة المؤدية الى الموت عما اذا كانت الجروح متعمدة أم غير متعمدة . فإذا كانت متعمدة حكم على المعتدى بالموت . أما اذا لم تكن متعمدة أعطيت كل أموال المعتدى الى اقارب الميت ، وفضلا عن ذلك كان المعتدى يجلد الا اذا اقتداه أهله بدفع غرامة ثقيلة (٤٨) .

٥ - مكانة المجنى عليه الاجتماعية :

من الظروف الشديدة للجزاء على الاعتداء البدنى انتماء المجنى عليه الى طبقة أسمى من الطبقة التى ينتمى اليها الجانى . وأهم تطبيقات هذا الظرف انتماء المجنى عليه الى أسرة زعيم القبيلة أو أميرها .

فلدى الشيلوك مثلا كان أمير أو اميرة ملكية ، أو ابنة ملك أو ابن أمير ، سواء حدث مصادفة أم عمدا يتطلب عقابا أشد بسبب سفك دم ملكى (٤٩) . وفى رواندا اذا حدثت الضربات من ماتوتسى Matutsi على ما توتسى آخر كان الجانى يلزم دفع عجلة للمجنى عليه . وبين الباهوتو Bahutu فيما بينهم كان التعويض يتسكون من عشر من العزاقات ومن حيوانات صغيرة أما اذا كانت الضربات قد وقعت من ماهوتو (أحد أفراد الطبقة الدنيا) على رئيسه (أحد أفراد الطبقة الحاكمة) فكان من الممكن أن توقع عليه عقوبة الاعدام وأقل ما ينتظره هو النفى ومصادرة الأموال (٥٠) .

Huntingford, The Nandi, p. 121.

(٤٦)

Lindblom, op. cit., p. 157.

(٤٧)

Schapera, The Khoisan, p. 344.

(٤٨)

Howell, Observations, p. 116.

(٤٩)

Bourgéois, op. cit., p. 415.

(٥٠)

par le tribunal ou par un homme compétent, selon les mérites de chaque cas.

Dans certaines tribus, la compensation payable à la victime est remplacée par une amende exigée par le Chef de la tribu. Le droit du Chef à percevoir cette amende se justifie par l'idée que les corps de tous les membres de la tribu lui appartiennent. L'agression commise sur l'un d'eux est, ainsi, considérée comme lésant le Chef lui-même. Il a, de ce rapport, le droit d'en punir le coupable moyennant une amende.

Dans d'autres tribus la sanction habituelle des coups et blessures, est la flagellation ordonnée par les autorités tribales et exécutées par leurs représentants.

A part ces sanctions, qu'on peut dire répandues, il y en a d'autres qui le sont moins. Par exemple, dans certaines sociétés africaines on punit l'agresseur on lui imposant des gestes qui l'exposent au mépris du public.

Les coutumes tribales connaissent des cas ou des actes, comportant une infliction corporelle, sont permis. On peut donner comme exemple, l'exécution d'une peine corporelle prononcée par un tribunal ou quelque autre autorité tribale. Il en est ainsi, aussi, de coups et blessures subis au cours de certaines fêtes ou cérémonies tribales. On peut, enfin, y ajouter les cicatrices qu'on fait subir au corps, en vue de la réalisation des buts variés.

Les coutumes tribales connaissent aussi des circonstances qui influent sur la sanction, pour l'atténuer ou bien pour l'aggraver. Par exemple le fait que la victime de la violence a sérieusement provoqué son auteur est considéré, chez certaines tribus, comme une circonstance atténuante. Il est même considéré, chez certaines autres, comme une cause d'absolution. Quant aux circonstances aggravantes, on peut en citer : la gravité de la blessure, la nature de l'arme employée, la supériorité sociale de la victime par rapport à l'agresseur.

COUPS ET BLESSURES DANS LES COUTUMES TRIBALES AFRICAINES

Dr. MAHMOUD S. ZANATI

Prof. de l'Histoire du Droit Université d'Assiout

Les coutumes tribales africaines sanctionnent les coups et blessures commis injustement par un individu sur un autre. Les sanctions prévues pour ce délit ne sont pas toujours les mêmes. Elles diffèrent d'une part selon les circonstances du délit, et d'autre part selon les coutumes.

L'étude comparative d'un certain nombre des coutumes tribales africaines, révèle l'existence des sanctions suivantes : la vengeance privée, le talion, la compensation, l'amende, la flagellation, ainsi que d'autres encore.

La vengeance privée est exercée par la victime elle-même aidée, au besoin, par ses proches parents. Parfois, cette vengeance aboutit à un élargissement des hostilités, ce qui pousse les anciens à intervenir pour calmer les esprits et effectuer une réconciliation.

Parfois la vengeance n'est pas laissée à l'initiative individuelle, mais elle est soumise à la surveillance des autorités tribales. On octroie à la victime, le droit d'imposer à l'agresseur le même mal qu'il a subi. C'est l'application de la loi de talion : «œil pour œil et dent pour dent».

La compensation est une des sanctions les plus répandues, dans les sociétés tribales africaines, pour les coups et blessures. La coutume, dans certaines tribus, fixe d'avance la somme due par rapport à chaque sorte de blessures. Ces tribus connaissent, ainsi, des tarifs préétablis des compensations. Dans d'autres tribus on ne trouve des pareils tarifs. La compensation est évaluée

بحوث تحت الطبع :

الاستجابات الشائعة

لاختيار تفهم الموضوع

(بحث ميداني)

على البحث :

الأستاذ الدكتور رشدي فام منصور

الدكتور فرج أحمد فرج

دور البحث العلمى فى مجال التخطيط وسياسة الدفاع الاجتماعى

الدكتور عادل عازر*

أقامت هيئة الأمم بالتعاون مع حكومة الدنمارك ندوة علمية فى كوبنهاجن حول موضوع دور البحث العلمى فى مجال التخطيط ووضع سياسة للدفاع الاجتماعى وذلك فى الفترة من ٢٠ أغسطس سنة ١٩٧٣ الى ٣١ أغسطس سنة ١٩٧٣ . وقد وجهت الدعوة لحضور هذه الندوة الى ممثلى عشرين دولة من الدول النامية ، وتضمن جدول الأعمال الموضوعات التالية :

- الجريمة كموضوع للبحث العلمى .
- متطلبات سياسة الدفاع الاجتماعى .
- تنظيم البحث العلمى .
- دور البحث العلمى .
- البحوث التجريبية .
- البحوث التقييمية .
- التدريب على البحث العلمى .
- التعاون الدولى .

وقد نظمت الندوة تنظيما ممتازا أتاح لجميع الأعضاء فرصة الاسهام بدراسات ومناقشات مثمرة . وكان من عوامل نجاح الندوة أنها ضمت أعضاء من فئات مختلفة فكان من بينهم أساتذة فى الجامعات وباحثون علميون وقضاة ومسؤولون عن بعض الأجهزة التنفيذية .

وقد أجمع الحاضرون — الممثلون للأجهزة العلمية والتنفيذية — على حاجة الدول النامية لبناء سياستها وتخطيطها فى مختلف المجالات على أساس دراسة الواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى ، كما أكدوا الحاجة لقيام هذه الدراسات على أساس ومناهج علمية سليمة . وقد تطرق الأعضاء الى دراسة ومناقشة دور البحث العلمى فى هذا المجال وتبادلوا خبرات بلادهم والمشكلات التى تصادفها . ونوجز فيما يلى بعض اتجاهات المناقشة :

(*) خبير بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

١ — الاحصاءات والبيانات الأساسية :

أظهرت المناقشات أن بعض الدول النامية تعاني من قلة الاحصاءات والبيانات الأساسية اللازمة لأجراء البحوث في مجال الدفاع الاجتماعي . وأوضح الحاضرون أن امكانيات بعض الدول النامية لا تسمح بإنشاء الأجهزة الاحصائية المتقدمة ، واقترح البعض امكان الاستعانة في جميع البيانات والاحصاءات الأساسية ، بأجهزة الشرطة والمحاكم . وقد عبر البعض عن عدم ارتياحهم لهذا الأسلوب في جمع البيانات ، واقترحوا تدعيمه بأجراء الدراسات الميدانية — الوصفية والاحصائية — للتأكد من صحة هذه البيانات ، على أن تعنى الدول النامية بتنمية أجهزتها الاحصائية تدريجيا .

٢ — أجهزة البحوث :

مع التسليم بأن كل الأجهزة التنفيذية تستعين بقدر ما ببعض البيانات والاحصاءات الأساسية لوضع سياستها التنفيذية ، إلا أن الأعضاء رأوا أن الحاجة ملحة في الدول النامية ، للتوسع في الاعتماد على الدراسات والبحوث لتخطيط ووضع سياساتها في كافة المجالات ومن بينها الدفاع الاجتماعي . وقد أوصى الأعضاء بإنشاء أجهزة بحوث على مستويات متعددة . ففي المجال الوطني يجب أن يكون لكل جهاز تنفيذي مكتب أو إدارة للبحوث تقوم بمد الجهاز بالبيانات والاحصاءات والدراسات المبسطة التي يتطلبها الجهاز لتسيير العمل فيه . كما تدعو الحاجة الى انشاء معهد أو معاهد بحوث متخصصة لأجراء البحوث العلمية التي تعالج المشكلات العامة أو التي تحتاج لخبرات علمية متخصصة . وطالب الأعضاء بأن يكون لهيئة الأمم دور أكثر فاعلية في مجال تشجيع البحث العلمى وتطوير استعمالاته في الدول النامية . ومن وسائل التعاون المقترحة في هذا الصدد تدعيم مراكز البحوث في اليابان والقاهرة وروما ، وإنشاء مراكز بحوث اقليمية أخرى في الدول النامية .

٣ — علاقة مراكز البحوث بالأجهزة التنفيذية :

ودارت مناقشات واسعة حول مشكلة هامة تعاني منها الدول النامية وتتمثل في تباعد واتساع الشقة بين أجهزة البحوث والباحثين من جانب وبين الأجهزة التنفيذية والقائمين عليها من جانب آخر . كما تعرض الأعضاء — وعلى وجه الخصوص التنفيذيون منهم — لمعاناة دولهم من عدم وجود تعاون فعال بين المجالين ، وظهور حساسيات في بعض الأحيان . وأظهرت المناقشات أن هذه المشكلة تتمثل في شقين :

(١) يميل بعض الباحثين — في مجال العلوم السلوكية والانسانية بصفة عامة — للدراسات النظرية ، ويتأثرون الى حد كبير بالدراسات والنظريات الأجنبية ، ويعتمد بعضهم عليها في دراسة الواقع الوطنى . ويؤدي ذلك أحيانا الى عدم اتسام بحوثهم وتوصياتهم بالطابع العملى ، وهو مايؤدي الى اعتقاد بعض العاملين في الميدان التنفيذى أن البحث العلمى — وعلى وجه الخصوص في العلوم الانسانية — هو « رفاهية » يمكن الاستغناء عنها ، ويزيد المشكلة تعقيدا في بعض الدول شعور

بعض الباحثين أنهم يتميزون بخصائص نادرة تميزهم عن غيرهم ، وهو ما يجعلهم يعتقدون أنهم من « الخاصة » . ويؤدي هذا الشعور الى ظهور « طبقة » في المجتمع ينتهى بها الأمر الى العزلة .

(ب) ومن جهة أخرى يشعر بعض العاملين في الأجهزة التنفيذية بالحساسية ويعتقدون أن لديهم من الخبرات العملية ما يكفي لمعالجة أية مشكلة تصادفهم ، وأنهم بالتالى ليسوا في حاجة لطلب المعاونة الخارجية . كما يخشى البعض أن يؤدي تدخل « الخارجيين » الى ظهور العيوب المستترة في عمل أجهزتهم الادارية .

وفي الواقع أن الأمر يدعو الى وضع تنظيم سليم لعلاقة أجهزة البحوث بالأجهزة التنفيذية . وقد أوصى أعضاء الندوة بأن ينشأ في كل جهاز تنفيذى مكتب تكون مهمته تنظيم اتصال وتعاون فعال بين الجهاز الذى يمثله وبين مراكز البحوث ، بحيث يسهل تدفق البيانات والمعلومات والدراسات بين الجهتين . وبطبيعة الحال فان تحقيق هذا الغرض يتطلب تنظيما مماثلا في مراكز البحوث .

ولا يغنى هذا التنظيم عن ضرورة خلق جو من الثقة والاحترام والتعاون بين العاملين في المجالين ، ونرى أن ذلك لا يتحقق الا اذا تخطى الطرفان عن الشعور بالحساسية والخشية من المنافسة ، بحيث يدرك الطرفان أن خبرة كل منهم تكمل خبرة الطرف الآخر ولا تغنى عنها .

٤ — مجالات التعاون بين الأجهزة التنفيذية ومراكز البحوث :

وتطرقت المناقشات للمجالات التى يمكن أن يسهم فيها البحث العلمى بدور في تخطيط ووضع سياسة للدفاع الاجتماعى . ورأى الحاضرون أن التخطيط للمستقبل يجب أن يتم في ضوء دراسة للواقع الاجتماعى — وهو مجال خصب لاسهامات البحث العلمى .

وتعرض الحاضرون لنوعين من البحوث التى أوصوا باجرائها وهى :

١ — البحوث التجريبية التى تهدف الى القيام بتجارب ميدانية لتطوير النظم المعمول بها أو للتعرف على مدى ملائمة الأخذ بنظم جديدة . وما من شك في أنه يجب أن تعطى الأولوية لمثل هذه البحوث وذلك لأنها تضع العلم فعلا في خدمة المجتمع بصورة فعالة . ونرى أنه قد آن الأوان لدينا في مصر ، لكى تجرى مثل هذه الدراسات التجريبية قبل اصدار التشريعات في المجالين الاجتماعى والجنائى .

٢ — كما أوصى الأعضاء باجراء بحوث تقييمية للنظم والاجراءات المعمول بها في مجال الدفاع الاجتماعى . ويفيد هذا النوع من البحوث في التعرف على مدى نجاح النظم المعمول بها ومدى الحاجة الى التطوير أو التغيير .

واقترح أن يستعان في اجراء هذه البحوث بالمعايير التى وافق عليها في هذا الصدد مؤتمر كيوتو سنة ١٩٧٠ وهى :

(١) مدى نجاح المشروع في تحقيق الأهداف والأغراض المبينة في الخطة الأصلية للمشروع .

(ب) كفاءة التنفيذ .

(ج) تقييم النتائج غير المقصورة التي تترتب على تنفيذ الخطة .

(د) دلالة هذه النتائج في ظل الإطار الاجتماعي .

ولاحظ الحاضرون أن إجراء البحوث التجريبية والتقييمية يستلزم إيجاد تعاون وتنظيم فعال بين العاملين في الأجهزة التنفيذية وفي مراكز البحوث .

٥ - السياسة التشريعية :

وتعرض الحاضرون لمشكلة تعاني منها الدول النامية وقوامها أن بعض التشريعات وضعت في فترات الاستعمار على غرار تشريعات الدول المستعمرة . ويعيب هذه التشريعات أنها لا تعبر عن واقع احتياجات هذه المجتمعات وإذا أشار أعضاء الندوة إلى أن الأمر يدعو إلى إجراء دراسات لتطوير هذه التشريعات بحيث تصبح معبرة عن القيم والمصالح الوطنية . وقد دارت مناقشات حول هذا الموضوع ، كما تضمنت دراستنا المقدمة في هذه الندوة معالجة لهذا الموضوع ، ونرى إيجازه في النقاط التالية :

(١) التخلف التشريعي :

في بعض الأحيان تتخلف السياسة التشريعية عن مسايرة التغير الاجتماعي ، ويحدث ذلك على وجه الخصوص عندما يعم المجتمع تغير اجتماعي أو سياسي ، ولا يصاحب هذا التغير تطورا تشريعيا مقابلا . ونود في هذا المجال أن نذكر المثال التالي : بعد أن اتجهت مصر إلى الاشتراكية أصبحت أغلب مجالات العمل قاصرة على القطاع الحكومي والقطاع العام . ومع حدوث هذا التغير الكبير ، لم تتطور قوانين التوظيف في القطاعين وظلت متضمنة نصوصا تحرم من يحكم عليه بعقوبة جنائية أو عقوبة مخلة بالاعتبار ، من تولي الوظائف العامة . وقد أدى هذا الوضع إلى حرمان المحكوم عليهم — بعد الإفراج عنهم — من الحصول على فرصة للعمل ، وبذلك تخلف هذا القطاع التشريعي عن مسايرة التطور الاجتماعي .

(ب) الاتجاه إلى استيراد التشريعات الأجنبية :

عبر أعضاء الندوة عن الحاجة إلى تغيير بعض تشريعات الدول النامية وذلك لأن كثيرا منها نقل عن قوانين أجنبية . وقد عانت مصر أيضا من هذه المشكلة ، فسنت قوانين عديدة على غرار القوانين الفرنسية . وبعد أن اتجهت الثورة إلى الاشتراكية نادى البعض بأحداث « ثورة تشريعية » واقترحوا الأخذ بنظم مستمدة من بعض الدول الاشتراكية . ولم يدرك هؤلاء أن اعتناق النظام الاشتراكي لا يفرض على المجتمع ضرورة « استيراد » نظم قانونية غريبة عليه وعلى طبيعة البيئة المصرية . وقد أدى هذا الاتجاه إلى اضطراب

النظام القانوني والقضائي ، ومثاله ما ترتب على الأخذ بلجان فض المنازعات الزراعية وهي التي قامت على أساس فكرة ضم عناصر شعبية للجان لها اختصاص قضائي — وهو ما أدى الى مساوئ ما زال النظام القضائي يعاني منها . لذا يجدر بواضعي السياسة التشريعية أن يضعوا نصب أعينهم مبدأ هاما هو العمل على أن ينبع التشريع من البيئة الوطنية ، وأن تبني السياسة التشريعية على أسس علمية تستمد من دراسة البيئة واحتياجاتها .

(ج) الفوضى التشريعية :

ولا يطلب الإصلاح الاجتماعي قلب النظام القانوني رأسا على عقب كما أنه لا يتحقق باصدار قوانين متعاقبة تحدث اضطرابا في الحياة وفي المعاملات . فمع تسليمنا بأن التغير الاجتماعي يتطلب تطورا لبعض التشريعات، إلا أن ذلك يجب ألا يتعارض مع أهم مقومات النظم القانونية ، وهو الاستقرار القانوني . ولذا يجب ألا يؤدي حماس البعض واندفاعهم نحو التغير الى احداث فوضى تشريعية واضطراب في النظام القانوني . ويجب أن يدرك واضعو السياسة التشريعية في الدول النامية حقيقة هامة ، هي أن اصدار الأوامر والنواهي لا يكون الحل الأمثل في كثير من الأحيان ، وذلك لأن الإصلاح الاجتماعي لا يتحقق بالنهي والقهر . وقد أثبتت التجربة أن مثل هذه التشريعات انما تحدث « فراغا اجتماعيا » ، أو تؤدي الى ظاهرة « السلبية » كرد فعل طبيعي لعدم اشتراك الجماهير في تقرير مصيرهم ولشعورهم بالعزلة .

٦ — التدريب على البحث العلمي :

وقد لاحظ المشتركون في الندوة ، أن التدريب على اجراء البحوث العلمية لم يحظ بالاهتمام الكافي ، ولذا أوصوا بأن تولي الدول ومراكز البحوث وهيئة الأمم اهتماما خاصا بوضع خطة طويلة الأمد لاقامة دورات تدريبية في هذا الصدد . ويزيد من الحاجة لهذه البرامج النقص الملحوظ الذي تعاني منه الدول النامية في الأشخاص المدربين على اجراء البحوث العلمية ، وهو ما دعى الى التوصية بأن تهتم مراكز البحوث الاقليمية بتنظيم دورات تدريبية حول استعمالات البحث العلمي في مجال التخطيط ووضع السياسة في مجال الدفاع الاجتماعي .

كما أبرز الحاضرون الحاجة لخلق جو من الثقة والتعاون بين القائمين على البحث العلمي والمسؤولين عن الأجهزة التنفيذية والتخطيطية ، وذلك حتى ينشأ تعاون فعال من أجل تدريب جيل من الباحثين في مجال الدفاع الاجتماعي . كما أشار الحاضرون الى امكانية الاستعانة ببعض العاملين في الأجهزة التنفيذية للمعاونة في اجراء البحوث الميدانية ، ويساعد ذلك على خلق التعاون وعلى تدريب هؤلاء على البحث العلمي .

٧ — نشر البحوث العلمية :

وأوصى الحاضرون بالاهتمام بنشر نتائج البحوث العلمية على أوسع نطاق ووضعها في متناول يد الأجهزة التخطيطية والتنفيذية فور اعداد الدراسات .

وعلى أن يراعى فى أعداد البحوث ونشرها إنجاز ذلك فى وقت ملائم يسمح بالاستفادة منها عندما تدعو الحاجة الى الاسترشاد بها فى التخطيط ووضع السياسة ، والا صارت عديمة الجدوى .

وبعد . . . فان أبرز ما أظهرته المناقشات فى ندوة الدنمارك هو ما عبر عنه الحاضرون — من العاملين فى مجالى البحث العلمى والأجهزة التنفيذية — من ضرورة توثيق العلاقة بينهما وذلك اعترافا بالقصور والنقص اللذين يشعرون بهما فى دولهم وهو ما يتمثل فى عدم وجود تعاون فعال بين الجانبين رغم التسليم بالحاجة الملحة له .

كما أظهرت الندوة ان الكثير من الدول النامية يعانى من قلة الخبراء والباحثين فى المجالات الاجتماعية والجنائية ، وقد عبر الحاضرون عن حاجتهم للمعونة والخبرة الأجنبية ، ونادوا بأن يكون لهيئة الأمم ومراكز البحوث الإقليمية دور فى امدادهم بالخبرة المطلوبة . كما طالبوا بأن تعد دورات تدريبية تساعد على خلق جيل من الباحثين فى مجال الدفء الاجتماعى ، وأوصلوا بأن تعمل هيئة الأمم على تشجيع الاتجاه الى وضع البحث العلمى فى خدمة المجتمع وذلك باقامة دورات تدريبية لأعداد الباحثين وبتحويل البحوث التى تسعى الى معالجة المشكلات الفعلية التى تعاني منها الدول النامية ، وذلك حسب احتياجات كل منها .

وفى الختام لابد من التسليم بأن هناك عبئا كبيرا ومسئولية جسيمة على العاملين فى مجال البحث العلمى تفرض عليهم الاقتراب من المشكلات التى تعاني منها مجتمعاتهم وذلك سعيا لتفهمها ولايجاد الحلول الملائمة لمعالجتها .

المؤتمر الدولي العربي الخامس للدفاع الاجتماعي
لدراسة عوامل انحراف الأحداث ودور المؤسسات في المعاملة والعلاج
تونس (٢٣ - ٢٨ يوليو ١٩٧٣)
دكتور على عبد الرازق جلبى*

اولا - أعمال المؤتمر والمناقشات :

عقد المؤتمر الدولي العربي الخامس للدفاع الاجتماعي بمدينة تونس العاصمة بالجمهورية التونسية في المدة من ٢٣ - ٢٨ يولية ١٩٧٣ لدراسة موضوع انحراف الأحداث ودور المؤسسات في المعالجة والمعاملة . وهو المؤتمر الذي دعا اليه ونظمه المكتب الدولي العربي لمكافحة الجريمة ، والمكتب الدولي العربي للشرطة الجنائية التابعين للمنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة بالتعاون مع وزارة العدل بالجمهورية التونسية .

ولقد عقد المؤتمر جلساته وحضره وفود تمثل الدول العربية التالية :

المملكة الأردنية الهاشمية - دولة الامارات العربية المتحدة - دولة البحرين - الجمهورية التونسية - الجمهورية الديمقراطية الشعبية - المملكة العربية السعودية - جمهورية السودان الديمقراطية - الجمهورية العراقية - دولة قطر - دولة الكويت - الجمهورية اللبنانية - الجمهورية العربية الليبية - جمهورية مصر العربية - المملكة المغربية - الجمهورية العربية اليمنية - ولم يقتصر الحاضرون على وفود الخمسة عشرة دولة العربية السابقة ، وانما حضر ايضا ممثلون للمنظمات والهيئات الآتية :

مكتب الأمم المتحدة في بيروت - المنظمة الدولية للشرطة (الانتربول) المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي - جامعة الكويت - الجامعة اللبنانية - الجامعة الليبية في بنى غازى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة .

ولقد افتتح المؤتمر في الساعة السادسة يوم الأحد ٢٢ يوليو ١٩٧٣ .

ولقد وافق اعضاء المؤتمر على تشكيل اللجان الأربع التالية لانجاز جدول الاعمال :

اللجنة الاولى : لجنة عوامل انحراف الأحداث .

(*) خبير بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

اللجنة الثانية : لجنة دور الشرطة في معاملة الأحداث المنحرفين .

اللجنة الثالثة : لجنة دور القضاء في معاملة الأحداث المنحرفين .

اللجنة الرابعة : لجنة دور الاختصاصيين الاجتماعيين والمؤسسات الإصلاحية في معاملة الأحداث المنحرفين ومعالجتهم .

وبدأت اللجان الأربعة جلساتها بدراسة ومناقشة الموضوعات التي تدخل في اختصاصها وتبادل جهات النظر والخبرات بهدف التوصل الى مجموعة من التوصيات حول الموضوعات التي اهتمت بها .

وعندما تناول الأعضاء موضوع عوامل الانحراف بالمناقشة انطلق الحديث من مضمون ورق العمل المقدم في هذا الصدد . وكادت وجهات النظر التي تضمنتها التقارير حول عوامل الجناح ، تترك أثرا كبيرا لدى أغلب أعضاء اللجنة . الى الدرجة التي حاول معها بعضهم أن يشير بضرورة صياغة توصية عن المؤتمر توضح أن عوامل الجناح تنحصر في عوامل ذاتية نفسية وبيولوجية ، وفي عوامل خارجية ، اجتماعية واقتصادية وثقافية ، وأن العامل الاسرى يمثل أكثر العوامل أهمية في جناح الأحداث .

وعندما قمت بمناقشة أصحاب وجهة النظر السابقة استنادا الى أن مدخل العوامل المذكور سلفا ، يرتبط بإطار غربى وأمريكى يرمى الى تفتيت الحقيقة الاجتماعية ويحاول دراستها وفهمها بمعزل عن البناء الاجتماعى . وينظر الى الانحراف باعتباره حالة باثولوجية أو مرضية يمكن علاجها كما يعالج الجسم الإنسانى عندما يمرض دون أن يطرأ على بناء هذا الجسم أية تغييرات . والواقع أن مثل هذا المدخل يصدر عن توجيه أيديولوجى ويعمل على تدعيم الوضع القائم دون أن يفكر في ضرورة تغييره — وإذا كنا بصدد دراسة عوامل جناح الأحداث فلا يجب أن يبهرتنا مدخل العوامل ونسلم به على علاته ، وإنما نحن في حاجة الى نظرة شاملة تربط بين ظواهر الجناح وبين طبيعة التكوين الطبقي للمجتمع ، والصراع الاجتماعى بين فئاته وجماعاته التي تدخل ضمن هذا التكوين .

وكان لوجهة النظر الأخيرة هذه على الأقل أثرها ، في تنبيه أذهان الحاضرين نحو وجهة نظر أخرى مغايرة لوجهات النظر التي كادت تسود المناقشات ، الأمر الذى يعمل على توفير مجموعة من البدائل في وجهات النظر يمكن أن يختار منها المستمع حسب فكره وما يروق له .

وعندما بدأ الأعضاء بعرض خبراتهم في موضوع عوامل الجناح لوحظ أن هناك اتجاهات ثلاثة في هذا الصدد :

(أ) اتجاه ساد بين ممثلى بعض الدول ويشير الى انعدام خبراتهم بموضوع جناح الأحداث وخاصة بين ممثلى البلاد التالية :

الجمهورية العربية اليمنية — والجمهورية العربية الليبية —
الجمهورية الجزائرية . ولقد أرجع البعض انعدام الخبرة هذا إما
الى أن ظاهرة الجناح ليست من بين الظواهر التي تقلق السلطات
والمهتمين . وأن نسبة الأحداث الجانحين ضئيلة أو تكاد تنعدم ،
أو الى أن اهتمام الدولة بهذه الظاهرة لا يزال حديثا والجهود
المبذولة في هذا الصدد لا تذكر .

(ب) اتجاه ساد بين ممثلى بعض الدول ويشير الى ظواهر جناح من
نوع جديد ، وبخاصة بين ممثلى البلاد التالية :

جمهورية السودان الديمقراطية ، ودولة الكويت . حيث أشار
البعض الى أن السودان يعاني اليوم من ظاهرة غريبة تنتشر بين
الأحداث ، ويطلق عليها ظاهرة (شم البنزين) .

بينما أشار البعض الآخر الى أن الكويت بدأ يعاني من ظاهرة
جديدة تنتشر بين الأحداث يطلق عليها ظاهرة (جنون السرعة) .

(ج) اتجاه ساد بين ممثلى بعض الدول ويشير الى نتائج البحوث التي
أجريت في بلادهم والتي تدور حول عوامل الجناح ، ولقد ظهر
هذا الاتجاه خاصة بين ممثلى البلاد العربية التالية : الجمهورية
اللبنانية ، جمهورية مصر العربية .

وعندما حاول مقرر لجنة عوامل الجناح أن يفرض على الحاضرين
اقتراحاته الخاصة فيما يتعلق بتوصيات اللجنة ، متجاهلا ما دار من
مناقشات وما ساد من اتجاهات في هذا الصدد ، تقدم البعض باعترض
على هذا الموقف استنادا الى أن المتبع في أغلب المؤتمرات العلمية أن تخرج
التوصيات بناء على ما انتهى اليه المناقشات من وجهات نظر وما ساد
من اتجاهات حول الموضوعات المطروحة ، فطلب الى المقرر والحاضرون
أن أقوم بمهمة استخلاص هذه الاتجاهات وصياغة ما توصى به من توصيات .

ومن ثم نغير مجرى العمل في اللجنة بما يضمن صدور التوصيات بناء
على موافقة أغلبية الحاضرين ، وليس بناء على توصية فرد واحد .

ثانيا : توصيات المؤتمر :

١ — بالنظر لما يتعرض له مجتمعنا العربى المعاصر من تغيرات اجتماعية
وتحولات اقتصادية تستدعى الاحاطة بظاهرة انحراف الأحداث على ضوء
معطيات الواقع يوصى المؤتمران بتعدى التشريعات العربية المعاصرة الخاصة
بحماية الأحداث اطارها التقليدى الذى يقتصر على الانحراف الرسمى
الواقع وتجاوزه الى المراحل التى تسبق مرحلة الانحراف الرسمى والذى
يضع الحدث في ظروف تعرضه للانحراف .

٢ - علما بأن جميع الاجراءات الخاصة بالتخطيط لسياسة اجتماعية صائبة في مجال رعاية الأحداث ينبغي أن تعتمد على دراسات علمية لابرار أهمية بعض العوامل دون غيرها لتكوين و تطوير هذه الظاهرة فان المؤتمر يوصى بتشجيع الأقطار العربية على القيام بالدراسات الميدانية لابرار العوامل التي يعتقد بشيوعها كعوامل مقرررة لانحراف الأحداث ويمكن تحقيق ذلك بتعزيز المؤسسات الخاصة بالبحوث العلمية سواء أكانت مراكز بحوث وأقسام علمية في الجامعات أو المؤسسات الأخرى المتخصصة لهذا الغرض.

٣ - ويوصى المؤتمر في هذا الصدد بأن تشرع الدول المعنية في القيام بما يلزم لتنسيق البرامج الوقائية والعلاجية مع برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية بشكل متكامل يكفل تحقيق أغراض واضحة في الوقاية والعلاج .

٤ - وقد لمس المؤتمر تأكيد الممثلين على قيام بعض العوامل الخاصة بانحراف الأحداث وابرارها تحت ظاهرة عامة يمكن الإشارة إليها بالتفكك الأسري .

٥ - وقد أبرز المؤتمر عامل الفقر وضعف مستويات دخل الأسرة بشكل يهيئ الظروف والمواقف المناسبة لتكوين الانحراف ولذلك فان المؤتمر يوصى بأن ترعى الدول المعنية هذه الظاهرة وتوليها العناية المناسبة عن طريق التنمية السليمة ورفع مستويات المعيشة العامة وتيسير فرص العمل ومكافحة البطالة .

٦ - وقد أوضح المؤتمر بعض الظواهر الاجتماعية المتصلة بالتركيب السكاني وحركة النزوح والهجرة وما تعرضت له بعض الأقطار من مشكلات الحروب وما تتعرض له أقطار أخرى من دول المواجهة وما نجم عن ذلك من مشكلات سكانية وثقافية وأخلاقية يوصى المؤتمر بأن تعالج الدول المعنية بما يناسب إمكانياتها المتيسرة هذه الظواهر الاستثنائية والتي لها أثرها في العلاقات الاجتماعية وظهور المشكلات المصاحبة لها .

٧ - وقد أكد المؤتمر دور المدرسة كمؤسسة اجتماعية ومدى ارتباطها بأهداف الوقاية والمعالجة لجنوح الأحداث يوصى المؤتمر بأن تعتمد الدول العربية بعض النظم القائمة الآن للخدمة الاجتماعية المدرسية بهدف كشف بعض المظاهر السلوكية الانحرافية في أدوارها الأولية بغية معالجتها قبل أن تتطور الى جنوح رسمي يهدد المجتمع .

٨ - كما يؤكد المؤتمر على الدور الإيجابي الذي تقوم به التربية المدنية في المدارس بحيث تكسب الحدث الحصانة الكافية التي تقيه الانزلاق في مهاوى الانحراف .

٩ - وعلى ضوء ما أبرزه المؤتمر من حرصهم على انتهاج السياسات السليمة في معالجة موضوع انحراف الأحداث فان المؤتمر يرى بأن مثل هذه السياسات لا يمكن أن تقوم بدون تيسر جهاز مركزي بهدف تنسيق أعمال المؤسسات والأجهزة العاملة في مجال رعاية الأحداث ويوصى المؤتمر بأن

تقوم الدول المعنية بإنشاء مجالس عليا لرعاية الأحداث في كل قطر بهدف تنسيق الجهود المختلفة في مجالات البحث العلمى والوقاية والعلاج والتشريعات وتطوير المؤسسات الاجتماعية الخاصة .

١٠ — الا يقتصر دور الشرطة المتخصصة على مجرد التعامل مع الحدث منذ ضبطه بل يمتد دورها الى كل الاجراءات والتدابير الوقائية التى تستطيع الشرطة أن تقوم بها في كثير من الميادين الوقائية للأحداث من الانحراف ودرء مخاطر الفساد عنهم .

١١ — يعتبر العنصر النسائى فى اطار شرطة الأحداث أمرا ضروريا نظرا للدور الهام المستمر الذى يستطيع هذا العنصر ان يلعبه فى هذا الشأن .

١٢ — من المعروف أن حجز الحدث أثناء تعامل الشرطة معه قد يؤدي الى نتائج ليست فى صالحه ولذلك لا يجوز الالتجاء الى حجز الحدث الا اذا اقتضت ذلك ضرورة قصوى وان يستعاض عن حجزه بأية اجراءات أخرى كتسليمه الى أسرته او الى من يؤتمن عليه من الأشخاص أو المؤسسات فاذا اقتضى الأمر حجزه فينبغى أن يكون ذلك فى مكان خاص معد لهذا الغرض بعيدا عن أماكن حجز الكبار وتتوفر فيه أوجه الرعاية الصحية والاجتماعية الملائمة وأن يرمى بقدر الامكان تجنيبه الانعزال التام عن أسرته وبيئته الطبيعية .

١٣ — تقتضى مصلحة الحدث فى كثير من الأحوال عدم المضي فى الاجراءات القانونية معه حتى وصوله الى القضاء الأمر الذى يقتضى أن يكون للشرطة فى حدود النظام الذى يحكم عملها سلطة التصرف فى الحالات البسيطة تصرفا من شأنه أن يعيد الحدث الى المجتمع دون تقديمه للمحاكمة مع الخضوع فى هذا الشأن لكل الاجراءات التى تضمن حقوقه وحرية الشخصية .

١٤ — اذا كان من الضرورى الاحتفاظ ببصمات وصور الأحداث للتعرف على سوابقهم الجنائية الماضية فان مصلحة الحدث تقتضى أن يكون ذلك فى أضيق الحدود على أن تمحى هذه السوابق متى بلغ الحدث سن الرشد حتى لا يكون مهددا فى مستقبله بماضيه .

١٥ — وقد تعرض المجتمعون الى موقف التشريعات من سن الحدث وهل فى الامكان الاجماع على تشريع عربى واحد فى هذا الخصوص وقد اقر المجتمعون صعوبة ذلك لاختلاف المناخات والبيئات وضرورة ترك الفرصة للمشرع لتحديد السن على ضوء الظروف المحلية .

كما تدارس المجتمعون علاقة الشريعة الاسلامية بسياسة الدفاع الاجتماعى وأقرروا بأن هذه الشريعة قد تضمنت المبادئ التى تقوم عليها هذه السياسة وما التقارير الاوجه من أوجهها .

١٦ — تدارس المجتمعون موضوع تشكيل محاكم الأحداث وأبدوا وجهات نظرهم حول نظام القاضى الفرد ونظام الجماعة المؤلفة من قاضى ومستشارين

اجتماعيين يساعدونه في قضائه وكان الراى أن النظام القاضى الفرد يمكن هذا الأخير من تقرير التدابير المناسبة على أن يستعين بتقارير الخبراء والعاملين الاجتماعيين .

١٧ - لما كانت وظيفة قاضى الأحداث لا تقتصر فقط على تطبيق القانون كما هو بالنسبة لقاضى الأمور العادية وإنما هو أيضا عمل اجتماعى يهدف الى حماية الحدث ووقايته وعلاجه لذلك فان قاضى الأحداث يجب أن يتلقى تكويننا خاصا فى العلوم الاجتماعية والجنايئة والانسانية كما لاحظ المجتمعون ضرورة أن يكون قاضى الأحداث من ذوى الميول الخاصة للعمل فى هذا الميدان .

كما طالب المجتمعون بضرورة وجود محكمة الأحداث بعيدة عن الجو القضائى أى الجو العام للمحاكم .

١٨ - فيما يتعلق بتبعية مؤسسات رعاية الأحداث توصى بأن تكون تبعية هذه المؤسسات للوزارات أو الهيئات التى يكون اختصاصها هذا النوع من الرعاية الاجتماعية والتربوية .

١٩ - يجب أن تعمل الدول العربية على توفير كل صنوف الرعاية للأحداث عن طريق تصنيف المؤسسات الى مراكز للاستقبال والملاحظة يحال عليها الأحداث المنحرفون بقصد التعرف على شخصيتهم والوقوف على الظروف المحيطة بانحرافهم والدوافع الحقيقية المؤدية اليه قبل اتخاذ أى تدبير نهائيا فى حقهم وكذا الى مؤسسات للإيداع من أجل التقويم والعلاج وأخرى للأعداد والاندماج الاجتماعى . وضرورة عدم التقيد بتحديد المدة فى حالة اتخاذ تدبير يقضى بالعلاج كما ترى عدم تحويل هذا التدبير الى عقاب فيما بعد .

وتسهيلا للعمل الاصلاحى داخل المؤسسات وتوفيرا للخبرات الفنية وحشدا للطاقات واقتصادا فى الامكانيات تستحسن اللجنة جمع النشاطات فى مؤسسة واحدة شاملة . وتركز بالخصوص على وجوب تخصيص مؤسسات الأحداث فى استقبال وملاحظة وعلاج الأحداث المنحرفين دون غيرهم اذ من شأن الاختلاط أن يؤدى الى عواقب قد لا تكون فى مصلحة الأطفال الغير المنحرفين وتوصى بتخصيص مؤسسات للأحداث المعوقين جسميا وعقليا مع مراعاة انشاء مراكز للتصنيف فى المناطق التى تتعدد بها صنوف هذه المؤسسات تقوم على وضع الحدث فى أكثرها ملائمة لحالته الفردية مما يحقق استقراره واستجابته لبرامجها .

٢٠ - لما كانت الأسرة هى المكان الطبيعى لتنشئة الحدث ، فيجب بقدر الامكان العمل على تقديم كل مساعدة ممكنة لبقائه فى كنفها تحت الاشراف والتوجيه . فاذا تعذر فيؤخذ بنظام الرعاية البديلة عن طريقة أخرى تختار لهذا الغرض أو عن طريق دور الضيافة التى تقوم بهذا النوع من الرعاية وأخذا بتوصيات المؤتمرات الإقليمية والدولية لا يجوز الحاق حدث بمؤسسة ايداع .

٢١ — لما كانت المهمة الأساسية للمؤسسة هي تأهيل الحدث وإعادة تكييفه واندماجه في المجتمع فإن اللجنة توصي بضرورة وضع برامج رعاية تعتمد أساسا على أساليب ومبادئ الخدمة الاجتماعية تكون بمنأى عن الأساليب الردعية وأن يشترك النزلاء أنفسهم في تطبيق هذه البرامج أخذا بنظام التيسير الذاتي (الحكم الذاتي) في المؤسسات ولا بد أن تستهدف هذه البرامج في مرحلة الملاحظة الوقوف على شخصية الحدث وحقيقة أمره من الانحراف الذي وقع فيه ويكون عن طريق معاملته بكيفية تجعله يشمر بالاطمئنان والثقة وعن طريق ملاحظة سلوكه أثناء مشاركته في مختلف النشاطات التعليمية أو المهنية أو الترويحية وغيرها وكذلك بواسطة الفحوص الاجتماعية والطبية والنفسية .

ويجب في مرحلة العلاج أو إعادة التربية أن تكون غاية البرامج تقويم شخصيته وتمكينه من السلاح الذي يسهل عليه عند مغادرته الإصلاحية حماية اندماجه من جديد في المجتمع وتذكر هذه الغاية بالعمل التربوي والتربية الدينية والأخلاقية مع التكوين الدراسي أو الصناعي أو الفلاحي حسب استعدادات الحدث وميوله ومستواه الثقافي وظروف البيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها .

أما في مرحلة الاعداد للاندماج فينبغي اختبار قدرة الحدث على الاستئناس بالحياة خارج المؤسسة وكذلك اختبار نتائج العمل الإصلاحى ويحصل هذا بمنح الثقة للحدث ويدفعه للاعتماد على نفسه ومساعدته على إيجاد الشغل الذى يناسبه للعمل على تقوية الروابط وصلاته الأسرية وصلاته الاجتماعية .

وتوصي اللجنة بأن تستوعب برامج الرعاية كل وقت الحدث الأمر الذى يجنبه الوقوع في فراغ مفسد يعوق الخطة العلاجية .

ومن أجل ذلك يقتضى الحال أن يكون عمل الاختصاصيين الاجتماعيين بالمؤسسات على نظام المناوبات نهارا وليلا .

بحوث تحت الطبع

تغير الوضع الاجتماعي للمرأة في المجتمع المصري
(التقرير الأول)

إشراف

الأستاذ الدكتور مصطفى سويف

القانون وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعى دراسة ميدانية لفاعلية القانون فى وحدة صناعية*

سعد محمد شهابين**

أهداف الدراسة :

تهدف الرسالة فى المقام الأول الى ابراز الدور النشط الذى يمارسه القانون فى عملية الضبط الاجتماعى فى المجتمعات الحديثة والتقليدية البسيطة على السواء ، واختبار النتائج والتصورات النظرية التى توصلت اليها الدراسة فى وحدة صناعية ، لأن التنظيم الرسمى يمارس فى الوحدات الصناعية تأثيرا كبيرا على السلوك الفردى ، مع عدم اغفال التأثيرات التى تمارسها جماعات العمل غير الرسمية على أعضائها .

الاطار النظرى للدراسة

أولا : مفهوم القانون :

عالج العلماء والمفكرون اصطلاح القانون من زوايا ثلاث مختلفة وهى :

النظرة الفلسفية للقانون :

وهى التى تعرف القانون على أنه القانون الكامن فى طبيعة الروابط الاجتماعية ، وهو قانون ثابت لا يتغير لا فى الزمان ولا فى المكان ، ويكشفه العقل ولا يوجده ، وتعرض هذا المفهوم لحملة هجوم من جانب المدرسة التاريخية ، اذ قررت بأن القانون يتغير ويتطور وفقا لحاجات كل أمة وظروفها الجغرافية والإقليمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

النظرة التقليدية للقانون :

وهى التى تربط بين القانون والتنظيم السياسى « الدولة » ، وكان الأجدر بأنصار هذه النظرة اضافة كلمة وضعى لكلمة القانون ، حتى يكون المقصود بذلك القانون الوضعى ، لا القانون بشكل عام ، وخاصة القانون العرفى الذى يركز علماء الاجتماع والأنثربولوجيا الثقافية كل اهتمامهم عليه .

(*) ملخص رسالة ماجستير فى علم الاجتماع تحت اشراف الدكتور أحمد الشهاب . كلية الآداب — جامعة القاهرة .
(**) معيد بكلية الآداب جامعة القاهرة .

الفطرة السوسولوجية للقانون :

يرى أنصار هذا الاتجاه بأن القانون لم يقتصر فحسب على المجتمعات التي وصلت في تكوينها المورنولوجي الى الدولة ، ولكنه يوجد أيضا في المجتمعات البدائية والتقليدية التي لم تعرف الدولة ، ويرى أنصار هذا الاتجاه أن المجالس القبلية ورؤساء العشائر ورجال الدين كانوا يقومون بنفس الدور الذي تقوم به الحكومة في المجتمعات الحديثة .

ثانيا : الجهود السابقة في دراسة القانون من وجهة

نظر علم الاجتماع

(١) جهود الرواد الأوائل في دراسة القانون :

١ — جهود رواد علم الاجتماع الأوائل في دراسة القانون ، ومن أبرز علماء الاجتماع الأوائل الذين عالجوا موضوع القانون ابن خلدون ، أوجست كوت ، هربرت سبنسر ، لستروارد .

٢ — جهود أصحاب الدراسات القانونية والتاريخية والمقارنة ، اهتم بعض رواد علم الاجتماع القانوني بدراسة أصل القانون ، وبحثوا عن خط مستمر لنمط القانون ولكنهم فشلوا في ذلك لاستحالة وجود اتجاه واحد للحرية وذلك عن طريق مقارنة نظم القانون التي تنشأ في الأنماط النوعية المختلفة للمجتمع وفي الحضارات المختلفة ، ومن أهم هؤلاء الرواد السير هنري مين وخاصة في كتابه المشهور « القانون القديم وعلاقته بالتاريخ القديم للمجتمع وعلاقته بالأفكار الحديثة سنة ١٨٦١ »

٣ — جهود أصحاب الدراسات القانونية والتاريخية والمقارنة ، اهتم بعض رواد علم الاجتماع القانوني بدراسة أصل القانون ، وبحثوا عن خط مستمر لنمط القانون ولكنهم فشلوا في ذلك لاستحالة وجود اتجاه واحد للحرية وذلك عن طريق مقارنة نظم القانون التي تنشأ في الأنماط النوعية المختلفة للمجتمع وفي الحضارات المختلفة ، ومن أهم هؤلاء الرواد السير هنري مين وخاصة في كتابه المشهور « القانون القديم وعلاقته بالتاريخ القديم للمجتمع وعلاقته بالأفكار الحديثة سنة ١٨٦١ »

٤ — أصحاب الدراسات الانثوجرافية والانثولوجية ، ومن أبرز أصحاب هذه الدراسات العلامة بوست A.H. Post إذ قرر في كثير من مؤلفاته بأن الدراسة السلافية البشرية للنظم القانونية المختلفة من شأنهلقاء الضوء على أسباب لنشوء كل حياة قانونية واعتقد بأن علم الأجناس البشرية هو المصدر الوحيد لنظرية القانون وحلل العلامة فريزر العلاقات بين السحر والدين في المجتمع البدائي وانعكس هذه العلاقات على القانون البدائي .

(ب) مؤسسو علم الاجتماع القانوني في أوروبا :

شارك علماء الاجتماع وفقهاء القانون في أوروبا في بناء علم الاجتماع القانوني ، وكان لهم الفضل في القضاء الرؤية على المستويات العميقة للقانون الوضعي ، وتتمثل هذه المستويات في القانون التلقائي غير المنظم

والقيم والأفكار الجماعية ، ويرجع لهم الفضل في التسليم بأن جماعات أخرى غير الدولة لها أنساقها القانونية مثل قانون اتحادات العمال والقانون العكسي ، بجانب الانساق القانونية للمجتمعات الشاملة مثل القانون الاجتماعي ، الأوروبي ، الشرقي . . الخ ، وهذا مما أعطى الباحث رؤية عميقة لمفهوم القانون ومصادره والانساق القانونية التي ينبغى على الباحث أن يوليها عنايته واهتمامه .

وكان لعلماء الاجتماع وفقهاء القانون في فرنسا النصيب الأكبر في تلك الجهود التي بذلت لدراسة القانون ، وأهم هؤلاء العلماء أميل دوركايم وليون ديجي Leon Duguit وأمانويل ليفي Emmanuel Levy وجورج جورفيتش Georges Gurvitch من أبرز علماء المدرسة الألمانية الذين ساهموا في بناء علم الاجتماع القانوني ماكس فيبر Maxwebier إذ أن علم الاجتماع القانوني عنده أقوى دليل لمعرفة الموسوعية ، كذلك الفتية الألماني المعروف اهرنج زعيم مذهب الغاية الاجتماعية ، فالقانون في نشوئه وتطوره إنما يكون طبقا لغاية مرسومة ومن أهم مفكري المدرسة النمساوية الذين ساهموا في بناء علم الاجتماع القانوني ارليخ Eugen Ehrlich وكان أستاذا للقانون الروماني ، وصدر له كتاب في ألمانيا سنة ١٩١٣ بعنوان « علم الاجتماع القانوني » كرد فعل ضد الفكرة القائلة بأن الدولة هي المصدر الوحيد للقانون ، ولم يظهر هذا الكتاب في أمريكا إلا في عام ١٩٣٦

(ج) مؤسسو علم الاجتماع القانوني في أمريكا :

من الحقائق الثابتة أن دراسة القانون في أمريكا استحوذت اهتمام فقهاء القانون أكثر من علماء الاجتماع ، بل وجدت مدرسة فقهية اهتمت بالخط السوسيولوجي في دراسة القانون ، وسميت بمدرسة الفقه السوسيولوجي ، ولقد ساد اتجاه أساسي في الفقه وهو عدم معاداة الحقائق التي تقع وراء الصيغ اللفظية التي يتألف منها ، ومن أهم فقهاء القانون في أمريكا الذين ساهموا في بناء علم الاجتماع القانوني القاضي هولمز Q. W. Holmes ورسكو باوند وبنيامين كاردوزو B.N.Cardozo — والعلامة ليو يلون K.N. LIEWELLUN كذلك شارك علماء الاجتماع الأمريكي في دراسة القانون وذلك أثناء دراستهم لموضوع الضبط الاجتماعي وأهم هؤلاء العلماء ادوارد روس وبول لاندس وريتشارد لاير ووليم جراهام سمبز .

ثالثا : وظائف القانون الاجتماعية (السلبية والايجابية) :

إذ أن وظيفة القانون لا تقتصر فحسب على الضبط وتقييد السلوك الانساني بل يستخدم القانون في كثير من المجتمعات كأداة للإصلاح والتطور الاجتماعي وهذا ما نقصده ، بالوظيفة الايجابية للقانون .

منهج الدراسة :

وأجريت هذه الدراسة على عينة من العاملين بشركة النصر للغزل والنسيج بامبابة ، واتخذ الباحث أسلوب العينة النسبية الطبقيّة وسيلة

لاختيار مفردات البحث وذلك لعدم تجانس مجتمع البحث ، واعتمد على المقابلة في جمع المعلومات نظرا للمستوى الثقافي المحدود لمجتمع البحث ، بحيث لا يصلح الاستبيان البريدي أداة لجمع البيانات ، وبعد تحديد المراحل المنهجية انتقلنا الى التحليل الاحصائي واستخراج النتائج في الفصل الثاني من . .

نتائج الدراسة :

واهم النتائج التي انتهت اليها دراستنا المتباينة ما يلي :

١ - الخروج على قوانين الشركة مجتمع البحث ليس وليد رغبة جامحة تدفع بصاحبها للخروج على القانون دون مراعاة لتبعات الانحراف عن القانون ، فالحقيقة أن المنشق يكون واقعا تحت كثير من المؤثرات النابعة من بيئة المصنع وتنظيمه الداخلي أو من المجتمع خارج المصنع وكلها مؤثرات لها فاعليتها في استجابة العضو لقوانين الشركة .

٢ - العقاب القانوني والتشرد في توقيع الجزاءات ليس الوسيلة الناجحة في تحقيق الضبط الاجتماعي في الشركة مجتمع البحث ، ولهذا فتحن في حاجة لما يسمى بالضبط الاجتماعي العلاجي في قطاع الصناعة وهو الضبط الذي يتم عن طريق معالجة الأسباب التي تدفع للانحراف عند قواعد القانون قبل بروزها الى عالم الواقع وممارستها تأثيرا فطليا .

٣ - يواجه المنشق على قوانين ولوائح الشركات الصناعية جزاءات قانونية محدودة وتلحق بها جزاءات ذات طابع غير رسمي مثل سخرية واستهجان رؤساء وزملاء العمل والأسرة والاحساس بتأنيب الضمير وعدم رضا القوى العينية . .

٤ - من أهم مظاهر الانحراف عن قوانين الشركة مجتمع البحث ، الاعتداء على الزملاء والرؤساء ، الاهمل في العمل ، تعمد انقاص الانتاج ، اتلاف المواد الخام ، النوم أثناء العمل ، عدم طاعة الاوامر الخاصة بالعمل ، التأخر عن العمال والتغيب بدون اذن . .

أما عن النقطة الخاصة بالمؤثرات التي تدفع لطاعة قوانين الشركة مجتمع البحث ولقد انتهى الباحث من دراسته للحقائق التالية :

١ - الامتثال لقوانين ولوائح الشركة مجتمع البحث لاقيم نتيجة الخوف من العقاب الذي توقعه الادارة هناك مؤثرات اجتماعية عديدة تدفع لطاعة قوانين ولوائح الشركة مجتمع البحث بجانب الخوف من العقاب .

٢ - من أهم المؤثرات الاجتماعية التي تدفع لطاعة قوانين ولوائح الشركة مجتمع البحث ما يلي :

(١) الرغبة في الثواب .

(ب) الرغبة في كسب علاقات طيبة مع الرؤساء والزملاء والأسرة .

(ج) الضرورات والآمال التي يعقدها المجتمع على العساملين فى الشركات الصناعية وخاصة فى هذه المرحلة من حياة مجتمعنا .

(د) النأثيرات الأسرية .

(هـ) الاحساس بالواجب الاخلاقى لطاعة قوانين الشركة مجتمع البحث .

(و) الخوف من مراقبة القوى الخفية .

(ز) الاقتناع بمضمون القوانين التى حققت كثيرا من المكاسب للعمال .

أما عن النقطة الثالثة وهى المتصلة بدور جماعات العمل غير الرسمية فى الضبط الاجتماعى فى الشركة مجتمع البحث ، فالحقيقة أن هذه الجماعة تضبط العضو الذى ينتمى إليها وفقا لتصوراتها وآرائها ، ولا يجرؤ العضو على الانشقاق لأنه يواجه موجة من السخرية والسخط لا يستطيع الصمود أمامها ، وهذا مما يمكننا من إضافة جماعات العمل غير الرسمية فى الشركات الصناعية الى قائمة الجماعات الأولية التى أوردها العلامة كولى ، ويتأثر العضو بهذه الجماعات أكثر من تأثره بالتنظيمات الرسمية ولهذا تسعى القيادة الادارية الرشيدة لضبط جماعات العمل من خلالها وبواسطتها .

The usual channels for the transference of new knowledge in most technical fields are professional journals, formal training of practitioners, and conferences among professional specialists. Public dissatisfaction with the high incidence of crime and delinquency is often accompanied by emotional responses based on fear, economics, and political opportunism. A few seeds of intelligent rationality do not take root easily in this kind of a climate. Consequently, what we have to disseminate or export in the criminal justice field is not so much technical knowledge as it is a complexity of philosophical concepts, political strategies, and administrative skills. Plato argued for a philosopher king. What is needed in the crime prevention and crime control field are administrators and policy makers who have the optimism of the reformer tempered by the skepticism of the scientist.

Expectations from Action Research in Criminal Justice

Public administrators who are both politicians and scientists are not likely to become overly numerous in the near future. There are grounds for hope, however. The judge, the prosecutor, the policeman, and the correctional worker are growing increasingly uncomfortable in a technological world in which vast sums of money, great technical and administrative talent, push the frontiers of progress outward with irresistible force. These other facets of modern civilization are beginning to pose unanswerable questions to precedent-bound officials who tend to walk backwards into the future. This generation is demanding better performance everywhere. That objective will come slowly enough in any event, but it is the considered opinion of this observer that it will come faster if we learn to employ the tools of science to promote change, while at the same time using these tools to test the results of change.

We should expect no absolutes from action research in criminal justice. On the other hand, we can expect to reduce the degree of our uncertainties and to narrow the gap between chance and certitude in our decisions.

Professional researchers and especially those of university orientation are often insensitive to the needs of the other actors in the arena surrounding a project. All parties to the action must clearly understand the practical limitations of the situation and adhere meticulously to the requirements of the terms and conditions of the contractual relationship.

Another obstacle too often ignored is the resistance of lower level workers in the action program in which the research is to take place. They must be informed and made to feel that they are a part of the effort or their subtle and even overt behavior may so contaminate the environment of the project as to insure its failure.

Still another problem especially in the implementation of research findings arises from the fact that in most governments decision making at the policy level tends to be diffused among many persons. This is particularly true in the American system of criminal justice. There is no point in elaborating on this for this audience, but the point is made clear enough when it is realized that funds for many of these programs come from the three major levels of government, federal, state and city-country, and sometimes from private foundations. In addition to this, policy in the form of statutory law is made by legislative bodies. Also, the appellate courts alter public policy by interpretations of constitutional law. In spite of all this, hard facts are impressive in all forums, and if the debate is not won at one time, it may be at a later one.

Research Dissemination

Another important issue relating to the findings of action research in the prevention of crime and the administration of criminal justice is that of finding ways to transfer new knowledge and new applications thereof to other jurisdictions and other practitioners. A new medical treatment, a new method of manufacturing synthetic fibres or a new method of sewage disposal — all of these are spread across the face of the earth in a relatively short period of time, ranging from hours to a few years. On the other hand, a new and demonstrably better method or system for dealing with a certain class of juvenile delinquents may take years to get transferred across a country line 25 miles away.

ment between two or more parties. Each of the parties to the contract must see something of value for him in the contract or he would have no motivation for becoming involved. It is as realistic for the head of a police department or the director of a prison to ask "what's in it for me?", as it is for a builder who is asked to build a house for a client to ask the same question.

Since the administrators and decision makers in the criminal justice field are employees or agents of government, they are justified in asking another question, "Yes, I would very much like to know the answer to the question posed, but what risks do I run by permitting the research to be done?" For example the director of a prison might be very interested in an experiment which would help him to predict the probability of escapes of different kinds of prisoners, but if the experiment is structured in a way that would carry with it the possibility that the rate of escapes from his institution might be substantially increased, he might very well say, "I do not wish to cooperate because of the risks to the public as well as the risk that my judgment as a responsible public servant may be questioned to such a degree that it might damage my reputation and even my job security."

On the other hand, if an experiment were proposed to the prison director in which there was relatively little risk and a strong possibility that the findings of the experiment might substantially enhance his reputation and improve his efficiency, his viewpoint might be quite the opposite.

The problem of risk taking by the policy makers and administrators represents one of the more serious obstacles to addressing many of the kinds of questions that could be studied by action research methods. Apprehension that the study might be looked upon with disfavor by the generally or by relevant power figures is an ever present hazard. In short, an action research project should represent as little risk as possible and must hold some promise of producing a useful result either in terms of effectiveness or of efficiency. Since administrators tend to be judged in terms of both effectiveness and efficiency, any study which tends to enhance either of these objectives should normally be looked upon with some favor by an intelligent administrator provided the risk involved falls within allowable limits.

traditional practices of a half century's standing were questioned and changed by a series of action research projects. The resulting programs are considered by many at the present time to have gone too far, and there are demands by politicians on both the right and the left to again reevaluate the whole program. The interesting point is, however, that the critics of the program are demanding new research, not merely reactionary reform.

Another factor of considerable moment which is illustrated by the events described above is that of time. In dealing with the behavior of human subjects one must always be conscious that there are no instant miracles. It is rare that any worthwhile experiment can be conducted in less than a year and a half, and more often than not, there will be an elapse of five years or more before one really knows what the outcome of a changed strategy may be.

It is also important to note that the various elements of the administration of criminal justice are bureaucracies. In order for them to work at all their procedures are routinized and institutionalized. The workers in these bureaucracies learn to feel secure and comfortable with things as they are. They are very unlikely to institute significant changes on their own initiative. It follows then that no matter what new direction is indicated by action research it will not take place without strong leadership and a high quality of professionalism among both administrators and practitioners. As a corollary to this, it is not out of place to mention again that well-trained qualified researchers who are willing to operate in an action arena, which is sometimes uncomfortable, if not hostile, are difficult to recruit.

We have already mentioned earlier in this discussion the importance of the availability of baseline data. Some kinds of research may well have to be postponed until a system is established for gathering, analyzing and publishing relevant baseline facts. This is not meant to imply that no action research can be done in the absence of systemwide statistics but much important work will be severely handicapped without it.

No researcher no matter how well-motivated or well-financed will be able to design and carry out a research project without entering into a negotiated arrangement with the responsible administrators. Again, by definition, a contract is an agree-

better than the control group. Disappointment was soon to follow, however, because after the initial three months it was necessary to put the experimental subjects into conventional caseloads and at the end of two years there appeared to be no difference at all between the two groups. This was followed by another phase of the same experiment in which the caseloads were reduced to 30, and the period of intensive supervision extended to six months. The same phenomenon occurred again. Growing out of the experience, however, it was learned that some types of offenders did better under close supervision and some did worse.

It also became clear that parole officers supervising very small caseloads required different kinds of skills from those that handled the very large conventional loads. This drew attention to the need for differential supervision techniques for different kinds of subjects. Further, it raised the question of the desirability of matching kinds of parole agents with kinds of parolees. It also brought about the realization that each individual parole, depending on his personality and environment, called for a specific plan and that the implementation of some plans required almost no time of a parole officer, while other plans called for disproportionate amounts of time and effort.

This is neither the time nor the place to record the history of these successive building block research efforts. It is important to note, however, that over a period of twenty years parole supervision practices for both adult and juvenile offenders underwent one succession of developmental changes after another. This experience, particularly with the youthful offenders, gave the leadership and policy makers in the system a basis on which to encourage the courts to place a substantially larger proportion of convicted offenders on probation instead of sending them to state institutions and prisons.

It would be inaccurate to attribute the massive change that has taken place in the management of convicted offenders in California over the past twenty years entirely to these research efforts. It is fair to say, however, that the chain of events which has taken place over the last two decades would certainly have been quite different had it not been for the related research.

The important point to be made for this discussion is that

come almost of necessity must be preferred over more costly though more promising efforts.

Related to cost and hope for useful results is the temptation on the part of a promoter of a research effort to promise too much ,and to raise unrealistic expectations in the minds of those who provide the funds. If scientific truth can easily, elaborate research efforts would not be required. Furthermore, the history of all research, even in the physical sciences, has been that countless failures precede a single success. The researcher or the administrator who promises too much will find that his well of resources will soon run dry.

Action research projects at their conclusion very often raise more questions than they answer. This is not necessarily bad nor to be unexpected. Therefore, too much should not be expected from a "first-cut" or a "one-shot" effort. The long-term strategy in knowledge development should be analogous to holding a wall with many articulated blocks. It is now more than twenty years since the Department of Corrections in the State of California began experimenting with the effect of caseload size on the subsequent criminal behavior of the wards of parole officers. At that time, the average caseload of a parole officer was about 75 released prisoners or parolees. This was more than 50% higher than the standard recommended by the National Council on Crime and Delinquency.

The national standard had been arrived at on the basis of the recommendations of experienced parole administrators. No one really knew whether it made any measurable difference in the subsequent behavior of parolees whether the caseload was 15 or 150. No funds had ever been made available to test the issue by experimental means. Since it was obviously less expensive in terms of money to supervise an offender in the community, even with a very small caseload, than to keep him in prison, our first timid effort involved releasing a limited number of offenders three months earlier than they normally would have been, using the money saved by this means to employ additional parole agents to give intensive supervision to these early releases in caseloads of 15.

At first blush, it appeared that during the three months of intensive supervision the experimental group did significantly

not only serve to make available the knowledge and experience of such persons, but also lend credibility to the findings and recommendations which may result from the project.

F. Constraints and Special Problems

The development of knowledge through research methods in what we have referred to as the "social laboratory" is fraught with an extraordinary array of difficulties. The first of these grows out of the fact that the subjects involved in most social research are themselves human beings and groups of human beings whom the researcher is far from free to manipulate or sometimes even to observe.

Another kind of difficulty arises from the excessive number of variables in human subjects and their environments which for all practical purposes are uncontrollable. The classical method of dealing with this problem is the experimental/control group research design. In the experimental group the factor to be tested is controlled and the comparison or control group is matched insofar as possible with the experimental group. The basic assumption here is that the uncontrolled individual variables in both groups cancel each other out. The assumption may turn out to be inaccurate in a given experiment and, consequently, when encouraging findings result from a single experiment it is wise to repeat the same experiment at another time with other individuals and in another environment. Important as this issue of replication is, it is often difficult to convince administrators that it is worthwhile to spend money and resources in what appears on the surface to be a repetitious effort.

Even descriptive research intended to assess the quality and the magnitude of some problem may be questioned on the grounds that the data were gathered from a unique group of subjects and in an atypical environment. Replication again is the indicated remedy.

Public agencies and particularly those providing services to the powerless poor and the disenfranchised criminal are almost invariably operating with limited staff and limited budgets. The administrator and the researcher are thus faced with determining the optimal uses of these limited resources. The least expensive project which holds the greatest promise for a useful out-

E. Management Consulting Corporations

These are profit oriented businesses prepared to sell their special expertise to any customer wishing to buy their services. These kinds of organizations originally developed out of public accounting partnerships who as opportunities presented themselves have expanded their services into many fields. There are probably several hundred such companies in the United States. During the last ten years many firms have come into being to compete for the research moneys now being provided in the various aspects of criminal justice administration by the national government.

Thus, it is readily apparent that in a free society many workable models will develop if there are funds, skilled personnel, and user acceptance.

One must be aware always of the laws intended to protect the rights of individual human beings. Limitations on experimentation in the use of new drugs on human subjects are familiar to all. Even in those cases in which the persons subjected to experimentation voluntarily sign a release, considerable doubt is now being raised about the validity of such releases from liability when signed by prisoners. It is argued by some that prisoners are not entirely free agents, and that they might take risks in the hope of reward which they would not take if they were free persons. The issues are usually more clear-cut if the risks present a possibility of damage to the individual's personal health. The problem becomes less clear if the possible effects on the experimental subject are mental, educational, emotional or social. Even here, however, the researcher and the responsible administrator should proceed with caution and with competent legal advice.

Since most intervention strategies are applications of the behavioral sciences, one must be aware of the relative newness of these disciplines and that many influential public figures are inclined to assign relatively less credibility to the findings of a behavioral scientist than they are to those of a researcher in one of the physical sciences. In large-scale research projects in which there is a heavy investment of resources it is a good practice to appoint advisory committees made up of eminent, highly respected persons in the field. These advisory councils

executive leadership in these agencies in the United States are prepared either by education or experience to appreciate the value of action research as an administrative resource. Government supported and operated research in military matters and in subjects affecting economic production as in agriculture and oceanography, have been heavily supported for a great many years, but only in the past two decades have we begun to move with any serious intent into the improvement by research methods of human service agencies other than in public health and public education.

The first organized and professionally directed research bureau in a correctional agency in the United States was established in the California Department of Corrections in 1957. The general format of this effort has been described in general terms beginning on page 17 of this paper. Now most of the large and better organized state departments of corrections in the United States have research units of varying degrees of sophistication and financial support. The growth of these efforts is further stimulated by the availability since about 1965 of increasing amounts of money in the form of grants from the national government.

A noteworthy example of this general model outside of the United States is to be found in the British Home Office in the United Kingdom. (It is to be hoped that someone at the seminar will be able to enlarge upon this experience).

D. The Central Governmental Contracting Research Agency

The Institute of Criminal Justice and Law Enforcement which is the research adjunct of the United States Law Enforcement Assistance Administration of the Department of Justice in Washington, D.C., is the only model of this kind in the field of criminal justice of which this writer is aware. This agency does not direct research itself but rather it designs projects and requests proposals from research agencies on a contractual basis. The contracting agency may be any public or private organization which is capable and willing.

It should be noted in passing that this concept is not new by any means as this has been the common channel for most publicly supported research in the military, space studies and public health.

- a) The Center for Studies in Criminology and Criminal Law, University of Pennsylvania.
- b) The Center for Studies in Criminal Justice, The Law School, University of Chicago
- c) The Center for the Administration of Justice, University of Southern California.
- d) Institute of Criminal Justice and Criminology, University of Maryland.
- e) Center for the Advancement of Criminal Justice, Law School of Harvard University.
- f) Department of Criminology, University of Florida.
- g) School of Criminology, University of California, Berkeley.
- h) Center for Study of Crime, Delinquency, and Corrections, Southern Illinois University.
- i) School of Criminal Justice, State University of New York at Albany.

B. The Independent Institute Organized as a "Not for Profit" Corporation

Three widely known examples are the Vera Foundation in New York, the American Justice Institute headquartered at Sacramento, California, and the Research Division of the National Council on Crime and Delinquency located at Davis, California. This type of organization has the advantage of being free of the bureaucratic constraints of either a large university on the one hand or of a governmental operation on the other. However, unless such an organization has a substantial sustaining grant of unencumbered money its financial stability is necessarily somewhat precarious.

C. The Research Bureau within a Governmental Operating Agency

This pattern has been very slow in developing, partly because of the prevailing atmosphere of crisis and partisan politics in criminal justice agencies. It is also relatively rare that

In the case of the hypothesis advanced as an example above, it might turn out that the findings are inconclusive. If so, the reasons for the inconclusive results should be stated insofar as they are known. It might also turn out that for one identifiable group of releasees economic assistance had a positive effect of sufficient value to warrant continuing the program for that group of offenders only. Or, conceivably, it might be found that this monetary assistance actually seemed to contribute to the criminal behavior of some releasees, in which case there could be little justification for institutionalizing the practice. It is important to note here that negative findings are, nevertheless, findings and sometimes just as valuable to the policy maker and administrator as positive ones might be.

Finally, there is always a professional responsibility to write a report at the conclusion of a research project. This may be of sufficient importance to publish in a professional journal or, if not, it should be preserved within the agency involved for the use of future policy makers and researchers.

Organization and Financing of Action Research — Some Emergent Models

With the advent of increasing amounts of Federal Government and private foundation funds being made available for research and systematic studies in criminal justice a number of models have been emerging in the United States of America which may be of relevant interest elsewhere.

A. University Based Models

These developed first around a few eminent scholars such as Edwin J. Sutherland at the University of Chicago and Thorsten Sellin at the University of Pennsylvania. These men and their associates were not mere academic theoreticians in criminology sociology but were the kind of inquiring scholars who sought to advance their knowledge by reaching out into the real world of actual practice.

These kinds of individual scholarly efforts have expanded especially during the past decade into special crime studies centers located within the administrative and physical organization of major universities. Some well-known examples include the following :

of terms must be stated with the greatest possible precision and whether possible values should be reducible to quantitative terms.

Once having reached the point of deciding that the project is to move forward, and a clear written statement describing exactly the question to be investigated is developed, we then come to the decision of just how the project is to be carried out. In the language of the researcher this is the methodology.

The method or methods to be chosen will be selected and designed to fit the problem at hand. The experimental/control group method might be the most adaptable to the hypothesis referred to above. Other methods, such as questionnaires, structured interviews, analysis of records, factor analysis, et cetera, might be appropriate in other situations.

The design of the methodology which includes a description of the data to be collected from what sources, what measurements are to be applied, et cetera, et cetera, all must be precisely described, agreed upon in advance, and strictly adhered to during the course of the study. Many action research projects go away and fail completely because the preliminary steps of research design are carelessly made or not followed consistently throughout the project.

Up to this point, all of the effort will have been essentially intellectual. Now comes the more exacting task of describing each of the tasks the researchers must perform, stating who is to do each task, when it is to be done in relationship to other tasks, and budgeting the time that each task is expected to take.

Growing out of the exact statement of work to be performed, it is now possible to translate man-hours into monetary costs. From this, the project budget will be developed.

After the planned tasks are performed, and sometimes coincidental with that process, the data collected must be analyzed and evaluated by the researcher and his associates.

At this point the findings must be summarized and a determination made jointly by the researcher and the relevant administrator as to whether or not the findings justify recommendations for any changes in policy or procedure.

Experience appears to support the thesis that once this capability is thoroughly established within an operating agency, more interest will be generated by universities, and more funding will be found. The growth process will be slow at first, because research of this kind is often threatening to practitioners, and policy makers must be convinced of its worth. A further important factor will be the need for the gradual education and conditioning of the sub-administrators, the practitioners, and the related rank and file personnel.

When a specific project is proposed, the first test to be applied before tentative approval is granted should be that it fits into the overall research strategy of the agency. If this test is made, and it appears to be a researchable proposal, and if staff and resources are available for its implementation, the next step thereafter should be the assignment of a competent person to review all of the available literature and other sources of information that might be relevant in order to profit by the experience of others, and also to make a final determination of the feasibility of the project.

Following this, an administrative decision must be made either to drop the matter, to postpone it, or to proceed as rapidly as circumstances permit.

The next step in developing the project is the preparation of a clear and precise statement of the problem or question to be addressed. This is the point at which precise definitions and limiting statements must be agreed upon. For example, a hypothesis might be advanced that offenders released from prison would be less likely to return to criminal behavior if they were given a monetary allowance equivalent to unemployment insurance for the first six months after release. In order to keep the study inside reasonable limits, the word "offender" would need to be defined. Do we intend to include all offenders released during a given period of time, or only certain subgroups? Then, there is the question of whether the stipend would be given to all releasees or only certain ones under carefully defined circumstances.

Without pursuing this matter further, the point is that one cannot do precise and systematic research if the goals and purposes are stated in terms that are too general. Definitions

sources to address the problems in my organization which need to be examined in a systematic manner."

This last type of administrator in the criminal justice field is rare now but his kind will be the leader of the future. He will look upon research and development as a function of his organization on a par with personnel training, fiscal management and program development. He will realize that the research efforts of his agency must be planned, financed and implemented in a manner similar to that used in all the other functions of administration. In the beginning, he may have to depend on partially qualified personnel with volunteer consultation from university-based specialists, but should as soon as possible employ a qualified director of research as a member of his immediate staff.

He will then sit in conference with his research director and his other division chiefs for purposes of determining what subjects in his operation can and ought to be addressed by research methods. It may be that he will also wish to engage some outside consultants to assist in the thinking and planning phases of the effort. A list of subjects to be studied and questions to be answered will be relatively easy to develop. The important idea here is that the policy makers, administrators, practitioners and researchers must do research planning at this level as a joint enterprise. The researcher may pose questions which are of no interest to the administrator, and the administrator may raise questions which cannot be answered.

Having developed such a list, it then becomes necessary to place them in some kind of priority order for the obvious reason that they cannot all be done at once. The rank placement of an item on the priority list will be determined by a number of practical factors. Among these are promise of payoff, feasibility, cost, timing, availability of personnel, permissiveness of the political climate and perhaps many others. Growing out of this kind of an effort will come a gradually developing framework for research policy. Within this framework plans will emerge research designs will be made, and projects initiated and carried out in a systematic way. Since action research with human subjects usually raises new questions, any list of research proposals must be reviewed and revised frequently.

Another type of action research does not necessarily address either the question of cost or effectiveness. For example, suppose the head of an operational agency wished to inaugurate a training program for a certain class of his employees. Several alternatives are available. He could copy the program of another agency, or he could appoint a committee of educators and practitioners to devise a curriculum and a plan for implementation. A more rational approach would be to cause a study to be made to determine by empirical methods just what knowledge, skills and attitudes were most needed by the class of employees involved. This kind of research would be descriptive and analytical rather than experimental or evaluative.

One of the most extensive and exhaustive studies being conducted by the American Justice Institute at this time is just such a study. It is aimed at defining the roles, asks, knowledge, and performance capacities necessary for the training of entry level police, correctional officers, caseworkers, defense attorneys, prosecutors, and criminal court judges. It is a national study, well-financed and extending over a three-year period. It grew out of a general dissatisfaction with existing training and education programs on the grounds that they had not kept pace with changes in practice. It is significant to note that this important research effort in the broad field of criminal justice practice was promoted by educators, operational administrators, and researchers — an ideal condition for an action research effort.

Planning and Organizing for the Research Strategy within an Operational Agency

More often than not, the administrator of a criminal justice agency is so preoccupied with crises and impending crises that planning and research get very little and sometimes almost no top level attention. One administrator will assume a negative stance, saying in effect, "Let someone else do it." Another will assume an attitude of ambivalence, saying, "If I am approached by someone who wishes to do a piece of research in my agency, I may permit it if the risk is negligible, there is some promise of payoff, and it will cost me nothing." Still another may say, "Research is very necessary. I will be glad to cooperate but someone else must provide the talent and the funds." A more enlightened agency head might say, "Research is so important that I will take the initiative and seek both the talent and re-

training programs. We established a system wide job placement service for releasees. And, the parole board (releasing authority) began looking more critically at home and job factors in the individual prisoner's release plans.

A secondary "payoff" was the stimulation that this study and others like it gave to both practitioners and administrators to embark on more refined and sophisticated studies. Each year since then there has been a steady proliferation of research programs and projects. In 1953, the California correctional system employed two statisticians and no full-time professional researchers. Today, over 75 such persons are employed in the system.

Now, let us look in more general terms at some of the purposes and usages of action research. One of the more common applications is the testing of the effectiveness of small pilot demonstration projects. To experiment with a new program or procedure is not enough in and of itself. Art and science must move forward hand-in-hand. The action or demonstration must be monitored, tested and evaluated by impartial scientifically trained observers. Only by this means can decision makers determine with confidence whether or not to adopt the new program on a wider scale.

Another common usage is the evaluation of an existing program so as to furnish the basis for deciding to continue it, change it, or discontinue it. For example, there has been a long-standing practice in most prisons to read and censor all incoming and outgoing inmate mail. This is costly in terms of staff time and does interfere with the desirable objective of maintaining and strengthening family relationships. Some recent studies have shown that by searching but not reading incoming mail, and by not searching, reading or censoring outgoing letters, there is no significant loss of security, a gain in inmate and family morale and a saving of money.

This kind of study can be done at very little cost and is a good illustration of the fact that many old fashioned practices are sometimes continued out of sheer momentum rather than because of their utility. The research mentality will be constantly on the alert to reexamine outworn programs and practices and ask such questions as : "Does it serve a useful purpose?" "Is it worth what it costs?" "What alternatives can be proposed and tested?"

to mathematical computations what the invention of the printing press was to written communication or what the steam engine was to transportation. It is important to remember, however, that the equipment for electronic data processing is a tool and nothing more. The essential element in social research is the human mind, not mechanical equipment.

Objectives of Action Research in Criminal Justice

Each research effort or project will have its own narrowly defined goals and purposes, but in the context of this paper it may be useful to discuss some of the more general purposes of action research in the criminological "social laboratory". Regardless of the subject area of any proposed project, the overriding objective of any research in the world of practice is a reasonable expectation of findings which will be useful to the policy formulators and decision makers.

An example of a somewhat rudimentary project which was conducted in the California prison system about twenty years ago was one which attempted to answer the question, "What, if any, are the significant differences between prisoners released to aftercare supervision who violate the conditions of release and those who do not?" We already knew that within a two-year period after release about one-half of the releasees were returned to prison for some violation. We also knew that on superficial examination of the records the two groups seemed very much alike. The one obvious difference was that one group returned to prison and the other did not. A study plan was devised to make a very detailed analysis of the similarities and differences of the two groups in a sample of several hundred cases.

Without going into unnecessary detail it is sufficient for our purpose here to report that two statistically significant differences were found. First, a much larger proportion of the successful releasees was found to have stable and satisfying employment records. A second difference was observed in the more stable and conventional family relationships of the successful compared with the failures.

How then were these findings used in policy formulation and program development ? We began strengthening our vocational

field is well-known to those of us who have chosen to pioneer in this field. The established academician often prefers the cloistered halls of the university to the crude and hazardous environment of corrections and law enforcement. The educated practitioner in the field usually sees more opportunity in practice and administration than in research. Most of the more productive researchers in the criminal justice arena in my own experience were competent but frustrated practitioners first, and who later acquired the specialized education and experience to become successful researchers. Thus, in the pioneering stages these individuals are usually a special breed not easy to find. More often than not they have been developed from within the operational agencies.

Irrelevant though it may seem, there is also political context. The administration of criminal justice in most of its aspects is a creature of political government. Professional researchers often have little appreciation of this important factor. This is not to say that members of legislative bodies and heads of state need necessarily know every detail of the administrator's operation, but the wise administrator will not embark on new programs and new policies without assuring himself that the political power structure either approves, or, at least acquiesces in his action. An experienced administrator is usually alert to sensitive issues and should have some independent judgment as to what is wise to do or not to do.

Another important context is the culture in which criminological research is to be conducted. In every country and every agency there is a system of dearly held beliefs and taboos which must be understood and regarded. For example, in my own country where our Constitution guarantees freedom of worship and separation of church and state, a researcher would be foolish indeed if he proposed a research project to determine whether young boys in a public school for delinquents would be more or less likely to continue with careers of crime if they were taught to practice Buddhism instead of Christianity.

Finally, there is the context of related technologies. There are many of these but the one which is most often mentioned in relationship to social research is the electronic computer. It has been a boon to researchers who have a need for processing masses of quantitative data cheaply and quickly. It is

The Contexts of Action Research

Delinquency and criminality are man-made concepts that grow out of the criminal law. Delinquency and crime are acts in violation of the law, so in a broader sense what we are dealing with here is human behavior — behavior proscribed by the rules of organized society. As a consequence, this field is a **uniquely multidisciplinary one**. It draws from the established disciplines of the law, psychology, sociology, biology, anthropology, economics, political science, and even to some degree from the physical sciences, applied chiefly by the several branches of medical practice.

As a result, there really is no established science of corrections or criminology. It is a miscellaneous array of practices having their theoretical and philosophical bases in older established disciplines.

Therefore, part of the context for action research in this field is the professional one. Since criminal behavior is an interaction between a human being and his social environment, the two academic disciplines that are most likely to be congruent with the concerns of criminology are those of psychology on the one hand and sociology on the other. It does not follow, however, that these two disciplines monopolize the field. The educator, the lawyer, the medical practitioner, the engineer, the economist, the mathematician, the social worker; all of these will have a contribution at some point in most of the action research effort in our field.

Then, there is the knowledge context. At any point in time each and every branch of human knowledge stands at a point which is constantly moving. An important contribution of scholars in working with action administrators is to make sure that they themselves and their partners in the effort know where that point of relevant knowledge rests at the moment. In other words, what is already known? What is currently being studied by other researchers? What tentative knowledge needs to be retested in another environment?

A related aspect of the knowledge context is the question of the availability of research talent. The scarcity of experienced and competent professional researchers in the criminal justice

not the statistics are gathered and reported by agencies that have a political stake in the public interpretation of the information provided. For example, about a dozen years ago, the Mayor of the City of New York appointed a new Police Commissioner from another state. He was naturally interested in whatever measures existed of the amount and kinds of crime in the City. To his amazement, he found that a substantial proportion of the burglaries known to the police were being reported for statistical purposes as simple theft. (The definition of burglary in American law is the criminal act of entering the premises of another for the purpose of stealing something of value). Burglary in the eyes of the law as well as in the eyes of the citizenry is a far more serious offense than that of simple theft. The new Commissioner ordered that burglaries should be reported accurately. As a consequence, in a few weeks that followed there appeared to be a 90% increase in burglaries in the City. A statistical "crime wave" !

On another occasion, I remember discussing privately with the prosecuting attorney of a California city the fact that certain information concerning the actions of his office were not being reported. His blunt answer was, "Why should I allow myself to be shot with my own pistol ?" This is all by way of saying that because of political overtones, crime statistics reported by operating agencies may be both incomplete and inaccurate. This is especially true when such reporting is entirely on a voluntary basis. A sound system of baseline crime statistics should be compulsory, and safeguards should be provided to insure the integrity of the reporting. Furthermore, these baseline facts should be collected, recorded, analyzed and published on a regularized basis and preferably by a neutral non-operating agency.

In the absence of an institutionalized system of crime statistics some meaningful action research projects requiring qualitative and quantitative information can still be carried on by periodic ad hoc samplings of the relative phenomena. This has two obvious weaknesses. First, it is sometimes expensive, and second, no matter how sophisticated the methodology of sampling may be, the results often are placed in doubt on the ground that the sampling may be inaccurate. Action research projects do not have to wait for the development of a sophisticated baseline information system but such a basic system will provide the greatest single factual resource for new and continuing research programs.

trolled or because the action experimenters had deviated from the original plan in the course of the project.

Baseline Data Systems

The words "research" and "statistics" are often linked in bureaucratic agencies. It is appropriate that they should be, but a system for gathering and analyzing statistics is not research in the sense we are using it in this discussion. On the other hand, most research, especially in the social defense areas, must make use of relevant statistics. Therefore, any criminal justice agency which intends to carry out a significant program of problem solving by research methods should develop a system for the routine reporting, classifying and analyzing of basic factual information. These kinds of data only deal with questions, the answers to which tell us "what" and "how much" of a phenomenon exists. Such baseline data may be the bases for speculation about "why" these facts exist, but further experimentation and analysis are necessary before the "why" and "what to do about it" questions can be answered. If it were necessary in every research project to gather masses of basic statistical information, many such projects would never be mounted in the first place or survive long enough to produce any meaningful results.

Aside from statistical support for special research projects, these baseline data are essential for purposes of forecasting future trends in order to make both short-term and long-term judgments in planning budgets, capital construction, statutory changes and similar administrative matters. But, in spite of the rather obvious need for this kind of information, statistics providing accurate and useful measures of crime and its controls in most jurisdictions with which I am familiar are grossly inadequate.

Statistics, generally, in the crime and delinquency field are not only extraordinarily sparse but often so contaminated and inaccurate as to be misleading rather than helpful. There are a number of reasons for these inadequacies in crime statistics. Not the least of these is that the collection and processing of this kind of information are often expensive, and unless it is done as an ongoing institutionalized function of government, much of it will not be done at all in any useful way.

Another problem arises from the fact that more often than

path network models», «analytic mathematical models», «simulation models», «information models», «Monte Carlo Generation of Outcomes», and «classic competitive models». In 20 years, the number of people traveling by aircraft has increased many fold, the size and speed of planes have likewise changed, and more recently, he has been plagued by the additional factor of providing security against hijackers. There are many excellent treatises⁽¹⁾ in the literature dealing with methodology and special techniques in the field of operational research. They are all descendants of what was referred to a generation ago as "scientific management". This is not to suggest that operational research does not have a place in the management of penal and correctional institutions, courts of law, and police agencies. We are only saying that this area of research effort is not the subject of this paper.

Another kind of research which should be mentioned in passing is usually referred to as **evaluative research**. Its primary objective is to determine the extent to which a given program or procedure is achieving some desired result. All programs and procedures in almost any field in or out of the social sciences are subject to evaluation, which means that someone attempts to place a judgmental value on a program or a practice. The difference between merely making a subjective value-judgment about a subject and evaluating it by research techniques is one of subjective opinion as opposed to objectivity supported by scientific method. Or putting it another way, evaluative research usually involves gathering and organizing all the available information about a program or project so as to provide a better basis upon which to arrive at a value-judgment.

Evaluative research is often an integral component of action research. A well-planned action experiment will include in the research design an evaluative component so that careful objective examination of the action will take place simultaneously with the action experiment rather than afterwards. Expost facto studies of programs are often inconclusive because of incomplete or inaccurate data or because important variables are not con-

(1) See e.g.

Executive Decisions and Operations Research by Miller and Starr, Prentice-Hall Inc. Publishers, Englewood Cliffs, New Jersey, U.S.A. Which an extensive bibliography.

Broad public policy, as we all know, arises partly from the values of the culture in which it is applied. Within that framework the actors in bringing about changes in old policy and in the formulation of new ones include politicians, administrators appointed by politicians, professional career administrators, practitioners, consultants, writers, educators, and a wide diversity of functionaries who carry out a multiplicity of complex tasks. The whole system, or aggregation of related systems, must function on the basis of law, custom, experience, and subjective opinion with or without the aid of the technologies of the scientific method. As a matter of fact, researchers are often more feared than welcomed in criminal courts, police agencies, and penal and correctional institutions.

It can be seen then that action research of necessity must be a partnership effort in which neither the actors nor the researchers can function without the others. The "laboratory" in which it must function is a live identifiable part of a social system, i.e., a criminal court, a prison, a police agency, or even a total community. The difficulties, problems and special contexts of these relationships will be discussed at greater length later in this paper.

In order to clear away some possible misunderstandings in this discussion of action research in criminal justice, it is important to differentiate between action research and operational research. As a generality, operational research attempts to answer "how" types of questions : for example, how best to deploy the police force of the city to get the maximum effectiveness at the least cost, or how an airport manager can best arrange his passenger loading and unloading in the minimum time, at the lowest cost and least inconvenience to the public. The result of such systematic studies of processes and procedures are unlikely to produce knowledge of lasting value because technology and conditions change. Operational-Research is a tool of modern management science. Its purpose is to aid executives and policy makers to arrive at logical decisions with a minimum of error and to "short cut" the process of learning the "hard way", i.e. by trial and error in real life environments. The subject has become exceedingly technical. For example, the simple concept of building a scale model or prototype of, let us say, an airplane or a building gets expanded into such related esoteric concepts as «linear programming», «queuing», «critical

Prehistoric man traversed the inland waters and saltwater bays of the world in boats and rafts by trial and error quite without the benefit of precise scientific knowledge. On the other hand, it would be difficult to conceive how marine engineers could design modern ocean-going craft displacing thousands of tons without making use of the basic principle involved. It is even harder to imagine how man could have found his way to the moon wholly by trial and error.

Such basic research and its practical applications have found their principal supporters and research talent in the universities of the world and, more recently, in government laboratories or in the research departments of the great industrial corporations. The extension of research thinking and methodology to fields such as public health, public education, and social defense services in the present generation is developing at an exponential rate. By its very nature such research must be conducted in the arenas of operational action.

Action Research

Research in the social sciences, just as in the physical sciences, is carried on for the purpose of developing knowledge which is based on carefully controlled and systematic observation of facts with a view to extracting general principles theories, laws or guides to assist in the improvement of practice, Action research makes use of the classical concepts and logic of scientific method but is carried on in conjunction with line operations involving a complex array of human beings, social systems, philosophical concepts, political constraints, legal barriers, moral biases and economic limitations.

It is a common observation that research in the social sciences has lagged inexcusably far behind analogous efforts in the physical sciences. This is true but not surprising. It is even less surprising that action research in the various aspects of criminal justice practice also has lagged behind counterpart efforts in the related fields of public health, public education and social welfare.

Programs designed to prevent crime and improve the administration of justice, and plans for their implementation, are not entirely the business of either administrators or researchers.

ACTION RESEARCH IN CRIME PREVENTION AND THE ADMINISTRATION OF CRIMINAL JUSTICE^(*)

By

RICHARD A. McGEE,^()**

It should be made very clear at the outset that my comments on the subject of this paper are made from the stance of an administrator who makes no claim to being a technical researcher, but who, on the other hand, believes that research findings and research methods in the complex societies of the 20th century are essential resources to the administrator, the planner, and the policy maker in all of the aspects of social defense.

In all fields of science, research begins with an idea, a problem, an issue, or a question. Such ideas and questions are often relatively straightforward in concept, and can be explored in the confines of a laboratory, a laboratory in which the only influences are the researcher, the idea and the quantities and values to be manipulated. For example, legend has it that Archimedes observed one day that his body seemed lighter when in his bath. The idea struck him that there must be some kind of a measurable relationship which could be discovered by systematic experimentation and observation. He was able to carry out such an experiment in his bath with water, a few simple objects and a scale. From this he developed the theory or principle known to every schoolboy that a floating body displaces its own weight of the liquid in which it floats.

It is interesting here to make the point that centuries before Archimedes' birth, man had been making use of boats and ships without a precise knowledge of the laws of floating bodies.

(*) United Nations Interregional Seminar Copenhagen, Denmark August 27, 1973.

(**) President American Justice Institute

REFERENCES

- 1 — AB Bofors ; Analytical Methods for Powders and Explosives, pp. 180, 1960.
- 2 — Sinha, S.K., Bhalla, A.K., Shahasrabudhe, S.K. and Rao, K.R.K.; Current Sci. 33 (5), 141-2 (1964).
- 3 — Yasuda Stanley, K.; J. Chromatog. 16 (3), 488-93 (1964).
- 4 — Ligtenberg, H.L.; Chem. Weekblad 58, 477-82 (1962).
- 5 — Pilar, D.C.; Explosivstoffe 13 (2), 41-4 (1965).
- 6 — Evendijk, J.K.; Explosivstoffe 16 (7), 152-4 (1968).
- 7 — Alan, N.D.; Anal. Biochem. 29 (I), 171-3 (1969).
- 8 — Malograzata, S., Halina, Z.; Polimery 14 (4), 165-6 (1969).
- 9 — Hansson, J. and Alm, A.; J. Chromatog. 9, 385-7 (1962).
- 10 — Pastuska, G. and Petrowitz, H.J.; Chemiker Ztg. 88 (9), 311-14 (1964).
- 11 — Ripper, E.; Explosivstoffe 15 (3), 57-64 (1967).
- 12 — Hiram, W.H.D.; U.S. 3, 335, 185 (1967).
- 13 — Frey, M.; Explosivstoffe 15 (5), 97-105 (1967).
- 14 — Kazuko, S. and Harol, F.W.; Separ. Sci. 3 (6), 493-99 (1968).
- 15 — Jean, T.; Ind. Chim. Belge 32 (Spec. No.), 601-5 (1967).
- 16 — Erwin, R.; Symp. Chem. Probl. Connected Stabil. Explos., 188-205 (1967) (Pub. 1968).
- 17 — Titus, C. and Stefania, E.; Farmacia 17 (4), 237-49 (1969).
- 18 — Pilar, D.C.; Inform. Quim-Anal. 20 (4), 108-14 (1966).
- 19 — Stahl, E.; Thin-layer Chromatography, Academic Press Inc., N.Y. London, pp. 486 (1965).
- 20 — Stahl, E.; Thin-layer Chromatography, Academic Press Inc., N.Y. London, pp. 491 (1965).

propellants, yet the separation of these derivatives helps to a great extent in identification of ammunition type whether of local, eastern or western made when the calibre of the rounds is the same. For this purpose different adsorbents and solvents were investigated to improve the separation mentioned before.

In the light of the present knowledge it is not possible to lay down optimum separation conditions for the majority of mixtures yet, from Tables III and IV one could except the system of solvents which could direct the separation to its maximum by a combination of polar and non-polar solvents in suitable proportions.

In Table II, it is noticed that both polar and non-polar solvents still effect washing or R_f of high values. Only combinations of water and acetone in the given proportions enable the sharp separation of all components studied. In spite of this limitation in using solvents on keiselguhr yet, this adsorbent has its advantages on the other adsorbents, as the spots of separated components are much defined and the time of separation goes down as far as $1/4$ that of alumina and $1/5$ of silica.

DISCUSSION

Due to the fact that many organic compounds have the ability to fluoresce while being activated by ultraviolet radiation one could locate the separated compounds on the chromatoplates quite easily.

It is important to visualize the six components under investigation with one single spray reagent as the usage of subsequent multiple spray reagents may give misleading results, specially when dealing with micro amounts of closely related compounds (e.g. CI, CII and D.Bu.Ph., D.Am.Ph). From Table I, it could be noticed that the short wave (254 mu) is more helpful than the long one (366 mu). On the other hand, the long wave is preferable when the plate sprayed with tetrabromofluorescence as the identification of diphenylamine and dinitrotoluene from the other components was made possible because of the small difference in the R_f-values. Although, anisaldehyde reagent could fulfil our requirements for visualization of the six members, yet Dragendorff's reagent is still preferable as the limit of detection by the later responds 10 folds as compared with the former.

However, it is recommended to locate the studied compounds by ultraviolet illumination (at 254 mu) in case if elution from the plate is essential for submitting to further investigation, while Dragendorff's could be used for permanent record of chromatographic separation and identification.

As regards the published data, one could simply find-out that there is no rule or bases for the choice of solvents or adsorbents. This work aimed to make a chromatographic study by using different adsorbents to improve the method of separation of the six essential components of the single base propellants and to submit them individually to further studies (UV-spectrophotometry "Part III" and Polarography "Part IV") for identification purposes.

Although only one of the two derivatives of centralites and phthalates is frequently used in the manufacture of single-base

Table IV
Rf-Values on Silica Gel G

Solvents	D.Ph.A.	D.Bu.Ph.	D.Am.Ph.	CI	CII	D.N.T.
Methanol	0.97	0.93	0.95	0.91	0.88	0.92
Ethanol	0.95	0.92	0.93	0.91	0.86	0.89
Propanol	0.92	0.92	0.92	0.86	0.82	0.86
Butanol	0.97	0.92	0.92	0.89	0.87	0.89
Methylacetate	0.92	0.94	0.96	0.88	0.86	0.89
Ethylacetate	0.89	0.92	0.95	0.86	0.82	0.90
n-Hexane	0.07	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01
Chloroform	0.80	0.33	0.40	0.10	0.10	0.63
Carbon tetrachloride	0.51	0.05	0.05	0.03	0.04	0.22
Benzene	0.90	0.35	0.40	0.10	0.07	0.73
Water	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Acetic acid 10%	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Methanol/chloroform (1:1), (1:2) & (1:3)	0.97	0.93	0.95	0.91	0.88	0.92
Methanol/CCl ₄ (1:2) (1:3)	0.97	0.93	0.95	0.91	0.88	0.92
Chloroform/CCl ₄ (1:1)	0.80	0.36	0.37	0.18	0.14	0.50
Chloroform/CCl ₄ (3:1)	0.90	0.50	0.53	0.26	0.16	0.50

Acetone and ether washed the above propellant six components from the three adsorbents.

Table III
Rf-Values on Alumina

Solvents	D.Ph.A.	D.Bu.Ph.	D.Am.Ph.	CI	CH	D.N.T.
Methanol	0.87	0.87	0.87	0.87	0.90	0.88
Ethanol	0.90	0.90	0.92	0.93	0.93	0.90
Propanol	0.90	0.90	0.90	0.90	0.90	0.90
Butanol	0.86	0.87	0.87	0.85	0.85	0.83
Methylacetate	0.93	0.93	0.93	0.93	0.90	0.93
Ethylacetate	0.90	0.90	0.90	0.90	0.90	0.90
n-Hexane	0.16	0.10	0.09	0.03	0.03	0.11
Chloroform	0.93	0.87	0.87	0.83	0.63	0.93
Carbontetrachloride	0.75	0.62	0.62	0.58	0.43	0.72
Benzene	0.70	0.60	0.60	0.00	0.00	0.83
Water	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Acetic acid 10%	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Hexane/ether (2:1)	0.83	0.70	0.75	0.30	0.43	0.64
Hexane/chloroform (2:1)	0.93	0.60	0.65	0.35	0.23	0.53

Table II
Rf-Values On Keiselguhr

Solvents	D.Ph.A.	D.Bu.Ph.	D.Am.Ph.	CI	CII	D.N.T.
Methanol	wash	wash	wash	wash	wash	wash
Ethanol	"	"	"	"	"	"
Propanol	"	"	"	"	"	"
Butanol	"	"	"	"	"	"
Methylacetate	"	"	"	"	"	"
Ethylacetate	"	"	"	"	"	"
n-Hexane	0.96	0.99	0.99	0.77	0.77	0.70
Chloroform	0.99	1.00	1.00	0.96	0.94	0.97
Carbon tetrachloride	0.99	0.97	0.97	0.90	0.88	0.97
Benzene	0.97	0.97	0.97	0.93	0.93	0.97
water	0.00	0.00		0.00	0.00	0.00
Acetic acid 10%	wash	wash	wash	wash	wash	wash
Water/acetone (1:1)	0.77	0.53	0.35	0.85	0.98	0.91
Water/acetone (3:2)	0.65	0.15	0.00	0.80	0.89	0.84

Table I
Visualization of Studied Compounds

Reagents	D.Ph.A.	D.Bu.Ph.	D.Am.Ph.	CI	CII	D.N.T.
UV-254	violet	violet	violet	violet	violet	violet
UV-366	violet	—	—	faint violet	faint violet	—
TBF(*) (254)	violet	violet	violet	violet	violet	violet
TBF (366)	violet	orange	orange	orange	orange	dark violet
NaOH (254 and 366)	violet	violet	violet	violet	violet	violet
Anisaldehyde	yellowish green	dark violet	violet	white	white	faint grey
Dragendorffs	yellowish orange	orange	orange	brownish orange	brownish orange	orange

(*) Tetrabromofluoresciene

The R_f-values as a function of the chromatographic behaviour of the studied compounds on thin-layers of keiselguhr, alumina and silica gel G were tabulated in Tables II, III and IV.

ples. Solutions in benzene of the above mentioned compounds (1 mg/ml;) and (5 mg/ml. when they are in admixture) were prepared. Aliquots that contained about 5 ug/ml of each and 20 ug/ml of mixture were applied to the chromatoplates by means of a calibrated micro-capillary pipette. In a suitable chromatographic tank the plate dipped into the mobile solvent, then subjected to ascending technique till the mobile solvent had risen 15 cm. from the starting line. The chromatogram was removed and air-dried then subjected to visualization tests.

Spot locating agents :

a) Examination under ultraviolet light : Direct inspection of the chromatogram under ultraviolet light (254 and 366 mu) and after spraying with 0.2% alcoholic solution of tetrabromofluoresciene and sodium hydroxide solution (6N) were tried.

b) Anisaldehyde reagent : The compounds under investigation were rendered visible by spraying with Stahl modified anisaldehyde reagent⁽¹⁹⁾ and after standing 1 hour before heating for 10 min. at 110°C.

c) Dragendorffs-reagent : As little as 3 ug each of the compounds studied could be detected by using the reagent given by Stahl⁽²⁰⁾.

RESULTS

The different reagents for visualization of the compound studied was performed by spotting aliquot portions of their solutions that contained about 5 ug on chromatoplates followed by spraying with each of the reagents mentioned before. The results are given in Table I.

The following list comprises abbreviations which are most frequently used :

D.Ph.A.	: Diphenylamine
D.Bu.Ph.	: Dibutylphthalate
D.Am.Ph.	: Diamylphthalate
CI	: Centralite I
CII	: Centralite II
D.N.T.	: Dinitrotoluene.

On chromatoplates centralites, diphenylamine and its derivatives were detected by Muraour's reagent⁽⁵⁾, resorcinol in sulphuric acid⁽¹⁸⁾, 0.2% alcoholic sodium nitrate and N sulphuric acid⁽⁹⁾, 5% alcoholic potassium hydroxide and 0.003% dichlorofluorescein in ethanol (under ultraviolet light) or 0.25% p-diethylaminobenzaldehyde and 0.2N hydrochloric acid in absolute ethanol⁽³⁾.

Phthalates were visualized by resorcinol in sulphuric acid after 30 min. at 110°C.⁽⁵⁾ Anisaldehyde and Dragendorff's could be also used⁽⁷⁾.

Aromatic and aliphatic nitro-compounds were detected by alcoholic sodium hydroxide solution⁽¹⁸⁾ or Fearon's reagent⁽¹⁶⁾.

EXPERIMENTAL

Three different adsorbents namely : silica gel G, keiselguhr and alumina, were used for thin-layer chromatographic separation and identification of propellants mixture cited in the case.

Plates of 0.2 mm. thickness were prepared by Desaga Thin-layer Applicator.

Preparation of the sample :

The powder that passed through a 0.6 mm. sieve was subjected to the following extraction procedure;

One gramme of the powder was put into the extraction thimble of a soxhlet apparatus, the extraction was conducted for 24 hours. The ether in the extraction flask was evaporated and the residue was dried at 45-50°C. for about 16 hours. This residue may contain; phthalate ester, diphenylamine, centralite, dinitrotoluene (the compounds under investigation). Nitrocellulose and other substances that may be present in the powder (such as ; graphite, lime and some inorganic constituents) remained in the thimble.

Centralite I and II, dibutyl and diamyl phthalates, diphenylamine and dinitrotoluene were subjected to thin layer chromatographic analysis, either in mixture or as single authentic sam-

plasticizers; dibutylphthalate and dinitrotoluene, and other substances that may be present such as ; graphite, lime, potassium bitartrate, potassium sulphate or oxalate, metals and metals oxides.

From above, it is clear that nitrocellulose, centralite I/II, dibutyl/diamyl phthalates, diphenylamine and dinitrotoluene are the common constituents of single-base propellants. Nitrocellulose in such a mixture is present in amounts large enough to be estimated by the routine classical methods⁽¹⁾, while the other constituents (not exceeding 1.5%) require analytical methods which should be characterized with their sensitivity, simplicity and short time of operation.

To a large extent, the choice of an analytical method has been dictated by its suitability to give concise description of micro-amounts of propellants in qualitative terms. Chromatography, in general and thin-layer, in particular was found to be the most efficient procedure for such purpose.

The literature reveals that silica gel is a common adsorbent used ^(2, to 10) for the separation and identification of propellants at large, or one or more of their components. A variety of solvents is reported as competent systems for this purpose :

a) Benzene ^(5,9,10), benzene : petroleum ether (1/1)⁽²⁾, benzene : methanol (8/2) ⁽¹⁰⁾ or (5/1)⁽¹⁴⁾, benzene : dioxan : acetic acid (90/25/4) or benzene : methyl ethyl ketone (3/1)⁽¹⁴⁾

b) Petroleum ether : ethylacetate (3:1)⁽³⁾ or petroleum ether isopropanol (7/3)⁽¹¹⁾.

c) 1,2-Dichloroethane⁽³⁾; carbon disulphide; trichloroethylene; ethylacetate; acetone and water⁽¹²⁾ and chloroform : methyl alcohol (10/1)⁽¹⁴⁾.

Other reported adsorbents e.g. alumina containing cadmium, nickel nitrate with/without zinc developed by carbontetrachloride methanol (50/1), cyclohexane : cyclohexylamine (50/1), cyclohexane : butylamine (10/1), benzene : methanol (20/1), benzene : acetone (10/1) and chloroform : methanol (30/1)⁽¹⁴⁾ and petroleum ether : toluene (3/7)⁽¹⁷⁾. Acetylcellulose was developed by butanol : acetic acid : water (4/1/1)⁽¹⁸⁾.

MICRO-ANALYSIS OF ROUNDS WITH SPECIAL REFERENCE TO PROPELLANTS.

II — SEPARATION AND IDENTIFICATION OF PROPELLANTS BY THIN-LAYER CHROMATOGRAPHY

By

Z.I. DARAWY (Ph.D.), A.M. SAMMOUR (Ph.D.)

A.M. FAHMY (Ph.D.) and S. I. BROLLOS (B.Sc.)

National Center for Social and Criminological Research
CAIRO, EGYPT.

ABSTRACT

Keiselguhr, Alumina and Silica gel G adsorbents were used for separation and identification of single-base propellants components; centralite I and II, dibutyl and diamyl phthalates, diphenylamine and dinitrotoluene.

The results obtained showed that the method is simple, sensitive and of practical value in differentiation between very similar ammunitions of different makes and in preparing any of these compounds for further investigations.

INTRODUCTION

The propellants used here are the single-base propellants, they are commonly consisted of :

Explosives; nitrocellulose,

gelatinizers; centralite I or II and dibutyl or diamyl phthalates, stabilizers; centralite I or II, dibutyl phthalate, ethylphenyl

urethane and diphenylamine,

moderants; centralite I or II and diamylphthalate,

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

CONTENTS

	<i>Page</i>
— Uninternational crimes <i>Dr. A.A. El-Magdoub</i>	1
— Pound's Theory of Social Interests <i>Dr. M.A. Abou-Aly</i>	37
— La reconnaissance des Chiens policiers devant la justice <i>Dr. Samir S. El Molla</i>	53
— The application of Standard minimum rules of penal treatment in the Arab countries <i>Dr. H. Marsafawi</i>	63
— Coups et blessures dans les coutumes tribales africaines <i>Dr. Mahmoud S. Zanati</i>	91
<i>Conferences :</i>	
— Research in the field of Social Defense <i>Dr. A. Azer...</i>	109
— The fifth international Arab Conference on Social Defense <i>Dr. A. Galabi</i>	115
— Thesis abstract... ..	123
— Action Research in crime prevention and the administration of criminal justice <i>Richard A. Mc Gee</i>	153
— Micro-Analysis of Round with special Reference to Propelants	165
 <i>Z.I. Darawi, A.M. Sammour</i> <i>A.M. Fahmy, S.I. Brollosy.</i>	

**THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH**

CHAIRMAN OF THE BOARD OF DIRECTORS

PROF. Dr. AHMAD M. KHALIFA

Board of Directors

Sheikh Mohamed Abou Zahra, Mr. Hussein Awad Bereki, Mr. Mohamed Fathy, Dr. Mukhtar Hamza, Mr. Mohamed Maher Hassan, Mr. Abdel-Halim Hatata, Mr. Abd El-Moneim Maghraby, Mr. Ahmad Fathy Morsy, Dr. Ali Al-Mufti, Dr. Gaber Gad Abd El-Rahman, Dr. Hassan El-Saaty, Mr. Baby El-Din El-Seyoufi and Mr. Mohy El-Din Taher.

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL

AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH

Gezira P.O. CAIRO EGYPT

EDITOR - IN - CHIEF

PROF. Dr. AHMAD M. KHALIFA

ASSISTANT EDITOR

Dr. ADEL AZER

EDITORIAL SECRETARY

Dr. ALY GALABY

PUBLICATIONS COMMITTEE :

Dr. SAYED OWEIS, Dr. EZZAT HEGAZY, Dr. ADEL AZER, Dr. HUSSEIN MIKKAWY, SALAH KONSOWA, AND ABD EL-HALIM MAHMOUD.

**Single Issue
Twenty Piasters**

**Annual Subscription
Fifty Piasters**

**Issued Three Times Yearly
March — July — November**

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

Issued by
The National Center for Social
and Criminological Research
EGYPT

- Unintentional crimes.
- Pound's theory of Social Interests.
- La reconnaissance des chiens policiers devant la justice.
- Standard minimum rules of penal treatment in Arab countries.
- Coups et blessures dans les coutumes tribales africaines.
- Action research.
- Micro-Analysis of Round.
- Conferences.
- Thesis abstract.



المجلة الجنائية القومية

يصدرها

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
جمهورية مصر العربية

- الرشوة ومفهوم الاغتراب .
- المفهوم الحديث للجريمة غير العمدية .
- بعض الجوانب التطبيقية في رد الاعتبار .
- فكرة المصلحة في قانون العقوبات .
- الشروع في الجريمة المستحيلة .
- العنف في المجتمعات النامية .
- الاعتبارات الايديولوجية في نظرية الدفاع الاجتماعي .
- الزواج عن طريق الخطف .
- التحليل الدقيق لمكونات الطلقة النارية .
- التحليل الطيفي لبعض العقاقير المؤثرة على الجهاز العصبي .



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة
الدكتور أحمد محمد خليفة

اعضاء مجلس الإدارة :

المستشار أحمد فتحى مرمى اللواء بهى الدين السيوفى الدكتور مختار حمزه
الدكتور جابر جاد عبد الرحمن الشيخ محمد ابو زهرة اللواء عبد الحليم حماته
المستشار حسين عوض بريقى المستشار محمد ماهر حسن المستشار محمد فتحى
الاستاذ عبد المنعم المغربى المستشار محيى الدين طاهر الدكتور على المنفى
الاستاذ الدكتور حسن الساعاتى

الجلة الجنائية القومية

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
بريد الجزيرة - القاهرة

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة

نائب رئيس التحرير

الدكتور عادل عازر

سكرتير التحرير

الدكتور على عبد الرازق جابى

لجنة النشر

الأستاذ الدكتور سيد عويس ، الدكتور عزت حجازى ، الدكتور عادل عازر ،
الدكتور حسين مكاوى ، صلاح قنصوه ، عبد الحليم محمود

الاشتراك من سنة (ثلاثة أعداد)
خمسون قرشا

تصدر ثلاث مرات فى العام
مارس ، يوليو ، نوفمبر

لبن المسدد
عشرون قرشا

المجلة الجنائية القومية

المجلد السابع عشر

العدد الثانى

يوليو ١٩٧٤

محتويات العدد

بحوث :

صفحة

- الرثسوة ومفهوم الاغتراب
الدكتور السيد شتا ١٦٧
- المفهوم الحديث للجريمة غير العمدية
الدكتور عادل عازر ١٩٥

مقالات :

- بعض الجوانب التطبيقية في رد الاعتبار
دكتور لواء عادل حافظ غانم ٢٢٧
- فكرة المصلحة في قانون العقوبات
الدكتور حسنين ابراهيم عبيد ٢٣٧
- الشروع في الجريمة المستحيلة
الدكتور أحمد المجدوب ٢٦١
- العنف في المجتمعات التامية
على محمد ليلة ٢٧٣
- الاعتبارات الأيديولوجية في نظرية الدفاع الاجتماعى
أحمد مجدى حجازى ٢٩٥

بحوث ومقالات باللغة الانجليزية

- الزواج عن طريق الخطف
الدكتور صلاح عبد المتعال ٣٠٧
- التحليل الدقيق لمكونات الطلقة النارية وخاصة المادة القاذفة
دراسة بولاروجرافية على استقرات الفتالات
الدكتور عادل فهمى ٣٢٤
- التحليل الطيفى لبعض المعاقير المؤثرة على الجهاز العصبى
الدكتور حسين المكاوى ٣٤٣

- ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما يرسل اليها من مقالات الاعتبارات الآتية:
- ١ — أن يذكر عنوان المقال موجزا . ويقع باسم كاتبه ومؤلفاته العلمية وخبراته ومؤلفاته في ميدان المقال أو ما يتصل به .
 - ٢ — أن يورد في صدر المقال عرض موجز لرؤوس الموضوعات الكبيرة التي عولجت فيه .
 - ٣ — أن يكون الشكل العام للمقال :
— مقدمة للتعريف بالمشكلة وعرض موجز للدراسات السابقة .
— عرض البيانات التي توافرت من البحث .
 - ٤ — أن يكون أثبات المصادر على النحو التالي .
للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ،

- بلد النشر : الناشر ، الطبعة
مكتبة النشر ، الصفحات .
للمقالات من الموضوعات : اسم الموسوعة) ، تاريخ النشر .
المؤلف ، عنوان المقال (اسم وتثبت المصادر في نهاية المقال مرتبة حسب الترتيب الهجائي لأسماء المؤلفين وتورد الاحالات الى المصادر في المتن في صورة (اسم المؤلف ، الرقم المسلسل للمصدر الوارد في نهاية المقال ، الصفحات) .
- ٥ — أن يرسل المقال الى مكانا رية تحرير المجلة منسوخا على الآلة الكاتبة من أصل وصورتين على ورق مولي سكتاب ، مع مراعاة ترك هامشين جانبيين عريضين ومسافة مزدوجة بين السطور . .

الرشوة ومفهوم الاغتراب* دكتور السيد شتا

خبير بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

مقدمة :

الرشوة من الأفعال التى يجرمها القانون ، ويعاقب مرتكبيها ، وهى تعرف فى المصادر العلمية المختلفة بصورة عامة : باعتبارها فعل أو مزاولة أخذ أو عطاء رشاوى ، ومزاولة التأثير على شخص آخر بمؤثرات فاسدة . ومن ثم تعد رشوة الموظفين العموميين جريمة بالنسبة لأخذ الرشوة أو لمعطيتها ، لأنها تكون دافعا لأداء وظيفة ينبغى أن يكون الدافع السليم لأدائها الإحساس بالواجب فى حد ذاته . ولهذا اعتبرت الرشوة خروجاً على قيم اجتماعية تتصل بأداء الفرد لوظيفته الاجتماعية ، ودوره المحدد ثقافياً ، وأحاساسه بالواجب الذى تفرضه عليه هذه الوظيفة ، وهذا الدور (١) .

ونظراً لتكرار حدوث الرشوة فى ظروف عملية التنمية (٢) وارتفاع معدلها بشكل متطرف فى مصر ، فقد أصبحت تشكل خطراً واضحاً على اقتصاد المجتمع ، ومعدلات خطط التنمية المطلوبة . ومن ثم بات ضروريا دراسة هذه الظاهرة فى إطارها الثقافى ، والاجتماعى ، والشخصى للتعرف على مصادرها الكامنة فى بناء المجتمع ونظمه ، والتعرف على عوامل الحد منها فى ظروف عملية التنمية التى يمر بها المجتمع المصرى .

وفى ضوء ذلك نسير فى تحليلنا السوسيولوجى لظاهرة الرشوة باعتبارها ظاهرة إجرامية فى الخطوات التالية :

(*) تقرير فرعى حول بعض معطيات الدراسة الاستطلاعية لظاهرة الرشوة بمؤسسات الانتاج والخدمات التى أجراها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ١٩٧٣ ، وأشرف عليها دكتور محمد عبد الله أبو على . الاستاذ المساعد بجامعة القاهرة ، واشترك معه دكتور السيد شتا وقد اقتصر التقرير على معطيات الدراسة الميدانية لعينة مديرى العموم وحجمها ٦٩ حالة ، سحبت من قطاعات الانتاج والخدمات على أساس التمثيل النومى لهذه القطاعات والمؤسسات التابعة لها .

يشير مفهوم الاغتراب للانفصال بمعناه الواسع ، أى الانفصال عن القيم ، الانفصال عن التنظيم والانفصال عن السلطة . والانفصال عن الانتاج ، وما يرتبط به من صور التفاوت المختلفة على المستوى الثقافى والاجتماعى والشخصى والاقتصادى والسياسى . والنمى تعكس التناقضات البنائية المختلفة التى يعانى منها المجتمع فى ظروف تغيره .

(١) محمد عارف مثمان ، المفهوم الاجتماعى للرشوة ، المجلة الجنائية القومية ، ١٩٦٢ ،

(٢) Tilmain, Robert O. : Emergence of Black-Market Bureaucracy : (٢)

Administration Development and Corruption in the New States

Public A.R. 1968. pp. 437-43.

- طرح وجهة نظر لفهم الرشوة كمظهر سلوكى للظاهرة الاجرامية .
- مناقشة المحاولات المختلفة لفهم الظاهرة الاجرامية فى ضوء وجهة النظر المطروحة .
- تعيين ابعاد الاغتراب المرتبطة بالسمات الأساسية للمجتمع وتنظيماته المختلفة وعلاقتها بالرشوة .
- تحليل اتجاه الرشوة فى مصر كدولة نامية .
- تحليل المعطيات التجريبية حول ظاهرة الرشوة بالتنظيمات المختلفة .
- وذلك للتعرف على مصادر الرشوة الكامنة فى البناءات الثقافية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والتنظيمية ، والشخصية ، وتعيين وسائل الحد من هذا السلوك فى ظروف التنمية .

أولا — وجهة نظر لفهم الرشوة كمظهر سلوكى للظاهرة الاجرامية :

لما كانت الجريمة ضربا من ضروب السلوك الانسانى الدارجة فى كل مجتمع ، كما أنها ترتبط ارتباطا قويا بظروف كل حياة اجتماعية (١) ، فقد كان طبيعيا أن تهتم العلوم الاجتماعية بدراسة الظاهرة الاجرامية باعتبارها احدى الظواهر الاجتماعية المعقدة بهدف تقصى مصادرها الثقافية ، والاجتماعية والشخصية ، وتفسير مظاهرها السلوكية فى علاقتها بتلك الأبعاد الثقافية والاجتماعية والشخصية للظاهرة (٢) ، وبذلك يشير هذا الفهم لضرورة تناول الرشوة كمظهر سلوكى فى علاقتها بالجوانب المختلفة للظاهرة .

وبهذا يتضح لنا أن الظاهرة الاجرامية تتسم بالتعقيد الذى يرجع لتعدد أبعادها ، وذلك بعينه ما دفع ببعض الباحثين للتركيز على بعض جوانبها دون الأخرى ، الأمر الذى ترتب عليه استبعاد بعض جوانبها الأساسية من الدراسة (٣) ، والتي قد تكون ضرورية لفهم الأبعاد التى يتناولها .

ومن ثم أدى هذا الفصل التعسفى فى دراسة الظاهرة الاجرامية لعدم وضوح الرؤية بالمكونات البنائية للظاهرة ، والعلاقة القائمة بين تلك المكونات من ناحية ، وعدم القدرة على فهم العملية الاجتماعية التى تنفضى للظاهرة من ناحية أخرى . هذا فضلا عن عدم تمكنهم من الربط بين الجوانب البنائية

(١) دوركايم ، اميل : قواعد المنهج فى علم الاجتماع (ترجمة دكتور محمود قاسم) القاهرة مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٠ ، ص ١١٨ .

(٢) دكتور أحمد خليفة ، اصول علم الاجرام الاجتماعى ، القاهرة مطبعة المؤلف والتأليف والنشر ، ١٩٥٥ ، ص ١٢ — ١٣ ، ١٨ — ١٩ ، ٤٢ .

(٣) السيد يس ، نحو دراسة الآراء والاتجاهات وتأثيرها على الظاهرة الاجرامية ، المجلة الجنائية القومية ، ١٩٧٠ ، ج ٣ ، عدد ١ ص ٨٣ .

والدينامية للظاهرة عند دراستها ، لتقصي مصادرها ، ومظاهرها السلوكية . ومن ثم خلط البعض في فهمه لهذه الظاهرة بين حالة البناء الاجتماعي ، والاقتصادي والثقافي والشخصي والظاهرة الاجرامية التي اعتبروها حالة تلك البناءات في الوقت الذي تعد فيه الظاهرة الاجرامية باعتبارها ضربا من ضروب السلوك الانساني (١) نتيجة لحالة البناءات المختلفة ، وما تعانيه من تفاوتات معينة تعبر عن حالة الاغتراب الضاربة بجذورها في أعماق البناء الثقافي والاجتماعي والسياسي ، والبيروقراطي والتكنولوجي ، والاقتصادي ، والأسري والشخصي ، والتي تعد المصدر المباشر للرشوة كمظهر سلوكي للظاهرة الاجرامية .

ونحن في ضوء هذا الفهم نناقش المحاولات المختلفة لفهم الظاهرة الاجرامية، ومظاهرها السلوكية من ناحية ، ونعقب بالتحليل أبعاد ظاهرة الرشوة في المجتمع المصري وتنظيماته المختلفة في ظروف عملية التنمية ، وما صاحبها من تغيرات اجتماعية واقتصادية معينة ترتب عليها ظهور تفاوتات مختلفة أدت لحدوث الرشوة بصورتها الحالية . وذلك بهدف تعقب مصادر الرشوة في تنظيمات الانتاج والخدمات ، وتعيين وسائل الحد منها من واقع معطيات الدراسة الميدانية لظاهرة الرشوة بالتنظيمات المختلفة .

ثانيا - مناقشة المحاولات المختلفة المتعلقة بالظاهرة الاجرامية :

لما كانت الرشوة مظهرا سلوكيا للظاهرة الاجرامية، فان تحليلنا لوجهات النظر المختلفة التي اهتمت بالظاهرة الاجرامية ، سوف يساعدنا على تحديد موقف تلك الاتجاهات وفهمها لظاهرة الرشوة عند تناولها بالبحث والدراسة . فرغم الاهتمام المتزايد بدراسة ظاهرة الرشوة في المجتمعات المتقدمة والنامية ، الا ان هذه المحاولات جاءت متأخرة ، وانقسمت بين محاولات ثلاثة : الدراسات التاريخية والاحصائية ، والدراسات القانونية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول العالم الثالث في افريقيا وآسيا (٢) ، والدراسات الاجتماعية التي تناولت الرشوة عرضا (٣) دون تعميق واستطرد في تفسير أبعاد الظاهرة . ومن ثم نرجع للاتجاهات العامة لدراسة الظاهرة الاجرامية عليها تساعدنا على تطوير الحوار لبلورة رؤيتنا السوسيولوجية لدراسة الرشوة ، وتحليل معطيات الدراسات الاستطلاعية للظاهرة بالتنظيمات المختلفة في المجتمع المصري .

فقد تزايد الاهتمام بمشكلة الجريمة في النصف الثاني من القرن العشرين

(١) دكتور أحمد خليفة ، المرجع السابق ص ١٨ .

(٢) Leys Colin : what is the problem about corruption ? The journal of modern African studies. 1965. 3.2. pp. 215-16.

(٣) تم تناول ظاهرة الرشوة على المستوى الدولي ضمن التحليلات السوسيولوجية لظاهرة الفساد في الدول المتقدمة والنامية . اما على مستوى الدراسات العربية فرغم وجود تحليل تاريخي واحصائي للرشوة الا ان التحليلات السوسيولوجية للظاهرة انحصرت في التحليل النظري للمفهوم الاجتماعي للرشوة . (انظر محمد عارف ، المفهوم الاجتماعي للرشوة نفس المصدر السابق) .

كرد فعل لارتفاع نسب الجرائم بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة بالمجتمعات المتقدمة والنامية ، رغم الاختلاف النوعي ، والكمي بكل منهما . وذلك ما يوضحه بجلاء تحليل « كولن ليز » لظاهرة الفساد ، وتناوله لحالات الرشوة والاختلاس التي يتكرر حدوثها في المجتمعات المتقدمة خاصة في الولايات المتحدة ، والدول النامية مثل أوغندا ، ونيجيريا (١) ، وغيرها من دول العالم الثالث .

وعموما اتخذت المحاولات المختلفة لفهم الظاهرة الانحرافية بعامة ، والاجرامية بخاصة ، اتجاهين متعارضين ، اذا اعتبر أحدهما أن الانحراف والجريمة عاملا هاما في التغير الاجتماعي ، وركزت بعض النظريات الأخرى على الوظيفة الاجتماعية للانحراف والجريمة في بلوغ حالة التوازن الدينامي للمجتمع . والاتجاه الأخير ينظر بذلك للانحراف والجريمة باعتبارهما صمام أمان للمجتمع .

والواقع أن كلا الاتجاهين على قدر من الصواب في فهم الوظيفة الاجتماعية للانحراف والجريمة وذلك ما أكده « ميشل فايا » عندما ذهب الى أن كلا الاتجاهين ينطويان على قدر من الصحة (٢) . وذلك يؤكد بدوره على وجود علاقة وظيفية بين الظاهرة الانحرافية بعامة والظاهرة الاجرامية بخاصة وكل من التغير والتوازن في المجتمع (٣) . ورغم الائتناع السائد بين بعض الاجتماعيين بوجهة النظر الأخيرة فما زال الاختلاف قائما حول حدود علاقة الانحراف والجريمة بكل من التوازن والتغير ، وعند أي مستوى تكون فاعليتها في المجتمع .

وقد دار الحوار بين لفيف من العلماء المهتمين بالظاهرة الاجرامية لفحص الأفعال الاجرامية والملايسات الكامنة وراء كل منها ، والمرتبطة بحالة البناءات المختلفة في المجتمع ، فاهتم أنصار التحليل النفسي بتفسير الظاهرة الاجرامية في علاقتها ببناء الشخصية وحالات العصاب والاعتلال النفسي للشخصية المتفاعلة مع البناءات المختلفة في المجتمع .

كما اهتم البعض بالعدوى الوراثية كسبب مباشر للجريمة ، غير أن هذه التفسيرات ، وغيرها لم تتعرض لأنواع التنظيمات الاجتماعية وأحوال البناء الاجتماعي ، لايضاح أثر هذه الجوانب على الظاهرة الاجرامية . ولهذا جاءت هذه التفسيرات قاصرة ، وخالية من التعمق في فهم السلوك الاجرامي .

ومن ثم اهتم علم الاجرام بالتحليل الموضوعي للجريمة كظاهرة اجتماعية فاعتبر « جيبنز » الجريمة أحد أشكال السلوك ، وهو في ذلك متأثر بفهم

(١) Leys, Colln ; Ibid. pp. 217-18.

(٢) Faia, Michael : Alienation, Structural Strain and Political Deviancy

Social Problem, 1967. vol. 14. p. 389.

(٣) السيد شتا ، سببولوجية الانحراف في المجتمع الجماهيري ، المجلة الجنائية القومية

١٩٧٢ ، عدد ٢ ، ص ٢٢١ .

دوركايم للظاهرة الاجرامية الى حد كبير وهو الذى أكد على ارتباطها بظروف الحياة الاجتماعية وبنية النماذج المختلفة شأنها فى ذلك شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى . وبذلك يؤكد هذا الاتجاه على الوظيفة الاجتماعية للانحراف فى دعم توازن المجتمع .

وقد كان للفكر الاشتراكى دور واضح فى بلورة رؤية خاصة لتفسير السلوك الاجرامى وهى الرؤية التى تعد امتدادا لنظرية كارل ماركس ، وهذه الرؤية تشير فى بعض جوانبها لاستغلال العمال فى المجتمعات الرأسمالية وما يؤدى اليه ذلك الاستغلال من تفشى الفقر والبؤس الذى يصاحبه أنواع مختلفة من السلوك الاجرامى ، كرد فعل لهذه الظروف ، بما فى ذلك من رشوة ، وسرقة ، واختلاس وكافة صور الجرائم الأخرى ، أما عن الجانب الآخر للرؤية الماركسية فيشير الى ان نظام العدالة الاجتماعية فى المجتمعات الرأسمالية لا يستهدف سوى حماية المصالح المستغلة لطبقة الملاك وأصحاب رؤوس الأموال . وهذه الرؤية فى عموميتها تشير لأهمية ربط فهم ماركسى للاغتراب ، كانفصال للعمال عن ماهيتهم الحقيقية المتجسمة فى ناتج عملهم خلال خضوعهم لطبيعة العلاقات التى فرضها وضعهم الطبقي وعلاقات الانتاج فى المجتمع الرأسمالى ، وما يترتب على ذلك من حرمان ، بكافة الأفعال الاجرامية وبذلك يعتمد منع الجريمة والحد منها فى ضوء هذه الرؤيا على نفي الاغتراب باعادة تنظيم الاقتصاد فى المجتمع لمواجهة ، نزعات الأنانية ، وميول الاكتناز الفردية على حساب جهد العمال ودخولهم ، فى ظروف النظام الاقتصادى الرأسمالى ، وعلاقات الانتاج التى تعين الأوضاع الطبقيّة فى هذا المجتمع .

ورغم أن هذه الرؤية تساعدا على تفسير بعض جوانب الظاهرة الاجرامية ومصادرها ، إلا أنها لا تكفى بصورة مطلقة لتفسير كافة جوانب هذه الظاهرة . وذلك ما دفع بعالم الاجتماع « ي. هـ. سزرلاند » للكشف عن عمليات نسقية أو علاقات من شأنها أن تفسر الظاهرة الاجرامية فى ضوء الصراع الثقافى (١) .

ورغم أن « سزرلاند » اهتم بالجريمة كظاهرة اجتماعية (٢) إلا أن اهتمامه اقتصر على الجانب الثقافى للظاهرة الاجرامية ، ومع ذلك فقد ساعد الحوار الذى عقد مع فهم سزرلاند وبارسونز وميرتون كل من مابل اليوت Mabel Elliat وفرانس مرل Francis Merrill وكافان Puth Cavan للتأكيد على أن الجريمة نتاج للعديد من العوامل المتباينة . ومن ثم ظهر التأكيد على مدخل العوامل المتعددة المترابطة ، لفهم السلوك الاجرامى ، ورفض مدخل العامل المفرد ، الذى لا يمكن تفسير الجريمة فى سياقه فحسب (٣) .

(١) نافيت ، دونالد ، مبحث الجريمة ، القاهرة ، دار الكرنك السنة (بدون) ص ١٧ .

(٢) Wolfgang, Marvin & Ferracuti, Franco, The subculture, of violence, London, Tanistock publications limited, 1967. p. 19.

Wolfgang, M: Ibid. p. 43-44.

(٣)

ومن ثم صار تناول « ميشل فايا » للتفاوت الشخصي والاجتماعي وعلاقته بالاغتراب من ناحية والانحراف من ناحية أخرى خطوة ايجابية نحو فهم أعمق للظاهرة الانحرافية بعامة والاجرامية بخاصة ، كما أن ما أكدته من قبل « جوين نتلر » بتحليله للعلاقة القائمة بين الاغتراب كانفصال عن القيم الثقافية والسلوك الاجرامى (١) . يكشف عن أهمية وضع الظاهرة الاجرامية في سياقها الثقافى والاجتماعى والشخصى ، للتعرف على ابعاد الاغتراب التى تعاني منها هذه الجوانب المهيئة للانحراف والجريمة كمظاهر سلوكية ناتجة عن توترات التفاوت المختلفة . وبذلك نجد ان ميشل فايا ونتلر يطوران فهم كل من ميرتون ، وبارسونز للانحراف ، حيث اهتم نتلر بالاغتراب عن القيم وعلاقته بالجريمة من ناحية وتناول فايا بالتحليل العلاقة بين التفاوت البنائى بين الوسائل والغايات والانحراف (٢) . حيث ربط هذا التفاوت بالاغتراب الذى يفضى عند مستويات معينة منه للسلوك الاجرامى بعامة والرشوة بخاصة .

وذلك لأن « فايا » ذهب الى أن درجة الاغتراب العالية ترتبط بالدرجة العالية لادراك التفاوت البنائى والتفاوت الشخصى ، والذان يرتبطان ببعضهما من ناحية وبالميل للانحراف والسلوك الاجرامى من ناحية أخرى . ومن ثم نجد أن الاغتراب الزائد يؤدي للميل المتزايد للانحراف والجريمة ، وذلك ما أكدته جوين نتلر من قبل .

ونحن هنا نأخذ الاغتراب بمعناه الواسع القائم على التجريد من الخصائص المشتركة والعلاقات القائمة بين الانفصال عن القيم ، والأهداف العامة ، والوسائل المنتظمة ، وعن المعايير السائدة ، وبناء السلطة ، وناتج العمل ، والعلاقات السائدة في بيئة العمل وذلك لأن هذه الأبعاد المتعددة للاغتراب تعمل مجتمعة على تهيئة الأفراد للسلوك الاجرامى بعامة والرشوة بخاصة على مستوى المجتمع وتنظيماته المختلفة .

وذلك ما سوف تتضح أبعاده عند تحليلنا للسمات الأساسية للمجتمع المصرى والانساق الاجتماعية للتنظيمات ، وما تعانيه من تفاوتات ثقافية واجتماعية وشخصية ، وسياسية ، واقتصادية ، تسم حالة المجتمع وتنظيماته وتؤثر بصورة مباشرة على ميل الأفراد للرشوة كمظهر سلوكى يرتبط بالاغتراب الضارب بجذوره في أعماق البناءات المختلفة في ظروف عملية التنمية .

ثالثا - أبعاد الاغتراب على مستوى المجتمع والتنظيمات وعلاقتها بظاهرة الرشوة :

يمر المجتمع المصرى في هذه المرحلة من تاريخه بتغيرات شاملة لكافة جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية . ومن ثم فان ظروفه التكنولوجية ،

Nettler, G., Measure of alienation, Am. Sociol. R., 1957. (١)

Faia, M : op. cit. p. 402. (٢)

والبنائية بما فيها من نظم بيروقراطية ، بالإضافة لأوضاع المجتمع الاجتماعية والاقتصادية ، تمارس ضغوطا معينة على انساق الأفعال والقيم التي تحدد هذه الأفعال ، وتعطيها مغزاها . حيث يزداد التفاوت بين القيم والأفعال نتيجة لسرعة تغير السلوك ، وسلب وظيفة الردع من القيم التقليدية وفقدانها لأهميتها الاجتماعية (١) . في الوقت الذي لم يتمثل فيه الأفراد بعدد القيم المتسقة مع طبيعة تلك التغيرات .

كما أن التفاوت بين الوسائل والأهداف نتيجة للتأكيد الواضح على الأهداف في الوقت الذي لا تكون فيه الوسائل المشروعة متوائمة مع الأهداف ولا تتيح الفرصة لتحقيقها ، ويؤدي إلى جعل الإجراء الأكثر تأثيرا من الناحية الفنية سواء كان مشروعاً ثقافياً أو غير مشروع مطلوباً ومنفضلاً نمطياً عن السلوك المحدد نظامياً (٢) ، وقد تكون الرشوة ضمن هذه الوسائل غير المشروعة بغض النظر عن مشروعيتها في نظر الأفراد ، وبذلك ترتبط الرشوة هنا باعتبارها سلوكاً غير مشروع بحالة الانومي ، واللامعيارية (٣) ، بمعانيها المتعددة المتمثلة في غياب القيم التي تعطى الفرصة واتجاه الحياة على نحو ما ذهب ماكيفر ، وصراع المعايير عند دي جرازي والانعزال الاجتماعي عن معايير الجماعة على نحو ما أوضح دور كايم (١) . وهذه الأنماط الفرعية الثلاث لحالة اللامعيارية تدخل ضمن البناء الدافعي لاقتراف الرشوة في المجتمع وتنظيماته المختلفة .

هذا فضلاً عن تأثير التفاوت بين فكرة العام وفكرة الخاص نتيجة لعدم استيعاب الأفراد لفكرة العام بعد ، وبذلك صار سلوك الأفراد بالتنظيمات مشكلاً ، لاتجاه الفعل العام مباشرة في الوقت الذي يتميز فيه عن الخاص الذي لا يشبع إلا عن طريقه (٥) ، ومن ثم يلجأ الأفراد للوسائل غير المشروعة مثل الرشوة لتحقيق أهدافهم الخاصة المتعلقة بالترقى ، والحصول على المكافآت ، والمراكز القيادية بالتنظيم .

أضف إلى ذلك فقدان الأفراد لروابطهم التقليدية في الوقت الذي لم يجدوا فيه بعد الروابط البديلة ، التي تعوضهم عن فقدانهم الشعور بالولاء والانتماء والارتباط الذي يحققون به ذاتيتهم وفرديتهم ، الأمر الذي يؤدي بهم للانفصال عن التنظيم والمحيط الاجتماعي ، وبذلك يتولد لديهم الميل للمخاطرة والتخلي

(١) دكتور السيد شتا ، الاغتراب الاجتماعي في ضوء نظرية التكامل المنهجي ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، ١٩٧٤ ، ص ٧٤ . (رسالة دكتوراه) .

(٢) Merton, R.K., Social theory and Social structure, Glencoe, Ill. Free Press, 1949, P. 128.

(٣) Seeman, Melvin, On the meaning of alienation, Am. Sociol. R., Vol. 29., N. 4., pp. 788-89.

(٤) Dean, Dwight, Alienation, Am. Sociol R., Vol. 26, N. 5, O. 1961. pp. 754-5.

(٥) Zollschan, George & Hirsch, W., Exploration in Social Change, N.Y. Houghton Nifflin com. 1964. p. 153.

عن حبهم والتضحية بأرائهم من أجل اكتساب الذاتية (١) ، ومن ثم لا يكون الضرر الواقع على المصلحة العامة رادعا لهم عند ممارستهم للرشوة ، وذلك لأن القيم التقليدية المتعلقة بالشرف والولاء قد فقدت أهميتها الاجتماعية في الوقت الذي لم يتمثلوا فيه بعد قيم الايديولوجية المتعلقة بفكرة العام والمصلحة العامة والمؤسسات الواسعة ، والتي يعوق تمثيلها بسرعة في المجتمعات المعاصرة ترايد انفصال الانسان عن مجتمعه ، وجماعاته المحلية ، وأصدقائه وأسرته وأيضا عن ذاته في الوقت الذي تصدعت فيه روابطه التقليدية ، الأمر الذي جعله بدون معنى (٢) واضح في الحياة وما يترتب عليها من فقدانه للقدرة على التنبؤ بعواقب سلوكه عندما يقدم على ارتكاب الرشوة ، وبذلك يبرر عثراته ومشاكله وفشله بالاستناد لعوامل الصدفة والحظ والقدرية (٣) .

أما بالنسبة للاغتراب الاقتصادي وعلاقته بالرشوة بالاضافة لرؤيا ماركس التي سبق أن أوضحناها نجد أن هذه الظروف الاقتصادية التي تفرض على العاملين حالة الاغتراب ، وما يرتبط بها من فقر وقصور لامكانياتهم في الوقت الذي اتسعت فيه دائرة تطلعاتهم تمثيا مع طبيعة التغيرات الحضرية ، قد أدت الى خلق حالة من التفاوت بين التطلعات والامكانيات المتاحة لتحقيقها على نحو ما ذهب ميرتون في فرضه الذي ربط فيه بين حالة التفاوت تلك والاغتراب (٤) ، والتي قد يترتب عليها لجوء بعض الأفراد للاستعانة بوسائل غير مشروعة مثل الرشوة لاشباع تلك التطلعات المتزايدة والتي تؤكد عليها ظروف المجتمع وثقافته المعاصرة .

كما ان طبيعة البناء البيروقراطي على مستوى المجتمع والتنظيمات قد اثر بشكل واضح على الاتجاه العام للرشوة . وذلك لأن طبيعة البناء البيروقراطي وسيطرة الروتين فيه ، والاعتماد على الاجراءات قد اتسع تأثيرها فيما هو خارج بيئة العمل أيضا (٥) ، نظرا لتعدد الاجراءات المتعلقة بمصالح الأفراد والمؤسسات المتعاملة مع التنظيم من ناحية ، الأمر الذي يضطرهم الى تقديم رشوى بغية تسهيل الاجراءات المتعلقة بمصالحهم أو سعيا للحصول على عطاءات التنظيم . كما أن ذلك يمارس تأثيره داخل التنظيم أيضا نظرا للتفاوت بين الشخصية الادائية الملائمة لطبيعة التنظيم الاداري الحديث في المؤسسات الواسعة والشخصية التقليدية للقائمين بشئون الادارة في تلك التنظيمات حيث يؤكدون على العلاقات الشخصية والتصرفات التقليدية . الخ ، الأمر

(١) Fromm, E. The Same Society, London, Routledge & Kegan Paul Ltd., 1968, pp. 60-61.

(٢) Olsen, Marvin : Alienation and political opinion, pub. op. Q. 1955, N. 2. p. 200

(٣) Gunney, Richard, Political conservatism, Alienation, and Fatalism : Sociometry, 1964, vol. 27, N. 3., p. 372.

(٤) Gould, Laurence, Conformity and Marginality : Two Faces of Alienation, J. of Social Issues 1969, Vol. XXV, N. 2, p. 391.

(٥) Benjean, Charles & Grimes, Michael, Bureaucracy and Alienation, Social Forces, 1970, Vol. 48, N. 3, p. 365.

الذى قد أثر بدوره على سلوك العاملين خلال تسعيهم لتحقيق التطلعات المتعلقة بالترقى وصرف المكافآت والحصول على مراكز قيادية بالتنظيم اذ انهم يلجأون للرشوة كوسيلة للتقرب من المسؤولين والحصول على مؤازرتهم بالضغط على العلاقات والصدقات التى يعقدونها معهم ، وهو الأسلوب الذى تفضله الشخصية التقليدية فى الإدارة .

كما أن قلق المراكز المتعلق بالتفاوت الشخصى والاجتماعى يرتبط بصورة مباشرة بالميل لاقتراف الرشوة داخل التنظيم (١) . اذ أن شعور الأفراد بالقصور الشخصى بالنسبة للقدرات المتاحة لديهم عن شغل الأدوار التى يفضلونها يجعلهم يلجأون للرشوة كوسيلة لتحقيق تطلعاتهم ، أضف لذلك التفاوت الاجتماعى بين القدرات المتاحة لدى الأفراد وتوقعات شغل الدور وتحقيق التقدم فيه وما يصاحبه من ميل الأفراد للاستعانة بالرشوة لتحقيق هذا التقدم الذى لا توفره لهم قدراتهم لشغل الدور وتحقيق توقعاته .

أما عن علاقة الاغتراب التكنولوجى بالميل لاقتراف الرشوة ، فإن سرعة التغير التكنولوجى قد خلقت تفاوتاً بين المهارات المتاحة والمهارات اللازمة لشغل الدور . وذلك نظراً لحاجة هذه المهارات للتغير بسرعة تعادل سرعة تغير التكنولوجيا لتمكن تحقيق الأداء الجيد الذى يعتمد عليه الترقى ، وصرف المكافآت ، والحصول على المراكز القيادية ، ولما كانت مهارة الأفراد لا تتغير بنفس سرعة تغير التكنولوجيا فقد أثر ذلك على قدرتهم على الأداء حسب توقعات الدور . ومن ثم تفاقم قلق المراكز نتيجة للشعور بالتفاوت الشخصى والتفاوت الاجتماعى . ولذلك كان سعى الأفراد لتجاوز حالة قلق المراكز هذه بالاستعانة بالوسائل غير المشروعة مثل الرشوة لتحقيق تطلعاتهم التى لا تمكنهم مهاراتهم من تحقيقها .

وبالنسبة لعدم تمثيل الأفراد لفكرة العام ، وعدم مشاركتهم الفعالة فى اتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع ناتج العمل فقد جعلهم ذلك يشعرون بعدم الرضاء نتيجة لانفصالهم عن ناتج عملهم الذى يعتبرونه حقاً لهم ومن ثم يسعون للحصول على المكافآت بتقديم رشوى أو بقبولها ، وتبرير ذلك نفسياً بأحقيتهم فى هذا الانتاج الذى يرتبط بعملهم باعتبارهم أصحاب الحق فى ناتج عملهم دون غيرهم .

وبذلك نجد أن أبعاد الاغتراب المرتبطة بصور الانفصال المختلفة وما يرتبط بها من تفاوتات متنوعة على المستوى الاقتصادى ، والثقافى ، والاجتماعى ، والسياسى ، والتكنولوجى ، والتنظيمى ، والشخصى قد أثر بصورة مباشرة على سلوك الأفراد الاجرامى واقترافهم للرشوة بالتنظيمات المختلفة وذلك ما سوف يساعدنا على تفسير اتجاه جرائم الرشوة فى مراحل التنمية التى يمر بها المجتمع المصرى ، من واقع الاحصاءات الجنائية ، والتعرف على المصادر الفعلية الكامنة فى البناءات المختلفة لاقتراف الرشوة ، وعوامل الحد منها ، بالاستعانة بمعطيات الدراسة الاستطلاعية التى أجراها المركز بتنظيمات الانتاج والخدمات المختلفة فى المجتمع المصرى .

رابعاً - اتجاه الرشوة في مصر من واقع الاحصاءات الجنائية (١) :

تبين من التحليل الاحصائي أن جريمة الرشوة أخذت في الزيادة التدريجية من الفترة الأولى للفترة الثانية إذ نجد نسبتها في الفترة الأولى أقل منها في الفترة الثانية كما أن نسبتها في الفترة الثالثة أعلى بكثير عن نسبتها في الفترة الأولى . وإذا ما أضفنا سنة ١٩٧٢ للفترة الثالثة والتي تبدأ من سنة ١٩٦٢ لتبين أن جرائم الرشوة تزيد في الفترة الثالثة عنها في الفترة الثانية بنسبة ٤٧٪ (٢) . أما عن اتجاه جريمة الرشوة بالنسبة للفترتين الأخريتين فيتبين أن هناك ارتفاعاً تدريجياً في الفترة الثانية (٣) . أما عن الاتجاه العام خلال الفترة الثالثة فيشير للانخفاض التدريجي (٤) .

وقد تبين من التحليل الاحصائي أيضاً أن متوسط جرائم الرشوة تضاعف بشكل غير عادي في الفترتين الثانية والثالثة بالقياس لمتوسط الفترة الأولى .

والجدول التالي يبين هذه الزيادة في اتجاه جريمة الرشوة :

الاتجاه العام		اجمالي الجرائم		المتوسط في الفترة		الجريمة لكل مليون من السكان	
الفترة	عدد	رقم قياسي	متوسط	رقم قياسي	متوسط	رقم قياسي	متوسط
١٩٥١-٣١	٣٤٣	١٠٠	١٦,٢	١٠٠	١,٦	١٠٠	١,٦
١٩٦١-٥٢	١٧٢٦	٥٠٣	١٧٢,٦	١٠٥٩	٦,٣	٣٩٤	٦,٣
١٩٧١-٦٢	١٦٨٣	٤٩٠	١٦٨,٣	١٠٣٢	٥,٦	٣٥٠	٥,٦
الجملة	٣٧٥٢	-	-	-	-	-	-

(١) دكتور السيد شتا ، الظاهرة الاجرامية ، بحث مودع بأرشيف وحدة السلوك الاجرامى بالمركز سنة ١٩٧٤ ص ٢٥ - ٢٧ .

(٢) الاتجاه العام للرشوة = $\frac{\text{مجموع الفترة الثالثة}}{\text{مجموع الفترة الثانية}} \times ١٠٠ = ١٠٠ \times \frac{١٨٠٦}{١٧٣٥} = ١٠٤,٢\%$

(٣) اتجاه الرشوة خلال الفترة الثانية قيس بمعادلة انحدار من الدرجة الاولى في صورة $ص = أ + ب س$.

حيث $ص =$ القيمة المتوقعة ، $س =$ التكرارات الفعلية .

$ص = ١٥٧٧٣ + ١٨٤٧ س$.

(٤) اتجاه الرشوة خلال الفترة الثالثة = $ص = ١٦٤٤٥ - ٤٢٣٦ س$.

كما أن متوسط جريمة الرشوة بالنسبة لكل مليون من السكان خلال الفترات الثلاثة يوضح هذا الارتفاع في الفترتين الأخيرتين ، وإن كان هناك انخفاض إلى حد ما في متوسط الفترة الثالثة عن الفترة الثانية ، فهو يعد محدودا ويعزى إلى حد ما لاختلاف ظروف الفترتين . إذ أن الفترة الثانية كانت فترة تغير سريعة وبدون تمهيد ، ولم يكن الأفراد مهئين لتمثلها على نحو ما حدث في الفترة الثالثة ، ولولا ظروف حرب ١٩٦٧ وما ترتب عليها من هزات نفسية واقتصادية لكان احتمال انخفاضها أكثر عما هو حاليا .

وهذا التحليل صحيح إذا ما اعتبرنا أن الفترات الثلاث فترات زمنية متباعدة ، حيث كانت الفترة الأولى تتسم بالكساد الاقتصادي وعدم وجود قطاع عام . كما أن المشروعات الاقتصادية القائمة مشروعات خاصة . ولاشك أن حالات الرشوة في هذه الفترة كانت موزعة بين القطاعات الحكومية المختلفة ، والمرتبطة بمصالح القطاع الخاص ، والجماهير .

أما الفترة الثانية فهي فترة ثورية في حياة المجتمع ، حيث قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وما تلاها من تعديلات سياسية واقتصادية ، وإدارية في الوقت الذي لم تكن القيم اللازمة لتأكيد هذه التغيرات وتقبلها قد رسخت بعد .

أما الفترة الثالثة فقد مارست الدولة فيها فكرة القطاع العام بشكل متسع . وما جره ذلك من تغيرات في العلاقة بين العامل والإدارة ، بالتنظيمات ، ومصالح الجماهير ، والقطاع الخاص . هذا فضلا عما جرفته نكسة ١٩٦٧ من مظاهر الانحلال واهتزاز المعايير التي أثرت بدورها على سلوك الأفراد وميلهم للانحراف ، وضعف الثقة بالنفس ، ومع ذلك فإن الانخفاض الحادث في جرائم الفترة الثالثة عن جرائم الفترة الثانية ، والاتجاه التناقضي خلال الفترة الثالثة يؤكد ما ذهبنا إليه سلفا من أن تشرب فكرة القطاع العام ورسوخ بعض القيم المتعلقة بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، قد أثر على ميل الأفراد واقتراف الرشوة بوجه خاص ، والانحراف بوجه عام .

وإذا كان هذا هو الوصف المباشر لاتجاه جرائم الرشوة خلال الفترات الثلاثة ، وتفسيرها في ضوء المناخ العام للمجتمع المصري خلال تلك الفترات ، فإن التفسير السوسيولوجي الأكثر عمقا لهذه الظاهرة في ضوء فهمنا العام للظاهرة الإجرامية بعامة ، والرشوة بخاصة ، سوف تتضح أبعاده عند تحليلنا لمعطيات دراستنا الاستطلاعية للرشوة بالتنظيمات المختلفة في مصر .

خامسا — الرشوة بتنظيمات الانتاج والخدمات :

في ضوء فهمنا السابق لظاهرة الرشوة ، تحددت أبعاد الرؤية الاجتماعية للظاهرة ومسلكنا في تفسير معطيات دراستنا للرشوة بالتنظيمات في ظروف مرحلة التنمية التي يمر بها المجتمع المصري ، والتي فرضت ضغوطا معينة كان من نتائجها أحداث قدر من التفاوت بين السلوك والقيم التي تحددده وتسطيه معناه هذا فضلا عما ترتب عليها من أحداث تفاوت بين دائرة التطلعات والفرص المتاحة لتحقيقها ..

أضف الى ذلك التفاوت الحادث بين الأهداف الخاصة والأهداف العامة بحيث أصبح السلوك متجها مباشرة نحو الهدف العام ، ويرتبط اشباع الأهداف الخاصة بتحقيق الأهداف العامة ، ومن ثم ظهرت المشاكل السلوكية نتيجة للاحاح الأهداف الخاصة وسعى الأفراد لتحقيقها بأساليب ووسائل غير مشروعة كان منها الرشوة والاختلاس ، والسرقه ، وفي ضوء دراستنا لظاهرة الرشوة بالتنظيمات من واقع تقديرات مديري العموم العاملين بتلك التنظيمات أعدنا تحليل بعض معطيات الدراسة للتعرف على الجوانب التالية :

- أبعاد مظاهر الانحراف المحتمل وجودها داخل التنظيمات .
- العوامل الدافعة للرشوة بتلك التنظيمات .
- الوسائل الممكنة للتغلب على الرشوة .

وبذلك كانت دراستنا للرشوة ذات طابع استطلاعي لتغطية تلك الجوانب الثلاثة وليست محاولة لاختيار قضايا نظرية ، غير أن اعادة تحليلنا لمعطيات الدراسة الاستطلاعية تلك يستهدف اختيار فرض مؤداه وجود ارتباط بين الرشوة كسلوك اجتماعي والاغتراب بأبعاده المتعددة .

١ — مظاهر الانحراف المحتمل وجودها داخل التنظيمات :

كان الاهتمام منصبا في هذا المجال حول مظاهر الانحراف المختلفة التي تفتشت بصورة خطيرة داخل التنظيمات ، والتي أصبحت تمارس تأثيرا واضحا على كفاية التنظيم في أدائه لدوره بحيث أصبح أقل كفاءة في أسهامه في عملية التنمية . ومن ثم اثر على الحدود المرسومة لمعدلات التنمية في المجتمع . وقد تناولنا بالتحليل معطيات الدراسة الاستطلاعية لمديري العموم حول مظاهر الانحراف بالقطاعات التالية :

قطاع الصناعة ، قطاع التجارة ، قطاع الاسكان ، قطاع الخدمات ، قطاع النقل ، قطاع الزراعة .

وبذلك سحبت عينة الدراسة على مرحلتين مرحلة تمثيل المؤسسات النوعية لقطاعات الانتاج والخدمات على مستوى (٢) مؤسسة ، ومرحلة سحب عينة العاملين بهذه المؤسسات على أساس التمثيل النوعي لجميع فئات العاملين من رؤساء مجالس الادارات ، ومديري العموم ، ومديري الادارات ، ورؤساء الأقسام والورادى ، وعمال وموظفين يتصلون بالجمهور ، وعمال وموظفين لا يتصلون بالجمهور ، بذلك نكون قد مثلنا فئات التنظيمات تمثيلا نوعيا ثم سحبت عينة من عملاء هذه التنظيمات على أساس حجم تعاملهم مع هذه التنظيمات (١) .

وقد اقتصر تحليلنا على فئة مديري العموم في هذا التقرير لدواعي منهجية تتمثل في اتاحة الفرصة لتقديم تحليل أعمق على مستوى كل فئة تمهيدا لمقارنتها بالفئات الأخرى .

ومحاولة استخدام مفهوم الاغتراب وأبعاده كأدوات تحليلية للسياقات الثقافية والاجتماعية والشخصية والاقتصادية والسياسية والتنظيمية تمهيدا لاختبار الفرض العام المتعلق بارتباط الاغتراب بالرشوة على مستوى كل فئة تمهيدا لمقارنتها بالفئات الأخرى .

وذلك لامكان التحقق من سلامة الأسس التي نقيم عليها تفسيرنا للعوامل الموضوعية والذاتية الدافعة للرشوة كسلوك اجتماعي ، تمهيدا لتأكيداتها أو تطويرها بما يتسق وطبيعة الفرض المطروح للاختبار ، والمعطيات المتاحة لاختباره .

وفي ضوء ذلك استهدف تحليلنا التعرف على مدى انتشار مظاهر الانحراف بالتنظيمات المختلفة على أساس درجة انتشارها بمستوياتها الثلاثة حيث يشير المستوى الأول لأكثر المظاهر الانحرافية انتشارا ويشير المستوى الثاني للدرجة الثانية لانتشار وتفشي السلوك المنحرف ثم يشير المستوى الثالث لأقلها انتشارا . وتحليلنا لمظاهر الانحراف على مستوى درجات انتشاره الثلاثة يستهدف مقارنة صور الانحراف ببعضها على مستوى كل درجة من درجات انتشارها من ناحية والتعرف على أكثرها شيوعا على مستوى الدرجات الثلاث . وعلى هذا الأساس تسير في معالجتنا لتفشي مظاهر الانحراف بالتنظيمات :

(١) تفشي مظاهر الانحراف عند الدرجة الأولى :

والجدول التالي يوضح انتشار مظاهر الانحراف على مستوى القطاعات الستة من ناحية ومدى تفاوتها في الانتشار من ناحية أخرى . .

القطاع	الاختلاس		الرشوة		السرقا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الصناعة	٢	١١,١	٦	٣٣,٣	١٠	٥٥,٦	١٨	١٠٠
التجارة	١٠	٣٥,٧	١٢	٤٢,٣	٦	٢١,٤	٢٨	١٠٠
الإسكان	—	—	٥	٨٣,٣	١	١٦,٧	٦	١٠٠
الخدمات	٢	٥٠	٢	٥٠	—	—	٤	١٠٠
النقل	—	—	٢	٦٦,٧	١	٣٣,٣	٣	١٠٠
الزراعة	٣	٣٠	٣	٣٠	٤	٤٠	١٠	١٠٠
المجموع	١٧	٢٤,٦	٣٠	٤٣,٥	٢٢	٣١,٩	٦٩	١٠٠

وإذا كانت مظاهر الانحراف على هذا المستوى من الانتشار متفشية بشكل واضح على مستوى قطاع التجارة يليه قطاع الصناعة ثم قطاع

الزراعة فان تفشى الرشوة على مستوى هذه الدرجة من الانتشار بالقطاعات المختلفة أعلى في نسبتها من السرقات والاختلاس ، وذلك لأن النسبة التي قررت انتشارها على هذا المستوى ٤٣٪ عليها السرقات بنسبة ٣١٪ ، ثم الاختلاس بنسبة ٢٤٪ (١) . ومن التحليل الاحصائي يتضح أن فئات الانحراف الثلاث مختلفة تماما ، متميزة في نسب انتشارها حيث نجد أن الرشوة أكثرها انتشارا .

وهذا يشير الى أن الرشوة من الوسائل غير المشروعة التي يتكالب عليها الأفراد لتحقيق أهدافهم وذلك لأنها رغم انتشارها فان نية الرأي العام والسلطات لها أقل في حدته من نية السرقات من ناحية ونية السلطات للاختلاس من ناحية أخرى نظرا لضرره الجسيم والمباشر على اقتصاد المجتمع .

ولذلك يلجأ لها الأفراد للاستعانة بها على تخفيض ما يعتبرهم من قلق المراكز سواء في صورتها المعنوية أو العينية أو المالية لتحقيق تطلعاتهم التي لم يستطيعوا تحقيقها عن طريق الأداء الجيد والتميز في العمل .

ومن الجدول يتبين أيضا أن جريمة الاختلاس متفشية في قطاع التجارة بشكل بالغ يليها في ذلك قطاع الزراعة مع الاختلاف الواضح بينهما ثم يلي ذلك تعادل نسبتي التفشى على مستوى قطاعي الصناعة والخدمات .

أما جريمة الرشوة فهي متفشية بصورة بالغة على مستوى قطاع التجارة يليه قطاع الصناعة ثم قطاع الإسكان فقطاع الزراعة وبعد ذلك قطاعي الخدمات والنقل . وبالنسبة لجريمة السرقة فهي متفشية بشكل واضح على مستوى قطاع الصناعة يليه قطاع التجارة ، فقطاع الزراعة ثم قطاعي الإسكان والنقل .

ومن ثم نجد أن قطاع التجارة يستأثر بأعلى نسب التفشى بالنسبة لجريمتي الاختلاس ، والرشوة ، ويمثل المرتبة الثانية بالنسبة لتفشى السرقات بعد قطاع الصناعة ، وذلك يشير لارتباط الرشوة الى حد كبير بحالات الاختلاس وإلى حد ما بحالات السرقات لأنها من الوسائل التي يستعين بها المختلس والسارق على اتمام عملياته وإخفاء معالمها . كما أنه يشير أيضا الى أن عمليات التجارة والتبادل والمناقصات والعطاءات المطروحة تتيح فرصا أكثر لمزاولة الرشوة . هذا فضلا عن تفشى الرشوة عند المستوى الثاني بقطاع الصناعة بعد قطاع التجارة ، وذلك يشير في جملته الى أن جريمة الرشوة من الوسائل غير المشروعة التي يستعان بها بشكل واضح لتحقيق التطلعات الخاصة بالعاملين بالنسبة للترقي ، والحصول على مكافآت أو مراكز قيادية ... الخ وتسهيل مصالح الأفراد والهيئات التي تتعامل مع تنظيمات تلك القطاعات التي يكثر بها انتشار الرشوة .

(١) ك ٢ = ٩٥ دال عند مستوى ٥٠٪

هذا من ناحية تفشي مظاهر الانحراف على مستوى القطاعات ، أما بالنسبة لمقارنة مظاهر الانحراف ببعضها من حيث تفشيها على مستوى كل قطاع ، فيتضح أن السرقات أكثر انتشارا بقطاع الصناعة تليها الرشوة ثم الاختلاس ، وعلى مستوى قطاع التجارة تنتشر الرشوة بشكل واضح يليها الاختلاس ثم السرقات ، وبالنسبة لقطاع الاسكان تنتشر الرشوة ثم السرقة الى حد ما ، أما قطاع الخدمات تنتفشي به الرشوة والاختلاس بقدر محدود ومتعادل عند هذا المستوى من الانتشار ، وبالنسبة لقطاع النقل تنتفشي الرشوة تليها السرقات بقدر محدود . وبالنسبة لقطاع الزراعة يتقارب تفشي الاختلاس والرشوة والسرقات الى حد ما .

وبذلك نجد أن الرشوة تحتل المركز الأول من الانتشار على مستوى قطاعات الخدمات والاسكان ، والنقل والتجارة . والمركز الثاني بعد السرقات على مستوى قطاعي الصناعة والزراعة وتتعاثل نسبتها مع الاختلاس على مستوى قطاعي الزراعة والخدمات .

(ب) تفشي مظاهر الانحراف عند الدرجة الثانية :

والجدول التالي يوضح توزيع نسب مظاهر الانحراف على مستوى القطاعات الستة :

القطاع	الاختلاس		الرشوة		السرقات		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١ الصناعة	٧	٣٩	٨	٤٤,٤	٣	١٦,٦	١٨	١٠٠
٢ التجارة	١٠	٣٥,٧	١١	٣٩,٣	٧	٢٥	٢٨	١٠٠
٣ الاسكان	٣	٥٠	—	—	٣	٥٠	٦	١٠٠
٤ الخدمات	١	٢٥	١	٢٥	٢	٥٠	٤	١٠٠
٥ النقل	—	—	١	٣٣,٣	٢	٦٦,٧	٣	١٠٠
٦ الزراعة	٢	٢٠	٢	٢٠	٦	٦٠	١٠	١٠٠
المجموع	٢٣		٢٣		٢٣		٦٩	١٠٠

يتضح من الجدول أن اجمالي نسب تفشي مظاهر الانحراف الثلاثة متساوية (١) . وبالنسبة لتوزيع نسبتها على مستوى القطاعات ، يتضح أنها مؤكدة بنسبة عالية على مستوى قطاع التجارة يليه قطاع الصناعة والزراعة ، ثم قطاع الاسكان ، الخدمات يلي ذلك قطاع النقل وبمقارنة

(١) كا ٢ = صفر غير داله .

نسب انتشار الرشوة عند الدرجة الثانية بنسب انتشارها عند الدرجة الأولى يتبين أن هناك تقاربا في التأكيد على تفشي الرشوة بقطاعات الصناعة والتجارة وتتعاذل نسبتها مع نسب تفشي الاختلاس على مستوى قطاعي الزراعة والخدمات . وربما يرجع ذلك لتضمن عملية الاختلاس لحالات الرشوة التي تلازم هذا السلوك .

(ج) تفشي مظاهر الانحراف عند الدرجة الثالثة :

والجدول التالي يوضح توزيع نسب تفشي مظاهر الانحراف على مستوى القطاعات الستة عند الدرجة الثالثة من شدة الانتشار .

مظاهر الانحراف القطاع	الاختلاس		الرشوة		السرقاات		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الصناعة	٩	٥٠	٣	١٣,٧	٦	٣٣,٣	١٨	١٠٠
التجارة	٨	٢٨,٦	٥	١٧,٩	١٥	٥٣,٥	٢٨	١٠٠
الاسكان	٣	٥٠	١	١٦,٧	٢	٣٣,٣	٦	١٠٠
الخدمات	١	٢٥	١	٢٥	٢	٥٠	٤	١٠٠
النقل	٣	١٠٠	—	—	—	—	٣	١٠٠
الزراعة	٥	٥٠	٥	٥٠	—	—	١٠	١٠٠
المجموع	٢٩	٤٢	١٥	٢١,٧	٢٥	٣٦,٣	٦٩	١٠٠

يتضح من الجدول أن انتشار الرشوة يلي انتشار الاختلاس والسرقاات عند هذه الدرجة ويعنى ذلك أن التأكيد واضح بالنسبة لانتشار الرشوة (١) عند الدرجة الأولى والدرجة الثانية . ومع ذلك فإن توزيع نسب هذه الدرجة يؤكد ما ذهبنا اليه سلفا من أن الرشوة تنتشر بشكل واضح على مستوى قطاع التجارة والصناعة وأن كانت نسب انتشار الرشوة محدودة عند الدرجة الثانية على مستوى قطاعات الاسكان والنقل والزراعة فذلك يعنى أن نسب الدرجة الثالثة تتفق مع نسب الدرجة الأولى التي تشير الى أن الرشوة متفشية بشكل واضح على مستوى قطاعات الاسكان ، والنقل والخدمات ، والزراعة .

ولا شك أن وراء تفشي مظاهر الانحراف بعامة والرشوة بخاصة بقطاعات الانتاج والخدمات في ظروف عملية التنمية عوامل كثيرة ، يساعد التعرف عليها على تحديد جوانب القصور المتعلقة بالجوانب الذاتية وما يشير اليه الاستعداد الشخصي ، والجوانب الموضوعية المتعلقة بطبيعة البناء التنظيمي وكافة العوامل الاخرى المتضمنة لصور التفاوت والتوتر المختلفة .

٢ — العوامل الدافعة للرشوة بالتنظيمات المختلفة :

أوضحنا في تحليلنا السابق للعوامل الدافعة للرشوة أن هناك عوامل ترجع

(١) كا ٢ = ٦٩ داله عند ٠.٥ ر.

لطبيعة التفاوت الشخصي المتعلق بنقص القدرات المتاحة ، لشغل الأدوار من ناحية ، وزيادة دائرة التطلعات الخاصة بالقدر الذي يجعلها متفاوتة بالنسبة للفرص المتاحة لتحقيقها . هذا فضلا عن التفاوت بين الفعل والهدف الخاص نظرا لاتجاه الفعل مباشرة نحو العام الذي لم يندرج فيه الخاص بعد .

هذا بالإضافة الى الضغوط الاقتصادية الواقعة على الأفراد نتيجة للتفاوت بين التطلعات والفرص المتاحة لتحقيقها من ناحية ، والتفاوت الاجتماعي بين الاهداف والوسائل المنتظمة لتحقيقها من ناحية أخرى .

هذا فضلا عن قلق المراكز الناتج عن التفاوت الاجتماعي بين متطلبات الدور والقدرات المتاحة لشغله ، اضاف الى ذلك طبيعة البناء التنظيمي والاداري بالانتظيمات ، والذي قد يكون من العوامل الدافعة لجريمة الرشوة نظرا لعدم تحديد الاختصاصات ، وعدم تنسيق العمل ، وعدم تحديد المسؤولية وضعف الرقابة ، وسوء التنظيم بين الأجهزة والتضارب بين القوانين واللوائح ولا شك أن جميع هذه العوامل لها من التأثير في جانب أو آخر على مرتكبي جريمة الرشوة ، وذلك ما سوف نعرضه عند تحليلنا لمعطيات الدراسة وميزان الأهمية النسبية للعوامل الدافعة للرشوة حيث تكون عوامل الأهمية الأولى من أكثر العوامل الدافعة للرشوة تليها عوامل الأهمية الثانية ثم عوامل الأهمية الثالثة .

(أ) عوامل تفشى الرشوة من الدرجة الأولى :

والجدول التالي يوضح العوامل الدافعة للرشوة من الدرجة الأولى .

القطاع	استعداد شخصي		أسباب اقتصادية		أسباب اجتماعية		أسباب ترجع إلى التنظيم		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الصناعة	١٢	٦٦,٧	٣	١٦,٧	١	٥,٥	٢	١١,١	١٨	١٠٠
التجارة	٢٠	٦٩	٥	١٧,٢	٣	١٠,٤	١	٣,٤	٢٩	١٠٠
الاسكان	٦	١٠٠	—	—	—	—	—	—	٦	١٠٠
الخدمات	١	٢٥	٢	٥٠	—	—	١	٢٥	٤	١٠٠
النقل	٢	٦٦,٧	١	٣٣,٣	—	—	—	—	٣	١٠٠
الزراعة	٨	٦٦,٧	٣	٢٥	—	—	١	٨,٣	١٢	١٠٠
المجموع	٤٩	٦٨	١٤	١٩,٤	٤	٥,٥	٥	٧,١	٧٢	١٠٠

من الجدول، يتضح أن الأسباب المتعلقة بالاستعداد الشخصي تحتل المرتبة الأولى إذ أنها عالية بشكل ملحوظ تليها الأسباب الاقتصادية . أما الأسباب الاجتماعية والأسباب التي ترجع للتنظيم والإدارة فتحظى بنصيب متواضع في أثرها على ارتكاب جريمة الرشوة (١) .

أما عن أكثر الأسباب تأثيرا بالنسبة لكل من القطاعات فنجد أن على مستوى قطاع الصناعة تحتل الأسباب المتعلقة بالاستعداد الشخصي دورا رئيسيا يليها الأسباب الاقتصادية ثم الأسباب التي ترجع للتنظيم والإدارة ثم الأسباب الاجتماعية .

أما قطاع التجارة فنجد الأسباب المتعلقة بالاستعداد الشخصي ثم الأسباب الاقتصادية فالأسباب الاجتماعية ثم الأسباب التي ترجع للتنظيم والإدارة .

وبالنسبة لقطاع الإسكان تحتل الأسباب المتعلقة بالاستعداد الشخصي الدور الفعال في جريمة الرشوة . وبالنسبة لقطاع الخدمات تحتل الأسباب الاقتصادية المرتبة الأولى يليها الاستعداد الشخصي .

١٠

أما قطاع النقل فالاستعداد الشخصي واضح تليه نسبة الأسباب الاقتصادية ونفس الحال بالنسبة لقطاع الزراعة حيث تأتي الأسباب المتعلقة بالتنظيم والإدارة بعد الاستعداد الشخصي والأسباب الاقتصادية .

أما بالنسبة لأهمية كل سبب من الأسباب على مستوى القطاعات الانتاجية فنجد أن الاستعداد الشخصي مؤكد بنسبة عالية على مستوى قطاع الإسكان يليه قطاع التجارة ثم قطاعات الصناعة والنقل والزراعة فقطاع الخدمات .

وبالنسبة للأسباب الاقتصادية . فنسبته عالية على مستوى قطاع الخدمات فقطاع النقل وقطاع الزراعة ثم قطاعي التجارة والصناعة . وبالنسبة للأسباب الاجتماعية فهي منتشرة على مستوى قطاع التجارة يليه قطاع الصناعة .

وعن الأسباب المتعلقة بقصور التنظيم والإدارة فهي واضحة بالنسبة لقطاع الخدمات ثم قطاع الصناعة فقطاع الزراعة وأخيرا قطاع التجارة .

(ب) العوامل الدافعة للرشوة من الدرجة الثانية من حيث الأهمية :

يوضح الجدول التالي توزيع نسب هذه العوامل على مستوى القطاعات .

(١) كا ٢ = ١٠١٧ دالة عند ٠.٠٠١ .

عوامل الرشوة بين القطاعات المختلفة :

القطاع	استعداد شخصي		أسباب اقتصادية		أسباب اجتماعية		أسباب ترجع للتنظيم		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الصناعة	١	٥,٣	٣	١٥,٧	٨	٤٢,٢	٧	٣٦,٨	١٩	١٠٠
التجارة	—	—	١١	٤٤	١١	٤٤	٣	١٢	٢٥	١٠٠
الاسكان	—	—	٢	٤٠	٣	٦٠	—	—	٥	١٠٠
الخدمات	—	—	١	٢٥	٢	٥٠	١	٢٥	٤	١٠٠
النقل	—	—	—	—	٢	٦٦,٧	١	٢٢,٣	٣	١٠٠
الزراعة	—	—	٢	٢٢,٢	٥	٥٥,٦	٢	٢٢,٢	٩	١٠٠
المجموع	١	١,٥	١٩	٢٩,٢	٣١	٤٧,٨	١٤	٢١,٥	٦٥	١٠٠

يتبين من الجدول أن أعلى نسبة تقع أمام الأسباب الاجتماعية تليها الأسباب الاقتصادية فالأسباب التي ترجع إلى التنظيم ثم الأسباب المتعلقة بالاستعداد الشخصي (١).

(ج) عوامل تفشي الرشوة من الدرجة الثالثة من حيث الأهمية :

وبالنسبة لتقدير الأهمية الثالثة للأسباب فالجدول التالي يوضح توزيع نسبتها أمام العوامل المؤدية للرشوة على النحو التالي :

القطاع	استعداد شخصي		أسباب اقتصادية		أسباب اجتماعية		أسباب ترجع إلى التنظيم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الصناعة	٦	١٦,٢	١٢	٣٢,٥	١٠	٢٧,٠	٩	٢٤,٣	٣٧	١٠٠
التجارة	٧	١٧	٨	١٩,٥	١١	٢٦,٩	١٥	٣٦,٦	٤١	١٠٠
الاسكان	—	—	٢	٢٨,٦	٢	٢٨,٦	٣	٤٢,٨	٧	١٠٠
الخدمات	٣	٣٧,٥	١	١٢,٥	٢	٢٥	٢	٢٥	٧	١٠٠
النقل	١	١٦,٧	٢	٣٣,٣	١	١٦,٧	٢	٣٣,٣	٦	١٠٠
الزراعة	—	—	٤	٣٠,٨	٢	٢٣,١	٦	٤٦,٢	١٣	١٠٠
المجموع	١٧	١٥,٢	٢٩	٢٥,٩	٢٩	٢٥,٩	٣٧	٣٣	١١٢	١٠٠

(١) كا ٢ = ار ٧٢ دالة عند ٠,٠٠١.

ويتبين من الجدول أن أعلى النسب وإقبة أما الأسباب التي ترجع الى التنظيم تليها نسبتى الأسباب الاجتماعية والأسباب الاقتصادية ثم نسبة الاستعداد الشخصي (١) . كما يتبين من الجدول أن نسبة الاستعداد الشخصي عالية على مستوى قطاعى الصناعة والتجارة ، أما الأسباب الاقتصادية فتأخذ نفس الأهمية على مستوى قطاعى الصناعة والتجارة ، وكذلك الأسباب الاجتماعية والأسباب التي ترجع الى التنظيم .

أما على مستوى قطاع الصناعة فتظهر الأسباب الاقتصادية يليها الأسباب الاجتماعية ثم الأسباب التنظيمية ثم الاستعداد الشخصي . وبالنسبة لقطاع التجارة : الأسباب التنظيمية ثم الاجتماعية والاقتصادية ثم الاستعداد الشخصي ونفس الحال بالنسبة لقطاع الاسكان ، أما قطاع الخدمات فالأسباب المتعلقة بالاستعداد الشخصي تليها نسبتى الأسباب الاجتماعية والأسباب التنظيمية أما قطاع النقل فترتفع نسبتى الأسباب الاقتصادية والأسباب التنظيمية تليها نسبتى الاستعداد الشخصي والأسباب الاجتماعية وفي قطاع الزراعة نجد أن نسبة الأسباب التنظيمية عالية تليها الأسباب الاقتصادية والأسباب الاجتماعية .

وبمقارنة درجات الأهمية ببعضها البعض بانسبة لكل من الأسباب المؤدية للرشوة يتبين أن الاستعداد الشخصي على مستوى الدرجة الأولى من أعلى النسب بالمقارنة بنسب الأسباب الأخرى من نفس الدرجة ، وبالنسبة لنسب الأسباب على مستوى الدرجة الثانية والدرجة الثالثة . أما الأسباب الاقتصادية فتلى الاستعداد الشخصي على مستوى الدرجة الأولى وتلى الأسباب الاجتماعية على مستوى الدرجة الثانية ، وتلى الأسباب التي ترجع للتنظيم على مستوى الدرجة الثالثة : وبالنسبة للأسباب التنظيمية ، فتلى الأسباب الاقتصادية على مستوى الدرجة الأولى ، والدرجة الثانية وتحتل المرتبة الأولى من الأهمية على مستوى الدرجة الثالثة ، أما بالنسبة للأسباب الاجتماعية فتلى الأسباب التنظيمية على مستوى الدرجة الأولى وتمثل المرتبة الأولى على مستوى الدرجة الثانية والمرتبة الثانية على مستوى الدرجة الثالثة .

وإذا ما ناقشنا أسباب الرشوة خارج التنظيمات وأسبابها داخل التنظيمات لتبين لنا مدى تداخل العوامل الخارجية والعوامل المرتبطة بالشركات في دفع الأفراد لاقتراء جرائم الرشوة .

وبالنسبة للعوامل الخارجية فقد تبين أن نسبة ٨٥٪ من مديري العموم تؤكد على سوء التربية الدينية والأخلاقية تليها نسبة ٧٠٪ تؤكد على ارتفاع تكاليف المعيشة ثم نسبة ٦٨٪ تؤكد على الأعباء الأسرية ، ونسبة ٥٤٪ تؤكد على ارتفاع مستوى المعيشة .

ومن ثم نجد أن الاتجاه الغالب في تجديد العوامل الخارجية للرشوة ، يؤكد على التفاوت الحادث بين التطلعات والفرص المتاحة لتحقيقها ، وذلك ما تتضمنه عوامل ارتفاع تكاليف المعيشة ، وارتفاع مستوى المعيشة ، والأعباء الأسرية . ويقابل هذا الاتجاه الغالب الذي يؤكد على التفاوت

الحادث بين القيم والسلوك وهو الذى يشير لسوء التربية الدينية والأخلاقية . وبذلك يكون التفاوت الثقافى والتفاوت الاقتصادى من مظاهر الاغتراب المرتبطة بصورة مباشرة بظاهرة الرشوة .

العوامل الداخلية المتصلة بالتنظيمات :

أما بالنسبة للعوامل الداخلية الدافعة للرشوة فقد تبين أن ضعف الرقابة يحتل المركز الأول وتؤكدته نسبة ٨٧٪ يليه عدم وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب ، وتؤكد هذا العامل نسبة ٦٨٪ ثم عدم تحديد المسؤولية حيث أكدته نسبة ٥٥٪ من مديرى العموم ، وسوء التنظيم مؤكدة بنسبة ٥٠٪ ، والتضارب بين القوانين بنسبة ٣٧٪ أما عدم تنسيق العمل فتؤكدته نسبة ٣٤٪ .

هذه هى الصورة العامة لاتجاه مديرى العموم بالنسبة للعوامل الداخلية المتصلة بالتنظيمات والدافعة للرشوة ، أما بالنسبة للمديرين الذين أكدوا احتمال حدوث الرشوة بين الرئيس والمرؤوس والتي بلغت نسبتها ٧٦٪ فإنها ترجع هذا الاحتمال للأسباب التالية :

أسباب ترجع لرغبة الأفراد فى الحصول على ترقية ، وتؤكدته نسبة ٦٩٪ ، وأسباب ترجع للرغبة فى الحصول على أجر اضافى وتؤكدته نسبة ٥٨٪ ، والرغبة فى الحصول على مكافآت بنسبة ٦٤٪ والرغبة فى الحصول على تقدير مستوى طيب بنسبة ٥٤٪ ثم اكتساب حب الرئيس ٧٩٪ .

وتفسيرنا لتأكيدهم على هذه العوامل بجانبها الداخلى والخارجى يقتضى تحليل الجوانب المتعلقة بكل عامل من تلك العوامل مع مراعاة الطبيعة المشتركة بين العوامل وبعضها .

فسوء نظام الأجور يرتبط مباشرة بالرغبة فى الحصول على أجر اضافى والرغبة فى الحصول على مكافآت وذلك لامكان مواجهة التطلعات المتزايدة بالنسبة لتحسين أحوال الأسرة ، ومواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة ، وزيادة الأعباء الأسرية ومن ثم نجد أن التفاوت بين التطلعات المتزايدة والامكانية المحدودة عامل أساسى لدفع الأفراد للرشوة .

أما بالنسبة لسوء التنظيم فيرتبط بضعف الرقابة ، وعدم تنسيق العمل ، وعدم تحديد الاختصاصات ، وعدم تحديد المسؤولية بدقة . وهذه العوامل مجتمعة ترتبط مباشرة بسوء التنظيم والتفاوت الحادث فى الإدارة . فمرغم وجود التنظيم الإدارى الحديث إلا أن الشخصية الإدارية تدير الأمور بالأساليب التقليدية وتؤكد على العلاقات الشخصية فى أدائها لدورها ومن ثم يرتبط بهذا التفاوت سعى الأفراد لاكتساب رضا الرئيس للحصول على تقدير طيب ، وتحقيق تقدم فى العمل والحصول على منافع مادية من وراء هذه العلاقات الشخصية السائدة فى التنظيمات .

كما أن التضارب بين القوانين أدى الى وجود تغيرات كبيرة فى نظام الإدارة واتاحة الفرصة أمام الرؤساء لاتخاذ القرارات التى تتأثر الى حد

كبير بطبيعة العلاقات الشخصية . ومن ثم يتكالب الأفراد للحصول على رضى الرؤساء بغية تحقيق تقدم والحصول على ترقية وأجر اضافى ، وتقارير طيبة وبذلك خلق هذا الوضع حالة من عدم استقرار المعايير وتضاربها . ويعد ذلك عاملاً مباشراً للرشوة بالتنظيمات المختلفة .

أما بالنسبة للعامل المتعلق بعدم وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب وعلاقته بالرشوة فان هذا الموقف يؤدى الى وجود التفاوت الشخصى الذى يشير لشعور الفرد بعدم قدرته على تحقيق المعدلات المطلوبة منه بالنسبة للأداء . فى الوقت الذى يسعى فيه للحصول على ترقية ومنافع من العمل ومن ثم يلجأ للوسائل غير المشروعة عندما لا تسعفه الوسائل المشروعة لتحقيق رغباته وهنا تكون الرشوة وسيلة أساسية لتجاوز القصور الشخصى والتفاوت بين قدراته وتوقعات شغله للدور وبذلك يتضح لنا ان العوامل الخارجية والداخلية التى اكد عليها المديرون بالنسبة للرشوة تكشف عن فعالية التفاوتات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية فى ميكانيزمات الرشوة بالتنظيمات المختلفة .

٣ - وسائل التغلب على مشكلة الرشوة :

كان لمديرى العموم رأى خاص بالنسبة للوسائل الكفيلة بالتغلب على الرشوة من حيث درجة أهميتها . وهذه الوسائل فى جملتها والتى أوضحها المديرون هى تبسيط الاجراءات ، واصلاح نظام الأجور والتربية الدينية والأخلاقية ، واصلاح نظام التعليم ، احكام الرقابة ، تحديد السلطة والمسئولية بكل دقة ، والادارة السليمة .

أما بالنسبة لدرجة الأهمية الأولى المتعلقة بهذه الوسائل فهى مؤكدة بالنسبة لتبسيط الاجراءات ، واصلاح نظام الأجور ، واحكام الرقابة . والتربية الدينية والأخلاقية ثم تتقارب نسب الوسائل الأخرى مع عدم وضع نظام التعليم ضمن هذا المستوى من الأهمية .

وعلى مستوى الدرجة الثانية من الأهمية فهى عالية بالنسبة لاحكام الرقابة وتبسيط الاجراءات ، وتحديد السلطة والمسئولية ، ثم تتقارب نسب الوسائل الأخرى فى الأهمية ، وعلى مستوى الدرجة الثالثة من الأهمية فهى عالية على مستوى اصلاح نظام التعليم ، وتحديد السلطة والمسئولية ، واصلاح نظام الأجور واحكام الرقابة ، والادارة السليمة ، ثم تتقارب الوسائل الأخرى فى نسبها .

وذلك ما سوف يوضحه تحليلنا التالى لدرجة أهمية هذه الوسائل على مستوى القطاعات المختلفة .

(أ) توزيع نسب الأهمية الأولى بالنسبة لوسائل الاقلال من الرشوة :

يوضح الجدول التالى توزيع هذه النسب (١) :

(١) كا ٢ = ١٣٦٦ دالة منذ ٥٠٠ .

وسائل الاقلال من الرشوة :

القطاع	تبسيط الاجراءات		اصلاح نظام الاجور		التربية الدينية والاعلاقية		اصلاح نظام التعليم		احكام الرقابة		تحديد السلطة والمستوى		الادارة السليمة		الجملة	
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
الصناعة	44,4	4	22,2	2	22,2	2	—	—	11,2	1	—	—	—	4	9	100
التجارة	9,3	1	25	4	12,5	2	—	—	25	4	—	—	31,2	12	16	100
الاسكان	6,7	2	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	33,7	3	3	100
الخدمات	20	1	—	—	20	1	—	—	40	2	—	—	20	0	0	100
النقل	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	1	—	—	1	1	100
الزراعة	28,2	2	28,2	2	14,2	1	—	—	—	—	2	—	—	4	4	100
المجموع	24,4	10	19,5	8	14,6	6	—	—	17,1	7	7,3	3	17,1	41	41	100

ومن الجدول يتضح أن أعلى نسب هذه الوسائل بالنسبة لتبسيط الإجراءات واصلاح نظام الأجور واحكام الرقابة والادارة السليمة أى أنه يوضح أهمية التخفيف من التعقيدات الروتينية وتحسين الوضع الاقتصادى ورفع مستوى الادارة من حيث السلوك الادارى والاتجاهات الادارية .

أما بالنسبة للتربية الدينية والاخلاقية فتلى هذه الوسائل السابقة حيث اكدتها نسبة ١٤٦٪ وهى هنا تكشف عن أثر التفاوت بين القيم والسلوك على الرشوة ومحاولة حل هذا التقارب بدعم القيم الملائمة لطبيعة العصر في التنظيمات المختلفة لدى العاملين على كافة المستويات . أما عن اصلاح نظام التعليم فلم يؤكد على مستوى هذه الدرجة من الأهمية .

(ب) وسائل التغلب على مشكلة الرشوة من الدرجة الثانية :

أما بالنسبة لايضاح ابعاد الدرجة الثانية من الأهمية بالنسبة لوسائل التغلب على الرشوة فذلك ما يوضحه الجدول (١) التالى :

يتضح من الجدول أن التأكيد واضح على ضرورة احكام الرقابة الادارية وتبسيط الاجراءات يليها فى ذلك تحديد السلطة والمسئولية ، وهذا التأكيد يوضح تأثير التعقيدات البيروقراطية وقصور المقدرة الادارية على هذا السلوك ، يلى ذلك التأكيد على العامل الاقتصادى باعتباره مؤثرا قويا على سلوك الأفراد واتجاهاتهم ، ثم أدرج على مستوى هذه الدرجة من الأهمية اصلاح نظام التعليم لتوفير الكفاءات المعدة اخلاقيا وفنيا لأداء الأدوار وتمثل الوسائل السليمة المنتظمة لتحقيق الاهداف الخاصة ثم يتساوى بعد ذلك بقية الوسائل فى أهميتها بالنسبة لمواجهة الرشوة .

(ج) وسائل التغلب على الرشوة من الدرجة الثالثة :

يوضح الجدول التالى توزيع نسب الدرجة الثالثة (١) من الأهمية على مستوى الوسائل المختلفة بالنسبة للقطاعات الستة :

من الجدول التالى يتضح أن تحديد السلطة والمسئولية ، واصلاح نظام التعليم والادارة السليمة واصلاح نظام الأجور واحكام الرقابة من الوسائل الفعالة (١) على هذا المستوى من الأهمية فى التغلب على ظاهرة الرشوة ، تليها فى ذلك بقية العوامل بنسب متفاوتة .

ومن ثم نجد أن مديري العموم بالتنظيمات المختلفة يؤكدون على بعض الوسائل للحد من ظاهرة الرشوة إذ قررت نسبة ٧٢٫٩٪ منهم على سرعة توقيع العقوبة على المرتشين ، وقررت نسبة ٦٠٪ منهم على عقاب كل من يقدم رشوة وذلك يوضح اهتمام المسؤولين بالعقوبة كعامل فعال فى الحد

(١) كا ٢ = ١٥٥ دالة عند ٥٠٪ .

(١) كا ٢ = ٢٢٠ غير دالة .

(ب) وسائل التغلب على مشكلة الرشوة من الدرجة الثانية :

القطاع	تبسيط الاجراءات		اصلاح نظام الاجور		التربية الدينية والاخلاقية		اصلاح نظام التعليم		احكام الرقابة		تحديد السلطة والمستوى		الادارة السليمة		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الصناعة	٣	١٥,٨	٣	١٥,٨	٢	١٠,٥	٢	١٠,٥	٥	٢٦,٣	٣	١٥,٨	١	٥,٣	١٩	١٠٠
التجارة	٥	١٨,٥	٥	١٨,٥	٢	٧,٤	٣	١١,١	٥	١٨,٥	٦	٢٢,٣	١	٣,٧	٢٧	١٠٠
الامكان	٢	٣٣,٣	—	—	—	—	١	١٦,٧	٢	٣٣,٣	—	—	١	١٦,٧	٦	١٠٠
الخدمات	—	—	١	٢,٥	١	٢,٥	—	—	—	—	١	٢,٥	١	٢,٥	٤	١٠٠
النقل	١	٣٣,٣	—	—	—	—	—	—	١	٣٣,٣	—	—	١	٣٣,٣	٢	١٠٠
الزراعة	٢	٢٠	١	١٠	١	١٠	١	١٠	١	١٠	١	١٠	٢	٢٠	١٠	١٠٠
المجموع	١٣	١٨,٨	١٠	١٤,٥	٦	٨,٧	٧	١٠,٤	١٤	٢٠,٣	١١	١٥,٩	٨	١١,٦	٦٩	١٠٠

(ج) وسائل التغلب على مشكلة الرقمنة من الدرجة الثالثة :

الجملة	الإدارة السليمة		تحديد السلطة والمسؤولية		احكام الرقابة		اصلاح نظام التعليم		التربية الدينية والاجلالية		اصلاح نظام الاجور		تبسيط الاجراءات		القطاعات
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
١٠٠	٨٢	١٩,٥	١٦	١٧,١	١٤	١٣,٤	١١	١٨,٣	١٥	٦,١	٥	١٤,٦	١٢	١١	الصناعة
١٠٠	٨٧	١٦,١	١٤	١٦,١	١٤	١٧,٣	١٥	١٤,٩	١٣	٩,٢	٨	١٣,٨	١٢	١٢,٦	التجارة
١٠٠	٢٥	١٦	٤	٢٠	٥	١٦	٤	١٦	٤	١٢	٣	١٦	٤	٤	الاسكان
١٠٠	٢٠	١٠	٢	١٥	٣	١٠	٢	٢٠	٤	١٥	٣	١٥	٣	١٥	انظمة
١٠٠	١٥	١٣,٣	٢	١٣,٣	٢	١٣,٣	٢	٢٠	٦,٧	١	٢٠	٣	١٣,٤	٢	النقل
١٠٠	٣٠	١٠	٣	١٦,٦	٥	٢٣,٥	٧	١٣,٣	٤	١٠	٣	١٦,٦	٥	١٠	الزراعة
١٠٠	٢٥٩	١٥,٩	١٤	١٦,٦	٤٣	١٥,٩	٤١	١٦,٦	٤٣	٨,٨	٢٣	١٥	٣٩	١١,٢	المجموع

من حدوث الرشوة بالتنظيمات الانتاجية ، لكى لا يتوهم البعض احتمال التخلص من العقوبة ، كما أن نسبة عالية منهم تبلغ ٥٨٦٪ تؤكد على ضرورة صرف الحوافز المادية لكى يتوفر لهم امكانية مواجهة تطلعاتهم بالوسائل المشروعة وبذلك لا يلجأون لوسائل غير مشروعة لتحقيق تطلعاتهم أما بالنسبة لتحقيق فرص التقدم فى العمل فان نسبة ٤٠٪ من مديري العموم يؤكدون على أهمية ترقية الموظفين ووضع أسس واضحة للترقية لكى لا يلجأ الموظفون وسائل غير مشروعة لتحقيق التقدم والترقى فى العمل .

الخلاصة :

وفى ضوء التحليل السابق للعوامل الدافعة للرشوة ووسائل التغلب عليها يمكن تصنيف تلك العوامل وهذه الوسائل حسب نوعيتها للجوانب التالية :

جانب يتعلق بالبناء التنظيمى والبناء البيروقراطى . وجانب يتعلق بالعوامل الاقتصادية وجانب يتعلق بالأبعاد الثقافية وجانب يتعلق بالأبعاد الشخصية وهى بذلك تتسق وجوانب ظاهرة الرشوة الثقافية والاجتماعية والشخصية والتي أكدنا على أهمية شمول التحليل لأبعادها مجتمعة لأنها على ارتباط وثيق ببعضها (١) .

أما بالنسبة لطبيعة البناء الإدارى وتعقيد الاجراءات البيروقراطية فمن المؤكد بشكل واضح امكان الحد من الرشوة بدعم هذه الجوانب واصلاح مفاسدها ولكن ذلك يقتضى التأكيد على الشخصية الادائية القادرة على استيعاب ابعاد الادارة الحديثة واساليبها ، والتخلص من التوجيه التقليدى فى ظروف الادارة الحديثة .

أما عن الجوانب الاقتصادية فلا شك أن تحسين الاجور والتأكيد على المعايير الرسمية فى صرف المكافآت والاستفادة من منافع العمل وترشيد التطلعات سوف يقلل من حدة التفاوت بين التطلعات والامكانيات المالية المتاحة لتحقيقها ، ومن ثم يقل الميل للرشوة لتحقيق التطلعات ويستعين الأفراد بدلا منها بنظام للتفضيل بين تلك التطلعات حسب درجة الحاجتها .

أما عن الجوانب الثقافية والمتعلقة بالحاجة لترشيد القيم الملائمة لطبيعة التغيرات التى يمر بها المجتمع فهى واضحة على مستوى القطاعات المختلفة بالنسبة لمعايير السلوك ووسائل الاداء بتلك القطاعات من ناحية وباستيعاب القيم المتعلقة بفكره العام ، والمصلحة العامة ، والمؤسسات الواسعة من ناحية أخرى . وذلك للحد من التفاوت الحادث بين السلوك والقيم التى تحدده وتعطيه مغزاه .

(١) دكتور محمد عارف عثمان ، المنهج فى علم الاجتماع (نظرية التكامل المنهجي ، القاهرة دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٣) ج ٢ ص ٨٧ .

أما عن الجوانب الشخصية فتشير لأهمية ترشيد الشخصية التقليدية والإدارة ودعم قيم الأداء المتسقة مع طبيعة الإدارة الحديثة ، ودعم القدرة على الاستجابة والاتصال بالتنظيم وجماعاته المختلفة والتغلب على الشعور بالتفاوت الشخصي والتفاوت الاجتماعي لتخفيف من حدة قلق المراكز التي كثيرا ما تدفع بالأفراد لاقتراف الرشوة بغية تجاوز حالة القلق التي يعانون منها .

المفهوم الحديث للجريمة غير العمدية(*)

الدكتور عادل عازر

خبير بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

من المسلم به أن قانون العقوبات يعتبر أداة لحماية المصالح الاجتماعية التي يراها المجتمع جديرة بأقصى مراتب الحماية القانونية . ولذا تحوى نصوص هذا القانون أوامر ونواهي توجه الى المخاطبين بأحكامه ، فتفرض عليهم سلوكا محددا أو تحرم أنشطة يكون في ارتكابها مساس بسلامة المصالح المحمية . ويتكون نموذج كل جريمة من عناصر محددة تعارف الفقه على تسميتها بالركن المادى والركن المعنوى المكون للجريمة . ومع أنه بحسب الأصل يعاقب قانون العقوبات على الأفعال العمدية التي ترتكب بقصد الاعتداء على المصالح المحمية ، إلا أن هناك اتجاهات متزايدة في التشريع المقارن نحو تجريم أفعال ترتكب دون تعمد فيسأل مرتكب الفعل إذا ما أسندت إليه صورة من صور الخطأ غير العمدى(١) .

وقد سعى الفقه الحديث الى تحديد معيار واضح لتمييز الجريمة غير العمدية واختلفت الآراء وتعددت النظريات حول تكييف طبيعتها . وقد تركز الاهتمام في تحديد مفهوم الجريمة غير العمدية حول دراسة طبيعة الأنشطة التي تجرم بوصفها جرائم غير عمدية . وهو ما حدانا الى تخصيص هذه الدراسة لتحليل طبيعة السلوك المكون للجريمة غير العمدية .

المبحث الأول

طبيعة السلوك في الجريمة غير العمدية

تعرض الفقه الحديث لبحث مفهوم وطبيعة السلوك في الجرائم غير العمدية ، كما حاول معظم الكتاب الكشف عن معيار يميز السلوك في الجرائم غير العمدية من غيره مما يدخل في تكوين الجرائم الأخرى . ومما لا شك فيه أن البحث عن معيار مميز للسلوك في الجرائم غير العمدية ، يفيد كثيرا في التعرف على طبيعة هذا النوع من الجرائم ، خاصة وأن هذه الجرائم لم تنل فيما مضى قدرا كافيا من اهتمام الباحثين بدراسة طبيعتها . وقد اختلفت الآراء

(*) هذه الدراسة جزء من بحث عن الجرائم غير العمدية اشترك فيه الدكتور ابراهيم زيد والدكتور عزيز حنا والدكتور احمد المجذوب والدكتور عادل عازر والاستاذ مرسى صيام .
Giuseppe Maggiore : Diritto Penale, v. I, Parte generale, t. I, 1955. (١)
p. 471.

Giuseppe Bettiol: Diritto Penale, Parte Generale, 1962, p. 371.

حول تفسير طبيعة السلوك المكون للجريمة غير العمدية ، ونذكر في هذا المقام أهم الاتجاهات التي سادت في الفقه للكشف عن معيار مميز للسلوك في هذا النوع من الجرائم .

١ - نظرية «عدم مشروعية» السلوك :

يذهب أنصار هذا الرأي الى أن السلوك في الجريمة غير العمدية يتميز بكونه غير مشروع ، ذلك أن القانون اذ يجرم افعال «الاهمال» و «الرعونة» و «عدم الاحتياط» إنما يعاقب على ارتكاب سلوك مخالف لما ينص عليه ويفرضه القانون . ويفسر بعض الكتاب هذا الرأي — ومن بينهم ما سارى وليزت — بقولهم أن هناك قواعد للسلوك يحددها القانون أو اللوائح أو التنظيمات المهنية ، وأن القانون اذ يجرم الخطأ غير العمدى إنما يعاقب على صورة من صور السلوك المخالف لهذه القواعد السلوكية . وعى ذلك يمكن القول بأن السلوك المكون للجريمة غير العمدية يتصف بكونه سلوكا غير مشروع (١) .

وقد وجهت لهذا الرأي عدة انتقادات من بينها : أن عدم المشروعية لا يعتبر وصفاً للسلوك ، ذلك أنه لا يعتبر عنصراً داخلاً في تكوين الجريمة غير العمدية . هذا بالإضافة الى أن تجريم صور من السلوك المكون للجريمة غير العمدية لا يعتبر خاصية يتميز بها هذا النوع من الجرائم دون سواه . أما عما قد يقال من أن بعض القوانين قد أوردت في نصوص بها وضمن صور السلوك المكون للجريمة غير العمدية التي عدتها صور لارتكاب السلوك بالمخالفة للقوانين واللوائح الخ وهو مما يؤيد وصف هذا السلوك بعدم المشروعية . فيرد على هذا القول بأن ارتكاب السلوك بالمخالفة للقوانين أو اللوائح .. الخ يعتبر أحد النصور أو الأشكال التي يمكن أن يتخذها السلوك المكون للجرائم غير العمدية ولا يخفى أن هذا السلوك قد يتخذ اشكالا أخرى مثل الاهمال أو عدم الاحتياط .. الخ وهو ما سنتناوله بالتفصيل في حينه . ويراعى أن كون السلوك قد ارتكب بالمخالفة لنص قانونى أو للائحة لا يكفى — في حد ذاته — لتجريم الفعل المكون للجريمة غير العمدية (٢) فمن المعلوم أن هذا الفعل يتكون من سلوك ونتيجة ورابطة سببية ، وأن وصف عدم المشروعية يطلق على مجموع هذه العناصر المكونة لواقعة بالإضافة الى وجوب اسناد الخطأ المعنوى الى مرتكب الفعل ..

وعلى أساس ما تقدم لا يمكن التسليم بأن السلوك — في حد ذاته — يتصف بعدم المشروعية .

٢ - نظرية مخالفة السلوك لقواعد الشرطة أو النظام العام :

يذهب الكاتب الإيطالى مانزيني الى تعريف الخطأ غير العمدى بأنه سلوك

Cecchi : Il delitto colposo 1950, p. 36.

(١)

وهناك نظرية مشابهة فيذكر Stoppato أن أساس وصف السلوك بعدم المشروعية هو لجوء النجائى الى استعمال وسائل متعارضة مع التنظيم القانونى ، يراجع : .

Remo Pannain : Manuale di diritto penale, parte generale 1962, p. 390.

(٢) : يراجع. تشيكي. المرجع السابق ص ٣٧ .

ارادى مخالف — بصفة عامة أو خاصة — لقواعد الشرطة أو النظام العام *contraria alla polizia o alla disciplina* يرتب نتيجة غير مقصودة تحدث كأثر لخطأ في التقدير — على ألا يكون هذا الخطأ مبرراً لمنع المسؤولية الجنائية ، ثم يضيف الكاتب المذكور أن السلوك يكون مخالفاً بصفة عامة لقواعد الشرطة أو للنظام العام إذا ما اتخذ شكل الإهمال أو الرعونة أو عدم الاحتياط . وهو يخالف على وجه الخصوص النظام وقواعد الشرطة إذا ما اتخذ صورة عدم مراعاة القوانين واللوائح (١) .

ومن الواضح أنه يمكن أن توجه إلى هذا الرأي كل الانتقادات التي وجهت إلى نظرية السلوك غير المشروع . هذا بالإضافة إلى غموض الفكرة التي يقوم عليها هذا الرأي ، والتحكم في وصف السلوك المكون للجريمة غير العمدية بصفات معينة قد لا تصدق على كل صورة (٢) .

٣ — نظرية مخالفة السلوك لإوجب الاحتراس :

يعرف بيتيول السلوك المكون للجريمة غير العمدية بأنه ذاك السبب الذي يرتب نتيجة ضارة يمكن تجنبها بسلوك ارادى . ومن رأى هذا المؤلف أن الجريمة ترتب كأثر للغلط في التقدير *errore di calcolo* ويشرح رأيه قائلاً أن السلوك المكون للجريمة غير العمدية يعتبر مخالفاً — لا مبرر لها — لإوجب الاحتراس ، وتحدث هذه المخالفة كأثر للغلط في الشروط المحيطة بالسلوك أو الآثار المترتبة عليه (٣) .

وقد عبر Pettoello عن نفس المعنى السابق بقوله أن الخطأ لا يعتبر مجرد نقص في التمثيل أو التصور بل هو تقصير في السلوك الارادى (٤) .

ونعتقد أن هذه النظرية يشوبها الغموض ، فالقول بأن السلوك يعتبر مخالفاً لإوجب الاحتراس ، لا يعين في التعرف على طبيعة السلوك ذاته . كما أن فكرة واجب الاحتراس لا تتسم بالوضوح الكافي لمعرفة كنه هذا الواجب وحدوده .

نظرية السلوك الخطر :

تعددت دراسات الفقه لطبيعة السلوك ومكانه من النظرية العامة للجريمة . ويذكر بعض الكتاب أن النظرية الثانية قد أسهمت في تضليل آراء الفقه وغموض فكرة السلوك المكون للجريمة غير العمدية (٥) فقد اتجه الفقه

(١) Vincenzo Manzini : Trattato di diritto penale italiano, V. I, 1933, p. 636.

(٢) يراجع تشيكي المرجع السابق ص ٣٥ .

(٣) يراجع بيتيول المرجع السابق ص ٣٧٤ .

(٤) يراجع بيتيول المرجع السابق ص ٣٧٥ .

(٥) Rapport présenté par Hans Helzel sur l'imprudence et les délits de la

circulation, au VIII congrès de l'association internationale de droit

pénal, Rev. intern. de droit pénal 32 Année 3ème et 4ème trimes-

tres 1961, p. 993.

الغالب حتى زمن قريب الى القول بأن معيار التفرقة بين الجريمة العمدية والجريمة غير العمدية يعتمد على التعرف على غاية السلوك في كل منهما : فاذا اتجه السلوك الارادى الى غاية غير مشروعة تعتبر الجريمة عمدية ، أما اذا اتجه السلوك الارادى الى نتيجة مشروعة (أى أن كانت غاية مرتكب السلوك هي حدوث نتيجة مشروعة) فتعتبر الجريمة غير عمدية . وقد كانت هذه النظرية محلا لنقد شديد وذلك لأنها تخلط بين مفهوم « الغاية » و « النتيجة » هذا بالإضافة الى أن الغاية المشروعة لا تعتبر عنصرا مكونا للجريمة غير العمدية والتعرف على هذه الغاية لا يفيد في الكشف عن طبيعة الجريمة غير العمدية أوفى التعرف على عناصرها المكونة (١). ويرجع الفضل الى Beling ونظريته عن النموذج القانونى للواقعة في شد الانتباه الى وجوب الاهتمام بدراسة السلوك المكون للجريمة (٢) وقد كان لهذا الاتجاه الأخير أثره في نشأة نظريات تهتم بإجراء تحليل دقيق لطبيعة السلوك المكون للجريمة غير العمدية وقد غالت بعض الدراسات في اهتمامها بالسلوك الى حد إنكار « الأذناب » في الجريمة غير العمدية مع تأسيس المساءلة على أساس قانونى بحث ومع ذلك فقد كان لهذه النظرية الفضل في دراسة طبيعة السلوك المكون للجريمة غير العمدية وقد اتجه أنصارها الى القول بأن هذا السلوك ينعت بكونه « غير اجتماعى » أو « مضاد للمجتمع » . وتحت تأثير هذا الاتجاه نادى بعض الكتاب بوجوب تجريم كل سلوك أثبتت الخبرات العامة أنه يتسبب في حدوث نتائج ضارة وطالبوا بأن يقتصر نموذج هذه الجرائم التى أسموها « جرائم الأعاقة » *infractions obstacle* على السلوك دون حاجة الى حدوث النتيجة فعلا ومن أبرز الأمثلة على هذا النوع من الجرائم : قيادة السيارات في حالة سكر (٣) .

وفي دراسات بعض قدامى الكتاب وجد الفقه الحديث أول خيط هاد الى التعرف على طبيعة السلوك المكون للجريمة غير العمدية فقد سبق لاحد قدامى الكتاب وهو Engisch أن اهتم بدراسة سلوك الانسان وقد ذكر في دراساته أن الانسان يتجنب في كثير من الحالات الاخطار التى تعترضه وقد لاحظ أن الفضل في ذلك يرجع في معظم الاحوال الى شعور داخلى يراود الشخص بقرب الخطر . وارجع الكاتب المذكور هذا الشعور الداخلى الى مخاطر الحياة (٤) .

وقد لاحظ الفقه الحديث ازدياد المخاطر التى تعترض حياة الانسان وأن مما أسهم في هذا الازدياد المطرد خلال القرن الحالى نحو الصناعة وادخال

(١) راجع تقرير هيلزل السالف الذكر وكذلك :

Vladimir Bayer : *Infractions non intentionnelles*, cours de droit pénal approfondi, Faculté de droit, Université du Caire, Année Universitaire 1962 - 63, p. 12.

(٢) راجع تقرير هيلزل السالف الذكر ص ١١٤ .

(٣) راجع في هذا الخصوص فلاديمير باير المرجع السالف الذكر ص ٤٥ ومن الواضح ان عيب هذا الاتجاه هو عدم الاعتداد - بصفة عامة - بالنتائج . كما أنه لا يتطلب للمساءلة من الجريمة غير العمدية توافر عنصر معنوى ويكتفى باسناد السلوك الى الفاعل .

(٤) راجع تقرير هيلزل السابق الإشارة اليه ص ١٨٥ .

النظم الآلية الحديثة التي تعرض حياة الإنسان وسلامته للخطر . كما زادت « الأفعال الخطرة » بانتشار وسائل النقل الحديث .

وذكر هؤلاء الكتاب أنه لا يمكن إنكار مدى التقدم الذي أحرزته الصناعة ووسائل النقل كما أنه لا غنى للعصر الحديث عن هذا التقدم إلا أنه مع ذلك لا يصبح التقليل من قدر المخاطر التي تعترض حياة الإنسان وسلامته بسببها (١) .

مدى مشروعية السلوك الخطر :

ويثور في هذا الصدد التساؤل عما إذا كان المشرع في ظل النظم التشريعية الحديثة يحرم أم يبيح الأنشطة الخطرة التي ترتبط بالتقدم الصناعي والعلمي ويتطور وسائل المواصلات ؟

وقيل التعرض بالبحث المستفيض لهذا الموضوع نشير الى أن كل نظم قانوني يتأثر بعوامل متعددة تملئ عليه السياسة التشريعية التي يعتنقها ونذكر من بين تلك العوامل وعلى سبيل المثال أهداف الدولة (٢) فالسياسة التي تتبعها الدول الرأسمالية تختلف عن تلك التي تعتنقها الدول الاشتراكية . كما تؤثر العوامل السياسية (٣) مثل النظم والظروف السياسية الخاصة بكل دولة في السياسة التشريعية التي تتبعها فمثلا تختلف النظم التي تعتنقها الدول الديمقراطية عنها في الدول التي تخضع لنظم رجعية أو تخضع لنظم ونفوذ استعمارية . ومن بين العوامل الهامة المؤثرة في السياسة التشريعية : التقاليد الاجتماعية والفلسفية السائدة في المجتمع (٤) .

وعلى أساس ما تملئ هذه العوامل وغيرها من العوامل المؤثرة في السياسية التشريعية لكل دولة تخضع أنشطة الأفراد لعملية تقييم موضوعية فيضع المشرع نصوصا موضوعية تقيم السلوك وتنص على الحدود والقيود المنظمة لنطاق مشروعية الأنشطة المختلفة . ومن هذه النصوص الموضوعية تستمد النصوص الشخصية وجودها : وهي عبارة عن نصوص أمرة توجه الى الأفراد وتلزمهم باتباع سلوك معين في أنشطتهم وفي حياتهم اليومية (٥)

ومن المتصور أن يترتب على بعض الأنشطة — وخاصة ما يطلق عليها الفقه اسم الأفعال الخطرة — حدوث نتائج ضارة أو خطرة تعتدى على بعض

(١) تراجع في ذلك التقارير المقدمة في المؤتمر الثامن لقانون العقوبات السابق الإشارة إليها والمقدمة من هيلزل المرجع السابق الإشارة إليه (ص ١٠٠٢) و De Asua بالمجلة السالفة الذكر ص ٨٦٥ و Janko Tahovic بالمجلة المذكورة ص ١٢٢٣ .

(٢) تراجع الدكتور محمود محمود مصطفى : الجرائم الاقتصادية في القانون المقارن الجزء الاول ١٩٦٤ بند ٤٩ ص ٨٧ .

(٣) Marc Ancel : La Réforme pénale soviétique 1962 p. XXIV.

(٤) The introduction of the Korean criminal code by O.W. Mueller, In the American series of foreign codes 1960.

يراجع في تفصيل ذلك الدكتور عادل عازر : النظرية العامة في ظروف الجريمة ، القاهرة ١٩٦٧ ص ١٢٥ وما بعدها .

(٥) تراجع التقرير المقدم في المؤتمر الدولي الثامن لقانون العقوبات Jean Zissladiš المنشور بالمجلة الدولية السالفة الذكر ص ١٢٧٩ .

المصالح القانونية . وعندئذ قد يرى المشرع من الضرورة ما يحتم تجريم هذه الأفعال .

ولذلك يعرف بعض الكتاب السلوك الخطر بأنه ذلك السلوك الذى يفضى — بحسب طبيعته — الى أحداث نتائج غير مشروعة (١) .

وينبى الفتهاء الى وجوب عدم الخلط بين مفهوم السلوك الخطر ، ومدلول فكرة الخطورة الاجرامية . ويذكرون أننا نكون أزاء سلوك خطر اذا ترتب على هذا السلوك احتمال حدوث نتيجة ضارة . وعلى العكس نكون بصدد حالة خطورة اجرامية اذا وجدت مظاهر تؤيد احتمال ارتكاب شخص لجرائم مستقبلية . ولذلك يقال ان وصف السلوك بالخطر مرجعه رابطة بين سلوك انساني ونتيجة ضارة . اما الخطورة الاجرامية فهي صفة تتعلق بشخص تربط بينه وبين احتمال ارتكابه لأنشطة اجرامية مستقبلية (٢) .

وليس مؤدى الراى القائل بالاعتداد فى تجريم الأفعال غير العمدية بما تتميز به هذه الأفعال من صفة الخطر — ليس مؤدى ذلك القول بوجوب تجريم كل الأفعال التى تهدد باصابة احدى المصالح القانونية بالضرر أو تعرضها للخطر . فاذا تصورنا اتجاء المشرع الى تجريم كل فعل ذى طبيعة خطيرة ، لكان مؤدى ذلك بالضرورة اعاقا التقدم العلمى وشل معظم الأنشطة الصناعية التى قد تعرض المصالح القانونية للخطر . ويضيف Merkel ان التفع الذى يعود على المجتمع من ممارسة بعض الأنشطة يفوق خطرها على المصالح القانونية (٣) .

وقد أدت هذه الاعتبارات الى اهتمام الكتاب بالبحث عن الحد الفاصل بين ما يعتبر مشروعاً وما يعتبر غير مشروع من بين الأفعال ذات الطبيعة الخطرة والتى تحقق ممارستها نفعا أو مصلحة عامة .

وقد أدت دراسات الفقه فى هذا المجال الى نشأة فكرة الخطر المبرر ، أو ما اسماه البعض بالخطر المسلم به . وقيل أن من بين ما يؤثر فى تقدير المشرع لدى مشروعية السلوك الخطر اعتبارين :

١ — كلما زادت القيمة الاجتماعية للسلوك ، أى قدر النفع أو المصلحة التى تعود على المجتمع ، كلما كان القانون أكثر تسامحاً فى قدر الخطر الذى يبيحه أو يجيز حدوثه (٤) .

(١) تراجع تشيكى المرجع السابق ص ٦٢ ، وباير المرجع السابق ص ٣٢ .

(٢) Francesco Antolisei : Manuale di diritto penale, parte generale, 1960, p. 267 e 476.

Enrico Altavilla : La Colpa v. II, 1957, p. 459.

(٣) تراجع تقرير De Asua السالف الذكر المنشور بالمجلة الدولية لتسانون العقوبات السابق الاشارة اليها ص ٨٦٥ .

(٤) تراجع تقرير Wladyslaw Wolter المقدم للمؤتمر الدولى الثامن لقانون العقوبات المنشور بالمجلة الدولية لقانون العقوبات السالفة الذكر ص ١٢٦٨ .

٢ — يختلف تقدير الخطر الذى يسمح به القانون حسب كون الشخص المرتكب للسلوك مكلفا قانونا أو عرفا باتخاذ الاحتياطات المانعة أو الواقية من خطر السلوك . وعلى ذلك يسأل المكلف قانونا باتخاذ واجبات الحيطة والأمن ، عن تقصيره إذا ما أخل في مراعاة هذه الواجبات . ومن الطبيعى أن يكون القانون أكثر تسامحا مع غير المكلف بمراعاة واجب الحيطة (١) ، بل ويقترح البعض ألا يسأل الشخص جنائيا إذا ثبتت عدم مخالفته لواجب قانونى (٢) .

ويشير هيلزل الى أن مشروعية السلوك الخطر أو عدم مشروعيته ترتبط بتقييم المشرع للنشاط الاجتماعى ، وحكمه على مدى كونه مرغوبا فيه من عدمه (٣) .

نخلص مما تقدم الى أن السلوك الخطر يعتبر مشروعاً إذا قدر المشرع أن له فائدة اجتماعية تفوق ما يترتب عليه من تهديد بالحق الضرر بالمصالح القانونية أو بتعريضها للخطر . ويعلق القانون مشروعية السلوك على وجوب اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة ومراعاة التنظيمات القانونية والمهنية التى توضع لتأمين ممارسة هذا السلوك .

وقد ثار خلاف فى الفقه حول التكييف القانونى « للخطر المباح » وانقسمت الآراء الى ثلاثة اتجاهات :

١ — ذهب رأى الى أن السلوك يعتبر بحسب الأصل غير مشروع إذ أنه يصيب إحدى المصالح القانونية بالضرر أو يعرضها للخطر ، ويتحقق بذلك الاعتداء ، غير أن القانون يقرر « إباحة » السلوك إذا ما كانت ممارسته فى الحدود المسموح بها (٤) .

٢ — واتجه رأى ثن الى أنه مع التسليم بوقوع الجانب المادى من الاعتداء ، إلا أنه لا يمكن التسليم بأسناد الخطأ المعنوى الى مرتكبه ، إذا ما راعى هذا الأخير الاحتياطات الواجبة قانونيا (٥) .

٣ — أما الرأى الثالث فيذهب الى اعتبار السلوك الخطر — الذى يلتزم بالحدود القانونية والتنظيمية — مشروعاً . فلا يثور أصلا البحث فى سببه أو شروط « إباحته » ، ذلك أن الفعل المادى ذاته لا يكون جريمة . وفى شرح هذا الرأى يذكرون أن المشرع يقدر الفائدة التى تعود على المجتمع

(١) يراجع تقرير ولتر السالف الذكر .

(٢) يراجع التقرير المتقدم من Miteld Swida فى المؤتمر الدولى الثامن لقانون العقوبات بالمجلة الدولية لقانون العقوبات السابق الإشارة إليها ص ١٢٤٧ .

(٣) يراجع تقرير هيلزل السابق الإشارة إليه بالمجلة الدولية لقانون العقوبات السالفة الذكر ص ١٠٠٤ .

(٤) يراجع تقرير هيلزل بالمرجع السابق (ص ١٠٠٢ وما بعدها) وتقرير ولتر بالمرجع السابق (ص ١٢٦٨) .

(٥) يراجع تقرير ولتر السالف الذكر ص ١٢٦٨ .

من ممارسة بعض الأنشطة والمشروعات ذات النفع العام. وذلك رغم الخطر الذى يهدد بعض المصالح . ولهذا. الاعتبار فان القانون لا يتعرض لتجريم هذه الأنشطة الا اذا تعدت حدود المشروعية أو خالفت التنظيمات التى توضع لممارسة نشاطها . ومما هو جدير بالذكر أن هذه التنظيمات تهدف الى الحد من تزايد الخطر المترتب على ممارسة هذه الأنشطة ، بحيث يقتصر على أدنى قدر ممكن (١) .

وقد أعتنقت محكمة النقض الإيطالية نظرية السلوك الخطر فقضت بأنه اذا استطاع مرتكب الفعل أن يمارس السلوك الخطر دون الإخلال بالقواعد التى يفرضها الحرص العادى ، ففى هذه الحالة تنتفى رابطة السببية بين هذا السلوك وما قد يحدث من نتائج ضارة (٢) .

ونعتقد أن الرأى الأخير أقرب الى الصواب .

مما سبق يتبين أن هناك واجبات وتنظيمات تفرض على ممارسة كل سلوك يتصف بالخطر ، ومن الواضح كما سبقنا لنا الإشارة أن مشروعية السلوك الخطر تتوقف على عدم تعدى الحدود المقررة لما يعتبره القانون ممارسة مشروعية . وذلك يقتضينا التساؤل عن هذه الحدود وما تفرضه الممارسة المشروعة للسلوك الخطر من واجبات . ولأهمية هذا الموضوع نرى أن نخصص له المبحث الثانى من هذا الفصل .

المبحث الثانى

تنظيم ممارسة السلوك الخطر

أشرنا فى المبحث السابق الى أن النظم القانونية الحديثة لا تحرم كل سلوك خطر وانما تتجه الى اعتبار هذا السلوك مشروعاً مادام هذا السلوك لم يتعد الحدود المقررة لنطاق مشروعيته ومادامت ممارسته قد أحيطت بالضمانات والاحتياطات المناسبة والكفيلة بالحد من قدر الخطر الى القدر الذى لا يمكن تجنبه الا بإعاقة النشاط الخطر وبالتالي الى النفع الذى يغود على المجتمع .

واجب الاحتياط العام :

ومما هو جدير بالذكر أن القانون قد يلجأ الى التنظيم المباشر للواجبات والاحتياطات التى يراها لازمة لاضفاء المشروعية على ممارسة السلوك

(١) يراجع تقرير ولتر السالف الذكر ص ١٢٦٨ .

(٢) نقض ايطالى بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٥٤ مشار اليه فى مجموعة

Massimario Della Giurisprudenza penale della Cassazione dal 1 Gennaio 1946 al 30 Giugno 1955, n. 43, p. 928.

الخطر . غير أنه يصعب تصور تدخل القانون في جميع المجالات ، بل أن ذلك أمر غير مستحب من وجهة نظر السياسة التشريعية .

ولذلك تساءل الفقه عن ماهية الالتزام الموضوعي الذي يلتزم به من يمارس سلوكا خطرا ، خاصة في الحالات التي لا ينظم فيها القانون واجبات الحيطة والأمن . وقد اتجه الفقه الحديث وعلى وجه الخصوص في ألمانيا ، إلى القول بأنه في جميع الحالات التي يمارس فيها الشخص سلوكا خطرا ، يفرض عليه القانون واجبا عاما أطلق عليه اسم « واجب الحيطة » وقيل في تفسير مفهوم هذا الواجب : أن القانون يتطلب من كل من يمارس سلوكا خطرا — بحسب طبيعته — أن يبذل العناية اللازمة لتجنب حدوث نتيجة غير مشروعة (١) . ويقول هيلزل في شرح مفهومه لواجب الاحتياط العام : إذا كان الشخص قادرا على ممارسة السلوك الخطر بأسلوب ملائم *d'une manière appropriée* فإن القانون يوجب ممارسته بالأسلوب المذكور . أما إذا كان غير قادر على ممارسته بالأسلوب الملائم فإن القانون يفرض عليه واجب الامتناع عن ممارسة السلوك الخطر (٢) .

وقد اعتنقت بعض التشريعات الحديثة فكرة واجب الاحتياط ونصت عليه صراحة في صلب القانون . فتنص المادة ٢٨ من القانون اليوناني على أنه « يعتبر مرتكبا لجريمة غير عمدية كل من يخفق في مراعاة الحرص الواجب الذي يكون في استطاعته حسب الظروف المحيطة به فلا يتوقع النتيجة المعاقب عليها التي تترتب على فعله أو يعتقد أن النتيجة لن تتحقق » .

المعيار المميز لواجب الاحتياط :

تعرض الفقه للبحث عن معيار يعين في التعرف على مدلول واجب الاحتياط وكيفية تحديد محتواه . ولا نجد فيما كتب حول هذا الموضوع خلافا كبيرا وإن اختلف الأسلوب في التعبير عن هذا المعيار إلا أننا نعتقد أن الأساس المشترك لجميع الآراء يكاد يكون واحدا . ونذكر على سبيل المثال آراء بعض الفقهاء .

يقول هيلزل أن معيار واجب الاحتياط العام يتحدد بالسلوك الذي يتبعه شخص يتمتع بادراك سليم للأمور مع الاتزان في تصرفاته . ويفسر المؤلف المذكور هذا الرأي بأن الاحتياط الواجب يقاس طبقا لمعيار سلوك الرجل الذي يقدر مسؤولياته ويمارسها بأمانة وحرص (٣) .

ويتجه الفقه الغالب إلى أن المعيار المميز لواجب الاحتياط يعتمد على أساس أن القانون يفرض على كل فرد أن يسلك في تصرفاته سلوك الرجل العادي ويقول الأستاذ فلاديمير باير أن التعرف على سلوك الرجل العادي

(١) راجع باير المرجع السابق ص ٦٨ .

(٢) راجع تقرير هيلزل السابق الإشارة إليه بالمجلة الدولية لقانون العقوبات ص ١٠٠٨ .

(٣) راجع تقرير هيلزل السابق الإشارة إليه ص ٩٩٦ .

لا يتطلب إجراء مسح أو دراسة ميدانية واسعة لأنشطة طوائف مختلفة من الأشخاص . وإنما يمكن التعرف على سلوك الرجل العادى من استقراء الخبرات الاجتماعية — أى الخبرات العامة التى تكتسب بمسور الزمان ويتعارف عليها الناس (١) . ومن قبيل هذه الخبرات ما أشارت إليه محكمة النقض فى حكمها الصادر بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٤١ اذ جاء به : اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم كان معه طفل لا يتجاوز السنتين من العمر فأهمل المحافظة عليه اذ تركه بمفرده بجوار موقد غاز مشتعل على ماء . فسقط عليه الماء فحدثت منه حروق أودت بحياته ، فإن هذا المتهم يصح عقابه على جريمة القتل الخطأ على أساس أن التقصير الذى ثبت عليه يستوجب ذلك سواء كان هو والد الطفل أم لم يكن (٢) .

ويثور التساؤل عن المقصود بتعبير « الرجل العادى » وعن كيفية تحديده ، وعما اذا كان التحديد يعتمد على تقدير موضوعى بحت .

ومن المسلم به أن تقدير سلوك الرجل العادى يكون بحسب الأصل تقديرا موضوعيا ذلك أنه يتحدد بمعرفة القضاء وبمناسبة النظر فى وقائع معينة مسندة الى متهم . هذا بالإضافة الى أن على القضاء أن يستعين فى هذا التحديد — كما سبق لنا القول بما استقرت عليه الخبرات الاجتماعية العامة . وعلى ذلك فالتحديد أساسا هو تحديد موضوعى ، غير أن مقتضيات العدالة ، بل وما تقتضيه ضرورات التحديد الواقعى لما يعتبر « سلوك الرجل العادى » ، تقتضى أن تؤخذ فى الاعتبار بعض العوامل الشخصية ، وفى إيضاح هذا رأى نضيف أن الرجل العادى ليس أى رجل وليس رجل الشارع ، وإنما يتحدد فى كل واقعة بحسب الطائفة التى ينتمى إليها مرتكب الجريمة ، فيعتد فى هذا التحديد بدرجة تخصصه أو مستوى تعليمه ودرجة مهارته وسنه ومركزه الاجتماعى (٣) . وقد أخذ القانون الاثيوبى بهذا النظر فنص صراحة فى المادة ٥٩ على وجوب الاعتداد بظروف الجانى الشخصية .

ونرى وجوب الاعتداد أيضا بالظروف والملابسات التى أحاطت بالجانى فى الواقعة المطروحة ، وعندئذ يثور التساؤل عن تصرف الرجل العادى — بحسب المفهوم السابق بيانه — اذا ما أحيط بذات الظروف التى اقترنت بالواقعة المطروحة والتى كان لها تأثير على سلوك مرتكب الجريمة .

وقد ينتمى الجانى الى طائفة مهنية معينة ، ويكون الخطأ المسند اليه مهنيا بحتا أى خطأ فنيا ، وعندئذ يتعين على القاضى أن يستعين بأهل الخبرة للتعرف على سلوك الرجل العادى فى هذه المهنة وحسب الخبرات المهنية المستقرة لدى العاملين فى هذا المجال . وقد تعرضت محكمة النقض المصرية فى أحد احكامها للأفعال الخطرة الناشئة عن التقدم الصناعى فقضت

(١) يراجع باير المرجع السابق ص ٦٨ وما بعدها . يراجع فى نفس المعنى الدكتور محمود نجيب حسنى : شرح قانون العقوبات القسم العام ١٩٦٢ ص ٧٦٩ .

(٢) يراجع حكم النقض المصرى فى القضية رقم ١٨٦١ لسنة ١١ ق . بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية القاعدة رقم ٢٩٦ ص ٥٦٥ .

(٣) يراجع باير المرجع السابق ص ٧٢٠ .

بمبدأ عام يوجب « على كل مدير لآلة بخارية أن يتخذ طرق الوقاية المانعة لأخطارها عن الجمهور المعرض للاقتراب منها ، لا فرق في ذلك بين أن يكون المدير مالكا للآلة أو مستأجرا لها » (١) .

كما تعرضت محكمة النقض الإيطالية لماهية الخطأ الطبي ، فقضت بأنه مع التسليم بتمتع الطبيب في ممارسة مهنته بقدر كبير من الحرية ، إلا أنه توجد مع ذلك حدود تحد من هذه الحرية ، وهي مستمدة من بعض المبادئ والتعليمات التي تكون في مجموعها دستورا علميا وعمليا يتحتم على كل طبيب مراعاته . وعلى ذلك فإن تعدى هذه الحدود أو مخالفة هذه المبادئ يكون خطأ مهنيا يسأل عنه مرتكبه بوصف الإهمال أو عدم الاحتياط (٢) .

وقد اطلق جانب من الفقه على الخبرات العامة والخبرات المهنية أو الفنية اسم « قواعد السلوك » Regole di condotta (٣) .

التكييف القانوني لواجب الاحتياط :

تسأل الفقه ، وبالأخص في ألمانيا ، عن الدور القانوني لواجب الاحتياط وما إذا كان يتعلق بمشروعية السلوك المكون للجريمة غير العمدية ، أو يرتبط بعلاقة السببية أو يتعلق بأذنب الجاني . ومما لا شك فيه أن تحديد الوظيفة القانونية لواجب الاحتياط — وهو أمر يقتضينا التعرض للتكييف القانوني لهذا الواجب — يعتبر أمرا بالغ الأهمية . فبالإضافة إلى الفائدة — والضرورة — العلمية التي تتحصل من تكييف طبيعة هذا العنصر بغية الوصول إلى تأصيل علمي سليم ، فإن لهذا التحديد فائدة عملية ، فعندما يتعرض القاضي للحكم في الواقعة المعروضة ، يعنيه بلا شك التعرف على الوظيفة القانونية لهذا الواجب ، وما إذا كان يتعلق بسند الواقعة للجاني أم يرتبط بالتثبت من أذنبه .

وقد اختلفت النظريات التي اعتنقها الفقه في هذا الصدد ، ويمكن أن نتلخص في أربعة اتجاهات رئيسية :

- ١ — ذهب رأي إلى أن البحث في مدى مخالفة الجاني لواجب الاحتياط ، مع الاعتماد بالامكانيات المتاحة له ، يثور عند النظر في أذنب الجاني ، أي أن هذا التساؤل متعلق بمرحلة اثبات أذنب الجاني (٤) . وقد أيد هذه النظرية جانب كبير من الفقهاء في ألمانيا ومن بينهم Hippel, R. Frank, Liszt-Schmidt (٥) .

(١) حكم النقض المصري في القضية رقم ٧٦٦ سنة ٤٨ ق. بتاريخ ١٦ إبريل سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية الجزء الثاني، القاعدة رقم ٣٢٨ ص ٢٩٠ .
(٢) حكم النقض الإيطالي بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٥٤ مثار إليه بالمجموعة السالفة الذكر ص ٩٢٢ القاعدة رقم ١٣ .
(٣) يراجع انتوليزي المرجع السابق بند ٢٦٩ .
(٤) يراجع باير المرجع السابق ص ٥٣ وكذلك تقرير Fonyo Antal et Kadar Miklos
المقدم للمؤتمر الدولي الثامن لقانون العقوبات بالمجلة الدولية لقانون العقوبات ص ٩٢٩ .
(٥) يراجع باير المرجع السابق ص ٥٤ .

٢ - يقول أنصار الاتجاه الثانى ومن بينهم Maurack أن عدم مراعاة الجانى لواجب الاحتياط لا يدل بذاته على أنه مذنب ، بل يثور البحث فى مدى مراعاته لواجب الاحتياط قبل البحث فى أذنبه . فالبحث فى مدى مراعاة الجانى لواجب الاحتياط يبدأ بعد التأكد من عدم مشروعية الفعل ، وذلك لأن هذا الواجب يتعلق بإثبات مسئولية الجانى عن الفعل . فإذا ثبت مراعاته لهذا الواجب تنتفى المسئولية . أما إذا ثبت عدم مراعاته لواجب الاحتياط ، ففى هذه الحالة يثور التساؤل عن قدرته على القيام بهذا الواجب والامكانيات التى كانت متاحة له - وهذا الشرط الأخير من البحث يتعلق بالتثبت من أذنب مرتكب الفعل (١) .

٣ - وقد اتجه هيلزل الى أن البحث فى مدى مراعاة الشخص لواجب الاحتياط يثور بمناسبة تقدير مدى الملاءمة السببية للسلوك . بمعنى أنه يجيب عن التساؤل عما إذا كان السلوك يهدد المصالح القانونية بالضرر أو الخطر من عدمه (٢) .

٤ - ويعتمد الاتجاه الأخير على نظرية السلوك الخطر التى تقوم على أساس التفرقة بين السلوك الخطر المباح أو المسموح به ، وبين السلوك الخطر الذى لا يراعى فى أدائه واجب الاحتياط والذى يعتبر - إذا ما حدث ضرر أو خطر باحدى المصالح القانونية - غير مشروع ، وعلى هذا الأساس يقول أنصار هذا رأى أن البحث فى مدى مراعاة واجب الاحتياط يتعلق بالتثبت من عدم مشروعية الفعل . أما البحث فى مدى قدرة الجانى على اتخاذ الاحتياطات الواجبة ، ومراعاة ما كان فى استطاعته من امكانيات فهى أمور تتعلق بإثبات أذنب الجانى (٣) .

التنظيم القانونى لواجب الاحتياط :

تكلمنا فى الفقرات السابقة من هذا البحث عن الواجب العام الذى يفرضه القانون لمراعاة الحيطة ، وقلنا أن التعرف على ما يعتبر واجبا يعتمد على قياس سلوك الجانى ومقارنته بسلوك الرجل العادى فى الظروف التى أحيط بها مرتكب الفعل . كما ذكرنا أن مصدر واجبات الحيطة هو ما اكتسبه الأفراد من خبرات عامة أو فنية أو مهنية .

ومع ذلك فقد تبلغ بعض واجبات الاحتياط من الأهمية الى درجة تحتم على المشرع تدخله لتنظيمها تنظيمًا قانونيًا ، وفى مثل هذه الحالات يصبح مصدر واجبات الاحتياط هو نصوص القانون ذاته . والملاحظ تزايد تدخل المشرع فى تنظيم واجبات الحيطة واقتتران ذلك بالتقدم العلمى . فقد سبق أن أوضحنا أن التقدم الصناعى وتطور وسائل المواصلات أدى الى نشأة أنشطة خطيرة ، وقد ألهم المشرع بأكثر هذه الأنشطة انتشارا واصدر

(١) يراجع باير المرجع السابق ص ٥٨ .

(٢) تقرير هيلزل السابق الإشارة اليه ص ٩٦ وما بعدها .

(٣) يراجع باير المرجع السابق ص ٥٤ وما بعدها .

قوانين ننظم ممارستها وتفرض الواجبات للحيلولة دون ما يمكن تجنبه من أضرارها . وتوجد أهم هذه التشريعات في مجال تنظيم سبيل المواصلات الحديثة مثل قواعد المرور (١) ، والتشريعات البحرية وتلك التي تنظم الطيران .

كما نجد قدرا من هذه التشريعات ينظم الاحتياطات الواجبة في مجال الصناعة، وعلى وجه الخصوص الصناعات التي تتطلب ممارستها التعرض لبعض المخاطر مثل المناجم . وقد أطلق بعض الفقهاء على هذه التنظيمات اسم « المتطلبات الشكلية » (أو القانونية) المتعلقة بواجبات الاحتياط (٢) .

وقد لاحظ الأستاذ باير أن مراعاة الشخص للتنظيمات القانونية لبعض جوانب الحيطة لا تغني ، ولا تعفيه من مراعاة واجبات الاحتياط التي تفرضها الخبرات العامة (٣) . ويقول الأستاذ هيلز في معنى مقارب أن مخالفة القواعد الإدارية المنظمة لواجب من واجبات الحيطة لا يعتبر دليلا قاطعا على مخالفة الشخص لما يفرضه عليه القانون من واجب اتباع سلوك الرجل العادي في اتخاذ وسائل الحيطة . وإنما تعتبر المخالفة المشار إليها مجرد دلالة أو مؤشر Indice يشير الى احتمال عدم مراعاة واجب الحيطة ، ويضيف أنه يجوز في جميع الحالات اثبات العكس، وعندئذ لا يعتبر الشخص مسئولا عن ارتكاب الفعل غير المشروع (٤) .

وواقع الأمر أن تقدير واجبات الحيطة ، ومخالفة مرتكب الفعل لبعض هذه الواجبات ، وارتباط المخالفة بالنتيجة برابطة سببية مادية - كل هذه الأمور تختلف من واقعة لأخرى . ونرى وجوب أن يكون تقديرها واقعا ، بمعنى أن تراعى ظروف كل حالة ويعتد بملابساتها ، وعندئذ فقط يتبين القاضي قدر الاحتياط الواجب في الحالة المعروضة . فمن المتصور أن يتبين القاضي أن التنظيمات القانونية غير كافية أو قاصرة ، وأنه كان على الجاني أن يراعى واجبات تفرضها عليه الخبرات العامة . وقد أخذت محكمة النقض المصرية بهذا الرأي في حكم تشير اليه لأهميته .

جاء بحكم محكمة النقض الصادر بجلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٣١ ان « السير، على اليمين هو نظام عام مقرر في مصر ومتعارف عليه في كافة أنحاء القطر . وقد نصت عليه لائحة عربات الركوب الصادرة في

(١) مثال ذلك قانون تنظيم واجبات قادة السيارات في إنجلترا الصادر سنة ١٩٥١ .
يراجع : Glanville Williams : Criminal Law the general part : 1951, p. 104.
وقد يكون التنظيم القانوني لبعض الأنشطة الخاصة مثل قواعد المرور ، مغايرا لما تفرضه الخبرات العامة ، وفي هذه الحالة يتجه القانون الى فرض سلوك معين يجب مراعاته ، ولو أدى ذلك الى مخالفة ما اعتاد عليه الجمهور (يراجع نقض ايطالي بتاريخ ١٤ يولية سنة ١٩٥٤ ، المجموعة السالفة الذكر القاعدة رقم ١٦ ص ٩٢٤ .

(٢) يراجع باير المرجع السابق ص ٧٨ .

(٣) يراجع باير المرجع السابق ص ٨١ .

(٤) يراجع تقرير هيلز السابق الإشارة اليه المرجع السابق ص ٩٩٨ .

٢٦ يوليه سنة ١٨٩٤ في المادة ١٥ منها . وإذا كانت لائحة السيارات لم تنص على هذا النظام فليس معنى ذلك أن سائق السيارة معنى من الخضوع له . على أن مخالفة سائق السيارة لهذا النظام ان لم تعتبر مخالفة للائحة معينة فانها تعتبر عدم احتياط في السير نظرا الى ما هو متعارف عليه ، من أن الجهة اليسرى من الطريق يجب اخلاؤها لمن يكون قادما من الطريق العكسي . وهذا القدر من الخطأ كاف لمساءلة سائق السيارة عما يقع منه من الحوادث الجنائية نتيجة عدم احتياطه (١) .

كما استقرت أحكام محكمة النقض الإيطالية على أن مراعاة التنظيمات الخاصة التي يضعها القانون لممارسة سلوك معين لا تنفي مسؤولية الجاني عن الجريمة غير العمدية ، وذلك اذا ثبت أن سلوكه — مع مراعاته لأحكام التنظيمات الخاصة — قد خالف الواجب العام في مراعاة الحيطة (٢) .

وعلى عكس ما سبق ، قد يرى القاضى أنه رغم عدم مراعاة الجاني للمواجبات القانونية ، الا أن ظروف الواقعة توجب عدم مساءلته جنائيا ، فقد يرى أن الجاني كان اذاه قوة قاهرة أو حالة ضرورة ترفع عنه المسؤولية . وقد تعرضت محكمة النقض الإيطالية لهذه الحالة في أحد أحكامها فقضت بأنه لا يعد مرتكبا لخطأ غير عمدى من يواجه بموقف خطر يتسبب الغير في حدوثه ، فيضطر الشخص الى دفع الخطر بوسائل لم يراع كونها مشروعة . وتبرر محكمة النقض قضاءها بأن مفهوم الخطأ غير العمدى هو ارتكاب سلوك مناف لقواعد الحيطة العادية ، ومما لا شك فيه أن من يواجه بموقف خطر يبرر اعتباره في حالة ضرورة لا يعتبر مخطئا اذا ما دفعه الى ارتكاب جريمة غير عمدية ، ذلك أنه يواجه بموقف غير عادى لا يواجه به الرجل العادى الملتمزم بواجب الحيطة (٣) .

مبدأ الثقة يقابل واجب الاحتياط :

أرسى القضاء في ألمانيا قاعدة مؤداها أن كل شخص ملتزم بواجب من واجبات الحيطة — وعلى وجه الخصوص في مجال تنظيمات المرور ووسائل النقل — له حق مقابل يفترض أن يسلك الغير سلوكا يراعى فيه ما تفرضه عليه الخبرات العامة والتنظيمات القانونية من واجبات لمراعاة الحرص والاحتياط وقد أطلق على هذا الحق المقابل لواجب الاحتياط اسم مبدأ الثقة Principe de confiance (٤) .

(١) يراجع حكم النقض المصرى في القضية رقم ٥٤ سنة ٢ ق . بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية الجزء الثانى القاعدة رقم ٢٩٤ ص ٣٦١ .

(٢) نقض ايطالى بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٥٢ منشور بالمجموعة السابق ذكرها القاعدة رقم ٢ ص ٩٥٠ ، وكذلك نقض ايطالى بتاريخ ١٥ يونية سنة ١٩٥٣ المجموعة السابق ذكرها القاعدة رقم ٦ ص ٩٢٢ .

(٣) نقض ايطالى بتاريخ ١٦ يونيو سنة ١٩٥٣ بالمجموعة السالفة الذكر القاعدة رقم ٨ ص ٩٢٣ .

(٤) يراجع تقرير هيلزل السابق الإشارة اليه المرجع السابق ص ٩٩٧ .

وقد حكمت محكمة النقض المصرية في أحد أحكامها بما يؤيد اعتناقها هذا المبدأ ، فجاء به « أنه مع فرض الأخذ بالرواية الأخرى من أنه عندما بدأ الغلام المجنى عليه ينزل الى الشارع كانت المسافة بينه وبين الترام خمسة عشر مترا ، فإنه مما يتنافى مع طبائع الأشياء أن يتوقع المتهم أن كل من ينزل من الرصيف يريد عبور الشارع من جهة لأخرى . . وأن من حقه أن يعبر على أن من واجب المشاة ألا يعبروا القضبان وقت اقتراب الترام وأن يعبروا الطريق من الأماكن التي أعدت لذلك وأن يتبصروا مواعيد أقدامهم عند عبورها(١) .

تجريم السلوك الخطر :

قد لا يكتفى المشرع في تنظيم بعض الأنشطة الخطرة بالنص على واجبات الحيطة والحدود التي يضعها لممارسة هذا السلوك ، بل قد يتعدى هذا التنظيم الى تجريم بعض الأنشطة التي يراها تهدد بعض المصالح القانونية بالضرر أو بالخطر . وفي واقع الأمر أن هذا التجريم يعتبر تنظيما لمجال السلوك الذي يشمل ، فبالجريمة يحدد المشرع حدود مشروعية بعض الأنشطة الخطرة بحيث اذا تعدتها يعتبر السلوك مكونا لجريمة(٢) .

ويتخذ تجريم السلوك الخطر إحدى صورتين ، فقد يعتد المشرع في التجريم بالخطر المجرد ، وبالعكس قد يتطلب حدوث خطر واقعي .

١ - جرائم الخطر المجرد :

قد تبلغ أهمية المصالح التي يحميها القانون حدا يجعله يهتم بتجريم كل سلوك يحتمل أن يؤدي الى تعريض المصالح القانونية للخطر . وعلى ذلك فإن مفهوم « جرائم الخطر المجرد » يتحدد بما يجرمه القانون من أنشطة يحتمل أن تعرض مصالح قانونية للخطر . ويطلق بعض الفقهاء على هذا النوع من الجرائم اسم الجرائم الشكلية Formelle (٣) وتتجه معظم التشريعات الى اعتبار هذا النوع من الجرائم من قبيل المخالفات(٤) ، وقد يعتد المشرع في تقديره للخطر المجرد بمخالفة بعض الواجبات التي

(١) حكم النقض المصري في القضية رقم ١٨٤ لسنة ٢٤ ق . بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩٥٤ مجموعة أحكام الدائرة الجنائية السنة الخامسة القاعدة رقم ١٥٥ ص ٤٥٧ .

(٢) يقول غروزالي : أن جميع الجرائم غير العمدية تتميز بكونها ذات مظهر سلبي يتمثل في عدم اتباع واجبات الاحتياط (يراجع المرجع السابق ص ٣٧٢) .

(٣) يراجع التقرير المقدم من Dr. Jank Tahovic بالمؤتمر الدولي الثامن لقانون العقوبات السابق الإشارة اليه والمنشور بالمجلة الدولية لقانون العقوبات السابق الإشارة اليها ص ١٢٢٥ ، وراجع تقرير Fonyo Antal و Dadar Miklos السابق الإشارة اليه ص ٩٢٩ .

(٤) وقد يعتبر القانون بعض هذه الجرائم من قبيل الجح (يراجع تقرير تاهونيك السابق الإشارة اليه ص ١٢٢٤) .

تفرضها التنظيمات القانونية في مجال من المجالات الصناعية أو في مجال تنظيم سبل المواصلات ، وعندئذ قد ينص القانون على تجريم فعل يخالف واجبا من هذه الواجبات ، مثال ذلك قيادة سيارة بسرعة تفوق الحدود التي يقررها قانون المرور أو عدم إضاءة نور السيارة ليلا الخ . . . ومما تجدر ملاحظته أن مخالفة القانون قد تعتبر صورة من صور الخطأ في الجريمة غير العمدية ، وعندئذ يعتبر هذا السلوك داخلا في تكوين الواقعة المكونة للجريمة (١) .

٢ - جرائم الخطر الواقعي :

في مثل هذه الجرائم لا يجرم القانون الخطر اذا كان مجرد احتمال . ، وانما يشترط للتجريم حدوث خطر واقعي . ويقال أن القانون لا يجرم في هذه الحالة مجرد مخالفة واجب الاحتياط في حد ذاته - ولو تضمنه نص قانوني - وانما يشترط حدوث موقف موضوعي يترتب عليه خطر واقعي (٢) .

ويقول بعض الكتاب أن الخطر الواقعي أو المباشر يفترض الشروط التالية :

(١) وجود موقف موضوعي ينم عن خطر واقعي .

(ب) أن تكون رابطة السببية التي تربط السلوك بالنتيجة الضارة قد بدأت في الظهور بمعنى أن تكون « العملية السببية » Procès Causal قد بدأت فعلا ، أو يكون المانع من نشأة رابطة السببية وفاعليتها قد زال ، وبالتالي أصبح حدوث النتيجة الضارة معلقا على مجرد الصدفة التي تلعب دورها بصفة عامة ، في حدوث النتائج (٣) .

وقد اهتمت التشريعات بجرائم الخطر فخص قانون العقوبات اليوغسلافي الفصل السابع والعشرين للجنايات والجنح ذات الخطر العام ومن بينها جرائم الحريق غير العمدى (المادة ٣٠٩) والفرق الناتج عن اهمال (المادة ٣١٤) (٤) . كذلك خص القانون السويسري الفصل السابع للجنايات والجنح التي ينشأ عنها ضرر عام (٥) . وفي القانون الايطالي ورد في الفصل

(١) يراجع تقرير تاهوفيك السابق الاشارة اليه ص ١٢٢٣ .
(٢) يراجع تقرير تاهوفيك السابق الاشارة اليه ص ١٢٢٥ وكذلك تقرير انتال . وميكولوس السابق الاشارة اليه ص ٩٢٩ .

(٣) يراجع تقرير انتال وميكولوس السابق الاشارة اليه ص ٩٣٠ .

(٤) يراجع تقرير تاهوفيك المرجع السابق ص ١٢٢٥ .

(٥) مما يجدر ذكره أن مشروع قانون العقوبات السويسري لسنة ١٩١٨ كان ينص في المادة ١٠٤، فقرة ثانية على تشديد عقوبة جريمة القتل الخطأ اذا كان الاهمال ناتجا عن مخالفة واجب من واجبات الوظيفة أو المهنة أو الصناعة . يراجع :

Paul Logoz : Commentaire du code pénal suisse, Partie spéciale 1955,

p. 28.

السابع من الكتاب الثانى تعداد « للجنح غير العمدية التى ينشأ عنها خطر عام » .

التفويض فى مراعاة واجبات الحيطة :

يثور التساؤل فيما اذا كان يحق للملتزم بمراعاة واجب الاحتياط أن يفوض غيره فى اتخاذ الاحتياطات بدلا منه ، كما يثار التساؤل حول مدى مسئولية المفوض عن اخلال من فوضه فى مراعاة هذا الواجب ؟

طرح هذا الموضوع للبحث أمام المحاكم فى ألمانيا ، وقد استقرت أحكامها على جواز التفويض فى مراعاة واجبات الحيطة ، غير أنها وضعت شروطا يتوقف على توافرها اعفاء الملتزم الاصلى بمراعاة واجب الاحتياط من مسئولية الوفاء شخصيا بالتزامه .

وتتلخص هذه الشروط فى الآتى (١) :

١ — أن يكون اختياره للبديل الذى يفوضه فى اتخاذ واجبات الحيطة ، اختيارا حكيما يقوم على أسس سليمة .

٢ — أن تكون لدى الشخص الذى يفوضه الدراية الفنية اللازمة وأن يكون أهلا للثقة وثبتت كفايته .

٣ — أن يقوم المفوض بمراقبة الشخص الذى يفوضه فى تنفيذ هذه الواجبات وقد استقر القضاء فى ألمانيا على أنه لا يشترط أن تكون المراقبة مستمرة ، فتكفى الرقابة المؤقتة ، إلا أن درجة ومدى الرقابة تتوقف على مدى خطورة السلوك أو المشروع فى كل حالة على حدة (٢) .

وتطبقا لهذه المعايير حكمت المحاكم فى ألمانيا بأن الموظف فى إدارة المرور يكون مسئولا بالتضامن مع سائق السيارة عن الحوادث التى يرتكبها هذا الأخير ، اذا كان الموظف قد اعطاه ترخيصا للقيادة دون أن يجرى له اختبارا أمينا . كذلك قضت بأن من يصرح لغيره بقيادة سيارته مع علمه بأنه لم يحصل على ترخيص بالقيادة ، يكون مسئولا عما يرتكبه الغير من جرائم غير عمدية (٣) .

(١) يراجع باير المرجع السابق ص ٨٧

(٢) يراجع باير المرجع السابق ص ٨٨

(٣) يراجع باير المرجع السابق ص ٩٠ وكذلك الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٣٩٢ .

المبحث الثالث

أوصاف السلوك المخطر

تنص بعض القوانين على صور أو أشكال محددة للجريمة غير العمدية. وقد يرد النص عليها في القسم العام أو القسم الخاص من قانون العقوبات وهي مسألة تنظيمية تختلف فيها التشريعات ، وبصفة عامة تتلخص اتجاهات التشريع المقارن فيما يلي :

١ — اتجهت بعض التشريعات الى عدم النص على تعريف الخطأ غير العمدى في القسم العام من قانون العقوبات ، واقتضرت على تضمين القسم الخاص النص على بعض الجرائم غير العمدية ، مع ذكر صور للخطأ غير العمدى تختلف باختلاف الجرائم غير العمدية المنصوص عليها (١) . ومثال هذه التشريعات قانون العقوبات الفرنسى ، اذ نص في القسم الخاص على بعض الجرائم غير العمدية مثل القتل الخطأ (المادة ٣١٩) والاصابة الخطأ (المادة ٣٢٠) . وقد اتبع هذا الأسلوب أيضا القانون البلجيكي والقانون المصرى . ومع أن القانون الالماني قد اثار أيضا الى الخطأ غير العمدى في القسم العام (المادة ٥٩) الا أنه لم يضمه تعريفا لصور الخطأ واقتصر على معالجة الجرائم غير العمدية في القسم الخاص .

٢ — اتجهت قلة من التشريعات الى عدم تضمين القسم العام من قانون العقوبات تعريفا للخطأ غير العمدى ، وأوردت تعريفا له في القسم الخاص ، وبرز مثال لهذا الاتجاه القانون الأستبانى (المادة ٥٦٥) .

٣ — اقتصرت بعض التشريعات على الإشارة في القسم العام من قانون العقوبات الى أنه لا يعاقب على الخطأ غير العمدى الا في الحالات التي ورد النص عليها صراحة في القسم الخاص من قانون العقوبات ، مثال ذلك المادة ٢ من قانون العقوبات البرتغالى ، والمادة ١٩ فقرة أولى من القانون الدومينيكى .

٤ — واتجهت مجموعة كبيرة من التشريعات الى تضمين القسم العام من قانون العقوبات نصا يعرف الخطأ غير العمدى مع الإشارة الى الصفة الاستثنائية لهذا النوع من المسألة (٢) ، ومثال هذه التشريعات : القانون السويسرى (المادة ١٨) والقانون الايطالى (المادة ٣/٤٣) والقانون اليونانى (المادة ١/٢٦) .

(١) يراجع تقرير Jiménez de Asua عن المشكلات الحديثة للخطأ غير العمدى ، مقدم بالمؤتمر الثامن لقانون العقوبات المرجع السابق ص ٨٥٧ ، وكذلك الدكتور محمود نجيب حسنى في شرح قانون العقوبات القسم العام سنة ١٩٦٢ ص ٧٧٨ .

(٢) يراجع تقرير دى أسوا السابق الإشارة اليه ص ٨٥٩ وكذلك التقرير العام المقدم للمؤتمر الدولى الثامن لقانون العقوبات من الاستاذ التافيللا المرجع السابق ص ٧٧٠ .

ويستحسن المقرر العام الأستاذ التامبلا في تقريره المقدم للمؤتمر الدولي الثامن لقانون العقوبات ، اتباع الأسلوب الأخير (١) .

وكما سبق لنا القول فإن القانون المصري قد اتبع الأسلوب الأول ، فلم يضمن القسم العام نصا يعالج الخطأ غير العمدى ، بل أورد صورا للجرائم غير العمدية في نصوص متفرقة من القسم الخاص . أشار الى الإهمال في المواد ١٣٩ ، ١٤٧ ، ١٥١ . وذكر الإهمال وعدم الاحتراس في المادة ١٦٣ . أما في المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ فقد عالج جرائم القتل الخطأ والإصابة الخطأ ، ونص على الصور التالية للخطأ : الإهمال ، والرعونة ، وعدم الاحتراز ، وعدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة .

وقد تساءل الفقه في مصر: مما اذا كانت هذه الصور واردة على سبيل الحصر أم على سبيل المثال ؟

ويقول في هذا الصدد الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسنى أنه يسود الفقه والقضاء الراى القائل بأن الشارع قد حدد صور الخطأ غير العمدى على سبيل الحصر ويستند هذا الراى الى صياغة النصوص التى تؤخذ بهذا التفسير ، هذا بالإضافة الى الخجة القائلة بأن الأصل فى القانون الجنائى هو أنه يورد حضرا للخطأ الجنائى ، ويدع ما عدا الحالات التى ينص عليها لمغالجة القانون المذنب (٢) .

ويعارض الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسنى هذا الاتجاه ، ويشير الى اختلاف النصوص فى تعدادها لصور الخطأ غير العمدى ، ويذكر أنه لا يقبل تبعا لذلك القول بأن نطاق الخطأ يختلف بحسب عدد الصور التى يذكرها المشرع فى كل نص .-، ويضيف أن طبيعة الجرائم غير العمدية تفترض التقارب بين صور الخطأ المختلفة (٣) .

ومع ذلك نعتقد أن صور الخطأ غير العمدى قد وردت فعلا على سبيل الحصر ، بل أن طبيعة المسألة الجنائية ، ذاتها تفترض الأخذ بهذا التفسير ، ولا يقبل القول بإمكان القياس فى مجال المسألة الجنائية .

هذا بالإضافة الى أننا نعتقد أنه من المتصور أن يقر القانون نصوصا للمعاقبة على صور معينة من الخطأ غير العمدى دون غيرها ، فمثلا فى

(١) يراجع تقرير الأستاذ التامبلا السابق الاشارة اليه ص ٧٧٠
Giuseppe Maggiore: Diritto penale, parte generale V. I., 1955, p. 461.

(٢) يراجع الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٧٧٩ وشوقو وهيلى المرجع السابق بند ١٤١٠ ، ونقض فرنسى بتاريخ ٦ مارس سنة ١٨٧٩ (سرى ١٨٨٠-١-٤٤) وتعليق رو على حكم النقض الفرنسى سرى ١٩٢٧-١-٢٢

(٣) يراجع الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٧٨٠ وفى هذا الاتجاه قضت محكمة النقض المصرية بأنه لا يشترط أن يوصف الخطأ بوصف من الأوصاف الواردة فى نصوص جرائم التقصير وإنما يكفى أن يبين الحكم الأنعال الصادرة من التهم والتى تنطوى على الخطأ (يراجع ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٤١٧ ص ٥٥٠) .

مجال الصناعة قد يفرض تعصوا للمعاقبة على مخالفة التنظيمات القانونية ، كما يعاقب على ما يترتب على هذه المخالفات من مساس ببعض المصالح القانونية . وعندئذ نرى عدم التوسع في المسألة بحيث تمتد الى غيرها من الصور التي لم يرد فكرها في النص .

ويؤيد هذا النظر ما تنص عليه المادة ١١٦ مكرر (ب) من قانون العقوبات (الصادر بها القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢) اذ تتطلب لقيام جريمة الخطأ غير العمدى الجسيم أن يتخذ السلوك احدى الصور التالية : « اهمال جسيم في أداء الوظيفة » أو « اساءة استعمال السلطة » ، أو « اخلال جسيم بواجبات الوظيفة » .

ومما يجدر ذكره انه لا يكفى في بيان الخطأ بصفة عامة ، القول بأن المتهم تسبب برعونه أو عدم احتياظه أو مخالفته للوائح ، في اصابة أو وفاة المجنى عليه ، بل يجب أن يعنى الحكم ببيان كيفية حدوث الرعونة أو عدم الاحتياط أو بمخالفة اللائحة اذ أن المسؤولية الجنائية لا تترتب على الفاظ عامة مبهمه (١) .

كما اختلف الفقه حول تكيف الطبيعة القانونية لصور الخطأ التي ينص عليها القانون . وقد ناقش الفقه في مختلف الدول هذا الموضوع . فاتجه جانب من الفقه الى أن صور الاهمال تعبر عن صور مقابلة للأذنبات غير العمدى أى انها صور مختلفة للعنصر المعنوى الذى يتطلبه القانون للمسائلة عن الجرائم غير العمدية (٢) . فيقول مائزنى وفلوريان أن هذه الصور تتعلق بالجانب الارادى في الجريمة غير العمدية ، أما فىرى فيعرف الخطأ غير العمدى بأنه ظاهرة معنوية تتعلق بالتوقع والاحتباس بينما يتجه بيتيول الى أن جميع صور الخطأ تدخل تحت مدلول الأذنبات الارادى ، ويذكر ماجورى أن الخطأ غير العمدى هو عدم اتجاه الارادة الى النتيجة وعدم مراعاة الحرص (٣) .

ويرجح الراى السابع اتجاه الفقه الى اعتبار جميع صور الخطأ غير العمدى صوراً أو اشكالا للسلوك المكون للجريمة غير العمدية ، ذلك أن جميع صور الخطأ غير العمدى السابق الاشارة اليها ترتكب بالمخالفة لواجب الحيطه ، وهو واجب موضوعى يفرض سلوكاً يوجب الحرص والاحتياط (٤) . الواقع أن الاهمال وعدم الاحتياط والرعونة .. الى آخر الصور التى يشير اليها ثنائون العقوبات تعتبر أوصافاً للسلوك المكون للجريمة غير العمدية (٥) .

(١) يراجع الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٤٠٢ وحكم النقض المصرى بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ مجموعة أحكام النقض من ١ رقم ٥٧ ج ١٧٢ .
(٢) يراجع جلاتيل وليامز المرجع السابق ص ١٠٢ وكذلك فروزالى المرجع السابق صفحة ٤١٦ .

(٣) يراجع فروزالى المرجع السابق بند ٢٠٦ من ٤١٦ .

(٤) يراجع فى ذلك جلاتيل وليامز المرجع السابق ص ١٠٢ .

(٥) يراجع فروزالى المرجع السابق ص ٤١٦ وبينان المرجع السابق ص ٣٩٣ وكذلك Dalloz : Répertoire de Droit Criminel et de procédure pénale 1945 t.

II n. 50 p. 157.

ويضيف فروزالي أن أوصاف السلوك لا تعتبر جزءاً مكوناً « للواقعة » فالواقعة تتكون من السلوك والنتيجة ورابطة السببية . أما وصف السلوك وهو جزء من العنصر الموضوعي المكون للجريمة فلا يعتبر داخلاً في تكوين الواقعة ، ويدلل المؤلف المذكور على صحة رأيه بأن الفلأط في هذه الأوصاف لا يعتد به في نفي الخطأ غير العمدى (١) .

ونرى التعرض بإيجاز لأهم أوصاف السلوك المكون للجريمة غير العمدية ورأى الفقه المقارن في تعريف كل صورة من صور السلوك المكون للجريمة غير العمدية ، وما يرى أتباعه من معايير للفرقة بين هذه الصور .

أولاً : الإهمال : Négligence

يقرن الفقه عادة مفهوم الإهمال بمخالفة واجب الجذر (٢) . ويعرفه البعض بأنه عبارة عن تناقض أو عدم توافق بين سلوك الجاني والقواعد الاجتماعية التي تحدد السلوك المطلوب الذي يوجب الجذر (٣) .

فالإهمال ناتج عن عدم ممارسة الامكانيات الإيجابية المتاحة لتجنب النتيجة غير العمدية (٤) . وتتجه بعض التشريعات إلى تعريف الإهمال بأنه عدم الجذر الواجب في ممارسة المهنة (٥) .

وفي تحليل طبيعة هذا الوصف ، يتجه غالبية الفقهاء إلى أن الإهمال يرتكب بسلوك سلبي ، بمعنى أنه عبارة عن ترك أو امتناع ارادى (٦) . ويفترض أن النشاط الإيجابي الذي امتنع عنه الجاني ، والذي به كان من الممكن تجنب النتيجة ، كان في حدود امكانيات الجاني ، وكان من الواجب عفيه مراعاته (٧) .

وتأييداً لهذا الاتجاه يعرف القانون البرتغالي الإهمال بأنه امتناع

(١) يراجع فروزالي المرجع السابق ص ٤١٨ .

(٢) يراجع الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٢٨٧ وبنابن : من المرجع السابق ص ٣٩٣ والدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٧٨٢ وكذلك وبيترول المرجع السابق ص ٣٧٩ .

(٣) يراجع فروزالي المرجع السابق ص ٤١٦ ويراجع أيضاً نقض إيطالى بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٥٢ بالجموعة السالفة الذكر القاعدة ٣ مكرر ص ٩٢٢ .

(٤) يراجع بنابن من المرجع السابق ص ٣٩٣ .

(٥) يراجع التقرير العام المقدم للمؤتمر الدولى الثامن لتقنين العقوبات من الاستاذ التافىلا المرجع السابق ص ٧٦٦ .

(٦) يراجع الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٢٨٧ والدكتور نجيب حسنى المرجع السابق ص ٧٨٢ وبنابن المرجع السابق ص ١٩٣ ودلوز المرجع السابق ص ١٥٨ وكذلك Lisz : Traité de droit pénal allemand. 1911 V. I. p. 194.

(٧) يراجع تقرير التافىلا السابق الإشارة إليه ص ٧٦٦ ونقض إيطالى بتاريخ ٢٢ يونيو ٥٢ بالجموعة السالفة الذكر القاعدة رقم ٤٧ ص ٩٢٨ .

أرادى (المادة ٣) ولا يعاقب القانون على أى امتناع ، وإنما يجب أن يكون امتناعاً عن واجب الحذر (١) .

ومع ذلك يتجه جانب من الفقه الإيطالى الى أن الإهمال قد يرتكب بنشاط أو امتناع (٧) . ولقد أيدت محكمة النقض المصرية هذا الاتجاه فى حكم لها اذ ذكرت أن الإهمال قد يقع بأفعال متعددة ايجابية وسلبية (٣) .

ويذكر الفقه أن واجب الحذر هو واجب عام (٤) وقد ينص القانون على صورة معينة من صور الحذر يخصها بنص قانونى أو يضمنها لائحة أو أمراً (٥) .

ثانياً : عدم الإحترار : Imprudence

يعتبر كذلك صورة من صور عدم التوافق بين السلوك وما يفرضه القانون من واجبات على الأفراد ، وهو يخالف على وجه الخصوص واجب الاحتياط .

ولذلك يقول بعض الكتاب أن عدم الاحتياط أو عدم الإحترار على حد تعبير القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الذى عدل نص المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات (٦) هو سلوك لا يراعى واجب الحيطة ، أو قصور فى مراعاة هذا الواجب .

ويتجه الفقه الغالب الى أن عدم الاحتياط يتميز عن الإهمال ، بأن الأول يرتكب بسلوك ايجابى ، بينما يرتكب الإهمال بسلوك سلبى (٧) .

ومع ذلك لم تراعى التشريعات هذه التفرقة بل كثيراً ما استعملت التعبيرين كبديلين . فالقانون الدانمركى مثلاً ينص على الإهمال فى المادة ١٩ وعلى عدم الاحتياط فى المادة ٢٤١ ، بينما نص القانون الفرنسى — فى معالجته لجرائم القتل الخطأ والاصابة الخطأ — على ارتكاب هذه الجرائم عن طريق عدم الاحتياط (المواد ٣١٩ و ٣٩٠) ولم تشر هذه

(١) تراجع بنابن المرجع السابق ص ٣٩٣ .

(٢) تراجع بيقبول المرجع السابق ص ٣٧٩ .

(٣) حكم النقض المصرى فى الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٥ ق بتاريخ ٢٦ ابريل سنة ٦٦ مجموعة الاحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجزائية ومن الدائرة الجزائية السنة السابعة عشرة العدد الثانى ص ٥٥٠٦ .

(٤) تراجع ماجورى المرجع السابق ص ٤٧٤ وتراجع حكم نقض ابطالى بتاريخ ٢٢ يونيو

١٩٥٣ بالمجموعة السالفة الذكر ص ٦٢٩ .

(٥) تراجع ماجورى المرجع السابق .

(٦) تراجع تشيكى المرجع السابق ص ٥٨ .

(٧) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٢٨٩ والدكتور نجيب حسنى المرجع

السابق ص ٧٨٢ .

المواد الى الاهمال ، مما أثار التساؤل في الفقه عن إمكان ارتكابها عن طريق الاهمال (١) . وينبه بعض الكتاب الى صعوبة التمييز بين صورتى الاهمال وعدم الاحتياط (٢) .

غير أنه كما سبق لنا القول ، اتجه الفقه الغالب الى أن عدم الاحتياط يرتكب بسلوك ايجابي (٣) ، لا يراعى فيه استعمال الامكانيات المتاحة — والتي يوجبها الاحتياط — لتجنب النتيجة غير العمدية (٤) ؛ وتحدد الاحتياطات الواجبة طبقا لما تمليه الخبرات العامة (٥) . ومثال ذلك حوادث المرور أو عدم مراعاة من يقوم بتشديد بناء الواجبات التي تفرضها الحيلة مما يترتب عليه إصابة أشخاص (٦) .

وهناك اتجاه تقليدى الى ربط صورة عدم الاحتياط بتوقع حدوث النتيجة غير العمدية ، فيقول بعض الفقهاء أن عدم الاحتياط يفترض ارتكاب الجاني لسلوك ايجابي ، وعلمه بخطورة هذا السلوك وما يحتمل أن يترتب عليه من نتائج ضارة مع عدم اتخاذ الاحتياطات الواجبة . . ويقول في هذا المعنى الفقيه البولونى Plawiski أن عدم الاحتياط يفترض توقع الجاني إمكان حدوث النتيجة ، بينما في الاهمال لا يتوقع الجاني النتيجة . وعامى ذلك وطبقا لهذه النظرة التقليدية يعتبر عدم الاحتياط خطأ مع التوقع بينما يعتبر الاهمال خطأ بدون توقع (٧) .

ويعتراض على هذا الرأى بأن جميع صور الخطأ قد ترتكب مع التوقع (أو التبصر) أو بدون توقع (٨) .

ثالثا : الرعونة : Maladresse

يعتبر الفقه المصرى مفهوم الرعونة مرادفا لمذلول سوء التقدير أو نقص المهارة أو الخفة وسوء التصرف (٩) .

ويذكر الدكتور محمود محمود مصطفى أن الرعونة قد تتخذ أحد شكلين : فقد تتخذ شكل واقعة مادية تنطوى على الخفة وسوء التقدير ومثال ذلك

-
- (١) يراجع تقرير النافىلا السابق الاشارة اليه ص ٧٦٧ .
 - (٢) دلوز المرجع السابق ص ١٥٨ .
 - (٣) يراجع باتان المرجع السابق ص ٢٩٢ .
 - (٤) ماجورى المرجع السابق ص ٤٧٤ بيتبول المرجع السابق ص ٣٧٩ .
 - (٥) نقض ايطالى بتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩١٢ مشار اليه في باتان المرجع السابق ص ٢٩٢ .
 - (٦) يراجع نقض مصرى بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢١٧ ص ٢٨٩ .
 - (٧) ارجع تقرير النافىلا السابق الاشارة اليه بالمجلة الدولية لقانون العقوبات السابق الاشارة اليها ص ٧٦٧ .
 - (٨) يراجع تقرير النافىلا السابق الاشارة اليه .
 - (٩) يراجع الدكتور محمود محمود مصطفى المرجع السابق ص ٣٨٥ والدكتور نجيب حسنى المرجع السابق ص ٧٨١ .

من يطلق بندقية لصيد طيراً فيصيب شخصاً ، وقد تكون الرعونة واقعة معنوية تنطوي على جهل أو عدم كفاءة مثل خطأ المهندس في تصميم البناء (١) .

ويطلق الفقه الايطالى على هذه الصورة من الخطأ اسم الرعونة الفنية imperizia ، ويقول الكتاب الايطاليون انها نوع من الخطأ الخاص — وهو الخطأ الفني أو المهني . ويعرف البعض الرعونة بأنها تنم عن القدرة أو النقص في الخبرة في أداء فن أو مهنة أو وظيفة معينة (٢) .

وقد تتخذ الرعونة الفنية احدى صورتين :

(أ) الجهل أو النقص في العلم بالمعلومات اللازمة لممارسة السلوك .

(ب) عدم القدرة أو الخبرة الفنية (٣) .

وتعتبر من أبرز صور الرعونة ، تلك الأخطاء الفنية التي يرتكبها الأطباء والصيادلة والمهندسون — ويذكر التافيل أن الخطأ الفني ينتفى إذا ما ثبت أن مرتكبه قد تصرف وفقاً للرأى الغالب أى الذى يسلم به غالبية أهل الخبرة (٤) .

وعلى ذلك فإن الرعونة المهنية تخضع في تقديرها للقواعد العامة في قياس الأخطاء غير العمدية ، وعلى ذلك يقارن الساكوك الذى يتصنف بالرعونة ، بسلوك الرجل العادى في نفس مجال المهنة التى ينتمى اليها مرتكب الفعل (٥) .

ويلاحظ أن الشخص الذى لا ينتمى الى الطائفة المهنية ويمارس عملاً من أعمالها لا يعتبر مرتكباً لرعونة فنية ، وإن جازت معاقبته عن صورة أخرى من صور الخطأ مثل عدم الاحتياط أو الإهمال (٦) .

(١) راجع الدكتور محمود محمود مصطفى المرجع السابق ص ٣٨٥ ، ويراجع في نفس المعنى دلو ز المرجع السابق ص ١٥٧ .

(٢) يراجع تشبكي المرجع السابق ص ٥٨ ويذكر ماجورى (المرجع السابق ص ٤٧٤) أن الرعونة خطأ خاص ، ويقول بيقبول أنها عدم احتياط موصوف (المرجع السابق ص ٣٧٩) (٣) يراجع فروز الى المرجع السابق بند ٢٠٦ وفي نفس المعنى يراجع بانانين المرجع السابق ص ٣٩٥ .

(٤) يراجع تقرير التافيل المرجع السابق ص ٧٦٨ .

(٥) يراجع ماجورى المرجع السابق ص ٤٧٤ . وكذلك الدكتور محمود محمود مصطفى المرجع السابق ص ٣٩٨ .

(٦) يراجع بانانين المرجع السابق ص ٣٩٥ .

رابعاً : مخالفة القوانين واللوائح والقرارات والأنظمة :

هذه صورة أخرى من صور السلوك الخطر الذي قد يترتب عليه حدوث نتيجة غير عمدية . وقد أطلق الفقه على هذه الصورة اسم الخطأ الخاص لتمييزها عن الصور الأخرى التي تخالف واجبا عاما يقتضى الحيطة والحذر في ممارسة كل سلوك خطر (١) .

ويقول فورزال في تعريف هذه الصورة من صور الخطأ انها — كغيرها من صور الخطأ الأخرى — تنم عن عدم توافق ، أو تعارض بين سلوك الجاني والقواعد المنظمة للسلوك ، وعلى ذلك فتعتبر مخالفة القوانين — وما في حكمها — وصفا للسلوك المكون للجريمة غير العمدية (٢) .

ويتساءل الفقه عن المقصود بمخالفة القوانين ، وما اذا كان المقصود هو القانون الجنائي أو القوانين الأخرى غير الجنائية ؟

وقد انقسم الرأي فمثلا اتجه دى مارسيكو الى أن المقصود هو القوانين غير الجنائية ، ذلك أن « مخالفة القانون » في هذا الصدد تعتبر وصفا للسلوك ولا يقبل القول بأن القانون الجنائي يعتبر وصفا للسلوك المكون للجريمة غير العمدية ، فهو خالق لجميع الجرائم ، وعلى ذلك لا يتصور اعتباره عنصرا داخلا في تكوين هذه الجرائم (٣) .

ويرد على هذا الرأي بأن مخالفة القانون أو اللوائح في حد ذاتها قد يعتبرها قانون العقوبات جريمة وفي القانون المصري تعتبر من قبيل المخالفات . ومن المتصور أن يترتب على ارتكاب المخالفة — مثل مخالفات المرور — حدوث نتيجة أخرى يعتبرها القانون داخلة في تكوين جريمة غير عمدية ، وتعتبر مخالفة النص — (النص الجنائي في المثال الذي نحن بصددده) وصفا للسلوك المكون للجريمة غير العمدية ، ونكون عندئذ يصدق حالة من حالات تعدد الجرائم (٤) ، ويتعين طبقا لنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات المصري الحكم بالعقوبة الأشد .

ومع ذلك يوجد في الفقه اتجاه مغاير ينكر اعتبار الحالة السابقة مثالا لتعدد الجرائم ، ويعتبرها نموذجا لجريمة المتدرجة Progressive (٥) .

(١) يراجع الدكتور محمود محمود مصطفى المرجع السابق ص ٢٨٩ وكذلك : Vincenzo Manzini : Trattato di diritto penale italiano V. I. 1933 p. 651.

(٢) يراجع فورزالى المرجع السابق بند ٢٠٦

(٣) يراجع بيتبول المرجع السابق ص ٣٧٩ ويعارض بعض الكتاب في اعتبار مخالفة القوانين صورة من صور الخطأ غير العمدى ويضيفون أن التطور الاجتماعى أدى الى نشأة نظام جنائى يهدف الى تحقيق المنع والوقاية من حدوث الجرائم فينص على تحريم بعض الأنشطة مع اعتبار هذه الأفعال من قبيل المخالفات وينادى أنصار هذا الرأي بوجوب الفصل بين هذا النظام الوقائى وبين صور الخطأ غير العمدى (يراجع تقرير هانيكار المرجع السابق ص ٩٧٣) .

(٤) يراجع الدكتور محمود محمود مصطفى المرجع السابق ص ٢٨٩ وكذلك في نفس المعنى المرجع السابق ص ٤٧٥ .

(٥) يراجع ماجورى المرجع السابق ص ٤٧٥ ومانزىنى المرجع السابق ص ٦٥١ وكذلك الدكتور الفونس ميخائيل حنا في تعدد الجرائم وأثره في العقوبات والإجراءات ١٩٦٣ ص ١٢٩

كما ناقش الفقه موضوع ما اذا كان يستوى الجهل والغلط في أحكام قانون العقوبات ، والجهل والغلط في أحكام قانون آخر غير قانون العقوبات وقيل أنه لما كان العلم بأحكام قانون العقوبات مفترضا ، فلا يجوز للجاني أن يحتج بعدم علمه بأن قانون العقوبات يعتبر الفعل الذي ارتكبه مخالفة ، وعلى ذلك فإن عدم علمه لا ينفي خطأه وبالتالي لا ينفي مسؤوليته عن الجريمة غير العمدية (١) .

أما حكم العلم والجهل بأحكام قانون غير جنائي أو لائحة فيذهب الرأي الراجح إلى أن هذه الصورة من صور الخطأ تخضع للأحكام العامة المقررة في مجال المساءلة عن مخالفة أحكام القوانين غير الجنائية (٢) . وعلى ذلك إذا ثبت جهل الجاني بحكم قانون غير جنائي أو لائحة وما في حكمها وكان الجهل راجعا إلى أسباب مبررة فلا يمكن القول بمخالفته للواجب ، وبالتالي لا يسند إليه خطأ جنائي .

ومع ذلك تعرضت محكمة النقض المصرية لهذا الموضوع وكان لها رأي جدير بالدراسة والتحليل وتتلخص وقائع الدعوى في أن المتهم الأول (في الدعوى والتي عرضت عليها) قدم بتهمة الإهمال وعدم الاحتياط بأن ترك كلبه العقور بلا كمامة فتسبب في أنه عقر شخصا .

أما المتهم الثاني فقد تسبب مع الأول باهماله وعدم احتياطة وعدم مراعاته اللوائح بأن أهمل علاجه ولم يرسله إلى مستشفى الكلب ، فأودت الإصابات بحياة المجنى عليه . وقد جاء بحكم محكمة النقض أن المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات لا تستلزم توافر جميع مظاهر الخطأ الواردة بها واذن فمتى كان الحكم قد أثبت توافر عنصر الإهمال في حق المتهم « مفتش الصحة » بعدم اتباعه ما يقضى به منشور وزارة الداخلية رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ الذي يقضى بإرسال العقورين إلى مستشفى الكلب ، ولوقوعه في خطأ يتعين على كل طبيب أن يدركه ويراعيه بغض النظر عن تعليمات وزارة الصحة — فإن ما يثيره الطاعن من عدم العلم بهذا المنشور لصدوره قبل التحاقه بالخدمة لا يكون له أساس . ذلك أن الطبيب الذي يعمل مفتشا للصحة يجب عليه أن يلم بكافة التعليمات الصادرة لأمثاله وينفذها سواء كانت قد صدرت قبل تعيينه أو بعد ذلك .

(١) يراجع مانزيني المرجع السابق ص ٦٥٢ ونقض ايطالى بتاريخ ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٩ مشار إليه في مانزنى المرجع السابق . وفي هذا المعنى قضت محكمة النقض المصرية بأنه اذا أطلق شخص هيارا — وهو ما يعتبر مخالفة طبقا لنص المادة ٣٧٩ (ثانيا) — فتسبب في إصابة فتاة فلا يقبل دفاعه بأنه لم يكن في استطاعته أن يبصرها لوجود حائط وسبيل كان في وسعه أن يراها أم لا لان الشخص بمجرد مخالفته لائحة يعد في حكم المخطئ (حكم محكمة ايتالى البارود في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ الحماية س ٥ س ٩ (٨) .

(٢) يراجع نقض ايطالى بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩١٢ مشار إليه في مانزنى المرجع السابق ص ٦٥٢ .

ومما لا شك فيه أن المتهم الثاني قد تسبب بخطئه وتوانيه في علاج المجنى عليه وتقديم الرعاية الطبية اليه في موت المجنى عليه ، ومما لا شك فيه أيضا أن المحكمة كانت على حق اذ أشارت في الحثيات الى أنه وقع في خطأ يتعين على كل طبيب أن يدركه ويراعيه بغض النظر عن تعليمات وزارة الصحة . ونرى أن هذا القدر من الخطأ يكفي لمسائلة المتهم . أما عن عدم اعتدادها بدفاعه الذي أبداه بعدم علمه بمنشور وزارة الصحة دون التثبت من أسباب عدم العلم ودون البحث في مدى جديتها ، فهو أمر نراه محل نظر ، ذلك أن المنشور الصادر من وزارة الصحة يأخذ حكم القوانين غير الجنائية ، ومن ثم فإن اثبات أن عدم العلم به مرده الى أسباب مبررة يوجب الاعتداد بهذا السبب في نفي الخطأ غير العمدى .

وعلى ذلك نرى أن المبدأ السابق الذى قرره محكمة النقض في هذا الصدد يعتبر محل نظر ، وإن كانت مسائلة المتهم بوصف الاهمال أو الرعونة في عدم مراعاة واجبات المهنة لاثير الشك .

وبطبيعة الحال اذا ثبت للمحكمة أن الجانى قد راعى واتبع في سلوكه ما يوجبه القانون (أو ما فى حكمه) ففي هذه الحالة لا يثور البحث في مدى توافر هذه الصورة من صور الخطأ . غير أن نفي هذه الصورة من صور الخطأ لا يحول دون النظر في مدى تحقق الصور الأخرى (١) . ويلاحظ أن المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات لا تستلزم للعقاب على الجريمة غير العمدية أن يقع الخطأ الذى تتسبب عنه الإصابة ، بجميع صورته التى أوردتها ، بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها (٢) . وبطبيعة الحال يمكن أن يقع الخطأ موصوفا بأكثر من وصف بأن تتعدد الأوصاف المنصوص عليها في القانون (٣) .

ومما يجدر ذكره أن اللوائح والقرارات الادارية والائظمة تأخذ حكم القوانين الجنائية فيما سبق أن ذكرناه من أحكام . وقد اتجه الفقه المصرى في تفسير لفظ اللوائح الذى كان واردا في نص المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ قبل تعديلها بمقتضى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ، الى أنه يشمل كل قواعد السلوك الأمرة الصادرة عن الدولة سواء اتخذت شكل القوانين أو القرارات أو التعليمات التى توضع لحفظ الأمن والنظام وصيانة الصحة

(١) يراجع حكم النقض الإبطالى بتاريخ ٢٦ ابريل سنة ١٩٥٩ المشار اليه في مانزىنى المرجع السابق ص ٦٥٣ .

(٢) يراجع حكم النقض المصرى فى الطعن رقم ٢٣٥٧ لسنة ٣١ ق . بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٦٢ بالمجموعة السابق الإشارة إليها السنة الثالثة عشرة القاعدة رقم ١١٤ ص ٤٥١ ، وكذلك قررت المبدأ ذاته فى الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٠ ق بتاريخ ٢٨ يونية سنة ١٩٦٠ بالمجموعة السالفة الذكر السنة الحادية عشرة القاعدة رقم ١٢١ ص ٦٣٨ .

(٣) يراجع حكم النقض الإيطالى بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٥٢ المشار اليه بالمجموعة السالفة الذكر ص ٩٥٠ بند ٢ مكرر .

وتنظيم الصناعات(١) والمهم أن تكون هذه القواعد لها صيغة أمرة والزامية وليست مجرد توصيات وأرشادات(٢) .

ويعرف الفقه اللوائح بأنها القواعد التي تصدر من سلطة مختصة لتنظيم أمر تنظيميا عاما ، بأحكام لها صفة الدوام(٣) .

أما القرارات أو الأوامر الإدارية فهي الأحكام ذات الصيغة الأمرة التي تصدر عن سلطة عامة (إدارية أو بوليسية) من أجل حفظ الأمن العام والنظام(٤) .

ولكى يعتبر السلوك مخالفا للوائح والقرارات أو النظم ، يتعين أن تكون هذه الأحكام صادرة من سلطة مختصة ، والا جاز للمتهم أن يطعن في مشروعية اللائحة أو القرار . وفي هذه الحالة يختص القاضي الجنائي بالفصل في مدى مشروعية اللائحة أو القرار . فإذا قضى بعدم المشروعية انتهت هذه الصورة من صور الخطأ غير العمدى(٥) .

وبعد أن بينا أوصاف السلوك المكون للجرائم غير العمدية الواردة في المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات المصرى ، نشير فيما يلى الى ما استحدثته المادة ١١٦ مكرر ب من قانون العقوبات المصرى (وقد ادخلت بمقتضى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢) فقد نصت على أن :

كل موظف تسبب بخطئه الجسيم فى إلحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التى يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الأفراد أو مصالحهم المعهود بها اليه ، بأن كان ذلك ناشئا عن إهمال جسيم فى أداء وظيفة أو عن إساءة استعمال السلطة أو على إخلال جسيم بواجبات الوظيفة — يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . وتكون العقوبة : الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات وغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه إذا ترتب على الجريمة أضرار بمركز البلاد الاقتصادى أو مصلحة قومية .

ومن الواضح أن هذه المادة ذكرت ثلاث صور للسلوك قد ترتكب بها الجريمة المنصوص عليها فى هذه المادة . ونعتقد أن شرح هذه الصور لا يثير أشكالا ، فيما عدا ما ثار فى تفسير المقصود من « الإهمال الجسيم »

(١) يراجع الدكتور محمود محمود مصطفى المرجع السابق ص ٣٨٩ والدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٧٨٣ .

(٢) يراجع حكم النقض الايطالى بتاريخ ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٩ المشار اليه فى مانزىنى المرجع السابق ص ٦٥٣ .

(٣) يراجع ماجورى المرجع السابق ص ٤٧٥ .

(٤) يراجع ماجورى المرجع السابق وكذلك دلوذ المرجع السابق ص ١٠٨ .

(٥) يراجع الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٧٨٣ .

المشار اليه بهذه المادة . وقد تعرضت محكمة النقض المصرية لتكييف طبيعة « الاهمال الجسيم » وذلك في حكمها الصادر بتاريخ ٢٦ ابريل سنة ١٩٦٦ (١) . وقد جاء به أنه « مما يعيب حكم محكمة الجنايات أنه قد سوى بين الاهمال الجسيم والغش فخلط بذلك بين جريمتي الأضرار العمدى والأضرار باهمال ، وأقام قضاءه على أساس ان الاهمال الذى يوجب المساءلة الجنائية هو الذى يثبت فيه أن الجانى قد توقع حصول ضرر من تصرفه الخاطيء ولكنه لم يكثر به ولم يعبأ بنتيجته » .

ثم تعرض الحكم لسرد المراحل التحضيرية التى مر بها هذا التشريع الى أن صدر فى صورته الحالية ، واتجهت محكمة النقض الى تفسير مدلول الاهمال الجسيم وتعريفه بالآتى (٢) :

« الاهمال الجسيم هو صورة من صور الخطأ الذى ينشأ عن احراف عن السلوك المألوف والمعقول للموظف العادى فى مثل ظروفه - قوامه تصرف ارادى خاطيء يؤدى الى نتيجة ضارة توقعها الفاعل أو كان عليه أن يتوقعها ولكنه لم يقصد احداثها ولم يقبل وقوعها » .

واستطردت محكمة النقض فى شرح النظرية التى اعتنقتها قائلة :

والسلوك المعقول العنادى للموظف تحكمه الحياة الاجتماعية والبيئية وانعرف ومألوف الناس فى أعمالهم وطبيعة مهنتهم وظروفها . فان قعد عن بذل القدر الذى يبذله أكثر الناس تهاونا فى أمور نفسه كما نتصرفا خطأ جسيما .

وقد تأثرت محكمة النقض فى الراى الذى اغتنقته بما رددته المذكرة الايضاحية لهذا التشريع فى مقام تفسير العلة التى دعت الى استحداث نص المادة ١١٦ مكرر ب . فجاء بالمذكرة الايضاحية أن هذا النص « قد استحدث نظرا لما يوجبه بناء المجتمع الجديد على كل فرد من ضرورة التزام الحيطة والحرص على هذه الأموال والمصالح حرصه على ماله ومصالحته الشخصية » .

واعتقد أن الأمر يتطلب بعض الايضاح حتى يمكن تفهم مدلول «الاهمال الجسيم » ، ومن ثم تقدير المعيار الذى اقترجته محكمة الجنايات والراى الذى أبدته محكمة النقض فيه . سبق للفقهاء أن تعرض لموضوع اعتداد القانون الجنائى بجسامة الخطأ ، واستقر الراى على أن القانون لا يغفر

(١) يراجع الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٥ ق . بتاريخ ٢٦ ابريل سنة ١٩٦٦ القاعدة رقم ٢٤ مجموعة الاحكام الصادرة من الهيئة العامة للواد الجزائية ومن الدائرة الجزائية السنة السابعة عشرة العدد لثانى ص ٤٩١ .

(٢) يراجع الحكم المذكور بالمجموعة السالفة الذكر ص ٥٠٥ .

لارتكب الجريمة خطأه اذا كان يسيرا ، وذلك ما دام هذا الخطأ قد تسبب في حدوث النتيجة المعاقب عليها ، وكل ما في الأمر أن للقاضي أن يعتقد بهذا الخطأ اليسير عند النظر في تفريد العقاب . ومفاد ذلك أن الخطأ الجنائي يستلزم قدرا معيناً من الجسامة (١) .

ومع ذلك تتجه بعض التشريعات الى الاعتداد بجسامة الخطأ غير العمدى وترتب عليه تشديد العقاب . فالقانون الايطالى مثلا ، يتجه الى تشديد العقاب اذا ما اقترن بالعنصر المعنوي المكون للجريمة غير العمدية ظرف مشدد قوامه توقع الجاني حدوث النتيجة .

ويلاحظ أن محكمة الجنائيات المصرية قد تأثرت بحكم هذا التشريع في نظرها لدلول الاهمال الجسيم .

ومن الواضح أن هذا الاتجاه معيب ، ذلك أنه لا يتفق والحكم الذي اعتنقه القانون المصرى في المادة ١١٦ مكرر ب . فقد أشارت هذه المادة الى جسامة الاهمال ، وهى لا تقصد الجسامة المعنوية ، بل تشير الى الاهمال وجسامته على اعتبار أنه سلوك دأخل في تكوين الجريمة المشار اليها .

وتتضح صحة رأينا من مجرد قراءة النص المشار اليه ، ذلك أنه أشار الى صور السلوك الذى يتطلبه القانون لوجود نموذج الجريمة المذكورة، فأشار الى ثلاث صور : اهمال جسيم فى أداء الوظيفة — أساءة استعمال السلطة — اخلال جسيم بواجبات الوظيفة .

ويلاحظ أن هذا الحكم ليس بجديد ، فقد سبق لتشريعات أن قررت أحكاماً مماثلة ، فنحن مثلاً المادة ٦٧ من القانون اليونانى . على تشديد عقوبة الجنائية أو النجحة اذا ارتكبت عن طريق مخالفة جسيمة لواجبات مهنة معينة يتطلبه القانون لممارستها تضريحا خاصا . وكان مشروع قانون العقوبات السويسرى لسنة ١٩٠٨ : ينص فى المادة ١٠٩ فقره ٢ على تشديد عقوبة ائقتل باهمال ، اذا كان الجاني قد خالف بهذه الأعمال واجبا تفرضه عليه وظيفته أو مهنته أو صناعته (٢) .

(١) يراجع الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٧٩١ ، وماجورى المزج السابق ص ٤٧٢ . وقد قضت محكمة النقض الفرنسية (الدائرة المدنية) بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٩ أن الخطأ اليسير لا ينفى المسؤولية سواء كانت مدنية أو جنائية . (الخطأ المذكور المشار اليه فى دلوز . المرجع السابق بند ٥٢ : ص ١٥٧) .

(٢) يراجع لوجوس المرجع السابق ص ٢٨ . وقد اقترح بعض الكتاب وجوب تشديد العقاب اذا ترتب على الجريمة غير العمدية ضرر جسيم ، وعندئذ تعتبر العقوبة (أو التدبير الاجتماعى اذا اعتبر بديلا للعقوبة المشددة) وسيلة من وسائل الدفاع الاجتماعى .

(يراجع التقرير المقدم من الأستاذ تاهوفيك فى المؤتمر الدولى الثامن لقانون العقوبات بالمجموعة السالفة الذكر ص ١٢٣٤) .

وخلاصة القول نرى أن الإهمال الجسيم هو وصف يقترب بالسلوك المكون للجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرر ب ، وعلى ذلك فإن ما قرره محكمة النقض المصرية في هذا الخصوص يعتبر سليماً ، فقد جاء ضمن حيثيات حكمها أن قوام الإهمال الجسيم هو « تصرف ارادى خاطيء » ، غير أننا نعيب على اتجاه محكمة النقض ما اقترخته من معيار لمفهوم الإهمال الجسيم ، فقد اقترحت أنه إذا تعد (الجاني) عن بذل القدر الذي يبذله أكثر الناس تهاوناً في أمور نفسه كان تصرفه خطأ جسيماً .

ونرى أن المعيار المقترح لا يصلح لقياس خطأ الموظف العام في أداء مهام وظيفته ، فلا وجه للمقارنة بين واجبات الوظيفة وما تفرضه من مراعاة النظم واللوائح والدقة في العمل ، ومراعاة تحقيق الهدف العام في الكفاية وحسن أداء الوظيفة العامة ، تحقيقاً للمصلحة العامة نقول أننا لا نرى وجهاً للمقارنة بين أداء الوظيفة وبين « تهاون الشخص في أمور نفسه » فإن جاز للشخص أن يتهاون في أمور نفسه دون أن يسأله أحد ، فإن الأمر يختلف بالنسبة لأداء واجبات الوظيفة ولا يتصور أن يصل الإهمال في أدائها إلى حد مقارنته بالتهاون في الأمور الشخصية ، ولا سيما إذا كنا في مجتمع اشتراكي .

ولذلك قد يكون من الأوفق الاستعانة بمعيار آخر : فيعرف الإهمال الجسيم في هذا الصدد بأنه « التهاون في أداء واجبات الوظيفة » . على أن يترك التقدير الموضوعي لكل حالة لحكم القضاء حسب ظروف كل دعوى .

يصدر العدد الثالث من المجلة الاجتماعية القومية متضمنا المواد الآتية :

١. — الاسكان الحضرى .
٢. — من التعبيرات الشعبية فى مصر المعاصرة .
٣. — مشكلة التدريج الاجتماعى فى علم الاجتماع .
٤. — أسس تقويم الأسلوب التكاملى فى التنمية .
٥. — مشكلات متهجيه فى بحوث الفروق بين الجنسين .
٦. — الاقلية الأوروبية فى كينيا .

بعض الجوانب التطبيقية في رد الاعتبار

الدواء الدكتور عادل حافظ غانم

لعل من أهم الآثار الاجتماعية المترتبة على كثير من الأحكام الجنائية ، ان هذه الأحكام قد تقف عقبة كأداء في سبيل تعيش المحكوم عليه عن طريق شريف خصوصا بالنسبة للالتحاق بالوظائف العامة حيث تشترط مختلف قوانين العمل أن يكون طالب الالتحاق بالعمل غير محكوم عليه في جنائية ر جنحة ، بل أن قانون العقوبات ينص على العزل من الوظائف الاميرية كعقوبة تبعية (م ٢٤ عقوبات) ، كما ينص على أن كل من حكم عليه بعقوبة جنائية يستلزم حتما حرمانه من بعض الحقوق والمزايا ، لعل أهمها هو القبول في أي من خدمة الحكومة مباشرة أو بصفة متعهد أو ملتزم أيا كانت أهمية الخدمة (م ٢٥ عقوبات) .

لذلك فلو قد شرع نظام رد الاعتبار حتى لا يكون للأحكام الجنائية آثار اجتماعية مؤيدة من شأنها استمرار انزلاق المحكوم عليه في الاجرام اذا ما انسدت في وجهه سبل العيش الشريف ، كما أصبح ينظر الى نظام رد الاعتبار على أنه من أساليب السياسة الجنائية الحديثة (١) ، التي تسعى الى تمهيد السبيل امام المحكوم عليه ليتمكن من الاندماج في المجتمع ، وأحد وسائل الدفاع الاجتماعي التي تضمن عدم سقوطه في الاجرام مرة اخرى وهو يواجه المجتمع بعد انتهاء مدة تنفيذ العقوبة متى ثبت انصلاح حاله وحسن سيرته ، فيترتب على رد الاعتبار زوال كل أثر للحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل ، وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الاهلية والحرمان من الحقوق (٢) ، فيسترد اعتباره الذي تأثر بالحكم المذكور ، ومن ثم يسهل عليه العودة مواطنيا عاملا في الهيئة الاجتماعية يتكسب عن طريق شريف ، كما يترتب على رد الاعتبار أيضا محو سائر الآثار الجنائية للحكم (م ٥٥٥ أ.ج) ، ولعل أهم هذه الآثار اعتبار الحكم سابقة في الغد ، فيعامله القضاء اذا ما عاد لارتكاب جريمة أخرى وصحيفته الاجتماعية والجنائية بيضاء ما دام قد رد اعتباره .

(١) الدكتور على راشد ، القانون الجنائي ، المدخل وأصول النظرية العامة ١٩٧٠ .
(٢) ومع ذلك فلو قد حكم بأنه لئن كان الحكم يرد الاعتبار يترتب عليه ، عملا بنص المادة ٥٥٥ أ.ج ، محو الحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الاهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية ، الا أنه لا يمكن أن يترتب عليه محو الجريمة في ذاتها ، لان ما حدث بالفعل قد أضحى من الواقع ، والواقع لا يحى ولئن أمكن أن يزول آثاره فعلا أو قانونا فان معانيه ودلالاته قد بقيت تتبى عنه ، ولامر في ذلك بالنظر الى قانون المحاماة فقد يرى أن يرجع فيه الى الهيئة التي تفصل في طلبات القيد فرد الاعتبار لا يكسب طالب القيد بجدول المحاماة حقا خالصا في القيد (نقض ١٣ أكتوبر ١٩٦٩ مجموعة أحكام النقض طعن رقم ٢ لسنة ٣٩ ق ص ١٩٩٩) .

هذا ولقد عرفت عديد من التشريعات الجنائية طريقين لرد اعتبار المحكوم عليه هما : رد الاعتبار القانوني ويتم بقية القانون ، ورد الاعتبار القضائي ويتم بمقتضى حكم من المحكمة ، وأدخل نظام رد الاعتبار القضائي فقط لأول مرة في مصر بمقتضى القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ بشأن إعادة الاعتبار ، إلا أن هذا القانون ألغى بمقتضى قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ الذى أخذ بأسلوبى رد الاعتبار القضائي والقانونى معا في المواد من ٥٣٦ - ٥٥٣ فيه ، حيث نص على شروط لكل منهما ، وأثارت بعض هذه الشروط مشاكل قانونية في التطبيق ونقدا لدى الفقه والقضاء ، نتناول منها بالدراسة في هذا البحث : حساب مدد رد الاعتبار وخصوصا عند تعدد الأحكام ، ثم نوع الجريمة محل رد الاعتبار ، ثم نقد لأسلوب رد الاعتبار القانونى .

أولا : مدد رد الاعتبار وحسابها :

تنص المادة ٥٥٠ إجراءات على أنه « يرد الاعتبار بحكم القانون اذا لم يصدر خلال الأجل التالية على المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو جنحة حكم مما يحفظ عنه صحيفة يظم السوابق » ، وهذه المدد هي :

(أ) اثني عشر سنة من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة ، بالنسبة للمحكوم عليه بعقوبة جنائية وبالنسبة للمحكوم عليه بعقوبة جنحة في جريمة سرقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم ، أو جريمة قتل الحيوانات أو الإضرار بها أو اتلاف المزروعات (مواد ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ عقوبات) .

(ب) ست سنوات بالنسبة للمحكوم عليه بعقوبة جنحة في غير ما ذكر .

(ج) اثني عشر سنة اذا كان المحكوم عليه عائدا أو كانت عقوبته قد سقطت بمضى المدة .

كما تنص المادة ٥٣٧ إجراءات على أنه يجب النظر في رد الاعتبار القضائي ، أن يكون قد انقضى ست سنوات (من تاريخ تنفيذ العقوبة أو العفو عنها) اذا كانت جنائية ، أو ثلاث سنوات اذا كانت جنحة ، وتضاعف هذه المدة في حالة الحكم للعود وسقوط العقوبة بمضى المدة .

وحساب هذه المدد يثير مشاكل في التطبيق العملى بالنسبة لبعض العقوبات ، كما أن هذه المشاكل تصبح أكثر تعقيدا في حالة تعدد الأحكام الصادرة ضد المحكوم عليه ، وهو ما نناقشه في الآتى :

١ - بالنسبة لعقوبة المراقبة :

تنص المادة ١/٥٣٨ إجراءات على أنه اذا كان المحكوم عليه قد وضع تحت مراقبة البوليس بعد انقضاء العقوبة الاصلية تبدأ المدة من اليوم الذى تنتهى فيه مدة المراقبة .

أى لا يبدأ فى احتساب مدة رد الاعتبار التى نص عليها القانون الا من اليوم الذى تنتهى فيه مدة المراقبة مضافا اليها مدة العقوبة الأصلية .

واذا كانت هذه القاعدة قد وردت ضمن نصوص رد الاعتبار القضائى فقط الا أنها تسرى أيضا فى شأن رد الاعتبار القانونى لذلك فلقد حكم (١) بأنه اذا كان القانون قد كشف بما قرره فى الفقرة الأولى من المادة ٥٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية عن قاعدة عامة تسرى على نوعى رد الاعتبار القضائى والقانونى مفادها ان وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس من العقوبات التى لا تبدأ المدة اللازمة لرد الاعتبار بالنسبة لها الا بعد انتهاء مدتها ، ومن ثم فهو قد استغنى بعد ان أوردها فى صدر احكام رد الاعتبار بحكم القضاء عن العودة الى ترديدها عند بيان احكام رد الاعتبار بحكم القانون ، لذلك فان القول بأن المدة اللازم توافرها لزوال أثر الحكم فى حلة رد الاعتبار القانونى إنما تبدأ من تنفيذ العقوبة الأصلية هو تخصيص لا يحمله نص هذه المادة التى تفرق بين عقوبة أصلية وغير أصلية ، لذلك فان الحكم الذى اعتبر ان المدة اللازمة لرد الاعتبار بحكم القانون قد انقضت بالنسبة للعقوبة الأصلية دون أن يعنى ببحت عقوبة المراقبة المقتضى بها وما تم بشأن تنفيذها يكون قد اخطأ فى تأويل القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه .

كما حكم (١) بأن المحكوم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة اذا عفى عن عقوبته يجب حتما وضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة خمس سنوات بمقتضى نص المادة ٧٥ من قانون العقوبات ، واذا رد اعتباره فان المدة الواجب انقضاؤها تبدأ من اليوم الذى تنتهى فيه مدة المراقبة ولو كانت لم تنفذ ، ولا يجوز اغفال حساب مدة المراقبة وفقا للمادة ٢٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم لأن الغرض من هذه المادة هو ان المراقبة تنتهى بانقضاء مدتها ولا تمد بسبب قضاء الشخص الموضوع تحت المراقبة مدة فى الحبس أو بسبب تغيبه عن محل اقامته لسبب آخر وعدم تنفيذها لهذا السبب لا يستلزم اغفالها بالمرّة عند احتساب المدة الواجب انقضاؤها لاعادة الاعتبار .

ومن جهة أخرى يلاحظ انه اذا كان قد افرج عن المحكوم عليه تحت شرط فلا تبدأ المدة الا من التاريخ المقرر لانقضاء العقوبة أو من التاريخ الذى يصبح فيه الافراج نهائيا (م ١١/٥٣٨) .

٢ - بالنسبة لايقافى تنفيذ العقوبة :

تنص المادة ٥٩ من قانون العقوبات على انه اذا انقضت مدة الحكم الموقوف تنفيذه (وهى ثلاث سنوات من تاريخ صيرورته نهائيا) ولم يكن

(١) نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٦٧ بمجموعة احكام النقض ، طعن رقم ١٦١ لسنة ٣٧ ق رقم ٨٨ ص ٤٦٢ .

(١) نقض ١٩٣٦/٨/٩ طعن رقم ١١ س ٢ ق بمجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عاما ، الجزء الاول . ص ٢٦١ .

قد صدر خلالها حكم بالغائه ، فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم كأن لم يكن ، لذلك فلقد حكم (١) بأنه « إذا كانت مدة الأيقاف لم تمض على الحكم بالعقوبة الموقوف تنفيذها عندما تقدم طلب رد الاعتبار لم تكن قد انقضت عند الحكم بإعادة اعتبار الطالب إليه ، فإن طلب رد الاعتبار لا يكون مقبولا إذ أن العقوبة في هذه الحالة مازالت معلقة تنفيذها مما يقتضاه الانتظار حتى تنقضى » .

كما حكم (٢) بأن إعادة الاعتبار إلى المحكوم عليه معناها عودته بقي السير حسن الخلق ، ولذلك لا يصح الحكم بإعادة الاعتبار إلى المحكوم عليه بالنسبة لبعض الأحكام دون بعض ، بل يجب أن يكون ذلك بالنسبة لكل الأحكام السابق صدورها على طالبه ، ولا محل لرد الاعتبار إذا كانت الأحكام السابق صدورها على طالبه معلقة تنفيذها على شرط ، فانه بمجرد مضي المدة القانونية المعلق التنفيذ فيها مع عدم وقوع جريمة من المحكوم عليه تقتضى إلغاء وقف التنفيذ يعتبر الحكم بقوة القانون كأن لم يكن ، كما هو الحال (بالنسبة لحكم صادر) تماما في رد الاعتبار ، ولكن إذا طلب المحكوم عليه رد اعتباره بالنسبة لحكم صادر عليه بعقوبة واجب تنفيذها مع وجود أحكام أخرى صادرة عليه بوقف التنفيذ لا تزال قائمة لعدم انقضاء المدة المقررة لوقف التنفيذ ، فانه لا يصح إجابته إلى طالبه ولو كانت جميع الشروط التي يتطلبها رد الاعتبار متوافرة ، بالنسبة للحكم الذي هو موضوع الطلب ، بل يجب في هذه الحالة الانتظار حتى تمضي تلك المدة فعندئذ تطير الأحكام الصادرة بوقف التنفيذ كأنها لم تكن ولا يبقى يسوي الحكم المطلوب رد الاعتبار عنه ويصح إذن قبول الطلب .

٣ - عقوبة الغرامة :

يجب لرد الاعتبار بنوعيه أن تكون العقوبة قد نفذت تنفيذا كاملا ، فإذا لم تكن قد نفذت وكانت قد سقطت بمضي المدة فتضاعف المدة اللازم توافرها لرد الاعتبار (م ٥٣٧ و ٥٥٠ إجراءات) ويثير هذا المبدأ بعض المشاكل في التطبيق العملي ، ف كثيرا ما لا يستطيع المحكوم عليه دفع مبلغ الغرامة المحكوم به عليه - كله أو بعضه - ففي هذه الحالة يتم التنفيذ عليه بالإكراه البدني بحسبه ثلاثة شهور وفقا لنص المادة ٥١١. إجراءات لاستيفاء مبلغ الغرامة المحكوم بها أو تشغيله بلا مقابل مدة ميساوية لمدة الإكراه البدني وفقا لنص المادة ٥٢١ إجراءات - فإذا لم يتم استيفاء مبلغ الغرامة عن هذا الطريق فإن جزء من الغرامة الباقي يظل ديناء على المحكوم عليه ينسب في بالطريق المدني بالتنفيذ على ممتلكاته .

فإذا لم يتم ذلك فتظل عقوبة الغرامة معتبرة غير منقذة إلى أن يتم سقوطها بمضي المدة وهي خمس سنرات تحتسب من تاريخ انتهاء مدة التنفيذ

(١) نقض ١٩٥٢/٢/٢٠ طعن رقم ٨٢ من ٢٣ ق مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاما الجزء الاول ص ٢٦٦ .
(٢) نقض ١٩٤٢/٦/٢٢ طعن رقم ١٤٦٧ من ١٢ ق مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاما الجزء الاول ص ٢٦٦ .

بالإكراه البدنى — وحينئذ تضاعف مدة التجربة وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٥٣٧ اجراءات بالنسبة لرد الاعتبار القضئى ، ويطبق نص الفقرة أولا بدلا من الفقرة الثانية من المادة ٥٥٠ اجراءات .

وعلى ذلك فتكون المدة اللازمة لرد الاعتبار القانونى بالنسبة لعقوبة الغرامة التى لم تنفذ بالكامل هو ١٢ عاما مضافا اليه خمس سنوات من تاريخ انتهاء مدة التنفيذ بالإكراه البدنى ، لذلك فلقد حكم(١) بأنه اذا كانت عقوبة الغرامة المقضى بها على طالب رد الاعتبار لم ينفذ بها عليه الا فى حدود القدر الكافى الذى يجوز فيه التنفيذ بطريق الإكراه البدنى وهو ما لا يجوز ثلاثة شهور عملا بنص المادة ٥١١ اجراءات ، وكان باقى الغرامة المحكوم بها والتى لم تبرأ منه ذمة المحكوم عليه قد يسقط بمضى المدة المسقطه للعقوبة فى الجنىح وهى خمس سنوات اعتبارا من تاريخ آخر اجراء من اجراءات التنفيذ التى اتخذت فى مواجهته ، وكانت المدة اللازم توافرها لرد الاعتبار للمحكوم عليه لم تكن قد انقضت عملا بحكم البند ثانيا من المادة ٥٥٠ من القانون المذكور ، فان الطالب لا يرد اليه اعتباره بحكم القانون بمضى ست سنوات على تنفيذ الغرامة وانما بمضى ١٢ سنة .

هذا ويبدأ احتساب المدة من اليوم التالى لانتهاء تنفيذ عقوبة الغرامة بالإكراه البدنى .

٤ — اسناد المدة الى احدث الاحكام فى حالة تعددها :

تنص كل من المادتين ٥٤١ و ٥٥١ من قانون الاجراءات الجنائية على انه اذا كان المحكوم عليه قد صدرت ضده عدة احكام فلا يرد اعتباره الا اذا تحققت بالنسبة لكل حكم ، الشروط الواردة فى القانون ، على أن يراعى فى حساب المدة اسنادها الى احدث الاحكام .

فإذا حكم على شخص بعقوبة لا يرد الاعتبار فيها الا بعد مضى ١٢ سنة ، ثم حكم عليه بعقوبة يرد الاعتبار فيها بعد مضى ست سنوات ، فتحتسب مدة الـ ١٢ سنة اللازمة لرد اعتبار المحكوم عليه عن العقوبة الاولى من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة فى الحكم الأخير ، أو تاريخ العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة (م ٢٤٥ من تعليمات النائب العام الصنادرة فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥١) .

أى أن المدة المحددة لزوال اثر الحكم الاول ورد اعتباره عنه تنقطع بصدر حكم لاحق ، ولا جدال فى أنها لا تنقطع بمجرد الاتهام(٢) .

(١) نقض ٥ يونيو ١٩٦١ ، مجموعة احكام النقض س ١٢ رقم ١٢٢ ص ٦٤١ .

(٢) نقض ٥ أبريل سنة ١٩٦٠ مجموعة الاحكام س ١٠ ق رقم ٦٣ ص ٢٢١ .

لذلك فلقد قضت محكمتنا العليا(١) بأنه اذا كان قد حكم على المتهم بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات في جناية سرقة فان رد اعتباره عن جريمة الاشتباه التي حكم فيها عليه قبل انقضاء مدة رد الاعتبار القانوني لجناية السرقة ، لوضعه تحت المراقبة ستة شهور ، لا يكون ، وفقا لنص المادتين ٥٥٠ و ٥٥١ اجراءات ، الا بعد مضي اثني عشر سنة من تاريخ انقضاء عقوبة المراقبة .

ويبين من ذلك ان فترة التجربة اللزم توافرها بالنسبة لجناية السرقة وهي ١٢ سنة تنقطع من تاريخ صدور عقوبة المراقبة ، ويبدأ احتسابها من جديد من تاريخ انقضاء تلك العقوبة الاخيرة وهكذا الحال كلما صدر حكم جديد في فترة التجربة .

ثانيا : بالنسبة لنوع الجريمة محل رد الاعتبار :

تنص المادة ٥٣٦ اجراءات بشأن رد الاعتبار القضائي على انه يجوز رد الاعتبار الى كل محكوم عليه في جناية او جنحة ، ويصدر الحكم بذلك من محكمة الجنايات التابع لها محل اقامة المحكوم عليه ، وذلك بناء على طلبه .

فالنص مطلق بالنسبة لكل جناية او جنحة ، كما انه مطلق بالنسبة للعقوبة المحكوم بها ، لذلك فلقد حكم(٢) بأن المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ ، صريحة في اجازة رد الاعتبار الى كل محكوم عليه في جناية او جنحة ونصها مطلق من كل قيد يمكن ان يرد على الجريمة التي صدر من اجلها الحكم او على العقوبة المحكوم بها ، فسواء اكانت الجريمة ماسة بالشرف او غير ماسة به وسواء كانت العقوبة مالية او مقيدة للحرية او غير ذلك ، وسواء ترتب عليها فقدان الاهلية او الحرمان من الحقوق او لم يترتب عليها شيء من ذلك فالنص يشملها جميعا ، ولا يفرق بين نوع وآخر منها ، فالنص صريح في ذلك ولا يصح ان تضاف اليه قيود اجنبية لا اصل لها في نفس التشريع ، واذن فلا يستقيم القول بأن قصد الشارع من وضع هذا القانون انما هو فقط اعادة الاعتبار للمحكوم عليهم بعقوبة من شأنها ان يترتب عليها فقدان الاهلية او الحرمان من الحقوق وان الذي حدا بالشارع الى التفكير في وضعه ليس الا الرغبة في تنظيم طريقة قانونية للطلبات التي تقدم الى وزارة الحقانية بالتماس العفو لرفع عدم الاهلية المقررة كعقوبة تبعية في قانون العقوبات المنصوص عليها في قانون الانتخاب مع التسليم بأن هذه الحالات هي التي حفزت الشارع الى التفكير في وضع هذا القانون مادام نصه يتسع لهذه الحالات ولغيرها مما يصح ان يطلب فيها رد الاعتبار عند توافر شرائطه اذ المعلوم انه متى كان النص عاما وجب الأخذ بعمومه لا بخصوصه .

(١) نقض ١٧ فبراير سنة ١٩٥٦ مجموعة الاحكام من ١٠ ق ، طعن رقم ١٦٧٩ ، لسنة ٢٨ ق رقم ٤٦ من ٢٠٩ .

(٢) نقض ١٩٣٢/١/٤ طعن رقم ١٦٨ من ٤ ق ، مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاما الجزء الاول من ٢٦٦ .

ومن جهة أخرى اذا تأملنا المادة ٥٥٠ اجراءات بشأن رد الاعتبار القانوني نجد انها تنص علي أنه يرد الاعتبار بحكم القانون اذا لم يصدر خلال الاجال المنصوص عليها في تلك المادة على المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو جنحة حكم مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق .

واذا قارننا هذا النص بنص المادة ٢/٥٣٧ اجراءات التي تقرر المدد اللازم فواتها لرد الاعتبار القضائي ، نجد أن النص الأخير لم يتناول امرين وردا بنص المادة ٥٥٠ اجراءات بشأن رد الاعتبار القانوني هما :

١ — صدور حكم آخر على المحكوم عليه يقطع المدة التي أشار اليها نص المادة ٢/٥٣٧ اجراءات بشأن رد الاعتبار القضائي ، الا انه يمكن القول بأن المادة ٥٤١ اجراءات ، وقد جاءت في مجال تنظيم اجراءات رد الاعتبار القضائي ، نصت على أنه اذا كان الطالب قد صدرت ضده عدة أحكام فانه يراعى في حساب المدد اسنذها الى احدث الاحكام ، فان المدد التي نص عليها في المادة ٢/٥٣٧ تنقطع بصدر حكم آخر على المحكوم عليه ولا يجوز النظر في طلب رد الاعتبار القضائي الا بعد حساب المدد وغقا لما جاء بنص المادة ٥٤١ ج .

٢ — نوع الجريمة أو الحكم الآخر الذي يقطع مدة رد الاعتبار القضائي فلم يرد في نص المادة ٥٣٧ اجراءات أو النصوص الأخرى المنظمة لاجراءات رد الاعتبار القضائي أي إشارة لذلك مما يفيد أن النصوص جاءت مطلقة أيضا بالنسبة للجريمة أو العقوبة التي تقطع مدة رد الاعتبار القضائي في حين أن نص المادة ٥٥٠ اجراءات بشأن رد الاعتبار القانوني جاء مقيدا بالنسبة للجريمة التي تقطع المدة ، بأن يكون حكما في جريمة مما يحفظ عنه صحيفة في قلم السوابق .

ولا يمكن القول انه بالنسبة لرد الاعتبار القضائي فان أي حكم يصدر على المحكوم عليه في أي جريمة يقطع المدة ، وان الاحكام الصادرة في الجرائم التي تحفظ صحفها في ادارة السوابق هي فقط التي تقطع مدة رد الاعتبار القانوني ، اذ أن الاحكام التي تحفظ في ادارة السوابق هي التي تدون في صحيفة الحالة الجنائية والتي يمكن اعتبارها سابقة في العنود ، بل وهي التي تقف عقبة كأداء في سبيل تعيش المحكوم عليه عن طريق شريف — لذلك ينبغي القول بأن هذه الاحكام فقط هي التي تقطع المدة في رد الاعتبار القانوني والقضائي على السواء .

٣ — ولابد لنا في هذه الدراسة من أن نتعرض للاحكام التي تحفظ في ادارة السوابق للتعرف على ما هيئتها والحكمة من حفظها بادارة السوابق .

فتسجيل الاحكام الجنائية ينظمه قرار وزير الحقانية الصادر في ٢ اكتوبر سنة ١٩١١ بشأن قلم السوابق المعدل بقرار وزير العدل الصادر في ٥/٥/١٩٥٥ رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ واذا تأملنا هذا القرار نجد انه يوجب على النيابة العامة أن ترسل الى ادارة السوابق صحف أحكام الادانة الصادرة

من :ى محكمة جنائية في جرائم معينة ولا يثبت في صحيفة الحالة الجنائية التي يطلبها المحكوم عليه أو التي تسلم للسلطات سوى هذه الأحكام دون غيرها وهذه الأحكام هي الأحكام الصادرة في الجنايات ، الأحكام الصادرة في الجنح بالحبس لمدة سنة فأكثر ، الأحكام الصادرة بأى عقوبة في جنح حددها هذا القرار على سبيل الحصر (١) ، ويلاحظ على هذا القرار الآتى :

(١) لما كان الهدف من حفظ هذه الأحكام هو اعتبارها سابقة في العود ، فإن الأحكام الجنائية التي حددها هذا القرار أو الجرائم الصادر فيها هذه الأحكام لا تتوافق مع الأحكام التي نص عليها الباب السابع من قانون العقوبات بشأن العود (مواد من ٤٩ الى ٥٤ من قانون العقوبات) والتي يعتبر بمقتضاها المحكوم عليه عائدا بل هي قد تتناقض معه في بعض الاحوال .

(ب) لما كان الهدف ايضا من حفظ هذه الأحكام هو التعرف على سوابق المحكوم عليه لمنحه شهادة خلو من السوابق باعتبارها احد مسوغات التعيين في الوظائف العامة ، فهذا القرار يتناقض مع كافة قوانين العمل التي تشترط الا يكون المحكوم عليه قد سبق الحكم عليه في جنابة أو جنحة ، في حين أن هذا القرار يقضى بعدم تدوين بعض السوابق في شهادة الحالة الجنائية مثل حالة السابقة الاولى (٢) .

ثالثا : نقد أسلوب رد الاعتبار القانونى :

رد الاعتبار بحكم القاضى يكتسب حتما وبقوة القانون ، ودون حاجة لتقديم طلب من المحكوم عليه ، بمجرد مرور زمن معين من تاريخ انقضاء العقوبة أما رد الاعتبار القضائى فلا يتم الا بناء على طلب من المحكوم عليه ، وعن طريق القضاء وهو جوازى للمحكمة ، فلها أن تصدر حكما برد اعتبار المحكوم عليه بعد مرور زمن اقصر من تاريخ انقضاء الحكم المطلوب محو اثره ، وبعد فحص حالة المحكوم عليه للتأكد من انضلاح حاله وحسن سيرته — ويثير أسلوب رد الاعتبار القانونى نقداً لدى الفقه فى النواحي التالية :

١ — طبيعة رد الاعتبار القانونى :

تنص المادة ٥٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية على انه لا يجوز الحكم برد اعتبار المحكوم عليه الا مرة واحدة ، أى لا يجوز أن يستفيد من هذا الحق من يعود لارتكب الجريمة بعد أن سبق رداً لاعتباره وفى هذا تقول المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ الذى نقلت عنه

(١) انظر فى تفصيل ذلك مقالنا ، النظام القانونى لتسجيل الأحكام ، المجلة الجنائية القومية ، العدد الاول ، مارس سنة ١٩٧١ ص ٤٣ وما بعدها .
(٢) انظر مقالنا نظام السابقة الاولى ، مجلة الامن العام ، العدد ٤٠ ص .

احكام هذه المادة على انه « يتحسن تجنب تكرار طلب رد الاعتبار من قبل
أناس يدلون على عدم استقامتهم وصلاخهم ، فاعادة الاعتبار لم توضع
للمجرمين من العائين » .

ومع ان قواعد رد الاعتبار القانوني طريقة تلقائية للحصول على رد
الاعتبار اذا اعتبر مجرد قوائم المدة ذليلا لا يقبل اثبات العكس على انصلاح
حال المحكوم عليه — نجد ان من رد اعتباره قانونا يمكن ان يرد اعتباره مرة
اخرى مادامت قد انقضت المدة التي حددها القانون دون ان يصدر خلالها
حكم آخر عليه .

ومع ذلك فأتنا تری ان من رد اعتباره قضاء وان كان لا يمكن رد اعتباره
قضاء مرة أخرى عن حكم جديد ، الا أنه بعد قوائم المدة المقررة قانونا لرد
اعتباره يحكم القانون عن الحكم الجديد ، يمكن رد اعتباره قانونا ، وهو
ما جرح المشرع على تلافية في حالة رد الاعتبار القضائي .

لذلك كان اسلوب رد الاعتبار القانوني محل نقد كثير من الفقهاء كمنا
أوصى المؤتمر الثاني عشر لقانون العقوبات وعلم العقاب المنعقد في لاهای
سنة ١٩٥٠ بعدم اتباعه اذ انه ، لكي يتحقق الغرض من نظام رد الاعتبار
يجب ان يكون اساسه فحص حالة الطالب فلا يستند بناء على قواعد
مجردة .

٢ — مدد رد الاعتبار القانوني :

ومن جهة اخرى اذا تأملنا الفترات الزمنية التي نص القانون على
انقضائها لتوافر رد الاعتبار القانوني نجد انها ضعف المدة اللازمة لرد الاعتبار
القضائي ، ويمكن تفسير ذلك ان المدة المضاعفة هذه تحل محل فحص حالة
المحكوم عليه بمعرفة القضاء ، افتراضا منه ان هذه المدة الطويلة تسدل
الستار على الحكم الصادر ضده ، وانها كفيلة لان تكشف عن انصلاح
حال المحكوم عليه ما دام لم يصدر خلالها عليه حكم آخر .

ومع ذلك فانه من الناحية التطبيقية نجد ان اشتراط توافر هذه المدة
الطويلة لرد الاعتبار القانوني من شأنه بقاء آثار هذا الحكم لاصقة بالمحكوم
عليه فترة طويلة من الزمن ، فتتسد في وجهه سبل العيش الشريف طوال
هذه الفترة فتدفعه للجرام مرة أخرى .

فإذا حكم على شخص في جنائية مثلا بعشر سنوات سجن ، فان مدة رد
الاعتبار القانوني هذه ، اللازمة لانقضاء هذه العقوبة وهي ١٢ سنة لا تحسب
الا من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة اي يجب لرد اعتباره مضي ٢٢ سنة من
تاريخ ارتكابه الجريمة ، وفي مثل هذه الحالة غالبا ما يحكم عليه بالمراقبة
كعقوبة تبعية أو تكميلية لمدة خمس سنوات فتكون المدة اللازمة لرد اعتباره
هي ٢٧ سنة .

مثل هذه المدة الخيالية تقضى على حياة المحكوم عليه الاجتماعية ولا تجعل سبيلا لاصلاحه وتدفعه دفعا الى الانحراف والاجرام حاقدا على المجتمع بل ومنتقما منه .

وحتى لو تصورنا انصلاح حاله بعد انقضاء هذه المدة فماذا يجديه رد اعتباره بعد ان يكون قد انقضت زهرة شبابه وهى فترة العمل والانتاج وبعد ان يكون قد بلغ من السن عتيا .

نستخلص من كل ذلك ، من جهة ، ان رد الاعتبار القانونى قائم على افتراض قسطنى مجرد مقتضاه انصلاح حال المحكوم عليه وهو افتراض لا يقوم على أساس دقيق من الواقع ، ومن جهة أخرى ، ان مدد رد الاعتبار القانونى الطويلة ليس من شأنها تحقيق الهدف الاجتماعى الذى شرع من أجله رد الاعتبار ، لذلك ينبغى ونحن بصدد تعديل قانون الاجراءات الجنائية طرح هذا النظام وعدم الاخذ به ، والاكتفاء بأسلوب رد الاعتبار القضائى مع اعادة النظر فى مدده وتبسيط أسلوب حسابها الذى يبدو أمرا بالغ التعقيد .

فكرة المصلحة في قانون العقوبات

للدكتور حسنين ابراهيم صالح عبيد

مدرس القانون الجنائي

بكلية الحقوق — جامعة القاهرة

١ — تمهيد :

من المقرر أن القانون ليس الا نتاجا فكريا يعكس أوضاع الحياة التي يحكمها ، ويفرض هذا على باحثيه منهجا معيناً يتحصل في وجوب النظر اليه من خلال الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تصاحب ظهوره ، والدور الذي يقوم به هناك ، وليس بحسبانه وحدة ذات كيان مستقل عما حولها من ظواهر . ويضطلع القانون بعبء حماية دعائم المجتمع مقدرا ضرورتها لاشباع حاجات معينة ينهض عليها الصرح الشامخ للمجتمع ، وتتدرج صور تلك الحماية وفقا لمدى الأهمية التي يحظى بها موضوعها ، حتى اذا ما بلغت في نظر المشرع شأوا كبيرا أسدل عليها ستار الحماية الجنائية معتبرا المساس بها جريمة تحرك مسئولية فاعلها وتستتبع انزال عقاب زاجر به . وتختلف أساليب الحماية الجنائية مكانا وزمنا وفقا لظروف المجتمع وتبعاً للدعائم التي ينهض عليها بناؤه (١) ، وينظر المشرع الجنائي الى تلك الدعائم بحسبانها « مصالح » تصلح في تقديره لاشباع حاجة انسانية معينة : كالامن والوظيفة العامة والمال العام والخاص والحياة وسلامة الجسم والحرية الجنسية .. الخ ، ومن هنا تبدو أهمية دراسة فكرة المصلحة في قانون العقوبات : فهي محل حمايته ، كما انها المعيار الواضح الذي نستطيع على هديه استقرار فلسفته ، فضلا عن كونها المعيار الواضح — كذلك — الذي وقف الفقه عنده لحسم بعض المشاكل القانونية الهامة .

٢ — خطة البحث :

ان فكرة المصلحة في قانون العقوبات من الاتساع الذي يجاوز نطاق هذا البحث المتواضع ، اذ ترتبط — على نحو دقيق — بالفلسفة العامة التي تحكم سياسة التجريم والعقاب ، ويتطلب الوقوف على كافة ابعادها دراسة شاملة لشتى مناحيه المتصلة — في الغالب — بغير القانون من العلوم الاجتماعية ، ولذا نجتزئ ونقصر بحثنا على تحديد هذه الفكرة وابرار طبيعتها في قانون العقوبات دون الغوص في تلك الفلسفة التي

(١) يطلق الدكتور روميسين بهنام اصطلاح « الركائز » على توجه الحماية القانونية ، يراجع مؤلفه في نظرية التجريم في القانون الجنائي — الاسكندرية ١٩٧١ — ص ١٣ وما بعدها .

تحكم سياسة التشريع ، ويتركز بحثنا على نقطتين أساسيتين : تتعلق أولاهما بتحديد ماهيتها ، وتتصل الثانية باستقراء الدور الذى تقوم به فى حسم بعض المشاكل الطارئة فى قانون العقوبات . وسوف نخصص لكل منهما مبحثا على حدة .

* * *

المبحث الأول

ماهية المصلحة فى قانون العقوبات

٣ - تمهيد وتقسيم

يقتضى تحديد ماهية المصلحة البدء بالتفرقة بينها وبين المال القانونى املا فى الوقوف على أيهما يكون محلا للحماية الجنائية ، ثم نتساءل — بعد ذلك — عما اذا كان من الممكن اعتبارها زكنا جديدا للجريمة أم لا ..

٤ - المال والمصلحة :

ظهرت فكرة المال القانونى (١) لأول مرة منذ اخريات القرن التاسع عشر على يد الفقيه الالماني فون ليست Von Liszt الذى ذهب الى ان قانون العقوبات انما يستهدف حماية اموال معينة يرى الشارع جدارتها بتلك الحماية (٢) ، ثم انتقلت بعد ذلك الى الفقه الايطالى حيث تبناها

(١) راجع فى الموضوع : الدكتور رئيسيس بهنام : فكرة التصد وفكرة الغرض والغاية فى النظرية العامة للجريمة والعقاب — مجلة الحقوق — السنة السادسة — العددان الاول والثانى — رقم ١ — ٣ ص ٤٥ : ٥١ ، الدكتور عادل عازر — النظرية العامة فى ظروف الجريمة — رسالة دكتوراه — القاهرة ١٩٦٦ — رقم ٢٣ ص ٦٠ وما بعدها — الدكتور عبد الفتاح مصطفى الصبغى — القاعدة الجنائية — الاسكندرية سنة ١٩٦٧ رقم ١١ ص ٣٥ وما بعدها ، ورسالتنا فى «النظرية العامة للظروف المخففة» القاهرة سنة ١٩٧٠ رقم ٥٩ ص ١٠٩ — Delogu, (Tullio) : Les causes de justification — Le Caire 1952, n. 3 p. 6 et ss. ; Ibid : Droit Pénal et son application — Le Caire 1956 — p. 28 ; Malinverni : (Alessandro) : Circostanze del reato. Enciclopedia del diritto — 1969 — Vol. VI n. 4 p. 70 e 71 ; Marini : (Guiliano) : Circostanze del reato — Parte Generale — Milano 1965 — n. 3. p. 9 ; Marsich : (Piero) : Gli elementi costitutivi ed i Presupposti del reato. Rivista Penale 1927 n. 8 — p. 114 ; Pannain (Remo). Manuale di diritto Penale 3a edizione. Torino 1962 — n. 12, p. 26 ; Bettiol : (Giuseppe) : Diritto Penale — Parte Generale — Palermo 1968 — p. 149 e segg.

(٢) الدكتور ثروت انيس الاسيوطى : فلسفة التاريخ العقابى ، مجلة مصر المعاصرة السنة الستون — العدد ٢٢٥ يناير ١٩٦٦ ورقم ٤٧ ص ٢٥٧ .

العلامة روكو (١) Rocco الذى عرفها بأنه كل ما من شأنه اشباع حاجة معينة (٢) :

ذلك ان حياة الانسان انما تقوم على اشباع حاجات معينة تملئها عليه غرائزه ، لأن كل غريزة يتولد عنها بحكم الفطرة شعور بحاجة أو أكثر بحيث يغدو اشباعها من مقتضيات المعيشة (٣) ، وتختلف الأموال باختلاف الحاجات الانسانية سواء كانت مادية أو معنوية ، وهى قد تتعلق بالعالم المادى الخارجى كالمطر ، أو بالحالة الحسية للفرد كالحياة ، أو بالعلاقة بين شخصين كالزوجية ، أو بالحالة الواقعية كسكون الليل ، أو الحالة المتصلة بالشئ كإغلاق حزر أو تسوير مكان ، وقد يكون المال ذا قيمة معنوية كالعقيدة ، كما قد يتصل بصفة من الصفات كالموظف العام أو الزوج (٤) .

وإذا كانت الغرائز هى التى تولد الحاجة (٥) ، فإن الشعور بهذه الحاجة هو الذى يحرك الرغبة والإرادة صوب النزوع الى اشباعها ، فغريزة التملك مثلا هى التى تولد الحاجة الى اقتناء العديد من الأموال العقارية أو المنقولة ، والشعور بهذه الحاجة هو الذى يدفع الشخص الى البحث عن كافة أوجه اكتساب الملكية ، وغنى عن البيان انه لابد من اعتقاد الانسان بصلاحيته هذا الشئ لاشباع تلك الحاجة ، بحيث يكون هذا الاعتقاد مجرد حكم تقديرى لتلك الصلاحية ، وهذا الحكم هو مصلحة النفس الانسانية فى ذات الشئ (٦) ، وهى بذلك تختلف عن المنفعة التى هى صلاحية الشئ بالفعل لاشباع الحاجة بغض النظر عن الاعتقاد فيها ، وحيث أن الشئ الصالح لاشباع حاجة ما يعتبر لهذا السبب مالا فالمنفعة اذا قوام المال (٧) . أما المصلحة فهى اعتقاد بتلك المنفعة ، وهى تفترض بذلك اجراء حكمين : أولهما علاقى يربط المال والمنفعة من حيث صلاحية الأول لتحقيق الثنية من الناحية المجردة ، وثانيهما تقييمى يربط بين الأموال والأشخاص أى من الناحية الواقعية ، ذلك أن الأموال تنقلب الى مصالح فى علاقتها بالانسان ويقدر تمكثها من اشباع حاجاته ، وبعبارة

(١) الدكتور رمسيس بهنام المقال السابق رقم ١ ص ٤٦ .

(٢) «Bene é tutto cio che puo soddisfare un bisogno umano» — Citato dal Pannain ; op. cit. p. 26; Behnam (Ramsis) — La tutela penale dei diritto di obbligazione — Roma 1950 — p. 12.

وراجع كذلك فى شرح هذه النظرية ونقدها الدكتور محمد ابراهيم زيد — قانون العقوبات المقارن — القسم الخاص — الاسكندرية ١٩٧٤ — رقم ٦ ص ١٥ وما بعدها .

(٣) الدكتور رمسيس بهنام — المقال السابق — نفس الموضع .

(٤) الدكتور رمسيس بهنام — المقال السابق — ص ٤٧ ، ورسائله بالايطالية مسالفة الذكر ص ١٢ ، الدكتور عبد الفتاح الصيغى — المرجع السابق ص ٣٦ ، ٣٧ .

(٥) عرف روكو Rocco الحاجة بأنها : « مقتضيات وجودنا ، أو احدى ضرورات الحياة الانسانية سواء كانت عضوية أو ذهنية أو أدبية » . نقلا عن Pannain المرجع السابق ص ٢٦ .

(٦) Grispigni (Filippo) ; Diritto Penale Italiano — II — Milano 1952 — p. 70 ; Delogu : Droit pénal et son application — op. cit. — pi 70.

والدكتور ثروت أنيس — المقال السابق ص ٢٥٨ .

(٧) الدكتور رمسيس بهنام — المقال السابق — ص ٤٧ .

أخرى فإن المصلحة هي الرغبة في الأشياء أو الأموال لأشباع الحاجات (١) — فالحياة مال : وتقدير زيد من الناس صلاحيتها لأشباع حاجاته الدنيوية يولد مصلحته في التمتع بها ، أى في البقاء حيا ، وبذلك تنطوى المصلحة على تقدير أو تخصيص للمال ، ويبرز حينئذ دور الشارع في حمايتها من كافة صور الاعتداء .

واستنادا الى ما تقدم نستطيع تعريف المصلحة بأنها « العلاقة بين شخص ومال » أو هي « الحكم التقييمي الذي يسبغه صاحب الحاجة على الوسيلة التي تكفل اشباعها بصورة مشروعة (٢) » .

وعلى الرغم من وضوح التفرقة بين المال والمصلحة على هذا النحو ، فإن جاتبا من الفقه يستعملهما كمرادفين (٣) ، ونحن لا نرى ذلك ونحبذ الفصل بينهما استنادا الى ما سبق من تحليل لكلتا الفكرتين ، فضلا عن ان فكرة المال ذات طبيعة موضوعية *oggettiva* تعتمد على اهلية *capacità* أو جدارة *idoneità* المال لأشباع حاجة معينة ، بينما المصلحة ذات طبيعة شخصية *soggettiva* قوامها تقدير صاحب الحاجة لدى صلاحية المال لأشباعها (٤) ، كما أن لهذه التفرقة فوائد هامة في مرحلتى تقنين وتطبيق النصوص الجنائية كما سنرى في البحث الثانى ان شاء الله .

٥ — المصلحة هي محل الحماية القانونية :

ونتساءل الآن عن المحل القانونى للجريمة ، أى عن الحكمة التي يتوخى الشارع تحقيقها من تجريم سلوك معين : هل هي المال أم المصلحة ؟

يذهب البعض الى أن القانون الجنائى لم يوضح الا لحماية أموال معينة ، ومن ثم فإن الجريمة تعتبر عدوانا على مال سواء كان عاما أو خاصا (٥) ، ومثال الأول الآداب العامة وأمن الدولة ، ومثال الثانى الحق فى الملكية والحرية الجنسية ، اذ استوجب الأول تجريم الفعل الفاضح والتآمر ، كما استلزم الثانى تجريم السرقة والنصب وخيانة الأمانة واغتصاب

(١) Grisplgni — op. cit. II. p. 70; Delogu ; Droit Pénal op. cit. p. 70.

والدكتور ثروت أنيس — المقال السابق ص ٢٥٨ .

(٢) Carnelutti : (Francesco) : Teoria generale del reato ; Roma 1933

— p. 249, Pannain : op. cit. p. 26. note (4)

الدكتور رمسيس بهنام — المقال السابق ص ٤٩ ، الدكتور عبد الفتاح الصيفى — المرجع السابق — نفس الموضوع ، الدكتور ثروت أنيس — المقال السابق — نفس الموضوع ، الدكتور عادل مازر — المرجع السابق ص ٦٢ وما بعدها .

(٣) Grisplgni, op. cit. — II, p. 71 ; Delogu : Causes de justification ;

op. cit. — p. 9.

(٤) Pannain : op. cit. n. 12, p. 27.

(٥) يذهب الفقيه الإيطالى Bettiol فى مؤلفه سالف الذكر ص ١٥٤ — الى تفضيل اصطلاح القيم *valori* على المصالح *interessi* بحجة أن الأولى من الاتساع الذى يشمل المضمون الاخلاقى للقواعد الجنائية ، أما الثانية فهي تعبر فقط عن مجرد علاقة . والحق أن اصطلاح « المصلحة » لا يتعارض اطلاقا مع اصطلاح « القيمة » لان الأولى تعتبر تطبيقا للثانية ، فضلا عما سبق توضيحه من أن المال قد يكون ماديا أو معنويا وأن المصلحة ليست الا تخصيصا لهذا المال ، مما يعنى أنها قد تكون بالتالى مادية أو معنوية ، ويحملنا هذا على الإبقاء على تعبير « المصلحة » ورفض اصطلاح « القيمة » الذى يقول به بيتيول .

الأنث (١) . ويستطرد أنصار هذا الرأي فيقولون أن الموضوع المباشر للجريمة قد يكون مالا خاصا بالفرد كحقه في الملكية والحياة ، إلا أن موضوعها غير المباشر يكون دائما مالا عاما من أموال الجماعة تعد وقايته شرطا أساسيا من شروط المعيشة الاجتماعية *condizioni essenziali di esistenza della vita sociale* وتنصب الحماية الجنائية على هذا المال العام دائما (٢) .

ونحن لا نؤيد هذا الرأي ، ونعتقد أنه يفصح في جوهره عن أن المصلحة — وليس المال — هي محل الحماية القانونية ، فالقول بأن المشرع إنما يتكفل بحماية المال الخاص يعنى أنه يتكفل بحماية العلاقة التي تربط بين شخص ومال ، لأن كون المال خاصا أى تربط بينه وبين شخص معين ثمة علاقة تنطوى على تقدير لصلاحيته في اشباع حاجة معينة ، إنما يفصح بذاته عن جوهر المصلحة ، وبالتالي فإن الحماية القانونية تنصرف الى المصلحة دون المال لتجعل منها مصلحة قانونية ، أى مصلحة محمية بنصوص قانون العقوبات ، ونفس الأمر يمكن القول به — في رأينا — حتى بالنسبة للجرائم التي تنطوى على مساس بأمن الدولة — أو بأية مصلحة عامة أخرى — فهي تعد أهدارا لمصلحتها في سلامة أمنها بصفة شخصية ، وهى العلاقة التي تربط بينها — كشخص اعتباري — وبين مال معنوي معين هو السلام أو الطمأنينة ، وبذلك نخلص الى أن محل الحماية القانونية هو المصلحة وليس المال (٣) .

(١) Battiol : op. cit. p. 151 - 152, Malinverni : op. cit. n. 4 — p. 7.

Marsich, op. cit. n. 8 — p. 144.

وفي الفقه المصرى الدكتور رمسيس بهنام ، المقال السابق — رقم ٣ ص ٤٩ ، ٥٠ .
(٢) Behnam, op. cit. p. 68, 75, 85.

(٣) ويقول في ذلك Pannain في مؤلفه سالف الذكر — رقم ١٣ ص ٢٨ :
« Il diritto non tutela i beni oggettivamente considerati in quanto privi di titolari, bensì tutela i titolari in una relazione tra gli interessi e il bene, o, anche, di un rapporto tra sé e altri in ordine a un bene. »

وراجع في الفقه المصرى : الدكتور عبد الفتاح الصيفى — المرجع السابق — رقم ١١ ص ٣٦ ، الدكتور عادل عازر — المرجع السابق — ص ٦٢ ، الدكتور مأمون محمد سلامة — جرائم الموظفين ضد الإرادة العامة في ضوء المنهج الغائى ، مجلة القانون والاقتصاد س ٣٩ العدد الاول رقم ٢ ص ١٣٣ وما بعدها ، الدكتور أحمد محمد خليفة — النظرية العامة للتجريم — رسالة دكتوراه — القاهرة ١٩٥٩ ص ١١٠ وما بعدها .
وتجدر الإشارة الى أسبقية الفقه الاسلامى للفقه الغربى في جعله المصلحة أساسا للشرع الاسلامى . يقول الشاطبى في الموافقات : « ان وضع الشرائع إنما هو لصالح العباد في العاجل والأجل معا » .

يراجع : أبو اسحق ابراهيم بن موسى الشاطبى : الموافقات في أصول الشريعة — القاهرة — الجزء الثانى ص ٦ وما بعدها ، وفي نفس المعنى : ابن القيم : أعلام الموقعين — القاهرة سنة ١٩٥٥ ، الجزء الثالث ص ١٤ ، ويفيض الإمام الغزالى في تفصيل ذلك فيقول : « ان المصلحة هى في الاصل عبارة عن جلب منفعة أو دفع مضره ، ولسنا نعنى به — أى بمفهوم المصلحة — ذلك ، فان جلب المنفعة ودفع المضره مقاصد الخلق ، وتحصيل الخلق في صلاح مقاصدهم ، لكننا نعنى بالمصلحة المحافظة على مقصود الشرع ، ومقصود الشرع من الخلق خمسة : وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم ، فكل ما يتضمن حفظ هذه الاصول الخمسة فهو مصلحة ، وكل ما يفوت هذه الاصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة » .
يراجع : أبو حامد محمد الغزالى المستصفى في علم الاصول — القاهرة سنة ١٩٣٥ — الجزء الاول — ص ١٣٩ — ١٤٠ .

٦ - هل تعتبر المصلحة ركنا في الجريمة ؟

إذا كانت المصلحة هي أساس التجريم ، أو هي جوهر الجريمة كحقيقة اجتماعية ، فهل يمكن الوقوف عند هذا الحد والتعويل عليها وحدها في رسم سياسة جنائية تجعل منها ركنا في الجريمة ، بحيث إذا انتفت المصلحة انهار بناؤها ؟ وبعبارة أخرى هل يمكن العدول عن المنهج الشكلي في قانون العقوبات ، الى المنهج الغائي كما يقول بذلك فون ليست والقول تبعاً لذلك ان الجريمة لم تعد خرقاً لمساعدة قانونية وإنما هي اضرار بمصلحة يحميها القانون (١) ؟

ذهب نفر في الفقه المصري (٢) الى تأييد نظرية فون ليست في نبذ الشكلية العتيقة (٣) التي تخفى الحقيقة عن الأنظار وتسلب الاضواء على القاعدة القانونية ، وتسدل الستار على المصلحة المحمية ، مقررًا أنه لا يخفى لمسألة المتهم ان يكون الفعل الذي اتاه مخالفاً لنص عقابي ، بل يجب ان ينطوي على اهدار لمصلحة محمية ، أي ان المصلحة ركن في الجريمة (٤). بحيث اذا انعدمت أو بلغت من التفاهة درجة كبيرة ، انتفى الوجود القانوني للجريمة لتخلف أحد أركانها وهو المصلحة (٥) ، ويستند في ذلك أو الحجج الآتية (٥) :

أولاً : أن الفقه في كل من ألمانيا وإيطاليا قد عالج هذا الموضوع تحت عنوان عدم المشروعية الموضوعية *L'Antigiuridicità obbiettiva* التي تعني المساس بمصلحة محمية ، وهي تختلف بذلك عن عدم المشروعية الشكلية *formale* التي تعني الاصطدام بنص تجريمي .

ثانياً : ان المشرع الجنائي قد جاء ببعض النظم الموضوعية والاجرائية التي لا يمكن تفسيرها الا بالاستعانة بفكرة المصلحة كركن في الجريمة : فأسباب الإباحة تنتج أثرها لعدم مساس الفعل المرتكب بمصلحة محمية أي لتخلف ركن المصلحة ، كما أن التصرف في الدعوى الجنائية بالحفظ

(١) من انصار المنهج الغائي في مصر : الدكتور مأمون سلامة - المقال السابق - ص ١٢٩ وما بعدها ، وفي إيطاليا .

Antolisei, (Francesco) : Manuale di diritto Penale, Parte Generale, Milano 1960, p. 19 e seg ; Battiol, op. cit. p. 60.

(٢) الدكتور ثروت أنيس - المقال السابق - ص ٢٦٣ - ٢٦٤ .

(٣) ونحن لا نتردد - بدورنا - في نبذ المنهج الشكلي واعتناق المذهب الغائي في تفسير النصوص القانونية ، وتحليل المصلحة على النحو المتقدم أنها يفصح عن تأييدنا لهذا المنهج الأخير ، ولكننا لا نتطرق الى حد اعتبار المصلحة ركنا جديداً في الجريمة .

(٤) وفي الفقه الاسلامي يستلزم التجريم توافر العلة والحكمة معا : فعلة تجريم السرقة مثلاً هي واقعة الاختلاس بينما تتمثل حكمة التجريم في حفظ المال .

(٥) الدكتور ثروت أنيس - المقال السابق - ص ٢٦٣ . ويضرب مثالا على ذلك بخادمه أكلت كسرة خبز خلسة من وراء سيدها ، وهي واقعة يتوافر بها النموذج التشريعي للجريمة الذي هو اختلاس منقول مملوك للغير ، بينما تعد الواقعة من التفاهة بحيث يمكن القول انها لا تنطوي على مساس بمصلحة واضحة . راجع كذلك ص ٢٦٤ وما بعدها من نفس المقال .

أو بالأمر بالإلزام وجه لاقامة الدعوى انمسا يكون - في الغالب - لنفس السبب ، أو على الأقل لتفاهة المصلحة التي حدث المساس بها (١) .

ثالثاً : أن تشريعات الدول الاشتراكية الحديثة تنص على ذلك صراحة في صدر قوانينها العقابية ، من ذلك مثلاً المادة الثالثة من قانون عقوبات جمهورية ألمانيا الديمقراطية الصادر في ١٢ يناير سنة ١٩٦٨ ، والتي تقضى بانتفاء الواقعة الاجرامية ولو كان سلوك الفاعل مطابقاً للنموذج التشريعي متى كانت آثار الفعل على حقوق ومصالح المواطنين والمجتمع تافهة غير هامة ، وان جاز اعتبار هذا السلوك مخالفة أو جريمة تأديبية .

رابعاً : أن اعتبار المصلحة ركناً في الجريمة سوف يكون من شأنه التوسعة من نطاق أسباب الإباحة ومن تكاثر حالات الحفظ لعدم الأهمية ، مما ينطوي على إضافة ضئيلة جديدة الى المواطنين .

والحق أن هذا الرأي لا يمكن التسليم به ، فهو يصدر عن مقدمة قال بها الفقيه الألماني فلتسل Weltzel تتلخص في حصر أركان الجريمة في ركن واحد هو « الفعل الغائي » الذي يقيم في نطاق عدم مشروعيته بمدى المصلحة التي يهدرها ، بحيث إذا انعدمت هذه الأخيرة انتفت عنه صفة اللامشروعية (٢) .

أما عن الحجج التي يستند إليها فان تنفيذها ليس بغسير ، وذلك على النحو الآتي :

أولاً : أن القول بأنه لا يكفي لانعقاد مسئولية الجاني مجرد انتهاكه نصاً جنائياً بل يتعين أن يستطيل الأمر الى اهدار لمصلحة محمية بحيث اذا انعدمت أو ضُولت هذه الأخيرة انتفى الوجود القانوني للجريمة هو قول غير صائب ، لأن الاصطدام بنص تجريمي يفترض عدواناً على مصلحة كفلها القانون بحمايته (٣) . والقول بغير ذلك يعنى وجود نصوص تجريبية لا تحمي مصالح معينة ، وهي عبث ينبغي أن ينزه الشارع عنه ، فضلاً

(١) يميل الدكتور مأمون سلامة في مؤلفه عن « الاجراءات الجنائية في التشريع المصري » - الطبعة الثانية - القاهرة سنة ١٩٧٣ - ص ٤٢١ هامش ١٥ ، ص ٤٩٧ الى هذا الرأي في تأسيس أمر الحفظ والأمر بالإلزام وجه لاقامة الدعوى على أساس انتفاء ركن عدم المشروعية الشكلي والموضوعي معاً ، راجع كذلك مقالته ساللة الذكر - ص ١٣٦ هامش ١ .

(٢) الدكتور عبد الفتاح الصيفي - المرجع السابق - ص ٢٤٢ هامش ١٢ ، الدكتور مأمون سلامة - النظرية العامة للسلوك في القانون الجنائي - المجلة الجنائية القومية سنة ١٩٦٩ - العدد الأول - ص ١٥٥ . وينشر هذا الفقيه الإيطالي Contento في مؤلفه :

1963: — Introduzione allo Studio delle Circostanze del reato Napoli

— p. 30 note 38.

بقوله "أن بعض الفقه الألماني مثل متسجر Metzger قد استعمل المال الثانوي على أنه مرادف للمصلحة ، ومرادف كذلك للعرض من القاعدة الجنائية

scopo della norma penale

(٣) الدكتور مأمون سلامة - جزائريون المواطنين - المقال سالف الذكر - ص ١٣٣ ، الدكتور فوزية عبد الستار : عدم المشروعية في القانون الجنائي - مجلة القانون والاقتصاد - ص ٤١ ص ٤٥٢ وما بعدها .

عن مخالفته لما يقول به فون ليست نفسه من أن « جوهر القانون إنما يتمثل في حمايته — بصفة عامة — لمصالح إنسانية (١) » ، وإذا كان سائغا وجود مصالح لم يسدل عليها القانون حمايته الجنائية — بأن لم يقرر نصا يجرم المساس بها — فليس من السائغ أن ينبرى المشرع لصياغة نص معين دون أن تحدوه في ذلك فائدة محددة تتمثل في حماية مصلحة إنسانية مشروعة (٢) .

ثانيا : أن القول بأن الفقه في كل من ألمانيا وإيطاليا قد تبني هذا الرأي بمعالجته لفكرة عدم المشروعية الموضوعية هو قول بدوره محل نظر : لأن عدم المشروعية بصفة عامة ليس إلا تعارضا بين سلوك الجاني وبين تكليف تضمنته قاعدة قانونية مجرمة (٣) ، فضلا عن كونها مجرد صفة تلحق بالسلوك الإنساني لتنبغ عليه هذا الوصف ، وسواء كانت موضوعية أو شكلية فهي بعيدة عن فكرة المصلحة ، وحتى على فرض التلازم بينها فإن المصلحة باعتبارها حكمة التجريم لا تدخل في تكوين الحكم القيمي على سلوك إنساني معين ، أى على اعتباره جريمة أن توافرت أركانها .

ثالثا : أن تأسيس نظام الحفظ لعدم الأهمية وأسباب الإباحة على انتفاء ركن المصلحة هو بدوره غير صائب ، وقد استشهد صاحب هذا الرأي بالحفظ لعدم الأهمية وهو يقصد الإشارة إلى الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى *ordonnance du non-lieu* ومع ذلك فكلاهما من معالم السلطة التقديرية التي منحها الشارع للنيابة العامة (٤) — أو لسلطة التحقيق بالمعنى الواسع — والمقصود بالأول هو ذاك القرار الذي تصدره النيابة

(١) L'essenza del diritto in genere, é addirittura esclusivamente quella di titolare gli interessi umani. Citato dal Contento — op. cit. p. 27 note 35.

(٢) Contento : op. cit. — p. 30.

(٣) الدكتور عبد الفتاح الضيفى — المرجع السابق — ص ١٠٠ . وهو يرى أن لعدم المشروعة مدلول واحد في كافة فروع القانون ، فما هو غير مشروع في قانون العقوبات ينبغي أن يكون كذلك في سائر فروع القانون . ولسنا من هذا الرأي : فثمة تصرفات تكون مشروعة في نطاق قانون آخر غير قانون العقوبات *extra-penal* بينما لا تكون كذلك في نطاق قانون العقوبات ، مثال ذلك : العقد ، فهو تصرف قانوني مشروع في نطاق فروع القانون الأخرى كالقانون المدني والتجاري والإداري ، ومع ذلك فهو يكون غير مشروع ، بل قد يكون بذاته الركن المادي في بعض الجرائم ، كجريمة الاعتداء على الأقران بالربا الفاحش *délit d'usure*

راجع : Cours — Decocq (André) : De la qualification en matière pénale — de doctorat — Le Caire, 1969, p. 55.

ونزيد على ما جاء بالمتن أن فكرة عدم المشروعية الموضوعية محل خلاف في الفقه ، وأن جانباً كبيراً يرفض الأخذ بها منفصلة عن جانبها الشكلي .. راجع في تفصيل ذلك الدكتور أمال عبد الرحيم عثمان — النموذج القانوني للجريمة — مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ص ٢٢٨ .

(٤) Dr. A. F. Sorrow : Le Statut et le pouvoir discrétionnaire du Ministère Public — Rapport présenté au IXe Congrès International du droit pénal tenu à La Haye 1964 — Revue Al quanoun Wal Iqtisad — Mars 1964 — p. 126.

العامّة — بوصفها سلطة استدلال لا سلطة تحقيق — استنادا الى عدم الملازمة في رفع الدعوى ، وهو لا يتمتع بأدنى حجية ويجوز العدول عنه دون التقيد بوقت أو بسبب محدد — الا ما تعلق بمدة سقوط الدعوى العمومية (١) — اما الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى فتصدره النيابة العامة — أو مستشار الاحالة — باعتبارها سلطة تحقيق اذا ما رأت عدم مباشرة الدعوى الجنائية بعد سبق تحريكها عن طريق ما اتخذ فيها من اجراءات (٢) ويكون ذلك استنادا الى أسباب قانونية أو موضوعية ، ومن ثم فهو يحوز حجية نسبية نظرا لاحتمال الغائه أو الطعن فيه (٣) . وفي كلتا الحالتين فهو يصدر بعد تقدير متكامل لعناصر الدعوى الجنائية ، فان أفصحت عن أنه لا جدوى من تحريك الدعوى قبله لاي سبب كان فهي تقرر ذلك دون أن يعنى قرارها أن ما ارتكبه الجاني لا ينطوى على عدوان على مصلحة معينة ، بل ان ذلك يرجع الى اعتبارات عليا تتصل بالسياسة الجنائية وبالوظيفة التربوية للقانون بصفة عامة ، وعلى غرض التسليم الجلى بانتفاء المصلحة ، فالرد على ذلك أننا بصدد حالة استثنائية بحتة لا ينبغي التوسع في تفسيرها الى الحد الذى يجعل منها تطبيقا لركن جديد يقال بادخاله ضمن الأركان العامة للجريمة . أما عن أسباب الإياحة فهي تفترض ارتكاب فعل مطابق لنموذج اجرامى معين ، أى فعل غير مشروع ، وتتكمل بخلع هذه الصفة الأخيرة عنه ورده الى أصله من المشروعية (٤) ، ويكون ذلك فى حالتين : الأولى : اذا انتقلت الحاجة الى حماية المصلحة كما هو الحال بالنسبة للأعمال الطبية والجراحية التى يمارسها الطبيب ، أو المرخص له بممارستها ، اذ لا تقوم بفعله جريمة ما ، والثانية : اذا رجع المشرع مصلحة على أخرى ، وأحاط الأولى بحمايته ، كما هو الحال بالنسبة للدفاع الشرعى ، حيث يضحى بمصلحة المعتدى مرجحا عليها مصلحة المدافع لأنها — فى نظره — أجدر بالرعاية ، وواضح ان فكرة

(١) الدكتور أحمد فتحى سرور — أصول قانون الاجراءات الجنائية — القاهرة سنة ١٩٦٩ رقم ٤١٥ ص ٦٤٧ وما بعدها ، نقض ٢٩ ابريل سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٩ رقم ٢/٩٢ ص ٤٩٠ ، ٨ يونيو سنة ١٩٧٠ نفس المجموعة س ٢١ رقم ٥/٢٠٠ ص ٨٥٠ .
(٢) الدكتور محمود محمود مصطفى — شرح قانون الاجراءات الجنائية — الطبعة الثامنة القاهرة سنة ١٩٦٣ رقم ٢٣٦ ص ٢٧٩ ، الدكتور رؤوف عبيد — مبادئ الاجراءات الجنائية فى القانون المصرى — الطبعة الثامنة القاهرة سنة ١٩٧٠ ص ٤٤٦ وما بعدها ، الدكتور حسن صادق المرصفاوى — أصول الاجراءات الجنائية — الاسكندرية ١٩٦٤ رقم ٢٠٠ ص ٤٨٦ .
ويلاحظ أن المادة ٣١٧ من تعليمات النائب العام سنة ١٩٥٨ قد أجازت ذلك صراحة على الرغم من قوافر جميع العناصر القانونية للجريمة المسندة الى المتهم ، وذلك بالنظر الى تفاعة شأنها أو تفاوت التناسب بين العقوبة والفعل أو عدلحة النتائج الناجمة عن المحاكمة والعقاب .

(٣) تراجع المواد ٢٠٩ — ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، ونقض ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام محكمة النقض — س ١٩ رقم ٤٨ ص ٢٦٨ ، ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦ نفس المجموعة س ٢٠ رقم ٣٠٩ ص ١٤٩٦ ، ٦ ابريل سنة ١٩٧٠ س ٢١ رقم ١٢٢ ص ٥٥٩ ، ٢ نوفمبر سنة ١٩٧٠ س ٢١ رقم ٢٥١ ص ١٠٥٨ ، ٩-٥٩ ، ٥ مارس ١٩٧٢ س ٢٣ رقم ٦٣ ص ٢٦٢ .

(٤) الدكتور محمود محمود مصطفى — شرح قانون العقوبات — القسم العام — الطبعة الثامنة — القاهرة ١٩٦٩ رقم ٧٨ ص ١٢٥ ، الدكتور محمود نجيب حصى — شرح قانون العقوبات — القسم العام — الطبعة الثالثة ١٩٧٣ رقم ١٤٨ ص ١٦٠ ، الدكتور رمسيس بهنام — النظرية العامة للقانون الجنائى — الاسكندرية ١٩٦٨ رقم ٤٥ ص ٣١١ وما بعدها .

المصلحة لم تثر الا في هذه الصورة الأخيرة من صورتى الاباحة ، وليس معنى ذلك انه لا مصلحة — كما يقول الراى المنتقد — للمعتدى على الاطلاق ، فهى قائمة لاشك في ذلك ، غاية ما هناك أن المشرع قد غلب عليها مصلحة أخرى (١) ، وليس مقبولا الانطلاق من هذه الجزئية الضئيلة من جزئيات قانون العقوبات للقول بوجود ركن جديد — يدعى ركن المصلحة — فى النظرية العامة للجريمة .

رابعاً : ان الاستناد الى نص المادة الثالثة من قانون عقوبات جمهورية ألمانيا الديمقراطية الصادر سنة ١٩٦٨ لا يصلح فى رأينا سنداً واضحاً لهذا الراى (٢) ، إذ ان هذا النص لا يذهب الى حد اشتراط المصلحة ركناً فى الجريمة ، وفى اعتقادنا انه ليس الا تقنيا لما يجرى عليه العمل فى المراحل المختلفة للخصومة الجنائية ، ولو كان المشرع الألمانى يقصد تدعيم الراى المنتقد لاستبعد المخالفات من عداد الجرائم ، إذ أن آثارها على حقوق ومصالح المواطنين تافهة وغير هامة ، ولكنه يستدرك فلا يجد ما يحول دون اعتبار السلوك المخالف للقانون مخالفة أو جريمة تأديبية .

وأخيراً : فإن مثل هذا الراى ليس من شأنه أن يوسع من الضمانات المكفولة للأفراد فى مراحل الخصومة الجنائية ، عن طريق التوسع فى الأمر بالحفظ لعدم الأهمية أو فى أسباب الاباحة ، ذلك أن السياسة الجنائية الحديثة تنطوى على الكثير من الضمانات سواء فى جانبها الموضوعى أو الإجرائى ، ويخشى أن يقود مثل هذا الراى الى الاعتقاد على مقارفة سلوك غير مشروع يكون من شأنه أن يسبب ضرراً تافهاً ما دام القانون لا يعتبره جريمة ، وبذلك يتناسى الراى المنتقد الجانب التهديدى لقانون العقوبات .



(١) ويتضح من هذا أن اعتبارات السياسة العقابية هى التى تملى على الشارع مثل هذه المعاملة ، وأن شئنا العقة فهى المصلحة العليا للمجتمع : فالجريمة قائمة من الناحية الواقعية ولكنها ليست كذلك فى نظر الشارع الذى يملك وحده سلطة المغايرة فى صيانة المصالح الخاصة .

(٢) من الملاحظ فى تشريعات الدول الاشتراكية الحديثة أنها تورد نصاً مماثلاً للنص الألمانى ، بقرار عدم قيام الجريمة ، فعلى الرغم من توافر أركانها كما حددها القانون فهو لا يسأل الجانى إذا كان الضرر أو الخطر الاجتماعى الناشئ عنها مشبب القية ، وتعترف هذه التشريعات بتكامل الجريمة من الناحية القانونية ، ولو كانت تعتبر المصلحة ركناً فيها لما تصورت للجريمة وجوداً قانونياً ، راجع على سبيل المثال المادة ٢/٤ من قانون العقوبات اليوغسلافى الصادر سنة ١٩٥١ ، والمادة ٢/٧ من القانون السوفيتى الصادر سنة ١٩٦٠ ، والمادة ٢/٣ من القانون التشيكى الصادر سنة ١٩٦١ ، ومن ناحية أخرى فقد تجنب أحدث التشريعات الجنائية الاشتراكية الإشارة الى هذه الفكرة ، وتقصد بذلك قانون عقوبات جمهورية رومانيا الصادر فى ٢١ يونيو سنة ١٩٦٨ — مواد ١٧ وما بعدها وهو لاحق على القانون الألمانى الوارد فى المتن .

المبحث الثانى دور المصلحة فى قانون العقوبات

٧ - تمهيد :

نظرا لحتمية التلازم بين القانون والمجتمع ، باعتبار أن الأول هو الذى يحكم سير الحياة فى الثنى ويمدها بالضوابط الكفيلة برسم حدود الأنشطة الخاصة بكافة أعضائه ، فقد وجب اعتباره مظهرا من مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للجماعة وليس مجرد مظهر من مظاهر سلطان الدولة عليها (١) . وتفريعا على ذلك فقد وجب - أيضا - ألا تتف وظيفته عند حد كفالة الحماية للمصالح الجماعية والفردية ، بل يجب أن يجاوز الأمر ذلك الى العمل على تطويرها فى نطاق الاهداف المنوطة بها بقية الوصول الى حماية المصالح الحقيقية لها ، ثم تطوير مفهوم تلك الحماية بما يتناسب وتطور الحياة فى المجتمع .

واذا كانت هذه هى وظيفة القانون بصفة عامة فى العصر الحديث ، فإن قانون العقوبات يضطلع منها بالقسط الوفير سواء فى مرحلة التقنين أو التطبيق ، وفى كلتا المرحلتين يبرز الدور الكبير لفكرة المصلحة كما أوضحنا فى المبحث السابق .

٨ - فى مرحلة التقنين :

تتدرج صور الحماية القانونية للمصالح الاجتماعية ، حتى اذا ما بلغت تلك الأخيرة فى نظر الشارع مكانة عليا أسدل عليها ستار الحماية الجنائية بحيث يعد المساس بها فعلا غير مشروع ، أى جريمة يستحق فاعلها عقوبة محددة ، وهو - فى هذا الشأن - يستعين بفكرة « المصلحة » فى عدة أمور منها :

أولا : انتقاء المصلحة محل الحماية :

يستهدف الشارع الجنائى - عبر التاريخ الانسانى الطويل - حماية المصالح الاجتماعية الغالبة ، من أجل هذا نراه يحمى مصالح العشيرة فى المجتمع البدائى ، ومصالح السادة فى مجتمع العبيد ، ثم مصالح الكهنوت والنبل فى عهد الاقطاع ، فمصالح الدين والملك والمال عند ملوك الحق الألهى المقدس (٢) .

ويضيق نطاق هذا البحث عن تتبع ذاك التطور قبل اندلاع الثورة الفرنسية ، وتكتفى بالإشارة الى أن محاور التجريم لدى ملوك الحق الألهى

(١) يراجع فى بيان العلاقة بين القانون والسلطة العامة ومقالة الدكتور أحمد محمد خليفة مسالفة الفكر - ص ٢٤ وما بعدها .

(٢) راجع فى تفصيل ذلك مقالة الدكتور ثروت أنيس - مسالفة الفكر من ص ٢١٥ - ٢٤٩ ، والدكتور أحمد محمد خليفة - المرجع السابق - ص ٦٠ وما بعدها .

كانت تتركز في ثلاثة (١) : جرائم الذات الالهية لنصرة الدين والله تدعيما لسلطة التاج ، ثم جرائم الذات الملكية لحماية شخص الملك وأسرته وحكومته ، ثم جرائم الأشخاص والأموال لصيانة الروح والمال ومن ورائهما طبقة الملاك ، واستطاعت البرجوازية تقويض سطوة الاقطاع وسلطان الملوك ، ثم الترويج للنظرية المادية والمساواة المطلقة ، وظهر ذلك واضحا في قانون عقوبات الثورة الصادر سنة ١٧٩١ مسجلا حرية العقيدة وماتباع ذلك من إلغاء جرائم الذات الالهية ، ثم المساواة بين الناس في التجريم والعقاب وما تبع ذلك من توقيع عقوبة واحدة على شخصين ارتكبا نفس الجريمة مهما كان الاختلاف بين كل منهما (٢) . ثم تمكنت البرجوازية بعد ذلك من السيطرة على مقاليد الأمور ، واحتواء نابليون ، الذي أصدر قانونا جديدا للعقوبات سنة ١٨١٠ معبرا عن رغبة حاكم مستبد في حفظ النظام ، ومشينة طبقة مالكة في حفظ المال ، وما ترتب على ذلك من تفشي القسوة والنزوع الى الدفاع عن المجتمع البرجوازي بأساليب الزجر والتنكيل (٣) : وهكذا يكشف تطور التشريع العقابي في فرنسا الثورة عن زوال الجرائم الذات الالهية ، والذات الملكية ، لزوال سلطانها ، وبقي التركيز على جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال بالقدر الذي يحقق مصالح الرأسمالية الحاكمة .

ويختلف الأمر تماما في التشريعات الجنائية الاشتراكية ، اذ هي وفقا للمنهج العلمي الذي يربط بين القانون والمجتمع — تحكم سير الحياة في مجتمع يملك الشعب وسائل الانتاج فيه ، ويحرص الجميع على تمجيد الطبقة الكادحة نظرا لتفوقها العددي من ناحية ، واعترافا بدورها الفعال في عملية الانتاج من ناحية أخرى ، ثم تعويضا يسيرا لها عما قاسته في العصور الخوالي منذ بدء الخليقة الى العصر الحديث من ناحية ثالثة ، من أجل كل هذا نجد التشريعات الاشتراكية الحديثة تجعل شاغلها الأول حماية المجتمع الاشتراكي متمثلا في حماية الطبقة العاملة ، والاقتصاد

(١) راجع في « المحاور الفلسفية للتجريم » بصفة عامة — رسالة الدكتور أحمد خليفة — سالفة الذكر ص ١٤٤ وما بعدها ، وكذلك الدكتور رمسيس بهنام — نظرية التجريم — سالفة الذكر — ص ٢٧ وما بعدها .

(٢) Garraud (René) : Traité Théorique et Pratique du Droit Pénal Français ; 3e édition, t. I, Paris 1918 n. 70 p. 156 et ss ; Merle (Roger) et Vétu (André) : Traité de droit criminel — Paris 1967, n. 6, p. 13 et ss ; Stefani (Gaston) et Levasseur (Georges) ; Droit Pénal Général — t. I, Paris 1972, n. 70 p. 71 et ss ; Bouzat (Pierre) et Penatet (Jean) : Traité de Droit Pénal et de criminologie, Paris 1970, t. I n. 33, p. 94 et ss.

(٣) وترتب على ذلك تخليط العقاب بالنسبة للطبقات الكادحة امعانا في قهر الضعفاء والفقراء لأن مصلحتهم لم تكن غالبية الى الحد الذي يظنها بلواء الحماية الجنائية ، فالسرقة ان ارتكبتها شخص عادي يعاقب بالحبس الذي يمكن أن يصل الى خمس سنوات ، أما أن كان مرتكبها من أبناء الطبقة العاملة كخدم المنازل والعمال فقد أضحت جنائية عقوبتها السجن الى عشر سنوات ، وبناء عليه فان اختلست خادمة كسرة خبز من وراء سيدها جاز أن يلتقي بها عشر سنوات في غياب السجن « حتى تتعلم أن الموت جوعا أفضل من التطلع الى الفئات المتساقط من موائد السادة » !!

راجع : مقالة الدكتور ثروت أنيس سالفة الذكر — رقم ٤٣ ص ٢٥٣ .

الاشتراكي ، وملكية وسائل الانتاج (١) . الخ . أما في مصر فإن قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٣٧ لا زال معمولاً به ، وهو لا يضم نصوصاً من هذا القبيل ، ومع ذلك فقد اهتم الشارع — فيما بعد وفي قوانين خاصة — بحماية النشاط الاقتصادي ، وعكف الفقه الحديث على تناولها بالبحث والتأصيل (٢) .

ثانياً : وضع الضابط الموضوعي للتقسيمات العامة للجرائم :

ينهض الشارع بهذه المهمة الشاقة وهو بصدد وضع النصوص المتعلقة بالقسم الخاص ، كما هو الحال بالنسبة لمرحلة انتقاء المصلحة محل الحماية ، فنراه يتخير مصلحة معينة ذات أهمية اجتماعية واضحة ، معتبراً الأساس بها جريمة تحرك المسؤولية الجنائية لأجلها ، ثم نراه — في نطاق تلك المصلحة — يتصور طرقاً عديدة للأساس بها حسب الصورة التي يتخذها الركن المادي أو المعنوي في الجريمة ، ومثال الأولى الجرائم الواقعة على الأموال كالسرقة والنصب وخيانة الأمانة ، إذ تشترك ثلاثها في وحدة المصلحة المعتدى عليها وهي مال الغير ، ولكنها تختلف فيما بينها وفقاً للصورة التي يتخذها الركن المادي في كل جريمة ، ومثال الثانية جريمة القتل ، إذ هي تتمثل في سلب إنسان حق الحياة وهو جوهر الركن المادي ، أما من حيث ركنها المعنوي فهي قد تكون عمدية أو غير عمدية أو متعمدية القصد ، وفي الحالتين يستهدى المشرع — وإن لم يفعل فقد وجب ذلك على الفقه — بوحدة المصلحة محل الحماية ، بغية استخلاص الأركان والعناصر المشتركة بين الصور المختلفة للأساس بتلك المصلحة ، وذلك قبل أن يتصدى لتحديد نطاق كل جريمة على حدة (٣) .

ثالثاً : تحديد نطاق كل جريمة على حدة :

إذا ما فرغ الشارع من تحديد الهيكل العام أو النظرية العامة للقسم الخاص من قانون العقوبات ، وجب عليه — بعد ذلك — أن يتطرق إلى الحماية الشاملة لتلك المصالح ، ويتحقق ذلك بتفريع كل مصلحة إلى مصالح جزئية أكثر تخصيصاً تشترك معها في عنصر أو أكثر ، وتختلف عنها — كذلك — في عنصر أو أكثر ، وفي هذه الحالة يتصدى لإيراد نصوص أخرى أكثر تفصيلاً وفقاً لوجهة النظر التي يعتنقها ، وقد ضربنا على ذلك

(١) راجع على سبيل المثال : المواد ١٠٤-١٢٤ من قانون العقوبات البلغاري الصادر سنة ١٩٥١ ، والمواد ١٦٥-١٦٨ ، ٢١٣-٢٤٨ ١ من القانون اليوغسلافي الصادر سنة ١٩٥١ ، والمواد ٨٩-١٠١ ، ١٥٢-١٦٩ من القانون السوفيتي الصادر سنة ١٩٦٠ ، والمواد ١١٦-١٣١ من القانون التشيكي الصادر سنة ١٩٦١ ، والمواد ٢٢٣-٢٢٥ من قانون عقوبات جمهورية رومانيا الصادر سنة ١٩٦٨ ، والمواد ٤١٨ وما بعدها من قانون العقوبات الجزائري الصادر سنة ١٩٦٦ .

(٢) راجع في ذلك مؤلف أستاذنا العميد الدكتور محمود مصطفى ، الجرائم الاقتصادية في القانون المقارن ، — الجزء الأول ، القاهرة سنة ١٩٦٣ رقم ١٦ ص ٢٣ وما بعدها .

(٣) في هذا المعنى : الدكتور مأمون سلامة — جرائم الموظفين ، ص ١٢٨ — ١٣٩ .

— من قبل — مثالين خاصين بجرائم الاعتداء على المال والحياة ، ونضيف هنا مثالا ثالثا يتعلق بجرائم الموظفين ضد الإدارة العامة (١) كالرشوة والاختلاس والحصول على ربح من الأعمال الوظيفية ، فعلى الرغم من وحدة المصلحة العامة التى اقتضت تجريم هذه الصور المختلفة للسلوك وهى حماية السير الطبيعى للإدارة العامة ، وعلى الرغم من اشتراكها فى بعض العناصر المكونة لكل منها كصفة الجانى مثلا ، إلا أن كلا منها ينفرد بمصلحة أكثر تخصيصا تكفل النص الخاص بحمايتها : فالنص الخاص بالرشوة يستهدف حماية مصلحة معينة هى حظر الاتجار بالوظيفة العامة وانزالها منزلة السلعة ، وذاك الخاص بالاختلاس يستهدف صيانة المال العام وهكذا .

رابعاً : تعدد أوجه الحماية لمصلحة واحدة :

قد يضطر الشارع الى تعداد أوجه الحماية لذات المصلحة ، ولا ينبغي أن يفهم ذلك على أنه تكرار من جانبه ، بل أنه يكون — فى ذلك — مدفوعاً بوجهات نظر متعددة تستوجب تعدد النصوص ، ويتخذ هذا التعدد إحدى صورتين :

الأولى : وفيها تظهر المصلحة بالحماية بأكثر من نص من نصوص التجريم ، بحيث يتكفل كل منها بحماية مصلحة جزئية تدخل فى نطاق المصلحة الكلية محل الحماية الأصلية ، وقد ضربنا على ذلك — من قبل — مثالين يتعلقان بجرائم الاعتداء على المال والحياة .

أما الثانية : فيتكفل فيها نص التجريم الواحد بحماية أكثر من مصلحة يربط بينها رابط معين (٢) ، مثال ذلك جريمة التعدى على موظف عام أثناء تأدية وظيفته (٢) ، إذ ينطوى هذا التعدى على مساس بمصلحتين : الأولى هى سلامة جسم الانسان أو شرفه أو اعتباره حسب صورة الاعتداء ، أما الثانية فتتمثل فى حماية الوظيفة العامة وما يستتبع ذلك من ضرورة حماية من يتولون أمر القيام بها ، وعلى القاضى — حينئذ — أن يرجح أو يسوى بينهما وفقاً لما يراه صواباً .

٩ — فى مرحلة التطبيق :

تلعب فكرة « المصلحة » دوراً هاماً — كذلك — فى مرحلة تطبيق قانون العقوبات ، إذ يستعين بها القاضى والفقيه فى تفسير نص معين ، كما أنها

(١) الدكتور مأمون سلامة — جرائم الموظفين سالف الذكر ص ١٣٨—١٣٩ .

(٢) جرسينى — المرجع السابق — ج ٢ ص ٢٠٤ .

(٣) راجع المواد ١٣٣ ، ١٢٤ ، ١٣٦ ، ١٣٧ من قانون العقوبات ، ونقض ٣١ مارس سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام محكمة النقض — س ٢٠ رقم ٩٠ ص ٤٢٤ ، نقض ٨ مارس سنة ١٩٧١ نفس المجموعة س ٢٢ رقم ٥٢ ص ٢١٣ ، نقض ٨ مايو سنة ١٩٧٢ نفس المجموعة س ٢٣ رقم ١٤٨ ص ٦٥٦ .

تصلح معياراً ضائباً لحضم بعض المشاكل القانونية العامة. كذلك الخاصة بالترقية بين أركان الجريمة وظروفها ، وبالترقية بين التعدد المعنوي للجرائم والتنازع الظاهري للنصوص الجنائية ، وسوف نعين ذلك على النحو الآتي :

أولاً : تفسير النص الجنائي :

ارتبط تفسير النص الجنائي بتطور الفكر الذي كان سائداً وقت وضعه ، ففي أعقاب الثورة الفرنسية وفي ظل الفقه التقليدي وما ترتب على ذلك من سيادة الروح الفردية سادت فكرة التفسير الضيق للنص الجنائي وانحصر دور القاضي في التردد الحرفي لكلمة القناتون ، أي في التحقق من مطابقة الفعل الذي اتاه الجنائي لنموذج إجرامي معين ، فان ثبت له ذلك وجب عليه الحكم بالإدانة والا تعينت البرائة (١) . وواضح بما ينطوي عليه هذا النظام من تقييد لسلطة القاضي إلى الحد الذي يفرضه تماماً عن انزال حكم العدالة ، وعن مواكبته لما يلحق المجتمع من تطور يقتضي المرونة في تطبيق النصوص الجنائية ، فضلاً عن المبالغة في تقديس العامل الفردي إلى الحد الذي يصيب المصلحة العامة بأبلغ الضرر (٢) . ولم يكن سائداً أن يطول عمر هذا النظام ، فقد كشفت التجارب عن سوءاته ، وتعللت الأضواء منادية بالعدول عنه ، ثم التزام الدقة في تفسير النص الجنائي ، بحيث يكشف المفسر عن قصد الشارع دون توسع أو تضيق ، بمعنى أن يستهدف البحث عن الغرض الحقيقي للنص ، فإذا ما توصل إليه ، وجب إقرار التفسير الذي يتكفل بتحقيقه (٣) . وقد ساهم التطور اللاحق للفكر الجنائي منذ عهد المدرسة التقليدية الحديثة إلى فقه الدفاع الاجتماعي المعاصر في تدعيم هذا المبدأ وتطويره .

ونود أن نلفت النظر إلى ما سبق القول به من أن بعض الفقهاء القدامى كانوا يستعملون اصطلاح الغرض But-scopo من النص الجنائي بحسبانه مرادفاً للمصلحة أو لحكمة التجريم نظراً لعدم وضوح تلك

(١) ويقول في ذلك بيكاريا :

«In ogni delitti si deve fare dal giudice un sillogismo perfetto ; la maggiore deve essere la legge generale ; la minore l'azione conforme o no, alla legge ; la conseguenza la libertà o la pena. Quando il giudice sia costretto o voglia fare anche soli due sillogismi, si apra la porta all'incertezza» Beccaria (Cesar) : Dei delittie, delle pene, 7a edizione Milano 1964 Capitlo IV p. 19.

Abou Senna (Ahmad Fathi) : De l'interpretation de la loi pénale. (٢)
Revue Al Quanoun Wal Iqtisad. 11e année partie française p. 263 et ss.

راجع كذلك مقالة الدكتور جلال ثروت بعنوان : « مشكلة النهج في قانون العقوبات » مجلة الحقوق س ١٣ العددان الأول والثاني ص ١٢٠ .

Abou Senna : op. cit. p. 294, 490. (٣)

والدكتور زعيمس بهنام ، النظرية العامة للقانون الجنائي — الاسكندرية سنة ١٩٦٨ ص ٢١٩ .

الآخيرة (١) ، أما وقد ساهم الفقه — على ما أسلفنا في المبحث السابق — في القاء الضوء على تلك الآخيرة فقد وجب أن نستخلص أن فكرة التفسير الغائي *interpretazione finalistica* التي تعول على الغرض من النص لا تعدو أن تكون اقترارا لفكرة المصلحة في نطاق التفسير ، ومؤدى هذا الاقرار أن يبحث القاضى عن الحكمة من النص حتى إذا ما استبانته له فقد وجب عليه أن يدلى بتفسير يكفل تحقيقها ، أى تحقيق المصلحة (٢) دون أن يعد مسلكه هذا منطويا على خرق لبدا شرعية الجرائم والعقوبات .. ولايضاح تلك الحقيقة نضرب المثالين الآتين :

المثال الأول : في جريمة الاذى : تنص المادة ٢٤٠ عقوبات على تجريم الايذاء البدنى ان اتخذ احدى صور ثلاثة هي : الضرب والجرح واعطاء المواد الضارة ، أى أن حكمة التجريم — وهى المصلحة محل الحماية — هى « حماية سلامة الجسم » أما علته فتتمثل في المساس المادى بتلك المصلحة . وقد كثف التطبيق العملى عن قصور هذه الصور الثلاثة عن كفالة الحماية الشاملة لسلامة الجسم ، اذ من الممكن تصور الاعتداء عليه بسواها : كتعريض المجنى عليه لأشعة حارقة ، أو الالقاء به عاريا في غرفة باردة تصيبه بالتهاب في أحد أعضاء أو أجهزة جسمه ، أو الجمع بينه وبين شخص مريض بمرض معد في مكان واحد بغية نقل العدوى اليه ، وكان على الفقه والقضاء أن يختارا أحد حلول ثلاثة : أما اقضاء هذه الحالات المستحدثة بعيدا عن نصوص الاذى أخذا بالتفسير الضيق لبدا الشرعية وما ينطوى عليه ذلك من اهدار صريح لبعض جوانب الحق في سلامة الجسم ، وأما استحداث نصوص تجرمها وهو مالا يسعف في الوضع الراهن لكفالة الحماية الواجبة لتلك المصلحة ، وأما اعطاء هذه الصور التشريعية الثلاثة تفسيرا غائيا يربط بينها وبين حكمة التجريم بحيث ينصرف الى كافة صور المساس بسلامة الجسم (٣) .

(١) يرى الدكتور رمسيس بهنام في مقاله السابق ص ٥١ أن المصلحة هى باعث الإرادة الى السلوك ، وأن الغرض من الإرادة هو تحقيق هذه المصلحة بالفعل ، فليست المصلحة الا صورة ذهنية للغرض تمثله في الخيلة قبل أن يتوافر في الحقيقة ، ومن ثم كان الفاصل بينها وبين الغرض هو الفاصل بين تصور الشيء وبين تحقيقه بالفعل ... ان المصلحة هى باعث الإرادة ، أما الغرض فهو هذه المصلحة بعينها وقت انتقالها من دور التصور ذهنى الى دور التحقق الفعلى ، فبينما ترتبط المصلحة بفكرة السلوك ، يرتبط الغرض بالسلوك ذاته بعد تحوله من فكرة الى أمر واقع .

(٢) راجع في مراحل وطرق التفسير :

Abou Senna : op. cit. p. 353 et ss. : Ramacci (Folirezis) : Introduzione all'analisi del linguaggio legislativo penale-Milano 1970 p. 134 esegg.

(٣) راجع : الدكتور محمود نجيب حسنى — الحق في سلامة الجسم ومدى الحماية التي يكفلها له قانون العقوبات — مجلة القانون والاقتصاد ص ٢٩ ص ٦٠٩ وما بعدها ، مؤلفنا في « جرائم الاعتداء على الاشخاص » الطبعة الثانية القاهرة ١٩٧٣ رقم ٦٧ ص ١٢٤ . والمراجع المشار اليها في هامش ١ من ص ١٢٥ . وقد تنبه واضع مشروع قانون العقوبات سنة ١٩٦٦ الى تلك الحقيقة فنص في المادة ٤٩٢ على أن « كل من اعتدى قصدا على آخر بالضرب أو بالجرح أو بالعنف أو باعطاء مواد ضارة أو بأى فعل من أفعال الايذاء يعاقب .. » وتجدر الإشارة الى أن نصوص القانون الفرنسى عند صدورهما منذ أكثر من قرن ونصف كانت =

المثال الثاني : في جريمة السرقة : تنص المادة ٣١١ عقوبات على أن « كل من اختلس منقولاً مملوكاً لغيره فهو سارق » مفصحة بذلك عن علة تجريم السرقة وهي فعل الاختلاس ، وعن موضوع هذا الأخير وهو المال المادى المنقول المملوك للغير ، مستهدفة بذلك تحقيق مصلحة معينة — هي الحكمة من التجريم — هي حفظ مال الغير . وقد أثيرت سرقة التيار الكهربائي خلافاً في الفقه والقضاء مبعثه أنه ليس منقولاً بالمعنى المألوف حيث يتعذر نقله — بالطرق العادية — من مكان إلى آخر ، غير أن هذا النظر من شأنه التضيق من نطاق الحماية الجنائية لمال الغير نظراً لفهمه الضيق لفكرة المنقول من ناحية وللدلول الاختلاس من ناحية أخرى ، وقد استهدى الفقه والقضاء في هذه الجزئية ، بفكرة المصلحة مقررًا اعتبار التيار الكهربائي مالا منقولاً ، أي معترفاً بإمكانية نقله — ثم اختلاسه — بطرق خاصة من مكان إلى آخر ، ومرتباً على ذلك إمكانية وقوع السرقة عليه (١) .

= مبالغة لنصوص قانوننا الخالي في وضعه الراهن !! ووقف القضاء تجاهها مفلول اليد نقضى بتبرئة كثيرين لأن ما صدر عنهم لا يعد ضرباً ولا جرحاً ولا إعطاء لمادة ضارة : كزج شعر المجنى عليه أو اطراحه أرضاً أو البصق في وجهه ، مما حمل الشارع الفرنسي على إصدار قانون ١٢ مايو سنة ١٨٦٢ معدلاً به نص المادتين ٣٠٩ ، ٣١١ بما من شأنه اعتبار العنف والتعدي *Violence et Voie de fait* من بين صور المساس بسلامة الجسم . راجع على سبيل المثال :

Vouin (Robert) : Droit Pénal Spécial 3e ed. Paris 1971 n. 138 p. 151,
Goyet (G.) : Droit Pénal Spécial, 8e ed. Paris 1972 n. 612.
p. 423,

وفي القضاء الفرنسي. Cass. 14 oct. 1970 Bull. crim. N. 267.
أما للقانون الإيطالي فقد استخدم في المادتين ٥٨١ ، ٥٨٢ تعبيرى التعدي *lesione personale* والايذاء الشخصى وهما من الاتساع بحيث يشملان كافة صور المساس بسلامة الجسم ، راجع مقالة الدكتور محمود نجيب حسنى — سألقة الفكر رقم ٢٣ ، ٢٤ من ٩٦ وما بعدها ، وفي الفقه الإيطالى : Antolisei (Francesco) : Manuale di diritto Penale, Parte speciale t. I-6a edizione — Milano 1972 n. 16e - 63e segg; Lattanzi (Giuseppe) : I codici Penali Annotati - 4a ed Milano 1967 art 581 - 582 p. 736 sag.

Cass Sez. IV 14 octobre 1969. Cassazione penale. Massimaris Annotato.

وفي القضاء الإيطالى. Febbraio-Marzo 1970 n. 296 p. 278.
(١) راجع على سبيل المثال — في مصر — الدكتور رؤوف عبيد — جرائم الاعتداء على الأشخاص والاموال — القاهرة سنة ١٩٦٥ ص ٢٨٧ ، الدكتور عمر السعيد رمضان — شرح قانون العقوبات — القسم الخاص — القاهرة سنة ١٩٦٥ رقم ٢٢٤ ص ٢٨٥ ، نقض ١٩٦١ مجموعة أحكام محكمة النقض من ١٢ رقم ١٥٣ ص ٩٧ .

وفي فرنسا Vouin : op. cit. n. 20 p. 26 ; Levasseur (Georges) : Droit Pénal Spécial. Paris, 1964-p. 265 ; cass 7 mars 1956. Bull. crim. n. 232, cass 8 janv. 1958 - J.C.P. 1958 2. 10546. note Delphe, cass 22 oct. 1959 Bull-crim. n. 447.

وليس في الأمر معوجة بالنسبة للقانون الإيطالى حيث ينص الشارع على ذلك صراحة ، راجع : Antolisei : op. cit. no. 455 p. 194. Lattanzi : op. cit. 324/2 p. 808 e segg.
ونفس الحال في التشريع السودانى (م ٢/٢٢٠) راجع الدكتور محمد محبى الدين موضح : قانون العقوبات السودانى معلقاً عليه — القاهرة ١٩٦٧ ، ومؤلفنا في « قانون العقوبات » .

ثانيا : التفرقة بين ظروف الجريمة وأركانها :

تنهض الجريمة على طائفتين من العناصر: عرضية - *accidentalia* - أساسية - *essenzialia* ، وينصرف النوع الأول إلى « الظروف » بينما يتحدد نطاق النوع الثاني في « الأركان » ، ويمكن تعريف الظروف بأنها « عناصر أو وقائع عرضية تتبعية للجريمة تؤثر في كميتها وتكشف عن مدى خطورة فاعلها ، وتستتبع توقيع جزاء جنائي يلائم تلك الخطورة ويرضى شعور العدالة (١) » ، أما الأركان فهي تلك العناصر أو الوقائع الداخلة في تكوين النموذج القانوني للجريمة والتي يترتب على تخلفها - أو تخلف أحدها - عدم قيام الجريمة كليا »

ولتوضيح ما سبق نضرب مثالا بجريمتي القتل والسرقة . أما القتل فقد قصد الشارع بتجريمه حماية مصلحة معينة هي « الحياة » فاعتبر كل سلوك - إيجابي أو سلبي - يودي بها ركنا ماديا للجريمة ، أما الركن المعنوي فهو يختلف تبعا للصورة التي توافرت لدى الجاني : عمدية كانت أو غير عمدية أو متعمدية القصد ، وقد يقترن ارتكاب هذه الجريمة بظرف معين ، يضاف عليها قدرا - قل أو جل - من الجسامة سواء تعلق بمادياتها كالترصد واستعمال السم واقترائها بجناية ، أو أتصل بمعنوياتها كسبق الإصرار وارتباطها بجناية أو جنحة ، أو بصفة المجنى عليه كوقوعها على جريح حرب ، أو بصفة الجاني كوقوعها من زوج على زوجته حال تلبسها بالزنا ، ومن الواضح أن توافر أي من تلك الظروف الأخيرة أو عدم توافره لا يؤثر في قيام الجريمة - على عكس أركانها - مما يستتبع القول بأن تخلف أي من تلك الأخيرة يترتب عليه تقويض البناء القانوني للجريمة بينما لا يتحقق هذا الأثر إن تخلف أحد الظروف المشددة أو المخففة سالفة الذكر ، فالظروف تؤثر في المدى دون الجوهر ليس غير . أما عن السرقة فقد قصد المشرع بتجريمها ضيافة مال الغير من كل اختلاس ينصب عليه ، وهي تنهض على ركن مادي قوامه فعل الاختلاس وعلى ركن معنوي يتخذ صورة القصد الجنائي ، بيد أن ارتكاب السرقة قد يقترن بدوره بظروف مشددة أو مخففة تتعلق غالبا بركنها المادي كوقوعها ليلا أو مع التعدد أو حمل السلاح ، أو بصفة خاصة في المأل موضوع الاختلاس ككونه من أسلحة الجيش وذخائره أو كونه مخصصا زراعيًا زهيد القيمة وغير منفصل عن الأرض ، أو بصفة الجاني كما لو وقعت الجريمة من خادم على سيده . الخ ، ومن الواضح أن عدم تحقق فعل الاختلاس أو عدم تحقق القصد الجنائي - بما يتضمنه من عناصر داخلية - يبرئ الفاعل من كل مساءلة لأنه يستتبع تقويض بناء الجريمة ، بينما لا يترتب هذا الأثر إن اقترن ارتكاب الجريمة - أو لم يقترن - بأي من الظروف سالفة البيان .

ومن المألوف أن ينص الشارع على نموذج جريمة معينة ، مبينا في شق التجريم *Precetto primario* أركانها وعناصره وشروطه ، ومحددا بعد ذلك في

القسم الخاص في الشريعتين المصري والشوداتي - على الألة الكاتبة - الخرطوم سنة ١٩٧١ رقم ٧٩ من ٦١ ، والنيكوز محمد إبراهيم زيد - المرجع السابق - رقم ١٣٠ من ١٩٠ وما بعدها .

(١) راجع رسالتنا في سالفة الذكر - ص ٩٠ .

شق الجزاء Precetto secundario نصيب الجاني منه ، غير أنه قد يردف ذلك بعبارة أو فقرة أو نص تال مشروطاً به عنصراً جديداً ومرتباً عليه تعديلاً في الجزاء ، وهنا يثور التساؤل : هل نحن بصدد جريمة جديدة يعتبر العنصر الجديد ركناً خاصاً لها ؟ أم أننا بصدد ظرف عرضي ليس له من أثر يجاوز مجرد المغايرة في الجزاء المقرر للجريمة في صورتها البسيطة ؟

احتدم الخلاف حول الإجابة عن هذا التساؤل لدرجة أن نفراً قد ذهب إلى رفض هذه التفرقة الراسخة بين الظروف والأركان والنظر إليها على أنها تفرقة صناعية ليس غير (١) ، ولم يكن ميسوراً قبول هذا الرأي ، كما كان ضرورياً التصدي — بعد بحث وتقص طويلين — لحسم هذه المشكلة والادلاء بمعيار حاسم في شأنها ، وقد تعددت المعايير في هذا الشأن (٢) ، ووقف الثقة الحديث عند فكرة « المصلحة » محل الحماية متخذاً إياها معياراً صائباً للتفرقة بين الظروف والأركان (٣) ، ولتفصيل ذلك نسوق المثالين الآتيين :

المثال الأول : في جريمة القتل المتعدي القصد : تنص المادة ٢٣٦ ع على أن « كل من ضرب أو جرح أحداً عمداً أو أعطاه مواد ضارة ولم يقصد من ذلك قتلاً ولكنه أفضى إلى الموت يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع . . . » . ويعالج الرأي الغالب فقهاً وقضاء هذه الجريمة بحسبانها من جرائم الأذى ، وذلك بالنظر إلى طبيعة السلوك الذي أتاه الجاني والذي تمثل في ضرب أو جرح أو إعطاء لمادة ضارة أفضى إلى الموت . ونحن نخالف هذا الرأي ونستبد في ذلك إلى حجتين (٤) :

الحجة الأولى : أن المشرع قد أدرج هذه الجريمة ضمن جرائم القتل وانزلها بين نصوصه مكانة وسطى ، وذلك بعد سبق الحديث عن القتل العمدى البسيط والمشدد (مواد ٢٣٠ — ٢٣٤) — باعتباره أشد جسامته منه — وقبل الحديث عن القتل غير العمدى (م ٢٣٨) — باعتباره أقل جسامته منه — ولو جال بخاطرهم أن يعتبرها ضرباً أو جرحاً أو إعطاء لمادة ضارة لوسعه أن يدرجها ضمن جرائمه ، والقول بغير ذلك يعنى أن المشرع قد خلط بين مصالحي قانونية متعددة ومتباينة وأساليب علاجها في مواضعها الصحيحة .

والحجة الثانية : أن النتيجة الإجرامية هي « الوفاة » وليست « الإيذاء

(١) راجع في تفصيل ذلك : رسالتنا — سألغة الذكر — رقم ٥٣٠ ص ٩٣ — ٩٥ . . .
(٢) راجع في التفصيل : رسالة الدكتور عادل عازر — سألغة الذكر — رقم ١٨ ص ٤٣ وما بعدها ، ورسالتنا — سألغة الذكر رقم ٩٢ ص ٩٦ وما بعدها .
(٣) الدكتور عادل عازر — المرجع السابق — رقم ٢٦ ص ٧١ ، ورسالتنا — سألغة الذكر رقم ٦٠ ص ١١٠ ، ١١١ . . .
(٤) راجع مؤلفنا في « جرائم الاعتداء على الأشخاص » ، سالف الذكر — ص ١٠٩ ، ١٠٨ .

البدنى « فإذا قيل باعتبار الأولى ظرفا مشددا للثانى فإن الأمر ينطوى على مجافاة لمنهج الشارع فى حماية المصالح واعتباره اياها أساسا للتجريم ، وتفصيل ذلك أن دور الظرف المشدد يقف عند حد الافصاح عن جسامه الجريمة وخطورة الجانى مما يستتبع تغليظ عقابه دون أن ينطوى على اهدار لمصلحة قانونية جديدة مغايرة للمصلحة التى تكفل نص التجريم بصيانتها مجردة عنه ، وبالرجوع الى الجريمة محل البحث ، نجد أن حكمة التجريم — أى المصلحة — تتمثل فى حماية جسم الانسان من شتى صنوف الأذى مع بقائه حيا مهما بلغت درجة جسامته ، فإذا ما حدثت الوفاة فهل يسوغ القول أننا لازلنا فى نطاق الأذى ؟ وتأسيسا على ذلك فنحن ترى أن الوفاة ركن فى جريمة جديدة هى « جريمة القتل المتعدى القصد » وليست مجرد ظرف لجريمة الأذى (١) لأن تحققها يعنى اهدار مصلحة الانسان فى حياته وليس مجرد المساس بسلامة الجسم .

المثال الثانى : فى جريمة السرقة باكراه : تنص المادة ٣١٤ على أن « يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة من ارتكب سرقة باكراه فإذا ترك الاكراه أثر جروح تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة » . ويذهب الرأى الراجح فى الفقه والقضاء الى اعتبار الاكراه ظرفا مشددا لجريمة السرقة استوجب — فى نظر المشرع — تغير طبيعة الجريمة من جنحة الى جناية ، ومن الواضح أن نموذج هذه الجريمة يختلف عن النموذج الخاص بجريمة السرقة البسيطة الذى يستهدف حماية « مصلحة » الغير فى صيانة ماله ، فيزيد عليه — بواسطة العنصر الجديد — حماية سلامة جسم الغير من أفعال الاكراه ، وهى مصلحة مغايرة تماما للمصلحة التى أراد الشارع صيانتها عن طريق النموذج الخاص بجريمة السرقة البسيطة ، ومن ثم كان النموذج القانونى المنصوص عليه فى المادة ٣١٤ ع مكونا لجريمة جديدة هى جريمة السرقة باكراه وليس مكونا لجريمة سرقة مشددة بظرف الاكراه (٢) .

ثالثا — التعدد المعنوى للجرائم والتنازع الظاهرى للنصوص :

يقصد بتعدد الجرائم بصفة عامة ارتكاب شخص واحد أكثر من جريمة دون أن يصدر فى شأنه حكم بات من أجل احداها (١) وهو نوعان : مآدى

(١) من هذا الرأى : الدكتور جلال ثروت — نظم القسم الخاص — الجزء الاول — الاسكندرية سنة ١٩٧٢ رقم ١٢٣ ص ٣٠٨ ، وفى تفصيل أوفى: رسالته فى «نظرية الجريمة المتعدية القصد» — الاسكندرية سنة ١٩٦٥ رقم ٢٤٠ ص ٦٢٠ وما بعدها ، ويسير الفقه الإسلامى فى نفس الاتجاه: راجع المرحوم عبد القادر مودة — التشريع الجنائى الإسلامى — الجزء الثانى — القسم الخاص — الطبعة الاولى — القاهرة ١٩٦٠ رقم ٥ ص ٧ ، وكذلك الفقه الايطالى : Antolisel, op. cit. I. n. p. 59 ; Pannain (Remo) : I delitti contro la vita e la incolumita individule-Torine 1955 n. 41 e seg. pag. 87 eseg. .

(٢) راجع رسالة الدكتور عادل هازر مألقة الذكر — رقم ٣٠ ص ٥٧ ، ورسالتنا مألقة الذكر — ص ١١٥ .

ومعنوى . ويكون الأول حين تتعدد الأفعال تعددا يسمح بتعدد الأوصاف القانونية عليها بحيث نكون حيال أكثر من فعل يكون كل منه جريمة على حدة ، أى ينطوى على عدوان على مصلحة مختلفة عن الأخرى ، كالقتل والسرقة مثلا ، وحكم القانون بالنسبة اليه يتلخص في وجوب تعدد العقوبات بقدر عدد الجرائم اللهم إلا اذا ارتكبنا تنفيذا لغرض إجرامى واحد ، وكاننا مرتبطتين ارتباطا لا يقبل التجزئة فحينئذ توقع عقوبة الجريمة الأشد . ويكون الثانى حين تتحقق بالفعل الواحد جرائم متعددة تخضع لأكثر من نص من نصوص التجريم ، أى أن فعله ينطوى على مساس بأكثر من مصلحة يكلاها الشارع بحمايته ، كهتك العرض في طريق عام ، تتحقق به جريمة هتك العرض والفعل الفاضح العلنى ، وحكم القانون بالنسبة اليه يتلخص في وجوب التعويل على الجريمة ذات العقوبة الأشد والحكم بها دون سواها ، ونستطيع أن نستخلص — فيما يهنا بالنسبة لموضوع البحث — قاسما مشتركا بين نوعى التعدد — سالفى الذكر — يتمثل في تعدد المصالح التى حدث المساس بها سواء بأكثر من فعل كما هو شأن التعدد الماسى ، أو بفعل واحد كما هو الحال بالنسبة للتعدد المعنوى .

أما التنازع الظاهرى للنصوص فيتحقق في حالة ارتكاب فعل واحد وامكان تصور خضوعه — فى الظاهر — لأكثر من نص من نصوص التجريم ، فالفرض أننا بصدد فعل واحد يكون جريمة واحدة يحكمها نص تجريمى واحد ، غاية ما هناك أنه يتوهم اندراج هذا الفعل تحت أكثر من نص ، حتى اذا ما ثبت التفسير الصحيح للقانون ، بدا أن النص الواجب التطبيق واحد ليس غير ، وعلى ذلك فهو يتفق مع التعدد المعنوى في وحدة الفعل ، وفي امكان خضوعه — من حيث الظاهر فحسب — لأكثر من نص تجريمى ، بينما يختلف عنه في وحدة الوصف القانونى الواجب التطبيق عليه ، وبعبارة أخرى فإنه بينما تتعدد المصالح التى حدث المساس بها في حالة التعدد المعنوى فائنا نكون حيال مصلحة واحدة في حالة التنازع الظاهرى للنصوص ، وبناء عليه يدور التساؤل في الحالة الأولى حول قدر العقوبة الواجب التطبيق بينما يستهدف في الحالة الثانية ترجيح أحد النصوص البادية التنازع (٢) .

ويثور التساؤل حول الادلاء بمعيار للتفرقة بين الفرضين الآخرين ، وقد أدلى الفقه في هذا الشأن بمعايير عديدة (١) — ليس هنا مجال الاقاضة فيها —

(١) راجع في الموضوع : الدكتور على حسين الخلف : تعدد الجرائم وأثره في العقاب فى القانون المقارن — رسالة دكتوراه — القاهرة ١٩٥٤ ص ٢٨ .
(٢) Delestrée (Pol.)

Cumul et non-cumul des infractions, confusion et réduction des peines. Paris 1960 — p. 37 et ss.

(٢) الدكتور مأمون محمد سلامة — قانون العقوبات العسكرى — الجزء الأول — القاهرة ١٩٦٧ — ص ٢٣ . وتجدر الإشارة الى التفرقة بين التنازع الظاهرى للنصوص على النحو الوارد فى المتن وبين التكيف التخيري للفعل ، اذ يفترض هذا الأخير احتمال اسباغ أكثر من وصف على الفعل المرتكب ، ولكن أحدها فقط هو الصحيح بعد التحقق من ماهيته وملابساته ، مثال ذلك أن يطلق شخص الرصاص على انسان حتى تنتج عنه الوفاة ، وهو قد يخضع لنصوص القتل العمدى أو غير العمدى حسبما يخلص اليه التحقيق من توافر القصد الجنائى أو الخطأ غير العمدى . راجع الدكتور محمود نجيب حسنى — العام — رقم ١٠٠٥ ص ١٤٦ .

ومع ذلك يبدو لنا أن المعيار الذي يجب الوقوف عنده هو معيار « المصلحة » محل الحماية ، فإن تعددت المصالح التي أهدرها سلوك الجاني كنا بصدد تعدد معنوى ، أما أن كانت المصلحة واحدة فنحن تجاه تعدد ظاهرى للنصوص ليس غير (٢) . ونستشهد للتدليل على صحة هذا الراى بالمثالين الآتيين :

المثال الأول - فى جرائم العرض : تنص المادة ٢٦٧ - ٢٦٩ من قانون العقوبات على تجريم الاغتصاب وهتك العرض ، وقد يتمثل سلوك الجاني فى المساس بعورة امرأة ثم اغتصابها ، وهنا يثور التساؤل حول ما اذا كنا بصدد جريمة هتك عرض أم اغتصاب ، وقد يتوهم البعض أن الجريمتين قائمتان من الناحية المعنوية ، وما يتبع ذلك من وجوب تطبيق عقوبة الاغتصاب باعتبارها أشد ، ومع ذلك فإن المعيار المتقدم يحمل على القول بأن سلوك الجاني تمثل فى العدوان على « مصلحة » معينة هى المساس بالحربة الجنسية للمرأة ، وبأن ماحدث منه قبل تمام الاتصال الجنسى لم يكن الا تمهيدا له وليس فقط مجرد عدوان على « الحياء العرضى » - الذى تقوم به جريمة هتك العرض - للمجنى عليها بحسبانه « مصلحة أخرى » مغايرة للأولى ، ومن ثم يقود التفسير الصحيح للقانون الى نبذ النص الخاص بهتك العرض وأعمال ذاك المتعلق باغتصاب الأنثى ، لأننا بصدد مصلحة واحدة - ولسنا قبل مصالح متعددة - نال منها سلوك الجاني .

المثال الثانى - فى جرائم الأموال العامة : تنص المادتان ١١٢ ، ١١٣ من قانون العقوبات على تجريم اختلاس الأموال العامة وسرقة المال الخاص . ويثور التساؤل ، فى حالة اختلاس موظف لأموال عامة سلمت اليه بسبب وظيفته ، وعما اذا كنا بصدد اختلاس وسرقة أم أننا بصدد الأول دون الثانية ، ولا شك فى أن الجريمتين تتفقان فى ركنهما المادى الذى يتمثل فى « اختلاس مال مادى منقول مملوك لغير الجاني » ، ومع ذلك فإن الأولى تتميز عن الثانية بصفتين خاصتين فى كل من الجاني والمال موضوع الاختلاس ، اذ ينبغى أن يكون الأول موظفا عاما - أو من فى حكمه - وأن يكون الثانى مملوكا للدولة ، ومع هذا فقد يبدو للوهلة الأولى أن فعل الجاني يمكن أن يشكل فى نفس الوقت جريمة السرقة ، وهنا يبرز معيار المصلحة لترجيح أى من النصين المتقدمين ، ومن الواضح أن المشرع أراد حماية أموال الدولة بتجريمه الاختلاس بينما تغيا حماية الملكية الخاصة بتجريمه السرقة ، مما يعنى أن المصلحة فى

(١) راجع فى التصيل : الدكتور الفونس ميخائيل حنا - تعدد الجرائم وأثره فى العقوبات والإجراءات - رسالة دكتوراه - القاهرة سنة ١٩٦٣ ص ٨٣ وما بعدها ، وكذلك الدكتور محمود نجيب حسنى - العام ، رقم ١٠٠٦ ص ٩٥٠ وما بعدها ، الدكتور رمسيس بهنام - النظرية العامة للقانون الجنائى - سالف الذكر - ص ٢٤٠ .

(٢) بتبول - المرجع السابق - ص ٨٦ ، جرسينى - الجزء الاول - ص ٤١٣ والدكتور مأمون سلامة - قانون العقوبات العسكرى - سالف الذكر - ص ٣٣ .

الحالتين ليست واحدة ، وأنه يجب استبعاد النص الخاص بالسرقة وانزال حكم ذاك الخاص بالاختلاس .



خاتمة

ويعد : فهذه لمحة من الفكر عابرة حول فكرة المصلحة في قانون العقوبات، وقد كشف البحث عن عراقة هذه الفكرة لارتباطها بفلسفة التجريم والعقاب مما يعنى وجوب ردها — تاريخيا — الى تاريخ الفلسفة . وان كانت للمصلحة تلك المكانة في الماضي فقد بقيت ملازمة لتطور التشريع على مر التاريخ ، بحسبان هذا التطور انعكاسا لما استقر في ضمير المجتمع من مصالح بلغت في نظر الشارع الجنائي مكانة عليا ، وينبغي أن تكون هاديا في المستقبل لكل من يتصدى لأمر التشريع حتى لا تكون ثمرة فجوة — ولو ضئيلة — بين القانون والواقع ، توهم الأول بوصمة التخلف والقصور ، وتحفز الثانى على تفجير ثورة عارمة تقوض صرح هذا القانون الظالم .

ان وضع المصلحة من القانون كوضع المشكاة من السراج ، فمن حفل بالمظهر وأغفل الجوهر كان كمن يحمل سراجا بغير مشكاة ، قد يطريه في ضوء النهار الساطع ولا يجديه في عتمة الليل الحالك ، والعدالة غير المستتيرة لا تضيء في الظلام ، هي السراج المنطفىء لا يعود على صاحبه الا بمشقة حمله (١) .

والمصلحة — مفهومة على أنها العلاقة التي تربط بين الانسان والمال — هي حكمة التجريم ، وهي المعيار الذى يستعين به الشارع في مرحلتى التقنين والتطبيق سواء في انتقاء المصلحة محل الحماية او في رسم النموذج القانونى لكل جريمة او لطائفة معينة من الجرائم ، او في اسباغ تفسير غائى للقاعدة القانونية يربط بينها وبين مقتضيات الحياة التى يعيش فيها ، او في حل بعض المشاكل الهامة في قانون العقوبات : كتلك الخاصة بالتفرقة بين أركان الجريمة وظروفها ، وتلك المتعلقة بالتفرقة بين حالات التعدد المعنوى للجرائم والتنازع الظاهرى للنصوص الجنائية .

(١) نقلا عن الدكتور ثروت أنيس — المقال السابق — ص ٢٦٤ .

**يعقد المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية دوره
تدريبية فى الكشف عن الجريمة بالوسائل العلمية تبدأ فى
شهر نوفمبر سنة ١٩٧٤ لستة أشهر ويشترك فى الدورة
ممثلون لجهات الأمن العام والقضاء فى مصر والدول العربية .**

الشروع فى الجريمة المستحيلة

دكتور احمد على المجدوب

رئيس وحدة بحوث العقوبة والتدابير الاصلاحية

يلاحظ على اتجاه المشرع المصرى فى جمهورية مصر العربية فى مشروعى قانون العقوبات اللذين وضعوا فى السنوات العشر الاخيرة (المشروع الموحد ١٩٦٠ ومشروع قانون العقوبات الجديد ١٩٦٦) ميله الواضح الى المذهب الشخصى ولعل ذلك يبدو بجلاء بالنسبة للمشروع فى الجريمة . فقد نبذ التفرقة بين الشروع فيما يسمى بالجريمة المستحيلة والشروع فى الجريمة غير المستحيلة وهو الذى كان يعاقب عليه فقط . وهى التفرقة التى قررها المذهب الموضوعى . ومن ثم أصبح العقاب شاملا للشروع فى النوعين من الجرائم ولم يستثن المشرع من العقاب سوى العزم على ارتكاب الجريمة والأعمال التحضيرية لها أو محاولة ارتكابها (م ٣٧ من مشروع قانون العقوبات الجديد) وهى أعمال تخرج بطبيعتها من نطاق الشروع حتى فى ظل قانون العقوبات الحالى .

والواقع أن اعتناق المشرع فى مصر للمذهب الشخصى وخاصة بالنسبة للمشروع قد حدث فى أعقاب تطور كبير وواضح فى هذا المجال سبقتنا اليه تشريعات كثيرة أدت اليه الدراسات المستفيضة والبحوث الجادة التى تناولت المشكلة ، وسواء قدر لمشروع قانون العقوبات الجديد أن يوضع موضع التطبيق أو لم يقدر له هذا وشرع فى وضع مشروع أجر لقانون العقوبات فإنه من المستحسن أن يبقى الاتجاه الجديد للمشروع والذى بدأ واضحا فى المشروعين السابقين . وفيما يلى نستعرض مشكلة الشروع فى الجريمة المستحيلة فى الفقه والتشريع والقضاء المقارن مع القاء الضوء على موقف الشراح والمشرع والقضاء فى مصر .

تاريخ مشكلة الشروع فى الجريمة المستحيلة فى الفقه الغربى :

كان العالم الالماني فويرباخ أول من ناقش المشكلة سنة ١٨٠٨ عندما قرر أنه لا يجب أن يعاقب على المشروع كمبدأ الا اذا كان يتسم بالخطورة واشترط قيام علاقة السببية بين النشاط الذى صدر من الجانى فى مظهره الخارجى وبين النتيجة التى يريد تحقيقها . وكان هذا بداية التفرقة بين نوعين من الاستحالة احدها ترجع الى الموضوع والاخرى ترجع الى الوسيلة ولكن هذه التفرقة هجرت تماما بعد أن أصبح القانون يسوى بين الوسائل المستخدمة فى الجريمة ولم يعد يشترط ارتكابها بوسيلة معينة .

ثم أحل الفقيهان فون بار وميكر ماير سنة ١٨١٦ تفرقة أخرى بين ما يسمى بالاستحالة المطلقة والاستحالة النسبية وفى الاولى يظل الشروع

غير معاقب عليه بينما يعاقب عليه في الثانية (١) . وذلك على أساس أن الشروع في الجريمة المستحيلة استحالة مطلقة غير مقصور لأن الشروع يفترض بدءاً في التنفيذ ولا يمكن أن يكون هناك بدء في تنفيذ جريمة مستحيلة استحالة مطلقة ولذلك فلا عقاب على الشروع في هذا النوع من الجرائم .

وقد سادت هذه التفرقة في ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وإن كان جانب من الفقه قد رفضها وخاصة جارو الذي كان من أنصار النظرية الموضوعية ولكنه عدل عنها في الطبعة الثالثة من كتابه حين برأت محكمة باريس أحد النشالين في حكمها الذي أصدرته في ١٩ أكتوبر سنة ١٨٩٤ لأنه أدخل يده في جيب رجل ليسرق ما فيه ولكنه وجد الجيب خاليا نظرا لأن المال كان في الجيب الآخر . وقد وجه النقد الشديد إلى هذا الحكم الذي اعتبرته بعض الأوساط القانونية نهاية عهد النظرية الموضوعية . وانضم إلى جارو في مهاجمته للنظرية الفقيهان لا بورد لاكوست وفيللي بحجة أنها تقيم تفرقة هشة وضعيفة فإذا كان هناك شروع لم يصل إلى غايته لأسباب خارجة عن إرادة الجاني فإن هذا يرجع إما إلى أنه قد خدع بشأن النتائج المترتبة على نشاطه الإجرامي أو لأنه تصرف في ظل فروض خاطئة جعلته يعتقد أن عملاً ما يحتمل أن تقترب عليه النتيجة المرغوبة فإذا به لا يحققها . وفشل الشروع وعدم بلوغه غايته دليل في ذاته على أن فعلاً معيناً يصلح أو لا يصلح نهائياً لتحقيق النتيجة المرغوبة فليس هناك مجال للقول بوجود استحالة نسبية واستحالة مطلقة بل إن الصحيح أنه إما أن تكون هناك استحالة أو لا استحالة درجات . إن جوهر الشروع يقوم في وضوح الإرادة المتجهة إلى مخالفة القانون وهذا الإعلان عن الإرادة يبدو من نفس الطبيعة في الشروع الذي يقال أنه مستحيل استحالة مطلقة أو غير ممكن التحقيق كما يبدو في الشروع المستحيل استحالة نسبية .

وحيث أن كل شروع يتضمن نقصاً في السببية المرتبطة بالفعل فإن هذا النقص لا يمكن أن يكون سبباً يحول دون المعاقبة على بعض صور الشروع . وهذا يرجع إما إلى أنه قد خدع بشأن النتائج المترتبة على نشاطه الإجرامي أو لأنه تصرف في ظل فروض خاطئة جعلته يعتقد أن عملاً ما يحتمل أن تقترب عليه النتيجة المرغوبة فإذا به لا يحققها . وفشل الشروع وعدم بلوغه غايته دليل في ذاته على أن فعلاً معيناً يصلح أو لا يصلح نهائياً لتحقيق النتيجة المرغوبة فليس هناك مجال للقول بوجود استحالة نسبية واستحالة مطلقة بل إن الصحيح أنه إما أن تكون هناك استحالة أو لا استحالة فليس للاستحالة درجات . إن جوهر الشروع يقوم في وضوح الإرادة المتجهة إلى مخالفة القانون وهذا الإعلان عن الإرادة يبدو من نفس الطبيعة في الشروع الذي

(١) كان جارو في الطبعة الأولى من كتابه يؤيد التفرقة بين الاستحالة النسبية والاستحالة المطلقة وانظر .

Ortolan : *Eléments de droit pénal*, Tome 1, p. 378 et 459 ; Haus, *Principes généraux du droit pénal belge*, Tome 1, p. 378 et 459.

يقال انه مستحيل استحالة مطلقة او غير ممكن التحقيق كما يبدو في المشروع المستحيل استحالة نسبية .

وحيث ان كل شروع يتضمن نقصا في السببية المرتبطة بالفعل فان هذا النقص لا يمكن ان يكون سببا يحول دون المعاقبة على بعض صور الشروع .

ولقد حاول جارو في الطبعة الثالثة من كتابه ان يضع التفرقة على اساس التمييز بين ما يرجع منها الى استحالة سببها الوسيلة ، وقال ان الاستحالة في هذه الحالة يعاقب عليها ، واستحالة ترجع الى القانون وهذه يترتب عليها تخلف اخذ العناصر المادية المكونة للجريمة ورايه انه لا يعاقب عليها ، مثال ذلك ان يكون الشخص المراد قتله قد فارق الحياة عند بدء الجاني في تنفيذ جريمته . وفي جريمة الاجهاض عدم وجود الحمل وفي جريمة القتل بالسم استخدام الجاني لمواد غير سامة .

اما الفقيه فون ليست فقد وضع تفرقة بين الشروع المعاقب عليه والشروع الذي لا يعاقب عليه تقوم على خطورة الفعل المرتكب فاذا كان الشروع خطيرا عوقب الجاني اما اذا لم يكن كذلك ترك بلا عقاب .

تقدير المعيار المستخدم في التفرقة بين الاستحالة النسبية والمطلقة :

من الواضح ان هذا المعيار يستند الى تعليل خاطيء فالحقيقة ان الجريمة المستحيلة استحالة مطلقة يمكن ان يكون فيها بدء في التنفيذ ولو ان البدء في التنفيذ مقدر له بالضرورة ان يفشل ولكن لا شك ان الفاعل كان قد أعد له وقصده واراد ان يحقق نتيجة اجرامية يسعى اليها به وهذا يكفي لتكوين الشروع المعاقب عليه طبقا للمادة ٢ عقوبات فرنسي (١) .

نقد المعيار الذي قال به كل من جارو وفون ليست :

بالرغم من ان المعيار الذي قال به جارو اكثر تحديدا من معيار الاستحالة المطلقة والنسبية الا انه يفتقر الى الاحكام ، فبالنسبة للأمثلة التي ضربها يثور التساؤل عن معنى كون الشخص الذي شرع في قتله ميتا من قبل بينما يقرر المشرع ان القتل هو لنفس والميت ليس نفسا وانما هو جثة . وكيف يمكن ان يكون التسميم بمواد غير سامة بينما ان المشرع يستلزم ان يتم بمواد تسبب الموت (م ٣٠١ عقوبات فرنسي) وكيف يكون الاجهاض واقعا لامرأة ليست حاملا في حين ان المشرع ينص على ان الاجهاض لا يكون الا لحبلى (م ٣١٧ عقوبات فرنسي) . كذلك فان استيفاء الجريمة كل عناصرها المادية الخاصة بها ليس مطلوبا الا بالنسبة للجريمة التامة ، اما بالنسبة للشروع فان الجاني لا يكون قادرا على ان يحقق الهدف الذي يسعى اليه فالفعل الذي يمكن ان يحقق النتيجة الاجرامية يكون معدوما ومع ذلك فان المشرع يعتبر الفعل غير مشروع حتى ولو ان العنصر المكون للجريمة ليس قائما . كذلك فان ما يسمى بالاستحالة النسبية المراجعة الى الموضوع ليست في الاصل سوى استحالة ترجع الى الوسيلة فمن يقصد

André Henry, note sous L'arrêt 9 Nov. 1928. D.P. 1. 97.

(١)

قتل شخص بإطلاق النار عليه من بندقية بداخل غرفة اعتاد هذا الشخص أن يوجد بها فإذا بها خالية في اللحظة التي أطلق فيها النار فان الاستحالة في هذا الفرض تعتبر راجعة الى الوسيلة أيضا ومظهرها في هذه الحالة عدم اختيار الشخص الأداة الصالحة لتحقيق الجريمة في الظروف المحددة التي سترتكب فيها وكذلك الشخص الذي أراد أن يضع قنبلة زمنية في مكان اعتاد عدوه أن يمر به ولكنه لم يمر في ذلك الوقت وانفجرت القنبلة دون أن تصيبه .

أما فون ليست فان المعيار الذي قال به غير محدد فهو يعتمد أساسا على التقدير الذاتي للفعل وهذا التقدير يختلف من حالة الى أخرى مما يجعل الاعتماد عليه متعذرا لان شعورنا بالخطر يختلف من شخص الى آخر وينعكس بأشكال مختلفة فقد يبدو الفعل تارة خطرا وقد لا يبدو كذلك تارة أخرى كما انه يختلف من شخص الى آخر فبينما يراه أحدهم خطيرا لا يراه غيره كذلك بالإضافة الى اختلاف الظروف التي يقع فيها .

وقد اعترض أنصار النظرية الشخصية على ما ذهبت اليه النظرية الموضوعية ، لا سيما وان هذه النظرية قد ماتت في بلاد منشئها « ألمانيا » منذ القرارين الشهيرين اللذين أصدرتهما المحكمة الامبراطورية العليا وقررت في أحدهما أن خنق مولود ولدا ميتا يعتبر شروعا يجب المعاقبة عليه وقررت في الثاني أن الشروع في اجهاض امرأة تظن انها حامل وهي ليست كذلك يعتبر شروعا معاقبا عليه .

ويرى فون ليست أن المحكمة العليا الألمانية قد أخطأت بعدم فهمها لفكرة الخطر المادي الضروري لكل فعل إجرامي ، فالخطر الذي يحدثه الفعل الإرادي — وخاصة امكان حصول النتيجة ضروري وجوهري لفكرة الشروع ، وينتج عن ذلك في رأى فون ليست أن كل شروع لا يتضمن امكانية حصول النتيجة لا يعتبر شروعا معاقبا عليه وهذه هي فكرة الاستحالة المطلقة التي أدخلت الى جانب الاستحالة النسبية لايجاد نوع من الاتفاق بين المدرستين المختلفتين .

وفي رأى ليست وجماعته أن الفعل الخارجي في حالة الجريمة المستحيلة يكون أثره ضعيفا في الحياة الخارجية بين الناس وربما كان معدوما في بعض الأحيان لذلك لا يمكن أن يكون له هذا الخطر الاجتماعي الذي يحدثه فعل إجرامي آخر . وهذه الاعتبارات الخاصة هي التي أدت الى ظهور التفرقة بين الاستحالة المطلقة والاستحالة النسبية كحل وسط بين النظريتين الموضوعية والشخصية .

الغاء التفرقة بين الاستحالة المطلقة والاستحالة النسبية والمعاقبة على الشروع بصفة دائمة : (المذهب الشخصي)

وأنصار هذا المذهب يرون انه يجب الغاء التفرقة بين الاستحالة المطلقة والاستحالة النسبية والمعاقبة على الاستحالة في كل صورها ، وذلك

لأنه يكفي لإثبات خطورة الجاني محاولته ارتكاب الجريمة ،
ويكفي لمعاقبته من شروع أنه قد تصور الجريمة ممكنة الوقوع من وجهة
نظره هو لأنه لو تصورها غير ذلك لما أقدم عليها . ولو أننا نظرنا إلى كل
جريمة لوجدنا أنها تنطوي على قدر من الاستحالة ترجع إما إلى الموضوع
وإما إلى الوسيلة . أما إذا كانت الجريمة مستحيلة منذ البداية ، لا من
وجهة نظر الجاني فحسب وإنما كانت في ذاتها غير ممكنة الوقوع فهذه
استحالة مطلقة تجعل الفعل يخرج برمته من دائرة العقاب مثال ذلك من
يحاول أن يقتل غريمه باستخدام السحر أو الشعوذة . فالشروع يقوم
بالنسبة للجاني حين يكون قد أراد تحقيق النتيجة الإجرامية في الظروف
العادية التي نص عليها المشرع فيكفي إذن لكي يصبح الفعل معاقبا عليه
أن يكون الجاني قد توفرت لديه الإرادة لتحقيق مختلف العناصر المكونة
للجريمة وليس بذي أهمية أن يكون قد حققها أو ألا يكون في مقدوره أن
يحققها ، فاجرامه يكفي لقيامه أن يكون قد أراد هذه العناصر الإجرامية
المختلفة وأنه سعى إلى تحقيقها . فالشخص الذي يطلق النار على آخر
يعتقدا أنه حي فإذا به ميت تتوفر لديه بالتأكيد الإرادة لقتل هذا الشخص
ولا يمكن أن يكون لموت الشخص المراد قتله أي أثر في موقف الجاني حيث
أن إرادته كانت متجهة إلى أن تحدث الضربة القاتلة الموت في الظروف التي
نص عليها القانون .

والذي يبدو أن القانون قد تطلبه في حالة الشروع هو أن يكون الجاني
قد أراد تحقيق النتيجة وتام بالأعمال المؤدية إليها ، وهو يعتقد في قرارة
نفسه أن بمقدوره تحقيقها في الظروف العادية التي نص عليها القانون ،
وكون الضحية كان ميتا فإن هذا يعتبر سببا خارجا عن إرادة الفاعل ،
فقانون العقوبات لا يعاقب من ارتكب جريمة قتل لأنه قتل إنسانا فالشواهد
أن من قتل وهو في حالة دفاع شرعي لا يعاقب ، ومن قتل وهو مكره
لا يعاقب ، ومن قتل وهو تحت ضغط قوة قاهرة لا يعاقب كقاتل فليس الفعل
المادى في القتل يكون هو السبب في العقاب . فما يعاقب عليه القانون هو
الإرادة الإجرامية التي تظهر بشكل كاف والمتجهة إلى الإضرار بالمجتمع
ومن ثم يكون من الضروري أن يوقع المجتمع العقاب على صاحب هذه
الإرادة . فإذا كانت الإرادة الإجرامية قد ظهرت واضحة في أعمال مادية
صدرت من صاحبها فإنه يعتبر مذنباً ويجب توقيع العقاب عليه بغض النظر
عما إذا كانت استحالة تحقق النتيجة ناشئة عن أسباب لا ترجع إليه . .
أن ما يعاقب من أجله الجاني هو التعبير الخارجي عن إرادته الإجرامية
عندما تتجه إلى إلحاق الضرر بالمجتمع أو تسبب له المتاعب بالاعتداء على
المصالح محل الحماية وليس للنتيجة التي تقع سوى أهمية ضئيلة إلى
جانب ما للإرادة من أهمية (١) .

Leclercq, P. la tentative de crime impossible est-elle punissable ? (١)

Rev. de dr. pén. et de dr. crim. 1907. p. 145.

ولا يمكن القول بأنه في حالة الاستحالة المطلقة لا توجد خطورة إجرامية .
فهذه الخطورة قائمة طالما أن هناك أفعالا تعكس الإرادة الإجرامية
لصاحبها (١) .

وهو رأى قال به الفقيه فون بوري في ألمانيا ، فقرر أن الشروع يعاقب
عليه دائما بغض النظر عما إذا كانت الجريمة مستحيلة استحالة نسبية
أو مستحيلة استحالة مطلقة لأن العقاب على الشروع في رأيه ليس سببه
حدوث نتيجة ضارة فهذه لا تحدث إلا بالنسبة للجريمة التامة أما الشروع
فيعاقب عليه بسبب السلوك غير المشروع للجاني والذي يكشف عن إرادته
الإجرامية وحالة الخطورة الإجرامية الموجودة لديه والتي تمثل بالتسالي
خطورة على النظام الاجتماعي وهذه الطبيعة الخطرة يمكن أن تنشأ من
تدبير الجريمة المسماة بالمستحيلة أكثر مما تنشأ من الجريمة الناقصة .
وقد أخذت المحكمة العليا في ألمانيا بهذه النظرية .

نقد المذهب الشخصي :

يرى جارو (٢) أن أهم نقد يوجه إلى هذا المذهب هو أنه سيؤدي إلى
المعاقبة على الجرائم الوهمية « Putative » وهي ذلك النوع من
الجرائم التي لا يكون لها وجود إلا في مخيلة صاحبها . فلمجرد صدور
فعل منه قد لا تكون له علاقة بالإرادة الإجرامية فإنه سيعتبر في حالة
شروع في ارتكاب جريمة ويوقع عليه العقاب . وكذلك في حالة ما إذا اقتصر
ما قام به الشخص على الأعمال التحضيرية فإن اعتبار هذه الأفعال صادرة
عن إرادة إجرامية سيؤدي إلى معاقبته على شروع بالرغم من أن هذه
الإرادة لم تستقر تماما وربما يكتفى هذا الشخص بالأعمال التحضيرية ويكف
عن السير في طريق الجريمة إلى نهايته . ولكن يبدو أن مخاوف الفقيه
جارو كان مبالغا فيها إذ لا يصل الأمر إلى هذا الحد بالنسبة للمعيار الذي
تأخذ به النظرية الشخصية التي رغم اهتمامها بالإرادة الإجرامية فإن ذلك
لا يجعلها تتغاضى تماما عن الأفعال الخارجية التي تعبر عنها .

موقف القانون المقارن من الشروع في الجريمة المستحيلة :

يختلف موقف التشريعات المختلفة من العقاب على الشروع في الجريمة
المستحيلة فبينما ينص بعضها صراحة على أن الشروع في ارتكاب جريمة
مستحيلة يعاقب عليه نجد البعض الآخر لا يتضمن مثل هذا النص وإنما
يتضمن أما نصا عاما يمكن أن يشمل الشروع في ارتكاب الجريمة المستحيلة
ويمكن ألا يشمل أو يتضمن نصا واضح الدلالة على عدم شموله للجرائم
المستحيلة .

(١) Adolphe prins op. cit. n. 233. p. 141 ; André Henry : note sous
l'arrêt 9 Nov. 1928. Dalloz p. 1929. 1. 97.

Garaud ; op. cit. p. 520.

(٢)

ومن التشريعات التي تنص صراحة على أن الشروع في ارتكاب جريمة مستحيلة يعاقب عليه قانون العقوبات النرويجي الذي يقف متميزا بين التشريعات العقابية الحديثة بنصه الذي يقضى بأن الشروع في ارتكاب جريمة مستحيلة يعاقب عليه طالما أن هناك موضوعا للجريمة وبلا أدنى اهتمام بالعائق الذي حال دون بلوغ التنفيذ غايته . وهذا القانون لا يعترف بالاستحالة التي ترجع الى الوسيلة ويشبهه في الموضوع قانون العقوبات اليونان (م ٤٣/١) التي تنص على أن الشروع في الجريمة المستحيلة يعاقب عليه « فمن يشرع في ارتكاب جناية أو جنحة يعاقب بالعقوبة المقررة بالمادة ٨٣ بعد خفضها الى النصف ولو كانت الوسيلة التي استخدمها أو الموضوع الذي يستهدفه بنشاطه الاجرامى ذو طبيعة من شأنها أن تجعل وقوع الجريمة مستحيلا استحالة مطلقة بينما تنص الفقرة الثانية من نفس المادة على أنه « لا يوقع أى عقاب على الشخص الذي يحاول ارتكاب مثل هذه الجريمة بسذاجة » .

كما يتضمن قانون العقوبات البولوني نصا مماثلا (م ٣٢/٣٢) والقانون الانجليزي يعاقب بدوره على الشروع في ارتكاب جريمة مستحيلة طالما أنه قد توفر لدى الجاني قصد ارتكابها سواء كانت الاستحالة ترجع الى الوسيلة أو الى الطريقة التي استخدمت في ارتكابها أى طريقة التنفيذ (١) .

وكان قانون العقوبات في عهد النازي يعاقب على كل علاقة جنسية بين مواطن ألماني وبين شخص يهودي أو يظن أنه يهودي « وذلك لحماية صفاء الجنس الارى والشرف الالمانى (قانون ١٥ سبتمبر ١٩٣٥) وهو مظهر للعقاب على الاستحالة المطلقة كذلك فان المادة ٢٣ من قانون العقوبات السويسري تنص على أن للقاضي سلطة مطلقة في تخفيض العقوبة على الشخص الذي يحاول ارتكاب جناية أو جنحة اذا استخدم وسيلة أو استهدف غرضا لا يمكن معه الوصول الى ارتكاب الجريمة بصورة مطلقة . أما اذا كان الفاعل قد أقدم على الجريمة لفقدان الذكاء فللقاضي أن يعفيه من العقوبة » وتنص المادة ٥٩ عقوبات بغدادى على أنه « يعتبر شروعا في ارتكاب جريمة كل فعل صدر بقصد ارتكاب جناية أو جنحة مستحيلة التنفيذ أما نظرا للكيفية التي قصد بها ارتكاب الفعل أو الوسائل التي استعملت في ارتكابه » . وقانون العقوبات السوري (م ٢٠٢) . « يعاقب على المحاولة وان لم يكن في الامكان بلوغ الهدف بسبب ظرف عاды يجهله الفاعل » .

(١) وقد لاحظ أحد الكتاب (شومب كومينال) في البحث الذي نشره بالمجلة الانتقادية سنة ١٨٩٥ ص ٩٤ وما يليها عن الشروع أن مشروع اللجنة الانجليزية الصادر سنة ١٨٧٩ يختلف عن المشروع الذي نشره ستيفن (م ٤٩ فقرة ٢ ص ٢٩) . لمشروع اللجنة يتضمن في المادة ٧٤ منه نصا عنوانه محاولة ارتكاب الجرائم وهو يعاقب على الشروع حتى ولو كانت استحالته مطلقة . والمادة تنص على أن النشال لا يقلب من العقاب حتى ولو كان الجيب الذي أراد أن يسرق منه خال ص ٧٧ انظر : ستيفن ديجست رقم ٢٩ وانظر أيضا بيرنز المرجع السابق ص ١٤٠ .

وقد اعتنق المشرع في مشروع قانون العقوبات الموحد هذا الاتجاه. فنص في المادة ٤٢ على أنه إذا استحال تحقيق الجريمة التي قصد الفاعل ارتكابها لقصور الوسيلة أو لانعدام الموضوع وجب تطبيق أحكام الشروع عليه ولا يعاقب الفاعل في هذه الحالة إذا أتى فعله عن غير فهم . كذلك لا يعاقب من ارتكب فعلا يظن خطأ أنه يكون الجريمة .

تشريعات تتضمن نصوصا تتسم بالعمومية :

أما التشريعات التي تتضمن نصا يتميز بالعمومية يمكن أن يسرى على الشروع في ارتكاب الجرائم المستحيلة ويمكن ألا يسرى فمن بينها قانون العقوبات الألماني الذي يعاقب على الشروع بواسطة نص يتصف بالعمومية الشديدة وكان تبرير ذلك أن المشرع أراد أن يترك للفقه والقضاء مهمة حل المشكلات الخاصة بالحالة التي تكون فيها الجرائم مستحيلة سواء كانت هذه الاستحالة راجعة إلى الموضوع أو راجعة إلى الوسائل ولكن الفقيه فون ليست يرى أن المشرع حين وضع نص المادة ٤٣ عقوبات لم يكن قصده متجها إلى التفرقة بين نوعي الاستحالة وإنما كان ينبغي فقط التفرقة بين البدء في التنفيذ المكون للشروع وبين الأعمال التحضيرية كما أنه لم يقصد أن يترك المشكلات المرتبطة بالشروع في الجرائم المستحيلة للفقه والقضاء يحلانها لأن تلك مهمة الفقه والقضاء بدون حاجة إلى تفويض تشريعي أو ضمنى من المشرع . ولقد جرى قضاء المحكمة العليا الألمانية على المعاقبة على الشروع في الجرائم المستحيلة سواء كانت استحالتها نسبية أو مطلقة

وشبيه بالنص الألماني من حيث اتساعه وعموميته النص الموجود بقانون عقوبات ولاية نيويورك الذي يقرر أن الشروع هو فعل تم بقصد ارتكاب جريمة ويتجه إلى الجريمة ولكنه فقد أثره وطبقا لهذا التعريف للشروع يجوز للقاضي أن يعاقب على الشروع في الجريمة المستحيلة .

أما قانون العقوبات الفرنسي فإنه بالرغم من عدم وضوح الموجود به والخاص بالشروع فيما يتعلق بالعقاب على الجريمة المستحيلة وهو ما أدى بالفقه إلى وضع المعايير المختلفة للتفرقة بين حالات الاستحالة لتحديد ما هو معاقب عليه منها وما هو غير معاقب فإن التفسير الأخير للنص الخاص بالشروع وهو التفسير السليم مؤداه أن الشروع سواء كان في جريمة استحالته نسبية أم مطلقة وسواء كانت هذه الاستحالة راجعة إلى الموضوع أم إلى الوسيلة وسواء كانت مادية أم قانونية فإنه يعاقب عليه . وهو ما طبقه القضاء باطراد في أحكامه الأخيرة .

وقد أكد المشرع الفرنسي ذلك الاتجاه فيما أدخله من تعديلات على بعض نصوص القانون أو ما أصدره من قوانين تكميلية حيث عاقب على الاستحالة حتى ولو كانت مطلقة فالمادة ٣/٣١٧ عقوبات فرنسي (قانون ٢٧ مارس ١٩٢٣) تقضى بمعاقبة الأطباء والقبائل ٠٠ الخ الذين يستخدمون وسائل

تهدف الى أحداث الاجهاض بدون أن تنص على أن يكون ذلك « لامرأة حامل » وهو الشرط الذى تتضمنه الفقرة الاولى من نفس المادة .

وقد استند القضاء الفرنسى الى هذا النص لاصدار احكام ادان فيها اشخاصا عن شروع فى اجهاض فى حالات كانت الجريمة تعتبر فيها مستحيلة استحالة مطلقة (١) .

ولم يكن القضاء الفرنسى يعاقب فى أول الامر على الشروع فى الجريمة المستحيلة استحالة مطلقة وكان يطبق هذه التفرقة بشكل دقيق فقضى بأنه لا عقاب على الشروع فى حالة ما اذا وضع شخص يده فى جيب شخص آخر لسرقة ما به فاذا به خال (٢) . ولا على اجهاض امرأة ليست حاملا (٣) .

ثم لم تلبث محكمة النقض الفرنسية أن عدلت عن عدم العقاب على ما يسمى بالاستحالة المطلقة فقررت فى حكم لها أن عدم وجود نقود فى صندوق النذور الموجود بالكنيسة هو ظرف خارج عن ارادة الفاعل الذى قصد الاستيلاء على النقود التى يحتويها الصندوق فما حدث منه هو شروع فى سرقة معاقب عليه وليس شروعا فى جريمة مستحيلة استحالة مطلقة (٤) . كما أدانت شخصا عن شروع فى قتل بأن أطلق عيارا ناريا فى غرفة على المكان الذى اعتاد أن يشغله الشخص المراد قتله والذى لم يكن موجودا فى هذا المكان عند اطلاق النار (٥) . وفى حكم شهير أصدرته محكمة Monty قررت فيه أنه يعاقب على الشروع حتى ولو كانت الجريمة مستحيلة استحالة مطلقة (٦) . كما قررت محكمة تولوز أنه فى حالة ما يسمى بالجرائم المستحيلة سواء تلك التى تكون استحالتها مطلقة أو التى تكون استحالتها نسبية أو التى ترجع استحالتها الى الفعل أو تكون استحالتها راجعة الى القانون فإن الشروع فيها يعاقب عليه على شريطة أن تكون هذه الاستحالة غير معلومة من الجانى طالما أنه قد كشف عن ارادته بأعمال من نفس الطبيعة ونفس الخصائص التى تتميز بها الجريمة لو أنها كانت ممكنة الوقوع (٧) . وأنه طالما كانت لدى البائع ارادة ارتكاب الجريمة وان استحالة تحقق النتيجة التى ترجع الى صفة المشتري لم يكن لها أى تأثير على ارادته الاجرامية فاستحالة الفعل ليست سوى ظرفا مستقلا عن ارادة البائع نشأ عنها أن الجريمة قد وقفت عند حد الشروع (٨) .

-
- | | |
|---|-----|
| Cass. 12 Mai 1934. G. P. 1934. 1. 1039. | (١) |
| Paris, 19 Oct. 1894. Précité. | (٢) |
| Cass. 6 Janv. 1859. D.P. 1859. 1. 336. | (٣) |
| Cass. 4 Nov. 1876. D.P. 1878. 1. 33 - 35. | (٤) |
| Cass. 12 Avr. 1877. D.P. 1878. 1. 33. | (٥) |
| Crim. 4 Janv. 1896. D.P. 1896. 1. 21. et la note de M. Garraud. | (٦) |
| Toulouse 13 mars 1942. D.C. 1943. 94. Note Donnedieu Vabres. | (٧) |
| Crim. 28 Oct. 1942. D.C. 1943. Note Donnedieu de Vabres. | (٨) |

وهكذا نبذ القضاء التفرقة بين الاستحالة النسبية والمطلقة وخاصة بعد أن وضع المبدأ الذي قرر فيه أن المادة الثانية من قانون العقوبات الفرنسي لم تطلب في الواقع - لكي تعاقب على الشروع - سوى أن تكون الجريمة لم تتم لأسباب خارجية عن ارادة الفاعل دون أن تستلزم كون النتيجة غير المشروعة ممكنة (١) .

وظهر اعتناق القضاء الفرنسي للمذهب الشخصي واضحا في ذلك الحكم الذي قرر فيه أن الشروع يقع في كل مرة يوجد فيها بدء في التنفيذ مقترنا بوجود القصد لدى المتهمين لتحقيق هدف معين وبذلك فإن استخدامهم لوسائل لا تحقق الاجهاض لا يحول دون قيام البدء في التنفيذ المعاب عليه .

وهكذا قضى هذا الحكم على نظرية الاستحالة المطلقة تماما (٢) .
كذلك عاقب القانون الصادر في ٢٩ يوليو ١٩٣٩ في المادة ٨٢ منه المعدلة للمادة ٣١٧ من قانون العقوبات الفرنسي على الشروع في الاجهاض حتى ولو كانت الجريمة قد ارتكبت على امرأة يفترض أنها حامل (٣) .

وقد حذا القضاء البلجيكي حذو القضاء الفرنسي فبعد أن كان لا يعاقب على الشروع في حالة ما يسمى بالجرائم المستحيلة استحالة مطلقة (٤) .
أصبح يعاقب على الشروع في جميع الاحوال سواء كانت الاستحالة مطلقة أم نسبية . وفي ألمانيا تجاوزت المحكمة العليا عن المعيار الذي يقوم على التفرقة بين الاستحالة المطلقة والاستحالة النسبية في كثير من أحكامها وعاقبت على شروع في قتل طفل ولد ميتا وعلى شروع في اجهاض امرأة ليست حاملا (٥) .

موقف القضاء المصري من المشكلة :

يتسم موقف القضاء في مصر من مشكلة الاستحالة بالغموض فهو تارة لا يعاقب على الجريمة اذا كانت مستحيلة استحالة مطلقة اخذا في ذلك بالتقسيم الى استحالة مطلقة واخرى نسبية . كما يأخذ بالتفرقة بين الاستحالة التي ترجع الى اللوضوع والاستحالة التي ترجع الى الوسيلة من ذلك ما تقرره محكمة النقض من أن الجريمة لا تعتبر مستحيلة الا اذا لم يكون في الامكان تحقيقها مطلقا ، كأن تكون الوسيلة التي

(١) Crim. 1 Juillet 1943. 2. 61.

(٢) Crim. 9 Nov. 1928. D.P. 1928. 1. 97 et la note de André Henry ; 21 Déc. 1939. D.H. 1940. 78.

(٣) Dalloz. 1939. 1. 369 et 375.

(٤) 24 Mai 1880 ; 10 Juin 1880 ; 30 Mars 1883 ; Juin 1883 et 29 Fév.

1888 cité par Von Liszt, op. cit. p. 210.

(٥)

Verviers 24 Oct. 1862 ; Anvers 7 Sept. 1898 ; Bruxelles 19 Sept. 1898.

استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرة لما أعدت له . أما اذا كانت الوسيلة بطبيعتها تصلح لذلك وتكون الجريمة لم تتحقق بسبب ظرف آخر خارج عن ارادة الجاني فلا يصح القول باستحالة الجريمة . . (فالمحكمة هنا تأخذ بالاستحالة التي ترجع الى الوسيلة (١) . وهو ما أخذ به القضاء الأدنى « فإطلاق الجاني بندقية محشوة بالبارود الاسود » دون الرش « لا يعتبر شروعا في القتل لان هذا البارود ليس من شأنه أن يحدث القتل » (٢)

وان كان قد ظهر في بعض الأحكام الحديثة اتجاه نحو المعاقبة على حالات كانت الاستحالة فيها مطلقة وان كان ذلك لا يمكن الاستناد اليه للقول بأن القضاء قد أخذ بالمذهب الشخصي بشكل حاسم نظرا لان بعض حالات الاستحالة ظلت بلا عقاب فقد أدان القضاء عن شروعا في جريمة مستحيلة استحالة نسبية شخصا حاول قتل غريم له باعطائه مادة سامة بكمية بسيطة ليس من شأنها أن تحدث الوفاة (٣) . والشخص الذي حاول السرقة من جيب خال (٤) . ومحاولة وضع زئبق في أذن شخص بنية قتله مع أن مثل هذا العمل لا يترتب عليه الموت الا اذا كان بالاذن جروح (٥) . وكلها كانت الاستحالة فيها نسبية .

أما الاحوال التي عاقب فيها على شروعا كانت الاستحالة فيه مطلقة فأنها ليست بالكثير . فقد قضت محكمة النقض بأنه اذا كان المتهم قد تعمد قتل المجنى عليها مستعملا لذلك بندقية وهو يعتقد صلاحيتها لإخراج المقدوف فإذا بها في غفلة منه غير صالحة فان ما حدث منه يكون شروعا في قتل (٦) . وفي حكم قديم لها قررت أن الشروع في الجريمة بالقتل بالسهم يتوافر سواء كانت المادة المستعملة غير كافية أو غير ضارة عن جهل من الجاني ما دام قد قصد بها القتل وظهر قصده بأفعال مقارنة للجناية .

كما قضت بأن رغبة المتهمين في الاستيلاء على قرط من الذهب واستيلاؤهم فعلا على قرط من النحاس بسبب خطأ وقعوا فيه ، لان المجنى عليها أخذت القرط الذهب ، يعتبر شروعا في سرقة بالنسبة لهذا القرط الاخير ان صح وكان القرط الاخير عديم القيمة (٧) . وفي حكمين حديثين أصدرتهما المحكمة العليا أوضحت فيهما اعتناقها للمذهب الشخصي حيث

(١) نقض ٢٣ مايو ١٩٣٢ مجلة المحاماة س ١٣ ص ١٤٤ عدد ٥٦ و ١٢ ديسمبر ١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٣٠٥ ص ٢٩٨ . و ١٥ مايو ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية .

(٢) جنايات النيا ٦ مايو ١٦٣٠ رقم ١٠٤٧ .

(٣) نقض ١٢ ديسمبر ١٩٣٧ سابق الإشارة اليه ، نقض ١١ مايو سنة ١٩٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٤٦٩ ص ٦٠١ .

(٤) نقض ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٥٥٦ ص ٥١٩ .

(٥) نقض ٨ أبريل سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٥٧ ص ٤٥٨ .

(٦) نقض ١٦ مايو سنة ١٩٧٢ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٢ رقم ٢٤٧ ص ٥٣١ .

(٧) نقض ١٩ مايو سنة ١٩٤١ ، المجموعة الرسمية ص ٤٢ عدد ١٥٠ رقم ٢٥٠ .

قررت أنه لا يهم أن يكون المال موجودا فعلا في جريمة الشروع في السرقة ما دامت نية الجاني قد اتجهت فعلا الى ارتكاب السرقة (١)

وعلى أى حال فإن أحكام القضاء المصرى الأخيرة يغلب عليها الاخذ بالمذهب الشخصى لاتفاقه مع مبادئ العدالة ومع مقتضيات الدفاع الاجتماعى (٢) .

(١) نقض ٤ أكتوبر سنة ١٩٦٦ ، مجموعة أحكام النقض رقم ٩٦٨ ، نقض ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٦١. مجموعة أحكام النقض رقم ١٦٤ ص ٨٢٧ .

(٢) راجع التعليق على المادة ٤٢ من مشروع قانون العقوبات الموجد .

العنف في المجتمعات النامية
من وجهة نظر التحليل الوظيفي
على محمود ليلة
باحث بوحدة بحوث الريف

« موجز المقال »

(يحتوى هذا المقال على مقدمة تعرض لمنهج المقال في تناول الظاهرة ، ثم وجهة نظر التحليل الوظيفي في طبيعة بناء المجتمعات النامية ، ثم وجهة النظر الوظيفية فيما يتعلق بالسلوك الانحرافي الذي يعد العنف إحدى صوره ، ثم طبيعة العنف كظاهرة انحرافية من حيث مورفولوجيتها وديناميتها ، ثم أنماط العنف ، ثم مجموعة الفروض النظرية المتحيزة عن الظاهرة ، ثم الفروض العلمية التي طورتها النظرية السوسيولوجية فيما يتعلق بهذه الظاهرة ، ثم خاتمة وقائمة بالمراجع) .

مقدمة

يتنوع تناول العلمى لاية ظاهرة اجتماعية بين مسالك ثلاثة . اولها ما يمكن أن نسميه بالمسلك أو التناول النظرى لمشكلة البحث ، ويحاول فيه الباحث استقراء التراث العلمى لمجال تخصصه ، ثم انتقاء مجموعة الفروض التى يسود بينها نوع من الاتساق المنطقى . فاذا ما أنجز ذلك ، فانه يصبح لديه اطار تصورى يشكل أساس اقتراحه لفهم الظاهرة ، وبالتالي يصبح اطاره المرجعى فى عمليات الوصف والتحليل والتفسير . غير أن هذ التناول اذا توقف عند هذا المستوى فانه يصبح نوعا من الرياضة العقلية التى تتأكد معقوليتها نتيجة لمنطقيتها ، الا أنها تظل مفتقدة للصدق العلمى وذلك لأنها تفتقد كل صلة بجذور الواقع الخضراء على ما يؤكد بيترم سروكن

وعلى نقيض المسلك الاول يحاول الباحث فى المسلك الثانى البقاء قدر الامكان قريبا من الواقع المباشر ، ومن هنا يرى الباحث أن جهده يكمن فى التعبير عن أية معطيات قد تتراءى له فى الواقع موضع الدراسة دون أدنى محاولة للتمييز بين معطيات ذات أهمية بارزة فى فهم الواقع وأخرى غفل لا تقدم أو تؤخر . ولقد ميز هذا الادراك جهد النزعة الامبيريقية فى علم الاجتماع . بل لقد كان ذلك هو السبب أيضا فى عدم قدرة هذه النزعة على بناء تراث علمى متراكم ذلك لأنها افتقدت امتلاك الفروض النظرية التى تفرخ فى عظام الباحثين ومن ثم تولد لديهم القدرة على تمييز عناصر الموقف البارزة ذات الدلالة على ما يؤكد تالكوت بارسونز

وفتاجا لفشل المسلكين السابقين فى توفير التناول العلمى الملائم للظاهرة . جاء المسلك الثالث الذى يمثل التآلف الذى يجمع أفضل ما فى النقيضين من

عناصر توفر امكانية أكثر ملاءمة في التناول العلمى للواقع . فهو يأخذ عن المسلك الأول أهمية الفروض النظرية في الكشف أو الارشاد عن المعطيات ذات الدلالة بالنسبة لهذه الفروض ، وهو يأخذ عن المسلك الثانى اهتمامه المباشر بالمعطيات التى يبيح لها امكانية الحكم على فرض معين بالزيف أو الصدق استنادا الى بعض المحكات العلمية (*) .

وسوف يلتزم هذا المقال في تناوله للظاهرة موضع الاهتمام بالمسلك الاول ، وبذلك فسوف يركز جهده في تحديد مجموعة الفروض التى طورتها النظرية السوسيولوجية - وبخاصة المنظور الوظيفى (**) فيما يتعلق بهذه الظاهرة وسياقها الاجتماعى . ومعنى ذلك أنه استكشف على المستوى النظرى . ومع أن هذا التناول قد تتوفر له المعقولية المستندة الى صدقه المنطقى ، إلا أنه يظل دائما في انتظار تناوله تناولا علميا عن طريق تناول الواقع بالاستناد الى مجموعة الفروض هذه : بحيث تكون للأخيرة قدرة انتقاء الاولى ، وبحيث تكون للأولى قدرة اصدار الحكم بالزيف أو الصدق على الأخيرة .

التحليل الوظيفى والانحراف في بناء المجتمعات الغامية

سوف نحاول في هذه الفقرة استجلاء القسمات الاساسية لدخل التحليل الوظيفى فيما يتعلق بمسألتين رئيسيتين :

(*) نستطيع أن نؤكد أنه الى جانب التواجد المتزامن لهذه المسالك الثلاثة في تناول أية ظاهرة اجتماعية في اطار النظرية السوسيولوجية المعاصرة فإنها تشير الى التطور التاريخى لطبيعة وخصائص التناول النظرى لاية ظاهرة . فنحن نعرف فترة الانساق النظرية التأملية التى كان لها تصورهما عن الواقع الاجتماعى ، والتى استهلكت فترة نشأة الفكر السوسيولوجى بعد افتراقه عن الفكر الفلسفى ، نذكر منها انساق كونت ، دارون وسمنسر ، وغيرهم . إلا أنه نتيجة لفشل هذه الانساق في تصوير الواقع الاجتماعى وعدم قدرتها على تناوله بالدراسة قامت النزعة الأميريكية التى تمثل كقرا بكل ما تمثله هذه الانساق من امكانيات نظرية وتطرفا في الالتصاق بالواقع المباشر ، بيد أن هذه النزعة ظلت تمثل جهدا ساذجا لا يمتلك امكانيات الفهم العلمى لاقتقاده الفروض القادرة على توجيه البحث والقضايا المفسرة للنتائج ، ومن هنا فشلت في أن تشكل تراكما علميا قادرا على فهم الواقع . ولقد كان ضروريا أن يأتى طور ثالث في النظرية السوسيولوجية ، يجمع أفضل ما في الطورين السابقين من عناصر قادرة ، ويشكل منها تالفا أكثر امكانية لفهم الواقع الاجتماعى ، ولقد تمثل هذا الطور في قيام أطر تصورية لها فروضها النظرية عن الواقع الاجتماعى ، ولها منهجيتها الملائمة لدراسته ، بل وتستند الى معطياته في تأكيد صدق أو زيف هذه الفروض وفقا لمحكات منهجية واضحة ومحددة .

(**) من الضرورى أن يعلن الباحث في معالجته لاية ظاهرة اجتماعية عن الاطار النظرى المقترح الذى سوف يشكل أساس انطلاقه لفهم هذه الظاهرة ، وذلك طلبا لتحقيق الموضوعية العلمية ، التى يمكن أن نؤكد لها ونكشف عنها بنجد نقدى يوضح مدى ملائمة المدخل المقترح لتناول هذه الظاهرة ، ثم مدى التزام الباحث بهذا الاطار في اشتقاقه لفروضه النظرية التى سوف توجه البحث ، ثم مدى نجاحه في الاستفادة من الطاقة التفسيرية لقضايا هذا الاطار النظرى . ذلك يعنى احتواء النظرية السوسيولوجية على نماذج نظرية متباينة ذات تلاؤم وجوانب الواقع المتباين . وقد يفشل الباحث في تحقيق ما تشير اليه نتيجة لاختياره غير الموفق للنموذج النظرى الملائم لدراسة واقع معين أو نتيجة لعدم معرفته بأن النماذج النظرية متباينة من حيث قدرتها على فهم جوانب معينة من الواقع المتباين .

المسألة الاولى :

ونعالج فيها التصور الوظيفي للبناء الاجتماعي وبناء المجتمعات النامية ، من حيث عناصره المكونة ، ثم طبيعة التفاعل السائد بين هذه العناصر ، ثم طبيعية التفاعل الذي يهيئ لقيام الظاهرة الانحرافية الذي يعد العنف احدى صورها .

المسألة الثانية :

ونحاول فيها أن نوضح وجهة نظر التحليل الوظيفي لطبيعة ودور الظاهرة الانحرافية ، ثم ما هي المحركات الموضوعية التي يستند اليها هذا المدخل في الحكم على هذا السلوك ، وسوف نوضح ذلك فيما يلي :

المسألة الاولى : التصور الوظيفي لبناء المجتمعات النامية :

يؤكد التصور الوظيفي على انقسام البناء الاجتماعي الى ثلاثة انساق رئيسية ، هي النسق الثقافي والنسق الاجتماعي ونسق الشخصية ، وفي حالة الوجود المتوازن للبناء الاجتماعي فان هذه الانساق تترتب بحيث يصبح نسق الثقافة ، أكثرها فعالية وشمولا ، ومن ثم فهو يحتوى على النسق الاجتماعي ، فيضبطه ويسيطر على تفاعله عن طريق مجموعة من المعايير التي تشتق من مجموعة التوجيهات القيمية في نسق الثقافة ، بحيث تنظم هذه المعايير عملية التفاعل داخل النسق الاجتماعي . ويحتوى النسق الاجتماعي بدوره على نسق الشخصية ، وهو يسيطر عليها عن طريق صياغتها نظاميا بواسطة وسائل عديدة منها التنشئة الاجتماعية بالإضافة الى ميكانيزمات الضبط والسيطرة المتعددة وهو يحاول أن يغرس في نسق الشخصية مجموعة استعدادات الحاجات وكذا مجموعة التوجيهات القيمية التي يعد نسق الثقافة مصدرا لها . وفي حالة التوازن والتكامل - وهي حالة مثالية - يتساق التفاعل من أعلى المستويات الى أدناها دونما قيام قدر واضح من المعوقات ، وعادة ما يسود هذا الطراز من التفاعل في بناء المجتمعات المتخلفة والريفية ، وكذا بناء المجتمعات المتقدمة التي تمكنت من تحقيق درجة عليا من الاستقرار الاجتماعي والسياسي : وهو ما يمكن أن نسميه طراز التفاعل المستقر .

بيد أن هناك طرازا آخر من التفاعل الذي يمكن أن نسميه بالتفاعل الدينامي ، وهو عادة ما يسود بناء المجتمعات الانتقالية وبخاصة المجتمعات النامية ، ذلك لان هذه الأخيرة عادة ما تخضع لمجموعة من التغيرات الأساسية ، التي أما أن تتناول عناصرها الأساسية المكونة لبنائها ، وأما أن تتناول التغير شكل ترتيب هذه العناصر ، أو يتناول مضمون العلاقات المتبادلة بين هذه العناصر .

ولان طبيعة التفاعل السائد في هذه المجتمعات تؤكد على ترك أو اغفال

البناء الاجتماعي لطرازه القديم أو على الأقل بعضاً من جوانبه ، ومن ثم اكتساب ما هو جديد ليحل محله ، فأننا نواجه نتيجة لذلك بازدياد واجبات متعددة في هذا البناء ، وذلك لان عملية التخلي والاكتساب هذه لا تتم بين يوم وليلة . فهناك على سبيل المثال ازديادية ثقافية قد تصبح متناقضة الى حد الصراع ، وهناك أيضاً ازديادية اجتماعية لا بد وأن تقع انعكاساً للازديادية السابقة ، بل وقد يحدث تناقض بين السياق الاجتماعي والسياسي الثقافي في هذه المرحلة . بيد أن هذه التناقضات والازدياديات تسهم - كلما كان ذلك أكثر تطرفاً - في أضعاف مجموعة المحكات القيمية والمعيارية التي كانت تحكم فعل الفاعل وسلوكه في السياق الاجتماعي وذلك يؤدي الى فتح الباب على مصراعيه أمام نسق الشخصية لكي يصبح النسق الأكثر محورية في ضبط هذا التفاعل والسيطرة عليه ، فقد تعمل الشخصية على تغيير نظم اجتماعية أو حتى النسق الاجتماعي بكامله ، وترسيه عن طريق فرض سياق ثقافي جديد يحل محل كافة التناقضات الموجودة . وهذا يعني أن فعل الفاعل في أزمان التنمية يتسم بالمرونة والقدرة على اجراء أية تغييرات في السياق ، وذلك لان الأخير يكون قد فقد قدرته الضبطية والقهرية نظراً للعوامل التي اشرنا اليها ، ويعني ذلك أيضاً أن توقعات الآخر المعمم أصبحت متخلفة ، أو ضعيفة بحيث أنها عادة ما تغفل أثناء تحقيق الفاعل (الأنا) لمصالحه الخاصة .

فاذا كان ما سبق يشكل الى حد ما طبيعة التفاعل في بناءات المجتمعات الانتقالية بصفة عامة ، فإن هذا التفاعل يصبح أكثر درامية في المجتمعات النامية التي تعد إحدى نماذج المجتمعات الانتقالية . ذلك لان معضلة هذه المجتمعات النامية تتمثل في أنها تحاول أن تستوعب في سنوات معدودة التقدم والتطور الذي حققته المجتمعات المتقدمة في قرون عديدة ، هذا بالإضافة الى أن استمرار التقدم وتباين معدلاته بين النماذج المجتمعية المتباينة ، من شأنه أن يضيف عبئاً جديداً على هذه المجتمعات أن تتحمله لكي تلحق بالمجتمعات المتقدمة . وهناك بالإضافة الى ذلك معضلة أخرى وهي أن هذه المجتمعات وإن كانت تريد تحقيق التقدم إلا أنها تفتقد امتلاك متطلبات هذا التقدم . ولذلك فهي وإن كانت قد عانت من الحرمان في تاريخها المتخلف : فإنه مقدور عليها أن تعاني حرماناً أشد لبناء صرح التنمية والتقدم . ومع ذلك فالمشاكل لا تتوقف عند هذا الحد ، ذلك لان هذه المجتمعات ما هي إلا انساق فرعية لنسق عالمي كلي شامل ، ومن هنا فإن التناقض الذي قد يسود هذا الأخير فيشقه الى نسق رأسمالي وآخر اشتراكي تنعكس آثاره على التفاعل الكائن داخل المجتمعات النامية ، بل وأحياناً ما تصبح هذه المجتمعات الساحة التي يتفاعل عليها التناقض ، ويصفي الصراع على أرضها . وبالإضافة الى أن ذلك يؤدي الى اعاقبة عملية تنمية هذه المجتمعات ويضع قيداً على حركتها الخارجية ذات الصلة بنموها الداخلي فإنه يصبح السبب في خلق جماعات داخل بناء هذه المجتمعات ذات ولاء لهذه الأيديولوجيات الخارجية المتضادة والمتصارعة ، وقد يتطرق هذا الولاء بحيث أنه كثيراً ما يقود الى صدام والجماعات ذات الولاء أو الانتماء الأيديولوجي المتضاد ، أو منع سلطة

المجتمع ذاته ، بل أن هذا الولاء أو الاخلاص الايديولوجي قد يطرף أحيانا
لسكى يتسود على المصلحة الوطنية ذاتها (*) .

وننتاجا لذلك افتقدت هذه المجتمعات التكامل النسقى الذى يعد من الشروط
الرئيسية لأى كيان مجتمعى ، اذ أصبحت تضم عناصر متناقضة أكثر من
ضمها لعناصر متباينة . بل اننا نستطيع أن نؤكد أن هذه المجتمعات هى
السياقات التى تسودها ظاهرة المتصلات بصورة كثيفة ومتنوعة ، ففيها
المتصلات الريفية الحضرية ، وفيها متصلات التخلف والتقدم ، وفيها -
متصلات الرأسمالية - والاشتراكية ، وفيها متصلات اللاعقلانية - والعقلانية ،
مع كل ما تحويه هذه المتصلات من نماذج اجتماعية متفاوتة على متصل
التباين - والتجانس . والنتيجة أنه أصبحت لكل من هذه النماذج
الاجتماعية ايدىولوجيتها الخاصة التى تحكم انجازها لفعالها . ولما كانت
الايدىولوجية الخاصة ليست بذات اعتراف عام ، فانه كان لابد وأن يحدث
صدام بين هذه الجماعات التى قد تتباين وجهة نظرها فيما يتعلق بقضية
معينة . وبحق فأننا اذا قلنا أن الثورة هى ظاهرة المجتمع المتخلف فى قلب
عالم متقدم ، فأننا نستطيع بحق أيضا أن نؤكد أن العنف هو ظاهرة
المجتمعات النامية . وأنه اذا كانت الثورة هى الغاء وتصفية لنظام مجتمع
بأكمله فإن العنف هو الغاء لجماعة أخرى اصطدمت مصالحها بمصالح
الجماعة التى قادت تفاعله .

وعلى ذلك نستطيع أن نؤكد أن بناء المجتمعات النامية يحتوى على كثير
من العناصر البنائية المتناقضة ، وبذلك فهى لا تستطيع أن تتساند بنائيا ، أو
تتساقق وظيفيا بسبب العوامل التى أشرنا إليها ، ومن هنا فإن الأداء
الوظيفى لكل عنصر يصبح معوقا وظيفيا لعنصر آخر ، وبالتالي للكلية

(*) نستطيع أن نؤكد أن هذه الظاهرة تعد وقفا على المجتمعات النامية ، فعلى سبيل المثال
قام صراع فى مصر أطرافه الثلاثة هم سلطة المجتمع الى جانب منظمات الاخوان المسلمين ،
والمنظمات الشيوعية ، ثم تطورت التسميات ليصبح تناقضا بين أصحاب الاتجاهات اليمينية
وأصحاب الاتجاهات اليسارية الى جانب السلطة . والحق أن هذه الظاهرة لم تكن وقفا -
على مصر وحدها ، وانما سادت سوريا ولبنان والعراق والجزائر ، والاردن ، والسودان ،
وعديدا من البلاد الافريقية والاسيوية ، وفى أمريكا اللاتينية . ولا يخفى بالطبع الصلات التى
لهذه الاتجاهات الداخلية بالمصادر الخارجية ، ثم الاعاقة التى فرضتها على عملية التنمية .
وقد يثور تساؤل أن تعدد الاتجاهات هذا موجود فى كافة البلاد المتقدمة ، ونرد بأن وجود
الاتجاهات اليسارية مثلا فى البلاد الرأسمالية انما يؤدى وظيفة تفريج التوترات المضادة
لهذه النظم عن طريق اباحة سماع الرأى المضاد حتى لا تتراكم فى شكل انفجار ثورى ضد
هذه النظم اما أن يحدث ذلك فى بناء المجتمعات النامية فانه يصبح معوقا وظيفيا بالنسبة
لادائها ، ذلك لانه يضيف صراعا جديدا الى الصراعات العديدة التى تتعرض لها هذه
المجتمعات أثناء التنمية ، هذا بالاضافة الى أنه لا يخدم تفريج التوترات ، ذلك لان هذه
المجتمعات تكون محتاجة الى المشاركة فى دفع التنمية وليس الى تفريج التوترات ، هذا
بالاضافة الى أن هذه المجتمعات تكون بحكم وضعها العالمى ، وبحكم متطلباتها فى هذه المرحلة ،
أمام ضرورة بذل جهد ضخم لتحقيق التنمية والقضاء على معوقاتهما . ولا يخفى أن قيام
صراعات داخلية جديدة تتطلب جهدا لصدما والسيطرة عليها ومن ثم انشغالا عن التنمية وهى
العملية الرئيسية .

البنائية ، ومن ثم زيادة انحرافها عن أدائها الوظيفي المعتاد . يحدث ذلك حينما تحاول بعض العناصر أو كلها الحصول على أكبر قدر ممكن من الاشباع الوظيفي بأقل قدر ممكن من الأداء الوظيفي ، ويزداد التوتر ويزداد الانحراف ، ويدخل الاثنان في نوع من التغذية الخلفية المرتدة ، ويصبح هذا الانحراف - بصوره المتعددة - شاهدا على تناقضات كامنة في هذا البناء ، وأنه بناء لم يحقق تكامله بعد ، وتتباين صور هذا الانحراف ، فهو قد يتمثل أحيانا في ارتفاع المعدلات المعتادة للجريمة بالنسبة الى البناء ، أو قد تتمثل في ظهور أنماط إجرامية جديدة ، أو قد تتمثل في ارتفاع لحوادث العنف التي قد ترتكب للتفريغ عن التوترات المختزنة لعناصر تعطي أكثر مما تأخذ ، أو هي قد ترتكبها عناصر تحاول فرض رؤيتها الخاصة على الرؤية العامة ممثلة في السلطة العامة مثلا ، وهنا يصبح الفارق ضئيلا بين ظاهرة العنف والظاهرة الثورية .

المسألة الثانية : السلوك الانحرافي من وجهة النظر الوظيفية :

بإيجاز شديد نحاول أن نحدد موقف التحليل الوظيفي من السلوك الانحرافي* بصوره المتعددة ، إذ يتحدد هذا الموقف بثلاث قضايا هامة :

القضية الأولى :

ان هذا الاتجاه يحمل نظرة موضوعية وأكثر تطورا بالنسبة لهذا السلوك . فعند البحث عن أسباب هذا النمط السلوكي يوجب الاتجاه الوظيفي البحث عنها في السياق ، أي في البناء الاجتماعي وليس في الوحدة الفردية المرتكبة للسلوك . معنى ذلك ، أنه اذا كانت هناك ادانة للسلوك المنحرف فيجب أن توجه الى بناء المجتمع وليس الى الفرد المنحرف .

القضية الثانية :

يتضمن هذا الاتجاه نظرة موضوعية محايدة بالنسبة للسلوك الانحرافي ، فهو لا يقر أن يوصم السلوك المنحرف بأنه نمط سلوكي شاذ ومرضى . وإنما يؤكد أنه كالسلوك السوي أو المعتاد له لزومياته الاجتماعية ، وذلك لأن هذا النمط السلوكي - بصوره المتعددة - يحمل بداخله طاقة التطور والتغير ، وبذلك فهو يشارك كافة المتغيرات البنائية الأخرى من حيث خضوعه لحركات الاعتقاد أو السواء ، وكذا الحالات المرضية التي يقل أو يزيد فيها أداء أي متغير عن القدر الملائم والمعتاد .

(*) حاول بعض الباحثين - انطلاقا من موقف ايديولوجي متحيز أو نتيجة لعدم ادراكهم لقضايا معينة تشكل جانبا أساسيا في وجهة النظر الوظيفية أو نتيجة لمحاولتهم تعميم وجهة نظر وظيفية خاصة بمؤلف معين على منظور عام - اتهام الاتجاه الوظيفي بالفشل في تناول قضايا الانحراف والصراع والثورة والتغير ، وتوقفه عند قضايا التوازن والتساند والتكامل ، وفي ذلك نوع من التجنى الصارخ الذي يمكن تجاوزه اذا حاولنا الادراك الموضوعي لقضايا هذا الاتجاه .

القضية الثالثة :

انه اذا كان السلوك الانحرافى فى أغلب حالاته ارتكاب فعل أو اتباع نمط سلوكى تجرمه قاعدة مجتمعية - رسمية كانت أم غير رسمية - فإن العنف والثورة كظاهرة انحرافية تمثل تجاوزا لهذه القاعدة وهجوما عليها ، وطرح قاعدة جديدة يمكن أن تشكل محكا للسلوك من وجهة نظر جماعة العنف أو الجماعة الثورية .

ظاهرة العنف فى المجتمعات النامية

أوضحنا فى الصفحات السابقة وجهة نظر التحليل الوظيفى فيما يتعلق بطبيعة التفاعل السائد فى المجتمعات النامية ، وكذا وجهة النظر الموضوعية فيما يتعلق بالسلوك الانحرافى الذى يعد العنف إحدى صورته . وفى هذه الفقرة نحاول تناول ظاهرة العنف مركزين على توضيح طبيعة التفاعل الداخلى لهذه الظاهرة ، ثم علاقتها بالسياق ، وكذا الفروض العلمية التى طورت بشأن هذه الظاهرة . ولتوضيح ذلك سوف نعرض لمسألتين :

المسألة الأولى :

وتتعلق بالبناء الداخلى لظاهرة العنف وطبيعة تفاعلها .

المسألة الثانية :

ونعرض فيها لمجموعة الفروض التى طورتها النظرية السوسيولوجية فيما يتعلق بهذه الظاهرة ونقسمها الى طرازين . الأولى : مجموعة الفروض المتحيزة ، والثانية : مجموعة الفروض العلمية الموضوعية . وفيما يلى تفصيل لذلك .

المسألة الأولى : ظاهرة العنف ، تفاعلها وبنائها الداخلى :

ونعرض فيها لثلاث نقاط أساسية :

١ - متى يشكل العنف ظاهرة مرضية .

٢ - دينامية العنف : تفاعله الداخلى .

٣ - أنماط العنف .

ظاهرة العنف : مستوياتها السوية والمرضية :

الظاهرة كما نعرف فى أساسها مجموعة من الوقائع الفردية التى يسود بينها نوع من التفاعل يعمل على تخليصها من مستوياتها الفردية الى مستوى جمعى واجتماعى جديد ، وبذلك تتحول الظاهرة الى كيان كلى خارجى يعبر

عن نفسه من خلال ذوات فردية ذات اطرار موقفية محددة ، وتكتسب الوقائع الفردية الصفة الاجتماعية ، حين تجمعها وتشكلها في صورة هذا الكيان الكلي الخارجى الذى لا تفلح المستويات الفردية على تفسير تفاعله وانما اذا حاولنا هذا التفسير ، فان علينا أن نبحث عن أسبابها في سياقها الاجتماعى ، بل ان هذا المستوى الجديد - المستوى الاجتماعى - الى جانب قدرته على تفسيرها فهو قادر أيضا على تحديد مستوياتها السوية والمرضية .

كيف اذن نحدد المستوى السوى والمرضى للظاهرة ؟ . الاجابة على ذلك تؤكد أنه بناء على استقراء نماذج المجتمعات ، فاننا نستطيع التأكيد على أن بناء اجتماعيا معين يحتاج الى قدر معين وملائم من السلوك المنحرف - الذى يعد العنف احدى صورته - لكي يتمكن بها من الابتعاد عن حالة التوازن والتكامل التام ، التى اذا ما تحققت واستمرت فانها لن تعنى سوى الفناء والتحلل لهذا البناء ، نظرا لافتقار هذا البناء لاي تجديد لامكانات تطوره وتقدمه . هذا برغم أن حالات التوازن والتكامل المطلقة تعد حالات خيالية لا تتوفر أبدا نتيجة للتغيرات التدريجية والمستمرة التى تقع داخل وخارج الوحدة الاجتماعية ، والتى لها تأثيرها على بناء هذه الوحدة التى عليها أن تستجيب لهذه التأثيرات .

من هنا فاما أن تتخلف الوحدة عن التلائم مع التغيرات الداخلية أو الخارجية - وهى حالة يوتوبية - ومن ثم فانها تواجه بنوع من التحلل التدريجى ، واما أن تحاول مواكبة هذه التغيرات بالتلاؤم معها . وبذلك فان بذور التغير فى أساسها سلوكا انحرافيا ، أما نضجه فيتمثل فى التلاؤم مع هذا السلوك المنحرف بأى من الصور لخلق حالة سواء جديدة ، وهو ما يصوره معنى التوازن الدينامى أو المتحرك .

اذا فالسلوك المنحرف يمثل ضرورة الحياة بالنسبة للبناء ، الا أن ضرورة الحياة هذه لا بد وأن تكون بقدر محدد يتحدد بالنظر الى هذا البناء . ومن هنا ، فاذا لم يسمح البناء بهذا القدر التدريجى ، فان الانحراف سوف يتراكم ليضغط ويخرج انحرافا انفجاريا عنيفا ، وهو ما يشير الى مضمون الفعل الثورى . فالعنف كظاهرة لا يهدف الى التغير بقدر ما يهدف الى الاعلان عن ضرورة التغير . ومع ذلك يظل هناك قدر محدد على تلاؤم والسياق المحيط ، عنده تصبح ظاهرة العنف أو الانحراف فى مستواها السوى . أما اذا تخطت هذا الحجم المحدد بالنظر الى البناء ، فانها تنتقل الى كونها ظاهرة مرضية ولكي نكشف عن أسباب هذا الوجود المرضى ، فان علينا أن نعثر عليها فى السياق الاجتماعى ، وذلك لأن الانحراف أو العنف ما هو الا ناتج أو رد فعل لتفاعل اجتماعى سابق .

اما اجرائية تحديد حجم الظاهرة بالنظر الى البناء فامر يكشف عنه الاستطلاع التاريخى الاحصائى للحجم النمطى لهذه الظاهرة بالنظر الى الشكل البنائى فى سياقات تاريخية متتابعة ، فاذا ما خرجت الظاهرة عن نمطيتها بالنظر الى سياقها المحيط : فانها تكون قد تخطت المستوى العادى

الى مستوى غير عادى . ومن ثم فانه من المنطقي أن يكون هذا السياق قد تخطى مستواه العادى الى مستوى غير عادى . وهنا فإن علينا أن نحدد الأسباب التى خلقت الحالة غير العادية هذه . حتى يمكن التغلب عليها ، ومن ثم ترجع بالظاهرة والسياق الى المستويات العادية والمعتادة .

دينامية العنف : تفاعله الداخلى (٣) :

نحاول فى هذه الفقرة تحديد وتتبع مراحل نمو العنف منذ بداياته الأولى وحتى تحدد كظاهرة تحتوى على أشخاص يسود بينهم نوع من التجانس والاتساق داخل موقف اجتماعى معين ، كذا سيادة طراز معين من التفاعل فى إطار هذا الموقف ، واتجاه هذا التفاعل لانجاز فعل معين ذا صلة والسياق المحيط كما يلى :

- تخلق نطاقات التوتر :

وهى تشكل المرحلة الأولى للتفاعل الدينامى للعنف وتتمثل فى وجود بعض التناقضات بين بعض العناصر البنائية ، بحيث تؤدي هذه التناقضات الى نشأة بعض التوترات التى عادة ما تتواجد فى مناطق البناء التى يسودها التناقض ، هذا بالإضافة الى أن هذه التوترات من شأنها أن تكون ذات تأثير حاد على الوحدات الجزئية التى تتصل بالنطاقات المتناقضة ، ولتكن الأخيرة أشخاصاً ، ومن ثم فهم يتأثرون بها دون غيرهم ، لكونها تؤثر على كفاءة الاشباع الملائم لبنائهم الحافزى .

- تشكل بناءات التوتر :

وتمثل المرحلة الثانية فى هذا التفاعل ، وتتحقق حينما يؤدي التأثير المتماثل - الناتج عن هذه التوترات - على طراز معين من الوحدات - (وليكن الاشخاص) الى تجمعهم فى إطار نوع من رد الفعل فى شكل جماعات تتخلق لها ثقافتها الخاصة ، وتصبح هذه الجماعات ذات الثقافات الخاصة سياقات فرعية تلعب دور الآخر الذى تدعم توقعاته فعل الأنا . وبذلك فهى توفر شرعية اجتماعية لفعله الذى قد يتناقض والسياق المحيط ، الا أنه يتسق وسياق بناءات التوتر ويتلاءم مع امكانية الاشباع الحافزى للشخصيات المعرضة للتناقضات والمعانية من التوتر .

- بناء التوتر والسياق المحيط :

ويمثل المرحلة الثالثة ، وتبدأ حينما تتحدد معالم هذه الجماعات ، وتتضح مكانتها فى البناء الاجتماعى ودورها فى العملية الاجتماعية . حينئذ ، فانها تبدأ فى النظر الى ذاتها فى علاقاتها بالجماعات الأخرى داخل البناء الاجتماعى ، وهما معا بالنظر الى البناء الاجتماعى الشامل . وفى هذا الإطار تجرى الجماعة عدة مقارنات على عدة مستويات لكى تزن مدى

اسهامها فى العملية الاجتماعية ، والتزامها ، ومدى الامتيازات التى تعود عليها مقابل اسهامها ، ثم مدى مشروعية التناقضات التى تواجهها والتوترات التى تعانيتها ، ومن ثم فقد يؤدى جرد الحساب هذا الى شعور الجماعة بنوع من الحرمان بالنظر الى الجماعات الأخرى ، ويتعمق الاحساس بالحرمان بالنظر الى الفرق بين مدى الاسهام الذى تؤديه والجزاء الذى تناله . وفى هذه اللحظة تتمكن الجماعة من تحديد مواضع التناقض والتوتر ، وتعيش بعد ذلك فى انتظار الشروط الخارجية التى تحيل حرمانها المطلق الى حرمان نسبي ، فاذا ما توفرت هذه الشروط ، فانها عادة ما تندفع فى نوع من الفعل العنيف والصريح لكى تتمكن بواسطته من التخلص حتى من هذا القدر من الحرمان النسبي .

ـ السخط الانفعالى الصريح :

ويمثل المرحلة الرابعة فى النمو المتفاعل لظاهرة العنف . وتبدأ حينما يبدأ عدم الرضاء ـ الناتج عن المعاناة من عدم الاشباع الحافزى فى هذا السياق ـ فى التحول الى نوع من السخط على الظروف التى خلقت عدم الرضاء هذا ، ومن ثم سخط قد يمتد الى البناء الاجتماعى ، أو قد يوجه الى أى من جماعاته المفضلة التى تنال امتيازات تفوق الاسهام الذى تؤديه . وفى هذه المرحلة قد تتخلق الظروف الموقفية التى قد تطرح توترات إضافية لا يمكن تحملها ، ومن ثم فقد تقوم هذه الجماعات ـ للفريخ عن توتراتها ـ الى اعلانها لسخطها ، وتختلف صور هذا الاعلان وحدته باختلاف موقف السلطة السياسية فى المجتمع أو الجماعة التى اعتبرت هدف العنف ، أو باختلاف قدر التوتر المختزن . ومن هنا فقد يتأرجح هذا الاعلان للسخط من مجرد الاعلان اللغوى الى نوع من الاعلان الهستيرى عن طريق ارتكاب بعض أعمال العنف . وفى هذه المرحلة قد تختلط مفاهيم السلطة والدولة والمجتمع على هذه الجماعة ، ومن ثم فهى قد توجه اعلان سخطها عليها كلها أو على أى منها ، فاذا ما حاولت بعض عناصر بناء المجتمع التصدي لها والسيطرة على هذه الانفجارات الانفعالية ، فان هذه العناصر عادة ما تكون هدف هذا العنف ، وهذا يفسر الحضور الدائم للسلطة ، ممثلة فى الشرطة كطرف غالبا ما توجه ضده حوادث العنف .

ـ التخرك العقلانى الواعى :

ويمثل المرحلة الخامسة فى النمو الدنيامى للعنف . وتبدأ هذه المرحلة نتيجة لاستمرار المواقف التى تسودها التناقضات البنائية التى تطرح توترات على مختلف الجماعات بدرجات متفاوتة ، ونتيجة لاستمرار حدوث انفجارات العنف الانفعالية دون أن تتمكن من حل أسباب التوتر أو تصريفه تصريفا كاملا . حينئذ ، فانه نتيجة للمواقف التجريبية الكثيرة التى تمر بها هذه الجماعات ، ونتيجة للوجود الحاد لأسباب التوتر ، فاننا نجد أن الجماعة تتحرك من المستوى الانفعالى الى المستوى العقلانى الواعى ،

وذلك بأن تحدد - موضوعيا - أسباب السخط والتوتر ، ومن ثم تحاول أن ترسم برنامجا يؤدي اتباعه الى القضاء على مصادر التوتر . وهنا تتحول ثقافة العنف من كونها ثقافة سلبية لا تمارس الا نوعا من رد الفعل الى موقف ايجابي له فعل . وبالتالي فانها تمتلك تصورا لخصائص هذا الموقف الايجابي ومساراته في المستقبل . وهو ما يقصد به عادة بامتلاكها لأيديولوجية واضحة . وهذا تتحول ظاهرة العنف الى ظاهرة ثورية : لها أيديولوجيتها الخاصة التي ترى أنها أكثر كفاءة من أيديولوجية الجماعات الأخرى أو الأيديولوجيا العامة (*) .

- دور الطرف الآخر :

ويمثل ذلك المرحلة السادسة ، ونقصد بذلك دور السلطة في البناء الاجتماعي باعتبارها أداة الضبط والسيطرة بالنسبة لكافة التفاعلات الكائنة في سياق هذا البناء ، أو موقف الجماعات المضادة على مختلف مستوياتها . فقد يقف هذا الطرف موقفا صلبا مضادا لبناءات العنف ، وذلك يزيد من اشتعالها ومن ثم انضاجها واكتسابها الخصائص الثورية الخالصة ، وتوفير التصميم الثوري الذي يتأسس نتاجا لتراكم التوترات واتساع نطاقها نتاجا لحدية التناقضات المولدة للعنف ، وهنا يوسم هذا الطرف الآخر بعدم الوعي . ذلك لانه اذا كان على بصيرة ووعي ، فانه قد يتخذ من الاجراءات التي تحول دون تحول العنف الانفعالي الى عنف عقلائي صريح ، بأن يقدم من الاصلاحات والارضاعات ذات الاشباع الانفعالي ، أو يعمل باستمرار على تفجير بعض حوادث العنف المصطنعة لتفريج التوتر قبل تكثفه لكي يأخذ شكلا عاطفيا وانفعاليا عنيفا ، أو تحوله الى مستوى عقلائي ، أو العمل على تفتيت بناءات العنف من الداخل الى بناءات متضادة متخذة موقف الحاكم بينها ، أو القيام باصلاحات وتغييرات موقفية ووقتيّة ، تفرج بها التوترات وقتيا وتقضى على مصادر التناقض والتوتر قضاء مظهريا .

- خلق توازن جديد :

وتمثل هذه المرحلة السابعة والنهائية . ويحاول فيها البناء الاجتماعي بكامله أن يصل الى وضع حد لهذا التفاعل الحاد الذي ساد سابقا ، وفي ذلك فهو يحاول تحقيق أو تأكيد التوازن الذي اذا ما تحقق يؤدي الى تفرغه لعملياته الأخرى . ويحقق البناء الاجتماعي هذا التوازن بأساليب ثلاثة .

(*) أسس تالكوت بارسونز أثناء عرضه للجماعة الثورية المهمة في كتابه النسق الاجتماعي The Social System مفارقة واضحة في إطار السلوك الانحرافي بين جماعات الانحراف كجماعات المجرمين ، والعصابات وما الى ذلك ، وبين الجماعة الثورية في بداية نشأتها كجماعة منحرفة ، وأسند مفارقتها على أساس امتلاك الجماعة الثورية لأيديولوجية ذات اهتمام جماهيري عام . ولقد أشار الى ذلك أيضا الاستاذ السيد يسن في مقاله غير المنشور بعنوان (ظواهر العنف الجماعي : تحليل اجتماعي) ص ٦ باصطلاح تسييس العنف .

أولها أن يتعلل بناء العنف موقفه ومن ثم يمتلك أيديولوجيته التي تؤكد ضرورة القضاء الجذري على أساليب التناقض ومن ثم التوتر ، ويكون ذلك نتيجة لفضح جماعة العنف ، أو لموقف العناد الذي قد يمارسه الطرف الآخر ، ويكون من نتاجه تمكن جماعة العنف من السيطرة على الموقف ، وفرض مطالبها وأيديولوجيتها على الطرف الآخر ، وتكون بذلك قد قدمت حلا ثوريا لكافة التناقضات : ومن ثم يؤدي ذلك الى تحقيق التوازن من جديد ، وهو عادة ما يتميز بالدوام لفترة طويلة .

وفي الأسلوب الثاني قد يحاول الطرف الآخر أن يتحرك بصورة متطرفة خاصة اذا كان أكثر قدرة وقوة للقضاء على جماعات العنف هذه ، خاصة اذا كانت ذات وزن ضئيل ، أو أن أيديولوجيتها ليست ذات ملاءمة عقلانية بالنسبة لما هو خارج عن إطارها ، ومن هنا فقد يسحقها عن طريق القضاء على صفوتها ، وهو بذلك يخلق توازنا جديدا ، بيد أنه توازن قصير الامد نظرا لاستمرار مواضع التناقض وأسباب التوتر وهو عادة ما ينهار حينما تمتلك جماعات العنف قدرة الاطاحة به .

ويحاول الطرفان في الأسلوب الثالث الالتقاء عند حل وسط ، ويحدث ذلك حينما تدرك صفوة العنف أنها أمام عدو قوى قد يتمكن من القضاء عليها اذا هي قد أعلنت عداها الصريح ، أو حينما يكون الطرف الآخر على وعى بدينامية العنف ، ومن ثم فهو يحافظ على سحب البساط من تحت اقدامها ، بتقديم اصلاحات موقفية تمنع التوتر من الوصول الى حده الأقصى ، أو بمحاصرتها اعلاميا حتى لا تكون موضع تعاطف جماهيري . أو بالعمل الدائم على خلق تناقضات داخلية فيها . وبذلك فهو يتمكن من تحقيق توازن يدوم بدوام نجاح هذا الآخر في اجراءاته هذه ، وبدوام عجز جماعات العنف عن مواجهتها (*) .

(*) من الضروري الإشارة الى مسألتين هامتين بهذا الصدد :

وتتعلق المسألة الاولى بأن التفاعل الدينامي للعنف لا يسير دائما وفقا للمراحل الدينامية المتتالية التي أشرنا اليها . فقد يبدأ التفاعل من أول مراحل هذا التفاعل ، ولا يكتمل أبدا حتى مراحله الاخيرة . وقد يبدأ من الوسط دونما أدنى ضرورة لكي يبدأ من البداية ، ثم يكمل المراحل الدينامية حتى النهاية . أما مسألة البدء من أولى المراحل أو من أوسطها فتعتمد على السياق الاجتماعي لجماعات العنف . فمن غير المعقول أن تقود جماهير جاهلة أو أي تجمعات من الحشد والدماء عنقا عقلانيا واعيا . وبذلك ، فإنه نظرا لطبيعة سياقها نجد أنها غالبا تبدأ هذه المراحل من البداية وتتوقف عند مستوى الانفجارات الانفعالية والعاطفية ولا تستطيع الانتقال الى مرحلة العنف العقلاني الواعي لافتقار هذه السياقات الخلفية الأساسية التي تدعم هذا الانتقال ، وبذلك تظل هذه السياقات تولد التوتر ، الذي يتجمع ليولد الانفجارات الانفعالية والعاطفية دون أن تغير في ذاتها ما يمنع أسباب

أنماط العنف :

إذا كانت الفقرة السابقة قد ركزت على توضيح التفاعل الدينامي لظاهرة العنف ، فإننا سوف نحاول في هذه الفقرة تحديد شكل ونمط هذا العنف ، بمعنى تصنيف وقائع العنف أو حوادثه في أنماط ذات طبيعة وخصائص متميزة . والحق أن هناك محكات متعددة طرحتها النظرية السوسيولوجية كأساس لتصنيف هذه الانماط نذكر منها ما يلي :

ـ تنميط أحداث العنف بناء على قدر الدمار الذي تحدثه : هل هو هائل أم خطير أم بسيط .

ـ تنميط أحداث العنف استنادا الى زمن وقوع العنف . الشهر من السنة أو الموسم .

ـ تنميط أحداث العنف على أساس أيكولوجي أعني بالنظر الى الطبيعة الأيكولوجية لمسرح العنف .

ـ تنميط أحداث العنف بناء على عدد سكان المجتمع المحلي الذي وقع العنف في إطاره .

بيد أننا نلاحظ أن هذه التنميطات وإن يسرت العمل الإجرائي البحثي ، إلا أنها تظل متصفة بالسطحية ، وذلك لأنها لا تيسر الكشف عن الأسباب العميقة لهذه الانماط ، هذا بالإضافة الى افتقار حوادث العنف التابعة لنمط معين لأي تجانس بينها سوى اشتراكها في الوقوع في أيكولوجية معينة أو في شهر محدد من السنة .

فإذا كان مكنم الخطأ في التنميطات السابقة هو أنها حاولت التنميط من الخارج ، فإن هناك تنميطة علميا طورته النظرية السوسيولوجية أيضا ، ويستند هذا التنميط في أساسه الى تشريح البناء الداخلي لظاهرة العنف ذاتها ، ومن ثم تجميع الأحداث ذات الطبيعة والخصائص المتماثلة في نمط متجانس نذكر منها ما يلي :

للتوتر . وقد يبدأ التفاعل الدينامي من الوسط دائما أعني يبدأ من العنف العقلاني الواضح ، وذلك يستند أيضا على السياق الاجتماعي المحيط فمن غير المنطقي أن تقوم جماعات أو سياقات على درجة عالية من الامتياز الاقتصادي والثقافي اندفاعات عنف انفعالية وعاطفية غير مسئولة .

أما المسألة الثانية : فتتعلق بضرورة التأكيد على أن المراحل المشار إليها مراحل محددة تحديدا تجريديا تعسفيا ، وذلك لأنه ليست هناك مرحلة انفعالية خالصة وأخرى عقلانية بصورة تامة وإنما غالبا ما تسود هذه العناصر في كل مرحلة من المراحل ، وأن الفصل هنا تعسفي لاغراض التوضيح .

• العنف اللاعقلاني غير المسئول

العنف المتشيع أو المتمدى :

• العنف الانفعالي أو العاطفي

• العنف الرشيد أو العقلاني (*)

العنف اللاعقلاني غير المسئول :

ويتميز هذا النمط بافتقاده لاية أهداف موضوعية يثور ضدها ، وحتى بافتقاده ليدوره في تصريح بعض التوترات المختزنة كما هو الحال في العنف الانفعالي أو العاطفي ، لانها قد لا تكون موجودة أساسا ، ولا هو يخلق بواسطة السلطة لسحب البساط من تحت أقدام العنف الرشيد أو الثوري ، ولا تؤدي نتيجته الى تحقيق درجة أعلى من التكيف لان عدم التكيف قد لا يكون موجودا أساسا ، وانما هو نوع من الانفجار الذي يفتقد أية صلة موضوعية بسياقه الاجتماعي ، وعادة ما يتم خدمة لأغراض بعض المحرضين الذين يلعبون دورا محوريا في تأسيسه ، وكذا كبار المجرمين . وعادة ما يختار جمهوره من طراز معين من الناس ، ثم ينشر بينهم أفكارا معينة ضد الجماعات الاخرى أو ضد سلطة المجتمع ومن ثم يشكل لهم بناءا اجتماعيا وثقافيا مضادا لبناء الجماعات الاخرى أو أيديولوجية السلطة . وفي هذا النمط نجد أن المحرضين يكونون على وعي بأهداف العنف بينما المشتركين فيه ليسوا سوى ضحية لصياغة اجتماعية وثقافية زائفة اتقن تأسيسها المحرضون على هذا الطراز من العنف .

• العنف المتشيع أو المتمدى :

ويفتقد هذا النمط أيضا امتلاك أية أهداف موضوعية محددة وواضحة ، فهو نوع من تجسيد الفراغ أو الوهم ، أو على الأقل تجسيدا واقعيا ، لتوترات معنوية ، لا تترك حتى تصل الى التضخيم والانفجار الطبيعي ، وقد تلعب وسائل الاتصال دورا بارزا في خلقه عن طريق نقلها لآخبار الاضطرابات والعنف الذي تقوم بها الجماعات المماثلة - في أماكن أخرى - لنفس الظروف المحيطة والسببية لبعض التوترات . ويقوم العنف في هذه الحالة نتيجة للآثار والتهيج وقد تكون وظيفته تفريج بعض التوترات . وقد تلعب السلطة السياسية دورا في تأسيسه عن غير قصد نتيجة لاتخاذها بعض الاجراءات المثيرة والمهيجة لكونها تلمس بعض مواضع الألم والتوتر عند جمهور هذا النمط . أو عن قصد حينما تتحرك السلطة بوعي لتفريج هذه التوترات المختزنة حتى لا تترك لها الفرصة لكي تنفج في شكل فعل ثوري قد يتمكن من الإطاحة بهذه السلطة السياسية ذاتها . هنا قد تتدخل السلطة السياسية لتفريج هذه التوترات وامتصاصها عن طريق اختلاق بعض الاحداث التي يؤسسها المندسون من قبل السلطة .

وفي ذلك يطلق منظروا العنف على السلطة السياسية بأنها مربي أو مروض العنف والاضطراب . هذا بالإضافة الى أن الهدف من هذا النمط قد يكون خلق درجة أعلى من التكيف عن طريق تفريج أكبر قدر ممكن من التوتر * .

— العنف الانفعالي أو العاطفي :

وهو نوع من الانفجار العاطفي الذي يعبر عن قوترات ومشاعر متراكمة لها أسبابها ودوافعها الكامنة . وهو عنف وان كانت له أهدافه الموضوعية إلا أنها لم تتحدد بعد بحيث يمكن أن تصبح أساسا لفعل عقلاني ، أو عادة ما تكون أسبابه الموقفية أكثر إثارة — في ظروف معينة — من أسبابه الموضوعية ، هذا بالإضافة الى أن جمهور هذا النمط من النوع العاطفي السلوك لغياب العقلانية لأسباب عديدة ، فجمهوره عادة من الحشد والدهماء ، وأحداثه غالبا ما تكون قصيرة الأمد ، تلعب فيها الدعاية والإشاعة دورا مجوريا . بل كثيرا ما نلاحظ تغير هوية وطبيعة المشاركين فيه ، بل وتغير أهدافهم أثناءه . وقد يتوقف العنف الانفعالي أو العاطفي بعد الانفجار وتفريجه لبعض التوترات ، إلا أنه عادة ما يقع ثانية في المستقبل إذا ظلت العوامل المولدة للتوتر كما هي . فإذا ما استمرت أسبابه وتكرّر حدوثه فإنه ينذر بالتحول الى نمط العنف العقلاني .

— العنف العقلاني أو الرشيد :

وهو أكثر أنماط العنف نضجا وفاعلية ، ذلك لأنه يمتلك أطارا واضحا يختوى بداخله على الأهداف والوسائل المحددة تحديدا موضوعيا . وعادة ما يكون المشتركين في هذا النمط على وعي كامل بهذه الأهداف الموضوعية وهم عادة ما يعزفون عن الاشتراك في أحداث عنف أو شغب غير مسئولة ، بل أنهم عادة ما يكونوا على درجة ثقافية أو تعليمية أفضل ، وعلى درجة أعلى من الوعي السياسي ، والمستوى الاقتصادي ، وعلى فهم محدد لأدوارهم وأدوار الآخرين في مسار الأهداف وتطورها .

وعادة ما يثور هذا النمط لأسباب موضوعية واضحة ، كعدم وجود انساق في البناء الاجتماعي على أي من مستوياته ، كالدخل المنخفض ، وانتشار البطالة والمحسوبية في شغل الوظائف ، والاسكان السيئ ، والآثار السيئة للتنميات الحضارية ، وانخفاض مستوى التعليم أو عدم فاعلية السلطة السياسية على المستوى الداخلي أو الخارجي . ويهدف هذا النمط الى فرض بعض المطالب التي تلائم القضاء على أسباب قيامه وتأسيسه ، فإذا أجيب فانه ينتهي ، وإذا لم تجاب فانه قد يعمل على ابتكار المنهج الملائم لفرضها . وقد يتحول الى فعل ثوري ذي دلالة جماهيرية .

(*) استنادا الى خصائص هذا النمط يمكن فهم موجة العنف التي اجتاحت العالم في السنوات السابقة نتيجة لانتشار أخبار هذه الأحداث عن طريق وسائل الاتصال ، بل ويدخل ضمن ذلك أيضا التحريضات الإذاعية التي تبثها بعض الإذاعات الى الثوار في مجتمعات أخرى معادية حتى تدفعهم الى الدخول في تحديات صريحة وعنيفة مع السلطة الشرعية القائمة .

بيد اننا لا بد ان نؤكد في النهاية أن الفصل بين هذه الأنماط فصل تعسفي تجريدي ، فالعنف الانفعالي مقدمة للعنف العقلاني اذا ما نضج وحدد أهدافه ووسائله بصورة واضحة ، وهناك العناصر العاطفية والعقلانية في العنف غير المسئول ، كذا نفس هذه العناصر في العنف المتحدي أو المتشعب . بل اننا نجد اشتراك كافة هذه العناصر بدرجات متفاوتة في كافة هذه الأنماط ، كذا اشتراكها كلها في وظيفة أساسية وهي تصريف توترات متراكمة في البناء الاجتماعي مؤلة لبعض جماعات أو وحدات هذا البناء .

الفروض النظرية لظاهرة العنف :

اذا كنا قد ركزنا فيما سبق على توضيح مسألتين ، الأولى تتعلق بتشخيص البناء الاجتماعي — سياق الظاهرة — لتوضيح الطبيعة المورفولوجية والدينامية ذات الصلة بنشأة هذه الظاهرة والثانية تتعلق بتناول العنف كظاهرة من حيث جوانبها المورفولوجية والدينامية أيضا ، فاننا سوف نحاول في هذه الفقرة تحديد الفروض العلمية وغير العلمية التي طورتها النظرية السوسيولوجية فيما يتعلق بهذه الظاهرة وسوف نوضح ذلك في نقطتين هما .

(١) الفروض النظرية المتحيزة أو الناقصة .

(ب) الفروض العلمية الموضوعية .

(أ) الفروض النظرية المتحيزة أو الناقصة :

ونحاول في هذا الصدد توجيه الانتباه الى بعض المغالطات أو الفروض النظرية المتحيزة أو الناقصة التي تسود النظرية السوسيولوجية فيما يتعلق بهذه الظاهرة كمقدمة لسرد فروضها العلمية الموضوعية وهي كما يلي :

— من الضروري الحذر من ارجاع اسباب الظاهرة الى المستويات الفردية، كوجود نوع من الابطال الكامن منذ الصغر وراء الاشتراك في حوادث العنف . ذلك أن هذا النهم قد يسهم — مع غيره — في توفير التشخيص الملائم للظاهرة ، الا أن إطلاقه على أنه التفسير الوحيد للظاهرة يفقده علميته ، هذا بالإضافة الى أنه وان استطاع تفسير بعض الوقائع الفردية فإنه لا يستطيع تقديم تفسير للظاهرة عند مستوياتها الاجتماعية الذي تفسره أسباب بنائية وليست فردية .

— من الضروري الحذر أيضا من بعض الفروض التي تحاول الربط بين هذه الظاهرة واهدى طبقات البناء الاجتماعي : كالقول بانتشارها في أطار الطبقات الدنيا أو الوسطى ، وخطأ مثل هذا الطراز من الفروض أنه يحاول تفسير بعض الظواهر ذات الصلة بالكلية النسقية بالنظر الى أي من جوانب هذه الكلية كالبناء الطبقي ، هذا بالإضافة الى المسائل الأخلاقية التي تتور فيما يتعلق باحصاءات الانحراف في أطار الطبقات والتي أشار اليها عالم الاجرام الشهير (أدوين ساذرلند) في تعرضه لجرائم أصحاب الياقات

البيضاء ، هذا بالإضافة الى أن هذا الافتراض لا يعيننا كثيرا فيما يتعلق بالبلاد النامية : وذلك نظرا لأن هذا النمط من المجتمعات يعيش في حالة تنمية ، وهي حالة تفاعل عال يمتزج فيها كل شيء بكل شيء ، حتى أنه من الصعب أثناء هذه المرحلة الدينامية أن نعثر على أية خطوط واضحة يمكن الاستناد اليها في الفصل بين الطبقات المختلفة ، هذا بالإضافة الى كون هذا الفرض يتضمن خطأ منطقيا وهو محاولة تعميم ما يتعلق بالجزء المتباين على الكل الشامل * .

— أنه من الضروري صياغة مفارقة حسادة وواضحة بين الأسباب الظاهرة أو الموقفية التي قد تتبدى أمام الاستكشاف المتسرع والفردى للظاهرة ، وبين الأسباب الموضوعية أو الكامنة للظاهرة . ونقصد بهذه الأخيرة مجموعة الأسباب ذات الصلة بالسياق البنائي المحيط ، والتي لا تتصل بسبب أو بآخر بمفردات الظاهرة ، ولكن بوجودها الجمعى العضوى .

— أنه من الضروري أن نحذر من مجموعة الفروض التي تصر على الربط الجزئى للظاهرة ، أعنى ربطها بنظم أو فئات معينة ، وإنما يجب دائما اعتبار الظاهرة احدى عناصر الكلية البنائية ، ومن ثم فإنها تتساند بنائيا وتتساقق وظيفيا مع الكلية البنائية التي تعد المرجع النهائى لسببية ظهورها وفاعلية دورها ، أما الجزئيات التي عادة ما ترتبط بالظاهرة بها فهي الظروف الاقتصادية ، والعرقية ، والأسرية ، وظروف الأقليات وما الى ذلك .

(ب) الفروض العلمية الموضوعية :

نتاجا للعجز الذى تعانيه مجموعة الفروض السابقة فيما يتعلق بمحاولة فهمها للظاهرة ، طرحت النظرية السوسيولوجية مجموعة من الفروض العلمية واعتبرتها أساسا صالحا للمناقشة على المستويات النظرية والمنهجية ، وذلك بهدف تقديمها في حالة تأكد صدقها كأساس لبناء نظرية العنف في المجتمعات النامية . وهي كما يلي :

— فرض الحرمان النسبى :

ويؤكد هذا الفرض على قيام علاقة بين الشعور بالحرمان النسبى وبين إمكانية المشاركة في أحداث العنف . ذلك لأن الحرمان النسبى يشير الى الشعور بحالة من الاحباط الدائم وعدم الاشباع بالرغم من الاستحقاق . ويختلف الحرمان النسبى من الحرمان المطلق ، من حيث أن هذا الأخير تتم صياغته نظاميا في بناء الشخصية ، كرضاء النساء بمكانتهم الدنيا بالنظر الى الرجال في معظم المجتمعات فيما يتعلق ببعض الامتيازات ، وعدم اقدم الفئات الشديدة الفقر على التخلص من هذا الوضع .

(*) نقصد ببلادانه النقدية لهذا الفرض ، الفكر الطبقي بكامله الذى يعد الفكر الطبقي الغربى والماركسى اجزاء منه . ذلك لان قدرا كبيرا من الفكر الطبقي الغربى بالذات حاول الربط بين الشرائح الطبقة الدنيا وبين سيادة القدر الهائل من الظواهر الانحرافية .

وكذا الصفار في مكانتهم بالنسبة للكبار ، بيد أن البناء الاجتماعي قد يتعرض لمجموعة من الظروف التي تعمل على تحويل الحرمان المطلق الى حرمان نسبي ، وهنا يرتفع مستوى التوقع . وفي حالة عدم مقابله بالاشباع الملائم ، فانه يؤدي الى حالة من عدم الرضا أو الشعور بالحرمان بالنظر الى الامتيازات التي تتمتع بها اجماعات تحتل نفس المكانة وتؤدي نفس قدر الاسهام أو أقل منه . وبذلك يؤكد افتراض الحرمان النسبي انه كلما زادت الفجوة اتساعا بين التوقعات وامكانات الاشباع كلما أدى ذلك الى امكانية قيام محاولة ايجابية تنسم بالعنف والاندفاع للقضاء على هذه الفجوة الكائنة .

— فرض انتشار العنف بين الشباب كفتة عمرية :

ويؤكد هذا الفرض على أن فئة الشباب أكثر فئات المجتمع امكانية للمشاركة في حوادث العنف والثورة ، ويرتكز هذا الفرض على أساس أن الشباب هم الفئة التي تنسم علاقاتها بالبناء الاجتماعي بنوع من الاتصال والانفصال ، فهم على اتصال بالبناء الاجتماعي لكونهم الفئة صاحبة الدور الرئيسي في العملية الانتاجية — وخاصة في المجتمعات النامية — ومن ثم فاسهامهم بارز في العملية الاجتماعية ، هذا بالإضافة الى كونهم أصحاب مجتمع المستقبل الذي يتخلق نقياً بالغاء سلبيات الحاضر . وهم على انفصال وهذا البناء ، لأن بناء شخصياتهم لم تتم صياغته صياغة نظامية كاملة بعد ، فهم ليسوا كالشيوخ الذين حدثت لهم هذه التنظيمية ومن ثم تسير حركتهم وفقاً لتقاليد المجتمع وقواعده ، ومن ثم فهم بذلك قد سلبوا امكانية الفعل الثوري المندفع ، وهم ليسوا كالصفار وانفصالهم النسبي عن بناء المجتمع ، وذلك لأنهم لم يتحملوا بعد عبء العملية الانتاجية ، ومن ثم فهم ما زالوا بعيدين عن درامية التفاعل السائدة في العملية الاجتماعية . ومجمل علاقات الاتصال والانفصال هذه أن هناك تفاعلاً دينامياً بين فئة الشباب وبناء المجتمع ، تجعل الأولى ذات حساسية خاصة لأية مؤثرات قد يطرحها عليها هذا البناء .

— فرض سيادة العنف في بناءات التنمية والانتقال :

مدلول هذا الفرض هو التأكيد على أن بناءات التنمية ، وكذا عملية الانتقال الدينامي من نمط بنسائي الى آخر — سواء كان هذا الانتقال راديكالياً أو تدريجياً — تشكل عادة مناخاً ملائماً لسيادة حالات الاحتجاج . ذلك لأنه من شأن هذه الفترات سيادة عمليات كثيرة من التخلي والاكتساب ، مما يجعل الفعل الاجتماعي في مرحلة معينة يسير في حالة من الانومي ، أو ما يسمى بانعدام القاعدة ، ومن شأن هذه الحالة أنها تولد القلق والارتباك ومن ثم التوتر . بل ان هذه الحالة قد تؤدي الى شعور بعض الجماعات بالحرمان اذا قارنت اسهامها بامتيازات غيرها من الجماعات الأقل اسهاماً . كل ذلك يولد حالة من التوتر والضيم والحرمان ، ومن ثم السخط ومحاولة التخلص العلني من هذا الحرمان أو الاعلان عن هذا

السخط • أو بالفرض الشخصى لبعض القواعد التى تحكم مسار الفعل فى حالة غياب القاعدة البنائية ، وقد يؤدي هذا الفرض الى التصادم ومصالح الآخرين مما يولد العنف ، أو قد يحاول البعض التخلص من هذا الوضع المتناقض كلية عن طريق اجراءات عنيفة وثورية •

ـ فرض ارتفاع امكانية لجوء الجماعات المحددة المعالم لارتكاب العنف :

• ويعتد هذا الفرض من أهم الفروض المتعلقة بهذه الظاهرة ، وهو لا يتعلق بالجماعات العنصرية لخاصيتها العنصرية ، ولكن لكونها جماعات لها حدودها الواضحة داخل البناء الاجتماعى ، وذلك لان التحديد الواضح لهوية هذه الجماعات ، والدرجة العالية لتجانسها الداخلى يؤدي عادة الى نوع من التباين الحاد والسياق الخارجى المحيط • فقد تبالغ بعض الجماعات فى تحديد مكانتها والدور الذى تؤديه فى العملية الاجتماعية ، ومن ثم فهي قد تشعر بالحرمان النسبى اذا قارنت ما تناله بالنظر الى اسهامها وبالنظر الى امتيازات واسهامات الجماعات الاخرى ، ذلك قد يؤدي الى تولد بعض التوترات التى تتراكم ، لتخرج فى شكل انفجارى اذا ما تخلقت الظروف التى تؤدي الى تكثيف مشاعر السخط وعدم الرضاء بشكل حاد ••

ـ فرض أن النساء أقل ميلا من الرجال للمشاركة فى احداث العنف :

وفقا لما تؤكدته كثير من الدراسات أن النساء أقل ميلا من الرجال للمشاركة فى أعمال العنف والثورة أو ارتكابها • والى جانب أن ذلك يرجع - كما تؤكد بعض الدراسات - الى الطبيعة الفسيولوجية والسيكولوجية الخاصة بالنساء ، فان هذا الفرض مشفق أساسا من فرض الحرمان المطلق الذى تخضع له النساء ، والذى يؤدي الى خلق نوع من الشعور الداخلى بالدونية ، اعنى أنهن أدنى فى مكانتهن من الرجال بحيث يصاغ هذا الشعور نظاميا فى بنائهم الحافزى • بيد أن هذا الفرض يواجه حيدقه فى المجتمعات النامية والمتخلفة حيث نجد أن مكانة الاناث أدنى من مكانة الذكور وذلك لظروف حضارية تتصل ببناء هذه المجتمعات ، الا أننا لا نجد هذا الصديق يتوفر له فى المجتمعات التى تتساوى فيها مكانة الاناث والذكور ، بحيث تنتظم هذه المساواة فى بناء شخصية النساء ، ومن هنا نجد مشاركة الاناث للرجال بنفس القدر فى تشكيل جماعات الهيبيز واليسار فى أمريكا • أما المجتمعات التى لا تشهد هذه المساواة ، ومع ذلك تسودها مشاركة الاناث للذكور فى حوادث العنف والثورة ، يفسر هذا الفرض هذه الحالة بتأكيد أنه تحدث مساواة عابرة للمكانات عن طريق انتشار حالة من الانومى فى بناء المجتمع حيث تختلط حدود المكانات ، ويتحول الحرمان المطلق الى حرمان نسبى يوفر الاساس للمشاركة فى أحداث العنف والثورة اذا ما زادت حدة التوقعات ، ذلك

يفسر مشاركة النساء في الثورة الفرنسية الكبرى ، ويفسر ثورة النساء في السنوات الاخيرة في معظم البلدان الاوربية نظرا لتساوى مكانات الرجال والنساء

خاتمة

بيد أننا اذا كنا قد حاولنا التقدم بنوع من الفهم لظاهرة العنف في المجتمعات النامية ، فان هذه المحاولة قد انتابتها نقيصتين نرى ضرورة مناقشتها . وتتمثل النقيصة الاولى في أن هذه المحاولة ظلت دائما على المستوى النظرى والفروض المغرقة في العمومية . ولقد كان يمكن لهذه المحاولة أن تصبح أكثر فاعلية واثارا لو أنها قد استكملت نفسها بجهد امبيريقى ، يسهم مع المستوى النظرى في توفير فهم أكثر اكتمالا من الفهم الذى يظل على المستوى النظرى فقط . الا أننا نقدم أمام هذه النقيصة عذرين ، حيث يؤكد الاول على أنه من الممكن استكمال هذا الجهد الامبيريقى ، وأن ما فعلناه هو جزء من محاولة الفهم فقط ، أما العذر الثانى فيستند الى ركيزة منهجية تؤكد على أن الجهد العلمى النظرى ما هو الا تجريد وترميز لواقع امبيريقى ماض سبق فهمه ودراسته وتجريد هذا التنظير عنه .

أما النقيصة الثانية فتتمثل في تأكيد هذه المحاولة على أنها من وجهة نظر معينة ، وأنها قد مارست ادراكها وفهمها بالاستناد الى الخطوط الاساسية لوجهة النظر هذه . ولقد كان من الافضل - لكى تصبح هذه المحاولة أكثر اكتمالا - أن نعرض لوجهات نظر النماذج النظرية الاخرى فيما يتعلق بهذه الظاهرة . ولقد خالفنا ذلك لاسباب نذكر منها أن النظرية السوسيولوجية ما زالت تعيش مرحلة النماذج النظرية المتحدده ، بمعنى أن على الباحث أن يستند - في ادراكه للواقع - على النموذج النظرى الأكثر ملاءمة لهذا الواقع فهو يمدد بفروض الدراسة ويلجأ الى قضاياها فى انجاز مستويات التحليل والتفسير ويصبح الهدف العلمى من هذا الجهد أنه يؤدى الى تنقيح هذا النموذج النظرى سعيا نحو نظرية سوسيولوجية شاملة . هذا بالاضافة الى أن النماذج النظرية الاخرى الى جانب أن لها ملامعاتها فان لها باحثوها الأكثر ادراكا وفهما لها ، ومن الامانة والواجب العلمى أن لا يتعرض للنموذج النظرى سوى باحث على علم بخطوطه العميقة ، وبنفس الواجب أيضا فان على باحثى كل نموذج نظرى أن يوضحوا وجهات نظر هذه النماذج في ظواهر غاية في المعاصرة والدرامية كهذه الظاهرة

اذا فعلوا ذلك ، فانه بقدر ما يمثل اخلاصا وارتباطا بنموذج نظرى معين - ولو مرحليا - فانه يمثل اخلاصا لواقعهم ومحاولة ايجابية لفض مغاليقه .

References

- 1 — Sorokin, P. : Sociological Theory to day, London 1961, p. 404.
- 2 — Parsons, T. : Essays in Sociological Theory, Revised ed. The Free Press, New York, Collier MacMillan Limited, London, 1966.
- 3 — Louis Jolyon West, M.D. James, R & Allen, M.D. : The Dynamics of Dissent : Three Rebellions : Red, Black and Green. 1968, pp. 99 - 119.
- 4 — Parsons, T. : The Social System, The Free Press, Glencoe, Illinois, 1952, p. 520.
- 5 — Hans, W. Mattick : Form and Content of Recent Riots : in. Midway, Vol. 9, No. 1, Summer, 1968, pp. 19 - 29.
- 6 — Endleman, Shalomn (ed.) : Violence in the Streets, New York, 1968, pp. 71 - 84.

٧ — بالنسبة لعرض وجهة النظر الوظيفية فيما يتعلق ببناء المجتمعات النامية أو السلوك الانحرافي ودوره في البناء اعتمد الباحث على رسالة ، ما جستير غير منشورة بعنوان (الأسس النظرية والمنهجية للمدرسة الوظيفية في علم الاجتماع مع دراسة ميدانية لظاهرة القرابة في مجتمع محلي) أعدھا الطالب على محمود ليلة .. بإشراف المغفور له الأستاذ الدكتور أحمد الخشاب . جامعة القاهرة — كلية الآداب — قسم الاجتماع وأجيزت عام ١٩٧٣ .

خطة مبدئية لدراسة الاعتبارات الأيديولوجية في نظرية الدفاع الاجتماعي

أحمد مجدى محمود حجازى

معيد بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

تناول الباحثون والعلماء تعبير « الدفاع الاجتماعى » فى عصور مختلفة حيث اقتصرت دلالاته على « مجرد حماية المجتمع » من الاجرام ، وكان ذلك ستارا لآراء واتجاهات متنوعة ، فقد استخدم هذا المصطلح فى العصور السابقة على الثورة الفرنسية لتبرير أقصى العقوبات باعتبارها « دفاعا اجتماعيا » . أما اذا نظرنا الى المدرسة التقليدية الأولى فاننا نجد أن تلك الكلمة تستخدم لتشير الى أن الردع النعم هو السبيل الى الدفاع الاجتماعى ، واستعملته المدرسة الوضعية كذلك فقررت أن لا موضع للعقوبات ويتعين أن تحل محلها « تدابير دفاع اجتماعى » تواجه الخطورة الكامنة فى شخصية المجرم .

وعلى الرغم من أن المدلولات السابقة تختلف عن دلالة هذا التعبير « الدفاع الاجتماعى » عند أنصار حركة الدفاع الاجتماعى الحديثة ، إلا أن هذا التعبير قد استخدمه كثير من المحدثين لنجد ترابطا بين تلك المدلولات الحديثة والمدلولات السابقة وإن اختلفت عنه أمثال بران وجرامتيكا . فالأول كان يرى — متأثرا بالآراء التقليدية — أن القضاء يفرط فى نطقه بالعقوبات السالبة للحرية ذات المدة القصيرة وخاصة بالنسبة لأخطر المجرمين على المجتمع ، الأمر الذى لا يكفل الدفاع الاجتماعى على النحو المرجو ، ومن ثم كان يرى مصدر هذا العيب هو فى حرص القضاء على تحقيق التناسب بين الإرادة الإجرامية والعقوبة ، أما السبيل الى الإصلاح فلا بد من وجوب تحقيق التناسب بين الخطورة الإجرامية والعقوبة ومن ثم فلا بد من توقيع عقوبة طويلة المدة عليهم . وفى نظره أن ذلك هو السبيل الى الدفاع الاجتماعى .

وعلى ذلك فآراء « بران » نجدها قد خلطت بين نظامى العقوبة والتدبير الاحترازى . « فإغفال شأن الجريمة فى تحديد نوع وجسامة التدبير ، والاقتصار على الاعتداد فى ذلك بالخطورة الإجرامية يجرده من صفة العقوبة ويحيله الى تدبير احترازى (١) » .

أما اذا انتقلنا الى « جرامتيكا » ، فنجد الدفاع الاجتماعى من وجهة نظره يعبر عن نشاط الدولة المستهدف تأهيل شخص انحرف سلوكه ، وهذا التأهيل حق لذلك الشخص والتزام يحمله المجتمع باعتباره مسئولا بظروفه عن المسلك المنحرف ومن ثم فالاجرام لا يرتبط بصاحب السلوك المنحرف بمعنى أن الفرد الذى يأتى بهذا السلوك فانما هو مدفوع بظروف اجتماعية غلبت

(١) انظر محمود نجيب حسنى — علم العقاب — دار النهضة العربية — ١٩٦٧ ، ص ٨٩ .

عليه ، فهو ضحية لتلك الظروف . وعلى ذلك فالجريمة ليست ظاهرة قانونية ، ولابد من إلغاء قانون العقوبات واعتبار التأهيل هو العملية التي تؤدي الى المساعدة الاجتماعية لشخص هو في حاجة اليها . ومن ثم فلا بد من « إلغاء القانون والقضاء الجنائيين واعتبار التأهيل مجرد عمل فني اداري » (١) .

جرامتيكا اذن يقدم لنا نظاما جديدا « الدفاع الاجتماعي » ليحل محل النظام القانوني التقليدي في معالجة شئون الجريمة والجزاء . ومن ثم تقوم حركة الدفاع الاجتماعي على فلسفة وسياسة ومفاهيم أساسية ، ولهذا النظام مؤسساته وتدابيره واجراءاته التي تسير عليها . « فهو اذن ثورة كلية شاملة على قواعد القانون الجزائي الموضوعية والشكلية ، لا تقتصر على تقويض ركائزه الأساسية التقليدية في الجريمة وأركانها ، والمجرم ومسؤوليته وخطورته ، وعلى تحويل معالم اجراءات العدالة الجزائية من اتهام ودفاع وتحقيق ومحاكمة وتنفيذ ، ولكنها أيضا ثورة شاملة على العقوبات والتدابير الاحترازية وانماط الاجزية الأخرى (٢) » .

ويقرر جرامتيكا أنه من واجبات الدولة الأساسية تأهيل المواطن تأهيلا اجتماعيا لا ثقافيا كما أنه استعاض عن مفهوم « الجريمة » بمفهوم « الانحراف الاجتماعي » أو مناهضة المجتمع والقضاء على معايير المسؤولية والخطورة الاجرامية . والفى قانون العقوبات والتدابير الاحترازية ليقوم بدلا منها تدابير الدفاع الاجتماعي . ودعا الى ارساء أسس نظام قضائي جزائي جديد قائم على الافادة من منجزات التقدم العلمي الحديث ومن ثمرات علوم الانسيان .

أما عن اجراءات دعوى الدفاع الاجتماعي فقد قسمها الى ملاحظة الذات وفحصها ، وتدوين نتائج الفحص الفعلية في « ملف الشخصية » والى محاكمة تتولاها أجهزة قضائية وفنية ، والى تنفيذ التدابير الوقائية أو العلاجية أو التقويمية المفضى بها ، وينتهى التنفيذ وينقضى التدبير بثبوت صلاح من يخضع له للحياة الاجتماعية .

وتقوم فكرة الدفاع الاجتماعي عند جرامتيكا كما يعرضها في كتابه « مبادئ الدفاع الاجتماعي » على نقاط أساسية فلسفية نوجز لها في التالي :

أولا : مشكلة العلاقة بين الفرد والدولة . . بمعنى أن الفرد يجد أمامه أوضح صورة من صور السيطرة عليه وخضوعه للدولة ، أما الدولة فإنها تبحث عن جميع الوسائل التي تكفل لها تأكيد ارادتها وفرض سيطرتها . ويرى جرامتيكا من خلال الأبحاث التي قام بها أن عمل الدولة لا يكون مشروعاً إلا إذا أخذ في اعتباره « شخصية » الفرد الذي اقترب فعلاً من

(١) [المرجع السابق نفسه ص ٩٠] .

(٢) [أنظر قليبو جرامتيكا-مبادئ الدفاع الاجتماعي - ترجمة وتقديم د. محمد الناضل - مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٨ - ١٩٦٩ من مقدمة الترجمة العربية] .

أفعال العصيان ، من حيث أن هذه الشخصية قيمة إنسانية أو وضع نفسي يقف فيه فرد مستقل بذاته ، ومفصول في المجتمع . أما إذا لم تأخذ الدولة في اعتبارها سوى « الضرر » المادي الحاصل ، كما يقضى بذلك القانون ، فإن عملها لا يكون مشروعاً .

ثانياً : معيار التقرير القانوني . . وهنا لابد أن تدعو الى أخذ ذات الفاعل أو « الذاتية » في الاعتبار بغية ارساء المعيار الذي يجب أن يركز اليه كل النظام القانوني القائم على أساس « تقدير الفاعل » باعتباره « ذاتاً » وبالتالي باعتباره « قيمة » إنسانية مع مراعاة شخصيته في مجملها .

ثالثاً : المفهوم « الذاتي » كأساس لنظام جديد . . فطالما اتينا جعلنا « الشخصية » بجوانبها الاجتماعية والنفسية محورا لنظام الدفاع عن المجتمع فلا بد أن نقوم بتحويل القانون الجزائي على أساس تلك الأفكار وطالما أن مادية « الجريمة » لم تعد هي التي تصف الفاعل الذي غدا مركز الثقل في النظام القانوني فإنه لم يعد من الجائز اعتباره « مسئولا » بالنظر الى « الواقعة الإجرامية » وحدها ، ولا معاقبته بسببها أو بسبب الضرر الناشئ عنها . ومن ثم ظهرت فكرة القاء « المسؤولية الجزائية » المرتبطة بالفعل أو بالواقعة والاستعاضة عنها بفكرة أعم وأقرب الى الواقع الإنساني والاجتماعي ألا وهي فكرة التكيف الاجتماعي أو الانحراف الاجتماعي ويجب أن ينصب حكم الدفاع الاجتماعي على الانحراف الاجتماعي الذاتي ويقول جراماتيكا في ذلك « وأذن يجب على النظام الجديد أن يحدث تغييرا جذريا ، فالعقوبة لم تعد قادرة بعد اليوم على الاستجابة لهذا المعيار ولا على الوفاء بهذه الوظيفة » .

رابعا : فكرة السلوك المضاد للمجتمع وتدابير الدفاع الاجتماعي المرتبطة بها . . يرى أن الدفاع عن المجتمع « لا يمكن أن يكون هدفا في حد ذاته ، وإنما ينبغي أن يستهدف من وراء الدفاع عن المجتمع اصلاح « الفاعل » واعادته الى الطريق السوي ، وعلى الأخص القضاء على « الأسباب » التي جعلت الفرد مناهضا للمجتمع . وتقتصر العقوبة في مفهومها التقليدي على الوفاء بهذه الوظيفة اطلاقا . ومن ثم يجب الغاء « العقوبة » التي هي في جوهرها وسيلة أرهاق وعذاب . كما لابد أن تكون هناك تدابير جديدة للدفاع الاجتماعي « من وقائية وعلاجية وتربوية . وهذه الفكرة في « الغاء العقوبة » هي التي أصبحت أبرز الخصائص المميزة للدفاع الاجتماعي . .

ويمكن أن نلخص ذلك في قول جراماتيكا « فلا يعود لكل جريمة عقوبتها وإنما يعدو لكل فرد التدبير الذي يلائمه » كذلك يقول « أن جعل الاعتبار الأول لذات الفرد هو أساس فكرة الانحراف الاجتماعي أو مناهض المجتمع التي ذكرناها آنفا ، والتي تعتمد على مبادئ قانونية خالصة ، ولا ترمى الا الى اصلاح الفرد بفضل تطبيق تدابير الدفاع الاجتماعي الملائمة » (١) .

خامسا : نقد القانون الجزائي . . فيجب أن يفهم الدفاع الاجتماعي على أنه نفي لحق العقاب وبالتالي نفي للعقوبة ، فيجب أن يحل محل القانون .

(١) المرجع السابق نفسه (ص ١٦) .

الجزائى ، لا أن يندمج فيه أو يتكامل معه . أن الفرد يجب أن يؤهل للحياة الاجتماعية أو كيف مع المجتمع لكى يدخل فى إطار سياسة أوسع للدفاع الاجتماعى .

سادسا : أن حركة الدفاع الاجتماعى .. قامت على جدل ونقاش حول أمرين أما الاستعاضة الجزرية عن القانون الجزائى والنظم العقابية المشتقة منه وإحلال نظام الدفاع الاجتماعى محلها جميعا وأما « التوفيق بين الاثنين » وكل ذلك مرتبط بنشاط حركة اندفاع الاجتماعى التى بدأت عام ١٩٤٧ بالرغم من استخدام هذا التعبير فى القديم .

سابعا : ويتساءل جرامتيكا أخيرا لماذا يقال «حركة» ؟ . فيقول هل الغرض من هذا المصطلح تأكيد الاصطلاحات التى تزعم هذه الحركة تحقيقها فى ميدان القانون والتى تستهدف الاستغناء عن القانون الجزائى القديم والحلول محله ؟ أم أن الغرض من استخدام هذا التعبير هو أن يلغى الإعدام وعذاب السجن فى الوقت ذاته الذى يلغى فيه العقاب وأن تنشأ عن ذلك تدابير اجتماعية وإنسانية أشد فعالية وأكثر جدوى ونفعى بها : تدابير علاجية وتربوية وتقويمية ؟ أم أن لها أهدافا أبعد مدى ؟

ويرد على ذلك فيرى أنه لو نظر الى الدفاع الاجتماعى من وجهة الأعم لنجاز أن يكون محورا لسياسة جنائية أكثر اتساعا ، وأعظم شمولاً وقد تكون الروح الاجتماعية وليدة وفاء المجتمع بحاجات أفرادها الطبيعية فتعاون الجميع أمر مطلوب لضمان حرية كل فرد .

أن الدفاع الاجتماعى هو دفاع عن كل المجتمعات : حتى يأتى حين من الدهر يصبح فيه المجتمع الإنسانى كلا « واحدا » .

واننا إذا كنا عرضنا لبعض النقاط حول فكرة الدفاع الاجتماعى عند جرامتيكا.والتي سنركز عليها فى عرضنا هذا ، فإن ما يهمنا هنا أن نعرض لأرائه باعتبارها تقدم لنا نظرية متكاملة فى « الدفاع الاجتماعى » . ومن الجدير بالذكر أن جرامتيكا كان متأثرا بأحداث الحرب العالمية الثانية ، ولذلك كان ينادى باحترام حقوق الفرد الأوربي متأثرا بالتجربة النازية والفاشية . ويثار أمامنا سؤال هام .. ما هى العلاقة بين الفرد والدولة ؟ . وما هو منطق المحاكمة ؟ . وما هى العوامل الإجرائية التى يمكن اتباعها فى هذا المجال ؟ .

ونحن بصدد الاعتبارات الايديولوجية فى نظرية الدفاع الاجتماعى لابد أن نتعرض لثلاث نقاط أساسية :

١ — الأساس الفلسفى التى تقوم عليه نظرية الدفاع الاجتماعى عند جرامتيكا .

٢ — الأساس الموضوعى لتلك النظرية .

٣ — الاجراءات المتبعة .

وهذه الاسس بلا شك تفيد في فهم الجوانب التالية :

[أ] ارتباط السياسة الجنائية بالمراحل التاريخية المختلفة ، بمعنى انتقال الانسانية من مرحلة تاريخية لأخرى ، واثار ذلك على السياسة الجنائية .

[ب] تغير الايديولوجية التى يطبقها المجتمع . وما هى العوامل التى تسهم في احداث هذا التغير ؟

[ج] الانتماء الطبقي وبالتالى الانتماء السياسى .

وباختصار ، ان محاولتنا هى فهم الاطار الفلسفى الذى ساعد على تشكيل نظرية الدفاع الاجتماعى : لدى جرامشكا ، ومحاولة تفسيره للمبادئ الأساسية في حركة الدفاع الاجتماعى ، وكيف تسهم الايديولوجية في ابراز تلك الجوانب . فنحن في حاجة الى دراسة الأسس الفلسفية والنظرية للنظريات المختلفة وللتراث سواء الغربى أو العربى ، دراسة نقدية جادة تمكننا من الوصول الى فهم حقيقة الواقع المحلى .

ونود ان نؤكد « ان الدفاع الاجتماعى الحديث اكثر اهتماما بالعوامل الاجتماعية للسلوك المنحرف منه بالعوامل الفردية ، كما تعدل المسار من نقطة البداية القانونية الى نقطة البداية العلمية ، كذلك تعدل المسار من نقطة البداية الفردية الى نقطة البداية الاجتماعية ، ومن الواضح من استقراء اتجاه البحوث الجنائية أنها لم تعد تهتم بالشخصية الاجرامية أو بالفرد نفس الاهتمام الاول ، لقد اختفى « القاتل بطبيعته » واختفى « المخلوق البدائى » وأصبح الاتجاه الى المجتمع نفسه ، فالجرم ابن مجتمعه والجريمة ليست علامة على شخصية اجرامية بقدر ما هى نتاج تفاعل اجتماعى » (١) .

وعلى ذلك فلا بد ان نركز اهتمامنا بالعوامل الاجتماعية التى تنشأ في ظلها الجريمة والمجرم وذلك يتيح لنا فهم السياسة الجنائية المرتبطة بالمجتمع من ناحية العوامل والظروف الاجتماعية الاقتصادية التى تتغير تلك السياسة تبعا لتغير تلك الظروف .

[راجع د. أحمد محمد خليفة — الدفاع الاجتماعى « التاريخ والمشكلات » المجلة الجنائية القومية العدد الثالث نوفمبر ١٩٧١] .

Endogamy folkways and cousin's right are still the preferential rules of marriage in Lebanon despite the spirit of urbanization and westernization according to acculturation process in Lebanon and its open system whether in politics or economy.

Abduction as a chronic problem in most of the Lebanese communities, has its historical background. Although abduction is one of the acts which breaks law, it includes some contradictory values and norms which have been rooted in relations between males and females, family and kinship ties, sects and classes.

The host was the person who suggested the day of conciliation. It would be in the bride's village. The most important act in the conciliation process was that the bridegroom's family should prepare a big meal for the bride's relatives, particularly the immediate family. To accomplish this performance means that the game is over.

In both cases the abductor's or eloper's relatives go to conciliation with hidden guns. They are scared from bloody revenge from the other side. As some consider it an aggression on the lineage's honor.

But if that event has taken place within the same lineage, the conciliation and other stages would go on without complications.

General Remarks :

There is no available statistical data concerning the problem of "Abduction" except the "Arab Statistical Bulletin". It has indicated in 1971 that 273 crimes of abduction were committed during 1969 in Lebanon. The rate was (0.11 per 1000) of the Lebanese population. While it was (0.0005 per 1000) of the Egyptians, Nil in Syria and (0.2) in Kuwait.

Elopment and abduction might be considered as a rebellious act against traditional regulations and rules of marriage. They would be expected according to heterogeneity between different groups, classes and sects, etc ; Each group or category has its own values and attitudes about rules of preferential marriage.

Major findings may be concluded from the above case study.

Modified extended family ties are very obvious between relatives and families branched from the original family in the village. Rarely to make a decision, particularly in economical, political, familial life far away from the extended family context.

Status of women in Lebanon is higher than in many Arab countries, according to women's share in labor; in the urban areas as well as in rural countries. But, her status is still lower than the male's status. The above story focused the conflict between an authoritarian female (the mother) and male's dignity within their parti-lineal traditions.

While all the members of the girl's immediate family were holding their meeting, the other side sent an envoy to declare that their daughter was quite well, the suitor and his uncles had abducted the girl to take her far away from the influence of her mother who was insisting on opposing that marriage. The envoy said that they would never declare the marriage contract without the presence of the bride's parents and brothers.

The bride's family had no choice, because if they refused it would lower their status in the village. They accepted to go wherever their daughter was to rescue their reputation.

A meeting was held between the abductors and the bride's family in a village named (Brital), about 6 kilometers from the bride's village. They put the agreement terms on the basis of the original terms before the events took place. They brought the "shiekh" who wrote the contract of marriage and let the young man and his bride sign it. Two witnesses signed the contract too. The bride's family asked the abductors (their cousins) to let the bride go back with her father. The abductor refused saying that her wedding would be tonight, and the couple would be hosts for two weeks in (Brital) village.

What was the next stage after that? The conciliation performance between the abductors and the bride's family ten days later.

On the third evening after the abduction, I accompanied the bridegroom's relatives to congratulate their cousin in Brital village where the couple were spending their honeymoon. The host was a famous smuggler in the North of Lebanon. He used to smuggle tobacco and cannabis. He became very rich. He had been convicted for his law-breaking, and the police could do nothing to him. They consider his village as an armed citadel. The host was well known as a brave and generous man. I noticed from his conversation that he had an intensive experience in the events of elopment and abduction.

The elopers and abductors from the area consider him a brave helper to them. He used to sympathize with those abductors or lovers. You feel from his work that he had undertaken upon himself the protection of elopers and abductors in the frame of traditional values.

In his uncl's house (the farmer) they had a meeting before going to the fiancée's home, to put their opinion in one word. They met the fiancée's father and his son. As soon as they mentioned the subject matter, the son (fiancée's brother) told them that the suitor did not come at the appointment to pay (the word's price), and that his sister has changed her mind. The suitor's relatives, particularly his father's brothers, concluded that it was the mother's opinion, not the daughter's, and "that it is a shame to let women control your decisions, which we had taken before, all together", one of his uncles added.

They left the fiancée's house, and there was something you could feel in their minds. They held another meeting in the house of the suitor's uncle.

The uncle's wife declared that the only solution to that critical problem was the abduction of the girl from her home to get her married by force, without a permission from her parents. She expressed what they were already feeling. They began to plan for the abduction operation. The young man took part in the planning but the observer felt that he had a secondary role. The lineage mind was operating within the cultural traditions.

The observer found that he must interfere in the discussion to note that they were going to break the law, and abduction might lead to bloody shooting. The young man's uncle replied that you do not know our traditions, and no dangerous acts would take place, because all of us are concerned.

That night, the abductors went to the girl's house, two of their assistants were the young man's uncle and his wife who knocked at the door, asked the mother to open to ensure that the last word of refusal of the engagement came from the daughter. The uncle began to talk with the mother, his wife took the girl near the front door of the house to talk with her. Suddenly, one of the abductors caught the girl and pushed her into a waiting car which drove away in a few seconds. In the morning it was well known that the young man had abducted the girl to marry her. The mother of the girl went to the nearest police station, her brother asked his other brothers who lived in the city to come urgently. One of the brothers went to the police office and asked them to forget his mother's complaint saying that it was an internal problem within the family, and no abduction had taken place.

the average which the suitor should pay. The bridegroom's uncle gave his approval, and told the young man to get that money, before declaring the engagement.

It was very difficult to bring the Price of word* which was 1000 L.L. (\$3:0). At the same time the fiancée was to pay after the engagement about 2000 Lebanese Pounds (\$ 660) for furnishing the bride's flat, and about 1000 L.L. (\$ 330) for a golden bracelet as the traditions required.

In the next week after the primary agreement, it was declared that the road to the village was blocked because of heavy snow fall.

The young man could not go back to the village for the above reason as he claimed, but the real problem was that he and his relatives in Beirut were thinking how to get the money which the bride's family had asked for, and how to solve this problem. It was obvious to them that the bride's mother was creating the obstacles to annul the primary agreement.

The young man's uncle in the village phoned his nephew and informed him that the bride's mother would do her best to cancel the agreement.

The bride's uncle was supporting the young man in all the stages of engagement. He was pro-patrilineal affinity, and endogamy, as a pure traditional. He felt that his brother's wife (the bride's mother) would like to impose her word over the males in the family. So it became a battle of males' dignity and patri-lineal traditions in opposition to the mother's authoritarian attitude. The most important thing was that the young man had a claim over the girl because she was his cousin and no one could be her suitor unless her cousin gave up the idea of her engagement.

After two weeks from the initial agreement, the suitor came after sunset, and brought with him four relatives, one of them was his late mother's brother, and another was his second father's brother, who was living on the same alley with the young man in Beirut.

* The price of word means the approval of the girl to be the suitor's fiancée. Her family determine before declaring the engagement how much the suitor should pay to his fiancée.

A Case Study of Marriage by Abduction

He was a young man under twenty-five, who had emigrated from the village to Beirut, the capital of Lebanon. His father had emigrated to Latin America (Brazil) some fifteen years ago. His father's brother was his step father, he was a farmer in that village. His relatives in the village had no idea about the young man's work in the city, but the fact that he put on modern clothes meant to them that he earned a good salary. As a matter of fact, he was a money collector for one of the social and medical charitable societies in Lebanon. He got a percentage from the total sum of money he collected for that charitable society.

The young man had a constitutional inferiority in the shortage of his fingers with thick and rolled hands.

He used to visit his uncle (father's brother) in the village twice every month at least. Once his uncle suggested to him that he should get married, the young man replied that he was ready financially, but who was the girl? The uncle replied that she was his cousin (indirect cousin), the prettiest one in all the lineage and her age was suitable for him (the young man).

The negotiations began between the step father and his cousin, the head of the girl's family who was over sixty years old, and married to an authoritarian woman, the girl's mother.

The girl's father was satisfied with the young man. At least, he was the son of the cousin who emigrated to Latin America; but the girl's mother and the second daughter were against the match.

It seemed to the observer that the two women knew that the bride to be disapproved of the marriage. But this was not true, the girl was neutral, and her mother had a pre-agreement with another family which was not from the same patri-lineal ties. The mother knew that the other man was handsome, furthermore, he was a soldier in the Lebanese military force. That put the competitor in a higher position than the girl's cousin who was a civilian and his job was not known to them.

Because of the disagreement between males and females in the girl's family, they suggested to raise the dowry (Mahr) above

The ideologies, according to religious sects, formulate the values and attitudes which almost determine the rules of marriage. The nomads in this area used to reject and despise the agrarian values and rural life. Restrictions have been formulated on marriages between them and the peasants. They may forgive their son for marrying a girl from a peasant family, but will not accept their daughter's marriage to a man from a peasant family.

The rules of preferential marriage within every sect in Lebanon are responsible for elopement or abduction. Lovers from the younger generation are always condemning the rigid traditions which stand against their new attitudes and values of love and marriage.

It is not valid to generalize this attitude as the attitude of all youth. Some are under the impact of new currents of westernization, meanwhile, they are ruled and socialized by parental traditions.

The Kinship rules of preferential marriage have been rooted in Arab culture since pre-islamic era (Al-Jahillia). There has been a form of endogamy, which appeared in patrilateral parallel cousin marriage. A marriage between a man and his father's brother's daughter (Bint'amm) should be his first choice. This rule has remained until now, particularly among peasants and nomad tribes. Despite the impact of urbanization on the Arab world, the folkways of endogamy are still existent in some regions and sects. You could notice in Arab folklore the persistence of cousin's right. It is verbalized in song and proverb. The *ibn,amm* comes first. If a man does not marry his bint 'amm, but allows a stranger to take her away, he is blamed. The right of the cousin to marry his *bint 'amm* was found and recognized in central, southern, and northern Arabia, in Jordan, Palestine, Syria and (Lebanon), Iraq, Egypt, Sudan, North Africa. It exists among nomadic tribes in the settled rural population, and in somewhat less pronounced manner, among the town people. It is observed by Moslems, Christians, and Jews.

The case study is going to explain, how the above rules played dramatic events during my field work in the village of Haouch er-Rifda in the Beqa' Valley in Lebanon.

MARRIAGE BY ELOPEMENT AND ABDUCTION*

SLAH ABDEL-MOTAAL (Ph.d.)

Expert, N.C.S.C.R.

Elopement and abduction have been considered as traditional traits of Lebanese marital culture. If you ask any Lebanese adult about the phenomenon, he might say that it happened once at least in one of the families he has known either among his relatives or neighbours.

Elopement means in Lebanon to get married without parental consent. Abduction is to get married without the bride's and parents' consent, i.e. kidnapping the woman or carrying her off by force.

This fact is really a social phenomenon which has its historical and cultural backgrounds. The region of Lebanon has proved, according to its ecological and cultural traits, that it could embrace different groups of people who had fled from their nations for economical and/or political reasons.

Lebanon might be considered a heterogenous society, which has chronical contradictions between social classes, political parties and religious sects, three of which are major Moslem sects (Sunni, Shiite, and Duruz), and fourteen are Christian sects. Because of this complexity in that social context, elopement and abduction as patterns of behavior might be expected.

Elopement and abduction are still considered as a rebellious act against the traditional regulations and rules of marriage. Two lovers from different classes, categories or religious sects might decide to elope if their families are insisting on opposing their marriage.

Moslem sects may tolerate elopement behavior if the bride is from a Christian sect, but they never tolerate their girls to get married to a non-moslem. The discrimination in their attitude is due to Islamic rules which prohibit Moslem females to marry non-moslems, unless the man converts to Islam before he gets married. Otherwise their siblings will be non-moslems. It is well known in these regions that the father will have his children follow his own religion.

* This study is one of the articles which will be published as reports of a major research on structural change of the Arab Family :

"A comparative study of family structure in Lebanon and Egypt." I would like to thank N.C.S.C.R. (Cairo) for my leave of absence in Lebanon (1972) and the Ford Foundation for financing the study.

Logarithmic analysis of the polarographic waves of either compound in methanolic solutions, resulted in straight lines having slopes of 97.5 and 145 mV for dibutyl- and diamylphthalate, respectively (Fig. 13). The corresponding αn values calculated on the basis of a slope of $0.0542/\alpha n^{(5)}$ are 0.555 and 0.374. If the rate determining step in the reduction reaction involves the transfer of two electrons, these numbers indicate that reduction occurs irreversibly.

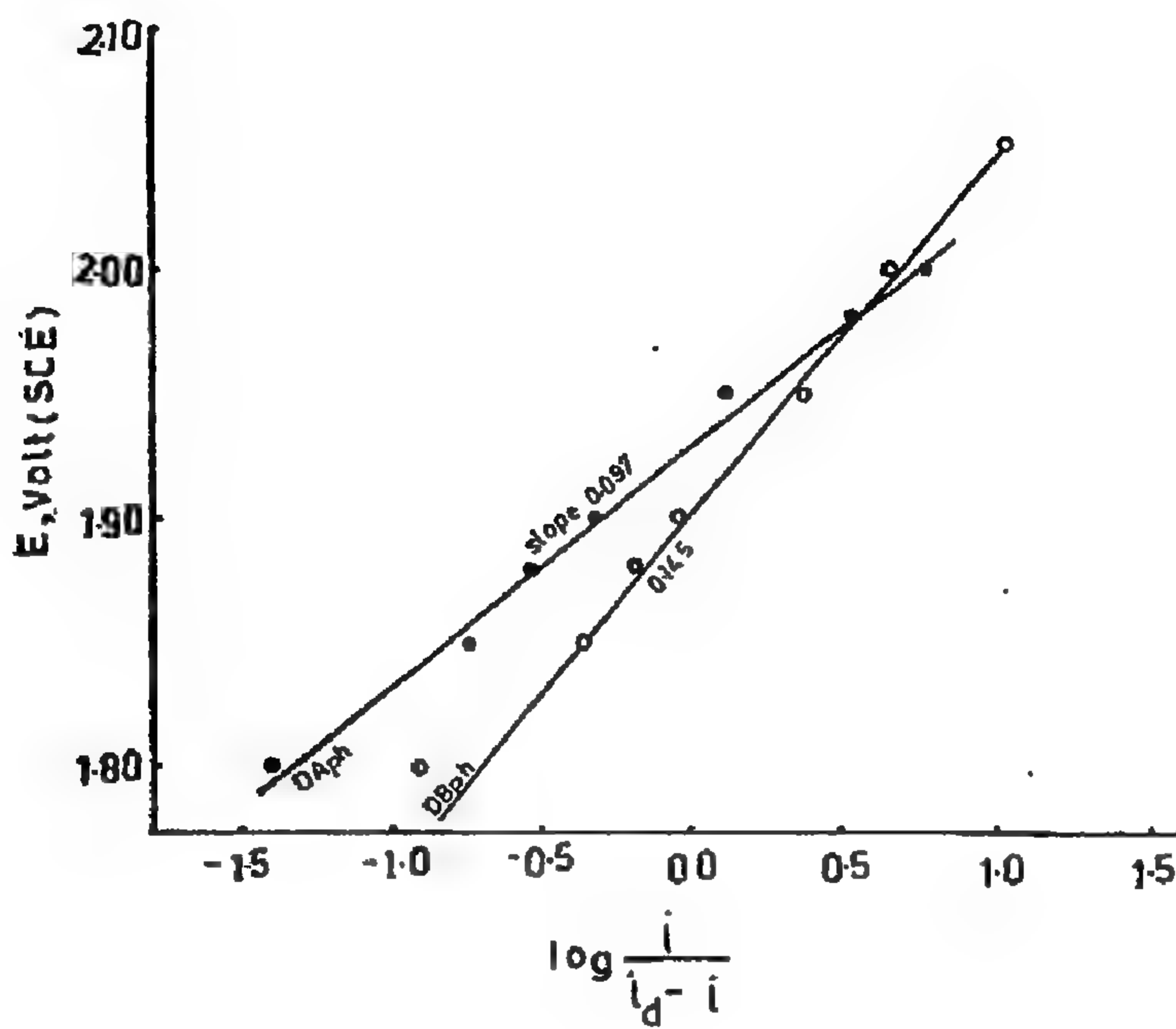


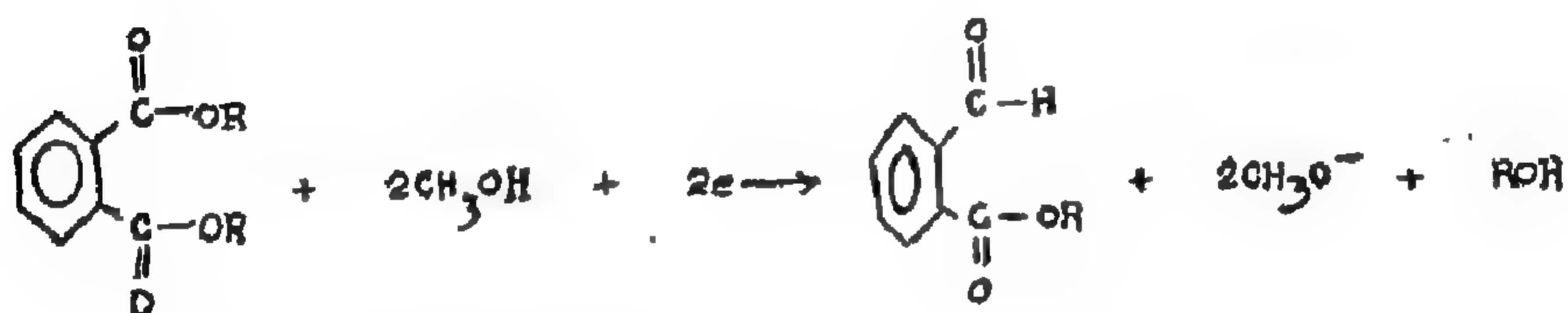
Fig. 13
Logarithmic Analysis of the Polarographic Reduction Waves of Dibutylphthalate and Diamylphthalate in Methanolic Solutions.

REFERENCES

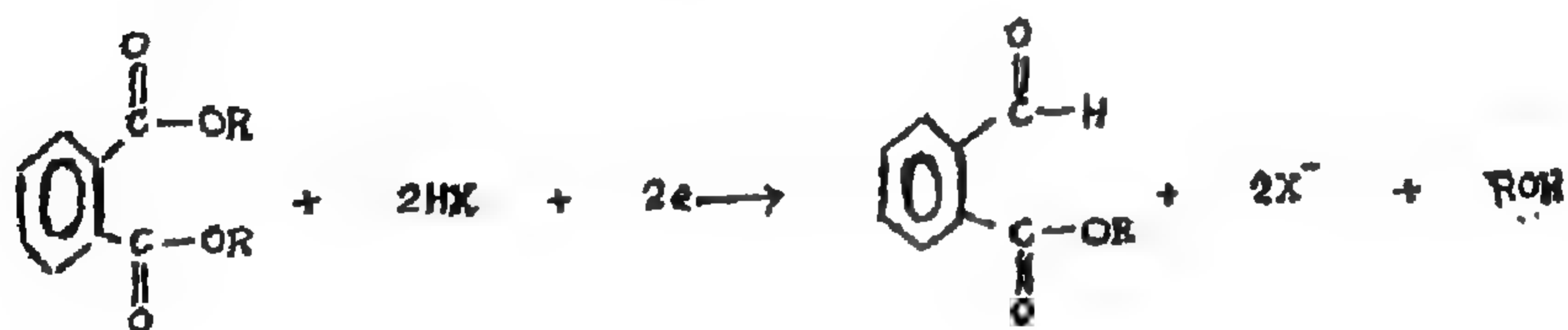
1. Ryvola, A.; Collection Czechoslov. Commun. 28, 1985 (1963).
2. Ligtenberg, H.L.; Chem. Zeekblad 58, 477 (1962).
3. Shams El-Din, A.M., Nilson, O., and Wranglen, G.; J. Electroanal. Chem. 2, 497 (1961).
4. Shams El-Din, A.M., Saber, T.M.H. and Abed, N.M.; J. Electroanal. Chem. 21, 377 (1969).
5. Meiter, L. and Israel, Y.; J. Am. Chem. Soc. 83, 4903 (1961)

When to a solution of $2 \times 10^{-3}M$ of either depolarizer, hydrochloric acid was added, a prewave has been resulted at Ca 600 mV less negative potential than that of the original reduction main wave. In presence of $2 \times 10^{-3}M$ acid, the height of the prewave was half that of the original wave. The whole of the reduction wave shifts to less negative potential when $4 \times 10^{-3}M$ acid (2 equiv. acid/mole depolarizer) is present in solution. This behaviour indicates that the electrochemical reduction consumes two protons (and consequently two electrons) per molecule of either compound. This means that, the polarographic reduction stops at the aldehyde stage probably due to the inability of the two-electron reduction product to cyclize to be able for further reduction. The reduction mechanism of either compound in methanolic solutions can be formulated as :

a) in absence of acid:



b) In presence of acid:



Where, R is Butyl, or Amyl, radical.

For both depolarizers, the presence in solution of hydrochloric acid in concentrations more than $4 \times 10^{-3}M$, i.e., more than enough to cause the whole wave to shift, causes the shifted wave to increase in height at the same potential above that of the original wave. This increase in wave height represents the hydrogen evolution from the acid that is not consumed in the reduction of either depolarizer according to the over all reaction.

In this respect, reduction of both compounds in presence of strong proton donor resembles the case of reduction of p-bisazo-benzene⁽⁴⁾ in the same medium, where the evolution of hydrogen from the extra acid takes place first after the reduction of the depolarizer.

are presented in Fig. 11 (B) and 12 for dibutylphthalate and diamylphthalate, respectively.

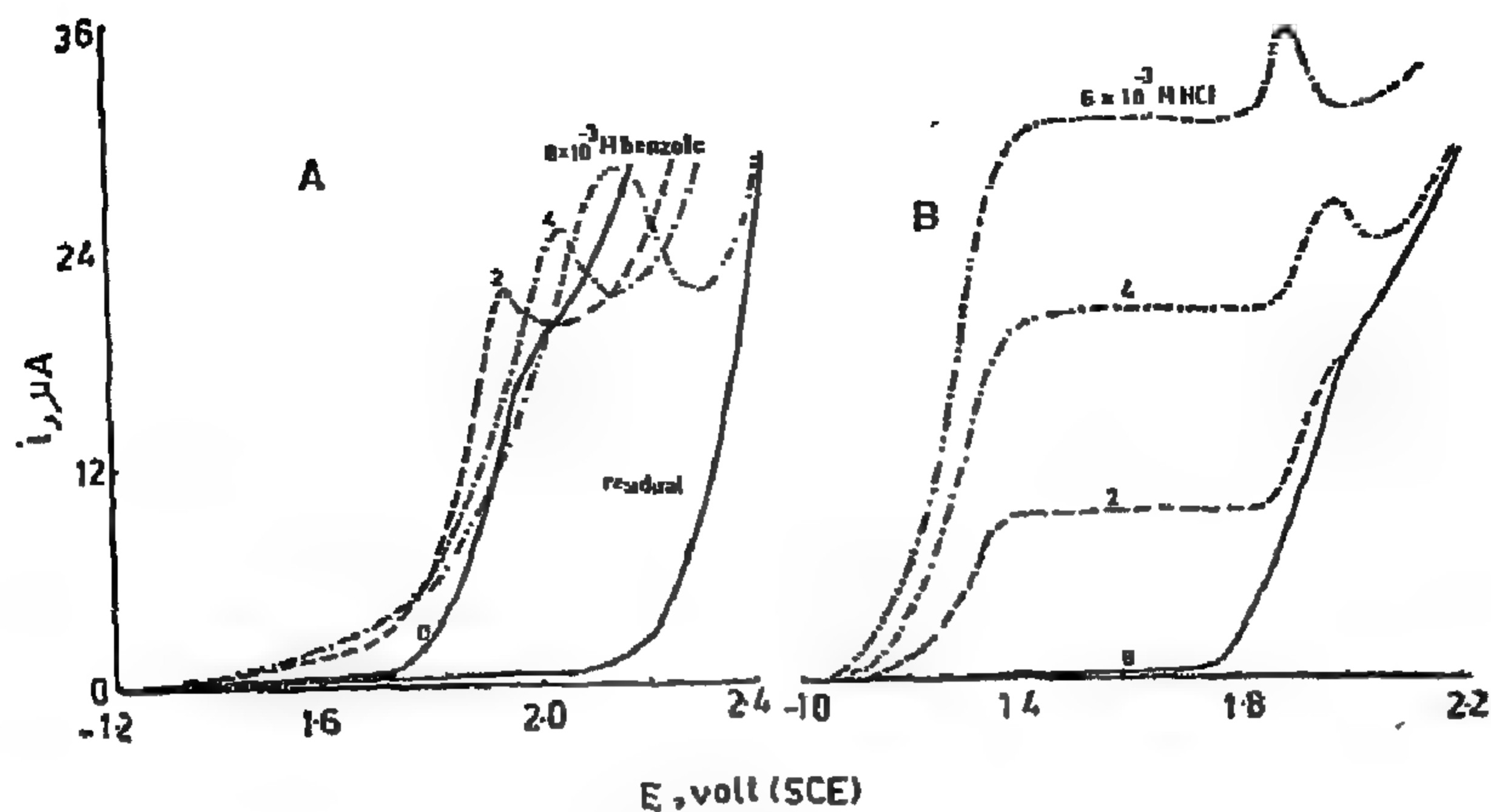


Fig. 11

Current-Potential Curves of 2×10^{-3} M Dibutylphthalate in Water-Free Methanol in Presence of Various Addition of (A) Benzoic and (B) Hydrochloric Acid.

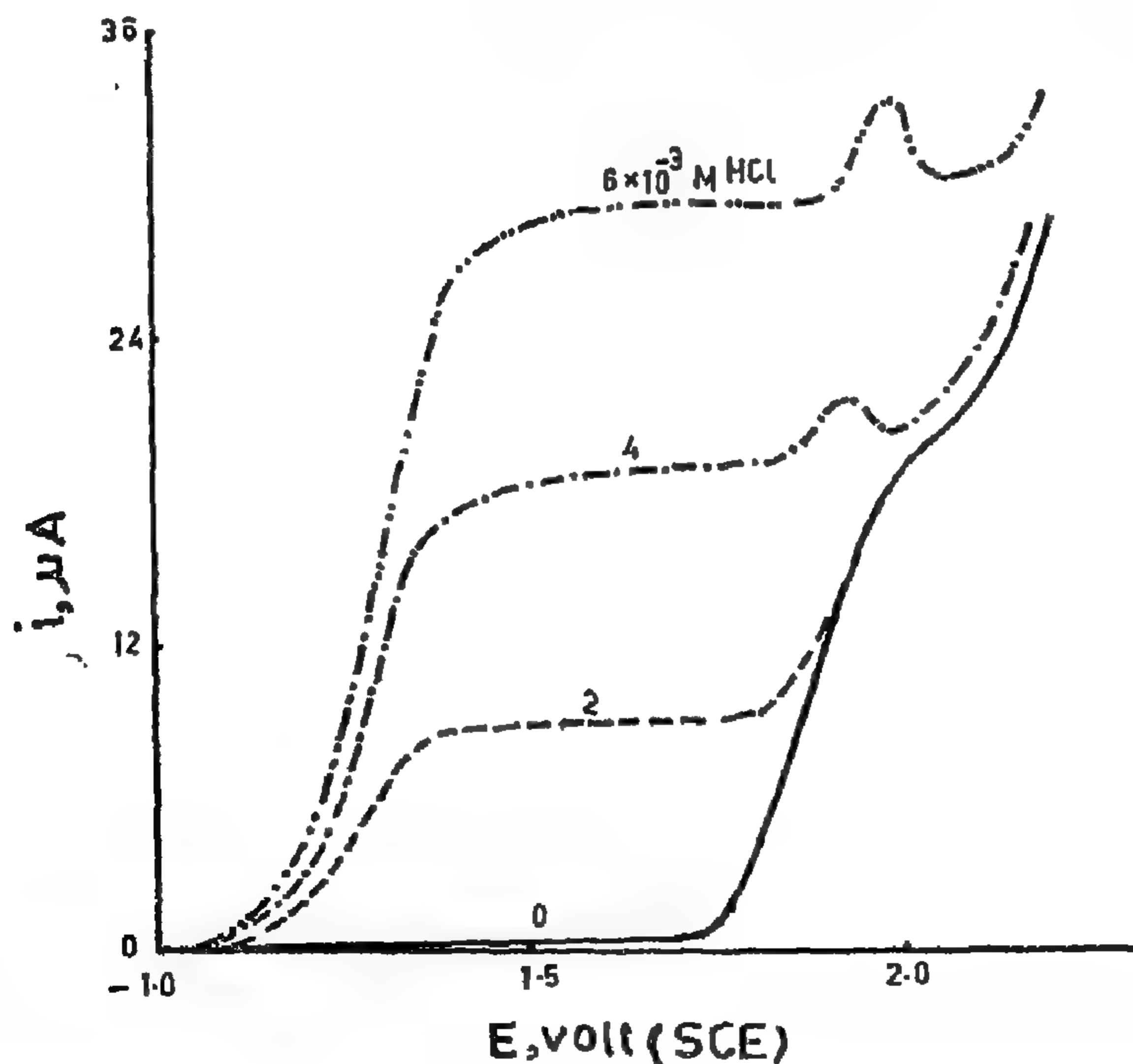


Fig. 12

Current Potential Curves of 2×10^{-3} M Diamylphthalate in Water Free Methanol in Presence of Increasing Additions of Hydrochloric Acid.

the dropping electrode on the limiting current. For both depolarizers, this effect is presented in Fig. 10. The slopes of the obtained straight lines clearly show that diffusion is prevailing.

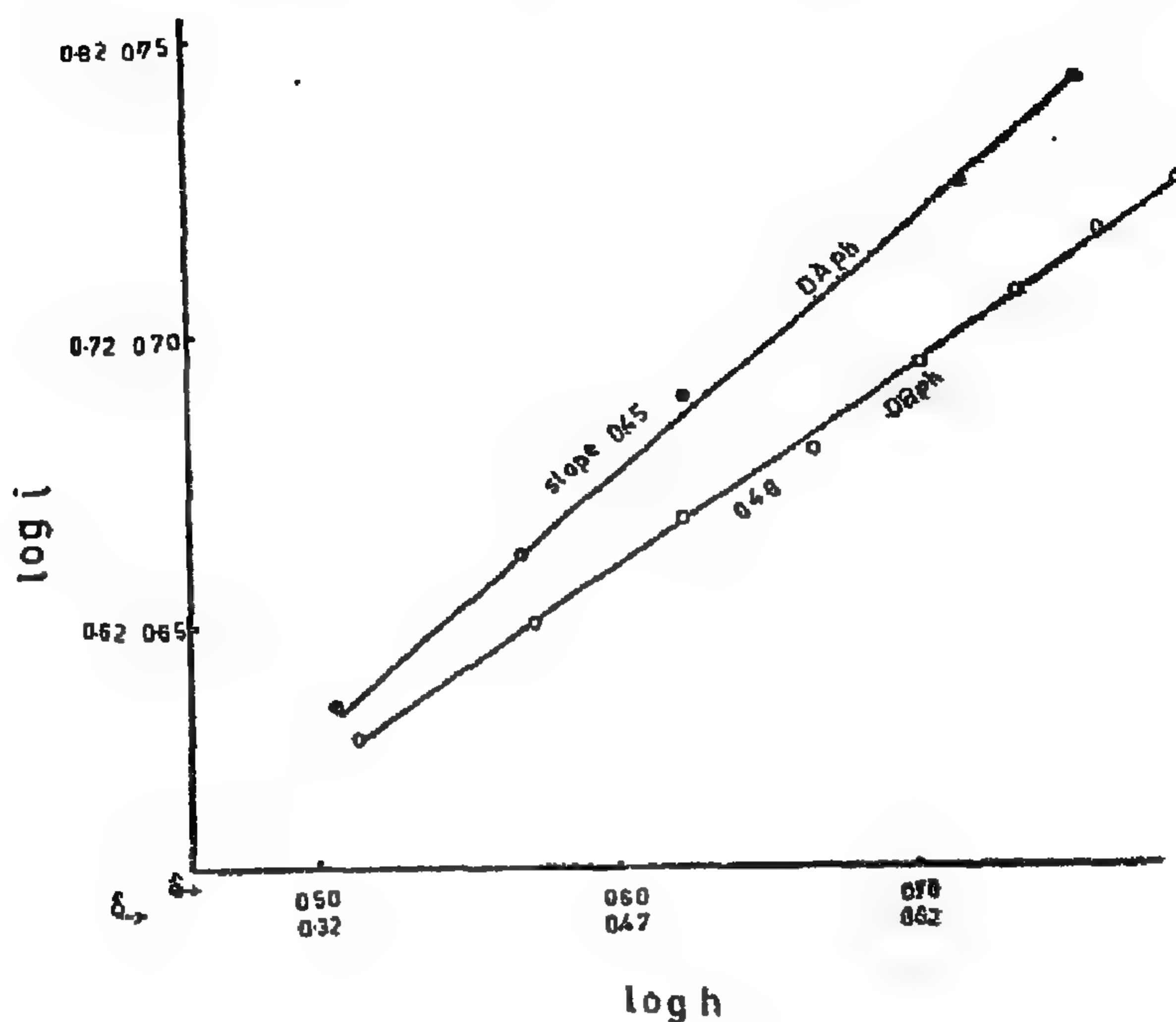


Fig. 10

Effect of Mercury Pressure on Limiting Current of $1.6 \times 10^{-3}M$ Depolarizer in Water-Free Methanolic Solutions.

- (I) Dibutylphthalate.
- (II) Diamylphthalate.

In absence of any other proton-donor, the protons necessary for reduction are detracted from the solvent (methanol). However, when to a solution of dibutylphthalate benzoic acid, as proton donor, was added, curves A of Fig. 11 are obtained. Only very slight shift of the reduction potential to less negative values could be detected in presence of increasing amounts of benzoic acid. The wave here shifts as a whole and is distorted by a maximum. This behaviour is expected from a weak proton donor such as benzoic acid.

The effect of benzoic acid on the reduction wave of diamylphthalate is even worse and is generally irreproducible. Better results could be secured when hydrochloric acid, a stronger proton donor in methanol, was used. The resulting polarograms

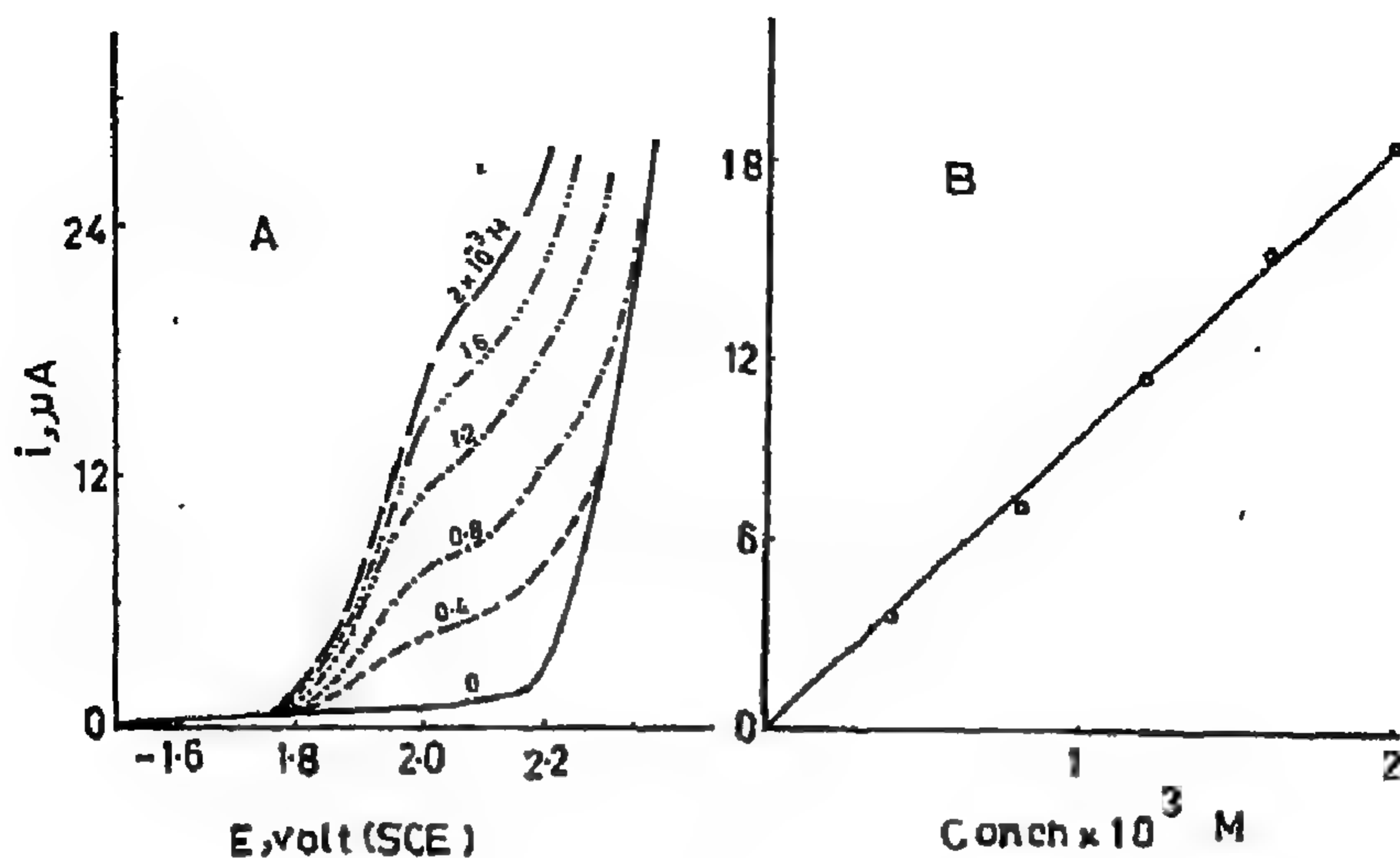


Fig. 8

Effect of Concentration of Dibutylphthalate in Water-Free Methanolic Solutions Containing 0.05M Lithium Chloride on the Limiting Diffusion Current.

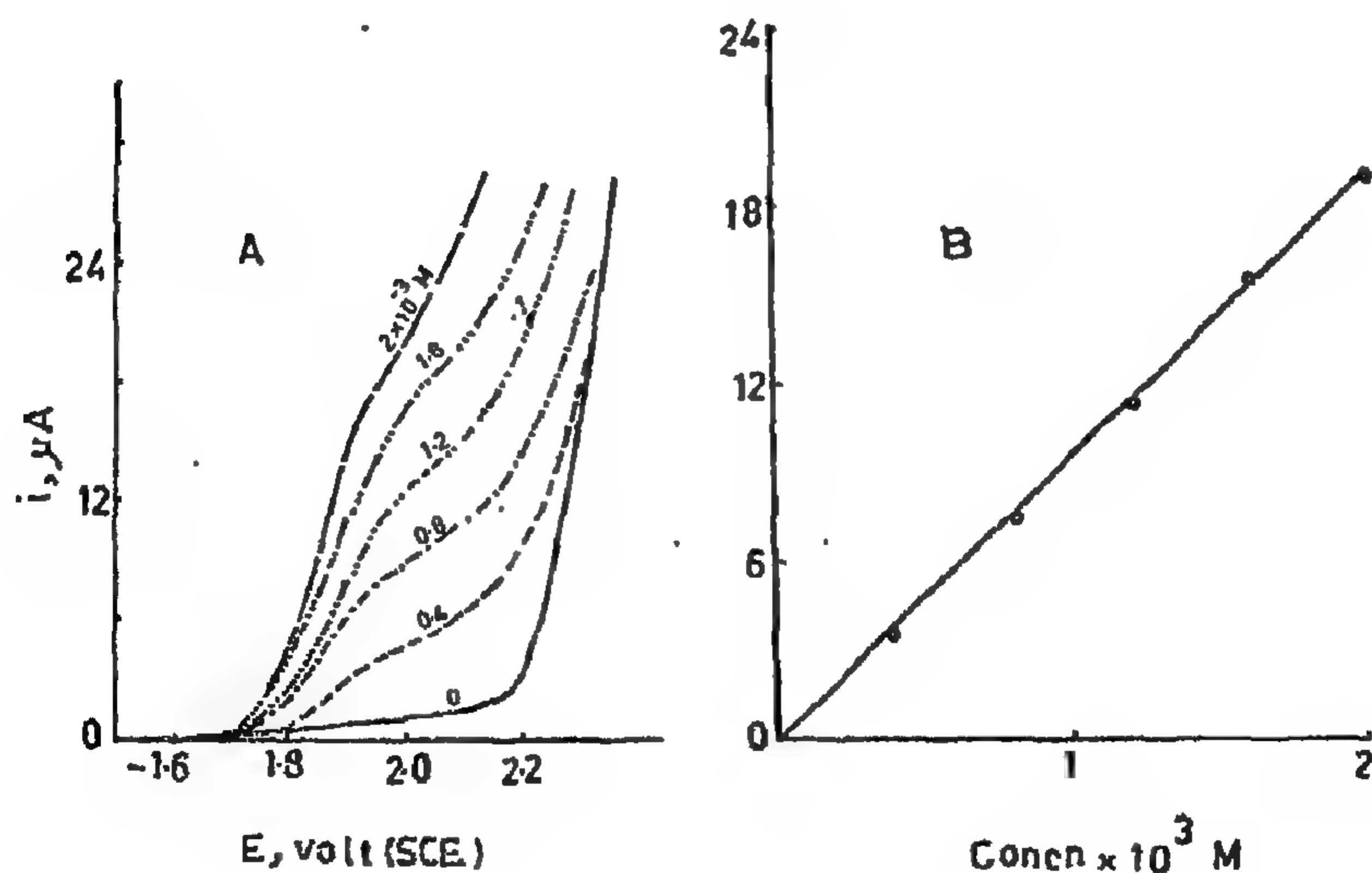


Fig. 9

Effect of Concentration of Diamylphthalate in Water-Free Methanolic Solutions Containing 0.05M Lithium Chloride on the Limiting Diffusion Current.

R = Butyl radical

The similarity in the behaviour of diamylphthalate and dibutylphthalate in aqueous-buffered solutions in regard to wave height and effect of surface active agents on the single reduction wave suggests that the above mentioned reduction mechanism is also prevailing to the polarographic reduction of diamylphthalate.

Behaviour in Nonaqueous Methanolic Solutions :

Application of the polarographic technique to the electrochemical reduction of organic compounds that is dependent on the availability of protons in solution, is of interest when studied in water-free methanolic solutions. When to these solutions, proton donors are added, the resulting composite waves are quite indicative of the electrode reaction and helps in determining the number of protons, and consequently electrons, consumed in the reduction reaction. This was revealed by studying the effect of addition of benzoic and hydrochloride acids as proton donors on the reduction waves of both dibutyl- and diamylphthalates.

Curves A Fig. 8 and Fig. 9, represent the reduction waves of both depolarizers at various concentrations in water-free methanol which was 0.05M in lithium chloride as conducting electrolyte. Reduction occurs in single waves at highly negative potentials as that recorded in aqueous-buffered solutions. In concentrations above $2 \times 10^{-3}M$ of either depolarizer, the resulting wave is characterized by a plateau which is highly drawn out and partially overshadowed by the final hydrogen evolution. This behaviour made it difficult, as in the case of aqueous-buffered solutions, to determine the number of electrons involved in reduction through controlled potential electrolysis using a hydrazine gas coulometer.

The diffusion character of the waves was verified by tracing the effect of either depolarizer concentration on the limiting current, Curves A Fig. 8 and 9. Linear current-concentration relations could be speculated for both compounds when in concentrations below $2 \times 10^{-3}M$, curves B, Fig. 8 and 9. The diffusion character of both waves in this range of concentration was further confirmed by studying the effect of mercury pressure above

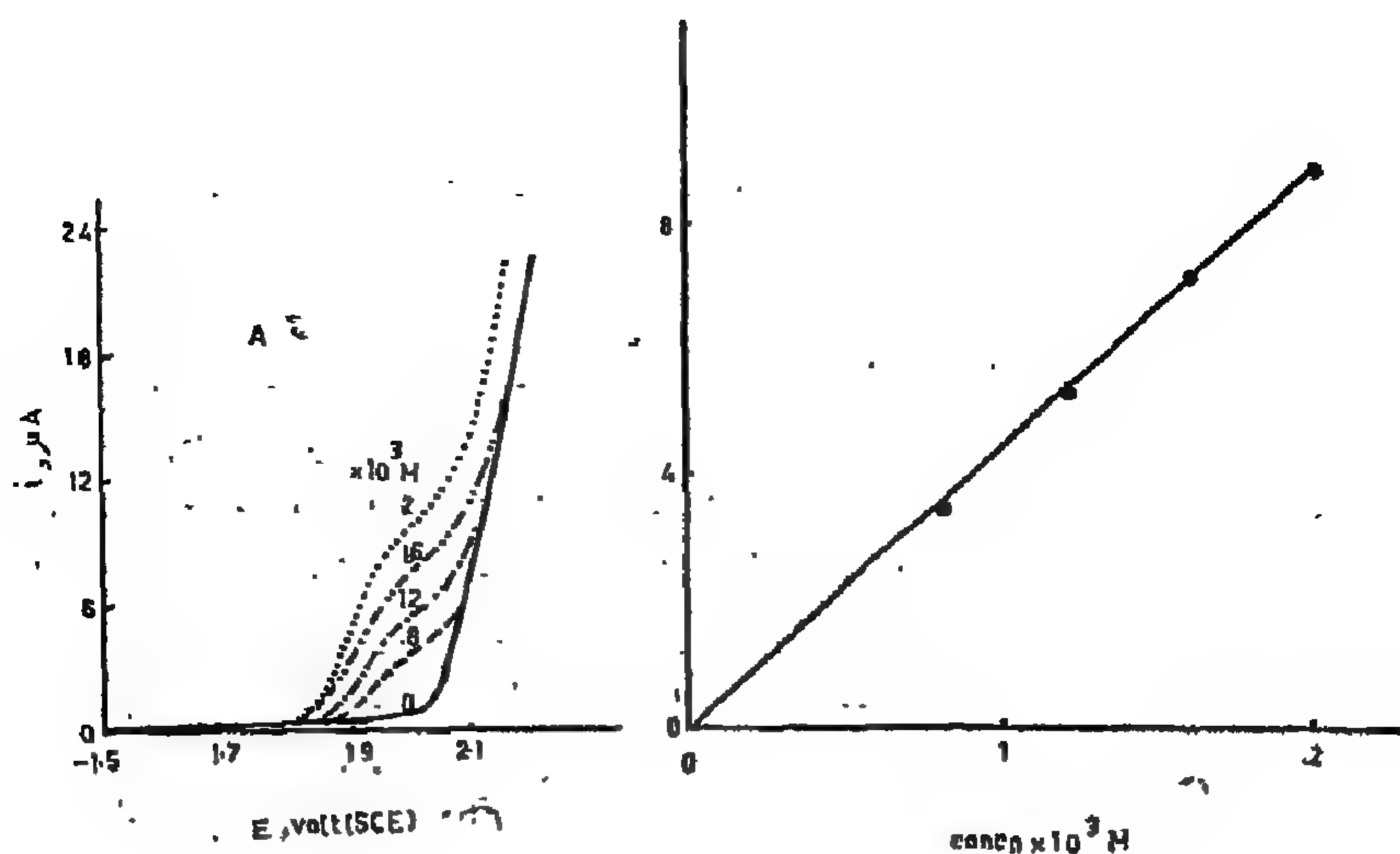
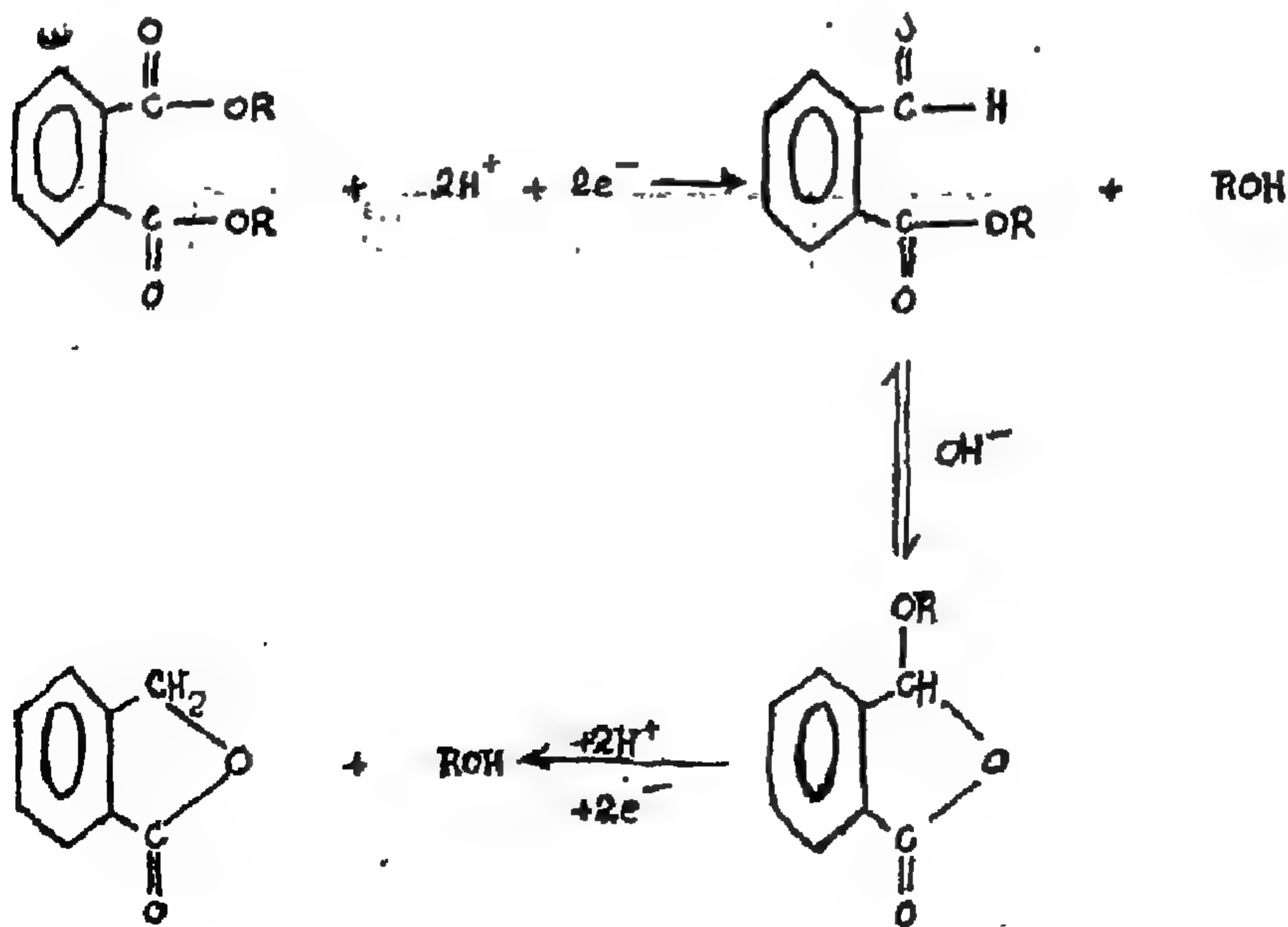


Fig. 7

Effect of Concentration of Diamylphthalate in Aqueous Methanolic Buffered Solutions of pH 8.3 on the Limiting Diffusion Current :

Numbers on the curves indicate concentration.

The above findings which are in harmony with the previously reported results⁽¹⁾ confirms the suggested mechanism of the polarographic reduction of dibutylphthalate in aqueous buffered solutions. The mechanism of reduction can be formulated as :



Quantitative estimation could only be secured in wider ranges of concentration when the wave attains its maximum height, where the cyclization reaction is not controlling, at pH higher than 11.

The case of diamylphthalate reduction is somewhat different. In solutions of pH 8.3, the effect of mercury height on the limiting current results in a $\log i - \log h$ plot of a slope equals to 0.45. This value indicates that the interference of the kinetics of the cyclization of the aldehyde is not pronounce. On the other hand, the reduction reaction from solutions of pH 12 is controlled only by diffusion. The slope of a $\log i - \log h$ plot is 0.51 and is shown in Fig. 6. The quantitative estimation of such compound is limited by the solubility of the depolarizer in the experimental, 55% vol. aqueous methanolic buffered solutions.

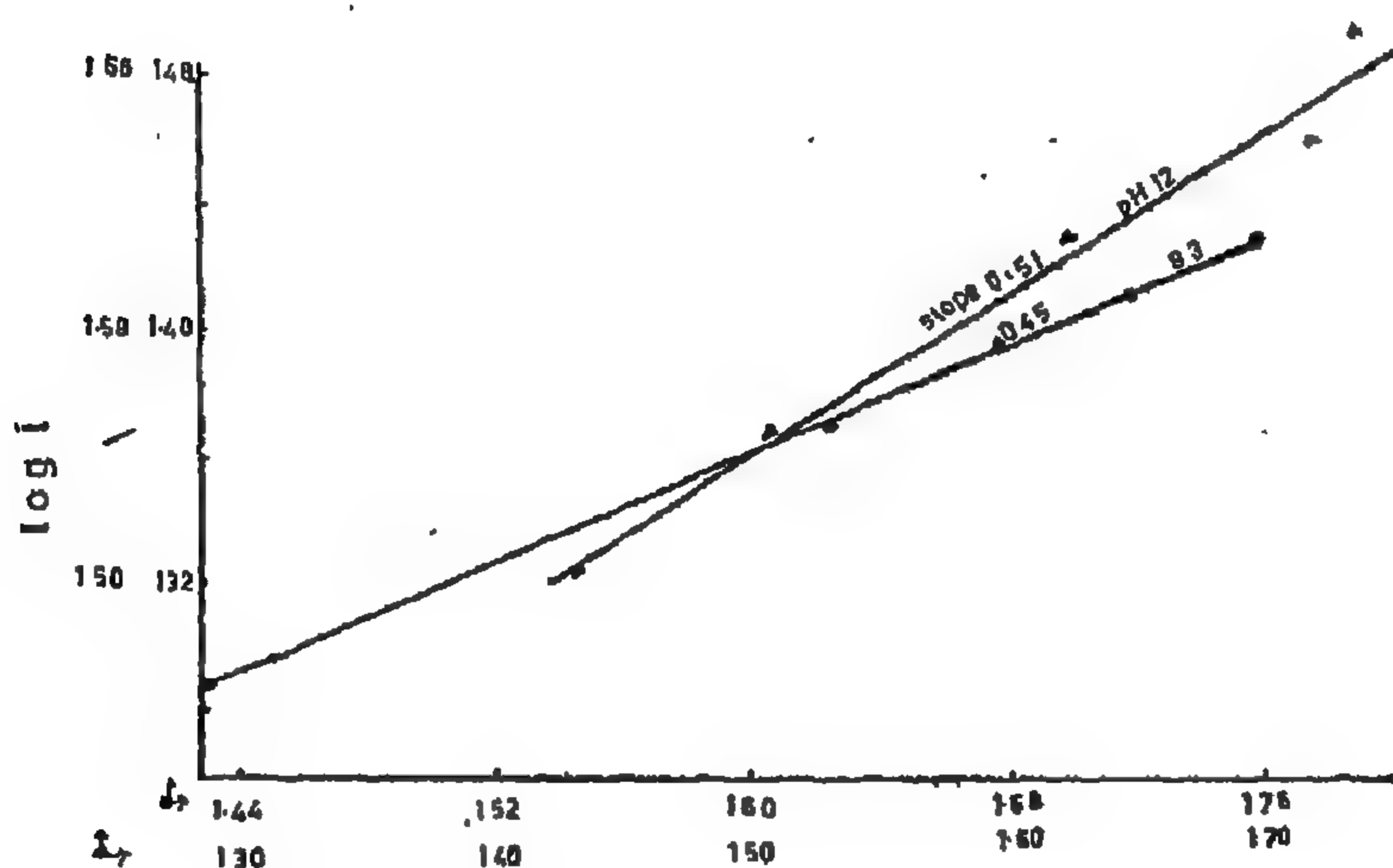


Fig. 6
Effect of Mercury Pressure on Limiting Current of Diamylphthalate :

Concentration of $2 \times 10^{-3}M$ in 55 vol % methanolic aqueous solutions of pHs 8.3 and 12 X.

The upper limit of concentration is $2 \times 10^{-3}M$ as is shown in curves (A) and (B) of Fig. 7.

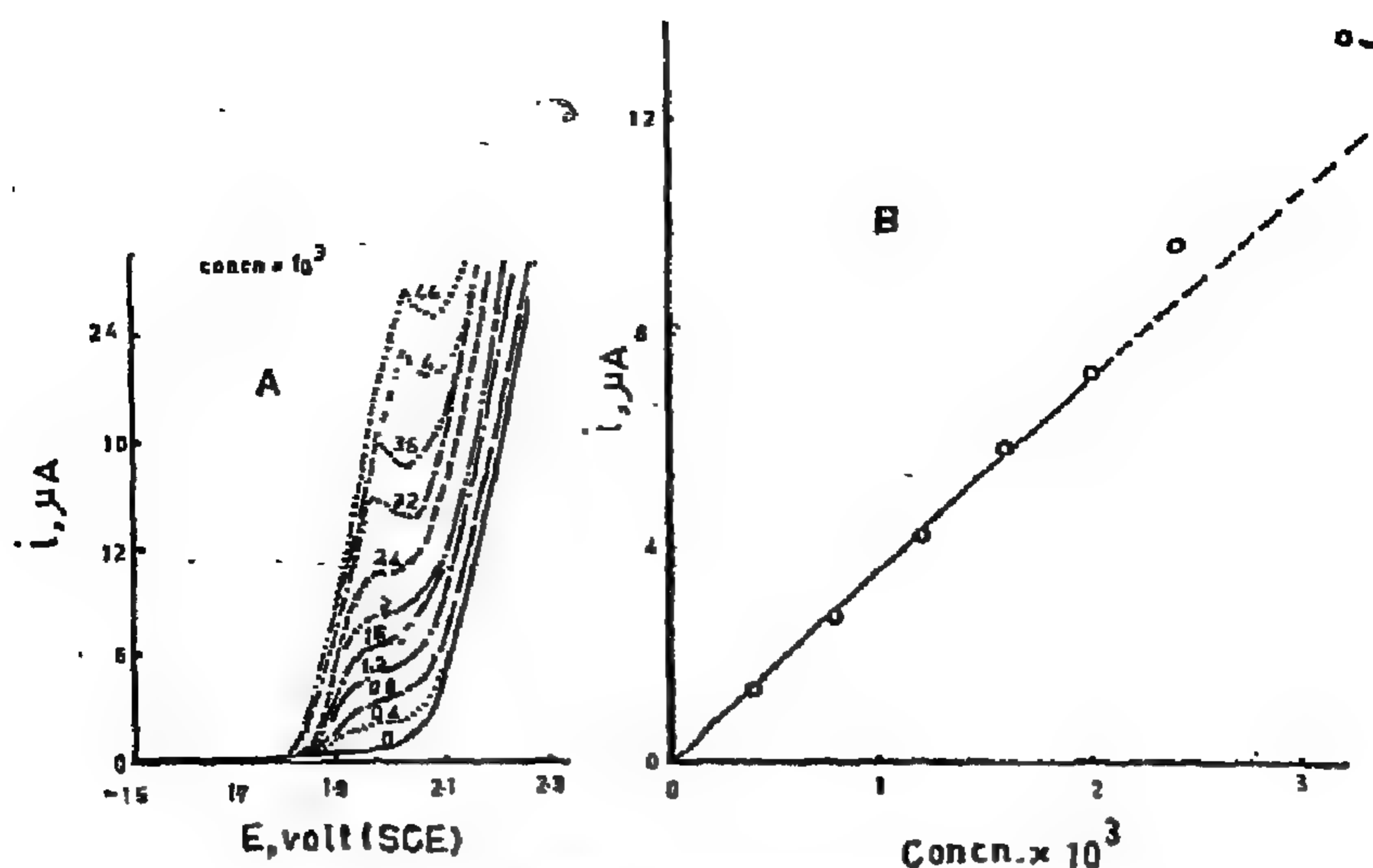


Fig. 4 :

Effect of Concentration of Dibutylphthalate in Aqueous Methanolic Buffered Solutions of pH 8.3 on the Limiting Current :
Numbers on the curves indicate concentration.

This behaviour is confirmed from the effect of mercury pressure above the dropping electrode on the limiting current. A plot of the logarithm of mercury height above the dropping electrode against the logarithm of the limiting current resulted in the straight line of Fig. 5, the slope of which equals zero. This result indicates that the polarographic reduction of dibutylphthalate in solutions of pH 8.4 is kinetically controlled. This is probably the cyclization reaction, previously reported⁽¹⁾, of the aldehyde produced after the transfer of the first two electrons.

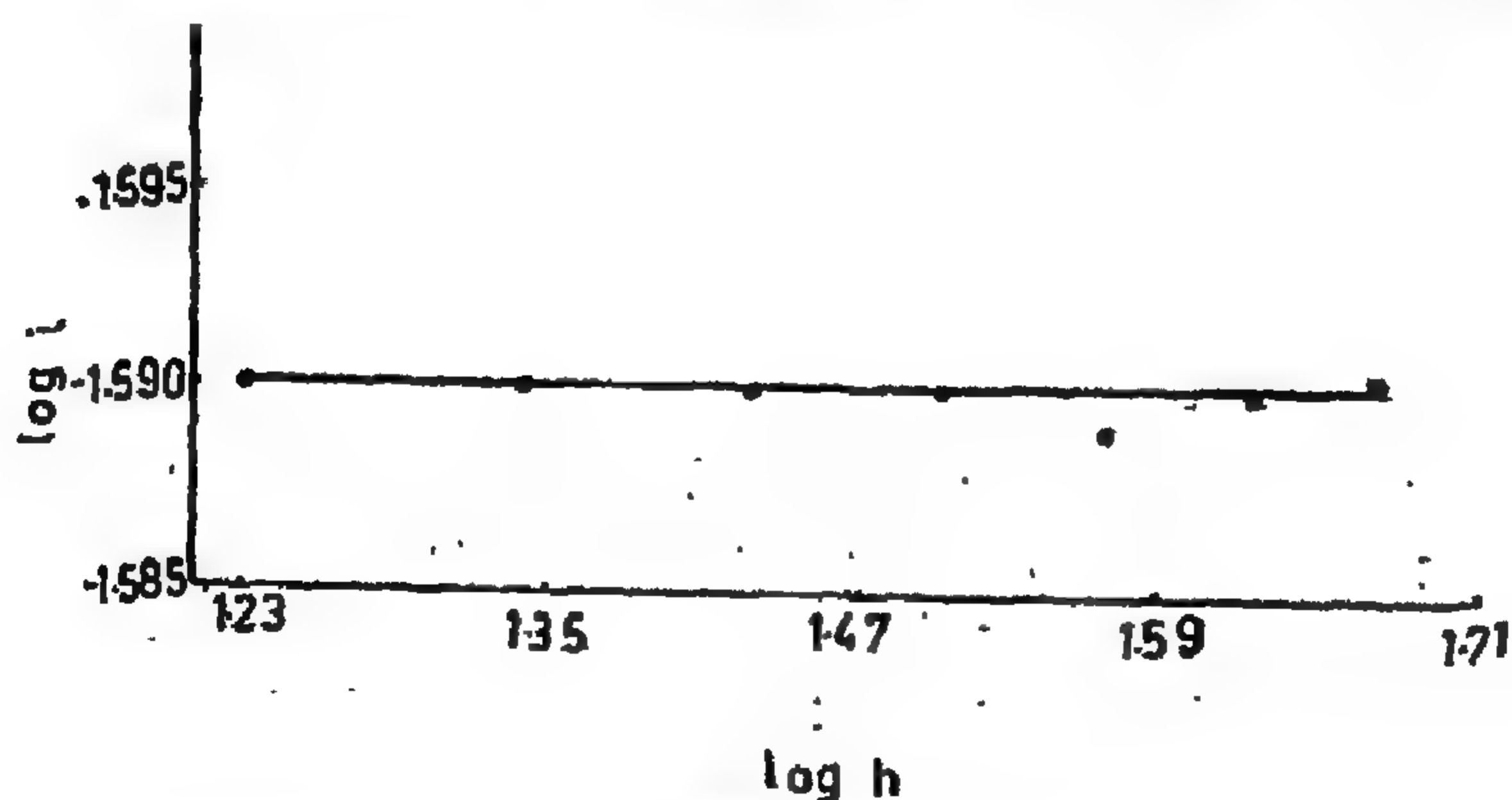


Fig. 5

Effect of Mercury Pressure on Limiting Current of Dibutylphthalate :

Concentration of $2 \times 10^{-3} M$ in 50 vol. % methanolic aqueous solution of pH 8.3

$$i_l \propto h^0$$

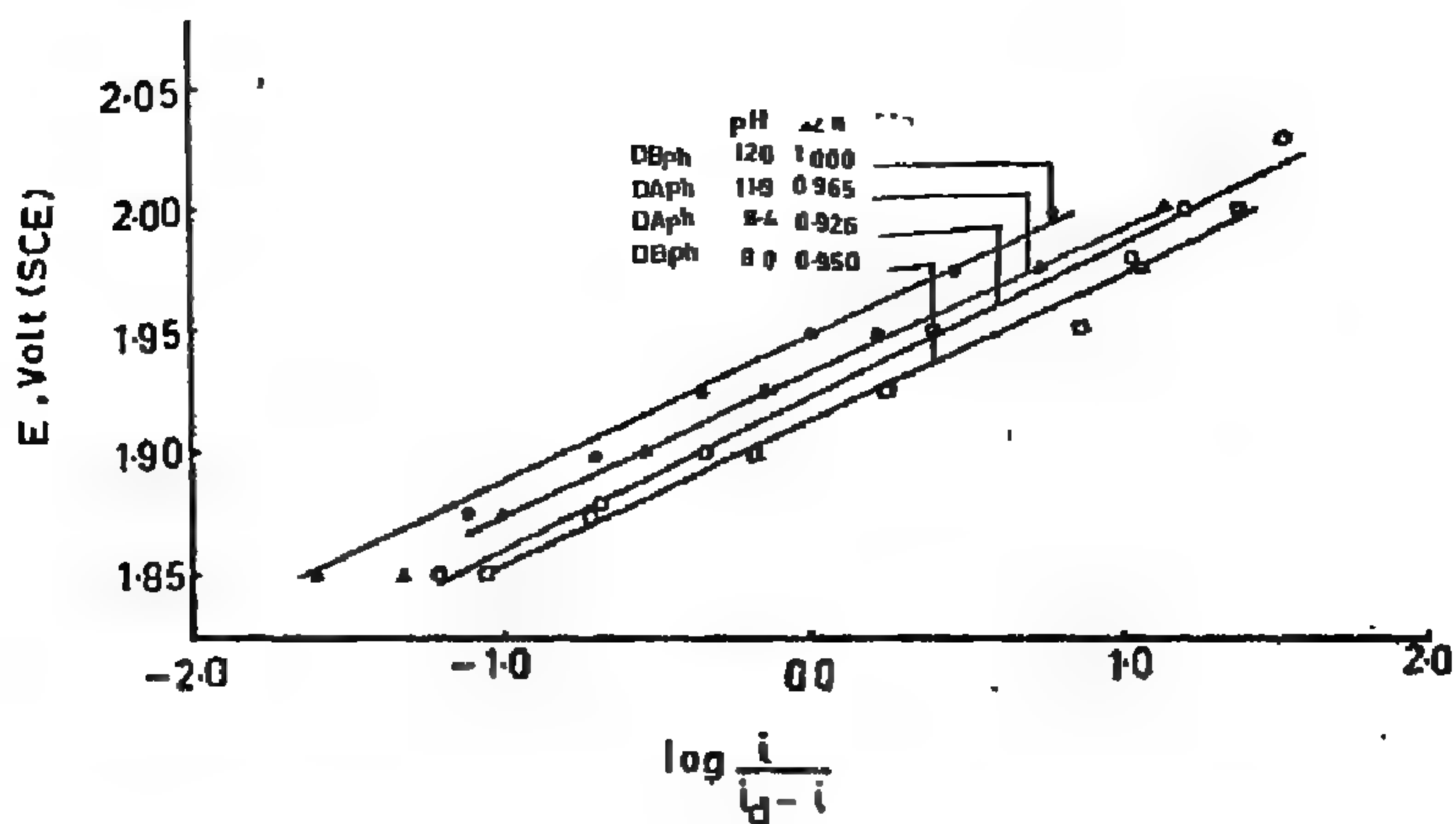


Fig. 3

Logarithmic Analysis of the Polarographic Reduction Waves of Dibutyl- and Diamylphthalates in Aqueous Buffered Solutions of pH 8.4 and 12.

as a function of the potential of the dropping electrode. For depolarizer concentration of $2 \times 10^{-3}M$ in aqueous-methanolic buffered solutions of apparent pH values of 8.4 and 12, the slopes of the obtained straight lines are 61 and 58 mV for dibutylphthalate and 62.5 and 60 mV for diamylphthalate, respectively. When the electrode potential is represented by the equation :

$$E = E_1 - 0.058/dn \cdot \log i/i_d - i$$

dn values of 0.95 and 1.00 for dibutylphthalate and 0.926 and 0.965 for diamylphthalate could be computed. When the above values correspond to the transfer of two electrons in the rate determining step, the reversible character of the reduction reaction can be suggested and that reversibility increases by increasing the pH value of the medium.

For the purpose of quantitative estimation of both compounds, it was found that the diffusion character profile is dependent not only on the pH value of the solution but also on the presence of a surface active substance like gelatin and is only fulfilled in a narrow range of concentration. Thus, in solution of pH 8.4 where the wave does not acquire its maximum height, dibutylphthalate bears a linear relation between the limiting current and concentration only in the range of concentration lower than $2 \times 10^{-3}M$. In solutions of higher concentrations this linearity could not be traced and the polarograms are not reproducible (curves A and B Fig. 4).

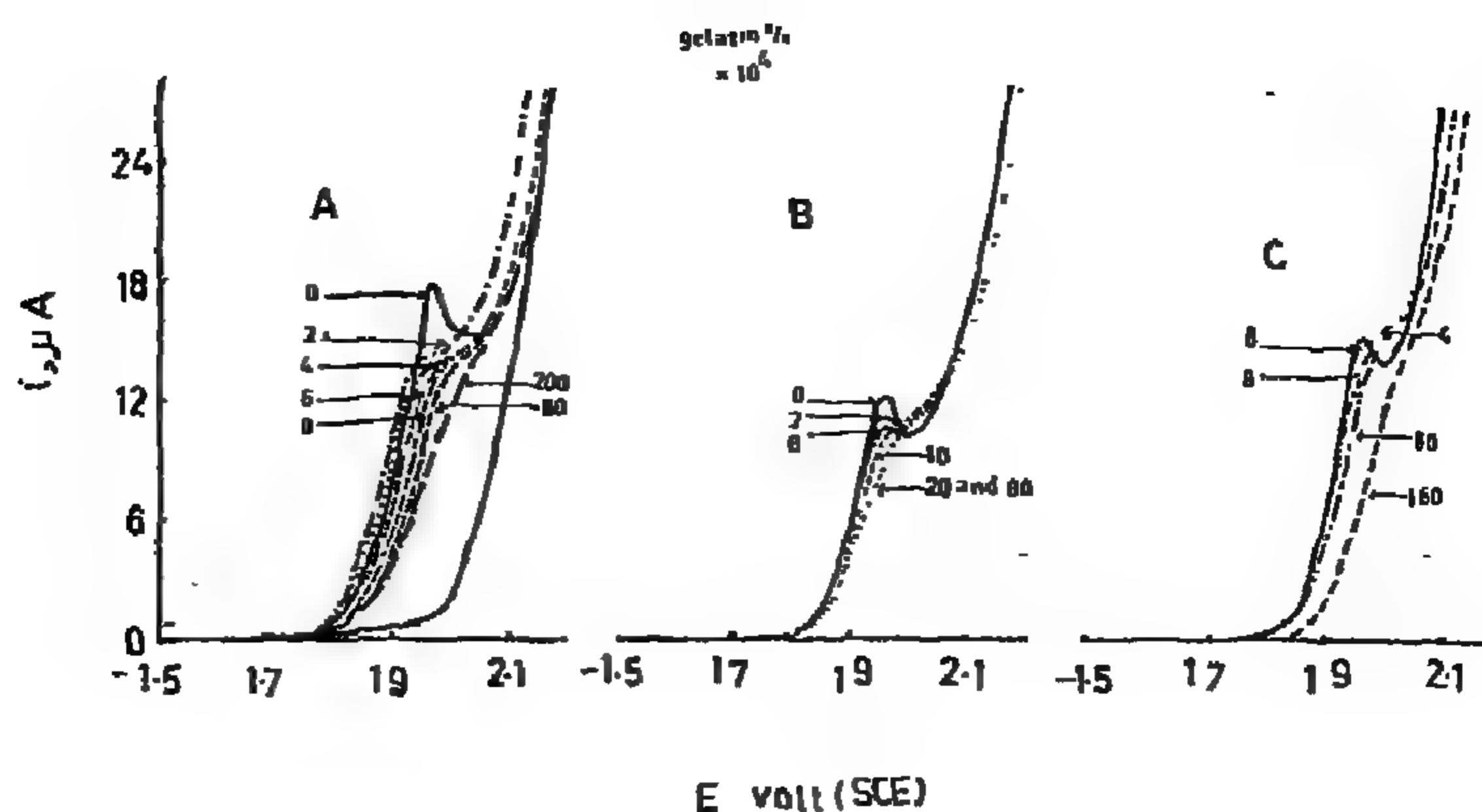


Fig. 2

Effect of Addition of Gelatin on the the Polarographic Waves :

(A) Dibutylphthalate at pH 10.3

(B) Diamylphthalate at pH 9.5

(C) Diamylphthalate at pH 10.5

From the kinetic point of view it is not probable if not possible for a reduction reaction involving, as reported before, the transfer of four electrons to occur in one act. Therefore, it is reasonable to assume that the polarographic reduction of either depolarizer occurs in steps the rates of which are enough to impart the single character to the wave. Addition of gelatin in excess amounts seems to affect these rates to the same extent such that the wave could not be resolved into various steps before its disappearance.

In presence of slight amount of gelatin, just enough to remove the maximum, increasing the pH of the solution causes the limiting current to increase without affecting the reduction potential. This behaviour suggests that the transfer of protons is not rate determining.

Other surface active agents such as camphor and polyethylene imine (PEI) were also tested. These additives did not, however, bring about any change other than that detected in presence of gelatin except that, camphor distorts the wave and PEI causes the increase of solution pH.

Logarithmic analysis of the rising part of the reduction waves of both depolarizers recorded from solutions of different pH values is shown in Fig. 3. It represents a plot of $\log i/i_d - i$

Curves A and B of Fig. 1, represent the polarographic reduction waves of $2 \times 10^{-3}M$ of both depolarizers dibutyl- and diamylphthalate respectively, in aqueous buffered solutions of pH ranging between 8.3 and 12. Due to the limited solubility of both compounds in pure aqueous media, the experimental solutions were made 50% vol and 55% vol in methanol for dibutyl- and diamylphthalate, respectively. No polarographic activity for either compound could be traced when the pH of the experimental solutions was decreased below 7.5. Although the limiting reduction current of the resulting single wave increases by increasing the pH of the solutions between 8 and 11, yet this trend is over shadowed by the appearance of a maximum. This maximum could be removed when slight amounts of gelatin was present in solution.

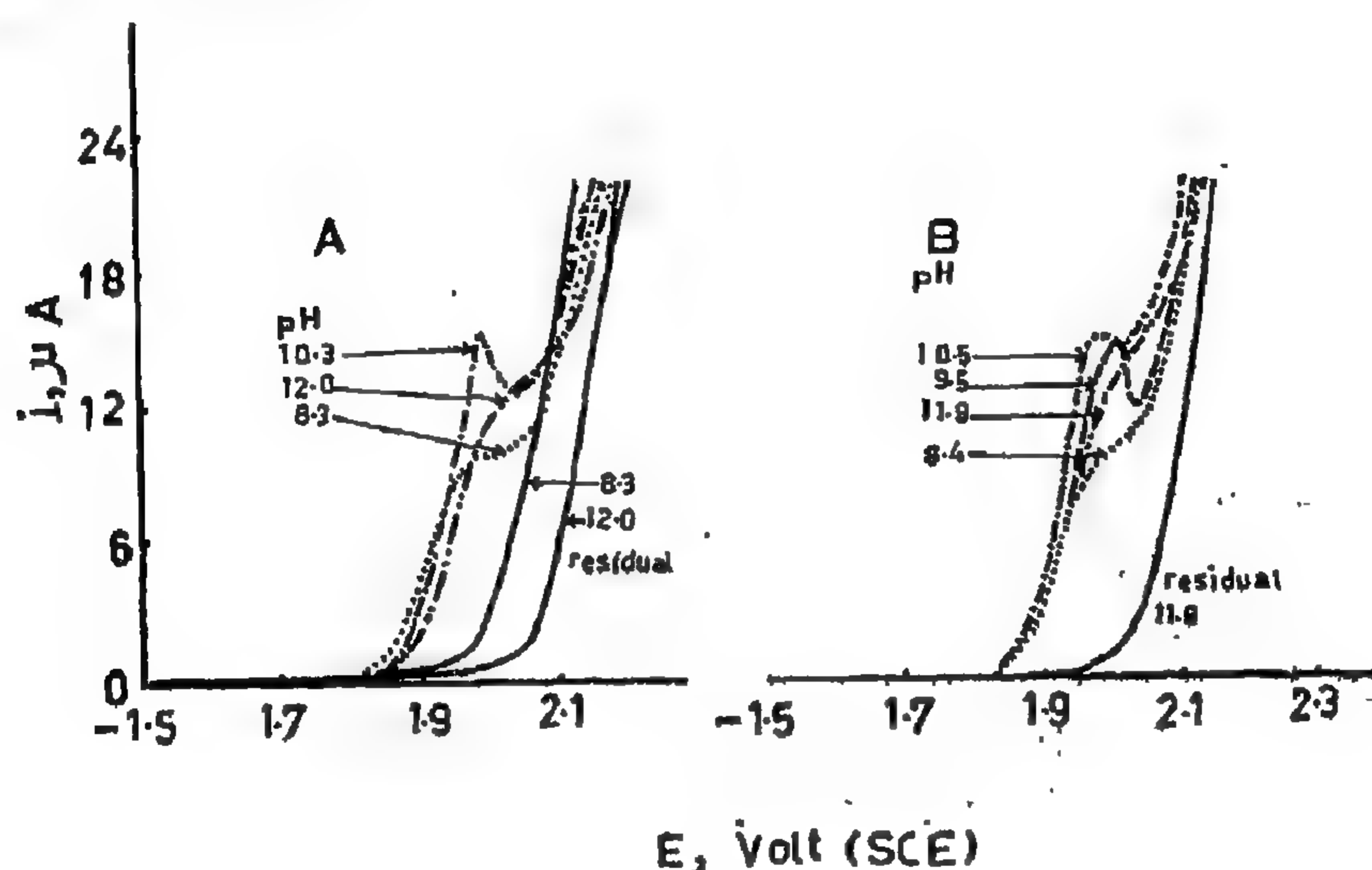


Fig. 1

Current-Potential Curves in Aqueous Buffered Solutions :

(A) $2 \times 10^{-3}M$ dibutylphthalate.

(B) $2 \times 10^{-3}M$ diamylphthalate.

The effect of addition of increasing amounts of gelatin on the reduction wave at pH 10.3 for dibutylphthalate and pH 9.5 and 10.5 for diamylphthalate is presented in Fig. 2. As seen from curves A, B and C, slight additions of the surfactant removes the maximum and only in case of dibutylphthalate, curve A, that slight catalysis was detected, i.e., reduction occurs at less negative potentials. Increasing gelatin additions, shifts the reduction potential to more negative values (inhibition) until the wave coalesces with the final hydrogen evolution.

TABLE 1.—BUFFER SOLUTIONS

pH(1)	Composition of Buffer	pH(2)	pH(3)	pH(4)
2.32	50 ml N-sodium acetate + 90 ml N-HCl up to 250 ml	2.50	2.05	—
4.58	50 ml N-sodium acetate + 25 ml N-HCl up to 250 ml	4.70	4.80	—
6.60	50 ml M-KH ₂ PO ₄ + 16.4 ml 0.1M-NaOH up to 100 ml	6.90	7.70	—
7.70	50 ml M-KH ₂ PO ₄ + 43.5 ml 0.1M-NaOH up to 100 ml	7.80	8.30	8.40
9.00	50 ml 0.1M (KCl + H ₃ PO ₄) + 20.8 ml 0.1M-NaOH up to 100 ml	9.40	9.60	19.50
10.00	50 ml 0.1M (KCl + H ₃ PO ₄) + 43.7 ml 0.1M-NaOH up to 100 ml	10.10	10.30	10.50
12.00	25 ml 0.2M KCl + 6.0 ml 0.2M NaOH up to 100 ml	12.00	12.00	12.00

pH(1) : Theoretical value
pH(3) : 50% alcohol

pH(2) : Experimental value
pH(4) : 55% alcohol

Conventional polarograms for both compounds were registered using an automatic pen recording polarograph.

Polarographic Cell :

A simple polarographic cell with a side arm ending with a fine porosity sintered glass disc (G4) was used. The lower part of the cell was dipped in the electrolyte of a saturated calomel electrode (SCE) such that the level of the solution inside the cell was ca one cm above that of potassium chloride in the SCE. This was so made to avoid inward diffusion from SCE to the cell.

Dearation was affected by bubbling pure nitrogen through the test solution for 10-15 minutes. Measurements were made at room temperature 25°C and all potentials are relative to SCE. This reference half cell has a large surface area (ca 80 cm²) to minimise its polarization when relatively large currents were passed through it⁽³⁾.

The buffers used in preparation of aqueous solutions are given in Table 1. Stock solutions of 0.1M of either compound was prepared in pure methanol and kept in cold place. Due to the limited solubility of both compounds in pure aqueous media, the test solutions were made 50% vol. and 55% vol. in methanol for compounds dibutyl- and diamylphthalate respectively. Non-aqueous methanolic solutions used were made 0.05M in lithium chloride as supporting electrolyte.

RESULTS AND DISCUSSION

Due to the expected similarity in the polarographic behaviour of both dibutylphthalate and diamylphthalate and their important role as plasticizing materials in the propellants a detailed polarographic study of both compounds was persuaded in aqueous buffered as well as in nonaqueous methanolic solutions.

Behaviour in Nonaqueous-Buffered Solutions :

As has been already stated, dibutylphthalate was reported among a series of phthalate esters to be polarographically reduced in a single wave⁽¹⁾, the height of which depends on the pH value of the medium. This wave corresponds to the transfer of four electrons per molecule in solutions of pHs higher than 9, where the wave attains its maximum height.

Although various techniques have been applied in the characterization and analysis of the constituents of the propellant a thorough investigation covering the subject is still lacking. In the literature, propellant constituents are either treated in their pure chemical form or after separation from their mixtures.

In this work, it is aimed to apply the polarographic technique to study the electrochemical reduction of both dibutyl- and diamylphthalates in aqueous buffered as well as in nonaqueous methanolic solutions.

Among a series of phthalate esters, the polarographic reduction of dibutylphthalate in aqueous-buffered solutions was reported⁽¹⁾ to occur in a single wave the height of which depends on the pH value of the medium.

In solutions of pH greater than 9, the wave attains its maximum height which corresponds to the transfer of four electrons per depolarizer molecule. The height of the wave decreases by decreasing the pH of the solution. This decrease in wave height was explained on the basis of a kinetically controlled chemical reaction occurring after the transfer of the first two electrons. No reduction wave could be traced in solutions of higher acidity.

A reduction mechanism was also proposed⁽¹⁾. The polarographic estimation of diethyl- and dibutylphthalates in neutral solutions of water-alcohol mixture, after being separated on silica from smokeless powder, was also reported⁽²⁾.

EXPERIMENTAL

In this work, the polarographic technique has been applied to study and estimate some constituents of the propellant. These are dibutyl- and diamylphthalate which are mainly used as plasticizing materials.

Experiments were carried out both in aqueous-buffered solutions as well as in nonaqueous-methanolic media. In these latter solutions, the effect of addition of proton donors such as benzoic and hydrochloric acids on the reduction waves was examined. The work presented here was performed using pure authentic samples. However, samples extracted from the propellant may be equally purified (Part III) and consequently subjected to the same technique and conditions.

**MICROANALYSIS OF THE BOUND CONSTITUENTS
WITH SPECIAL REFERENCE TO PROPELLANTS.
V. POLAROGRAPHIC STUDY OF PHTHALATE ESTERS**

**A.M. FAHMY (Ph. D.), T.H. SABER (Ph. D.)
and S.M. BOROLLOSY (B. Sc.)**

***NATIONAL CENTER FOR SOCIAL AND CRIMINOLOGICAL
RESEARCH, CAIRO, A.R. EGYPT***

SUMMARY

The electrochemical reduction of dibutylphthalate and diamylphthalate was entirely studied in this part.

The polarographic investigations of these two compounds show polarograms consisting of single-diffusion-controlled waves corresponding to the transfer of four electrons in alkaline aqueous-buffered solutions and two electrons in water-free methanolic solutions. In both media, the polarograms furnish, within concentration limits, good means for the quantitative estimation of both depolarizers.

INTRODUCTION

Although the application of the polarographic technique to the investigation of the constituents of propellants is not very recent, yet the literature is still poor from this point of view. Reasons for that may be the confidentiality of the military products specifications, the polarographic inactivity of many of those materials and/or the polarographic technique alone is not sufficient to cover a certain aim of work. Consequently, the published work either takes the form of a qualitative study or the compounds are mainly treated as near chemical entities without regard to the role they play as constituents of the propellant.

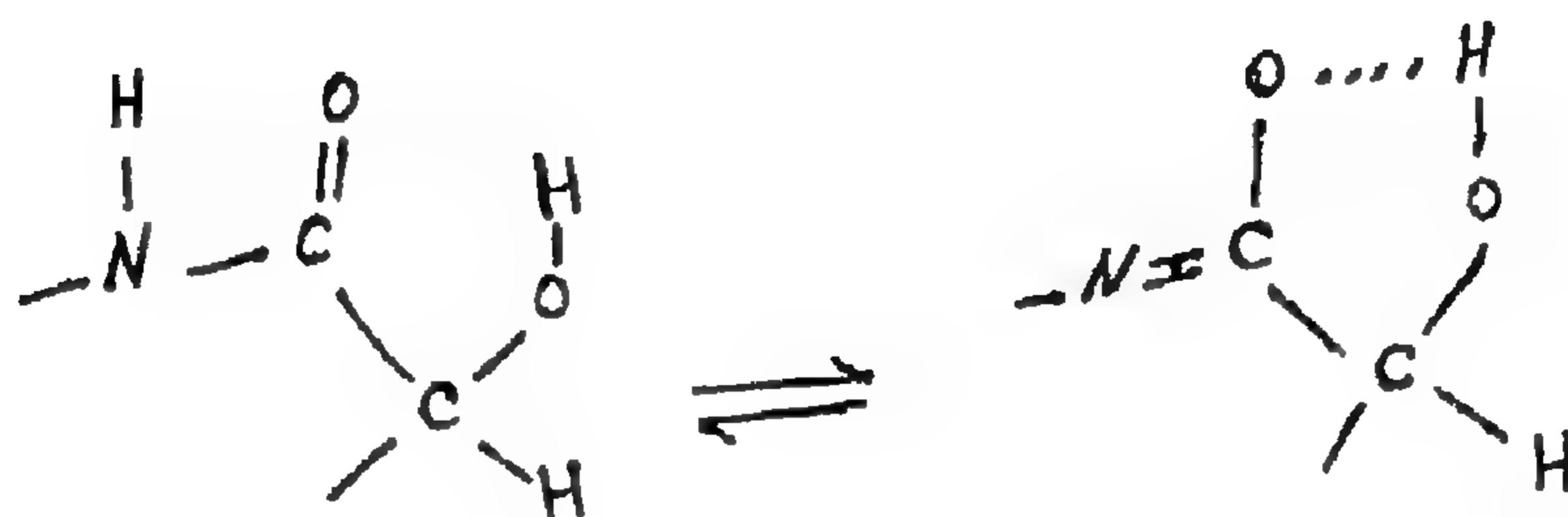
In the previous articles many of these compounds have been studied applying both the chromatographic and spectrophotometric techniques. In this part only the phthalate esters are subjected to the polarographic technique.

يعقد المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية في
الأسبوع الأخير من شهر يناير ١٩٧٥ حلقة علمية بالاشتراك
مع منظمة اليونيسيف لمناقشة نتائج بحث « احتياجات الطفولة
في مصر » الذى أتمه المركز في العام الماضى .

- 9 — Pribilla, O., *Arzneimittel-Forsch.* 15 (10), 1148 (1965).
- 10 — Beyer, Karl H., and Sadee, W., *Pharm. (Weinheim)* 302 (2), 152 (1969).
- 11 — Laquabeau, J., Crockett, R., and Mesnard, P., *Bull. Soc. Pharm. Bordeaux* 110 (1), 10 (1971).
- 12 — Fahmy, A.M., Ph. D. Thesis, Faculty of Science, Cairo University, P. 271 (1969).
- 13 — El-Makkawi, H.K., Ph. Thesis, Faculty of science, Cairo University P. 152 (1972).

The absence of such absorption band in compounds (A) and (B) may be due to the inability of their amide grouping to undergo ionization a probable reason for that is the absence of the mobile proton in the amide group of compound (A) (a methyl group is present instead of hydrogen).

In compound (B) the neighbouring hydroxyl group probably enters into hydrogen bonding with the ionized amide group such that the electron density is not in the mood for absorption.



III. Quantitative Determination :

Whenever the procedure proved accurate and specific qualitatively it was extended to quantitative determination. Obeys Beer's law was investigated for Diazepam and Oxazepam in buffer pH 0.34, and at pH 0.34, 5.8 and 7.5 for Nitrazepam.

From figures 7, 8 and 9 it is noted that the three compounds obey Beer's law over a wide range of concentration.

References

- 1 — Yametti Arevalo, and Maria, A., Chile 19, 141 (1967) (Pub. 1968).
- 2 — Lafargue, P., Pont, P., and Meunier, J., Ann. Pharm. Fr. 28 (5), 343 (1970).
- 3 — Tokunaga Kuniaka, Kagaku Eisatssu Kenkyusho Hokoko 23 (3), 253 (1970).
- 4 — Mayer, W., Erbe, S. and Volght, R., Pharmazie 27 (1), 32 (1972).
- 5 — Laster Chafetz and Charles, A. Gaglia, Jr., J. Pharm. Sci. 56 (12), 1681 (1967).
- 6 — Izotov, B.N., Volkova, I.V., and Kotlominova, T.Ya., Sud-Med. Ekspert 15 (2), 46 (1972).
- 7 — Arthur, F., De Sitva, J., Koechlin, B.A., and Badar, G., J. Pharm. Sci. 55 (7), 592 (1966).
- 8 — Mac-Donald, A., Michaelis, A.F., and Senkowski, B.Z., Anal. Profiles Drug Subst. 1, 79 (1972).

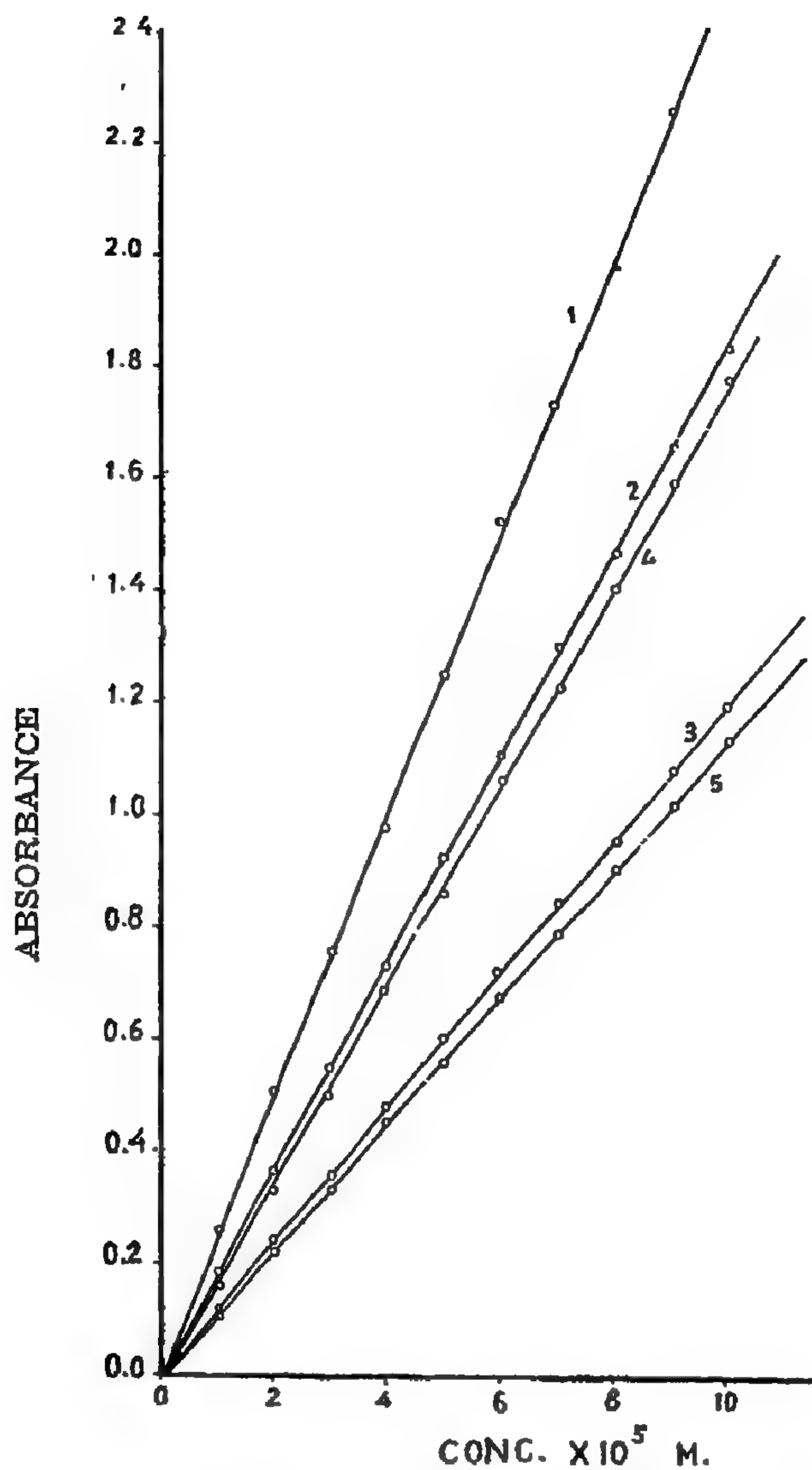


Fig. (9) : Quantitative Determination of Nitrazepam.

At pH 0.34

1 — At Wavelength 274 nm.

At pH 5.8

2 — At wave length 257 nm

3 — At wave length 300 nm

At pH 7.5

4 — At wave length 255 nm

5 — At wave length 300 nm

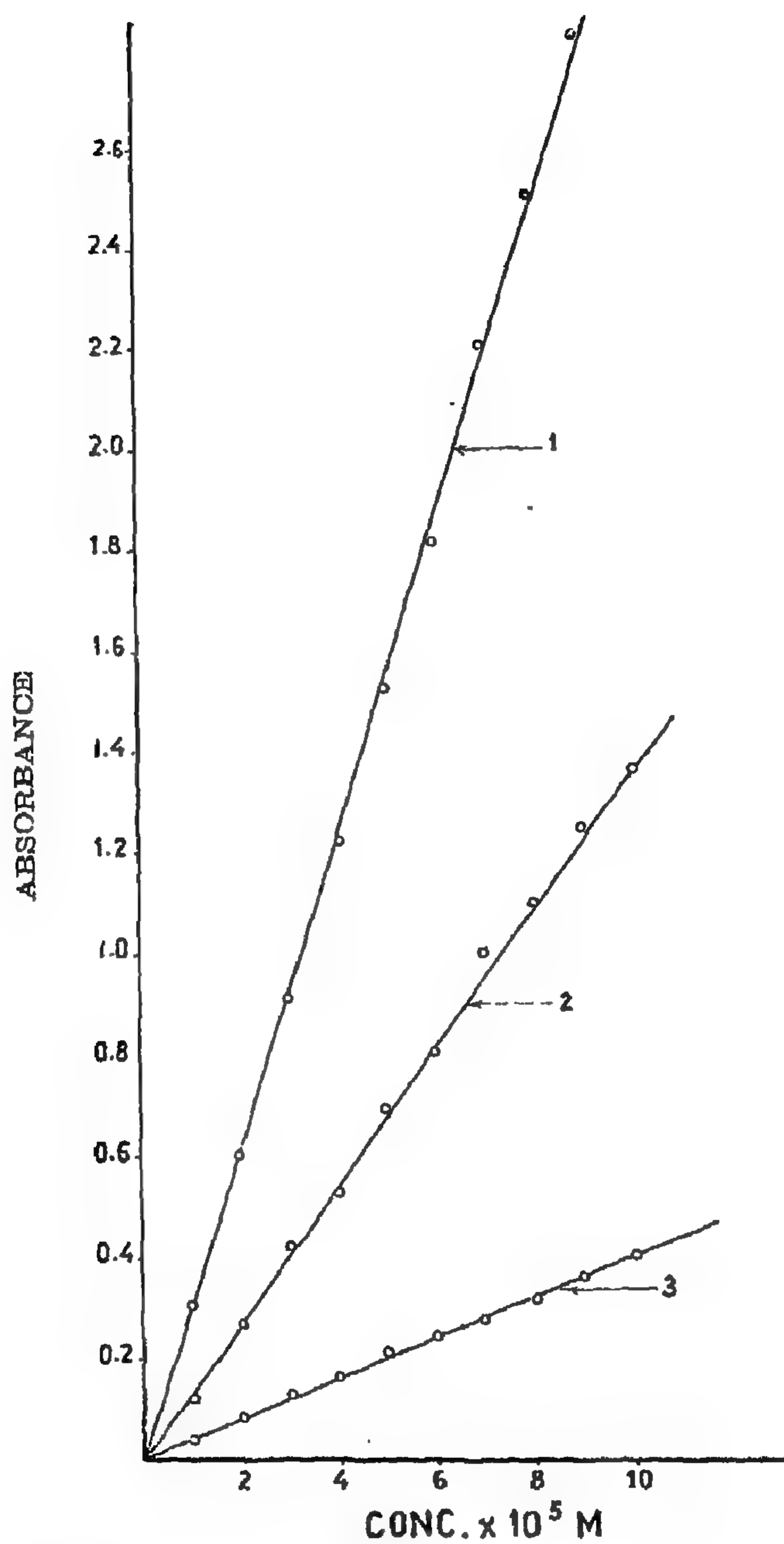


Fig. (8) : Quantitative Determination of Oxazepam
 1 — At wave length 232 nm
 2 — At wave length 278 nm
 3 — At wave length 347 nm

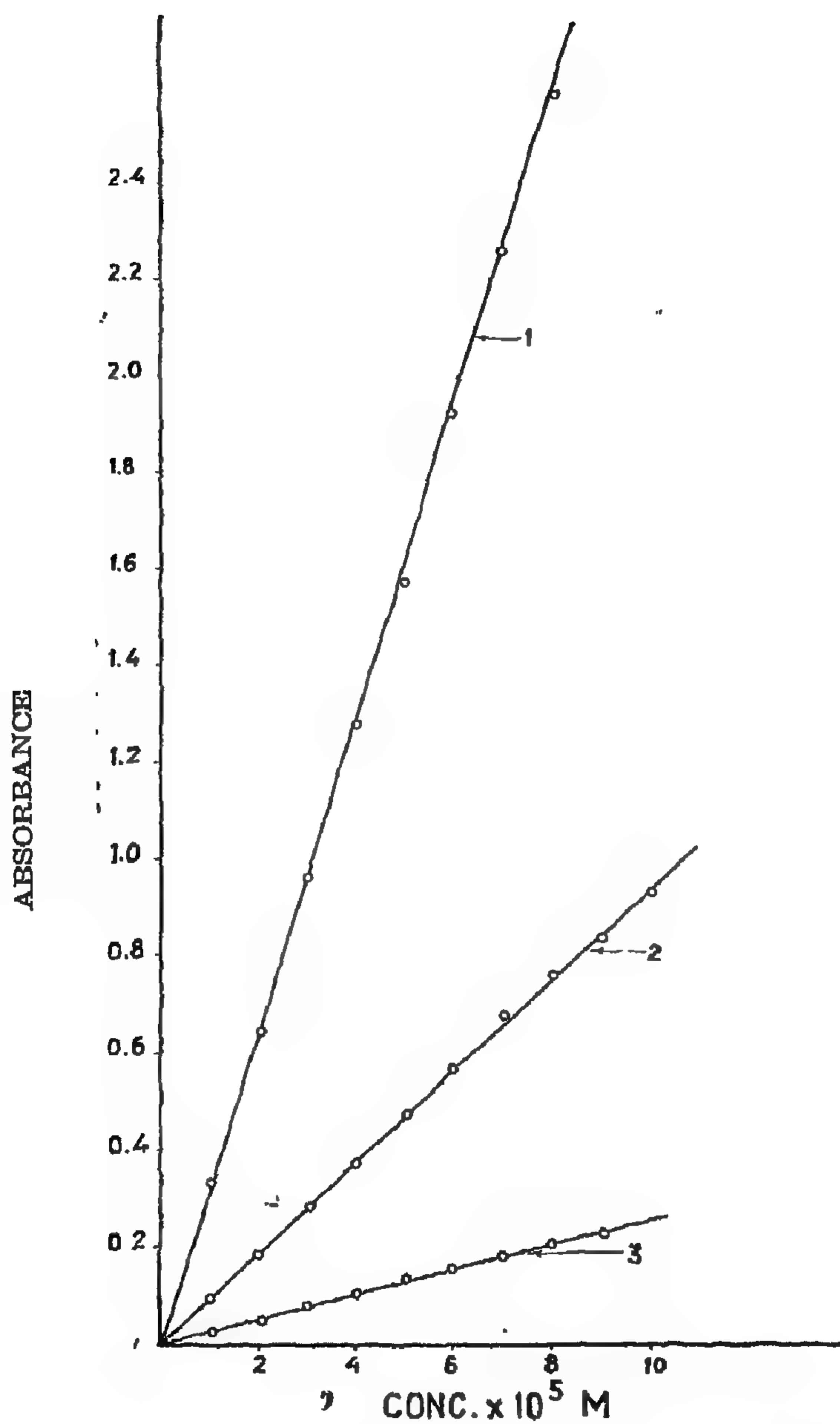
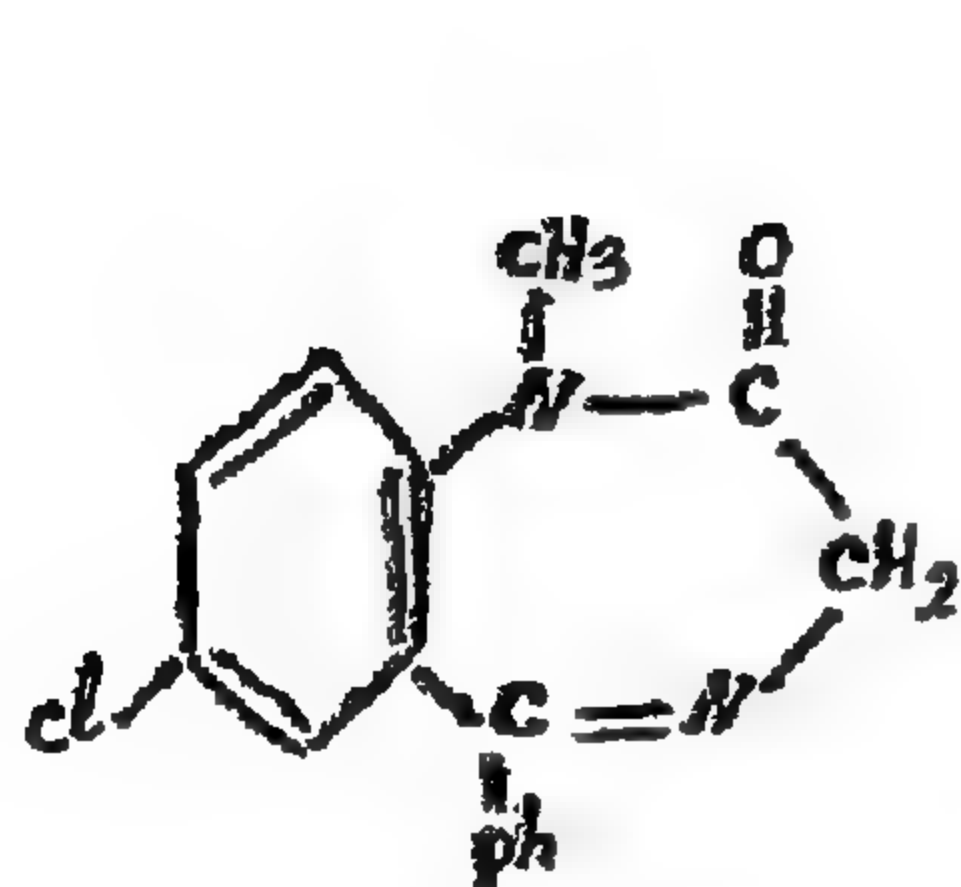


Fig. (7) : Quantitative Determination of Diazepam.

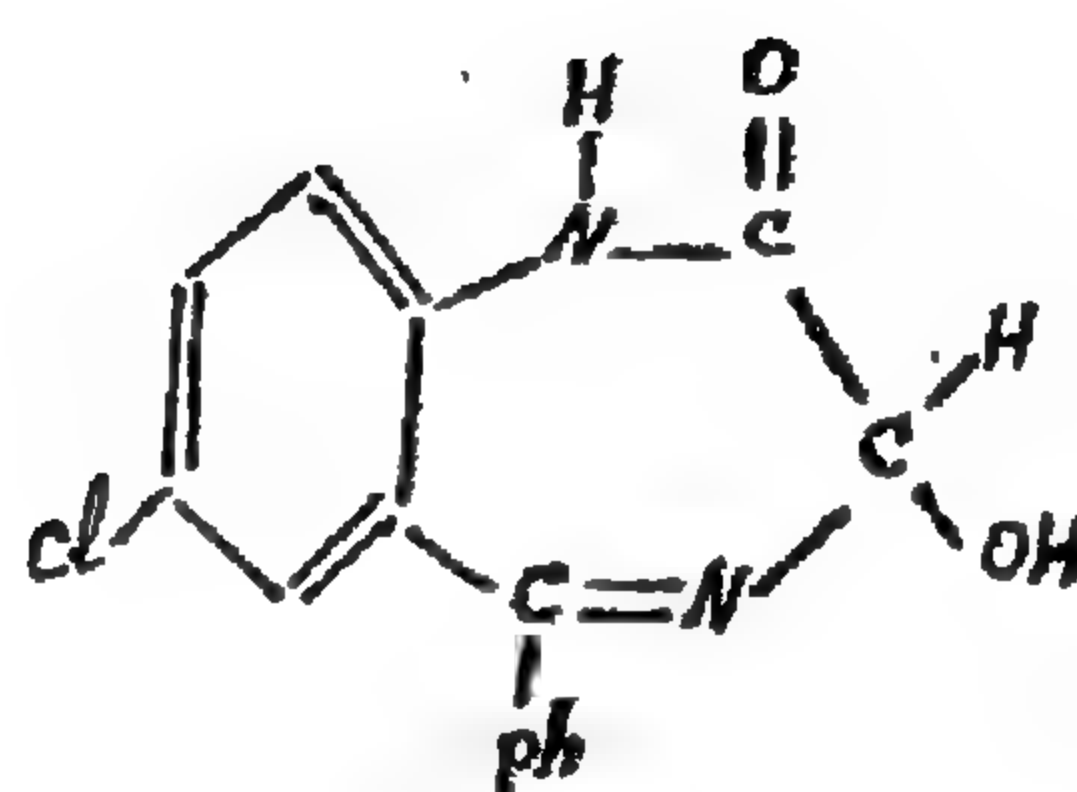
- 1 — At wave length 238 nm
- 2 — At wave length 278 nm
- 3 — At wave length 347 nm

The second band at λ_{\max} 250 nm increased in intensity and was redshifted as the pH λ_{\max} of the solvent decreases, while the third band which appears as shoulder at 290 nm at very low pH, becomes well defined as the pH increases, ($\lambda_{\max} = 300$ nm). At pH 10.9 this latter band disappeared and a new band appeared at 355 nm.

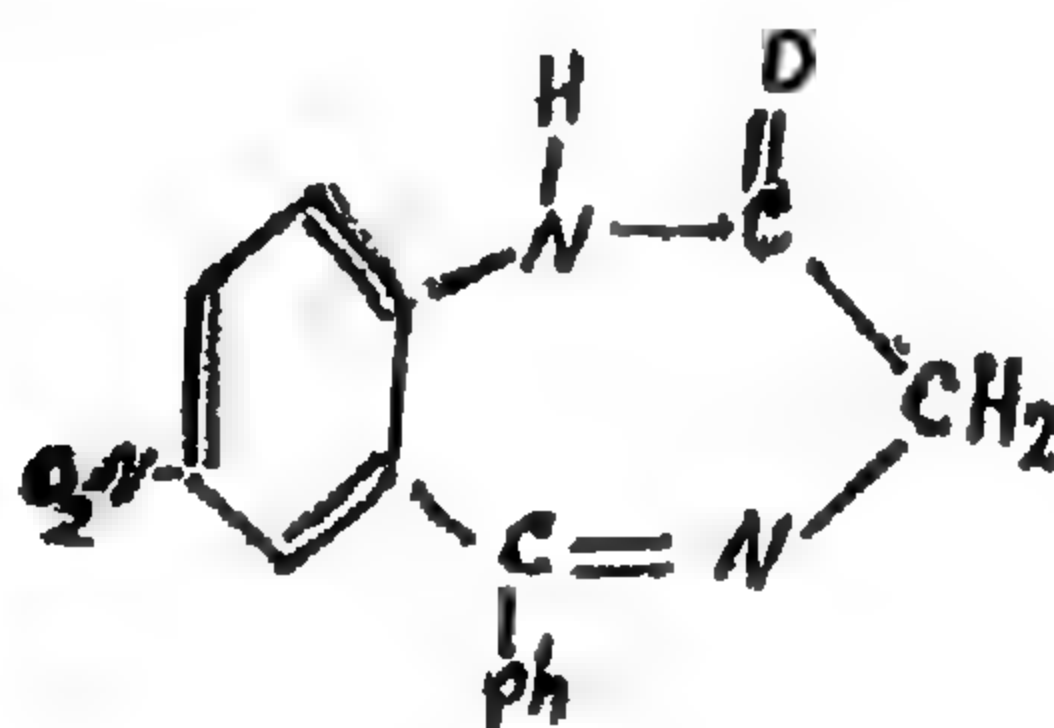
This characteristic behaviour of Nitrazepam (C) could be used for its differentiation from the other two compounds, Diazepam (A), and Oxazepam (B).



Diazepam (A)

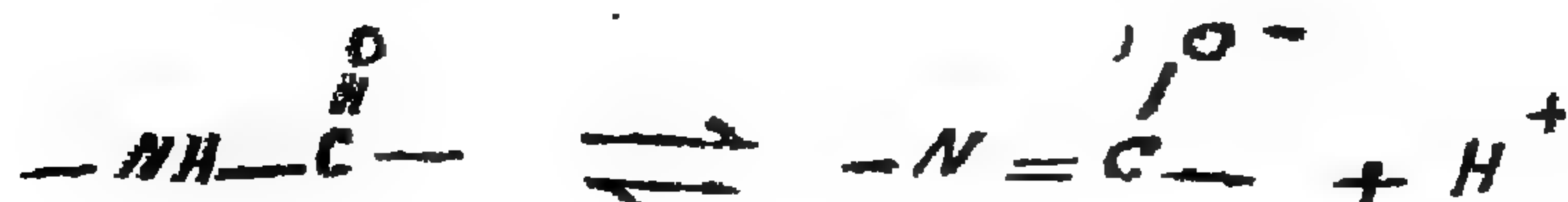


Oxazepam (B)



Nitrazepam (C)

It is well known that an ionized amide group gives an absorption band in such media⁽¹³⁾, i.e. in highly alkaline solution.



It is possible to suggest that the recorded absorption band of compound (C) is due to the presence of such amide group.

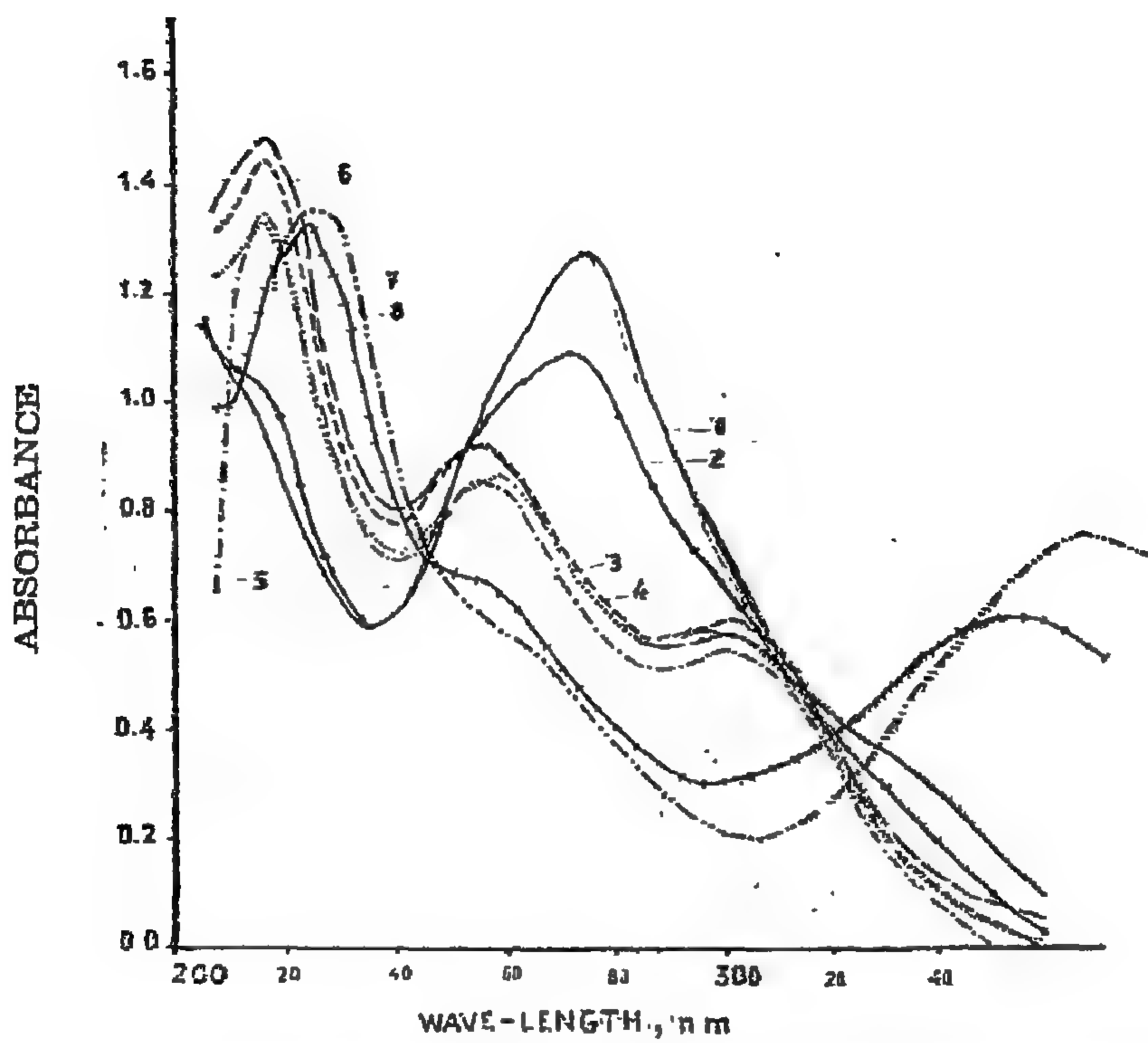


Fig. (6) : Absorption Spectra of Nitrazepam in Buffer Solutions of Different pH Values.

1 — pH 0.34 2 — pH 1.5 3 — pH 2.8 4 — pH 5.8
 5 — pH 7.5 6 — pH 9.1 7 — pH 10.9

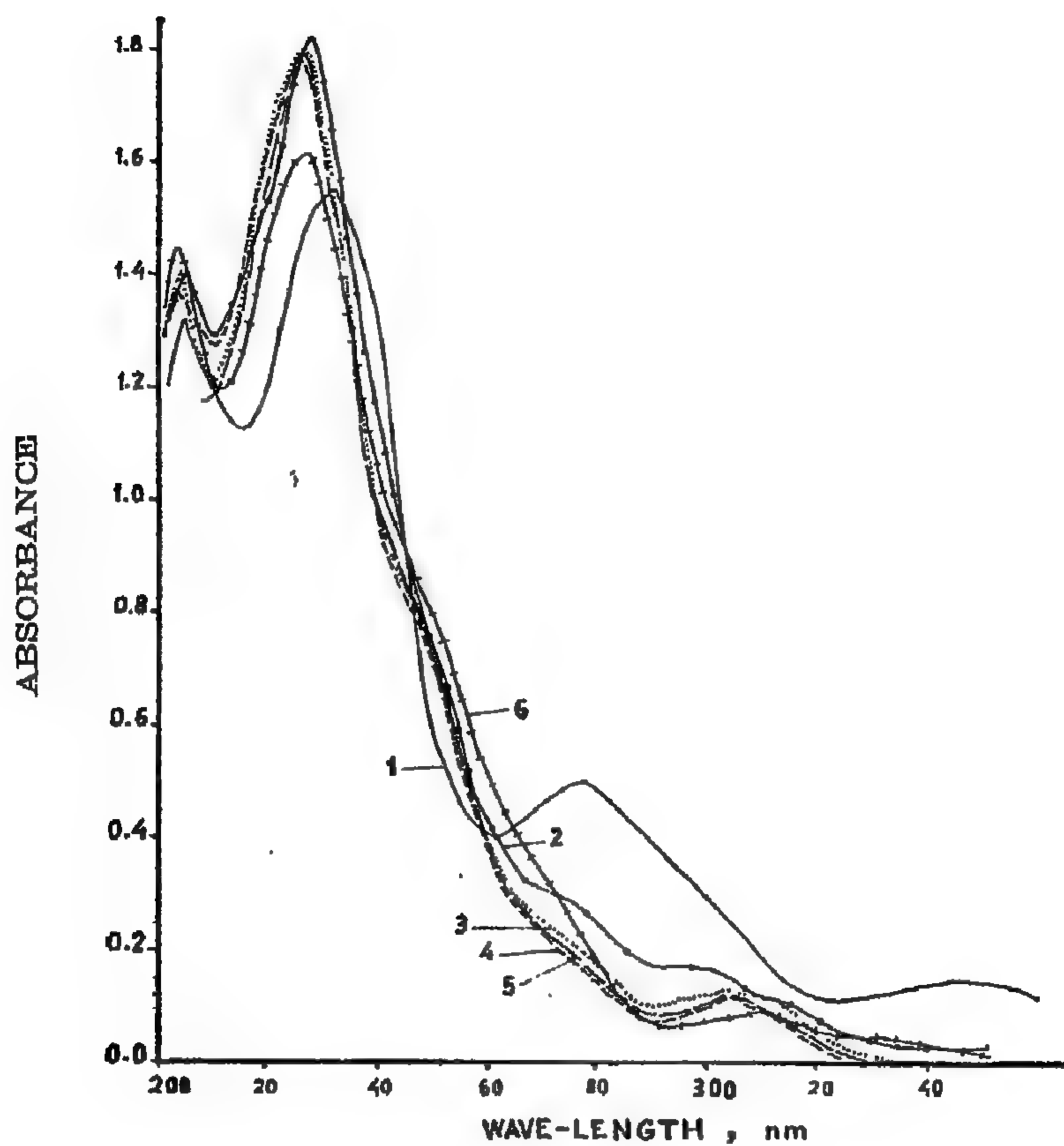


Fig. (5) : Absorption Spectra of Oxazepam in Buffer Solutions of Different pH Values.

1 — pH 0.34 2 — pH 1.5 3 — pH 2.8 4 — pH 5.8, 7.5
5 — pH 9.1 6 — pH 10.9

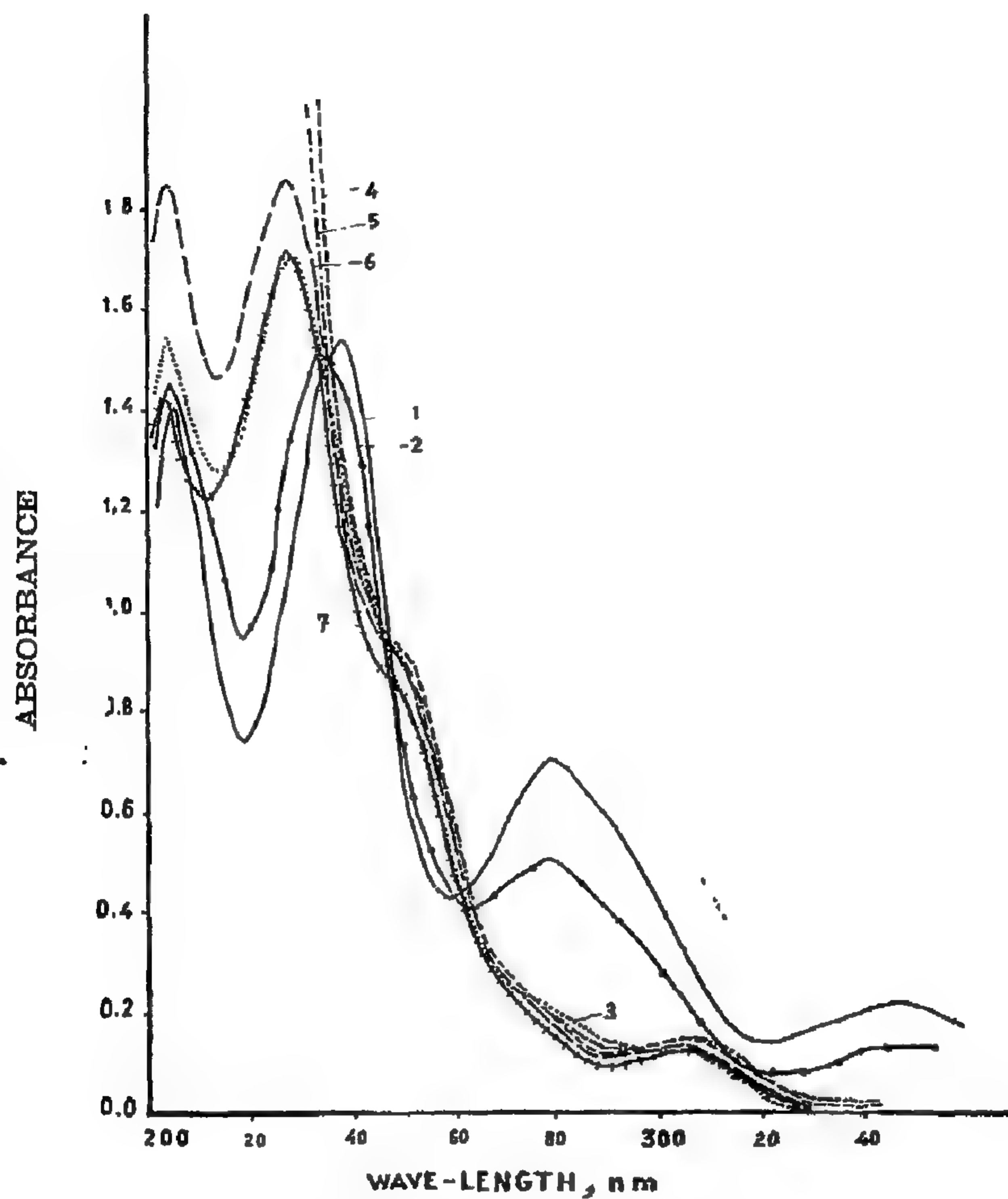


Fig. (4) : Absorption Spectra of Diazepam in Buffer Solutions of Different pH Values.

1 — pH 0.34 2 — pH 1.5 3 — pH 2.8 4 — pH 5.8
 5 — pH 7.5 6 — pH 9.1 7 — pH 10.9

DISCUSSION

I. Effect of solvent :

Figs (1, 2, and 3) show the spectra of Diazepam, Oxazepam and Nitrazepam in a wide range of polarity (hexane — ethanol).

Each of the three compounds showed three bands. Those of Diazepam and Oxazepam were at 203, 226 and 306 nm while Nitrazepam showed its three maxima at 218, 255 and 306 nm.

Intensity consideration of the shortest two bands leads to assign them to $\pi \rightarrow \pi^*$ transition. The third band system did not show hypsochromic effect in polar solvent as is known for the $n \rightarrow \pi^*$ transition. This result is in agreement with that given by Librium⁽¹²⁾.

II. Effect of pH :

a) Diazepam :

The two bands at 203 and 226 nm increased in intensity when shifting the pH from 10.9 to 5.8 then it started to decrease on changing the pH from 5.3 to 0.34. This decrease was accompanied by slight red-shift in the position of the peak.

Also the peak that appeared as a shoulder at higher pH's disappeared in highly acidic solution (pH 1.5) and a new band appeared, which became well identified at pH 0.34 $\lambda_{\max} = 278$ nm Fig. (4).

b) Oxazepam :

The band at 226 nm is slightly blue-shifted and increased in intensity as the pH was changed from 0.34 to 7.5. It decreased again as the pH of the solvent increased from 7.5 to 10.9. The first peak of the third band which appeared as shoulder at the higher pH's (12.9 to 5.8) at wavelength about 250 nm disappeared in highly acidic solution pH 1.5 and a new band appeared which becomes well identified at pH 0.34 $\lambda_{\max} = 273$ nm Fig. (5).

c) Nitrazepam :

The spectrum of Nitrazepam, Fig. (6), shows some change as the pH of the solvent is changed from 0.34 to 12.9. For the first band (λ_{\max} 218 nm) an increase in intensity is observed as the pH increased from 0.34 to 9.1 then it decreased in intensity and red-shifted on increasing the pH from 9.1 to 12.9.

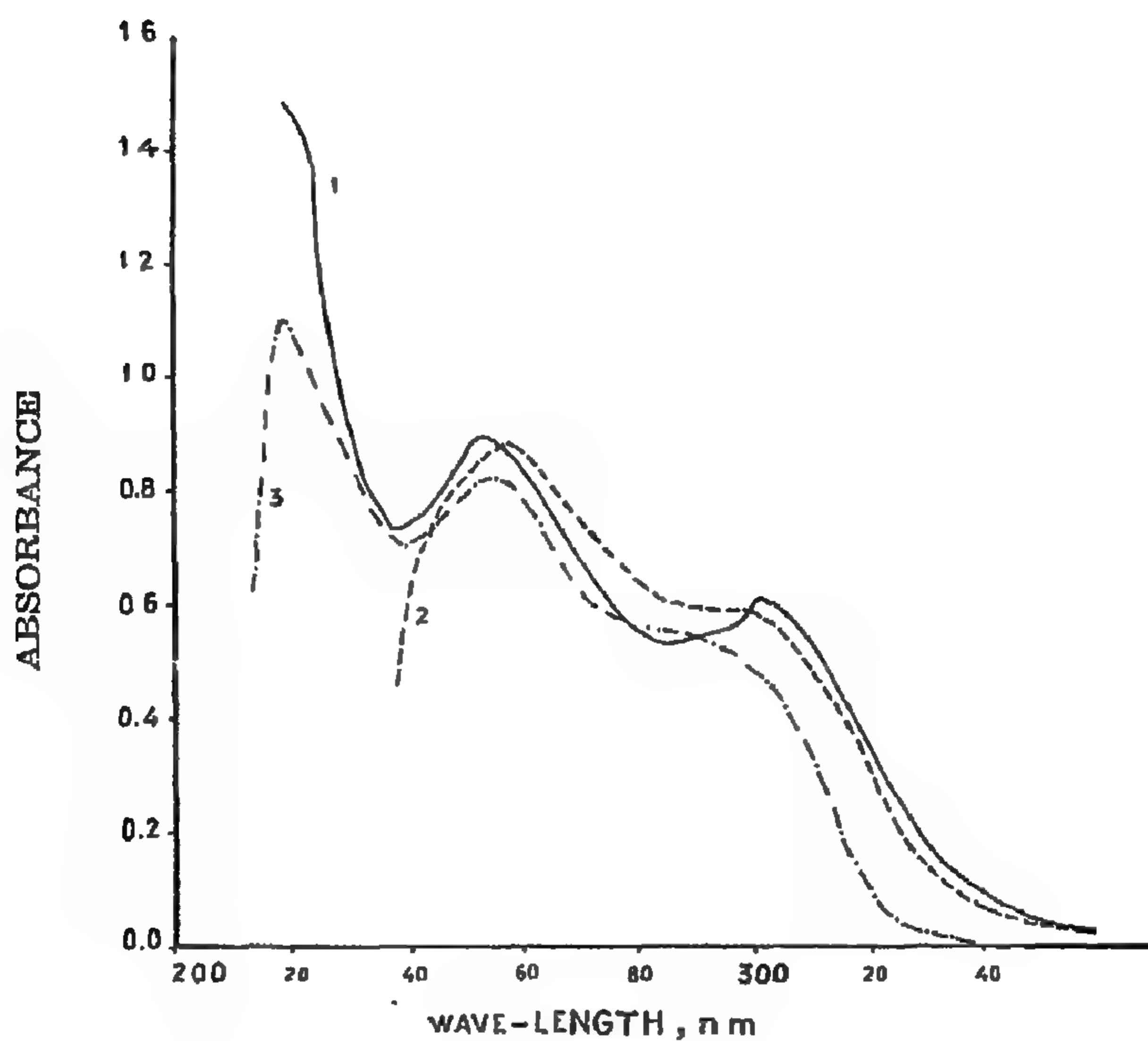


Fig. (3): Absorption Spectra of Nitrazepam in Different Solvents.
 1 — Ethanol. 2 — Chloroform. 3 — n-Hexane.

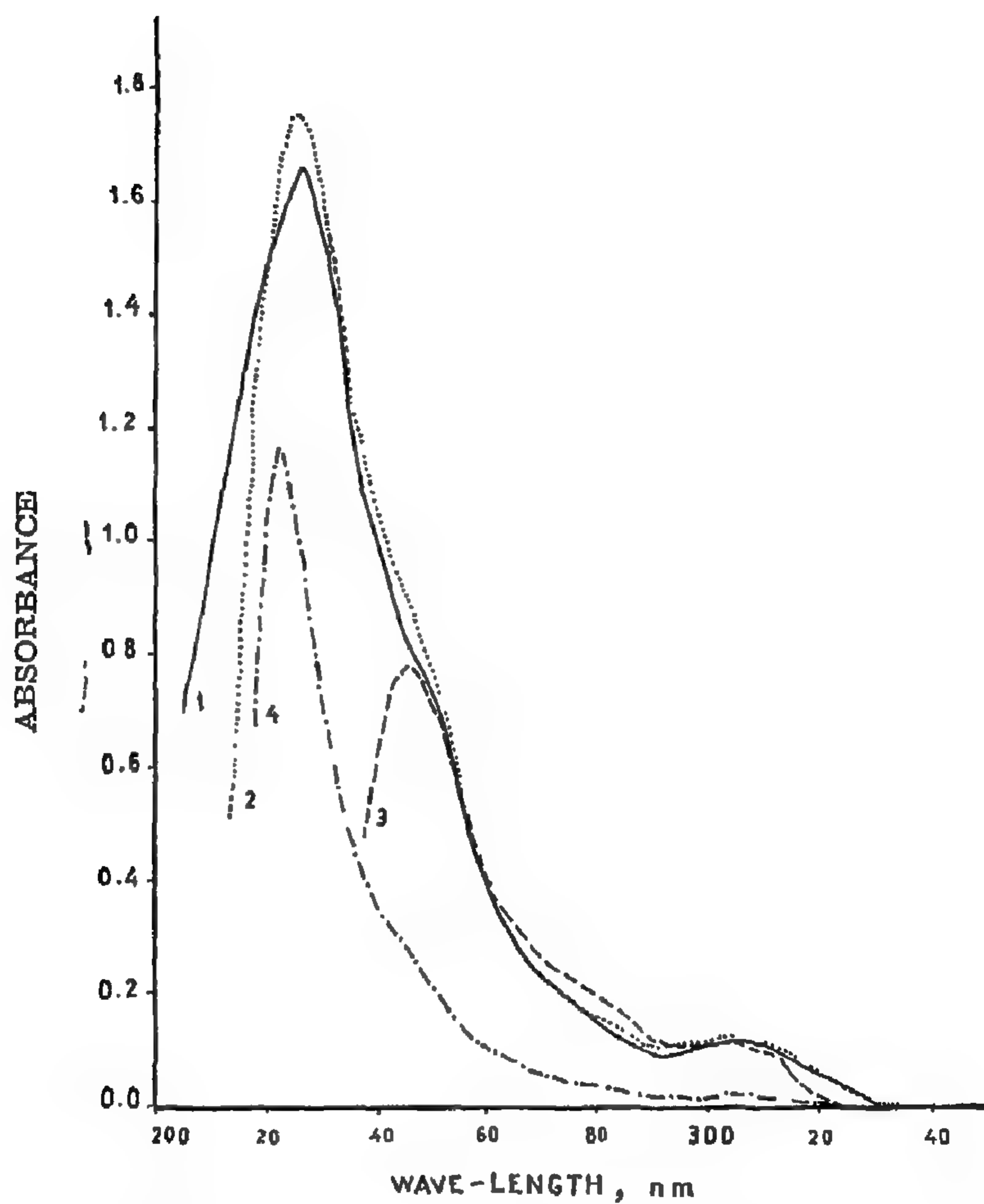


Fig. (2) : Absorption Spectra of Oxazepam in Different Solvents.
 1 — Ethanol. 2 — Diethyl ether. 3 — Chloroform. 4 — n-Hexane.

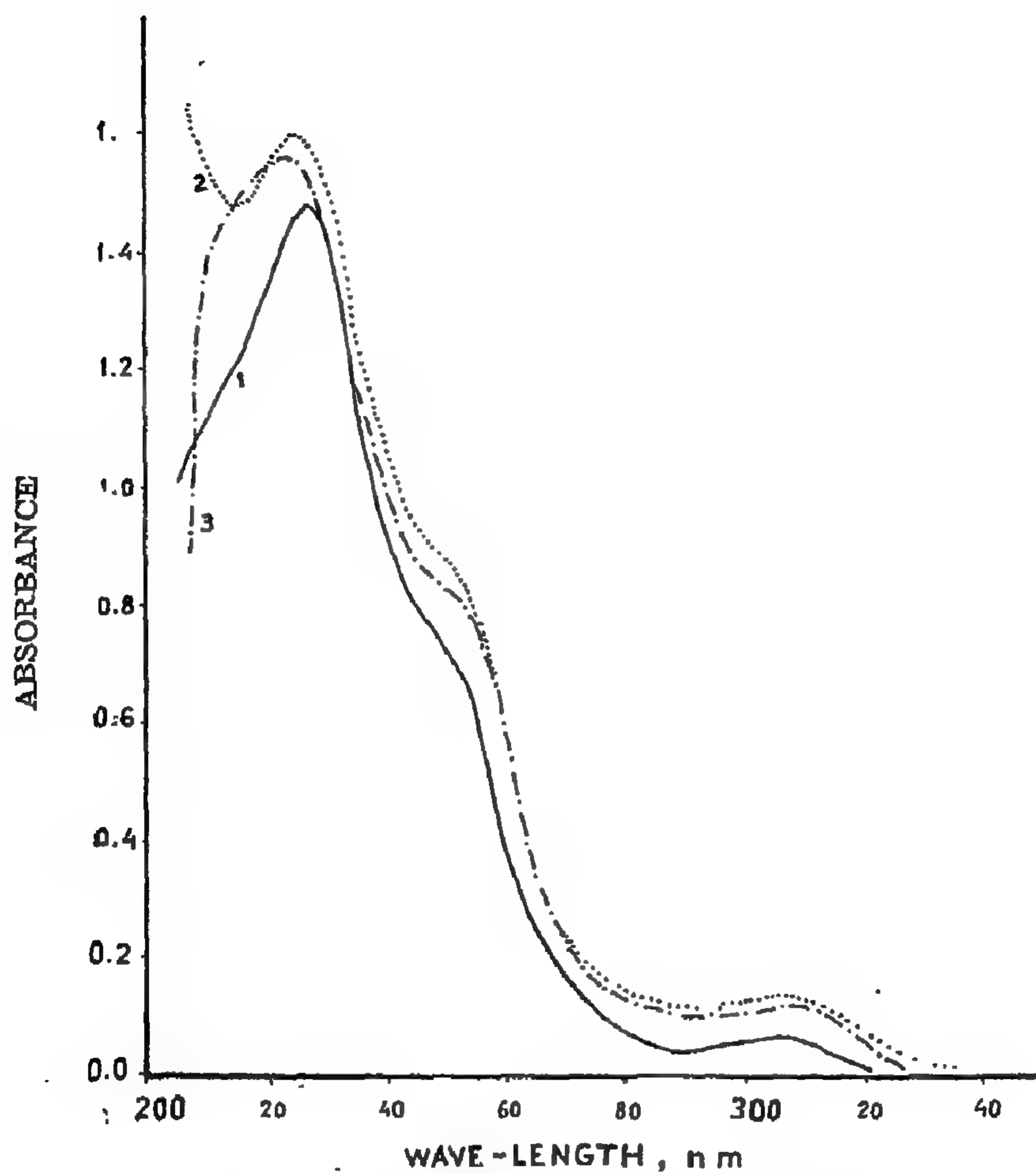


Fig. (1) : Absorption Spectra of Diazepam in Different Solvents.
 1 — Ethanol. 2 — Diethyl ether. 3 — n-Hexane.

TABLE 2. (Cont.)

pH	Diazepam		Oxazepam		Nitrazepam	
	λ max, nm	log ϵ	λ max, nm	log ϵ	λ max, nm	log ϵ
7.5	+++					
	253	shou.			216	4.43
	304	3.46			254	4.23
9.1					300	4.04
	203	4.57	226	4.55	216	4.47
	226	4.57	250	shou.	254	4.26
	250	shou.	306	3.35	300	4.06
10.9	304	3.42				
	203	4.46	203	4.46	224	4.42
	226	4.54	228	4.51	256	shou.
12.9	248	shou.	252	shou.	354	4.09
	304	3.36	310	3.24		
	224	4.43				
	265	shou.				
	367	4.18				

shou. : shoulder.

+++ : λ max and ϵ were not determined due to the high intensity of the band.

TABLE 2.

pH	Diazepam		Oxazepam		Nitrazepam	
	λ_{\max} , nm	log ϵ	λ_{\max} , nm	log ϵ	λ_{\max} , nm	log ϵ
0.34	205	4.45	205	4.42	214	shou.
	238	4.49	232	4.49	274	4.41
	278	4.14	278	3.99	326	shou.
	347	3.63	347	3.48		
1.5	204	4.47	205	4.45	214	shou.
	232	4.48	228	4.56	272	4.34
	278	4.00	276	shou	296	4.06
	346	3.42				
	204	4.49	204	4.45	216	4.43
2.8	228	4.54	226	4.55	258	4.24
	245	shou.	245	shou.	296	4.06
	302	3.42	304	3.39		
	+++					
5.8	252	shou.	204	4.44	216	4.46
	306	3.45	226	4.55	256	4.27
			248	shou.	300	4.08
			305	3.37		

shou. : shoulder.

TABLE I.

Solvents	Diazepam			Oxazepam			Nitrazepam		
	λ max	nm	log ϵ	λ max	nm	log ϵ	λ max	nm	log ϵ
Ethanol		226	4.47		226	4.52			
		252	shou.		250	shou.		253	4.26
		306	3.09		306	3.37		300	4.09
Diethyl ether	+++		—						
		224	4.51		225	4.54			
		252	shou.		252	shou.			
		306	3.41		304	3.40			
Chloroform					246	4.19		256	4.25
					302	3.37		300	shou.
n-Hexane		224	4.49					218	4.34
		252	shou.					254	4.22
		306	3.36					294	shou.

Shou. : shoulder

+++ : λ max and ϵ were not determined due to the high intensity of the band.

- a) pH 0.34 : 1N HCl
- b) pH 1.5 : 0.1N HCl
- c) pH 2.8 : 0.01N HCl + 0.09M potassium chloride.
- d) pH 5.8 : 50ml. 0.1N potassium dihydrogen phosphate + 0.5 ml. 0.1 N sodium hydroxide.
- e) pH 7.5 (1ml. of solution "I" is diluted to 50 ml. with distilled water).
(Solution I) : 158.4 g. of potassium dihydrogen phosphate + 89.7 g. of disodium hydrogen phosphate were dissolved in 1 litre of distilled water.
- f) pH 9.1 : 100 ml of solution "II" and 11 ml 0.1N sodium hydroxide.
(Solution II), 6.2g. of boric acid + 0.1 M potassium chloride per 1 litre of distilled water.
- g) pH 10.9 : 100 ml. of solution "II" (buffer n° f) + 37 ml. 0. 1N Sodium hydroxide.
- h) pH 12.1 : 0.01 N sodium hydroxide + 0.05M potassium chloride.
- i) pH 12.9 : 0.1 N sodium hydroxide.

5 — Drug Solutions : 5×10^{-5} M. concentration.

RESULTS

Effect of Solvents :

Table (1) shows the ultraviolet spectral data of the studied drugs in different solvents.

Effect of pH :

The ultraviolet spectral data of the studied drugs in different buffer solutions are summarized in Table (2).

ULTRAVIOLET ABSORPTION SPECTRA OF SOME PSYCHOTROPIC DRUGS

Z. EL-DARAWY, M. IBRAHIM, H.K. EL-MAKKAWI and A.F. EL-LATHY
NATIONAL CENTER FOR SOCIAL AND CRIMINOLOGICAL
RESEARCH, CAIRO, A.R. EGYPT

SUMMARY

Diazepam, Oxazepam and Nitrazepam were studied as regards their UV behaviour to the Polarity and the pH of the solvent used for measurements. From the study it was found that all the transition obtained correspond to $\pi \rightarrow \pi^*$ transition and no separate $n \rightarrow \pi^*$ transition was identified.

INTRODUCTION

The benzodiazpin group of drugs, e.g. Diazepam, Oxazepam and Nitrazepam, has recently attracted considerable attention as tranquilizing agents and combating alcoholism.

As the ultra-violet absorption spectra was reported one of the most efficient techniques for the analysis of this group of drugs⁽¹⁻¹¹⁾ it was found essential to subject such procedure to a detailed analytical study. For such purpose the ultraviolet absorption spectra of Diazepam, Oxazepam, and Nitrazepam were studied in a number of solvents of different polarities and in buffer solutions of pH ranging from 0.34 to 12.9.

EXPERIMENTAL

Apparatus :

Perkin-Elmer, Model 137-UV, spectrophotometer.

Samples Studied :

- 1 — Diazepam.
- 2 — Oxazepam.
- 3 — Nitrazepam.

Solvents and Solutions :

- 1 — Ethanol absolute.
- 2 — Diethyl ether.
- 3 — n-Hexane.
- 4 — Buffer Solutions;

CONTENTS

Bribery and Alienation

Dr. Said Sheta 167

Concept of unintentional crime

Dr. Adel Azer 195

Practical aspects of rehabilitation

Dr. Adel Ghanem 227

Concept of interest in criminal law

Dr. Hassan Ebied 237

Attempt to commit an impossible crime

Dr. Ahmed Magdoub... .. 261

Violence in developing countries.

Ali Abu Layla 273

Ideological considerations in Social Defence

Ahmed Hegazi 295

Marriage by Elopment Abduction

Dr. Salah Abdel Motaal 307

Microanalysis of the round constituents, with special reference to propellants. V. Polarographic study of phthalate esters.

Dr. Adel Fahmi 324

Ultraviolet Absorption Spectra of some psychotropic drugs

Dr. H. El-Makkawi 343

**THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH**

CHAIRMAN OF THE BOARD OF DIRECTORS

PROF. Dr. AHMAD M. KHALIFA

Board of Directors

Sheikh Mohamed Abou Zahra, Mr. Hussein Awad Bereki, Mr. Mohamed Fathy, Dr. Mukhtar Hamza, Mr. Mohamed Maher Hassan, Mr. Abdel-Halim Hatata, Mr. Abd El-Moneim Maghraby, Mr. Ahmad Fathy Morsy, Dr. Ali Al-Mufti, Dr. Gaber Gad Abd El-Rahman, Dr. Hassan El-Saaty, Mr. Bahy El-Din El-Seyoufi and Mr. Mohy El-Din Taher.

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL

AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH

Gezira P.O., CAIRO, EGYPT

EDITOR - IN - CHIEF

PROF. Dr. AHMAD M. KHALIFA

ASSISTANT EDITOR

Dr. ADEL AZER

EDITORIAL SECRETARY

Dr. ALY GALABY

PUBLICATIONS COMMITTEE :

Dr. SAYED OWEIS, Dr. EZZAT HEGAZY, Dr. ADEL AZER, Dr. HUSSEIN EL-MARKAWI, SALAH KONSOVA, AND ABD EL-HALIM MAHMOUD.

**Single Issue
Twenty Piasters**

**Annual Subscription
Fifty Piasters**

**Issued Three Times Yearly
March — July — November**

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

Issued by
The National Center for Social
and Criminological Research
EGYPT

- Bribery and alienation.
- Concept of unintentional crime
- Practical aspects of rehabilitation
- Concept of interest in criminal law
- Attempt to commit an impossible crime.
- Violence in developing countries.
- Ideological considerations in social defence.
- Marriage by elopement abduction.
- Microanalysis of the round constituents with special reference to propellants.
- Ultraviolet absorption spectra of some psychotropic drugs.



المجلة الجنائية القومية

يصدرها

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
جمهورية مصر العربية

- نشأة وتطور عقوبة مراقبة الشرطة في القانون المصري والمقارن
- الفساد والرشوة في المجتمعات النامية
- التفسير العلمى لظاهرة الجريمة فى اسرائيل
- الدور الاجتماعى للشرطة من وجهة نظر علم الاجتماع
- رعاية المسجونين بجمهورية مصر العربية
- معاملة الاحداث فى الترويج
- المسئولية الجنائية عن الجرائم الاقتصادية فى القانون المقارن
- الكشف الكمى لبعض العقاقير ذات التأثير على الجهاز العصبى باستخدام الطرق البولاروجرافية



العدد الثالث نوفمبر ١٩٧٤ المجلد السابع عشر

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة
الدكتور أحمد محمد خليفة

أعضاء مجلس الإدارة :

المستشار أحمد فتحى مرسى اللواء بهى الدين السيوفى الدكتور مختار حمزه
الدكتور جابر جاد عبد الرحمن الشيخ محمد أبو زهرة اللواء عبد الحليم حتاتة
المستشار حسين عوض بريقى المستشار محمد ماهر حسن المستشار محمد فتحى
الأستاذ عبد المنعم المرقبى المستشار محيى الدين طاهر الدكتور على المفتى
الأستاذ الدكتور حس الساعاتى

المجلة الجنائية القومية

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
بريد الجزيرة - القاهرة

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة

نائب رئيس التحرير
الدكتور عادل عازر

سكرتير التحرير
الدكتور على عبد الرازق جلبى

لجنة النشر
الأستاذ الدكتور سيد عويس ، الدكتور عزت حجازى ، الدكتور عادل عازر ،
الدكتور حسين مكاوى ، صلاح قنصوه ، عبد الحليم محمود

ثمن العدد	تصدر ثلاث مرات فى العام	الاشتراك عن سنة (ثلاثة أعداد)
عشرون قرشا	مارس ، يوليو ، نوفمبر	خمسون قرشا

المجلة الجنائية القومية

العدد الثالث

المجلد السابع عشر

نوفمبر ١٩٧٤

محتويات العدد

بحوث صفحة

● نشأة وتطور عقوبة مراقبة الشرطة في القانون المصرى والمقارن

د . أحمد المجذوب ٣٤٧

● الفساد والرشوة في المجتمعات النامية

د . محمد عبد الله أبو على ٣٨٣

مقالات

● التفسير العلمى لظاهرة الجريمة في اسرائيل

د . محمد ابراهيم زيد ٤٢٥

● الدور الاجتماعى للشرطة من وجهة نظر علم الاجتماع

د . محمد عيسى برهوم ٤٥٥

● رعاية المسجونين وأسرههم بجمهورية مصر العربية .. دراسة
للوضع الراهن وآفاق جديدة

على فهمى ٤٧٥

● معاملة الأحداث في الترويج

عصام المليجى ٤٩٣

● المسئولية الجنائية عن الجرائم الاقتصادية في القانون المقارن
(عرض رسالة)

عدنان عبد الحميد زيدان ٥٠٣

مقالات باللغات الأجنبية

● الكشف الكمي لبعض العقاقير ذات التأثير على الجهاز العصبى
باستخدام الطرق البولاروجرافية

د . حسين مكاوى ٥١٧

ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما يرسل اليها من مقالات الاعتبارات الآتية :

- ١ - أن يذكر عنوان المقال موجزا . ويتبع باسم كاتبه ومؤهلاته العلمية وخبراته ومؤلفاته في ميدان المقال أو ما يتصل به .
- ٢ - أن يورد في صدر المقال عرض موجز لرؤوس الموضوعات الكبيرة التي هولجت فيه .

٣ - أن يكون الشكل العام للمقال :

- مقدمة للتعريف بالمشكلة وعرض موجز للدراسات السابقة .
- خطة البحث أو الدراسة .
- عرض البيانات التي توافرت من البحث .

٤ - أن يكون اثبات المصادر على النحو التالي :

للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ،

بلد النشر : الناشر ، الطبعة ، مكتبة النشر ، الصفحات .

للمقالات من مجلات : اسم المؤلف ، عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصرا) ، السنة ، المجلد ، الصفحة .

للمقالات من الموضوعات : اسم المؤلف ، عنوان المقال (اسم الموسوعة) ، تاريخ النشر .

وثبتت المصادر في نهاية المقال مرتبة حسب الترتيب الهجائي لأسماء المؤلفين وتورد الاحالات الى المصادر في المتن في صورة (اسم المؤلف ، الرقم المسلسل للمصدر الوارد في نهاية المقال ، الصفحات) .

٥ - أن يرسل المقال الى سكرتارية تحرير المجلة منسوخا على الالة الكاتبة من اصل وصورتين على ورق فولسكاب ، مع مراعاة ترك هامشين جانبيين عريضين ومسافة مزدوجة بين السطور .

نشأة وتطور عقوبة مراقبة الشرطة

في القانون المصرى والمقارن *

دكتور أحمد على المجذوب

رئيس وحدة بحوث العقوبة والتدابير الإصلاحية

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

نبذة تاريخية

لم يرد في التشريعات القديمة ذكر لنظام المراقبة ، كما لم يعرف باعتباره عقوبة تطبق على فئات معينة من المجرمين أو بالنسبة لجرائم معينة ، ولعل ذلك يرجع الى عدم انفاق المراقبة مع الفلسفة العقابية التي كانت سائدة في تلك الأزمنة والتي كانت تجعل الهدف الاساسى للعقوبة هو الردع الذى كان يتحقق بالمساس بحق للجاني ينشأ عنه احداث الألم الذى يتساوى في أثره مع أثر اللذة أو المنفعة التي عادت على الجاني ، أو يتساوى مع الألم أو الضرر الذى لحقه الجاني بالمجنى عليه .

لذلك نرى العقوبات تتطور مع ظهور ونمو حقوق جديدة للأفراد يحقق المساس بها الايلام المقصود ، فحين لم تكن الغالبية العظمى من الناس تملك سوى أبدانها كانت العقوبات الغالبة بدنية ، من قتل وقطع وجلد وكى وتشويه ، وغير ذلك من العقوبات التي عرفتھا المجتمعات القديمة . فلما تكاثرت الأموال وتملك الناس المراعى والحقول والقطعان وغيرها من الأموال الثابتة والمنقولة ، نشأت الدمة المالية ونمت فأصبح من الممكن تحقيق الايلام عن طريق المساس بها ، وبذلك ظهرت العقوبات المالية ، ومنها الغرامة والمصادرة والاتلاف .

وعندما حصل الناس على حريتهم ومارسوها بالفعل ، بكل ما يرتبط بها من حقوق ، كالحق في التنقل والعمل والاتجار والتعامل مع الغير بكل الصور والأشكال المشروعة ، أصبح من الممكن تحقيق الايلام عن طريق المساس بهذه الحقوق بسلبها كلها من الجاني فيفقد حريته ويصير محبوسا مدة طالت أو قصرت ، أو بسلب بعضها فقط بإبعاده الى مدينة اخرى مثلا ، أى نفيه ، أو بحرمانه من مزاولة نشاط معين كالتجارة مثلا ، أو بتقييد حريته في الانتقال أو التصرف .

* هذه الدراسة جزء من التقرير النهائى لبحث الآثار الاجتماعية والقانونية لعقوبة مراقبة الشرطة الذى أجرته وحدة بحوث العقوبة والتدابير الإصلاحية ، وتشرف على اجرائه هيئة بحث مكونة من الدكتور أحمد على المجذوب مشرفا والدكتور نيازى حتاتة والدكتور عادل غانم والدكتور أحمد كمال والسيدة نادية شفيق العطار والاستاذ عدنان زيدان أعضاء .

الشريعة الإسلامية ونظام المراقبة

وبالرغم مما أدى إليه تطبيق الشريعة الإسلامية من تطور عميق وتغيير حاد في وضع الفرد سواء بصفته انسانا ، أو بصفته عضوا في جماعة ، بكل ما ترتب على ذلك من ظهور حقوق جديدة لا عهد للانسان بها من قبل ، جعلت من الممكن استحداث عقوبات جديدة يحقق تطبيقها على الخارجين على المجتمع الإيلاء المطلوب كالعقوبات المالية ، ومنها المصادرة ، والاتلاف ، والتعويض عن الأضرار وغيرها ، والعقوبات السالبة للحرية كالحبس ، والمقيدة للحرية كالإبعاد والمنع من الإقامة في مكان ما ، إلا أن الشريعة الإسلامية لم تعرف من بين العقوبات المقيدة للحرية عقوبة المراقبة .

وليس صحيحا أن ما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم من أمره بوضع المدين الماثل تحت مراقبة دائنة حتى يؤدي دينه ، فاستبقاه هذا في مسكنه ومنعه من الانتقال إلى أي مكان آخر ، وكان الرسول يمر عليه أو يلتقي به فيسأله عن أسيره — ليس صحيحا أن ذلك يعتبر تطبيقا مبكرا لعقوبة المراقبة ، كما قد يظن البعض ، وإنما هو في حقيقة الأمر حبس وليس 'شيء آخر ، وذلك لسببين هامين ، أحدهما يرجع إلى طبيعة المراقبة ، والثاني يرجع إلى فلسفة العقوبة في الشريعة الإسلامية ، مما سنبينه فيما يلي :

أولا — تختلف المراقبة عن الحبس من حيث طبيعة كل منهما ، فالمراقبة لا تقتضي السلب الكامل لحرية الشخص في الانتقال والحركة مدة طالت أو قصرت ، وإنما يكفي فيها قيد حرته فترة معينة من اليوم كأن يلزم بعدم مفادرة مسكنه ، أو أي مكان آخر يختاره أو تختاره السلطة القائمة بالمراقبة ، بين الغروب والشروق مثلا ، أو قبل هذا أو بعده ، كما هي الحال في بعض القوانين الوضعية الحالية .

أما إذا شمل الالتزام بالبقاء في مكان ما اليوم بكامله أو بضعة أيام كاملة ، فذلك ليس سوى الحبس بعينه ، لأنه لا يقتضي قيد الحرية بل سلبها ، بغض النظر عن المدة التي يشملها السلب ، مادامت قد امتدت يوما كاملا ، مثال ذلك ما يقضى به القانون من الحكم بالحبس لمدة أربع وعشرين ساعة على كل من لا يمثل لأمر المحكمة بالخروج من قاعة الجلسة لخلاله بنظامها وتماديته في هذا الإخلال (مادة ٢٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية) .

واللاحظ أن المدين الماثل كان ملزما بالبقاء قيد أسر دائنة مدة متصلة لا يباح له فيها مفادرة المكان الذي أسر فيه ، أو بمعنى أصح حبس فيه .

ثانياً - ان عقوبة المراقبة لا تتفق مع فلسفة العقوبة في الشريعة الإسلامية ، التي وان بدت متشددة مع المجرمين ، كما يزعم البعض ، الا انها تراعى انسانياتهم بصورة فريدة ليس لها نظير في التشريعات الوضعية ، فهي تلزم السلطة المسئولة عن العقاب بالمبادئ الأساسية التالية عند تطبيق العقوبات :

(أ) ان العقوبات مطهرة للجاني من كل أثر للجريمة ، فلا يجوز ملاحقته بعد افتضاءها منه ، او اتخاذ ما وقع منه ذريعة لتوقيع أى عقوبة أخرى لا يستلزمها الحال . لذلك لا نجد في الشريعة أثراً لما يسمى بالعود الى الجريمة الذى نستند اليه التشريعات الوضعية في تشديدها للعقوبات .

(ب) ان الشريعة تنهى عن التشهير بالجاني والحديث عن جريمته ما دام قد عوقب وانتهى الأمر ، واعتبرت ذلك اشاعة للفاحشة في المسلمين « ان الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة » كما اعتبرته جهراً بالسوء لا يحبه الله « لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم » . كذلك يقول الرسول صلى الله عليه وسلم « المعصية اذا خفيت لم تضر الا صاحبها ، ولكن اذا ظهرت فلم تنكر أضرت العامة » وهو ما يتحقق اذا شهر الناس بالجناة واذاعوا جرائمهم التي عوقبوا من أجلها .

(ج) ان الشريعة تنهى عن التعبير أى لوم الجناة وتقريعهم والتشعير فيهم بسبب ما ارتكبوا من جرائم عوقبوا من أجلها ، ولذلك ينهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن ذلك بقوله « لا تؤذوا عباد الله ولا تعيروهم ولا تطلبوا عوراتهم » .

كذلك نهى صلوات الله وسلامه عليه عن تعيير المجرم بجرمه بعد عقابه فقد قال للناس الذين قالوا للرجل الذى عوقب بالجلد بسبب شربه الخمر ، أخزأك الله ، « لا تقولوا هكذا ولا تعينوا عليه الشيطان ، ولكن قولوا وحمدك الله » .

وهكذا وجه الرسول الأنظار مباشرة الى ما يؤدي اليه التشهير بالجناة وتعييرهم بجرائمهم ، وهو اعانة الشيطان عليهم ، أى دفعهم الى التماذى في الاجرام انتقاماً من المجتمع ورداً على ما ألحقه بهم من مهانة وتحقير . هذه هي القاعدة في الشريعة الإسلامية ، الا أنه يرد عليه استثناءان اثنان يجوز فيهما تطبيق نظام المراقبة سواء كعقوبة أو كتدبير ، أحدهما

يتعلق بعقوبة التغريب أى الإبعاد أو النفى وهى عقوبة تبعية لعقوبة الجلد التى توقع على الزانى غير المحصن وعلى من يرتكب جريمة الحرابة ، أما الاستثناء الثانى فتطبق فيه المراقبة كتدبير أو اجراء أمن على الوجه التالى :

أولا - المراقبة كعقوبة : تعاقب الشريعة الاسلامية الزانى غير المحصن بالجلد « الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ، ولا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله ، ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » . ويضاف الى الجلد عقوبة أخرى تبعية هى التغريب وفقا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم « **البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام** » وفيما عدا ما ذهب اليه أبو حنيفة من اعتبار التغريب تعزيرا ، فإن الراى الراجح لدى الفقهاء المسلمين يعتبره حدا ، وهو الصحيح ، مع اختلاف بين انصار هذا الراى حول تطبيق الحد على الرجال دون النساء وهو راى الامام مالك ، أو على الرجال والنساء معا وهو راى الشافعى وأحمد .

كذلك تعاقب الشريعة بالنفى من يرتكب جريمة الحرابة أى قطع الطريق « **انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فسادا ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض** » ، ويكون النفى عقابا لقاطع الطريق اذا اقتصر نشاطه الاجرامى على تخويف الناس دون أن يأخذ أموالهم أو يقتلهم . والعقوبة هنا حد أيضا وليست تعزيرا ، وفى هذه الجريمة وفى تلك ، أى فى الزنا والحرابة ، يظهر دور المراقبة فى تطبيق عقوبة التغريب وعقوبة النفى ، فكلتاها تتم بمنع المجرم من الإقامة فى المكان الذى ارتكب فيه جريمته والزامه بالإقامة فى مكان آخر ، اختلف الفقهاء المسلمون حول مدى بعده عن المكان الأول فمنهم من اشترط أن تفصله عنه مسافة القصر ، وهى مسيرة يوم بالسير الوسط ، وهو راى مالك والشافعى وأحمد ، ومنهم من اشترط أن تفصله عنه مسيرة ثلاثة أيام وهو راى أبو حنيفة ، وكيفما كانت المسافة فانها يجب أن تتفق والهدف من العقوبة وهو العمل على نسيان الناس للجريمة وإتاحة الفرصة للمجرم لبدء حياة جديدة تخلصه من المضايقات الناشئة عن وجوده بين الناس الذين عرفوا بجرمه وعلموا باثمه فأصبح من المتعذر أن ينظروا اليه كما كانوا فى الماضى ، وأن يتعاملوا معه كشخص سوى ، وخاصة أن الجريمة فى كلتا الحالتين ، أى الزنا وقطع الطريق ، من الجرائم الخطيرة التى تنتقص من اعتبار الفرد بين قومه وتمس ثقتهم فيه واحترامهم له .

والملاحظ أن المراقبة اجراء متمم لعقوبة الإبعاد أو النفى حيث يتبع منع المجرم من الإقامة فى مكان ما ، أو إلزامه بالإقامة فى مكان ما ، وضعه تحت

المراقبة لضمان التزامه بقرار المنع والا فماذا يحول بينه وبين العودة الى حيث كان يقيم ؟

وفيما يتعلق بالمنع من الإقامة وما يتبعه من مراقبة فإنه توجد طريقتان لتنفيذه ، الأولى يتم فيها تعيين المكان الذي يلزم المجرم بالإقامة فيه فلا يكون له أن ينتقل منه الى مكان آخر ، أما الطريقة الثانية فيتم فيها تعيين المكان الذي يلتزم بعدم الإقامة فيه . والفرق بين الطريقتين واضح ، ففي الأولى يكون التضييق على المحكوم عليه شديدا ، يصل الى حرمانه من التنقل سعيًا وراء رزقه أو عزوفًا عما قد يصادفه من صعوبات في المكان الملزم بالإقامة فيه ، في حين أنه في الطريقة الثانية تكون حرية الانتقال من مكان الى آخر مكفولة له على ألا يعود الى المكان الذي تقرر منعه من الإقامة فيه .

ولعلنا نلاحظ أن هذا هو ما توخته الشريعة الإسلامية بما قرره من عقاب بالتغريب أو بالنفي ، حيث قضت بإبعاد المجرم عن المكان الذي ارتكب فيه جريمته واكتفت — كما ذهب الى ذلك الفقهاء المسلمون — بوضع حد أدنى للمسافة التي يجب أن تفصل المكان الذي تم تغريب الشخص أو نفيه اليه عن المكان الذي ارتكب فيه جريمته .

لذلك كان وضع المحكوم عليه تحت المراقبة ضروريا لضمان التزامه بما قضى به الحكم الصادر عليه من تغريبه أو نفيه وهو ما رآه الشافعي ، بعكس مالك الذي رأى أن يسجن المحكوم عليه في البلدة التي تم إبعاده اليها .

ومما لا شك فيه أن رأى الشافعي هو الأصح والأكثر اتفاقا مع الحكمة من العقوبة ومع شروطها ، فليس من اللازم فرض الإقامة في مكان معين على المحكوم عليه لأنه يكفي أن يقيم بعيدا عن المكان الذي ارتكب فيه جريمته بمسافة القصر كما سلف البيان وهو ما يحقق الحكمة من العقوبة .

ثانيا - المراقبة كتدبير أمن : بالرغم من أن هذا المصطلح يبدو حديثا ، وكذلك ما يسمى بالتدابير الإصلاحية ، إلا أن الواقع أنه لا الاصطلاح ولا مضمونه يتميزان بالحدثة بل هما قديمان قدم الشريعة الإسلامية ذاتها التي ميزت بين العقوبات بالمفهوم التقليدي وبين التدابير وفقا لأحدث مفهوم لها .

فقد عرفت الشريعة ما يسمى بالحالة الخطرة وواجهتها بما يلائمها من تدابير مختلفة ، من بينها الأبعاد أو المنع من الإقامة . من ذلك حالة الشواذ

جنسيا أو المخشئين ، وقد قضى الرسول صلى الله عليه وسلم بمنعهم من الإقامة في المدينة وإبعادهم الى مكان آخر ، كذلك قضى عمر بن الخطاب بمنع شبابين فائقى الجمال والحسن من الإقامة في المدينة وإبعدهما الى البصرة بعد أن افتننت النساء بهما وتغنين بجمالهما ، فخشى عمر أن يؤدي ذلك الى انحراف النساء وانحراف الشبايين أيضا وخاصة انهما صغيران. تعوزهما حكمة الرجال الناضجين وقدرتهم على كبح جماح شهواتهم والتحكم في رغباتهم .

وقد استتبع الإبعاد وضع المبعدين تحت المراقبة للحيلولة دون عودتهما الى حيث كانا يقيمان ، وفي هذه الحالة نعتبر المراقبة تدبير أمن وليست عقوبة ينطبق عليها ما ينطبق اليوم على التدابير الإصلاحية أو الوقائية بصفة عامة مما سنتعرض له عند البحث في طبيعة المراقبة وهل هى عقوبة أم تدبير .

والملاحظ أن هذين الاستثناءين اللذين طبقت فيهما الشريعة الإسلامية نظام المراقبة لا ينفيان عن المراقبة - وخاصة في صورتها الحالية - تعارضها مع المبادئ الأساسية في الشريعة الإسلامية ، وإن كنا نعتقد أن المراقبة في الحالتين الاستثنائيتين اللتين طبقت فيهما كانت تختلف تمام الاختلاف عما هى عليه الآن ، على الأقل في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وعهد الخلفاء الراشدين ، حيث أنه قد ثبت أن تعارض المراقبة مع المبادئ الأساسية في الشريعة الإسلامية لم يمنع بعض الحكام المسلمين من تطبيق نوع من المراقبة قد يختلط في أذهان البعض بنظام مراقبة الشرطة الحالية ، ولكنه في الواقع يختلف عنه كل الاختلاف ، لأنه لم يكن يطبق باعتباره عقوبة وإنما باعتباره اجراء أمن يستخدمه الحاكم لمراقبة خصومه السياسيين وأعداء نظام حكمه .

وكان أول من فرض نظام المراقبة في الدول الإسلامية ، معاوية بن أبى سفيان ، الذى خصص عددا من الرجال لمراقبة خصومه السياسيين ومتابعة نشاطهم سواء في دمشق عاصمة الدولة الإسلامية في ذلك الحين ، أو في غيرها من الأقاليم الإسلامية . وكان لا يكتفى أحيانا بتركهم يقيمون حيث هم وإنما ينقلهم ليقيموا في دمشق ليكونوا تحت بصره أو ينقلهم من مساكنهم ليقيموا في مساكن أخرى يحددها لهم ، مما يشبه كثيرا بعض شروط مراقبة الشرطة الحالية ولكنها مع ذلك لا تختلط بها لأن المراقبة السياسية ليست عقوبة ، كما أسلفنا ، بعكس مراقبة الشرطة التى استحدثت فيما بعد .

ولا يزال نظام مراقبة الخصوم السياسيين ومعارضى نظام الحكم مطبقا الى اليوم في معظم دول العالم ، بل انه بلغ في تطوره حدا جعله يمثل خطرة شديدا على حرية الناس وتهديدا عظيما لأمنهم وسلامتهم .

أولا : نشأة نظام المراقبة في القانون المقارن

١ - نشأة نظام مراقبة الشرطة في القانون الفرنسي

عرفت مراقبة الشرطة كعقوبة منذ زمن بعيد وعلى وجه التحديد منذ منتصف القرن الثامن عشر في فرنسا وذلك في صورة منع الأشخاص الذين سبق الحكم عليهم بعقوبة السجن لمدة طويلة في أحد الليماتات من الدخول إلى المدن الرئيسية ، فكانوا يخضعون للمراقبة في الريف أو في المدن الحضرية الصغيرة للحيلولة دون تسللهم إلى المدن الكبرى لارتكاب الجرائم فيها .
منتهزين فرصة الازدحام للاختفاء عن أعين رجال الشرطة .

وكان تحديد الإقامة أو المنع من الإقامة - وهو في الوقت نفسه الوسيلة لممارسة الرقابة على المجرمين - يتم باحدى طريقتين :

الأولى : ويتم فيها تحديد محل إقامة للمفرج عنه ويمنع من الانتقال إلى غير بدون إذن من الحكومة .

الثانية : ويتم فيها منع المفرج عنه من الإقامة في بعض المناطق التي تكون إقامته فيها من بين العوامل التي تسهل له ارتكاب الجرائم ، وهذه الطريقة تترك للمفرج عنه حرية أكبر في الحركة .

وقد توالى تطبيق الطريقتين في فترات مختلفة ، وذلك حسبما كانت الحكومات التي توالى على حكم فرنسا في القرن التاسع عشر تراه منهما متفقا مع نظامها السياسي .

فقد اختارت الامبراطورية الاولى الطريقة الأولى وهي طريقة استبدادية وأطلقت عليها اسم مراقبة الشرطة العليا Surveillance de la Haute Police (وهو اسم ظل مستخدما حتى سنة ١٨٨٥) وتفرض على المفرج عنه أن يقيم في مكان تعينه الحكومة (المادتين ٤٤ و ٤٥ عقوبات فرنسي) وفي سنة ١٨٣٢ صدر قانون ٢٨ أبريل في ظل الحكومة الملكية التي قامت في يوليو وكانت أكثر تحررا فأخذت بالنظام الثاني وبمقتضاه كانت الحكومة تضع قائمة تحدد فيها الأماكن الممنوعة التي لا يجوز ارتيادها والانتقال إليها بدون إذن من الحكومة يسمى (جواز المرور الأصفر passeport jaune) . وفي عهد الامبراطورية الثانية طبق النظام الأول مرة أخرى (المرسوم بقانون الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٨٥١) بل وألغى الحق في الاعفاء منه بضمانة .

أما الجمهورية الثالثة فقد عادت من جديد الى تطبيق النظام الثانى الذى يقضى بتحريم دخول بعض المناطق (قانون ٢٣ يناير سنة ١٨٧٤) ولكنها حاولت أن تجعل المفرج منه يستقر فالزمته بالبقاء ستة أشهر فى أى محل اقامة يختاره .

الا أنه لا هذا النظام ولا ذلك أعطى نتائج طيبة ، فالأول — لأنه منع المفرج عنه من التجول خارج المكان المحدد لاقامته بحثا عن عمل — أدى الى فرض البطالة عليه وبالتالي عوده الى الجريمة .

أما الثانى فلأن المراقبة المفروضة على المفرج عنه كانت تتبعه حيثما ذهب وبطريقة مكشوفة وواضحة فقد أدى الى إثارة انتباه الناس ومطاردتهم له مما كان يدفعه الى الانتقال من مكان الى آخر دون أن تتاح له فرصة للاستقرار ، ومن ثم أصبح مشردا .

وقد منع القانون الصادر فى ٢٧ مايو سنة ١٨٨٥ مراقبة الشرطة وأحل محلها نظام المنع من الإقامة فى بعض الأماكن وفى هذه الأثناء ظهر نظام النفي أو الإبعاد Relegation معاصرا لنظام المنع من الإقامة وخصص للتخلص من المجرمين العائدين الذين عرفوا بخطورتهم الشديدة ، مما جعل من الممكن تطبيق فكرة المنع من الإقامة . ومع ذلك فإن المنع من الإقامة بدون مراقبة فقد كل فاعليته ، فصدر المرسوم بقانون فى ٣٠ أكتوبر ١٩٣٥ بفرض مراقبة من جانب الشرطة أعادت الى العمل والتطبيق نظام مراقبة الشرطة دون أن تسمى — كما كانت فى السابق — مراقبة الشرطة العليا .

ويقول فوان Vouin^(١) ان العودة الى مراقبة الشرطة كانت عودة سيئة سواء بسبب ما أدت اليه من كثرة الأحكام الصادرة بالمنع من الإقامة والتي بلغت عشرة آلاف حكم سنويا قبل الحرب العالمية الثانية ، وأكثر من ثلاثة آلاف حكم سنة ١٩٤٦ ، أو بسبب طول مدد الأحكام الصادرة بحرمان المذنبين من الإقامة والتي بلغت عشرين سنة كحد أقصى ، وان كانت هناك حالات كان المنع فيها مؤبدا . وهو ما أدى الى استحالة مراقبة كل هذا العدد طوال تلك المدد الطويلة المحكوم بها عليهم .

وكان الحكم الصادر بالمنع من الإقامة يتضمن قائمة بالمدن الممنوع الإقامة فيها ، وهى قائمة لم تزل تتسع يوما بعد يوم حتى شملت كل

(١) Robert Vouin et Jacques Léauté, Droit Pénal et Criminologie, page 526.

المراكز الهامة ، مما قضى تقريبا على فرص العمل التى كان يمكن أن تسنح للمفرج عنهم ، وخاصة من هم من أصل حضرى ، وبالتالي فرضت عليهم البطالة ومن ثم العودة الى الجريمة .

ولقد تداركت الجمهورية الرابعة فى فرنسا هذه الأخطاء بعد أن أمكنها أن تستخلص درسين من الوضع السابق ، أحدهما : ضرورة وضع حدا أقصى لمدة المراقبة والمنع من الإقامة ، والاقلال بقدر الامكان من المناطق التى يمنع المفرج عنهم من الإقامة فيها ، وثانيهما : عدم الاكتفاء بمراقبة المفرج عنهم بقصد منعهم من العودة الى ارتكاب الجريمة فقط وإنما تجاوز هذا الهدف الى تقديم العون لهم للتغلب على الصعوبة التى يواجهونها عقب الافراج عنهم ومساعدتهم فى حل المشكلات التى تحول دون تكيفهم مع الجماعة بعد انقضاء عقوباتهم ومغادرتهم للسجون .

وهو ما روعى عند اصدار قانون ١٨ مارس سنة ١٩٥٥ فى فرنسا وبمقتضاه تم الحد بشكل كبير من تدخل الشرطة فى عملية المراقبة التى اسندت الى جمعيات خيرية تمارسها بواسطة مندوب مؤهل للتعامل مع المفرج عنهم ليقدّم لهم النصائح والتوجيهات ويساعدهم فى محاولتهم العودة الى المجتمع والابتعاد عن ميدان الجريمة ، وبصفة عامة فقد اختلفت المراقبة تماما فى هذا القانون عما كانت عليه فى القوانين السابقة ، سواء من حيث شروط تطبيقها أو مدتها أو آثارها ، فهى لم تعد سوى إجراء أو تدبير يقصد به حماية المفرج عنهم من التأثير الاجرامى الذى تمارسه عليهم بغض الأوساط الاجتماعية .

شروط تطبيق المراقبة

(أ) المنع من الإقامة كقاعدة عامة اختياري ولكنه يكون أحيانا اجباريا

أولا - الأحوال التى يكون فيها الحكم بالمنع مع الإقامة اختياريا : لقد عدل المشروع الفرنسى عن التمسك بذلك الفرض الذى كان يفضى باعتبار من ارتكب جريمة شخصا خطرا (الحالة الخطرة) وهو ما كانت تكذبه الوقائع . وعهد الى القضاة بتحديد الأشخاص الذين هم فى مثل هذه الحالة (أى الحالة الخطرة) والذين يمكن أن يكون المنع من الإقامة نافعا لهم سواء اقترن بالمراقبة أو بالمساعدة ، ولكن المشروع قيد مع ذلك حرية القاضي بأن وضع قائمة بالحالات التى يمكن أن يطبق فيها هذا الإجراء .

ففى المواد الجنائية يمكن أن يتقرر المنع من الإقامة بالنسبة لكل شخص حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية بصفة مؤقتة ، والمحكوم عليهم بالنفى أو المحكوم عليهم بالحبس لارتكابهم جنایات .

وفي مواد الجنح يمكن الحكم بالمنع من الإقامة في الأحوال الآتية :

- ١ — في حالة العود الكبرى الى ارتكاب الجنح والعود الى حمل السلاح في مظاهرة أو في تجمهر عام .
 - ٢ — في الجنايات أو الجنح المرتكبة ضد الأمن الداخلى أو الخارجى للدولة .
 - ٣ — في السرقة وخيانة الأمانة والاحتيايل والضرب والجرح والاجهاض المرتكب من الغير ، وفي القوادة والاتجار فى المخدرات الخ (مادة ٤٤ عقوبات فرنسى) .
- ويكون المنع من الإقامة اختياريا أيضا ، ولكن باعتباره عقوبة أصلية حين يكون هناك عذر مطلق يمنع من تطبيق العقوبة الواجبة عادة (المواد ١٠٨ ، ١٣٨ ، ٢١٣ ، ٤٣٥ عقوبات فرنسى) .

ثانيا - يكون المنع من الإقامة اجباريا فى الأحوال الاستثنائية الآتية

- ١ — بالنسبة لكل محكوم عليه بعقوبة مؤبدة واستفاد من اجراء عفو (فيما عدا الوضع المخالف لقرار العفو) أو الذى انقضت عقوبته بالتقادم .
- ٢ — بالنسبة لكل شخص محكوم بنفيه أو باستبعاده وأفرج عنه افراجا شرطيا (المادة الرابعة من قانون ٦ يوليو سنة ١٩٤٢) وكل محكوما عليه بالأشغال الشاقة أفرج عنه (المواد ٣ ، ٤ ، ٦ الفقرة الثانية من قانون ١٧ يونيو ١٩٣٨) .

(ب) المدة :

وهنا توجد تفرقة بين المبدأ والحالات الخاصة :

- ١ — أن المنع من الإقامة هو كقاعدة عامة عقوبة مؤقتة ، فالقاضى يحدد المدة بحيث تقع بين حدين ، أحدهما وهو الأدنى وقدره سنتان والآخر وهو الاقصى وقدره خمس سنوات ، وذلك فى مواد الجنح ، وبين خمس سنوات وعشرين سنة فى مواد الجنايات ، ويعهد الى القاضى بأن يحدد فى كل حالة المدة التى يمكن فى نهايتها أن يقف التنفيذ أو يتأجل . وهى التى يكون اتخاذ القرار فيها منوطا بوزير الداخلية ، وذلك بعد أن يأخذ القاضى فى اعتباره الظروف الخاصة بالجريمة والمجرم .

الا أن هذا الحق الذى خوله المشرع للقاضى ليس سوى استثناء لا يجوز استخدامه فى الأحوال الآتية :

١ - ان المنع من الإقامة يكون مؤبدا بالنسبة للمحكوم عليهم بالنفى الذين أفرج عنهم افراجا شرطيا (مادة ٤ من قانون ٦ يوليو ١٩٤٢) والعائدين الذين يزيد عمرهم على ستين عاما ، فهي بالنسبة لهم تحل محل النفى (مادة ٨ من قانون ٢٧ أبريل ١٨٨٥) .

٢ - تكون مدة العقوبة ٢٠ سنة وجوبيا بالنسبة للنساء اللائى تحل محل النفى بالنسبة لهن (مادة ٨ من قانون ٢٧ أبريل ١٨٨٥) وبالنسبة للمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المفرج عنهم الذين حكم عليهم بمدة تزيد على ثمانى سنوات أشغال شاقة فى أحد الليمانات .

٣ - كذلك تكون عقوبة المنع من الإقامة مساوية بشكل اجبارى لمدة العقوبة الصادرة بالأشغال الشاقة ، اذا كانت هذه تقل عن ثمانى سنوات (مادة ٤ فقرة ثانيا من المرسوم بقانون الصادر فى ١٧ يونيو ١٩٣٩) .

وهى أخيرا تكون لمدة خمس سنوات بالنسبة للمحكوم عليهم بعقوبة مؤبدة ، الذين نقادمت عقوبتهم أو استفادوا من اجراء عفو (مادة ٤٦ عقوبات) .

(ج) آثارها

هذا التدبير من التدابير الاصلاحية أو تدابير الأمن لايزول أثره بصفة عامة الا بعد انقضاء العقوبة الأصلية ، وليس من الممكن تقدير الضرورات الحقيقية للتفريد التى لا يتم تحديدها الا عشية الافراج بواسطة قرار فردى صادر من وزير الداخلية (المادة ٦ من قانون العقوبات) .

وفضلا عن ذلك فقد منح الفاضى اختصاصا بتقدير الاشكال الملائمة لتطبيق القرار العقابى ، مع الابقاء على الاختصاص الادارى الذى تستلزمه الطبيعة الشرطية للتدبير ولكن بصورة تم التخفيف منها بشكل ملحوظ عن طريق تدخل المجلس الاستشارى المكون من ثلاثة مستشارين وثلاثة من موظفى وزارة الداخلية يمثلون جمعيات الرعاية الخيرية وموظف من وزارة الدفاع الوطنى .

وهذا المجلس يقترح التدابير التى يتخذها الوزير (مادة ٤٧ عقوبات فرنسى) والتى لاتخرج عن واحد من ثلاثة تدابير لايجوز الجمع بينها أو رفضها كلها وهى : المنع من ارتياد بعض الأماكن والمراقبة والمساعدة .

أولا - المنع من ارتياد بعض الأماكن

كانت القرارات الفردية القديمة تتضمن قائمتين أحدهما عامة تسرى على كل المحكوم عليهم ، والثانية خاصة تطبق في كل حالة على حدة ، والاثنان روعى في وضعهما حماية النظام العام ومصالح المجتمع ، وفي وقت لاحق ألغيت القائمة العامة وبقيت القائمة الخاصة بأماكن الإقامة الممنوع ارتيادها على المحكوم عليهم (المادة ٤٦ فقرة أولى عقوبات) . ومن الملاحظ أن المنع من ارتياد بعض الأماكن يقترن تنفيذه بتطبيق المراقبة أو المساعدة بحسب الأحوال .

ثانيا - المراقبة

لاشك أن المراقبة تحقق هدفين هامين أحدهما حماية النظام العام وثانيهما تحقيق مصلحة المفرج عنه ، وتقوم بها جمعيات خاصة تمارسها بصورة سرية حتى لا تسبب الضيق للمراقب أو تسئء إليه، وحتى سنة ١٩٥٥ كان الشخص الممنوع من ارتياد بعض الأماكن يزود فضلا عن الأوراق العادية التي تثبت شخصيته ببطاقة خاصة تتضمن العلامات المميزة الموجودة في جسمه والتي تمكن الآخرين من التعرف عليه كصاحب سوابق .

ولكن هذا الوضع ما لبث أن تغير بصدور المادة ٤٨ الجديدة التي نصت على اعطاء الشخص الممنوع من ارتياد بعض الأماكن بطاقة شخصية قانونية لا تتضمن أية بيانات تكشف عن وضعه أو ظروفه القانونية أو الإجرامية وان كانت التأشيرة الخاصة ببطاقة العلامات الجسمانية قد بقيت إجبارية في حدود الشروط الواردة بالقرار الفردي ، وكانت إحدى اللجان قد أوصت سلطات الشرطة بأن تجعل هذه البطاقة سرية بقدر الامكان .

ثالثا - المساعدة

وهذه الوسيلة الثالثة تعد من الأمور الاضلية التي جاء بها قانون سنة ١٩٥٥ وبواسطتها تم التعديل الحديث للتدبير الخاص بالمنع من الإقامة . والمساعدة قد تقترن بالوسيلتين الأخرتين وقد يحكم بها على حدة . وفي كلتا الحالتين أى سواء اقترنت المساعدة بالوسيلتين الأخرتين أم حكم بها منفردة فإنه يعهد بالقيام بها الى إحدى الجمعيات الخاصة بالرعاية اللاحقة والتي أنشئت لكي تقوم بمساعدة المفرج عنهم افراجا شرطيا .

وتكلف الجمعية أحد الأخصائيين العاملين بها بمقابلة المفرج عنه وتقديم النصح والمساعدة الضرورية اليه سواء للحصول على عمل أو على مأوى .

أو حتى على الطعام. وقد يقترن نشاط هذا الاختصاصي بالنص في القرار الفردي، على بعض التدابير الخاصة بإعادة تأهيل المفرج عنه للالتحاق بالمجتمع مرة أخرى. (مثال ذلك العناية الطبية به بعلاجه من ادمان شرب الخمر ، وتدريبه مهنيًا ،... الخ) وهى تدابير قابلة للمراجعة فى كل لحظة للتأكد من صلاحيتها لتحقيق الهدف منها .

والملاحظ أن القانون الفرنسى ينص على إخضاع كل مفرج عنه زادت مدة حبسه فى جناية أو فى جنحة عن سنة للمراقبة التى يعهد بها الى جمعية من جمعيات الرعاية اللاحقة التى يعينها القاضى ، ولا تزيد مدة المراقبة عن خمس سنوات من تاريخ الافراج وخلال هذه الفترة تقدم الجمعية تقريراً مفصلاً عن المراقب الى القاضى ، فاذا تبين انه لا يحترم أحكام المراقبة يحكم عليه بالحبس مدة لا تقل عن عشرة أيام ولا تزيد عن ثلاثة أشهر ، راذا اطمأن القاضى الى حسن سير المراقب فله ان يأمر برفع المراقبة عنه .

وهكذا لا يكون للشرطة ولا لآى جهاز تنفيذى آخر أى سلطة فى تنفيذ أحكام المراقبة، لان جمعيات الرعاية اغلبها اهلى ، وتتم المراقبة عادة فى صورة اجتماعية ، مثال ذلك منع الأحداث من دخول الخمارات وأماكن اللهو ، أو أن يمنع الحدث من السهر خارج البيت ، أو ينصح بالآ يصاحب الأولاد السيئى الخلق ، أو يمنع من تعاطى المخدرات أو من مشاهدة افلام سينمائية معينة .

٢ - مراقبة الشرطة فى بعض القوانين الأوروبية

(١) المراقبة فى إنجلترا

يعهد بالمراقبة فى إنجلترا الى المراقب الاجتماعى الذى يعمل فى هيئات متخصصة تعهد اليها المحاكم بمراقبة من يرى القاضى وضعه تحت المراقبة بدلاً من الحكم عليه بعقوبة سالبة للحرية ، تقديرًا منه لظروفه ، رغم ثبوت ارتكابه للجريمة ، وفى هذه الحالة يحكم القاضى بوضعه تحت المراقبة مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن ثلاث سنوات .

وقد تفرض المراقبة أيضا على الأشخاص الذين يدخلون السجن لمدة عامين ويكون قد سبق ادخالهم الاصلاحية مرتين ، فيجوز أن يوضعوا بعدها تحت المراقبة لمدة عام ، ويجوز أن تتولى ذلك مراكز الشرطة ، ولكن رجل الشرطة لا يتردد على الشخص الموضوع تحت المراقبة وإنما يتردد الشخص المراقب نفسه على مركز الشرطة مرة كل شهر فى يوم محدد ، وقد يكتفى

رئيس مركز الشرطة المكلف بمراقبة المحكوم عليه باخطار كتابي منه بدلا من حضوره شخصيا الى مركز الشرطة ، على أنه اذا أخل المراقب بشروط المراقبة جاز القبض عليه وتقديمه للمحكمة التي تحكم بحبسه مدة لا تزيد على ستة أشهر .

(ب) المراقبة في ايطاليا

لا تفرض المراقبة في ايطاليا الا اذا كان المفرح عنه قد قضى في السجن مدة لا تقل عن عشر سنوات ، أو عندما يعفى من عقوبة الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة ، وتفرض أيضا على المجرم المعتاد عندما يرتكب جريمة جديدة تنم عن خطورة ما . كذلك يجوز فرض المراقبة في حالة ما اذا ارتكب الشخص فعلا يدل على خطورته ولكنه لا يعد جريمة مما يعاقب عليه قانون العقوبات .

وفي جميع الحالات يراعى دائما الا تترتب على المراقبة أية عقوبات تحول دون حصول المراقب على لقمة عيشه عن طريق عمل شريف يلتحق به .

طبيعة المراقبة في التشريعات العقابية الحديثة

بعد هذا العرض الوجيز لنشأة المراقبة في التشريعين الاسلامي والفرنسي والذي تبين منه أنها ، أي المراقبة ، قد طبقت نارة كعقوبة وتارة أخرى كتدبير احترازي أو وقائي مما يوحى للوهلة الأولى بأنها ذات طبيعة مزدوجة ، إلا أن الامر لا يبدو بهذا الوضوح أو تلك البساطة في التشريعات العقابية الحديثة التي تتسم طبيعة المراقبة فيها بالفموض والابهام نظرا للاختلاف الشديد في الآراء بشأن التدابير الاحترازية .

ولعلنا قد رأينا كيف سبق التشريع العقابي الاسلامي الى تطبيق بعض التدابير الوقائية في الأحوال التي تظهر فيها خطورة الشخص أو التي تكتنف فيها المحاطر شخصا ما والتي أوردنا أمثلة لها تم فيها تطبيق بعض التدابير الوقائية كالمنع من الإقامة وتحديد الإقامة والمراقبة ، فضلا عن تطبيق المراقبة كعقوبة تبعية في أحوال معينة .

وقد لاحظنا أن نشأة المراقبة وتطورها في التشريع العقابي الفرنسي سارت في نفس الطريق الذي سبق أن سارت فيه في التشريع العقابي الاسلامي ، إلا أن تلك الدعوة التي وجهها العالم الايطالي بيكريا سنة ١٧٦٤ الى المشرعين بجعل الغاية من العقوبة هي الوقاية من الجرائم التي يحتمل أن تقع في المستقبل ، بدلا من أن تكون هذه الغاية هي التكفير عن الجرائم التي وقعت فعلا - أدت الى إعادة النظر في الطبيعة المزدوجة للمراقبة ، بل

ألى إعادة النظر فى العقوبات بصفة عامة فى محاولة ساذجة لتحقيق دعوة بيكاريا التى نلقفها من بعده أنصار المدرسة الوضعية الإيطالية ، فمضوا وهم أسرى الوهم يطالبون باستبدال العقوبات بما يسمى بالتدابير الاحترازية زاعمين أن ذلك وحده كفيل بالحد من الإجرام أن لم يكن القضاء عليه وتبارى معهم فى هذا الميدان أنصار ما يسمى بمدرسة الدفاع الاجتماعى الذين فاقوهم فى المبالغة وغلبوهم فى التطرف فى حين مضت المعدلات المتزايدة للجرائم والنسب المتضاعفة للأجرام تجابههم فى تحد سافر .

وكان المشرع أكثر واقعية من المنظرين فرفض أن يستبدل العقوبات بالتدابير الوقائية واكتفى بأن يفرد للأخيرة بابا فى قانون العقوبات ، وهو ما فعله المشرع الايطالى سنة ١٩٣٠ وتبعه فيه المشرعون فى الدول الأخرى . وهكذا أصبحت قوانين العقوبات تضم نوعين من الجزاءات أحدهما تقليدى وهو العقوبات والآخر مسنحدث وهو التدابير الوقائية أو الاحترازية ، وبات إلزاما على واضعى التشريع أن يحددوا ما يعتبرونه عقوبة وما يعتبرونه تدبيرا حسما للخلاف واجلاء للمعوض .

ولكن تبين أن المشكلة لبست كامنة فى وضع تصنيف للعقوبات وآخر للتدابير يتفق الجميع على قبوله والاعتراف به ، وإنما المشكلة أعمق من هذا وأكثر تعقيدا لأنها لا تتعلق بالغاية التى ينشدها المشرع العقابى من كل منهما فقط ولا هى بالشرط الذى يتطلبه لتوقيع أحدهما فحسب ، وإنما تتعلق فيما يقوم به من خلاف أساسى بين الطبيعة الذاتية لكل من العقوبة والتدبير ، والاختلاف الواضح فى أسلوب تنفيذ كل منهما ، مما ينعكس على الأحكام القانونية المنظمة لهما .

وكيفما كانت الاختلافات التى قيل بوجودها بين العقوبات والتدابير كارتفاع نسبة الألم النفسى فى الأولى عن الثانية ، أو أن العقوبات تهدف الى مواجهة جرائم وقعت بالفعل بينما التدابير تهدف الى الحيلولة دون وقوع الجرائم ، فإن الطبيعة الذاتية للتدابير لم تتحدد بدرجة كافية تميزها عن الطبيعة الذاتية للعقوبات ، بل أن ما قيل فى هذا الصدد بهدف وضع التحديد المنشود لم يؤد الا الى اضافة المزيد من التعقيد الى المشكلة . فمن حيث الألم النفسى فإنه يتوافر فى العقوبة كما يتوافر فى التدبير وقد يزيد عليه أحيانا ، وكذلك بالنسبة لما قيل من أن التدبير يهدف الى الحيلولة دون وقوع جرائم جديدة بعكس العقوبة التى تواجه جرائم وقعت فعلا ، فإنه يتبين أن هناك تدابير تتفق مع العقوبات فى هذه الوظيفة ، وهو ما دفع أنصار

التدابير الى وضع تفرقة بين ما يسمى بالتدابير الوقائية التى تواجه جريمة وقعت وبين التدابير البوليسية التى تهدف الى منع جريمة ستقع فى المستقبل وهو ما أدى الى ظهور مشكلة أخرى بل مشكلات ناشئة عن التفرقة بين ما يسمى بالخطورة المقترنة بالشخص نفسه وبين الخطورة الناشئة عن الحالة أو الوضع ، بل أن « الحالة الخطرة » ذاتها ظلت بلا تحديد مما أدى الى اختلافات شديدة فى رأى بشأنها وخاصة فيما يتعلق بتعارضها الواضح مع مبدأ الشرعية من ناحية ومبدأ الحرية من ناحية أخرى ، فضلا عن مبدأ المساواة وقاعدة عدم رجعية القوانين .

وقد انعكست كل هذه المشكلات على المراقبة ، فقد نفى عنها البعض صفتها كعقوبة وأدرجوها فى عداد التدابير^(١) ، فهى اذا اتخذت حيال شخص أجرم بالفعل تعتبر تدبيرا جنائيا وقائيا ، واذا اتخذت حيال شخص لم يجرم بعد اعتبرت تدبيرا بوليسيا تحفظيا ، وهو فى الواقع موقف ينطوى على تجاهل للطبيعة المزدوجة للمراقبة لا يبدو منبت الصلة بالمشكلة التى اشرنا اليها حالا والمتعلقة بضعف الحدود الفاصلة بين التدابير الاحترازية والعقوبات وما تصوره أنصار التدابير من اختلاف جذرى فى الطبيعة الذاتية لكل من العقوبات والتدابير وتباين واضح فى أهداف كل منهما . ولو أنهم اقتصروا فى تصنيفهم للتدابير على ما كان منها ذو طبيعة تحفظية فربما اقتربوا كثيرا من الإصواب ، ولكنهم وسعوا من نطاق التدابير حتى شملت بعض العقوبات ، فلما اختلط الأمر اضطروا الى التفرقة بين التدابير الوقائية والتدابير البوليسية أو التحفظية دون أن يؤدى ذلك الى إيجاد حل للمشكلة .

والحل يقوم ببساطة فى الاعتراف بالطبيعة المزدوجة لبعض العقوبات أو لبعض التدابير على حد سواء ومن بينها المراقبة ، على أن يكون الفاصل بين الحالتين هو الهدف من الاجراء وهل هو العقاب على جرم وقع أم الوقاية من جرم فى سبيله الى الوقوع .

ولعل هذا هو ما يتفق مع المعنى المباشر لكلمة وقائية أو احترازية التى أردفوها بكلمة تدابير ، فالوقاية تكون من خطر أو ضرر سيقع فى المستقبل ، والا فإى قول خلاف هذا من شأنه أن يهدر معنى المصطلح ويجعله شاملا للعقوبات ذاتها مما يستوجب الغاء أحد الاصطلاحين ، العقوبات أو التدابير ولعل الأخيرة هى الاجدر بالالغاء .

١ - الدكتور رمسيس بهنام ، العقوبة والتدابير الاحترازية ، المجلة الجنائية القومية ،

العدد الأول المجلد الحادى عشر ، مارس ١٩٦٨ ، صفحة ١٢ .

ثانيا : نشأة وتطور نظام المراقبة

في قانون العقوبات المصرى

يرجع نظام المراقبة في مصر الى عهد محمد على ، فقد جاء بالمادة ١٥٢ من قانون « ناما » ، أن الأشخاص الفلانية الثابت عليهم الفلت المؤدى لهدم راحة الاهالى يحبسون لأجل هذه الذنوب من ثلاثة أشهر الى ستة ، ومن بعد حبسهم يمكنون تحت نظر الحكومة الى انقضاء المدة التى ترى مناسبة بحسب أطوارهم .

أى أن المراقبة لم تكن محدودة بمدة ، فهى تطول أو تقصر بحسب ما تراه الحكومة مناسبة لأحوال الاشخاص وخاصة ما يتعلق منها بسلوكهم ، كذلك يبدو أنه لم يكن يجوز للمراقب أن يختار مكانا يقضى فيه المدة التى تراها الحكومة ملائمة لحالته وانما كانت الحكومة هى التى تحدد له هذا المكان بحيث يمكنها من أن تجعله « تحت نظرها » كما ورد بالنص .

فلما صدر قانون العقوبات سنة ١٨٨٣ نص على ما يسمى بمراقبة الضبطية الكبرى وهى ترجمة للعبارة الواردة بقانون العقوبات الفرنسى *Surveillance de la Haute Police* نظرا لأن واضعى قانون عقوبات سنة ١٨٨٣ لجأوا الى نقل معظم نصوصه من القانون الفرنسى . لذلك كانت أحكام المراقبة مماثلة لما تضمنه هذا القانون من أحكام ، وهو ما أكدته فيما بعد الأمر العالى الصادر سنة ١٨٩١ الذى اتسمت أحكامه بالقسوة والشدة مما كان مصدر شكوى ومبعثا للضييق والتذمر فصدر الأمر العالى سنة ١٩٠٠ متضمنا تعديلات جوهرية قضت على أسباب الشكوى والضييق ، فقد خففت من القسوة وأزالت الكثير من مظاهر الشدة .

فلما صدر قانون العقوبات سنة ١٩٠٤ لوحظ أن واضعيه تعمدوا التضييق فى الأحوال التى تطبق فيها عقوبة المراقبة والتخفيف من شدة أحكامها ، إلا أن اضطراب الأمن وزيادة الجرائم بشكل ملحوظ أدى الى إصدار قانون النفي الإدارى رقم ١٥ ورقم ١٦ لسنة ١٩٠٩ بتعديل الأمر العالى الصادر سنة ١٩٠٠ ومتجها الى التشديد من أحكام المراقبة .

وتوالى صدور التشريعات المنظمة لعقوبة المراقبة وفى مقدمتها قانون العقوبات الحالى الصادر سنة ١٩٣٧ وتبعه المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمشردين والمشتبه فيهم ، الذى عدل فيما بعد بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالمشردين والمشتبه فيهم ، والرسوم بقانون رقم ٩٩

لسنة ١٩٤٥ الذى تضمن الاحكام والقواعد المنظمة لعقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة ، ونصت المادة ١٩ منه على الغاء كل ما يخالف احكامه من نصوص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم ، وقد لجأ المشرع الى تعديل القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ الخاص بنظم الوضع تحت مراقبة الشرطة ، ثم أصدر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالاحداث المشردين .

طبيعة المراقبة فى قانون العقوبات المصرى

تعددت الآراء بشأن طبيعة المراقبة فى قانون العقوبات المصرى ، فقد ذهب البعض الى انها ليست عقوبة وانما هى من التدابير الوقائية « وان كان القانون المصرى يذكرها ضمن العقوبات التبعية جريا على الخطة التى اتبعها فى اعتبار ما نص عليه من التدابير الوقائية من قبيل العقوبات » (١) .

فى حين ذهب البعض الآخر الى قصر طبيعتها كتدبير على الحالة التى تطبق فيها على المتشردين والمشتبه فيهم باعتبار أن الغرض من تطبيقها فى هاتين الحالتين هو وقاية المجتمع من حالة خطرة فحسب وليس التكفير عن جريمة وقعت ، فى حين تحتفظ بوصف العقوبة فى غير ذلك من الاحوال التى اعتبرها فيها المشرع عقوبة تكميلية ، أو تبعية حسب الاحوال .

ولكن ما يبدو لنا صحيحا هو أن المشرع اعتبرها ، وفى جميع الاحوال ، عقوبة وليست تدبيرا وقائيا ، لأسباب عديدة منها :

اولا - ان المشرع حين قررها لم يشر اليها باعتبارها تدبيرا وقائيا أو احترازيا ، وانما ذكر بصراحة انها عقوبة ، حيث أنه نص عليها فى المادتين ٢٨ و ٢٩ عقوبات اللتين وردتا فى القسم الثانى (الباب الثالث - الكتاب الاول) الذى عنوانه « العقوبات التبعية » . وهو موقف يختلف فيه المشرع المصرى بشكل واضح عن المشرع الايطالى الذى أفرد بابا مستقلا للتدابير الوقائية التى ميزها عن العقوبات ، ويختلف فيه أيضا عن المشرع المصرى الذى وضع مشروع قانون العقوبات الجديد وأفرد فيه فصلا لما أسماه تدابير الدفاع الاجتماعى (الفصل الرابع المواد من ١٠٣ الى ١١٣) وذكر من بينها المراقبة معتقنا بذلك الاتجاه الغالب فى التشريعات العقابية العربية التى تضمنت نصوصا صريحة بشأن التدابير الوقائية أو التدابير الاحترازية أو تدابير الدفاع الاجتماعى وكلها أسماء لشيء واحد .

١ - الدكتور السعيد مصطفى السعيد ، الاحكام العامة فى قانون العقوبات ، الطبعة الثالثة

وان كانت هذه التشريعات قد اختلفت في موقفها من المراقبة ، فذهب بعضها الى اعتبارها تدبيرا وقائيا فقط مثل قانون الاجراءات الجنائية السودانى (المادتين ٨١ و ٨٢) الذى يوجب الحكم بها منفردة حيناً أو بالاضافة الى عقوبة حيناً آخر^(١) وقانون العقوبات السورى (م ٧١) وقانون العقوبات اللبنانى ، بينما ذهب البعض الآخر الى اعتبارها عقوبة أصلية أو تكميلية حيناً وتديرا وقائيا حيناً آخر ، ومن هذه القوانين ، قانون العقوبات الليبى (المواد ٩٦ / ثانيا وثالثا ، ١٥٢ و ١٥٣ عقوبات) وقانون العقوبات العراقى (المواد ٩٩ ، ١٠٨ و ١٠٩) وقانون العقوبات الكويتى (المادتين ٧٤ و ٧٥) وقانون العقوبات المغربى (المواد ١٦ و ٦١ و ٧٠) أما البعض الثالث من التشريعات العقابية العربية فانه يعتبر المراقبة عقوبة فقط وليست تدبيرا وقائيا ومن هذه التشريعات فضلا عن قانون العقوبات المصرى ، قانون العقوبات الجزائرى الذى ذكر المراقبة فى قائمة العقوبات التكميلية التى نصت عليها المادة التاسعة منه ، فى حين لم يرد لها ذكر بين أنواع التدابير الاحترازية التى وردت فى المادة ١٩ على سبيل الحصر .

وهكذا يتبين بوضوح ان المشرع المصرى لم يقصد أبدا اتباع خطة مقتضاها اعتبار ما نص عليه من التدابير الواقية من قبيل العقوبات والا لكان راعى ذلك فى الأحكام الخاصة بكلا النوعين أى التدابير والعقوبات نظرا للاختلاف الشديد بينها ، ولو أنه كان يقصد ما ذهب اليه بعض الشراح لكان الأولى به أن ينص على ذلك صراحة كما فعل غيره من المشرعين .

ثانيا - انه فى الأحوال التى اعتمر فيها المشرع المراقبة عقوبة تكميلية تبين عدم وجود اختلاف بينها وبين المراقبة كتدبير وقائى تحفظى ، فكلتاهما يحكم بها على الجانى بعد ارتكابه الجريمة ، بغض النظر عما اذا كان الحكم بالمراقبة كتدبير قد تم على استقلال ، أى غير مقترن بالحكم بعقوبة سالبة للحرية ، فالهدف منه فى هذه الحالة لا يختلف فى شىء عن الهدف من العقوبة بصفة عامة وهو تقييد حرية الجانى خلال فترة معينة تعتبر كمرحلة انتقالية بين العقوبة السالبة للحرية والحرة التى ستعود اليه باعتباره مواطنا عاديا ، فهى لا تخلو من الأيلام ولا تتجرد من طبيعتها كعقوبة ، حتى ولو كانت تهدف فى نفس الوقت الى الحيلولة دون ارتكاب الجانى لمزيد من الجرائم .

أما اذا قضى بالمرافعة دون أن يكون الشخص قد ارتكب جريمة ما ، وانما توافرت لديه شروط الحالة الخطرة ، فانه يمكن اعتبار المراقبة فى هذه

١ - الدكتور محمد محيى الدين عوض ، قانون الاجراءات الجنائية السودانى مملقا عليه

الحالة تديرا وقائيا بلا جدال حيث أن الهدف منه هو الحيلولة دون ارتكاب المحكوم عليه بها للجرائم ، وهو هدف وقائي تماما ومع ذلك فإنه لا يجوز اعتبار المراقبة التي تنص عليها بعض القوانين كعقوبة أصلية من قبيل التدابير الوقائية باللجوء الى اطلاق الأوصاف التي تتفق مع ارادة المشرع الواضحة، مثال ذلك جريمة التشرد والاشتباه اللتان يرى بعض الشراح انهما مما ينطبق عليهما وصف الحالة الخطرة بينما هما في الواقع سلوك اجراسى كامل عاقب عليه المشرع بالعقوبة التي وجدها مناسبة له ، وهى الوضع تحت المراقبة ، ولذلك نراه يشدد العقوبة في حالة العود الى التشرد بجعلها الحبس بالاضافة الى الوضع تحت المراقبة ، مما لا يتفق ووجهة النظر التي تذهب الى أن المراقبة تدبر الهدف منه مواجهة حالة خطيرة ، والا فهل يعتبر الحبس في حالة العود الى التشرد تديرا هو الآخر ما دامت الحالة الخطرة لم تتحول الى جريمة !

ليس هذا فحسب ، بل أن الاشتباه ليس حالة خطيرة بالمرّة وانما هو اجرام كامل ، يبين هذا من نص المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، الذى ورد به أنه « يعد مشتبهاً فيه كل من تزيد سنه على خمس عشرة سنة وحكم عليه أكثر من مرة » هذا فضلا عن أن المشرع قد ذكر صراحة أن من توافرت فيه شروط التشرد أو الاشتباه « يعاقب » وليس كما فعل واضعو مشروع قانون العقوبات الجديد حين ذكروا فيما يختص بما يسمى تدابير الدفاع الاجتماعى انه « يحكم بها » أو (تتخذ) ، مما يفهم منه انها ليست عقوبات . .

لذلك فإن المقارنة بين المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالعقاب على حالتى الاشتباه والتشرد وبين القوانين العقابية العربية التي تأخذ بنظام التدابير الاصلاحية او الوقائية، يتبين منها أن حالتى الاشتباه والتشرد ليستا مما ينطبق عليه وصف الحالة الخطرة ، وانما هما جريمتان بكل ما للكلمة من معنى ، وأن كائنا ت تضمنان في نفس الوقت علامات الحالة الخطرة واحتمالاتها شأنهما في ذلك شأن غيرهما من الجرائم كلعب الميسر الذى يتضمن احتمالات قيام اللاعب بارتكاب جرائم السرقة أو الاحتيال أو الاختلاس أو الرشوة الخ . .

وهكذا نجد المادة ٨١ من قانون الاجراءات الجنائية السودانى أوضح في الدلالة على طبيعة المراقبة كتدبير وقائي حيث تنص على أنه « اذا ابلغ قاض من الدرجة الأولى أو الثانية بأن أى شخص يحتمل أن يرتكب ما يخل بالأمن

أو يحدث اضطراباً في الطمأنينة العامة ، أو يرتكب فعلاً مخالفاً للقانون يرجح أن يسبب اختلالاً بالأمن أو اضطراباً في الطمأنينة العامة ، فيجوز للقاضي أن يصدر تكليفاً بالحضور يطلب فيه من ذلك الشخص الحضور أمام المحكمة ليقدم تعهداً بكفالة أو بدون كفالة يلتزم فيه بالمحافظة على الأمن أو بالامتناع عن الأفعال المخالفة للقانون التي يحتمل أن تحدث اضطراباً في الطمأنينة العامة ، وذلك لأية مدة لا تزيد على سنة ، أو ليوضح السبب الذي من أجله يرى عدم تقديم مثل هذا التعهد . وهذا التكليف بالحضور قد يتضمن — بالإضافة إلى ما سبق ذكره أو بدلاً عنه — طلباً إلى الشخص الموجه إليه لإبداء الأسباب التي يرى إبداءها لعدم صدور أمر بوضعه تحت مراقبة الشرطة » .

وهكذا يتبين أن المشرع السوداني يطبق نظام المراقبة في الظروف التي توحى فيها أوضاع الشخص باحتمال اقترامه على ارتكاب جريمة ، أي قيام الحالة الخطرة لديه ، وحتى المادة ٨٢ من نفس القانون ، فإنها رغم نصها على أن الأمر بالوضع تحت المراقبة لا يصدر إلا في الأحوال التي يكون الشخص فيها قد اعتاد ارتكاب بعض الجرائم ، إلا أنها لا تشترط أن يكون الشخص على درجة من التهور والاستهتار والخطورة إلى الحد الذي يهدد المجتمع لو ترك طبقاً دون ضمان ، فيجوز للقاضي المذكور أن يصدر تكليفاً بالحضور يطلب فيه من ذلك الشخص المثول أمام المحكمة لتقديم تعهد بكفالة يلتزم فيه بحسن السلوك لأية مدة يحددها القاضي لا تتجاوز سنتين ، أو ليوضح السبب الذي يمنعه من تقديم التعهد المذكور .

وقد يتضمن التكليف بالحضور — فضلاً عما تقدم أو بدلاً منه — طلباً إلى الشخص المذكور بأن يوضح السبب الذي يمنع من إصدار الأمر بوضعه تحت مراقبة الشرطة .

والملاحظ أن معظم التشريعات العقابية العربية نخلو من مثل هذين النصين فهي تشترط لصدور الأمر بالوضع تحت المراقبة ارتكاب الشخص لجريمة بالفعل ، لذلك نجد أن المراقبة في هذه التشريعات ، رغم إدراجها في قائمة التدابير الاحترازية أو الوقائية إلا أنها تكاد تكون عقوبة تكميلية ، يبين ذلك مما تنص عليه المادة ٧٠ عقوبات مغربي من أنه « إذا تبين من الأحداث أن المتهم بارتكاب إحدى جرائم المس بسلامة الدولة له نشاط عادي فيه خطر على النظام الاجتماعي جاز للمحكمة ... » وما تنص عليه المادة ٢٠٨ عقوبات عراقي من أن « مراقبة الشرطة هي مراقبة سلوك

المحكوم عليه بعد خروجه من السجن للتثبت من صلاح حاله أو استقامة سيرته » وما تنص عليه المادة ١٠٩ من حالات أخرى يجوز للمحكمة أن تأمر فيها بوضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة بعد انتضاء عقوبته .

والملاحظ أن مشروع قانون العقوبات الجديد في محصر قد فرق بين نوعين من التدابير احدهما اطلق عليه « التدابير الجنائية » التي أفرد لها الفصل الثالث من الباب الرابع (المادة ٧٧) التي وردت المراقبة فيها الثالثة في الترتيب بعد حظر ارتياد الحانات ومنع الاقامة في مكان معين ، وهذا النوع من المراقبة يقضى به في الأحوال الواردة بالمادة ٨٥ من المشروع وكلها يكون الشخص قد ارتكب فيها جريمة (جنائية) .

أما النوع الثاني من المراقبة فقد ورد ذكره في الفصل الرابع وعنوانه « تدابير الدفاع الاجتماعي » حيث نصت المادة ١٠٤ على الصور المختلفة لتدابير الدفاع الاجتماعي وهي : الايداع في مأوى علاجي ، والايداع في إحدى مؤسسات العمل والمراقبة ثم الالتزام بالاقامة في الوطن الأصلي .

وهذا النوع من المراقبة هو الذي يصدق عليه وصف التدابير الوقائية حيث أنه يقضى به في الأحوال التي لا يكون الشخص قد ارتكب فيها جريمة وإنما يكفي وجوده في حالة خطورة إجرامية ، وتنص المادة ١٠٣ على أنه « لا يجوز أن يتخذ أحد تدابير الدفاع الاجتماعي إلا في الأحوال المبينة في هذا القانون » في حين تنص المادة ٧٦ بالنسبة للتدابير الجنائية على أنه « لا يجوز أن يوقع أحد التدابير المنصوص عليها في هذا الفصل (الفصل الثالث) على شخص دون أن يكون قد ثبت ارتكابه جريمة » وهو ما لم يحرص المشرع على اشتراطه بالنسبة لما يسمى بتدابير الدفاع الاجتماعي التي قام المشرع بتحديد ظروف تطبيقها في الباب الثالث الذي عنوانه الدفاع الاجتماعي ، الفصل الأول الخاص بالشواذ والفصل الثاني الخاص بمعتادى الاجرام والفصل الثالث الخاص بالخطورة الإجرامية ، وفي هذا الفصل بين المشرع في المادة ٥٧/ ثانياً الظروف الذي يقضى فيه بالمراقبة وهو « أن يكون متشرداً أو مشتبهاً فيه أو ذا سلوك منحرف وفقاً للشروط والأوضاع التي يحددها القانون ويشترط أن تنبئ حالته عن خطورة على أمن المجتمع أو النظام العام أو الآداب ، ويحكم القاضي في هذه الحالة إما بإيداع

الشخص احدى مؤسسات العمل ، وأما بوضعه تحت المراقبة ، وأما بالزامه الإقامة في الوطن الأصلي » . وفي هذا دلالة على أن المشرع قد اعتبر التشرد والاشتباه مما ينطبق عليه وصف الخطورة الاجرامية بعكس المشرع الحالي الذي يعتبرها من الجرائم وهو ما يتعارض مع ما استنتجه البعض من أن هذا المشرع قد اعتبر المراقبة من بين التدابير الوقائية .

ثالثاً - اعتبر المشرع المراقبة كعقوبة أصلية مماثلة تماماً لعقوبة الحبس سواء من حيث اعتبارها سابقة في العود أو من حيث خصم مدة الحبس الاحتياطي منها وهما أمران تخلف فيهما تماماً عن المراقبة كتدبير وقائي ، فهي لا تعتبر سابقة في العود كما أنه لا تخصم منها مدة الحبس الاحتياطي مما يؤكد أنها عقوبة وليست تدبيراً .

كذلك فإن المراقبة المعدودة من التدابير الوقائية يكون للقاضي أن يأمر بانهاؤها أو تعديل قيودها أو الاعفاء منها (مادة ٨٦ من المشروع) سواء بناء على طلب صاحب الشأن أو النيابة العامة ، ويجوز له أن يلغى هذا الأمر في كل وقت بناء على طلب النيابة العامة (مادة ١٠٢ من المشروع) في حين أنه لا يجوز له ذلك بالنسبة للعقوبات التي يختلف حكمها عن حكم التدابير^(١) .

أحكام عقوبة مراقبة الشرطة في قانون العقوبات المصري

لم نرد أحكام عقوبة المراقبة في قانون العقوبات ، بالرغم من النص عليها في المادتين ٢٨ و ٢٩ وإنما وردت في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم ، وفي المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم الوضع تحت مراقبة البوليس المعدل بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ الذي نصت المادة ١٩ منه على إلغاء كل ما يخالف أحكامه من نصوص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ، وجاء بالمادة الأولى من المرسوم بقانون ٩٩ لسنة ١٩٤٥ أن أحكامه تطبق على كل شخص وضع تحت مراقبة الشرطة طبقاً لأحكام قانون العقوبات أو قانون المتشردين والمشتبه فيهم أو أي قانون آخر .

تعريف المراقبة

الملاحظ أن المشرع لم يضع تعريفاً لمراقبة الشرطة ، وإن كان يمكن استخلاص هذا التعريف من الشروط والأحكام الخاصة بهذه العقوبة والتي توجد في القوانين المختلفة التي تنظمها بحيث يمكن القول أن مراقبة الشرطة

هى عقوبة يلتزم المحكوم عليه بها بالاقامة فى جهة معينة اثناء النهار وقضاء الليل فى مكان معين المدة التى يحددها الحكم وبالشروط والقيود الموضحة فى القوانين الخاصة بالمراقبة (١) .

وهكذا يتضح أن تعريف المراقبة لا يتضمن الغرض منها سواء كان الردع أو الاصلاح أو الحيلولة بين المراقب وارتكاب الجرائم ، أى الوقاية ، لأن هذا مما لا يستلزمه التعريف ، تماما كما هى الحال بالنسبة لغيرها من العقوبات التى أورد المشرع تعريفا لها . مثال ذلك الأشغال الشاقة التى يعرفها فى المادة ١٤ عقوبات بأنها « تشغيل المحكوم عليه فى أشق الأشغال التى تعينها الحكومة مدة حياته ان كانت العقوبة مؤبدة ، أو المدة المحكوم بها أن كانت مؤقتة » فى حين يعرف عقوبة السجن فى المادة ١٦ عقوبات بأنها « وضع المحكوم عليه فى أحد السجون العمومية وتشغيله داخل السجن أو خارجه فى الأعمال التى تعينها الحكومة المدة المحكومة بها عليه » . وقد سبق أن بينا أن مراقبة الشرطة ، كما هى فى قانون العقوبات الحالى عقوبة وليست تدبيرا وقائيا أو احترازيا ومن ثم يكون الغرض منها مماثلا للغرض من العقوبات الأخرى ، مع الأخذ بعين الاعتبار الفروق الجوهرية التى تقوم بين العقوبات وبعضها بعضا والتى من شأنها التأثير ضيقا أو اتساعا فى الأغراض المتوخاة منها ، مثال ذلك الفرق بين المراقبة وعقوبتى السجن والحبس ، فبينما تعد الأخيرتان من العقوبات السالبة للحرية فإن المراقبة تعد من العقوبات المفيدة للحرية ، بما يتبع ذلك من اختلاف نسبي فى الغرض من كلا النوعين من العقوبات .

أوجه الاختلاف بين عقوبة المراقبة وغيرها من العقوبات

تختلف عقوبة المراقبة عن غيرها من العقوبات من عدة وجوه ، منها ما يتعلق بمجال التطبيق ، سواء من حيث أنواع الجرائم التى يحكم بها فيها (جنائيات ، جنح ، مخالفات) أو من حيث أنواع العقوبات (أصلية ، تكميلية ، تبعية) ومنها ما يتعلق بما للسلطة الادارية من حق الاعفاء من جزء منها .

أولا - الجرائم التى يحكم فيها بالمراقبة

المراقبة عقوبة يحكم بها فى الجنائيات والجنح فقط دون المخالفات ، فهى كعقوبة تبعية منصوص عليها فى القسم الثانى من الباب الأول من

(١) الدكتور السعيد مصطفى السعيد ، المرجع التعليق صفحة ٦٥٧

قانون العقوبات يحكم بها على مرتكبي الجنايات المنصوص عليها في المادة ٢٨ عقوبات ، أما باعتبارها عقوبة أصلية فانها تطبق على مرتكبي جريمتي الاشتباه والتشرد طبقا للقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ وهما من الجنج ، ولا توجد أحوال تطبق فيها على من يرتكب مخالفة .

ثانيا - الصور المختلفة لعقوبة المراقبة

تتخذ المراقبة كعقوبة الصور الثلاث التي تصادفنا في القانون للعقوبات المختلفة ، فهي تكون تارة عقوبة أصلية وتارة أخرى تكون عقوبة تبعية وتارة ثالثة تكون عقوبة تكميلية ، وهو ما سوف نستعرضه فيما بعد .

ثالثا : حق السلطة الادارية في الاعفاء من جزء من المراقبة

تتميز عقوبة المراقبة عن غيرها من العقوبات بما يمنحه المشرع بشأنها للسلطة الادارية من حق اعفاء المحكوم عليه من جزء منها ، فالمادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ تنص عليه انه « في غير حالة المراقبة بسبب الافراج تحت شرط يجوز لوزير الداخلية اعفاء المراقب من بعض مدة المراقبة على ألا يزيد هذا الاعفاء على نصف تلك المدة » . مما يجعلها عقوبة غير محددة المدة تتراوح بين حدين ، احدهما هو الحد الأدنى الذي لا يجوز أن تقل عنه والآخر الحد الأقصى الذي لا يجب أن تتجاوزه ، وبينهما يكون لوزير الداخلية أن يعفى المراقب مما تبقى من مدة العقوبة وهو وضع لا يوجد ما يماثله بالنسبة للعقوبات الأخرى حيث لا تملك السلطة الادارية الحق في الاعفاء من أى جزء منها . كذلك كانت عقوبة المراقبة تختلف عن غيرها من العقوبات باقتصار تطبيقها على الذكور فقط دون الإناث ، حيث كانت المادة ٣١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ تنص على أن أحكامه لا تسرى على النساء فضلا عن الصغار الذين تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة كاملة ، وهو ما التزمت به المحكمة العليا فيما أصدرته من أحكام على أساس أن أحكام المراقبة بصفة عامة سواء تضمنتها قانون العقوبات أو غيره من القوانين تخضع لما جاء بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ وبالتالي فقد تواتر قضاؤها على عدم سريان عقوبة المراقبة على النساء مهما كانت الجهة التي قضت بها وكيفما كان السبب الذي استوجبها .

وبصدور المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم الوضع تحت المراقبة الذي اقتضت المادة ١٧ منه على استثناء الصغار دون الخامسة عشر فقط من تطبيق عقوبة المراقبة لا يجوز أن يوضع تحت المراقبة من

تقل سنه عن خمس عشرة سنة ميلادية » انتهت تلك التفرقة بين الذكور والإناث التي كانت تقررها المادة ٣١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ .

يضاف الى هذا أن المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم ينص في المادة الرابعة منه على أن أحكام التشرد لا تسرى على الأشخاص الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة ميلادية ولا على النساء إلا اذا اتخذن وسيلة غير مشروعة .

ولما كانت عقوبة التشرد وفقا لهذا المرسوم بقانون هي الوضع تحت مراقبة الشرطة مدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد على خمس سنوات ، وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة الشرطة مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات ، فمعنى هذا عدم استثناء النساء من تطبيق عقوبة المراقبة وفقا للمرسومين رقم ٨/و ٩٩ لسنة ١٩٤٥ .

كذلك فإن أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ تسرى على كل شخص حكم بوضعه تحت المراقبة سواء كان ذلك بناء على ما يقضى به قانون العقوبات أو بناء على ما يقضى به قانون المتشردين والمشتبه فيهم أو غيره من القوانين .

وبالتالى فإنه لم يعد هناك سند لاستثناء النساء من تطبيق عقوبة المراقبة ، والاستثناء الوحيد يقتصر على الصغار الذين لم يبلغوا من العمر خمس عشرة سنة كاملة سواء كانوا ذكورا أو إناثا^(١) .

وقد أشار تقرير لجنة السياسة العامة والتخطيط بوزارة الداخلية الى أن هذا الوضع يعد من العيوب الجوهرية في القانون ، وخاصة أن التقاليد السائدة في مصر تتعارض واخضاع النساء لمراقبة الشرطة التي من شأنها أن تؤدي الى تفكك الأسرة وزيادة عدد المتشردين من الأحداث نتيجة هجر الزوج لزوجته الخاضعة للمراقبة هربا من الفضيحة وتجنباً لمضايقات المراقبة .

كذلك فإن المرأة الموضوعة تحت المراقبة تتعرض للفساد الاخلاقي نتيجة اتخاذ اجراءات المراقبة نحوها مما يجعل اصلاحها متعذرا وبذلك تفقد العقوبة جاتها كبيرا من وظيفتها الأساسية .

أنواع المراقبة

ذكرنا أن المراقبة تتخذ الصور الثلاث التى يتضمنها القانون للعقوبات المختلفة وهى العقوبات الأصلية والتبعية والتكميلية ، وفيما يلى نوضح كل صورة من الصور الثلاث .

أولا - المراقبة عقوبة تبعية

تضمن قانون العقوبات نصين يتضمنان الأحوال التى تطبق فيها المراقبة كعقوبة تبعية أولهما المادة ٢٨ التى تنص على أن « كل من يحكم عليه بالأشغال الشاقة أو السجن لجناية مخلة بأمن الحكومة أو تزيف نقود أو سرقة أو قتل فى الأحوال المبينة فى الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من هذا القانون أو لجناية من المنصوص عليها فى المواد ٣٥٦ و ٣٦٨ ، يجب وضعه بعد انقضاء مدة عقوبته تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة عقوبته بدون أن تزيد مدة المراقبة على خمس سنين . ومع ذلك يجوز للقاضى أن يخفض مدة المراقبة أو يقضى بعدمها كلية » .

فى حين تنص المادة ٧٥ / ثانيا عقوبات على أنه « اذا عفى عن محكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بدلت عقوبته وجب وضعه حتما تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنين » ما لم ينص فى العفو على خلاف ذلك ، وهذا الحكم واجب التطبيق أيضا اذا كانت العقوبة هى الاعدام وعفى عن المحكوم عليه أو بدلت عقوبته إذ أن ما يبرر المراقبة هنا هو خطورة الجانى التى ما تزال محل تقدير حتى بعد العفو أو ابدال العقوبة .

فالمراقبة فى هذه الأحوال عقوبة تبعية لأنها تترتب حتما وبقوة القانون وهى اختيارية فى الحالتين لأنه يجوز أن يقضى فى الحكم بتخفيض مدتها أو بعدمها (المادة ٢٨) أو أن ينص العفو على ائفاء المحكوم عليه منها (المادة ٧٥) .

ثانيا - المراقبة عقوبة تكميلية

يتضمن قانون العقوبات نصوصا عديدة يعاقب فيها بالمراقبة يعتبرها الشراح فى مصر من تطبيقات ما يسمى بالعقوبات التكميلية بالرغم من أن المشرع لا يستخدم هذا المصطلح فى قانون العقوبات من ذلك : المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات التى تنص على أن المحكوم عليهم بالحبس لسرقة يجوز فى حالة العود أن يجعلوا تحت مراقبة البوليس مدة سنة على الأقل أو سنتين على الأكثر ، المادة ٣٣٦ التى تجيز جعل الجانى فى النصب أو

الشروع فيه في حالة العود تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وسنتين على الأكثر ، المادة ٣٥٥ التى تجيز وضع الجانى فى قتل الحيوانات المذكورة بها أو الاضرار بها ضررا بليغا بغير مقتضى أو سببها تحت ملاحظة البوليس سنة على الأقل وسنتين على الأكثر والمادة ٣٦٧ التى تجيز وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس للمدة ذاتها فى جرائم اتلاف المزروعات . ويجب فى كل هذه الأحوال أن يصرح القاضى فى حكمه الصادر بالعقوبة أن الجانى يخضع فضلا عن ذلك لمراقبة الشرطة ، وهو ما تختلف فيه العقوبات التكميلية ، عن العقوبات التبعية التى لا يشترط فيها ذلك لأنها تتبع العقوبة الأصلية بدون حاجة الى التصريح بذلك .

ثالثا - المراقبة عقوبة أصلية

كان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ينص على المراقبة كعقوبة أصلية لجريمتين وهما العود للاشتباه المنصوص عليها فى المادة التاسعة منه ، والعود للتشرد لثالث مرة المنصوص عليها فى الفقرة الأخيرة من المادة السادسة منه ، وقد أطلق عليها القانون المذكور فى المادة التاسعة منه اسم (المراقبة الخاصة) وكانت تنفذ فى جهة يعينها وزير الداخلية وتعد مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانونى العقوبات وتحقيق الجنايات (المادة ٤/٦ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ، ومدتها كانت كمدة الحبس من ٢٤ ساعة الى ثلاث سنوات) . أما المراقبة التى كانت تنص عليها المادة ١/٦ ، ٢ ، والمادة ٢٧ من هذا القانون فكانت عقوبة تكميلية وإن كان الحكم بها وجوبيا . ولما صدر المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم نص على المراقبة كعقوبة أصلية لجريمة التشرد فى المادتين ١/٢ و ٢/٣ ولجريمة الاشتباه فى المادتين ١/٦ و ٢/٧ كما نص على المراقبة مع الحبس وجوبا لهاتين الجريمتين فى حالة العود المنصوص عليها فى المادتين ٢/٢ ، ٢/٦ منه . وينص فى المادة ١٠ من هذا المرسوم بقانون على أنه « تعتبر عقوبة الوضع تحت المراقبة المحكوم بها طبقا لأحكام هذا المرسوم بقانون مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات أو أى قانون آخر .

وبذلك تكون كل عقوبة بالمراقبة منصوص عليها فى هذا المرسوم بقانون حتى ما كان منها مع عقوبة الحبس ، عقوبة أصلية مادامت كلها مماثلة لعقوبة الحبس إذ الحبس عقوبة أصلية دائما .

ويترتب على اعتبار عقوبة المراقبة هذه مماثلة لعقوبة الحبس في تطبيق أحكام قانون العقوبات وتحقيق الجنايات ان مدة الحبس الاحتياطي تخصم منها عند التنفيذ وانها تعد سابقة في العود وفقا للمادة ٤٩ فقرة ثانية وثالثة من قانون العقوبات كعقوبة الحبس تماما .

أولا - التشرّد

تنص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم المعدل بالقانون رقم ١٥٧ سنة ١٩٥٩ : بأنه يعد متشردا طبقا لأحكام هذا المرسوم بقانون من لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش ولا يعد كذلك من كان صاحب حرفة أو صناعة حين لا يوجد عمل ولا يعتبر من الوسائل المشروعة للتعيش تعاطى أعمال وألعاب القمار والشعوذة والعرافة وما يماثلها .

وتنص المادة الثانية على أنه : يعاقب على التشرّد بالوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة شهور - ولا تزيد عن خمس سنوات . وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات .

اما المادة الثالثة فانها تنص على : أنه يجوز للقاضي بدلا من توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة ان يصدر حكما غير قابل للطعن بائذار المتشرّد بأن يغير أحوال معيشته التي تجعله في حالة تشرّد .

فاذا عاد المحكوم عليه الى حالة التشرّد في خلال الثلاث سنوات التالية وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة .

مادة ٤ - لا تسرى أحكام التشرّد على الأشخاص الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة ميلادية ولا على النساء الا اذا اتخذن للتعيش وسيلة غير مشروعة .

ثانيا - الاشتباه

مادة ٥ - يعد مشتبه فيها كل من تزيد سنه على خمس عشرة سنة وحكم عليه أكثر من مرة في إحدى الجرائم الآتية أو اشتهر عنه لأسباب مقبولة بأنه اعتاد ارتكاب بعض هذه الجرائم :

- ١ - الاعتداء على النفس أو المال أو التهديد بذلك .
- ٢ - الوساطة في إعادة الأشخاص المخطوفين أو الأشياء المسروقة .

٣ - تعطيل وسائل المواصلات أو المخابرات ذات المنفعة العامة .

٤ - الاتجار بالمواد السامة أو المخدرة أو تقديمها للغير .

٥ - تزيف النقود أو تزوير أوراق النقد الحكومية أو أوراق البنوك
الجائز تداولها قانونا في البلاد أو تقليد أو ترويع شيء مما ذكر .
ولقد صدر أخيرا القانون رقم ٧٤ سنة ١٩٧٠ في شأن وضع بعض
المشتبه فيهم تحت مراقبة الشرطة .

وتنص المادة الأولى منه على أنه : يوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة
سنتين كل شخص توافرت فيه حالة الاشتباه المنصوص عليها في المادة
الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ الخاص بالمنشردين والمشتبه
فيهم وصدر أمر باعتقاله لأسباب تتعلق بالأمن العام ، ويطبق في شأنه حكم
المادة التاسعة من المرسوم بقانون المشار اليه . وتبدأ مدة المراقبة من
تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ انتهاء الاعتقال على حسب الأحوال .

مادة ٢ - يجوز لمن يوضع تحت مراقبة الشرطة وفقا لأحكام هذا القانون
أن يطلب رفع المراقبة عنه بطلب يقدم للنيابة العامة الكائن في دائرتها محل
إقامته الأصلي وعلى النيابة أن تحقق هذا الطلب ثم تحيله الى محكمة الجناح
المختصة للفصل فيه ، ويجوز لصاحب الشأن أن يرسل وكيلا للدفاع عنه
أمام المحكمة فإذا رأت المحكمة عدم توافر الشروط المنصوص عليها في المادة
السابقة قررت رفع المراقبة عنه والا رفضت الطلب ويكون قرارها في ذلك
نهائيا .

ويجوز في جميع الأحوال لوزير الداخلية أو من ينوبه رفع المراقبة قبل
انقضاء مدتها اذا رأى من سلوك المراقب أو في حالته الصحية ما يستدعي
ذلك .

الآثار القانونية لعقوبة المراقبة (١) :

يترتب على مراقبة الشرطة نوعان من الآثار :

نوع يتعلق بالواجبات المفروضة على الشخص الموضوع تحت المراقبة
وهي الأحكام المقررة في القانون التي يلتزم المراقب باتباعها . ونوع يتعلق
بالإجراءات الاستثنائية أو الخاصة التي تتخذها السلطة الإدارية أو القضائية
ضد المراقب عند الانقضاء .

(١) دكتور حسن جاد ، التشريع المصري للمنشردين والمشتبه فيهم .

أولاً - يلتزم كل مراقب أن يتوجه في زمن معين الى مكتب شرطة المركز أو القسم في الجهة التي يبين فيها محل اقامته ويقدم نفسه اليه لقيده اسمه عند بدء مراقبته .

ثانياً - يلتزم كل من حكم عليه بالمراقبة من المشتبه فيهم أو المتشردين أن يتقدم في مدة معينة من وقت الحكم عليه الى مكتب الشرطة للمركز أو القسم الذي يكون موجودا به ليصرح له عن الجهة التي ينوى اتخاذها محلا لاقامته .

ثالثاً - يجب على كل مراقب أن تكون بيده تذكرته المعروفة بتذكرة الإقامة وأن يقدمها للشرطة عند كل طلب (مادة ١٥) .

رابعاً - لا يجوز لأي مراقب أن يغير محل اقامته قبل أن يبلغ سلطة الشرطة في المركز أو القسم الذي يكون مقيدا به عن الجهة التي يرغب الإقامة فيها (مادة ١٦/١) قبل أن يقضى ستة شهور على الأقل في المركز أو القسم الذي ينوى مغادرته الا اذا أذن المدير أو المحافظ بهذا الانتقال وبغير إذن وزير الداخلية في بعض الأحوال .

خامساً - يلتزم المراقب باخطار عمدة القرية التي يكون مراقبا فيها عن كل تغيير في مسكنه .

سادساً - يجب على المراقب أن يتوجه الى مكتب الشرطة في المركز أو القسم الذي يكون مقيدا به في الزمان والمكان المعين في تذكرته أو في أي وقت آخر اذا أعلنته الشرطة بذلك (مادة ١٦ فقرة ثانية) .

سابعاً - يجب على المراقب أن يعود الى مسكنه عند غروب الشمس والا يبرحه قبل طلوع النهار الا اذا أبقى من هذا القيد (مادة ١٦ فقرة ثالثة) .

ثامناً - يجب على المراقب الذي تعين له محل إقامة خاص أو صدر اليه الأمر بالعودة الى المركز الذي يوجد به محل اقامته المعتاد - وذلك طبقا للمادة الثانية من قانون التشرد - أن يحضر في زمن معين من وقت اعلانه أمام سلطة الشرطة في المركز أو القسم الذي يكون مقيدا به (مادة ٢٣) .

وتنص المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ سنة ١٩٥٩ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم :

« مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد يقضى بها أي قانون آخر يعاقب المراقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة في إحدى الأحوال الآتية :

أولاً - إذا وجد جالسا أو مختبئا في مكان ليس لوجوده به سبب مقبول وكان يحمل سلاحا أو كان مجتمعا مع شخصين أو أكثر وكان أحدهما أو أحدهم على الأقل حاملا سلاحا ، ويعد من الأسلحة تطبيقا لهذا النص عدا ما ذكر في المادة الأولى من القانون رقم ٨ سنة ١٩١٧ الخاص بإحراز وحمل السلاح البلط والنبايت والعصى الفليضة المعروفة باسم الديوك وكل آلة أخرى يمكن استعمالها في القتل أو من شأنها أحداثه .

ثانيا - إذا وجد متنكرا بأي شكل خارج مسكنه .

ثالثا - إذا وجد خارج مسكنه حاملا لغير سبب مقبول آلة من الآلات التي من شأنها تسهيل دخول المحال المغلقة أو التي يمكن استعمالها في ارتكاب سرقات كالمبرد أو الأجنة أو ما يماثلها .

رابعا - إذا وجد حاملا أو محرزا لغير سبب مقبول مادة مفرقة أو كاوية أو قابلة للالتهاب أو مواد سامة أو غيرها من المواد التي يمكن استعمالها في الاعتداء على النفس أو تسميم المواشي أو أحداث حريق أو اتلاف مزروعات .

خامسا - إذا وجد حاملا أو محرزا نقودا أو أشياء ذات قيمة إذا لم يستطيع إثبات مصدرها ولم تكن لديه وسائل مشروعة ومعروفة تبرر حصوله عليها .

réferred to supervision even though this project was not carried out. At present police supervision still maintains its nature as a punishment; sometimes considered an original penalty and other times a complementary ; in addition to supervision which is imposed through administration and is known as administrative supervision in cases of those dangerous to public security.

In Egypt, as in France, the application of supervision has caused many problems, which have driven many penologists, sociologists, criminologists, legislators, and officers to demand its abolishment. This has influenced the committee which was entrusted to lay down a project for the new penal law. A position which encouraged the National Center for Social and Criminological Research to carry out a scientific study aiming at defining the social and legislative influences for the police supervision penalty.

In England, supervision is carried out through a social supervisor who works in special organisations to which the court and in turn the judge delivers the person to be supervised instead of imprisonment. In this case, the judge orders supervision for a period not less than one year and not more than three years. The person convicted to imprisonment for two years and who has served twice before in corrective institutions can be put under supervision for one year.

Police Supervision in the Egyptian Law

The present supervision system goes back to the Mohamed Ali era, article 152 does not state the duration of period under which the person is supervised but the duration was fixed according to the person's behaviour. In 1883, another penal law was issued in accordance with the French penal law and later confirmed by the high order of 1891 which was characterised by its severity, cruelty and harshness causing many complaints and frustration. Thus, in 1900 a high order was issued comprising drastic changes which overcame the reasons for complaints.

When, in 1904, the penal law was issued and the supervision penalty was limited, several laws followed among which the present penal law of 1937 and the decree of law No. 98 of 1945 concerning suspected persons which was later amended law No. 157 of 1959 and the decree of law No. 99 of 1945 which included the norms and rules organising police supervision, the legislator sought to change law No. 99 of 1945 by the law No. 156 of 1959 which concerns police supervision, and law No. 124 of 1949 was issued concerning delinquency.

Nature of Supervision in Egyptian Penal Law

Opinions differed as regards supervision in the Egyptian penal law, some considered it a preventative measure whereas others considered it a punishment and this view is the valid one. This difference of opinion was solved in the new project which included what was called measures of social defence (chapter 4 article 103 to 113) where they

THE ORIGIN AND DEVELOPMENT OF POLICE SUPERVISION IN THE EGYPTIAN PENAL AND COMPARATIVE LAWS

By

Dr. Ahmad El-Magdoub

Senior Expert, N.C.S.C.R.

In old legislations the supervision system did not exist. Supervision, as a punishment, originated when it was issued by the Islamic punitive system in two cases. The first as a punishment for acts of adultery committed by an unmarried person, and highway robbery. On the other hand, supervision was also known as a measure of security. Although this terminology has been used recently as well as what is called corrective measures it is not a new term, but is as old as the Islamic Shari'a which differentiated between penalty as used in the traditional meaning and security measures.

The Shari'a has known the state of danger and met it with different ways as expulsion and prohibition of living in a certain place, as an example, those accused of homosexuality have been sent away from the city by orders of the prophet. Omar Ibn El-Khattab carried out the same procedure with all those who were accused of perversity placing them under supervision and preventing them from continuing their practice.

Supervision in the Comparative Law

The French law since the mid-century has been acquainted with police supervision by forbidding those who had a long-term imprisonment to enter the cities, they were convicted under supervision in the villages. In 1885, this system was abolished but applied once more in 1935 to 1955 when certain changes occurred which prevented police-officers to apply the system and allowed instead a delegate from welfare associations to give them advice and directions to help them readapt to their environment.

الفساد والرشوة في المجتمعات النامية

دكتور محمد عبد الله أبو على

أستاذ مساعد علم الاجتماع بجامعة القاهرة

عندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ جعلت القضاء على الفساد من بين أهدافها التي أعلنتها . فقد انتشر الفساد بصورة واضحة وتمثل بصفة خاصة في قضية الأسلحة الفاسدة ، فالفساد ظاهرة اجتماعية ولكنه يرتبط أشد الارتباط بالأوضاع السياسية والاقتصادية . ولذلك كان لابد من تغيير البناء السياسي والاقتصادي لمصر كي تتمكن الثورة من القضاء على الفساد أو الحد من خطورته على الأقل . ويتخذ الفساد صوراً مختلفة منها الاختلاس والابتزاز والمحسوبية والمحاباة والرشوة وغيرها .

وعلى أي حال ينتشر الفساد في الدول الغنية والفقيرة ، الغربية والشرقية ، كما ينتشر في المجتمعات بغض النظر عن الديانة السائدة فيها . وليس معنى هذا أن درجة الفساد واحدة في كل الدول ، مهما كان متوسط دخل الفرد فيها ، أو مهما كانت أيديولوجيتها أو نظام الحكم فيها ، أو مهما كان الدين الذي تتمسك به ، فهناك درجات مختلفة من الفساد ، تزداد في بعض الدول والمجتمعات إذا توافرت ظروف معينة، وتقل إذا توافرت ظروف أخرى ، ولا شك أن العلم الاجتماعي عن طريق الدراسة الأفريقية ، يستطيع تقديم أسهامات لها شأنها في الكشف عن هذه الظروف .

رقد أصبح الفساد في الدول النامية بالذات موضع اهتمام كثير من الباحثين بسبب انتشاره بها بصورة واضحة تستلفت النظر ، وهذا أمر يعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدرجة خطيرة . فلا شك أن الفساد وبخاصة الرشوة يستبعد قدراً كبيراً من موارد البلاد الاقتصادية بالذات وهي بطبيعتها موارد نادرة للغاية .

تعريف الفساد والرشوة

(أ) هل الفساد ظاهرة عامة في كل أرجاء العالم ؟ . أو بقول آخر : هل هو كأي ظاهرة طبيعية لا تختلف باختلاف الزمان والمكان ، أم أنه ظاهرة خاصة يختلف معناه باختلاف المجتمع أو باختلاف الفترة الزمنية التي يمر بها هذا المجتمع .

ومن الأمور التي تسترعى الانتباه حقا أن العلماء الذين درسوا الفساد في الدول النامية كانوا من العلماء الغربيين ، ولذلك طبقوا المفاهيم والتصورات الغربية في دراسة المجتمعات الأفريقية والآسيوية . وقد يكون من غير المناسب أن لم يكن من الخطأ استخدام مفاهيم وتصورات تناسب المجتمعات والثقافات الغربية على دراسة مجتمعات وثقافات لا تعرفها .

والواقع أن دراسة الفساد دراسة شاملة لم تظهر في إنجلترا إلا من عهد قريب ، ويرجع ذلك إلى بعض الصعوبات ، لعل من أهمها صعوبة الحصول على المعلومات والحقائق عن هذه الظاهرة . وحتى إذا أمكن الحصول عليها فليس من السهل إثبات صدقها . كذلك إذا أمكن الحصول على بعض الأدلة الثابتة فليس من السهل نشرها على الجمهور ، وحتى إذا استطعنا قياس الآثار الاقتصادية الناجمة عن بعض أشكال الفساد فإن نشر النتائج يثير بعض المشاكل خاصة إذا ذكرنا أسماء الأشخاص الذين على علاقة بها (١) .

وتنقسم دراسات مشكلة الفساد في إنجلترا إلى دراسات تاريخية ، وأخرى قانونية ، ثم دراسات سوسيولوجية ولكنها تتناول الفساد عرضا . وعندما نعرض لتعريف الفساد سنناقش ثلاث محاولات : الأولى من جانب علماء الأخلاق والثانية من جانب علماء الاقتصاد ، أما الثالثة فقدمها علماء الاجتماع ، بهدف عرض ثلاثة نماذج من التفكير أزاء مشكلة واحدة تمهيدا لاستخلاص موقفنا منها .

والواقع أن علماء الأخلاق وحدهم تناولوا مشكلة الفساد بروح تستهدف وصف تلك الظاهرة وقياسها وتحليلها ، أما علماء الاجتماع فقد انحصر اهتمامهم في بعض المشاكل كالانتحار والجريمة والتعصب الديني . وقد اهتم رونالد وريث Ronald Wraith وادجار سيمبكنز Edgar Simpkins وهما من علماء الأخلاق بحمل انتشار الفساد في البلاد النامية . ففي كتابهما الفساد في البلاد النامية Corruption in Developing Countries. حاولا تعريف الفساد ، فشبهاه بنوع من الشجيرات أو الأعشاب الضارة ، التي تنمو في التربة الصالحة فتعوق نمو النباتات النافعة (٢) . ثم يشير أن

(1) Colin Leys. "What is the problem about Corruption? in the Journal of Modern African Studies, 1965, P. 216.

(2) Ibid. P. 216.

الى أنه : « غاية من المحسوبية والاغراء والغواية ، وهو موقف تراجيدى خطير ، حيث حماس الشبان من الموظفين الأفريقيين يتحول الى الاستهزاء ، وحيث لا توجد اتجاهات التقدم والتنمية » (١) . ويشير المؤلفان الى أن موقف علماء الأخلاق قد يختلف عن موقف الذين يرتكبون الفساد ، لأن الأفريقى عندما يكون فى وضع يتيح له تعيين أقاربه فى الوظائف العامة ، لا يعتبر هذا السلوك فسادا ، لأنه فى هذه الحالة يخضع لنوع من الالتزام .

اى انهما يعتبران المحسوبية من قبل الرشوة فى البلاد الغربية ولكنها خارج هذه الدائرة فى البلاد الأفريقية . ثم يصلان من ذلك الى تحديد شرطين أساسيين لتعريف الفساد ، ونستطيع أن نلاحظهما من هذا التعريف: اى فعل فاسد يعتبر فاسدا ، اذا حكم عليه المجتمع بأنه كذلك ، وأحس فاعله بالذنب وهو يقترفه ، غير ان هذين الشرطين لا ينطبقان على المحسوبية فى إفريقيا (٢) . وليس معنى هذا أن المؤلفين يوافقان على انتشار المحاباة والمحسوبية فى أفريقيا لأن لهما نتائج ضارة وسيئة للغاية ، ولكن الأمر الهام فى نظرهما أنه يجب أن نبحث فى تاريخ بريطانيا عن سبب انتشار السلوك الفاسد وكيفية القضاء عليه أمل أن تستفيد الدول النامية من هذه التجربة .

والأساس الذى يقوم عليه الكتاب كله هو ايمان بسيط بأن الفساد هو فساد ، أى ما يعرف بأنه فساد فى بريطانيا منذ أمد طويل ، وأن له سببا واحدا بسيطا هو الطمع أو حب اكتناز المال ، فيقول المؤلفان : « ان الخطأ الذى يرتكب ، يرتكبه فاعله وهو على علم تام بأنه خطأ ، لأن مفهوم السرقة لا يختلف عند المسيحيين عنه عند المسلمين ، أو عند الأفريقيين عنه عند الأوروبيين ، أو عند الانسان البدائى عنه عند وزير العرش » (٣) . ويبدو أن هذا القول هو ما كان يردده المبشرون الذين كانوا يكرسون حياتهم لمنع الرقص الوطنى ، أو منع نظام المهر عند مجتمعات شرق أفريقيا مثلا .

(1) Wraith and Simpkins, Corruption in Developing Countries (London 1963), P.P. 112-113 and 172 in Ibid., P. 216.

(2) Ibid, P. 35 in Colin Leys, Op. Cit., P. 216.

(3) Ibid, P. 45, in Colin Leys, Op. Cit., P. 217.

ولا نستطيع بالطبع أن نأخذ بهذه النظرة ، على اعتبار أن الاخلاق العامة يجب أن تكون واحدة في كل المجتمعات وفي كل الدول . وان تعتبر الاخلاق العامة في بريطانيا أو في المجتمعات الأوروبية بصفة عامة هي الاخلاق الأسمى أو الاخلاق التي يجب أن تسود العالم كله ، وان نتجاهل مسألة النسبية الثقافية ، وكل النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الى جانب الخبرات التاريخية المختلفة التي تحدد أنماط السلوك المقبول وأنماط السلوك المنحرف .

(ب) ويوجه كولين ليز Colin Leys وهو من علماء الاجتماع - عدة انتقادات لموقف الاخلاقيين من الرشوة من خلال مناقشة الشروط التي اذا توافرت تصبح الأفعال فاسدة . فبعد أن درس عددا من أمثلة السلوك الفاسد . وجد أن هناك عاملا مشتركا بينها يتمثل في أن شخصا ما يعتبر هذا السلوك سيئا ، وشخصا آخر يعتبره طيبا ، وهو على الأقل الشخص الذي يشارك فيه . ويوافق الاخلاقيون على هذا الرأي ولكنهم يرون أيضا أن السلوك الفاسد يتعارض دائما مع المصلحة العامة . ولكن ليز يتساءل : « ما هي المصلحة العامة؟ » ويرى الاخلاقيون انها تعارض أي إجراء يزيد من اللامساواة بين أفراد المجتمع الواحد غير أن ليز يشك في امكان تحقيق هذه المساواة ^(١) ومعنى ذلك أن السؤال ما زال بلا جواب - ثم يذهب ليز الى القول بأنه في كل حالة من حالات السلوك الفاسد كان الفعل يخرق أو ينتهك احدي القواعد Rule المكتوبة أو غير المكتوبة - التي تحدد الأعراض المناسبة التي يجب ان تسعى اليها احدي الوظائف أو المؤسسات العامة . غير أنه لا يوجد اتفاق حول ما يجب أن تكون عليه القواعد التي تحدد السلوك . فقد يكون للأخلاقي فكرته وكذلك الفاعلون في المواقف المختلفة قد يكون لهم أفكارهم . وقد تكون هذه الأفكار هي نفس أفكار الاخلاقيين ، عندئذ يعتبر الفاعلون أنفسهم فاسدين ، وقد تكون أفكارهم مختلفة ، ولذلك يعتبرون أنفسهم شرفاء في ضوء معاييرهم التي يتمسكون بها ، كما يعتبرون معايير من يهاجمونهم وينتقدونهم معايير غير مناسبة . وقد يرى الفاعلون انهم رجال ينتمون الى عالمين مختلفين : أي انهم يتمسكون بمعيارين غير متناسقين فكل منهما غاية منفصلة ومختلفة . والى جانب ذلك فهناك الأعضاء الآخرون في المجتمع الذين يتأثرون مباشرة بالفساد ، وقد تنطبق عليهم

(1) Colin Leys, Op. Cit., P. 219.

نفس أوضاع الفاعلين . ومعنى هذا كله أن المسألة في نظر ليز تتصل بدراسة المعايير السلوكية التي تختلف باختلاف الأشخاص في المجتمع (١) . ثم يعرض علينا ليز الأساس الذي ينبغي أن يقوم عليه تحليل أي حالة فساد ، من خلال إجاباته على هذه الأسئلة :

(١) ما هو الفساد ؟ وهل يحدث في الواقع ؟ . قد لا نستطيع توجيه دليل كاف واضح ضد المتهم بالفساد لتوضيح القاعدة التي انتهكها . فمن الضروري توضيح القاعدة ومعناها ، ولكن قد لا توجد فكرة واضحة عن القاعدة ، وقد تكون الفكرة الواضحة موجودة ، غير أن الخروج عليها لم يتم بصورة واضحة .

(٢) من الذي يجب على أن الغرض الذي خرج عليه الشخص المتهم بالفساد هو عرض مناسب أو رسمي ؟ . فقد يصدر هذا الحكم معظم أفراد المجتمع بما في ذلك الأشخاص الذين انتهكوا هذا الغرض . وقد يصدر الحكم عدد قليل من الناس .

(٣) من الذي يحكم على الفعل بأنه فاسد ، وبأنه خروج على الغرض الرسمي ؟ . ويثور الخلاف حول طبيعة القاعدة ، ولكن الأطراف كلها تميز بين القاعدة من ناحية والأسباب التي تؤدي إلى انتهاكها من ناحية أخرى .

(٤) ما هي النتائج المباشرة والنتائج غير المباشرة التي تترتب على هذا السلوك ؟ الواقع أن هناك نتائج موضوعية وأخرى ذاتية . أما النتائج الأولى فيمكن تحديدها عند الإجابة على الأسئلة الآتية :

(أ) ما هي الموارد التي استغلت في نواح غير النواحي المفروض استغلالها فيها ؟ (ب) ما هي التكاليف الواقعية والتكاليف النظرية للفساد ؟ (ج) ما هو أثر الفساد على توزيع الدخل ؟ (د) ما هو أثر الفساد على الولاء ، وأنشطة الحزب وحوافز النشاط الاقتصادي . . . الخ ؟ وأما النتائج الذاتية فيمكن تحديدها عند الإجابة على هذين السؤالين : (أ) ما أثر السلوك على موظفي الحكومة الذين يرون أن سلوكهم فاسد ؟ (ب) ما أثر هذا السلوك على اتجاهات وسلوك الآخرين ؟

وأخيرا يضع كولين ليز هذا السؤال : ما هو أساس الدراسة العلمية لهذه المشكلة ؟ في أى مجتمع وفي أى ظروف ينظر القطاع الهام من السكان الى السلوك الذى يتكرر أكثر من غيره على أنه رشوة ؟ ثم يوضح بعض النقاط الهامة المتصلة بهذا الموضوع ، وهى :

١ - موقف الغرض الرسمى لكل وظيفة أو مؤسسة عامة فى المجتمع . ويتصل بذلك بعض المسائل : مدى انتشار الفكرة بصفة عامة وداخل جماعات معينة ؟ ما مقدار المساندة التى يجدها هذا التصور بصفة عامة ، ومن جماعات معينة بصفة خاصة ؟ كما يتأثر موقف الغرض الرسمى بموقف تصورات أخرى : كالدعائم الأخلاقية للأقارب على موظفى الحكومة الذين يدخل فى اختصاصهم تعيين صفار موظفى الحكومة .

٢ - مدى إدراك الناس أن الفعل ينحرف أو ينتهك هذه الأغراض الرسمية ، وهذه مشكلة معقدة أخرى تنشأ عن دراسة الاتجاهات .

٣ - الحوافز واللاحوافز لإفساد الأغراض الرسمية للوظيفة أو المؤسسة العامة . ويتضح ذلك عند مقارنة حجم الأرباح التى يتم الحصول عليها بواسطة الرشوة ، أو الخسائر التى قد تحدث عند الامتناع عن الرشوة ، بالعقوبات التى توقع عند القبض على المتهم بالرشوة .

٤ - السهولة التى تتم بها الرشوة ، وهذه الناحية تتضمن نقطتين : سهولة نوع معين من الفساد ، ومدى تعرض الأفراد العاديين لفرص الفساد .

وفى ضوء تعريف ليز للفساد وتحليله له ، يحاول تحديد أسباب الفساد فى الدول الجديدة - أى الدول النامية - حيث لاحظ قدرا كبيرا من السلوك الذى تطلق عليه فسادا ، وهذه الأسباب فى رأيه على النحو التالى :

(١) فكرة المصلحة القومية ضعيفة لأن فكرة الأمة بدورها فكرة جديدة . ولذلك تصبح المؤسسات وموظفو الدولة بعيدين عن الأفراد أو تسبب لهم الحيرة ، كما أن العمل بالمؤسسات مسألة جديدة بالنسبة للموظفين المدنيين والسياسيين على السواء ، فهم لا يدركون سوى

أغراضها الرسمية ، ولكنهم بالكاد يعتبرونها مسألة مقدسة . وبسبب أضلها الغربي فانهم يشكون فيها أو لا يثقون بها ، ومن ثم يرى كثير من الناس أن الدولة وهيئاتها تتطابق مع الحكم الأجنبي ، ولذلك تعتبر أدوات للسلب والنهب وليست أدوات لتحقيق المصالح العامة . وإلى جانب ذلك يرى الفلاح الأمي أن الدولة وهيئاتها مصدر للتعليمات المعقدة غير المفهومة . ومن ثم فهي مصدر دائم للتهديد بالعقاب ، ولذلك يتخذ أى إجراء لحماية نفسه من العقاب بتقديم الرشاوى مثلا . كما أن بعض الأغراض الرسمية للموظائف العامة تواجه التحدى من بعض التصورات التى تتمثل بصفة خاصة فى الالتزامات القومية التى تربط الموظف بعائلته أو قبيلته أو الحى الذى يعيش فيه ، والتى تتدخل فى سلوكه الوظيفى عند تعيين الموظفين أو توزيع المنح الدراسية وغير ذلك من السلع النادرة التى تقدمها الدولة . وفضلا عن ذلك فإن السياسيين والموظفين المدنيين لا ينتمون لطبقة نالت تدريباً على الخدمة العامة فى وقت مبكر ، أو بعيدة عن ضغوط الفساد . وأخيراً فإنه بسبب التغير الاجتماعى والاقتصادى السريع تتعرض مبادئ الأخلاق العامة لضربات قوية وعنيفة وخاصة أنها تعتمد على قوة مبادئ الأخلاق الخاصة .

(٢) يشتد الحافز على الفساد بصفة خاصة فى حالة اللامساواة الصارخة والفقر المدفع ، فمستوى معيشة الموظف منخفض ومطالب أقاربه كثيرة ، كما أن المزايا التى يحصل عليها عن طريق الرشوة كثيرة ، والعقاب متواضع للغاية . وعلى أى حال فالفساد لا ينفصل عن اللامساواة الصارخة .

(٣) من السهل اخفاء الفساد فى الدول الجديدة ، لأن الناس ليسوا على علم تام بماهية القواعد الرسمية ، أو ماهية السلوك الواقعى الذى ينتهكونه . وإذا كانوا على علم واضح بها ، فقد يرجع الفساد الى أنهم لا يقاومون بشدة انتهاك القواعد ، ولذلك لا يتحمسون لمنع الفساد ، وقد يرجع الى عدم تنفيذ القانون بفاعلية ، وخاصة أن رجال الشرطة أنفسهم ليسوا معصومين من الفساد . وقد تتخفى الرشوة وتأخذ شكل الهدية ، فبدلاً من تقديم بعض الدجاج والبيض كهدية يقدم مبلغ من المال ، ومعنى هذا أن انتهاك القاعدة يختفى وراء استمرار أحد الاعراف القديمة .

وتستهدف هذه المحاولة — من جانب ليز — تفسير قدر كبير من السلوك فى الدول الجديدة الذى يطلق عليه رشوة ، ولا تشير بأى حال الى مستوى الاخلاق عند المواطنين فى هذه البلاد . وكل ما يود ليز الإشارة

اليه هو أن أهالي البلاد النامية يقفون بين الأخلاق العامة السائدة في الدول القومية في الغرب وبين الأخلاق العامة القبلية فيتعرضون لقدر كبير من الضغوط المتعارضة ، وقد لا يؤدي ذلك في النهاية إلى أن أخلاق الدول الغربية ستصبح الأخلاق العامة الجديدة في البلاد النامية ، وعلى أية حال فإن معايير الغرب قائمة في بعض القطاعات بهذه الدول الجديدة ، الأمر الذي يؤكد أن الاتهام بالرشوة سيوجه إلى كل السلوك الذي لا يتواءم معها (١) .

(ج) غير أن كارل فريدريك Carl J. Friedrich يقدم لنا تعريفاً للفساد أكثر وضوحاً ، ففي كل نظام سياسي يتولى السلطة بعض الأشخاص ، وكل منهم قادر على إساءة استغلالها أو أنه مستعد لذلك . وكل ظواهر الفساد والسرقة والخيانة والضعف والبروباجندا — بمعنى محدد — هي إساءة لاستغلال السلطة . ومعنى هذا أن الفساد — في الواقع — فساد سياسي . وهذا الفساد في رأيه ، نمط من السلوك ينحرف عن المعيار السائد فعلاً أو المعتقد أنه سائد في سياق معين . ويرتبط هذا السلوك المنحرف بحافز معين وهو بالتحديد الكسب المادي على حساب الجمهور أو المصلحة العامة . ويتضح من ذلك أن فريدريك يتفق مع الأخلاقيين على تأكيد أهمية المعيار ولكنه ليس عاماً في المجتمع الإنساني كله ، بل هو عام في سياق معين . كما يتفق معهم في تأكيد فكرة المصلحة العامة . ويبتعد فريدريك عن مناقشة مسألة الحافزية ، لأنها تثير مناقشات سيكولوجية مختلفة ، ويرى أنه من الأفضل منهجياً تركيز الانتباه على شيئين محددين ينشآن عن الفساد ، هما انتهاك المعايير القائمة الرسمية وغير الرسمية ثم ضمان امتيازات الفرد الذي يرتكب الفساد ، التي تتمثل في الحصول على المكافآت النقدية أو الترقية السريعة أو غير ذلك والتي تؤدي في نفس الوقت إلى الإضرار بالمصلحة العامة .

ويتضح من هذا أن الفساد المرتبط بالحكومة الذي يطلق عليه فريدريك « الفساد السياسي » ، يحدث عندما يوجد شخص له سلطة مسئول عن أداء أشياء معينة كأن يكون موظفاً مسئولاً (يفرض عن طريق المكافآت النقدية أو غيرها) التي لا يستحقها قانوناً (للقيام بأفعال في صالح كل من يقدم له مكافأة ، ولذلك يصر بالجمهور ومصلحته .

(1) Ibid., FP. 224-226.

غير أن كارل فريدريك يرى انه لا يكفي تعريف الفساد السياسى باعتباره استخدام السلطة العامة من أجل الحصول على الربح الشخصى أو الأفضلية أو الهيبة أو ان يكون لحساب جماعة أو وظيفة بطريقة تؤدي الى خرق القانون أو معايير السلوك الأخلاقى . لأن خرق القانون أو المعايير الأخلاقية نوع من الأضرار ، ولكنه ليس متضمنا بالضرورة . ولكن يوجد دائما كسب للمفسد والمفسود ، وخسارة للآخرين وبخاصة الجمهور (١) .

ومعنى هذا أن كل ما يركز عليه كارل فريدريك هو ذلك النمط من السلوك الذى قد ينتهك القانون أو المعايير الأخلاقية .

ثم يحدد فريدريك شرطين لحدوث هذا السلوك . الأول يتعلق بالمفسد والآخر بالمفسود فقد يرى المفسد اتفاق بعض موارده لافساد احد الموظفين لان مصلحته تنعرض للخطر بسبب قوانين الدولة (محاولة اليهود الهرب من المانيا أيام هتلر) او بأمل الحصول على ربح استثنائى او لأنه يواجه نظاما لا يستطيع ان يفهمه ، او لان القوانين أو المعايير خاطئة أو فاسدة أو عقيمة أو غير عملية وقد تظهر هذه العوامل مجتمعة معا . أما الظروف التى تؤدي بالشخص الى ان يكون مفسودا فهى الظروف الأخير بالذات ، الى جانب المكافأة غير الكافية سواء أكان ذلك أمرا واقعا أو متخيلا ، فضلا عن الشراهة والطموح الزائد ، ومعايير السلوك المتعفنة (٢) .

ونرى أن هذا التعريف للفساد والرشوة تعريف محدود للغاية يأخذ فى اعتباره أربع مسائل - هى المفسد والمفسود والمصلحة العامة ثم القوانين أو المعايير الأخلاقية . ولكنه يتجاهل مسائل هامة ، وان لم تكن أكثر أهمية ، وهى السياق الاجتماعى والاقتصادى والسياسى الذى يتم فيه الفساد . ان دراسة نشأة الفساد وتكوينه واستمراره فى الوجود لابد من ان تأخذ فى حساباتها هذه الاعتبارات ، وكل ما يحمد للاستاذ كارل فريدريك هو تأكيدده بأن الفساد هو فى الواقع فساد سياسى .

ثم يعرض لنا كارل فريدريك وجهة نظره فى تحليل أسباب الفساد . ويبدأ بالمماثلة العضوية أى المقارنات بين الكائن الحى والمجتمع ، فجسم الحيوان ينتج عدد كبيرا من السموم الحيوية لأداء وظائفه بفاعلية . ولكن اذا

(1) Carl J. Friedrich, "Political Pathology", in Public Administration.

(2) Ibid., PP. 74 - 75.

ازدادت كميتها عن القدر العادي فانها تهدم هذا الجسم ، فوظائف السموم هامة ، ولكن الى حد معين ، غير أن النظام order السياسى ليس كيانا عضويا ولكنه كالأجسام البيولوجية يكون منسقا .

ويوضح فريدريك فكرته عن النسق ، فالأجزاء المتشابهة والتميزة والمختلفة بعضها عن بعض عندما تكون كلا ، وينشأ بينها علاقات وظيفية محددة ، الأمر الذى يؤدي الى وجود علاقة الاعتماد المتبادلة بين الأجزاء ، فاننا نواجه نسقا System ثم يميز بين نوعين من أجزاء النسق ، الأجزاء المكونة Constitutive والأجزاء المكملة Supplementary والاعتماد المتبادل بين النوع الاول من الأجزاء قوى لدرجة أن هدم أحد الأجزاء يتطلب انهيار النسق كله ، فى حين أن النوع التالى يؤدي دورا هاما للغاية قد يعتمد على خير النسق ، ولكن لا يعتمد عليه استمراره فى الوجود . والأمر الهام عند فريدريك أن الأجزاء تكون وظيفية للغاية اذا كانت محددة بصورة مناسبة : وتصبح لا وظيفية عندما تكون بكميات كبيرة (١) .

وهذان النمطان من التغير السياسى الوظيفى واللاوظيفى مرتبطان بتحول القيم والمصالح والمعتقدات المتعلقة بنظام الحكم ، فاذا كان نظام الحكم يعتمد على مجموعة من القيم والمصالح والمعتقدات ، فان تغير هذه المعطيات يؤدي الى وجود سلوك قد يهدد أو يهدم فى النهاية نظام الحكم .

ويبدو هذا فسادا فى نظر المؤيدين لنظام الحكم القائم ، غير أن هذا السلوك فى حد ذاته مؤشر على وجود الصراع ، واذا ظلت صور السلوك المنحرف داخل حدود معينة ، فقد تعمل على تحول نظام الحكم تدريجيا بطريقة ينتج عنها دعم واستمرار قدر معين من الثبات أو الاستقرار فى نظام الحكم .

ومعنى هذا أن السلوك المنحرف - عندما لا يصل الى النسبة المرضية ، فقد يكون عاملا هاما فى حسم الصراع ، فشأنه فى ذلك شأن السموم فى الجسم ، فهو بمثابة مهدئات ولكنها داخلية وليست خارجية . وتوفق هذه الظواهر بين الصراعات وتخفف من حدة التوترات ، وبذلك تتيح الفرصة لظهور العمل الناجح ، ولكنها بالطبع ليست الوسائل الوحيدة لحل الصراع لأن هناك وسائل أخرى رسمية وثابتة ، تتمثل بصفة خاصة فى وسائل التحكيم والقضاء ، والتى تنهى الخلافات ، ولكن قد تفشل فى اشباع كل الحاجات ، لأن أفكار العدالة مرتبطة بالقيم والمصالح والمعتقدات .

(1) Ibid., PP. 70 - 71.

وكذلك لابد من دراسة هذه الظواهر واستخلاص القضايا العامة النظرية ويتطلب هذا الاهتمام بتكوينها genesis ووظيفتها ، ونمطها المتميز ، وفي هذه الحالة لابد من الاستعانة بالنظريات المورفولوجية والوظيفية والتكوينية ، وهى نظريات مرتبطة بعضها ببعض الا انه يجب التمييز بينها ، ان صور الفساد قد يكون لها سبب متميز ، وقد تؤدي وظيفتها بطريقة متميزة ، كما انها مرتبطة بعضها ببعض الى حد معين ، وقد تستبدل احداها بالآخرى عندما تنشأ الحاجة الى ذلك . كما ان دراسة الأنماط شرط ضرورى لدراسة تكوينها ، وهذا بالتالى شرط ضرورى لفهم وظيفة احدى الممارسات . ولكن الدراسة الواقعية لهذه الظواهر لاتراعى مثل هذا التابع . لان الدراسة التكوينية قد تؤدي الى زيادة تباين النمط ، كما ان دراسة الوظيفة الواقعية لهذا النمط من السلوك تشير الى تحليل أعمق عن كيفية نشأة أو تكوين هذه الدراسات . ولا يتمسك فريدريك بهذا التمييز بين هذه الأنماط الثلاثة من النظريات ، الا انه يبقى على التمييز بينها ، كما لا يدعى أن احدى النظريات هى الصادقة دون غيرها (١) .

وفي ضوء هذه الافكار يذهب فريدريك الى أن للفساد دورا ايجابيا في ظل شروط معينة . وتتضح هذه الوظيفة بصفة خاصة عندما يعمل الجهاز الادارى على تعويق القيام بالسياسات العامة التى تدعو اليها الحاجة الماسة . غير أن هذه الحالات لا تعتبر فسادا ، لانه اذا كانت المنافع العامة اكثر من الأضرار فان أصحاب السلطة لا يرتكبون اى فساد ، ولكنهم يستخدمون أساليب السلوك المنحرف والضال لانجاز الأشياء الضرورية . ونستطيع فهم هذا الموقف بالتمييز بين الفساد التقليدى conventional وهو صورة من العرف تلتفى أو تبطل القانون الرسمى ، وبين الفساد غير التقليدى ، الذى من الصعب معرفة ما اذا كان على حساب الجمهور أم لا ، ولذلك بدلا من الكلام عن حالات يتضح فيها المنفعة العامة ، من الأفضل الكلام عن وظيفة التخفيف من حدة التوترات بطريقة غير قانونية اضافية extra-legal وأن ندرك أن وظيفة الفساد لها السمات الآتية :

(١) انتهاك القانون الجنائى عن طريق الرشاوى وغيرها .

(٢) جعل الجهاز الحكومى غير الصالح للعمل صالحا للعمل .

(٣) ضمان تنفيذ الاقتراحات .

(1) Ibid., PP. 72 - 73.

(٤) مساعدة نظام الحكم الفائم على التكيف مع ما يحدث من تغيرات في البناء الاجتماعي بما في ذلك ما يتضمنه من قيم ومصالح ومعتقدات (١).

ثم نين فريدريك ان هذه الدراسات غير الأخلاقية مرتبطة بالحياة السياسية في كل مكان ، فهي تساعد رجال السياسة على ان يعدلوا بطريقة رسمية ، الابنية الصارمة تبعاً للقيم والمصالح والمعتقدات الجمعية ، كما تجعل المساومة واتخاذ القرارات أمراً ممكناً . ومن الواضح ان هذه الأنماط من السلوك عندما تتم خارج حد معين تصبح لا وظيفية ، وقد تهدد استمراراً وبقاء النظام السياسي الذي تنتشر فيه هذه الظواهر ، غير ان القوانين الأخلاقية تميل الى تقييد استخدام هذه الممارسات . ولذلك ينبغي على رجال السياسة توضيح أن الفساد ضروري بصورة حيوية ، واذا لم يستطيعوا اقناع الآخرين فيجب على الأقل اقناع انفسهم لأسباب تتعلق بالدولة أي بأنهم مقتنعون بانتهاء القانون الاخلاقي الذي يعيشون عليه هم ومجتمعهم (٢) .

ونجد مثل هذا الرأي في كتابات كولين ليز فهو يشير الى أنه من الطبيعي ولكن من الخطأ الافتراض بأن نتائج الفساد سيئة دائماً . افترضنا ان احدي الخدمات المدنية الفاسدة تعوق اقامة اي مشروع اجنبي ، وهذا المشروع يواجه ما يكفي من صعاب وفي غنى عن اضافة اعباء جديدة تتمثل في دفع الرشاوى مثلاً وهذه هي القاعدة . ولكن العكس قد يكون صحيحاً . وحيث تكون البيروقراطية دقيقة وغير فعالة في آن واحد ، فان توفير الحوافز الشخصية القوية للبيروقراطيين للقضاء على الروتين العقيم red tape قد يكون الطريقة الوحيدة لاقامة الشركة الجديدة . ولا شك ان من المعقول في هذه الحالة ان تكون البيروقراطية اكثر بساطة واكثر فاعلية ، ولكن ليس معناه القول ان الرشوة تمثل عقبة تعترض ا مبادرة الاقتصادية الشخصية . وقد تكون نتائج الرشوة غير هامة من أية ناحية عملية (٣) .

(د) روبرت تلمان 'Administrative corruption' . يهتم تلمان بالفساد الاداري في البلاد النامية ويعرف هذا الفساد بأنه قد يحدث في بيئة حيث السياسة العامة للحكومة تساند نظاماً بيروقراطياً حديثاً ، وحيث يتورط بعض البيروقراطيين في معاملات transaction تتم في سرية نسبية ولا تفرض

(1) Ibid., PP. 75 - 76.

(2) Ibid., P. 85.

(3) Leys, op. cit., P. 223.

عليها جزاءات رسمية كالرشوة وتوظيف الأقارب الذين لا تتوافق فيهم
المؤهلات التي تتطلبها الوظيفة ، ثم يعترف تلمان بأن هذا التعريف غير دقيق .
وعلى أية حال فهناك منظوران يستخدمان في دراسة الفساد : الأول عند
الأكاديميين الشبان من الاستعماريين الذين يجرّون أبحاثهم الميدانية في العالم
الثالث أي بلاد آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لدراسة الخدمات المدنية
الوظيفية ، ويستخلصون من دراساتهم أن التعفن مستقر والفساد منتشر .
أما المنظور الثاني فيستخدمه العالم الاجتماعي الحديث الذي قد يكون حنبسا
للثقافة الوطنية ، ولذلك يفضل في أدراك الفساد ، ولو أنه بين الموضوعات
الشيقة التي يدور حولها الحديث في المنازل . ولا شك أن يوجد جانب من
الصدق في كل منظور . أن العالم المثالي وحده لا يوجد فيه فساد ، أي أن
الفساد موجود في كل البلاد ، ولكنه امر نسبي ، وعلى أية حال فالإداري
الذي يشترك في الفساد يصبح منبوذا اجتماعيا . ويأخذ المتخصصون في
الإدارة العامة بهذه النظرة ، ويتفق تلمان معهم في ذلك ولا ينكر صدق
افتراضاتهم . ولكنه يضيف الى ذلك أنه يوجد قدر معقول من الصدق في
الحجة المتعلقة بالنسبية الثقافية . كما يرى أن معظم الطرق التي تستخدم
في دراسة الموضوع ليس لها سوى القدر القليل من القيمة التفسيرية أو
القيمة الإجرائية ، ولذلك يضع نموذجا له قيمة من هاتين الناحيتين ،
يستعيره من النظرية الاقتصادية وبخاصة نظرية السوق .

ففى نظام السوق الجبرية توحد بعض الهيئات المسؤولة عن وضع
القواعد الأساسية للسوق ، التي تتعلق بالثمن الذي تتكلفه السلعة الواحدة
والكمية التي ستطرح في السوق وطريقة توزيعها والربح المسموح به . ويقترن
هذا النظام دائما بالتخطيط الاشتراكي وان كانت أغلب الدول الحرة تطبق
بعض سمات هذا النظام مثل الحد من الإيجارات وأجور السفر . أما الدول
التي لا تفضل نظام التسعيرة الجبرية فتحاول تحديد الأسعار والأرباح عن طريق
العرض والطلب ، وهذا النظام يطلق عليه السوق الحرة . غير أن هذين
النظامين : السوق الجبرية والسوق الحرة يعيشان معا جنب الى جنب في
البلد الواحد . وهناك أمثلة عديدة على الانتقال من السوق الجبرية الى السوق
الحرة في جانب أو أكثر من جوانب النظام الاقتصادي .

فعند ما حدث التضخم النقدي في أندونيسيا أي وجود قوى شرائية
معائلة ، نجم عن ذلك زيادة الطلب ، فاصدرت الحكومة اجراءات مشددة
للحد من العرض ولتثبيت الأسعار . غير أن هذه الاجراءات لا تنجح الا اذا

كانت السلع خاضعة لنظام الاحتكار ، فقد حددت الحكومة سعر البنزين الى حد ينخفض للغاية على الرغم من ضالة الكميات المعروضة ، لذلك أصبحت محطات البنزين تبيع ما لديها بسعر أعلى من السعر الذى فرضته الحكومة .

ومعنى ذلك ان نظام تحديد الاسعار غير متوازن ، ولذلك نجد ان نظام السوق الحرة يأخذ مكانه . حيث ان عوامل العرض والطلب هى التى تحدد الاسعار وبذلك تتوافر السلع الاستهلاكية ولكن بالسعر الذى يحدد المستهلك . وهكذا ترتفع تكاليف المعيشة . وهذا الانتقال من الجبرية الى الحرية فى نظام التسعيرة يؤدى الى ما نسميه بالسوق السوداء . ويجب على المسئولين عن هذا النظام محاربة هذه السوق ، بدفع السلع الى خارج السوق الحرة وتحويلها الى النظام الجبرى .

وبعد ان يناقش تلمان بعض أسس النظرية الاقتصادية ينتقل الى موضوع الفساد البيروقراطى ويطلق عليه بيروقراطية السوق السوداء .

فالبيروقراطية الحديثة تشبه نظام التسعيرة الجبرية فى اقتصاديات السوق لان الحكومة تحدد الاسعار كما تحدد الوقت الذى يستغرقه البيع واطعام العملية . أى ان الاسعار تتحدد بطريقة مستقلة عن عوامل العرض والطلب ، لكن الطلب يزداد بسرعة كبيرة للغاية تفوق العرض كما ان النظام متراخ ، الامر الذى يؤدى الى ظهور السوق السوداء فى الخدمات الحكومية . أى يظهر الفساد ، وهو فى رأى تلمان الانتقال من نظام التسعيرة الجبرية الى نظام السوق الحرة . وبذلك ينهار نظام التوزيع المركزى الذى تتبعه البيروقراطيات الحديثة أمام عدم الموازنة بين العرض والطلب . ولن تكون البيروقراطية شبيهة بالسوق الجبرية ولكنها تأخذ مميزات وسمات السوق الحرة ، وهذا الانتقال من سوق الى سوق قد يحدث فى أى مكان فى العالم ، ولكن احتمال حدوثه فى الدول النامية أكثر من احتمال حدوثه فى الدول المتقدمة ، ويقوم هذا الرأى على أساسين أحدهما ثقافى والآخر اقتصادى . ويرجع ذلك للأسباب الآتية :

أولاً - يرى علماء الاجتماع ان التركيب الثقافى هو السبب الأساسى للفساد لان بيروقراطية السوق السوداء تكون ضئيلة للغاية فى البيئة التى لا يكون فيها مكان لأى خلل اجتماعى كالرشوة أو محاباة الأقارب .

ثانياً - مع الإزدياد السريع فى الطلب وخاصة فى المناطق المتحضرة يكون من الصعوبة بمكان ضبط التوازن بين العرض والطلب .

ثالثا - أن غلبة النشاط الحكومي في الدول الحديثة ، وضعف نشاط القطاع الخاص بها ، يجعل العملاء غير متمسكين بنظام التسعيرة الجبرية وبيروقراطية الحكومة ، ويبحثون عن بدائل غير رسمية ، وتزداد هذه الظاهرة في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة . وأخيرا ، بسبب تضخم وتعقد النظم الاقتصادية السياسية في البلاد المتقدمة ، فان تأثير أية عملية مالية تأثير ضئيل بعكس الحال في البلاد النامية . وبهذا المعنى يكون الربح من أية عملية مالية في البلاد النامية أكبر .

ان الفساد الادارى يوضح كثيرا من خصائص نظام التسعيرة في السوق الاقتصادية الحرة . فالخدمات الهامة غير مرنة ، في حين أن الخدمات الأخرى الأقل أهمية تكون مرنة . فالقمح والوقود سلعتان مرنتان في الولايات المتحدة فيزداد الطلب عليهما لأنهما سلعتان ضروريتان غير كماليتين . ان زيادة العرض قد يؤدي الى انخفاض الثمن ، غير ان انخفاض الثمن لا يؤدي الى زيادة الطلب ، وقد ترتفع الأسعار بسبب قلة العرض، غير أن ذلك لا يؤدي الى انخفاض الطلب . ويعتقد تلمان ان جميع الخدمات البيروقراطية أقل مرونة من السلع الاستهلاكية .

ويضع تلمان فرضين يجب الامام بهما . الاول : لا يحدث اى تغيير في القيمة الاصلية للخدمات . الثانى : يجب ان تكون وسائل الاتصال الخاصة بالنظام السياسى من الجودة وبحيث تتيح الحكومة بمعرفة نوع الخدمات التى يحتاجها الشعب بالضرورة . واذا لم يتحقق احد هذين الافتراضين او كلاهما فقد يصبح منحى الطلب على هذه الخدمات اقرب من منحى الطلب على الراديوهات الترانزستور منه على الطلب على القمح اى انه يتصف بالمرونة المرتفعة . وبلاشك ان مشكلة الذوق والقيمة الاصلية كلاهما يؤثر على الطلب وعلى منحى المرونة . فقد يتغير الذوق وتصبح السلعة محبوبة ومفضلة على غيرها . وبذلك يزداد الطلب عليها ومن ثم يزداد سعرها . وهناك أمثلة أخرى توضح التفاوت الكبير في التوازن بين العرض والطلب . غير أن هناك حالات أخرى توضح أن نقص العرض يؤدي الى ازدياد الاسعار . وصعوبة الحصول على الطلب ناتجة عن نقص العرض أو أن البيروقراطية تعرقل سير العملية ، مما يؤدي الى الانتقال من السوق الجبرية الى السوق الحرة . وبذلك تنتشر الرشوة وغيرها من أشكال الفساد الادارى في الادارات الحكومية التى تقدم خدماتها للعملاء بسرعة أكثر وبكفاية . فالاجراءات المعقدة لنظام التسعيرة الجبرية تجعل العملاء القادرين يلجأون الى السوق الحرة رغم ارتفاع اسعارها ، وكلما ازدادت منفعة الافراد من

هذا البديل استمر السعر في الارتفاع. ما دام البيروقراطيون مستمرين في وضع التعقيدات الإدارية .

وفي النهاية يضع تلمان ونيلثين للقضاء على الفساد :

الوسيلة الأولى - تنظيم الأسواق : هناك وسائل متعددة للقضاء على الأسواق البيروقراطية السوداء. فإذا وضعت السياسة المناسبة ، وفرضت جزاءات كافية يجبر العملاء على عدم التعامل مع السوق السوداء . وإذا كانوا ينظرون الى السوق السوداء على أنها شيء شرير فلن توجد سوق سوداء . والواقع أن السوق السوداء توجد إذا كان هناك فاسد ومفسود ، فإذا توقف أحد الطرفين عن المشاركة فستختفى من الوجود ، وإذا لم توجد السياسة المناسبة ، أو كانت البيئة تؤدي الى السوق البيروقراطية السوداء ، فإن هناك أساليب متاحة للحكومة الراغبة في تقليل الاعتماد على هذه السوق ، فتستطيع زيادة العرض بالنسبة للسلع والخدمات في السوق الجبرية (المضبوطة) ، أو تقليل الطلب عن طريق تخفيض القيمة الجوهرية أو تغيير أذواق الجماهير . وتستطيع الحكومة باستخدام هذين الأسلوبين أحداث التوازن التقريبي بين العروض والطلب . وبذلك تكون السوق الجبرية في وضع أحسن وتستطيع منافسة السوق الحرة . ولكن إذا ظهر النقص لا بسبب تقييد العرض ، ولكن بسبب العوائق التي يضعها الجهاز الإداري فعلى المتخصصين في الإدارة أن يتدخلوا للإصلاح .

الوسيلة الثانية - الرغبة في الإصلاح : إذا كان الفساد منتشرًا للغاية فقد يكون ذلك في صالح عدد كبير من الشخصيات القوية للاحتفاظ بالنظام على ما هو عليه . فالسبيل الى الإصلاح هو وضع عدة وسائل لارغام العملاء على التحول من السوق الحرة الى السوق الخاضعة للرقابة . ومن الواضح أنه ما لم تكن هناك رغبة حقيقية في توجيه هذه العمليات المالية فلن يحدث أي إصلاح .

وأخيرا يضع تلمان على عائق علماء الاجتماع مسئولية تجنب البحوث السطحية والتعميمات الطائشة والخطط المفتقرة الى الاحكام والدقة .

(هـ) رالف بريتانتي

كان رالف بريبانتي Ralph Britanti مهتمًا بعلاج الفساد في الدول النامية . وعرض في مقاله تأملات عن الفساد البيروقراطي
Reflections on Bureaucratic Corruption
لاثنى عشر عاملا كل منها

يسهم في وجود الفساد وسوف نعرض لهذه التأمّلات لنرى نموذجاً للتفكير
السوسيولوجي .

الأول - ان يتصف قادة المجتمع بالفضيلة وهو أمر اهتمت به بعض
الديانات كالديانة الهندوكية والاسلام . غير أن الاسلام لم يهتم بالفساد
وحده ، بل بالنظام السياسي والتنظيم الاجتماعي واختيار الاتباع على اساس
الاعتقاد ان فضيلة القائد لا تكفي وحدها ، والواقع ان الاهتمام بالقائد أو
الزعيم في البلاد النامية يقلل من الاهتمام بالحكومة .

الثاني - الاعتقاد الشائع بأن التعليم هو العلاج الناجح لكل المشاكل ، فالتعليم
يصنع حكومة صالحة غير فاسدة ، غير أن هناك عدداً من الأدلة التاريخية
ثبتت عكس ذلك . فالمتعلم ليس أكثر أو أقل فضيلة من الجاهل ، وخاصة
أن التعليم في المجتمعات الحديثة ليس له مضمون أخلاقي ، بسبب انتشار
الاتجاه الدنيوي . وإذا نظرنا إلى البلاد النامية نلاحظ انتشار الأمية ،
ولذلك فإن نشر التعليم يستغرق وقتاً وجهداً كبيرين فضلاً عن ذلك
فالتعليم ليس سوى عامل واحد بسيط .

الثالث - اذا اتبع افراد المجتمع تعاليم عقائدهم فلن يكون هناك
فساد ، والواقع أننا لا نستطيع انكار ذلك . غير أن الدين موجود في المجتمع
الإنساني منذ الاف السنين ، والفساد موجود أيضاً دون ان يختفى .
وينتشر الفساد في كل الحكومات على الرغم من اختلاف عقائدها من مسيحية
وبوذية وهندوكية واسلام فضلاً عن الالحاد . كما أنه ليس هناك دليل على
أن إحدى الديانات أكثر فاعلية من الديانات الأخرى في القضاء على الفساد .
وليس معنى ذلك التهوين من أهمية الدين ، فهو وسيلة لغرس القيم
الأخلاقية غير أن أثره مثل التعليم لا يظهر إلا على المدى الطويل .

الرابع - ترى البلاد النامية التي خضعت للحكم الاستعماري فترة
من تاريخها أن الاستعمار هو السبب الرئيسي في انتشار الفساد . فالحكومة
أجنبية ، ولذلك يصبح غش هذه الحكومة فضيلة وطنية . غير أن هذا القول
غير صحيح لأن الفساد كان موجوداً قبل الاستعمار ، وظل منتشر حتى
بعد أن تخلصت البلاد منه . وإلى جانب ذلك فهناك دول مستقلة لم يلوثها
الاستعمار مثل فرنسا واليابان ولكن موجود بها .

ويستخلص بريتانتي من ذلك أننا لا نستطيع استخدام الاستعمار
في تفسير الفساد البيروقراطي .

الخامس — ان الفقر سبب للفساد ولكن ليس في حد ذاته سببا له .
وانواقع ان الفقر المدقع يتعارض مع الايثار ومحبة الغير ، كما انه يشجع
على الفساد . لكن الفقر الذي يرتفع عن هذا المستوى قد لا يؤدي بالضرورة
الى الفساد . والى جانب ذلك الفقر نسبي مرتبط بالآمال والتطلعات
الفردية . فالموظف الذي يتقاضى مرتبا ضخما يحتاج الى اشياء اكثر مما
يحتاج اليها الموظف الصغير ، وبذلك يصبح الغنى فاسدا والفقير غير فاسد .

السادس — تطبق البلاد النامية عقوبات قاسية كالتعذيب للقضاء
على الفساد . صحيح ان العقاب الشديد يقلل من نسبة الجرائم ، ولكن
الفساد يستشري بعد ذلك بصورة ملتوية للغاية ، فالعقاب الشديد يصاحبه
عادة شرور اكثر ضررا من الفساد . كما ان التعذيب والتشويه البدني مثل
قطع اليد ينتهك مفهوم العدالة .

السابع — ليس الفساد البيروقراطي سوى مرحلة من مراحل التطوير
السياسي للأمة ، ولا بد ان يختفي عندما تصل الأمة الى مرحلة النضج
السياسي ، غير انه لا يمكن قبول هذا الرأي ، فليس الفساد نتيجة حتمية
لتطور ميكانيكي ، فقد تتغير اشكال الفساد من زمن لآخر ، لكن المسألة
الاخلاقية تظل ثابتة ما دامت طبيعة الانسان ثابتة لم تتغير .

الثامن — ينتشر الاعتقاد في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية
ان البيئة هي السبب في الفساد . بمعنى ان الانسان الفاسد يولد في بيئة
فاسدة . ولهذا القول اهميته البالغة للتحليل النفسي أو الطب النفسي ،
غير ان الانسان من خلال تهذيب الروح وضبط النفس قادر على الارتفاع
فوق مستوى بيئته .

التاسع — ان بناء أو نظام الحكومة هو الذي يؤدي الى الفساد ،
وهذا الرأي يتفق مع المذهب البيئي .

العاشر — ان الفساد البيروقراطي مرض انتقالي يظهر عندما يمر
النسق القيمي في المجتمع بفترة من التغير الجذري ، فتنبذ القيم التقليدية
ولا تظهر قيم أخرى جديدة تحل محلها . غير ان التغير الاجتماعي دائم
الحدوث ، ولا يمكننا الاعتماد على الثبات او الاستقرار في تفسير الفساد .

الحادي عشر — لابد من تدريب الشبان في سن مبكرة على العمل في
الوظائف الحكومية ومعنى ذلك اعداد مجموعة مدربة من الشباب المتحمس
النظيف يعمل على ان تكون الدولة مستقيمة . غير ان الشاب لا يستطيع

الارتفاع عن مستوى الفساد في المجتمع . كما أن الدولة الحديثة القائمة على السيادة الشعبية لا يمكن أن توافق على جعل وظائفها حكرا على مجموعة مختارة في سن المراهقة أو بعدها بقليل ، كما لا يمكن تطهير طبيعة البشر بمجرد عزلها عن باقي المجتمع . ومهما بذل من جهد مع مجموعة من الافراد، وغرس فيهم مذهب معين فلا يمكن أن يتحولوا الى ملائكة لأنهم قبل ذلك أو بعد ذلك بشر .

الثاني عشر - ان البيروقراطية هي انعكاس للمجتمع ، فاخلاقياتها لن تكون أحسن أو أسوأ من اخلاقيات المجتمع ككل . والواقع ان هذا القول يعبر عن نصف الحقيقة لان مستوى اخلاقيات بعض قطاعات المجتمع اقل مستوى من المجتمع ككل . كما أن السلوك الاخلاقي لجميع قطاعات المجتمع يؤثر كل منهما في الآخر ، ولن نكون متشائمين اذا اعتقدنا أنه لا يمكن القضاء على الفساد الحكومي الا اذا صار المجتمع كله نقيًا طاهرا .

ويستخلص بريانتي من ذلك أن الاهتمام بعامل واحد لا يقضى على الفساد بل بدلا من الاهتمام بالعوامل كلها معا . والواقع اننا نتفق معه في هذا الرأي ونضيف الى ذلك أهمية التشابك بين هذه العوامل وما بينها من اعتماد متبادل ، فلا يوجد كل منها في عزلة عن الآخر ، بل كل منها يؤثر في الآخر ، ويتأثر به في نفس الوقت ، بمعنى انها جميعا تكون نسقا واحدا .

ثم يضيف بريانتي عوامل أخرى أكثر فاعلية وبخاصة في البلاد النامية:

الأول - لا شك ان وجود مستوى عام من الاخلاق هو أول وأهم علاج للفساد ، صحيح أن البلاد النامية بصفة عامة قد تتقبل المبادئ الدينية الاخلاقية لكنها لا تطبقها في المجال الحكومي الا بقدر محدود للغاية ، في حين أن البلاد المتقدمة تسودها البيروقراطية اللاشخصية بمعاييرها الخاصة بالمساواة والرشاد . فالمعيار البيروقراطي يتطلب اتخاذ القرارات دون النظر الى المصلحة الشخصية أو ضغط الجماعة ، لكن معايير المجتمع تحول كثيرا عن الولاء نحو الاسرة أو المجتمع المحلي أو الزمرة ، هذا التعارض بين تلك المجموعتين من القيم واضح في المحاكم ، حيث الشهادة الزور أو غيرها تعرقل اجراءات المحاكم ، وهذه المشكلة التي يعاني منها النظام القانوني تعاني منها البيروقراطية ايضا فينشأ الفساد في النظام القانوني بسبب عدم وضوح مفاهيم العدالة ، والمساواة ، والسلوك الرسمي الاشخصي . أي أن الفساد ينشأ بسبب الصراع بين القيم . فهو يقل في

المجتمعات المتجانسية التي تتميز بالاتفاق أو الاجتماع على القيم المستقرة والمنتشرة . وإذا كانت المعايير الاخلاقية للبيروقراطية غير منتشرة فان الحكومة تتحمل عبئا غير عادي فيجب أن تتسلح البيروقراطية بأسلحة ثقيلة حتى تحمي نفسها من معايير المجتمع ، فتتخذ اجراءات لتقوية نفسها ، كما تعزل نفسها عن تأثيرات الحياة الفاسدة المحيطة بها ، ويؤدي الحاكم دورا غير عادي في نشر المعايير البيروقراطية . كما يجب على البيروقراطية الاهتمام بتدريب موظفيها تدريبا دقيقا وعنيفا على القواعد والاجراءات ، وفهم القوانين الاخلاقية بين كل مستويات الموظفين ، فاي تدريب على الادارة ليس له جدوى ، ما لم يكن هناك فهم تام للمعايير البيروقراطية .

الثاني - ضرورة انفصال البيروقراطية عن كل ضغوط المجتمع ، ومعنى ذلك أنه ينبغي على الموظف أن يتجنب كل التعقيدات التي تضطره الى الخضوع لاية جماعة ، او التي تؤثر في احكامه وتشوهدا ، وقد نطلق على هذا الانعزال بأنه تعال او عزلة ، غير أنه ضروري في البلاد النامية ، لان مفهوم الولاء نحو الدولة والالتزام بقوانينه لم ينتشر بين كل فئات طبقات المجتمع ، فالولاء نحو الأقارب والطائفة يعتبر فضيلة أقوى من التمسك بفكرة موضوعية كالمساواة . فالمجتمع البدائي مجتمع ملء بالاحقاد القلبية والانتقام وضغوط المحاباة .

الثالثة - ان المعرفة الوثيقة بالعمل عن طريق التدريب تملأ الموظف بالثقة بنفسه وتجعله خبيرا في عمله مما يجعله يحسن من ادائه للعمل ، كما تتحدى صلته بمرءوسيه بصورة وثيقة وقاطعة لأن سلطته قائمة على أساس المعرفة والمهارة التي تفوق معرفتهم ومهارتهم ان لم تساويها . كما يجعل الموظف فاهما لعمله وظروفه والمشاكل التي تواجه مرءوسيه ، كما يجعله قادرا على تقدير اسباب ضعف العمل وتأخير وقادرا على علاج الاسباب ، وهذه المقدرة تخلق الاحترام المتبادل والانسجام بين الرئيس والمرءوس .

الرابع - يجب على الباحثين والعلماء والبيروقراطيين والصحافة أن يتكاتفوا معا لتحقيق حكومة عادلة وذلك بنشر التقارير عن الحكومة ومناقشتها بحرية ودقة .

الخامس - تستطيع السلطة التشريعية ان تدافع بطريقة فعالة عن الاستقامة من خلال اشراف بعض اللجان ، ولكن من الصعب في البلاد النامية ان يتحقق اشراف السلطة التشريعية لان العملية السياسية لا تحظى بقدر كبير من الاحترام ، ولأن البيروقراطية الحكومية متسلطة .

السادس - ان الكفاية وسرعة العمل الكتابي واتخاذ القرارات من الوسائل التي نحدد من انتشار الفساد . ويتحقق ذلك عن طريق التحليل العلمى للعمل والرقابة الصارمة .

السابع - أن الفخر والاعتزاز بالعمل في الحكومة من الأسباب الهامة . غير أن البلاد التي نالت استقلالها حديثاً تفتقر اليه لأن الشعور بالقومية لم ينم بعد . ولكن هذه الفكرة واضحة في الاسلام ، بسبب تأكيده على أن السلطة ما هي الا ثقة مقدسة يسأل عنها الحاكم يوم الحساب ، كما يرى الاسلام أن الحكام مسئولون عن رفاهية الشعب .

الثامن - ان تلقين مبادئ الأخلاق أمر ضروري ، لأن فخامة الملبس وغيره من الكماليات أصبحت قيمة في حد ذاتها . لكن المرتب الذي تعطيه الحكومة لا يفي بهذه المطالبات ، ومعنى ذلك ان العودة الى الحياة البسيطة والأخلاق يساعد على الحد من الفساد .

التاسع - الاجراءات العقابية .

العاشر - يرى كثير من الأفراد أن مشكلة الأجور هي الحل الواقعى للمشكلة ، غير أن المكافأة وحدها غير كافية كعلاج .

يستخلص بربيانتي من ذلك ان الفساد الحكومى ظاهرة شديدة التعقيد ويجب ان تعالج بمجموعة من الاسباب بعضها طويل المدى وبعضها الآخر مباشر وفعال .

إذا كان كارل فريدريك يتكلم عن الفساد السياسى ، وتلمان يتناول الفساد الإدارى ، وبربيانتي يدرس الفساد البيروقراطى . فلا شك أنهم يهتمون بظاهرة واحدة هي الفساد على الرغم من اختلاف المصطلحات ، والفساد الإدارى عند تلمان هو الفساد البيروقراطى عند بربيانتي على أساس ان الظاهرة تحدث في منظمات ادارية أو بيروقراطية . في حين ان كارل فريدريك يؤكد الجانب السياسى أو الحكومى بالذات . ويترتب على ذلك اننا نستطيع ان نطلق على هذه الظاهرة الفساد البيروقراطى السياسى .

ولما كان التنظيم البيروقراطى هو التنظيم السائد في المجتمع الحديث ، الى حد ان العلماء يفضلون استخدام مصطلح المجتمع البيروقراطى للإشارة الى المجتمع الحديث ، فاننا نعرض لبعض خصائص البيروقراطية في البلاد النامية بالذات لأنها موضوع اهتمامنا ، الى جانب ما ذكره العلماء الذين ذكرناهم في هذا البحث .

وتتميز البيروقراطية في البلاد النامية ببعض الخصائص التي نستطيع إلقاء بعض الضوء عليها إذا استعرضنا أنواع التنظيم البيروقراطي في تلك البلاد .

فقد نشأ النوع الأول قبل الحصول على الاستقلال — في حين أن النوع الثاني نشأ بعد الحصول عليه أي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . وقد ظهر التنظيم البيروقراطي الأول في هذه المجتمعات بسبب حاجة السلطات الاستعمارية إلى موارد جديدة ولكي تتمكن من حفظ النظام وتنفيذ القانون . أما التنظيم البيروقراطي الأخير فيتكون من المصالح والإدارات الحكومية التي ظهرت بسبب بدء عملية التحديث modernization ووضع أهداف اجتماعية وسياسية واقتصادية جديدة . ومعنى هذا أنه تكونت حكومات مدنية جديدة من ناحية الموظفين الذين يعملون بها والأهداف التي تسعى إليها الأنشطة التي تؤديها فعلاً . غير أن هؤلاء الموظفين لم يحصلوا على التدريب الكافي في معظم الأحيان لكي يؤديوا أعمالهم بكفاءة تامة ، كما يطالبون بالتعيين في الوظائف الحكومية على أساس ما سبق أن ساهموا به في الحركات السياسية الوطنية . وأصبح لهذه الأجهزة البيروقراطية أنماط جديدة من الأهداف ، فهي تسعى إلى التنمية الاقتصادية أو التحسين الاجتماعي أو التقدم العلمي أو تنمية المجتمع . كما أن الموظفين في هذه الحكومات الجديدة — على خلاف الموظفين الذين كانوا أيام الحكم الاستعماري — لهم اتجاه سياسي واضح ويدركون مسؤولياتهم السياسية — يعتبرون أنفسهم ممثلين للحركات الوطنية أو الأحزاب أو الطوائف التي يتبعونها . ويترتب على ذلك أن هؤلاء الموظفين يقومون بوظائف أخرى رئيسية إلى جانب وظائفهم العادية — فهم إما أن يسعون نحو أهداف سياسية عامة وإما أن يمثلوا المصالح السياسية للجماعات والفئات الاجتماعية المختلفة التي ينتمون إليها .

وقد نشأ الخلاف أو النزاع بين البيروقراطية القديمة من ناحية والبيروقراطية الجديدة من ناحية أخرى . ففي الأيام الأولى من الحصول على الاستقلال كان الزعماء الوطنيون لا يثقون بالخدمات التي بدأت أيام الحكومات الاستعمارية والتي اسنمرت في الوجود حتى أيام الحكم الوطني . وأدى هذا النزاع في بعض الحالات إلى قيام الزعماء الوطنيين بإلغاء التنظيم القديم والاهتمام بالأهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وازداد الاشتغال بالسياسة والاهتمام بها عما كان من قبل . ومن ثم تميزت البيروقراطية — في معظم الحكومات الجديدة — بالاتجاه نحو السياسة .

ويتكون هذا النمط البيروقراطي من البيروقراطيات الحزبية التي نشأت عن الحركات الوطنية أيام الاستعمار ، ثم أصبحت أحزابا حاكمة بعد الاستقلال مثل حزب المؤتمر في الهند . واهتمت هذه الأحزاب بالسياسة وتحقيق الولاء لنظام الحكم الجديد الى جانب تطوير الخدمات العامة وتقديم خدمات إدارية جديدة . كما أن هذه البيروقراطية الحزبية كانت تشبه في أغلب الأحيان — البيروقراطية الحكومية ، كما كانت ترتبط بها — في بعض الأحيان — ارتباطا وثيقا عن طريق الأنشطة التي يقوم بها رئيس الوزراء ومن معه من الوزراء الذين يتولون المناصب القيادية في الحزب الحاكم ، غير أن الأنماط الرئيسية لأنشطة واتجاهات البيروقراطية الحزبية كانت تختلف اختلافا كبيرا عن أنشطة واتجاهات البيروقراطية الحكومية .

أما البيروقراطية في البلاد النامية التي لم تخضع للاستعمار فمختلفة تماما — ولو أن هذا الاختلاف ليس كبيرا . وسيطرت هذه البيروقراطية على النشاط السياسي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . ثم أخذت هذه البلاد بعض العناصر البيروقراطية الحديثة من البلدان الأوروبية ، واختلعت هذه العناصر مع الكثير من العناصر التقليدية ، غير أن هذه الإدارات البيروقراطية لم يكن اهتمامها كبيرا بالأهداف الاجتماعية والاقتصادية ، كما أن البيروقراطيات الحزبية في البلاد التي كانت خاضعة للاستعمار كانت أكثر أهمية من البيروقراطية الحزبية في البلاد القديمة التي لم تخضع للاستعمار . ويرجع ذلك الى كفاحها الطويل ضد الدول الاستعمارية مما أدى الى خلق زعامات قوية عملت على تماسك الوحدة القومية .

والى جانب ذلك تكون نمط آخر متميز من التنظيم البيروقراطي الحديث في المجتمعات التي كانت خاضعة للاستعمار وفي الدول التي لم تخضع للاستعمار . وهذا النمط الجديد يتمثل في الشركة الاقتصادية الكبيرة وقد تركزت هذه الشركات في القطاع الخاص في البلاد التي لم تخضع للاستعمار بينما تركزت في القطاع العام أو في القطاع المختلط في الحكومات الجديدة . وتؤدي هذه الشركات دورا هاما في الحياة السياسية والاقتصادية لهذه البلاد .

وكان على هذه البيروقراطيات أن تتكيف مع الأهداف ومجالات النشاط والحاجات الاجتماعية الجديدة ، وأثناء محاولات التكيف اكتسبت هذه البيروقراطية عدة خصائص بسبب الظروف التي وجدت فيها فقد أصبحت تؤدي دورا أساسيا في تحديد الأهداف السياسية ويظهر انشغال البيروقراطية بالسياسة في اتجاهها لكي تكون إحدى الأدوات الرئيسية لكل من التنظيم السياسي والصراع السياسي .

أما الخاصية الثانية التي تتميز بها البيروقراطيات الجديدة فهي أنها أداة للتغيير الاجتماعي والاندماج الاجتماعي السياسي ، لأن معظم شعوب هذه البلاد ، يسود حياتهم الاجتماعية الاتجاهات التقليدية ، كما أن البناء الاجتماعي يقوم على العائلة الممتدة ، وتتحدد معظم العلاقات الاجتماعية عن طريق الجماعات التقليدية ، كما تتحدد الحقوق والواجبات على أساس العلاقات الشخصية وذلك لأن الخبرة السابقة بالتنظيم البيروقراطي محدودة — وقد لا يكون لها أهمية كبيرة . وبذلك تصبح اتصالات الجمهور بالهيئات الحكومية أطارا لعملية واسعة هي الاندماج الاجتماعي السياسي . ويصبح توافق الجمهور مع التنظيم السياسي متوقفا على ما يتعلمه من هذه المواقف . وهذا ما جعل البيروقراطيات تقوم بأدوار أخرى فضلا عن أدوارها الخاصة بها ، فقد أصبحت تؤدي أدوارا أخرى مختلفة في القيادة الاجتماعية والسياسية ، ويدور هذه الأدوار لا تستطيع البيروقراطية التأثير في سلوك السكان وتغييره .

فالحاجة إلى أحداث التغيير وسعت من مجال أنشطة البيروقراطية — وبذلك لا يقتصر نشاطها على تحقيق أهدافها التخصصية ، بل يصل نشاطها إلى مجال الأسرة والقرابة وحياة المجتمع المحلي .

وقد نشأ ذلك بسببين : (الأول) : الاختلاف بين القيم الثقافية العامة والأوضاع الاجتماعية للبلاد النامية من ناحية وبين القيم الثقافية والأوضاع الاجتماعية للبلاد الغربية التي نشأت فيها البيروقراطيات الحديثة من ناحية أخرى . ومن الواضح أن الاعتبارات الشخصية تتعارض بشدة مع الأساليب الموضوعية المتصلة بتحديد ووضع السياسة . وظلت بعض المفاهيم مثل العلاقات الشخصية والولاء نجو بعض الأشياء المحددة مثل المصلحة العامة غريبة في هذه المجتمعات ، حيث يقتصر ولاء الفرد نحو أعضاء أسرته وأصدقائه ، ولا شك أن هذه القيم الثقافية والأوضاع الاجتماعية تؤثر في طبيعة التنظيم الإداري في هذه البلاد الجديدة .

ولا ندعى أن هذه الخصائص تنطبق على البيروقراطية في مصر . فقد نشاهد كثيرا منها ولا نشاهد بعضها الآخر . ولكن من المؤكد أن لها خصائص أخرى نشأت عن قدم البيروقراطية في مصر والأحداث المختلفة التي تعرضت لها طوال هذا التاريخ الطويل . ولا شك أن الدراسة التاريخية تستطيع أن تكشف عن هذه الخصائص بجلاء ووضوح وكيف تكونت على مر السنين . .

ثانيا - تحليل الرشوة في مصر

واذا نظرنا الى مصر لوجدنا ان عدد جرائم الرشوة (١٨٣) في عام ١٩٥٣ ، وقد كان (٣٢) في العام الذي قبله ، ولكنه أخذ يقل تدريجيا حتى صار (١٥٥) في عام ١٩٥٧ . ثم أخذ يتصاعد بعد ذلك حتى وصل الى أقصى ارتفاع له (٢٥٥) في عام ١٩٦١ ، ولكنه بدأ يقل تدريجيا من عام ١٩٦٢ فقد كان (٢٠٠) ثم أصبح (١٧٨) في عام ١٩٦٥ . غير أنه صعد فجأة في عام ١٩٦٦ فكان (٢٢٤) وبدأ يقل بعد ذلك حتى أصبح (١٢٩) في عام ١٩٧١ . (انظر جدول رقم ١) .

جدول رقم (١)

جنايات الرشوة *

المبلغ عنها من ١٩٣٠ - ١٩٧١

السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد
١٩٣٠	٨	١٩٤٤	٤٠	١٩٥٨	١٦٤
١٩٣١	١١	١٩٤٥	٣٦	١٩٥٩	٢٢٠
١٩٣٢	٤	١٩٤٦	٣٤	١٩٦٠	٢١٣
١٩٣٣	٧	١٩٤٧	٢٣	١٩٦١	٢٥٥
١٩٣٤	٤	١٩٤٨	١٧	١٩٦٢	٢٠٠
١٩٣٥	٥	١٩٤٩	١٦	١٩٦٣	١٩٥
١٩٣٦	٩	١٩٥٠	١٤	١٩٦٤	١٥٢
١٩٣٧	٤	١٩٥١	٩	١٩٦٥	١٧٨
١٩٣٨	٢	١٩٥٢	٣٢	١٩٦٦	٢٢٤
١٩٣٩	٩	١٩٥٣	١٨٣	١٩٦٧	١٢٧
١٩٤٠	١٤	١٩٥٤	١٧٢	١٩٦٨	١٢٣
١٩٤١	٩	١٩٥٥	١٧٢	١٩٦٩	١٦١
١٩٤٢	٣١	١٩٥٦	١٦٠	١٩٧٠	١٥٤
١٩٤٣	٤٥	١٩٥٧	١٥٥	١٩٧١	١٢٩

وعلى أية حال فإن انخفاض عدد جرائم الرشوة لا يشير الى أنها بدأت تتلاشى ، لأن العدد وإن كانت له أهميته ، إلا أنه ليس كل شيء . فقد يكون عدد الجرائم قليلا ، غير أن حجم الأموال التي تدور حولها جرائم الرشوة والاختلاس قد يكون كبيرا .

ولعل ما يكشف عن أهمية ظاهرة الرشوة في مجتمعنا المصرى هو معرفة حجم جنایات الرشوة الى المجموع الكلى للجنايات (الجدول رقم ٢) . فقد ارتفع حجم جنایات الرشوة من ٣,٥٪ فى عام ١٩٦٤ الى ٤٪ فى عام ١٩٧١ .

جدول رقم (٢)

يبين حجم جنایات الرشوة الى المجموع الكلى للجنايات *

النسبة المئوية	العام	النسبة المئوية	العام
٢,٦ ٪	١٩٦٨	٣,٥ ٪	١٩٦٤
٣,٦ ٪	١٩٦٩	٣,٩ ٪	١٩٦٥
٣,٦ ٪	١٩٧٠	٥,٢ ٪	١٩٦٦
٤,٠ ٪	١٩٧١	٣,٩ ٪	١٩٦٧

ومما يزيد من دلالة هذا الارتفاع أن معدل الجرائم بالنسبة لعدد السكان قد انخفض بصفة عامة ، فقد كان (١٥) (لكل ١٠٠.٠٠٠ نسمة) فى عام ١٩٦٣ ثم صار (١٣ و ٨١) (لكل ١٠٠.٠٠٠ نسمة) فى عام ١٩٦٩ . وكان من المتوقع أن يظل حجم جنایات الرشوة الى المجموع الكلى للجنايات على ما هو عليه أن لم ينخفض .

ومعنى هذا أنه على الرغم من انخفاض عدد جرائم الرشوة منذ عام ١٩٦٣ الى أن حجمها بالنسبة لعدد الجرائم الكلى فى ارتفاع ، وهذا كله يدعو الى معرفة الظروف التى تحيط بهذا النوع من الجرائم بالذات .

وفي ضوء تحليل الرشوة في المجتمعات النامية ، نرى أن هناك عدة اعتبارات لا بد من أخذها في الحسبان عند تحليل هذه الجريمة . وهذه الاعتبارات هي :

- (١) العامل الديموجرافي : عدد السكان من زيادته ونقصانه ، والهجرة من الريف الى الحضر وازدياد حجم المدن .
- (٢) العامل الحربى .
- (٣) العامل السياسى .
- (٤) العامل الاقتصادى .
- (٥) العامل القانونى : أى ظهور أو اختفاء تشريعات معينة .
- (٦) العامل الدينى .
- (٧) مستوى الأخلاق العامة فى المجتمع .

ولا شك أن كل عامل من هذه العوامل له أثر واضح فى ازدياد أو انخفاض هذه الجرائم كما أن هذه العوامل كلها متشابكة ومترابطة معا يؤثر بعضها فى البعض الآخر ، وإلى جانب هذا كله فإن هذه العوامل تتأثر بظاهرة الرشوة والاختلاس الى حد ما وبخاصة العامل الاقتصادى والعامل القانونى . بمعنى أن استفحال ظاهرة الرشوة فى المجتمع قد تدفع الى ظهور تشريعات قانونية للقضاء عليها ، كما أنها تؤثر فى عملية التنمية الاقتصادية تأثيرا قد يكون ضارا للغاية .

أولا - العامل الديموجرافى

سنحاول هنا الكشف عن العلاقة بين ظاهرة الرشوة وبعض خصائص السكان فى المجتمع المصرى بصفة عامة فى ضوء البيانات والاحصائيات المتاحة لنا ، قبل أن نتناول بالتحديد ظاهرة الرشوة فى التنظيمات الانتاجية ، فهى أمر له أهميته لأنه يساعدنا على دراسة التنظيمات الانتاجية ، فهى جزء من ذلك المجتمع ، وتتأثر بما يسود هذا المجتمع من تيارات .

وستتناول هذه الدراسة الأولية أربع خصائص هى بالتحديد :

- (١) الجنس .
- (٢) العمر .
- (٣) المهنة .
- (٤) الريف والحضر .

(أ) العلاقة بين الرشوة والجنس

لا شك أن الذكور في كل المجتمعات بصفة عامة يقع عليهم العبء الأكبر من إعالة الأسرة فما زالوا يكونون القدر الأكبر من القوى العاملة في المجتمع الواحد وبخاصة في البلاد النامية . وهذا أمر نشاهده بوضوح في مصر على الرغم مما نالت المرأة من حقوق وحريات مختلفة ، وخروجها إلى ميدان العمل بمختلف أشكاله . ويترتب على ذلك أن عدد المتهمين في جنایات الرشوة من الذكور أكبر من عدد المتهمات . ولا نستطيع أرجاع ذلك إلى عوامل بيولوجية . غير أنه كلما ازداد خروج المرأة إلى العمل وشاركت في الحياة بصفة عامة يزداد بالتالي عدد المتهمات وهذا أمر واضح من الجدول رقم (٣) . فقد كان عدد المتهمات (١) في عام ١٩٦٥ وصار (١٤) في عام ١٩٦٩ . ففي هذه السنوات القليلة تضاعف عدد المتهمات أربع عشرة مرة . أما عدد المتهمين فقد قل خلال هذه الفترة . غير أن ازدياد عدد النساء وانخفاض عدد الرجال خلال فترة محددة لا يمكن أرجاعه إلى أن المرأة أكثر عرضة للانحراف من الرجل . وعلى أية حال فإن فترة لا تتعدى الأربع سنوات تعتبر فترة قصيرة لا نستطيع منها الوصول إلى تعميمات عن الانحراف عند الرجل والمرأة .

جدول رقم (٣)

المقارنة بين الذكور والإناث بالنسبة لجنایات الرشوة *

السنة	عدد الذكور	عدد الإناث	عدد المتهمين بجملة	عدد الجنایات
١٩٦٥	٢٢١	١	٢٢٢	١٧٨
١٩٦٦	٢٧٢	٧	٢٧٩	٢٢٢
١٩٦٧	٢١٥	٣	٢١٨	١٦٧
١٩٦٨	١٨٨	١٤	٢٠٢	١٥٨

(ب) العلاقة بين الرشوة وفئات الأعمار

ترتبط الرشوة بالاسهام في النشاط الاقتصادي بصفة عامة . ويترتب على ذلك أن الرشوة ترتبط بالفئة العائلة من السكان . ومعنى هذا أن الفئة المعولة أقل الفئات تورطاً في هذا النوع من الجرائم . وتتكون هذه الفئة من

الأطفال أى الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة كما تتكون ممن تبلغ أعمارهم ٦٠ سنة فأكثر . وإذا نظرنا الى الفئة العائلة وجدنا أنها تتكون من ثلاثة أقسام . فتزداد جرائم الرشوة فى القسم الذى تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و ٤٠ سنة ، ثم تقل بين القسم الذى تتراوح أعمار أفرادهم بين ٤٠ و ٥٠ سنة ، ثم تقل بين أفراد القسم الأخير الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٣٠ سنة (جدول رقم ٤) .

ولعل ارتفاع جُنَايَات الرشوة فى الفئة ٣٠ — ٤٠ سنة ، يرجع الى ازدياد أعباء هذه الفئة التى تتمثل فى الزواج وانجاب الأولاد الى جانب مسئوليات العائلة الممتدة ، وهو نظام مازال سائداً فى مصر . وقد يرجع ذلك أيضاً الى الخصائص الاجتماعية والنفسية التى يتميز بها أفراد هذه الفئة من المغامرة والمجازفة وركوب الأخطار .

كما أن انخفاض عدد الجرائم فى الفئة (٤٠ — ٥٠) قد يرجع الى ازدياد الدخل بسبب طول فترة العمل وامكان تراكم بعض المدخرات ، أما الانخفاض بالنسبة للفئة (٢٠ — ٣٠) فقد يرجع الى أن المسئوليات ما زالت ضئيلة نسبياً بسبب عدم الزواج أو نحو ذلك .

جدول رقم (٤) يبين العلاقة بين الرشوة وفئات الأعمار *

الفئة	عام ١٩٦٧	عام ١٩٦٩	الجملة	المتوسط
أقل من ١٥	—	—	—	—
١٥ — ٢٠	٦	١٣	١٩	٩,٥
٢٠ — ٣٠	٤٠	٥٠	٩٠	٤٥
٣٠ — ٤٠	٧٧	٧٠	١٤٧	٧٣,٥
٤٠ — ٥٠	٦٣	٤٥	١٠٨	٥٤
٥٠ — ٦٠	٢٩	١٨	٤٧	٢٣,٥
٦٠ فأكثر	٣	٣	٦	٣
غير مبين	—	٣	٣	١,٥
الجملة	٢١٨	٢٠٢	٤٢٠	٢١٠

(ج) العلاقة بين الرشوة والمهن

إذا أخذنا بالتعريف القانوني للرشوة ، ندرك أن الموظفين العموميين هم الذين يرتكبون هذا النوع من الجريمة ، أى الذين يعملون فى الحكومة والقطاع العام ، ويترتب على ذلك أن كل القوى العاملة الأخرى لا ترتكب الرشوة .

غير أن النظرة السطحية لبيانات الجدول رقم (٥) ، توضح أن أكثر الفئات المهنية اقترافا لجريمة الرشوة هى : أصحاب الحرف والصناعات والعمال المشتغلون فى عملية الإنتاج والفعة والعتالون الذين لم يصنفوا فى مكان آخر ، ثم المشتغلون بالأعمال الزراعية ، ثم المشتغلون بالأعمال الكتابية ، ونسبة كل فئة الى مجموع المتهمين على الترتيب : ٢٥٧٪ ، ١٧٪ ، ١٦٧٪ فى عام ١٩٦٥ ، أما الفئات فى عام ١٩٦٦ فهى : المشتغلون بالأعمال الكتابية (٣٠٪) ثم أصحاب الحرف والصناعات (١٠٪) فالمشتغلون بالخدمات الرياضية والترفيهية (١٤٪) ، وأما فى عام ١٩٦٩ فكانت كالاتى : المشتغلون بالأعمال الكتابية (٢٧٪) وأصحاب الحرف والصناعات (١٤٪) ثم المشتغلون بالخدمات الرياضية والترفيهية (١٢٪) . ويتضح من ذلك أن فئة المشتغلين بالأعمال الكتابية ظهرت فى السنوات الثلاث وتمثل المرتبة الأولى فى عام ١٩٦٦ / ١٩٦٩ ، والمرتبة الثالثة فى عام ١٩٦٥ .

أما أقل الفئات من ناحية ارتكاب الرشوة فهى : المديرون المشتغلون بالأعمال الادارية والتنفيذية ، ثم أصحاب المهن الفنية والعملية ومن اليهم وتبلغ نسبتهم الى مجموع المهن عام ١٩٦٥ على الترتيب (٤.٠٪) و (٣.١٪) . وعام ٦٩ : ٣٪ ، ٥٪ — وأما فى عام ١٩٦٦ فيظهر المشتغلون بأعمال النقل والمواصلات وتبلغ نسبتهم ٣.٢٪ بينما الفئتان الأخيرتان هما ٤.٣٪ ، ٤.٣٪

وكل هذه البيانات تتعارض مع التعريف القانوني للرشوة ومع الملاحظات الأمبريقية أيضا ، ويرجع ذلك الى أننا نفعل نسبة الفئة الى مجموع السكان . فلو أن حجم المتهمين فى الفئة المهنية بالنسبة لمجموع المتهمين كبير ، إلا أن حجمها بالنسبة لمجموع السكان قد يكون صغيرا . ولكى تكون المقارنة منطقية رأينا قسمة نسبة الفئة المهنية الى مجموع المتهمين على نسبة الفئة الى مجموع السكان لايجاد الوزن الحقيقى للفئة المهنية بالنسبة لارتكاب الرشوة . وهكذا تغيرت الصورة تماما وثبت صحة الفرض الذى نأخذ به والذى يتفق مع التعريف القانوني .

فقد تبين أن اصحاب المهن العلمية والفنية وكذلك أصحاب الحرف والصناع وهم لا يعملون في الحكومة والقطاع العام — الى حد كبير — هي اقل الفئات ارتكابا للجريمة اذ بلغ المتوسط بالنسبة للفئة الاولى ٢٨٨ والمتوسط بالنسبة للفئة الثانية ٢٦٩ . في حين أن أكبر الفئات التي ترتكب الجريمة — جريمة الرشوة — هي : المشتغلون بالأعمال الادارية والتنفيذية ، والمشتغلون بالأعمال الكتابية . فقد بلغ المتوسط في السنوات الثلاث بالنسبة للفئة الاولى ٤٥٥ ، وبالنسبة للفئة الثانية ١٤٦ .

ومعنى ذلك أن المشتغلين بالأعمال الكتابية أكثر ارتكابا لجرائم الرشوة وقد يرجع ذلك الى عاملين : (الاول) : قلة دخولهم بالنسبة لأمالهم وتطلعاتهم . وأما الثانى فهو ما يتمتعون به من سلطات في الدوائر الحكومية التي يعملون بها وبذلك يستطيعون استغلالها للحصول على ما يريدون من مال كوسيلة للحراك الاجتماعى ، وعلى أية حال فان هذه النتيجة لا تتعارض مع النتيجة السابقة عندما نظرنا الى حجم هذه الفئة المهنية وقارناها بالفئات المهنية الأخرى . وليس معنى ذلك أن مسألة قلة الدخل أو الفقر بصفة عامة هي السبب الرئيسى للرشوة ، بل هناك السلطة وضعف الرقابة والحوافز الشخصية من حب المال أو الرغبة في اكتساب بعض رموز المنزلة الاجتماعية . والأمر على أية حال يتطلب دراسة الموظفين الكتابيين لدراسة خصائصهم النفسية والاجتماعية بما في ذلك القيم والمعايير التي تحدد سلوكهم .

(د) العلاقة بين الرشوة والحضرية

ترتبط الرشوة بالحياة والاقامة في المدن والمراكز والبنادر . ويرجع ذلك الى عدة أسباب منها أنه عند دراسة العلاقة بين الرشوة والمهن ، تبين أن أقل مهنة من حيث ارتكاب جنائية الرشوة هي فئة المشتغلين بالأعمال الزراعية والصيد (٤١ ر.٪ — جدول ٥) في البحر والبر . ومعنى هذا أن الرشوة هي فئة المشتغلين بالأعمال الكتابية والمشتغلين بالأعمال الادارية في المدن . وخاصة أنه قد تبين لنا أن أكبر فئة يأتى منها المتهمون بارتكاب الرشوة هي فئة المشتغلين بالأعمال الكتابية والمشتغلين بالأعمال الادارية والتنفيذية . وهاتان الفئتان تقيمان في المدن والبنادر والمراكز . ومما يؤكد ذلك أن معظم المصالح الحكومية وشركات القطاع العام تقع في الأماكن الحضرية . ويتضح ذلك بصورة جلية اذا نظرنا الى الجدول رقم (٦) فان محافظات القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والاسماعيلية والسويس كلها تعتبر محافظات حضرية تبعا للاحصائيات الرسمية .

جدول رقم (٥)
التهمون بار تكاب جنيات الر شوة *
(موزعون حسب المهنة)

متوسط نسبة اجمالي مجموع المهنيين نسبة الفئة الى مجموع السكان	المتوسط للسنوات الثلاث	الجملة للسنوات الثلاث	نسبة الفئة الى مجموع المهنيين			نسبة الفئة الى مجموع السكان	فئات المهنة
			نسبة الفئة الى مجموع المهنيين				
			سنة ١٩٦٧	سنة ١٩٦٢	سنة ١٩٦٥		
٢ و ٨	٤ و ٢	١٢ و ٤	٥	٤ و ٣	٣ و ١	١ و ٥	١ — أصحاب المهن الفنية والمهنية ومن المهنيين...
٥ و ٤	٢ و ٧	٨ و ١	٣	٤ و ٧	٥ و ٩	٥ و ٥	٢ — المديرون المديرون بالاعمال الادارية والتنفيذية ومن المهنيين...
١ و ٤	٢ و ٩	٧ و ٦	٣ و ٧ و ٨	٣ و ١	١ و ٦ و ٧	١ و ٧	٣ — المديرون بالاعمال التجارية
٢ و ٩	١ و ١	٣ و ٣	١ و ٤	١ و ١	١ و ٨	٣ و ٨	٤ — المديرون بالاعمال البيع
٠ و ٤	١ و ٢	٣ و ٥	٥ و ٩	٧ و ٥	١ و ٧ و ١	٢ و ٤ و ٨	٥ — المديرون بالاعمال الزراعية والصيد في البر والبحر
—	—	—	—	—	—	٠ و ١	٦ — المديرون بالمناجم والحاس
٣ و ٨	٥ و ٤	١٦ و ٣	٥ و ٤	٣ و ٢	٧ و ٧	١ و ٤	٧ — المديرون بالاعمال النقل والمواصلات
٢ و ٦ و ٩	٢ و ٢	٦ و ٧	١ و ٤ و ٩	٢ و ١	٢ و ٥ و ٧	٧ و ٥	٨ — أصحاب الحرف والصناعات والمصانع والمعامل المديرون في عملية الإنتاج
٣ و ٥ و ٦	١ و ٣ و ٥	٤ و ٦	١ و ٢ و ٨	١ و ٤ و ٣	١ و ٣ و ٥	٤ و ٤	٩ — المديرون بالخدمات الرياضية والترفيهية
٢ و ٥	٠ و ٣	١ و ٠	١ و ٠	—	—	١ و ٠	١٠ — مديرون قير مصنفين حسب المهنة
٠ و ١ و ٤	٧ و ٥	٢ و ٢ و ٥	١ و ٢ و ٨	٤ و ٧	٥ و ٠	٥ و ٣ و ٣	١١ — لا مهنة لهم
—	١ و ٠ و ٠	٣ و ٠ و ٠	١ و ٠ و ٠	١ و ٠ و ٠	١ و ٠ و ٠	١ و ٠ و ٠	الجملة

جدول رقم (٦)

جنايات الرشوة المبلغه حسب المحافظات *

في عامي ١٩٦٩/٦٨

معدل الجريمة عام ١٩٦٩ لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة	عدد جنابات		عدد السكان تقرير نهاية ١٩٦٩	المحافظة
	١٩٦٩	١٩٦٨		
١٠٢٣	٥٩	٤٠	٤,٧٦٩,٠٠٠	القاهرة
١,١١	٣٣	١١	١,٩٧٣,٠٠٠	الاسكندرية
٠,٩٨	٣	١	٣٠٥,٠٠٠	بورسعيد
٠,٢٦	١	٣	٣٨٣,٠٠٠	الامم ايلية
صفر	—	٣	٣٠٢,٠٠٠	السويس
	٦	٢	٤٦٢,٠٠٠	دمياط
	٢	٣	١,٣٣٦,٠٠٠	القليوبية
	٥	٦	٢,٢٨٤,٠٠٠	الشرقية
	٥	٦	٢,١٥٥,٠٠٠	البحيرة
	٥	٢	٢٠٣,٠٠٠	الغربية
	٧	٤	١,٢٠٥,٠٠٠	كفر النايح
	٢	٤	١,٥١١,٠٠٠	المنوفية
	١٧	١٣	١,٨٦,٠٠٠	الجيزة
	١	٣	٩٦٥,٠٠٠	بنى سويف
	٢	—	٩٩,٠٠٠	الفيوم
	٣	٤	١,٧٨٦,٠٠٠	المنيا
	٤	٣	١٤٧,٠٠٠	أسيوط
	—	٤	١,٧٤٧,٠٠٠	سوهاج
	٣	٤	١,٥٣٧,٠٠٠	قنا
	١	٢	٦١٦,٠٠٠	أصوان
	—	١	—	البحر الأحمر
	—	—	—	مطروح
	—	١	—	الوادى الجديد
	١٦١	١٢٣	٣٢,١٣١,٠٠٠	الجملة

وباقى المحافظات تجمع بين أماكن الإقامة الحضرية وأماكن الإقامة الريفية ، فيما عدا محافظات البحر الأحمر ومطروح والوادي الجديد . ولذلك فإننا نعتبر من باب التجاوز أن كل المحافظات فيما عدا المحافظات الخمس الأولى كلها ريفية . ثم إذا قارنا بين مجموعة المحافظات الحضرية ومجموعة المحافظات الريفية تجاوزنا نجد أن عدد جنایات الرشوة في الحضر عام ١٩٦٨ هي ٥٨ جنایة (٤٧١٥٪) . أما عدد جنایات الرشوة في الريف في نفس العام فهي ٧٥ جنایة (٥٢٨٥٪) وإذا انتقلنا إلى عام ١٩٦٩ تبين لنا أن عدد جنایات الرشوة في الحضر ٩٦ جنایة (٥٩٦٢٪) ، وعدد جنایات الرشوة في الريف ٦٥ جنایة (٤٠٣٨٪) .

غير أن هذه الأرقام تزداد وضوحاً إذا رجعنا إلى جملة عدد السكان في كل مجموعة من هاتين المجموعتين ، هذا ويبلغ عدد السكان في المحافظات الخمس الحضرية حسب تقدير عدد السكان في نهاية عام ١٩٦٩ ، ١٠٧٣٢ نسمة بينما يبلغ عدد السكان في باقى المحافظات ٣١٣٩٩٠٠٠ نسمة . ومعنى هذا أن نسبة جنایات الرشوة في المناطق الحضرية كانت في عامي ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ على التوالي : ٤٧١٥٪ ، ٥٩٦٢٪ رغم أن عدد السكان فيها لا يتجاوز ثلث جملة سكان مصر تقريباً .

أما إذا أخذنا في الاعتبار مجموعة المحافظات الحضرية وحدها ، لوجدنا أن مجموع جنایات الرشوة يزداد مع ازدياد درجة التحضر . فلا شك أن القاهرة أكثر تحضراً من الاسكندرية . إذا أخذنا التحضر بمعنى ازدياد حجم السكان (كما أن هناك مؤشرات أخرى لقياس درجة التحضر) وبذلك نجد أن معدل جنایات الرشوة في القاهرة ١٢٣ لكل ١٠٠ ألف نسمة ، وهذا أعلى من المعدل في الاسكندرية (١١ لكل ١٠٠ ألف نسمة) كما أن المعدل في الاسكندرية أعلى من المعدل في المدن الأخرى مثل بور سعيد (٩٨ لكل ١٠٠ ألف نسمة) والاسماعيلية (٢٦ لكل ١٠ ألف نسمة) .

ثانياً - العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والدينية

لقد ارتفع عدد جرائم الرشوة في مصر عام ١٩٥٣ بصورة ملحوظة فقد كان (٩ عام ١٩٥١ ، و ٣٢ عام ١٩٥٢) وصار ١٨٣ عام ١٩٥٣ (جدول رقم ١) واستمر الارتفاع بعد ذلك . أى أن عدد جرائم الرشوة قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ كان أقل من عدد الجرائم بعدها ، على الرغم من أن الثورة جعلت القضاء على الفساد من بين أهدافها الأساسية ، ولا نبالغ إذا قلنا أن انتشار الفساد كان من الأسباب الرئيسية لقيام الثورة فأصدرت الحكومة قانون العقوبات رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ليتماشى القانون مع الأهداف

الجديدة . وعرض المشرع المصرى لأحكام الرشوة فى الباب الثالث من الكتاب الثانى « الجنائيات والجناح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوبتها » وأصبحت عقوبة الرشوة هى الأشغال الشاقة المؤبدة ، وأضاف المشرع فى جميع الحالات عقوبة مالية هى الغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به (المادة ١٠٣) الى جانب الحرمان من الحقوق والامتيازات التى تنطبق على كل حكم بعقوبة جنائية . وعلى الرغم من أن الرشوة أصبحت جنائية بدلا من كونها جنحة ، بمقتضى هذا القانون ، وعلى الرغم من قسوة العقوبة ، إلا أن عدد جرائم الرشوة يزداد ، الأمر الذى يوضح أن قسوة العقوبة وحدها ليست كافية لعلاج الظاهرة . وهو أمر واضح أيضا بالنسبة لظاهرة تعاطى الحشيش فى مصر . وأن الأرقام لا تعبر إلا عن الجرائم المبلغ عنها ، أى أنها لا تعبر عن عدد الجرائم الحقيقية التى تحدث فعلا .

ان أوضاع البلاد قبل ١٩٥٢ كانت مضطربة للغاية وبخاصة فى الفترة التى أعقبت حرب فلسطين عام ١٩٤٨ . فقد كثرت الاضطرابات مثل اضراب رجال الشرطة وكانت الحكومة تتغير كل فترة بسيطة فقد استمر أياما ، الى جانب حريق القاهرة المشهور عام يناير ١٩٥٢ ، فالارتباط بين الأفراد والجماعات من جهة وبين الحكومة من يناير ١٩٥٢ ، فالارتباط بين الأفراد والجماعات من جهة وبين الحكومة من جهة أخرى كان ضعيفا . ولم يشعر أحد بالولاء نحو الحكومة أو الانتماء إليها ، فالاستعمار ما زال يجثم على صدر البلاد والأسرة الحاكمة تتعاون مع الاستعمار بصورة أو بأخرى وعلى ذلك يشعر الأهالى بأن الحكومات لا تسلمهم . فهى غريبة عنهم ، وقد يكون موقفهم سلبيا منها ، وقد يكون لهم سلوك ايجابى يتمثل فى الاضراب ومظاهر العنف المختلفة بما فيها تدمير الممتلكات العامة ، ولا شك أنه فى ظل هذه الظروف يكون الاقبال على التبليغ عن الجرائم بصفة عامة ضعيفا للغاية . وعندما زالت هذه الظروف ازداد التبليغ عن الجرائم لأن الحكومة وطنية فقد طردت الأسرة الحاكمة وتم جلاء الاستعمار .

كما أن وظيفة الدولة تغيرت ، فأصبحت تؤدى وظائف جديدة لم تكن تؤدىها من قبل ، وأنشئت وزارات جديدة لتحقيق الأهداف المرجوة ، وبذلك ازداد عدد موظفى الدولة بصورة ملحوظة ، والواقع أننا لا نستطيع أن نقبل عدد الجرائم كما هو ، دون أن ننسبه الى عدد موظفى الدولة . لأن الفساد كما ذكرنا هو فساد سياسى يحدث داخل الدولة ووزاراتها واداراتها

وتنظيماتها البيروقراطية . وكلما ازداد عدد موظفيها فان احتمال ارتفاع عدد الجرائم يزداد ، ولو كان تحت أيدينا بيانات عن تطور عدد موظفي الدولة عبر السنين لأمكن لنا اثبات ذلك بصورة رقمية محددة ، غير أن الظاهرة واضحة ومسلم بها .

لقد اتسع نطاق وظائف الدولة خارج حدود النطاق التقليدي فأصبحت الدولة تستهدف تغيير البناء الاقتصادي الزراعي ، فأصدرت قانون الإصلاح الزراعي في سبتمبر ١٩٥٢ وأنشأت وزارة الإصلاح الزراعي ووزارة استصلاح الأراضي بما تضمنته من مؤسسات وهيئات . ثم بدأت مصر بعد عدوان ١٩٥٦ تأمين منشآت الدول المعتدية فأنشأت المؤسسة الاقتصادية عام ١٩٧٥ وضمت اليها الشركات المؤممة وبعض الشركات التي تسهم فيها الحكومة كما عهدت الدولة الى المؤسسة شراء حصص الأجانب في تلك الشركات . كما انشئ في نفس العام الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة ، والبنك الصناعي . كذلك بدأت الدولة تشترك في رؤوس أموال كثير من المشروعات . كما بدأت تستثمر ما لديها من أموال في صناديق التوفير والمعاشات والإدخار والتأمين وغيرها ، وعندما تعددت المشروعات الصناعية انشئت مؤسسة النصر ومؤسسة مصر للإشراف على بنك مصر والشركات التابعة له ، ثم ألغيت المؤسسات الثلاث وقامت بدلا منها المؤسسات النوعية مثل : المؤسسة المصرية العامة للبترول ، المؤسسة المصرية العامة لصناعات الغزل والنسيج ، المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية ، المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية ، المؤسسة المصرية العامة لصناعة مواد البناء والحراريات ، المؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية ، والمؤسسة المصرية العامة للصناعات الهندسية ، واهتمت الدولة كذلك بالعاملين في القطاع الاقتصادي فأصدرت قانون العمل الموحد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ويتضمن فرض بعض الأحكام على أصحاب الأعمال وعقوبات على من يخالفها ، وكذلك قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، وهو يشير الى وظيفة جديدة تؤديها الدولة ، ثم عدل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . وفي عام ١٩٦١ صدرت القرارات الاشتراكية ومن بينها قرارات التأمين وهي :

١ - قانون تأمين جميع البنوك وشركات التأمين ، وكان عددها ١٤٩ مؤسسة وذلك بشرائها بموجب سندات على الدولة تستهلك في ١٥ سنة بفائدة قدرها ٤٪^{١٥١}

٢ - قانون اشتراك الدولة في رأسمال ٩١ شركة بحيث لا يقل نصيب الدولة عن ٥٠٪ مقابل تعويض على شكل سندات لمدة ١٥ سنة بفائدة ٤٪ .

٣ - قانون تحديد ملكية الفرد في ١٥٩ شركة بحيث لا يزيد ما يخص الفرد الواحد عن ١٠ آلاف جنيه ويحول الباقي الى سندات تستهلك في ١٥ سنة بفائدة قدرها ٤٪ .

كل هذا يوضح كبر حجم مسئوليات الدولة وازدياد عدد موظفيها ، وازدياد سلطاتهم .

كما صدر القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ الذى يقضى بسريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على بعض موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ، الامر الذى قد يرتبط فى النهاية بازدياد عدد جرائم الرشوة بصفة خاصة . وتعتبر جريمة الرشوة تكاليف بسيطة يتحملها المجتمع فى مقابل العدالة الاجتماعية والسياسية التى حققنها الحكومة . وليس معنى ذلك الموافقة على وجود هذا النوع من الجريمة . وكل ما نود تأكيده هو نفي العلاقة السببية بين هذا التغير فى البناء الاجتماعى والاقتصادى وبين جريمة الرشوة ، وعلى أية حال فانه يمكن التخفيف من حدة هذه الجريمة الى حد كبير ان لم نتمكن من القضاء عليها نهائيا .

وعلى أية حال ، فقد ازداد عدد جرائم الرشوة بين سنة ١٩٥٣ حتى ١٩٦١ - وبدأ يقل بعد ذلك بصورة ملموسة ، ولعل هذا الانخفاض يرجع الى ازدياد قوة الدولة ورفاتها فى القطاع الاقتصادى بالذات . فقد صدر القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية ، والقانون ١١٧ لسنة ١٩٦٤ بانشاء الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، والقانون ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ بانشاء الجهاز المركزى للمحاسبات ، والقانون ٤٤ لسنة ١٩٦٥ بشأن تنظيم مراقبة حسابات المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والمؤسسات التابعة لها .

وفضلا عن ذلك فهناك القانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ، الذى اضاف الفقرة ٦ الى المادة ١١١ من قانون العقوبات المصرى : التى تعرف من هو الموظف العمومى ، الذى يلعب الدور الاساسى فى جرائم الرشوة ، وهذه الصفة انسحبت على : أعضاء مجالس الادارة ومديرى ومستخدمى المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت اذا كانت الدولة أو احدى الهيئات العامة تساهم فى أعمالها بنصيب ما بأية صفة كانت .

ولقد استمر معدل جرائم الرشوة في الهبوط (جدول رقم ١) ويستثنى من ذلك عام ١٩٦٦ وقد ازداد هذا الهبوط بعد حرب ١٩٦٧ . وقد يرجع ذلك فيما يبدو الى وجود مناخ معين بدأ يسود البلاد . ومن ذلك الاحساس بالخطر وأحياء الشعور الدينى والتمسك بالأخلاق ، لأن وظيفة الدين هى التكامل الاجتماعى ، والاهتمام به من جانب أجهزة الاعلام والصحافة والاذاعة والتليفزيون واصدار الكتب الى جانب الاهتمام بتحفيظ القرآن ، وانشاء الجمعيات الدينية ، وان سيادة وانتشار المعايير الاخلاقية الدينية أمر هام فى القضاء على الفساد .

فضلا عن أن حركة الاصلاح التى ظهرت — بصفة خاصة بعد حركة التصحيح — كان لها الفضل فى شعور المواطن بالأمن على نفسه وعلى أسرته وثقته فى النظام القائم والتمسك به .

المراجع

- (١) د. محمد عبد الله أبو على ، الصناعة والمجتمع ، دار المعارف ،
القاهرة ١٩٧١
- (2) Britanti, Ralph "Reflections on Bureaucratic Corruption", in Puplic Administration, Vol. 40, Winter 1962.
- (3) Friedrich, Carl, "Polical Pathology"~ in Public Administration.
- (4) Leys, Colin, "What is the Problem About Corruption ?" in The Journal of Modern African Studies, (1965), pp. 215-230.
- (5) Tilman, Robert, "Emergence of Black-Market Bureaucracy" Administration, Development and corruption in the New States, in Public Administration Review, September, October 1968.

The function of the State has changed.

It fulfils now, more responsibilities, consequently the number of its employees has increased. Also with the establishment of the public sector the government's responsibilities and the number of its employees has increased. This resulted in an increase in the number of crimes of bribery.

The decrease in crimes of bribery since 1966 might be due to some factors such as the increase in the powers of the state, its powerful control on the economic system, and the redefinition of the public officials.

According to the law this crime is committed by employees working in the government and in the public sector.

Statistics show that executives and clerical employees constitute the groups that commit bribery mostly. The percentage in the first group was 5.4% while it was 14.6% in the second group. This fact is the result of two factors.

Firstly, the standard of living is lower than their aspirations in life. Secondly, they have authority which they can misuse as a misuse to social mobility.

It is not the poverty that leads to corruption but misuse of authority, lack of control, love of money, and desire for acquiring some symbols of status.

Bribery is related to urbanity, since most of the government and public sector's employees, live in towns and cities, not in villages. In 1964, the percentage of crimes of bribery was 59.62% in urban areas and 40.30% in rural areas.

It should be noted that the urban population does not exceed 33.3% of the whole population. Bribery differs with the size of the city, the percentage was 1.23% in Cairo, 1.11% in Alexandria and 0.90% in Port-Said.

Social, economic, political, legal and religious factors. The Egyptian government has issued a law in 1953 raising the penalty on bribery but the percentage of crimes of bribery has increased. However I think it is not a real increase since it is due to the participation of the public sector.

They express their cooperation through informing the government of any corruption.

Corruption and Bribery in Developing Countries

By

Dr. M. Abdulla Abu Aii

Corruption in developing countries, is the object of various social researches because it is an increasing phenomenon which hinders the process of development.

This paper deals with two topics, first : the efforts of social scientists in analysing corruption which includes : the theory of Ronald Wieruith & Edgar Simpkins who are moralists, the theory of Colin Leys who is a sociologist, and the theory of Robert Tilman about black-market bureaucracy.

The second topic in this paper is the analysis of bribery in Egypt. Bribery increased from 1953-66, then decreased after that. But the ratio of crimes of bribery to sum total of crimes decreased from 3.5% in 1966 to 3% in 1971.

Some considerations must be taken into account in analysing bribery in Egypt. Demographic, political, economic, legal, moralistic and religious actors must be considered. They constitute a social system its parts are interrelated and mutually dependent. These factors especially the economic and legal factors, are affected by facts of corruption.

Demographic factor. Four characteristics will be dealt with in some detail; sex, age, occupation and urbanity.

Sex. As employment of women is increasing, women's crimes are increasing too. Only one woman was committed for bribery in 1965 but 14 women were committed in 1969.

Age groups. Bribery is high in the age group 30-40, but is low in the age group 40-50 and lower in the age group 20-30 this fact is a result of social and psychological characteristics of each group.

التفسير العلمى لظاهرة الجريمة فى اسرائيل

دكتور محمد ابراهيم زيد

المستشار بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

تبين من دراسة سمات الجريمة والجناح فى اسرائيل ومن تحليل الاحصائيات الخاصة بحجم الجريمة والانحراف أن هناك محورين أساسيين تقوم عليهما محاولات التحليل والتفسير الرسمية . ويرتبط المحور الأول بالهجرة وعلاقتها بالجريمة ، أما المحور الثانى فيتعلق بالسلوك غير العمدى الذى يستظهر من خلال ارتكاب حوادث المرور (١) . إلا أن تحليل هذه الاحصائيات كما رأينا لم يعط لنا الوجه الصحيح للظاهرة الاجرامية ، ولهذا صار من اللازم البحث عنها فى محاولات التفسير التى قام بها الباحثون وتم نشرها سواء فى اسرائيل أم خارجه .

والكلام عن الظاهرة الاجرامية وتفسيرها يتطلب التعرض لعلم الاجرام فى اسرائيل . والذى يلاحظه الباحث لأول وهلة أن هناك دراسات بهذا المعنى تعبر عن صراع ناشب بين تيارات فكرية تحاول كل منها فرض تفسير خاص ذى اتجاه معين . صراع بين أولئك الذين يمثلون اطارا مرجعيا قانونيا ، وأولئك الذين انحدروا من ربوع القانون ويمثلون المعارف الاجتماعية ولهذا كانت كتابات كل من الفريقين تعكس ثقافة أجنبية لاعلاقة لها بثقافة المنطقة من قريب أو بعيد ، وذلك على الرغم من محاولات تصوير هذه الثقافة فى شكل تاريخى محلى يرتبط بالنزعة الصهيونية الهادفة الى خلق بناء أجوف يعتمد على نظريات صورية ليس لها مدلول أو مفهوم .

وهكذا نجد درابكنز بمعهد علم الاجرام - كلية الحقوق - الجامعة العبرية يبحث فى اطار تقليدى بحث ويجمع مقالات تعالج الاطار النظرى لظاهرة الجريمة وينشرها فى مؤلف بعنوان « دراسات فى علم الاجرام » (٢) .

ويأتى بعد ذلك شلومو شوهام ويبحث عن تفسير علمى مستورد لظاهرة الجريمة فى اسرائيل ، ويتمثل خطى سابقه وينشر بعد سنة واحدة دراساته الميدانية فى مؤلف بعنوان « الدراسات الاسرائيلية فى علم الاجرام » (٣) .

(١) د. محمد ابراهيم زيد ، سمات الجريمة والجناح فى اسرائيل ، المجلة الجنائية القومية ،

العدد الاول ، مارس ١٩٧٣ ، صفحة ٢٧

(2) Israel Drapkin's. Studies in Criminology, Scripta Hierosolymitana. Vol. XXI, Jerusalem, 1969.

(3) Sholomo Shoham, Israel Studies in Crimiology, Institute of Criminology and Criminal law, Faculty of Law, Tel-Aviv University, Vol. I, 1970.

وإذا كان شلومو شوهام يعبر عن المدرسة الاجتماعية في تفسير الظاهرة الإجرامية ، فإن درابكنز على العكس ما زال يصر على تعاليم المدرسة الانثروبولوجية وعلم الاجرام الاكلينيكي . ولهذا كانت دراسات وأبحاث الأول هي المصدر الأول والآخر لفهم الظاهرة الإجرامية في إسرائيل، أما دراسات درابكنز فانها انزوت في التحليل الكريمونولوجي للعدالة الجنائية بمعنى البحث عما يعد ويعتبر عاملا مساعدا لتطبيق القانون وتحليل العدالة الجنائية .

ولا يعنى ذلك زوال صراع المدارس في إسرائيل بل ما زال هناك من يبحث عن العوامل الاكلينيكية للعصابيين من الاحداث الجانحين ، ويعرض ويحلل دراسات لحالات عصابية معاصرة من العراق ومراكش وبولندة (١) .

وإذا كانت الدراسات الاكلينيكية قد تركت الأولوية للدراسات الاجتماعية ، فإن المنطق يحثنا على التركيز على محاولات التغير الاجتماعية للظاهرة الإجرامية في إسرائيل . وقبل أن نعرض نظرية شوهام يجب أن نوجه الأنظار الى منطق تفكيره ، ونشير الى عبارة قالها هذا الأخير تعبر عن حقيقة منابع هذا التفكير وعلى مصادر افكاره . يقول شوهام في مقال بعنوان علم الاجرام في إسرائيل :

« لقد وصف علماء الاجرام بأنهم «ملوك بلا أوطان» وذلك لأن حدودهم الإقليمية لم يتم بناؤها بعد . ويكون من المناسب اعتبار علم الاجرام ضيفا دائما يأكل ويشرب ويعيش على موائد الآخرين » .

وهذا الوصف ينطبق بحذافيره على نظرية شوهام «الوصمة الاجتماعية» التي هي في الواقع ضيف ثقيل على النظريات الاجتماعية الأمريكية استمدت منها حقائقها ونتائجها ، وكستها بثياب جديدة وأطلقت عليها اسما جديدا .

(1) Rauven Kohen-Rez, Some additional clinical and criminological aspects of Neurotic delinquency, Studies in criminology edited by Dropkin's op. cit. P. 171.

(2) S. Shoham, Criminology in Israel, Criminology Newsletter of Amercian Society of Criminology Vol. IV, No. 1, 1969. P. 1.

ان عرض نظرية الوصمة الاجتماعية يتطلب معالجة الأسس النظرية لها ، ثم تحليل نموذج Model الوصمة الاجتماعية ، وأخيراً تحديد العناصر المكملة لنظرية الوصمة الاجتماعية . ولكي تكتمل الصورة يكون من الضروري عرض الخطوط الأساسية للدراسات العبرية التي أجراها شوهام لتأكيد نظرية الوصمة الاجتماعية وذلك عند دراسته بصفة خاصة الهجرة والجريمة في إسرائيل ، وانحراف الشباب بنائى توفيم B'nei-Toviom وأخيراً لظاهرة البغاء في إسرائيل .

أولاً : الأسس النظرية للوصمة الاجتماعية

نعالج في هذا القسم أمور ثلاثة : الوصمة الاجتماعية من حيث التعريف ، والنموذج الخاص بالوصمة من حيث التحديد ، وأخيراً العناصر المكملة في الوصمة الاجتماعية .

١ - الوصمة الاجتماعية Social Stigma

حاول شلومو شوهام عرض نظريته لأول مرة في مؤلف له بعنوان « وصمة قابيل » : نظرية الوصمة الاجتماعية والسلوك الاجتماعي المنحرف^(١) . ومن الطبيعي أن يعمل شلومو على تحديد ما يقصده من اصطلاح « الوصمة » Stigma معتمداً في ذلك على افتراض قوامه أن الانحراف الاجتماعي Social deviation باعتباره - وظيفة للوصمة الاجتماعية يتم التعبير عنه في سلوك المنحرف ذاته deviant behaviour . فالشخص الموصوم stigmatized قد يكون متوافقاً في سلوكه الظاهري ولكنه منحرف في قيمه وعقائده ، والعكس صحيح قد يكون منحرفاً في سلوكه الظاهري ومتوافقاً في قيمه وعقائده . ومن هنا نجد أهم متغيرين للوصمة الاجتماعية وهما : السلوك (السوى أو المنحرف) والتطابق confirmity في القيم أو الانحراف عنها^(٢) .

ومن هذا الافتراض يعدد شلومر سمات الوصمة الاجتماعية وأدوارها حتى ينتقى ذلك المعنى الذي يرغب فيه لتأسيس نظريته . ولهذا نجده يحلل وظيفة الوصمة المحلية في عملية رفض الفرد أو قبوله للقواعد الاجتماعية ، ثم يبين وظيفة الوصمة الرادعة التي تهدف الى تحقيق التوافق

(1) S. Shoham , The mark of Cain, The stigma theory of crime and Social deviation, Jerusalem 1970.

(٢) انظر المرجع السابق لشلومو شوهام ، صفحة ٤

في المستقبل مع القاعدة القانونية . ويؤكد شوهام أن الوصمة لها اثر وادع بصورة دائمة يزيد على اثر العقوبة ذاتها . ومن هنا يرى أن الوصمة قد تعد من قبيل الجزاء أو على الأقل ترتبط به برابطة خاصة . ويزيد على ذلك بالقول أن الوصمة تعكس رد فعل الجماعة مع انتهاك القاعدة القانونية ، ولذلك يمكن استخدامها كمعيار لقياس قوة هذه القاعدة . وكلما كانت الوصمة خطيرة كلما زاد رد فعل الجماعة على انتهاك القاعدة القانونية ، وكلما زادت القوة الكامنة في هذه القاعدة (١) .

ويبدو من هذا الشرح السابق أن شلومو يعرض سمات الوصمة باعتبارها من الآثار التابعة للادانة وصدور حكم بعقوبة جنائية ، ولهذا نجده يؤكد أن الوصمة في التشريعات الحديثة تتمثل في فقدان الجاني في بعض حقوقه المدنية كحق التعيين في وظيفة عامة ، وحق الانتخاب ، والحق في الزواج ، وفقدان أهلية التعاقد ... الخ .

إلا أن هذا التعريف السابق معوق لا يساعد شلومو على تكوين نظريته ، اللهم إذا كان المراد البحث عن نظرية لتفسير العود باعتبار قيام الوصمة بדרך العامل المساعد . ولذلك نجده في مكان آخر يؤكد أن المقصود من الوصمة الاجتماعية هو تلك الصورة الاجتماعية Social image التي تنسب إلى الفرد أو المجموعة والتي تستخدم كأداة للضبط الاجتماعي (٢) فمن المعروف أن الفرد في المجتمع يخزن القواعد القانونية ، فإذا كانت عملية الاختزان internalization عميقة فإن الفرد يتصرف وهو في حالة خشية من الجزاء . هنا تكون الوصمة ذات أثر كبير باعتبارها جزاء لأن الفرد كان خاضعا للتوجيه السليم . وتصرفه في هذا الاتجاه مبعثه وجود رقابة ذاتية داخلية تشكلت من تخزين القواعد القانونية ، ولأنه يخشى من الجزاء وانكار المجتمع له ، أي بمعنى آخر لأنه يخشى الوصمة .

وهناك من يتم توجيهه عن طريق الغير ، وهو الذي يعمل ويتصرفه ويضع في اعتباره ما يتوقعه الآخرون منه . وهذا النمط من الأفراد يتجه نحو التوافق خشية اعتباره مخطئا من الآخرين .

(١) شلومو شوهام : المرجع السابق صفحة ٩ - ١٠ .

(2) S. Shoham & Gara Kahav, Social stigma and prostitution, The British Journal of Criminology. October 1963, p. 402.

وإذا كانت الوصمة الاجتماعية هي صورة اجتماعية تستخدم كأداة للضبط الاجتماعي Social control فإن شلومو يربط هذه الأداة بعاملين أساسيين هما **التضامن** Solidarity و**الانصياع** . وتتميز الأولى في ارتباط الفرد بأهداف وغايات الجماعة بصورة تامة واختزائه الكامل لقواعدها القانونية . أما الانصياع فيبدو فيمن يعتبر تضامن الجماعة أمرا مقيدا للحرية ، كاتما للرغبة مضطهدا للإدارة (١) .

وعلى أساس هذا التحليل يرى شلومو أن هناك عوامل ممهدة للوصمة الاجتماعية تعمل في مجال السلوك المنحرف Deviant behaviour وعوامل أخرى تعمل على انحراف القيم value deviation وبناء على تحليل السلوك المنحرف ، وانحراف القيم يمكن تحديد أنماط فردية للوصمة .

١ - السلوك المنحرف

يعتبر شلومو سلوك المنحرف عنصرا مساعدا أو مهيئا لتكوين الوصمة الاجتماعية . فإذا كان الجاني ذاته محلا لهذا السلوك فإن الانحراف يكون موجها للذات ، أما إذا كان السلوك محله الجماعة ومنشئاتها الاجتماعية فإن الانحراف موجه للغير (٢) . وهناك أنماط للسلوك ترتبط بالوصمة الاجتماعية درست يمكن تصويرها على النحو التالي :

(أ) النمط الذاتي Antism

يتحقق هذا النمط مع وجود مضمون ثقافي معين فإذا كان الانحراف موجها للذات فإن الفرد يكون في هذه الحالة مصابا بمرض عقلي ، والمثال على ذلك المراحل المتقدمة لانقسام الشخصية حيث يوجد الانفصام التام بين الفرد الواقع الاجتماعي . ويعطى شلومو مثلا آخر للنمط الذاتي الذي يبدو في فلسفة اليوجا Yoga حيث يعتبر هذه الحالة انفصالا تاما عن حقائق الحياة تتحقق عن طريق آليات التنويم ويرى أن هذه الحالة تماثل حالة انفصال الشخصية Catatonic schizophrenia .

(ب) النمط الانتحاري Self-destruction

وهو الذي يثير رد فعل اجتماعي شديد ولهذا فإن الوصمة الاجتماعية هنا تعتبر نتاجا لتوحد identification الآخرين بالآنا الانتحاري Ego-suicide ولا يجد شلومو هنا فرق في نظرية الوصمة الاجتماعية بين السلوك الانتحاري الأنومي anomic (دوركايم) وبين السلوك

(1) S. Shoam The mark of cain, op. cit. p. 19.

(٢) شلومو شوهام ، المرجع السابق صفحة ٤٨ وما بعدها .

الانتحاري المرتبط ببواعث ذاتية أنانية Egoistic نظرا لأن كلا النمطين قد صار محلا للوصمة لأسباب دينية . ويعتقد شلومو انه لا يوجد تأثير كبير للوصمة على من يرغب في القضاء على نفسه وذلك من وجهة نظر الضبط الاجتماعي .

(ج) النمط الهارب Escapist

وهو الذى يكون نتيجة لظروف الصراع راغبا في الانكماش أو التأخر retreatism ويضرب شلومو مثلا على ذلك سلوك المدمنين على المخدرات والمواد الكحولية والمتشردين . وهنا يشير شلومو الى دراسات ميرتون Mirton للعزلة حيث يفشل البعض في تحقيق أهداف اجتماعية ، وفي نفس الوقت يختزنون قواعد آمرة تقف عقبة أمام استخدام وسائل غير مشروعة لتحقيق هذه الأهداف . والنتيجة هي أن يعمل هؤلاء على التنازل عن الأهداف والوسائل ويصبحون لا اجتماعيين بصورة كاملة . ويمدد شلومو مجموعة من الظروف يرى أنها ترتبط بموقف الصراع السابق ذكره مثل عدم الوفاق بين الزوجين ، والخلاف بين الوالدين على القيم الأساسية ، والمواقف تجاه السلطة ، والملكية الخاصة ، والثقافة ، والالتجاء الى القوة والعنف ، والصراع بين الآباء والمؤسسات الاجتماعية . . . الخ .

(د) النمط البوهيمي Bohemian

يفرق شلومو بين البوهيمي الحقيقي وشبه البوهيمي pseudo-bohemian ويرى أن هذا الأخير يخضع لتوجيهات الغير ولا يعد منحرفا في سلوكه ولا يخرج عن توقعاتهم . وإذا كان البوهيمي لا يحفل بالقيم والقواعد في المجتمع الذى يعيش فيه فانه كثيرا ما يدخل في صراع السيطرة على السلطة والحصول على المركز الاجتماعى وتحقيق الثورة . ان طبقة الانحراف البوهيمي تتمثل في الانفعال الفيزيقي والأخلاقي عن الجماعة ، والنظر بصورة مختلفة الأمور وكذلك وجود اختلاف في ترتيب القيم . وإذا كان السلوك البوهيمي قد يعد أحيانا نواة للثقافة الفرعية Sub-culture إلا أنه في غالبية الأحيان ينقلب الى سلوك شبه بوهيمي . وأحيانا ما تنقلب الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالسلوك البوهيمي الى قبول من جانب المجتمع بل وأحيانا ما يشيد هذا الأخير بمثل هذا السلوك وذلك عند تغير مواقف الآخرين من السلوك البوهيمي . والمثل على ذلك يبدو واضحا من سلوك الخنافس Beatles وقبول بعض المجتمعات لهم .

(هـ) المنحرف بالصدفة Accidental Deviant

قد يرتكب الفرد بعض الأفعال التي تعتبر انحرافا بمعناه الصحيح ولكن ليس بصورة عمدية قصدية مصمم عليها . ومثل هذا السلوك قد يتكرر في بعض عدة مرات في حياتهم ولفترات قصيرة . وتعتبر عملية ضبط مثل هذا السلوك سببا له فقد تتحقق واقعة الضبط أو لا تتحقق وبالتالي يوصف الفعل بالوصمة أو يمر دون أن يلاحظه أو ينكره احد . وعلى أساس هذا التغير يكون الانحراف العارض أو بالصدفة نمطا قائما أو مجرد ظاهرة عابرة . ويضرب شلومو المثل على ذلك بتصرفات الأحداث وخاصة السرقات الصغيرة ، أو استخدام العنف ، أو اشباع رغبة محرمة ، أو الهرب من المنزل . . . الخ .

(و) الانحراف المكتسب Acquisitive Deviant

يتميز هذا الانحراف بأنه نادرا ما يخضع للوصمة الا اذا عملت أجهزة تنظم العدالة الجنائية على الكشف عنه ويتم وصوله الى علم الشرطة والقائمين على تطبيق العدالة . ومع ذلك قد لا تلحق الوصمة البعض في مثل هذه الأحوال بسبب مركزهم الاجتماعي أو الاقتصادي . وينطوي تحت هذا النمط جرائم الخاصة white-collar وجرائم رجال الأعمال التي تتملكهم الرغبة في الحصول على أكبر قدر من المال في أقرب وقت ممكن . ويرى شلومو أن الاجرام المكتسب يمكن تقسيمه الى اجرام مكتسب عارض واجرام مكتسب محترف .

(ز) النمط الفوضوي الثائر Chaotic Rebels

يعد هذا السلوك وبخاصة بين الشباب عاملا مهيئا للوصمة ، وتعتمد هذه الأخيرة على توحد البالغين أو عدم توحدهم مع نمط النشاط الذي يقومون به . ويعتبر هذا النمط الفوضوي الثائر من قبيل الثورة بلا سبب والتي يعبر عنها الآن بثورة « الرفض » Negatism ان قيم ونظم الجماعة في هذه الحالة تكون محلا للرفض والنقد بل والهجوم ، ولكن لا تكون هناك بواعث أو دوافع لهذا الرفض أو على الأقل تكون بواعثها ودوافعها مبهمه . وغالبا ما ينتظم أهل الرفض في عصبة لها قواعدها وقوانينها وطرق تصرفاتها وشاراتها .

ولذلك كيف شلومو « السيكوباتية » على أنها وصمة وتعبير عن عدم التوافق مع القيم السائدة ، وذلك لأن السيکوبات لا يختلف بالضرورة عن بقية الأفراد وخاصة في بناء شخصيته الانسانية .

(ح) العصيان الفكرى Ideational Rebellion

هذا النمط هو أكثر الأنماط توجيها للخارج ولذلك فهو عرضة لرد الفعل الاجتماعى العنيف سواء كان هذا الأخير ايجابيا أو سلبيا . ان هذا العصيان الفكرى هو قلب نظام الحكم واحداث تغيرات اجتماعية أو اقتصادية أو دينية . قد يكون مبعثه العقيدة وهنا يكون الطريق ممهدا لتحقيق المساواة أو العدالة أو الثورة أو السلام أو المتعة . . . الخ . وعادة ما يسبق هذه الثورة اختزان وقبول الأهداف وقواعد ونظم الجماعة الخاصة . ويلاحظ هنا أن القوى التى نفث وراء الوصمة الاجتماعية غالبا ما تكون جميعها مهمة للنهاية ، كما أن الوصمة ذاتها تعد عاملا غير ثابت فى وصف السلوك . ويضرب شلومو مثلا على ذلك بالقول « عندما كان باتستا فى الحكم كان كاسترو خائنا وثائرا ومجرما » .

(ط) المنحرف الغيرى Altruistic Deviant

حيث يعرفه شلومو بما قاله برنارد شو « ان الطريق الى الجحيم مرصوف بالنوايا الحسنة » . والسلوك المنحرف هنا يعبر عن رغبة فى تخفيف آلام الغير ومساعدة الآخرين على التخلص من الحياة كما هى الحال بمساعدة المصابين بمرض عضال . ويضرب شلومو مثلا على ذلك بما قاله جاك روبى عندما قتل لى ازوالد أنه فعل ذلك لراحة جاكلىن كيندى من الآلام . ويضع شلومو فى هذا الفريق كل من يسرق أو يكذب أو من يلحق بنفسه ألما جسمانيا أو عقليا . وهو يعتقد خطأ أن هذا السلوك يحقق مساعدة للغير (١) .

(1) S. Shoham, Crime and Social Deviation, Henry Regnary Company; Chicago 1966, p. 249.

٢ - انحراف القيم الاجتماعية :

إذا كانت الوصمة الاجتماعية تعتبر متغيراً ثابتاً فإن الافتراض القائل عند شلومو هو أن انحراف القيم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلوك المنحرف . ويحلل شلومو العلاقة بين انحراف القيم والسلوك المنحرف والوصمة الاجتماعية والانحراف الاجتماعي . ومن خلال ذلك التحليل يتكلم عن أنماط للحياة ترتبط بانحراف القيم (١) . وفيما يلي عرض لهذه الأنماط .

(أ) المتضامن Solidarist

يوجد في كل مجتمع أولئك الذين يحترمون القانون ويطيعون أوامرهم ويعتبرون من المواطنين المحترمين . وهذا الفريق عند شلومو يمثلون الطبقة المتوسطة أو ما يقابلها في الدول الاشتراكية . وهناك اتفاق عام بين رجال الاجتماع على أنه كلما سار المجتمع نحو التصنيع أو التحضر أو التخصص أو البيروقراطية ، كلما زادت حدة الضغوط في سبيل التوافق والتضامن . ويرى شلومو أنه يمكن القول بصفة عامة أن التضامن والتوافق هو نتيجة للصراع بين درجة تخصص المجتمع Specialization ودرجة تخصيص الأفراد .

(ب) المجنى عليه Victim

نظراً لأن الوصمة الاجتماعية الناتجة عن الجريمة والانحراف ما هي إلا عمل من أعمال السلطة التي تمارسها النخبة المنتقاة من الحكام ، فإنها قد استخدمت بصورة واسعة لتحقيق عديد من الأغراض بغض النظر عما إذا كان الشخص الموصوم مذنباً أم بريئاً ، متطابقاً مع قواعد المجتمع أو منحرفاً . إن الوصمة الاجتماعية قد أصبحت سلاحاً مفضلاً وخاصة في المجال السياسي .

(جـ) الصراع الداخلي Inner conflict

يتحقق هذا الصراع لدى النمط الهارب والنمط الانتحاري عند الكلام عن أنماط السلوك المنحرف . وعلى الرغم من اختزان هذه الأنماط للقيم والقواعد الأساسية للمجتمع ، إلا أنها تكون عادة معارضة لها أو على الأقل غير واضحة الأهداف بالنسبة إليها . والنتيجة هي وجود صراع داخلي يؤدي في الحالات المتطرفة إلى الهرب من الواقع والقضاء على الذات . والفرد في مثل هذه الحالات يقبل قيم الجماعة التي ينتمي إليها ، ونظراً لأنه يحاول

1 S. Shoham, The mark of Cain ... op. Cit. P. 75.

ولذلك يكيف شلومو « السيكوباتية » على أنها وصمة وتعبير من عدم التوافق مع القيم السائدة ، لأن السيكوبات لا يختلف بالضرورة عن بقية الأفراد وخاصة في بناء شخصيته

الإنسانية انظر : S. Shoham = Psychopath as Social Stigma, A myth Revised ; Corrective Psychiatry and Journal of Social Therapy, vol. 13, No. 1, 1967, p. 39-40.

استغراق هذه القيم دون أن يكون مستعدا لتقديم تنازلات من جانبه فانه يكون في النهاية الطرف الخاسر .

(د) المميز Privileged

هناك قاعدة مشهورة قوامها أن كل من كان قريبا من السلطة أو من واضعى القانون أو المتنفذين له أو من الحاكمين يشعر بأن له حرية في انتهاك القانون دون أن يخشى الوصمة الاجتماعية أو يعتبر منحرفا . ويضرب شلومو مثلا على ذلك بحالة أرجست كومت الذى كان يعيش لمدة طويلة على كنفى احدى البغايا الأمر الذى لم يؤثر في وضعه الاجتماعى أو الفلسفى . ويقول شلومو أن كثيرا ما يتردد في إسرائيل أن «ما يسمح به الحاخام لنفسه ويعتبره مباحا له يعد محرما على المواطن اليهودى العادى » .

والتفسير الوحيد لعدم وجود الوصمة الاجتماعية في مثل هذه الحالات — عند شلومو — هو أن الجانى يكون عادة تابعا لأصحاب السلطة أو النخبة المفضلة في المجتمع . ان الوصمة على المستوى الاجتماعى هى عمل من أعمال السلطة تمارس ممن يكون له القدرة على ممارستها ، وان أصحاب الامتياز أو المفضلون هم عادة من يستخدمون هذه السلطة والذين يكونون في مركز يسمح لهم ، بالحاق الوصمة بالغير .

(هـ) المتفرنج الشرقى Levantine

هو من يدخل في عداد أولئك الذين يتصرفون طبقا للمظاهر الخارجية لثقافة معينة ، وهم على جهل تام أو على الأقل عدم اهتمام بمضمون هذه الثقافة وفحوى القيم التى تتضمنها . ويضرب شلومو المثل على ذلك بأصحاب الحضارات الشرقية الذين يتعرضون للحضارة الغربية . ففي الشرق الأوسط نجد شعوبا تستخدم لغة الغرب وترتدى ملابسه وتمثل طرق حياته ، ومع ذلك ليست على وعى أو ليست لديها الفرصة لكى تهتم بالأدب الغربى أو الفن الغربى أو التاريخ الغربى أو بصفة عامة لا تختزن قيم الحضارة الأوروبية . وفي مثل هذه الحالات تكون النتيجة الفشل . . كليا أو جزئيا . . في التقليد أو الثورة على الواقع الخاص .

ويلاحظ ان ظاهرة التفرنج للجماعة تكون نتيجة لصراع ثقافى نابع من محاولة احتواء تغير اجتماعى مفاجئ . وهذه الحالة هى احدى المقدمات التى وضعها دوركايم عند تحليله لأصل ظاهرة الانومية .

(و) المتشكك Defiance

يمثل التشكك هنا انحرافا للقيم نابعا عن انفصال الشخص عن قيم الجماعة . فالمتشكك يقف بعيدا باعتقاداته وقيمه ولكنه لا يكون في تصرفاته بالضرورة منحرفا عن القواعد الاجتماعية التي تجد لها قبولا من الكافة . ويؤدي الجانب السلبي للتشكك الى رفض المجتمع والجماعة واعتبار كل منهما لا وجود له . وهذا الرفض هو شرط لازم لقبول أن الفرد ذاته هو وحده الحقيقة ذات المعنى والذي له وجود فعلى وما عداه فهو منعدم .

(ز) المنطبع للقانون Successful Sanction-oriented

ان الحاجز الذى يقف بين هذا الفريق وبين الجريمة والانحراف لا يتمثل فى ذلك الأثر المقيد الناتج عن اختزان القواعد القانونية ، ولكن الخشية والخوف من الجزاء وهو العامل المؤثر فى هذا المجال . وعلى هذا اذا اعتقد هؤلاء أنهم لن يخضعوا للعقاب أو لن يتم الكشف عن جرائمهم فانهم سيقترفون السلوك الاجرامى دون أن يتعرضوا للوصمة الاجتماعية .

تلك هى الأنماط التى ترتبط بانحراف القيم وتؤدي الى الوصمة الاجتماعية . عند شلومو شوهام وفى ذلك نجده يصل الى نتيجة نهائية عندما يعرف **المنحرف** Deviant بأنه من يرفض بصورة صريحة قيم الجماعة وينتهك قواعدها وبالتالي يوصم بالجريمة .

والملاحظ ان محاولات تنميط السلوك لم تحقق نجاحا فى مجال القانون وخاصة بين رجال المدرسة الألمانية ومن أشهر من حاول فى هذه المدرسة هو وولف Wolf تحت راية البحث عن معيار المحل القانونى باستخدام فكرة «السلوك النموذجى» Talertypus^(١) . ومحاولات التوصيف للسلوك قد اعتبرت محاولات شكلية لأنها ترتبط بتحليل الفعل والظروف التى تقترب به وبصفة خاصة تنميط الارادة والتعبير عن الارادة (العمد + الخطأ) والتنفيذ للارادة (الأنماط التجريبية والأنماط الشخصية — الأنماط الوقتية — الأنماط المستمرة) . ولقد اعتبر علماء الاجرام السلوك فى ذاته مجرد أحد الدلائل indice على الحالة الخطرة لا عاملا أساسيا من عوامل السلوك الاجرامى .

(1) G. D. Pispir, Introduzione alla parte speciale del diritto penale, vol. 1, 1948, p. 28.

والملاحظ على الأنماط التي أوردتها شلومو تحت بند السلوك المنحرف
أما أنها تتكلم عن تأثير العامل النفسي (النمط الذاتى - والنمط الانتحارى الخ)
أو تتكلم عن دور صراع القيم (النمط الفوضوى الثائر - العصيان الفكرى..)
أو صراع الثقافة (النمط البوهيمى) وهذه الأنماط بلا شك تدخل تحت
العنصر الثانى للوصمة الاجتماعية - على حد قول شلومو - لعنصر السلوك
المنحرف .

وإذا ما تناولنا أنماط انحراف القيم عند شلومو سنلاحظ ما يلى :

١ - أن المتضامن لا يمثل أى انحراف فى القيم وهو على حد قول شلومو
من يحترم القانون وينطيع أوامره ومن ذلك فهو لا يعد نمطا لانحراف القيم .

٢ - إذا ما سلمنا بوجهة نظر شلومو بأن الوصمة الاجتماعية عمل من
أعمال السلطة فإن المجنى عليه إذن سيكون المجتمع كله لا الجناة ، وهو
لا يتفق مع المنطق السليم .

٣ - أنه لا يكون هناك فارق بين نمط المجنى عليه ونمط المميز نظرا لأن
المعيار واحد وهو القرب أو البعد عن السلطة أو عن واضعى القانون .

٤ - أن المتعرج الشرقى Levantine باعتباره صراع للثقافة لا يقتصر
على الشرق الأوسط فقط بل على الشرق الأقصى (اليابان) كذلك وعلى
غالبية دول أمريكا اللاتينية (شيلي) والدول الأفريقية .

٢ - نموذج الوصمة الاجتماعية Model

رأينا أن شلومو يحاول تصنيف الأفراد على أساس متغيرى السلوك
المنحرف ، وانحراف القيم . إلا أن التصنيف بمفرده لا يكفى لارساء قواعد
نظرية الوصمة الاجتماعية وخاصة عندما يكون الأمر متعلقا بتحديد علاقة
السببية للسلوك الإجرامى فى داخل هذه الأطر المجردة . ولذلك نجد

(١) وقد عرّض شلومو فى مؤتمر مدبرى مراكز البحوث الذى عقده فى استراسبورج تحت
إشراف المجلس الأوروبى - نوفمبر ١٩٦٩ تصوره لنموذج يضم العوامل الاجتماعية للسلوك الإجرامى
فى إسرائيل بحيث يضم العناصر التى تعمل فى داخل العائلة ، والعوامل السكانية ، والعوامل
الاقتصادية ، والصراع العنصرى . ويعتبر شلومو هذه العناصر السابقة ممهدة لتواكبها - فى حللة
الانحراف الجرامى - دينامية خاصة لعملية المشاركة Association فى جماعة .

يتكلم عن نموذج Model للعوامل الاجتماعية Social factors للمنحرفين
الأفراد والانحراف الجماعي Deviant groups (١).

ومن تحليل هذا النموذج كما سنرى تظهر حقيقة نظرية الوصمة
الاجتماعية على اعتبار أنها هي أيضا نظرية توفيقية لا خلاف بينها وبين
النظرية التكاملية للعناصر السببية للظاهرة الإجرامية (٢).

لقد عمل شلومو على تقسيم علاقة السببية بالنسبة لانحراف
الأفراد Causal process إلى مستويين التحليل . المستوى الأول
يتضمن على **العوامل الممهدة** predisposition configuration

والمستوى الثانى يجمع سلسلة **الضغوط الدينامية** التى تعمل على دفع
الفرد الى المساهمة فى جماعة إجرامية واستغراقه لأنماط سلوكها . ويلاحظ
أن العوامل الممهدة تمثل مجموعة من العوامل ترفع درجة امكان Probability
أن يكون الفرد فى ثقافة معينة عرضة للضغوط الدينامية السابق ذكرها .

ويعرض شلومو متغيرات السببية على شكل عناصر مرتبطة ببواعث
نفسية ، وضغوط اجتماعية - نفسية ، وأخيرا تأثير الوصمة باعتبارها
عملا من أعمال السلطة .

يقول شلومو فى تحليله لسمات **البواعث النفسية** باعتبارها من
ديناميات السببية - أن الوصمة الاجتماعية هى حصيلة outlet الميل
الى العدوانية والشعور بالذنب ذلك لأن هذه الميول الانحرافية هى المصادر
اللاشعورية للوصمة الاجتماعية . وتعتمد الوصمة على الشعور بالذنب
الذى بدوره يعتمد على الميول الاجتماعية أو الانحرافية لدى الفرد . وتصبح
الوصمة فى صراع هذه الميول الاجتماعية مع قواعد المجتمع ونواحيه بديلا

(١) انظر :

S. Shoham , Research in criminology in a country of Social change,
seventh conference of Directors of criminological Research institutes, council of
Europe, DPC/CDIR (C9) 32, p. 7.

(2) S. Shoham, Social stigma and the criminal crops; the Irish Jurist, Univer.
college, Dublin 1968, P. 14.

وكذلك كتابه من « الجريمة والانحراف الاجتماعى والمرجع السابق صفحة

٩٨ ، ومقال الوحدة الاجتماعية والانحراف ... والمرجع السابق صفحة ٤٠٧

لا شعورياً للجزاء الذى يرغب الموصوم فى ايقاعه على نفسه . وبهذه النتيجة نجد شلومو يستعير تفسيرات علم النفس التحليلى وخاصة بالنسبة للتوازن الضرورى بين عمليات الهدم الذاتى والعدوانية لدى الفرد وبين رقابة الأنا العليا . ولهذا نجده يؤكد : كلما كانت الميول الانحرافية الذاتية قوية كلما كان هناك ميل نحو الحاق الوصمة بالآخرين . وإذا كان هذا الميل الأخير قويا فان الأنا العليا تكون الخاسرة فى معركة الصراع .

ويستخدم شلومو ايضا بالنسبة للعناصر الأخرى النفسية أفكار علم النفس التحليلى حيث يرى أن هناك عنصرين آخرين يعتبران من البواعث النفسية هما : توجيه المشاعر Displacement of Resentment وكبش الفداء Scapagoat ويقصد من توجيه المشاعر تحريك العدوانية نحو مصدر غير حقيقى ، وبمعنى آخر نقل لعمليات الاحباط لدى الموصوم الى مصدر بديل . أن هذا التوجيه والتحريك يعتبر من آليات الدفاع الحيوية لحفظ التوازن (١) .

وإذا انتقلنا الى الضغوط الاجتماعية فاننا نجد أن شلومو يعالج عملية انتقاء الأهداف Choice of objects من الموصوم . أن عملية الانتقاء تكون عادة محكومة بتلك الاختلافات الفارقة التى مصدرها حالة الخوف والقلق التى يعانى منها الموصوم . ونظرا لأن هذا الأخير لا يستطيع أن يتحد identify مع المجنى عليهم فانه يقوم بعملية اسقاط ونقل عدوانيته الذاتية وشعوره بالذنب وذلك على شكل وصمة اجتماعية . وتؤكد عملية الانتقاء هذه نظرا لعدم فقدان الثقة بصورة نسبية علاوة على عدم مقاومة الوصمة ذاتها . كما أن عملية الانتقاء لاتخضع لأى قاعدة لانها تتم بصورة لا شعورية ومع ذلك فهى لا تعتبر عشوائية (٢) .

ويعتبر شلومو الوصمة الاجتماعية احدى منجزات الحضارة حيث تستخدم كآلية خادعة عندما يتم فشل تحقيق الأهداف التى يرغب فيها الجانى أو على الأقل عندما لا تتحقق هذه الأهداف بصورة كاملة . أن الفرد الذى يشب فى عائلة تفرمها الخلافات ويعتريها التصدع والتوتر يميل الى القلق وعدم الاستقرار الأمر الذى يؤدي به الى الطموح والرغبة الشديدة فى السلطة بغية التغلب على هذا التوتر الذاتى والحصول على

١ - انظر شلومو شوهام « الجريمة والانحراف الاجتماعى » . المرجع السابق صفحة ٩٦ .

٢ - المرجع السابق صفحة ١٠٤ .

الاستقرار الذى ينقصه . وتشكل هذه التفاعلات دائرة مغلقة لهزيمة النفس Self-defeating ، فكما فشل الفرد فى تحقيق منجزة اجتماعية كلما زاد احباطه وعدم استقراره وكلما زاد تعطشه الى هذا الاستقرار .

وتؤدى هذه الحالة به الى الفشل التام . وهنا تأتى آليات الاسقاط projection كاجابة سريعة للحالة السابقة حيث تقدم للفرد تفسيراً وتبريراً للفشل الذى لحق به وتدعوه الى نقل المسؤولية والقائها على عاتق الغير (١) .

يبقى اذن الوصمة الاجتماعية كعمل من أعمال السلطة ، وهنا نجد ان الوصمة لعدم التأقلم maladjustment يتم اكتسابها بصورة تشبه تلك التى تلحق بالمجرم . وليس من الضروري أن ترتبط الوصمة بقواعد العدل أو الميثافيزيقيا أو العدالة ولكنها ترتبط عادة بفعل من أفعال السلطة الذى يوجه الى الفرد أو الجماعة . ان الضغوط وأفعال الاجبار والوصمة تمارس بواسطة الجماعة عندما يعتدى على بعض القيم والمصالح فيها . ولا يوجد أى معيار آخر يكون له نفس المعنى السابق ، فالعدالة الطبيعية والوضعية وقواعد العدل والشفقة والقيم الوضعية هى معايير شكلية مثالية للفرقة بين الصالح والطالح وبين المنحرف والمتأقلم . ولهذا نجد شلومو فى تأكيدده لهذا المعيار الأخير يشير بصورة واضحة الى أن معيار التفرقة بين الجانى ومن يحترم القانون هو عامل الحاق الوصمة الاجتماعية .

٣ - العناصر المكملة للوصمة الاجتماعية

يستخدم شلومو فى نموذج الوصمة الاجتماعية بعض العناصر المكملة التى ترتبط بالظروف الايكولوجية أو السكانية Ecological Factors ، والظروف الاقتصادية Economic factors . ويعتقد شلومو أن المناطق الصناعية والمناطق التجارية فى مدينة تل ابيب ومدينة يافا قد سجلت أعلى نسبة للجرائم اذا ما قورنت بالمناطق الأخرى فى هاتين المدينتين ، ويرى أن هذه النتائج قد تعضد الفرض الذى ترغب مدرسة شيكاغو تحقيقه فى دراستها على الشخصية والجريمة (٢) .

ومن المعروف أن العوامل الاقتصادية وتأثيرها فى ظاهرة الجريمة كانت موضوع القرن الماضى ودراساته ، وخاصة منذ اعلان النظرية الماركسية

(١) المرجع السابق صفحة ١٠٩

(٢) S. Shoham, Social Stigma and the criminal group op cit. p. 16.

التي ترى أن جميع أنواع الجرائم بما فيها القتل والاغتصاب ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقر • Poverty

ويرى شلومو أن دراساته في إسرائيل تؤكد أن الجريمة ترتبط بصورة غالبية بالطمع greed ولا ترتبط بالحاجة need (١) . ويرى أنه من الخطأ ربط كل من الفقر أو الفنى بالجريمة أو الجناح فلقد أجرى دراسة على عصابة من المنحرفين في أسوأ المناطق وأفقرها في تل أبيب ، وكان المطلوب معرفة من هم الأحداث ذوو الاطار المرجعي الاجتماعي الاقتصادي المتشابه والذين يعتبرون من أعضاء العصابة ولم يشتركوا في نشاطها الاجرامي . وكان الفرض الذي يقف وراء المدرسة هو أن صراع المواقف في عملية التنشئة الاجتماعية تعمل على تمثيل بعض القواعد التي تقف حاجزا أمام الحلول الاجرامية ، وبذلك فإن عدم الالتجاء الى العنف كوسيلة لحل المشاكل هو العامل الهام الذي يفرق بين المنحرف وغير المنحرف اللذين يتعرضان لنفس الظروف الاقتصادية (٢) . واثبات هذا الفرض يعد عاملا مساعدا هاما في تفسير زيادة نسبة الانحراف بين بعض الجماعات العنصرية كالزنج مثلاً الذين يختلفون عادة في البناء العائلي عن نموذج العائلة الحديثة وذلك لأسباب تاريخية . كما أن هذا الفرض يساعد على حل المشكلة الدائمة التي مقتضاها ، أن بعض الأحداث الذين يعيشون في أكثر المناطق الفقيرة سوءاً من حيث الظروف الاقتصادية الرديئة وعصابات الاجرام وسوق البغاء — هم الذين ينحرفون بينما العدد الكبير من الشباب في هذه المناطق لا يتم انحرافهم .

وبحث شلومو عن أثر العوامل الاقتصادية والانحراف في المستعمرات اليهودية Kibbutzum ويعتقد أن هذه المجتمعات المغلقة مثالية للقيام بالدراسات حول العلاقة بين الأفراد والنظم القاعدية للجماعات . واعترف شلومو أنه من الصعب الحصول على بيانات بشأن الانحراف والجريمة من المستعمرات اليهودية ذلك لأن مديريها يترددون عادة في الاعلان عن احصائيات الجريمة فيها وخاصة بالنسبة لجرائم السرقة واستخدام العنف ولا يبلغون عنها الشرطة ولا هيئات الاختبار القضائي . ومع ذلك وصل شلومو الى نتيجة مقتضاها أن معدلات الانحراف تكون أكثر انخفاضاً في المستعمرات التي تكون فيها الظروف الاقتصادية منخفضة وذلك اذا قورنت

(1) S. Shoham, Economic conditions and crime in Israel; in Criminologies, Vol. VII, No 1, 1969, p.1.

(2) S. Shoham, Conflict situations and delinquents solutions; Journal of Social Psychology, 1964, P. 185.

بالمستعمرات التي تحطم فيها الرفاهية الاقتصادية الأنماط الأساسية للتجانس من خلال عدم المساواة في توزيع سلع الاستهلاك واستغلال العمل ووجود فرص امتصاص أنماط الحياة العصرية وعدم المساواة في توزيع حصص التعويضات الألمانية . ويرى شلومو أن الضيق الاقتصادي أو الرفاهية الاقتصادية ترتبط بالجريمة والجناح على نحو شخصي Subjectively وبصورة يحددها الشخص ذاته . وقد يتم التعبير عن الحاجة الاقتصادية بصورة مالية ، ولكن شلومو يرى أن أقرب المتغيرات إلى الحقيقة هو مدى الشعور النسبي لدى الفرد بالكفاية الاقتصادية ، وهو الشعور الناتج عن الصراع بين تعرض الفرد لعمليات الاستهلاك الاقتصادي والتوزيع غير العادل للفرص الاقتصادية .

ثانيا : الدراسات الميدانية لنظرية الوصمة الاجتماعية

إذا كان شلومو يعتبر الوصمة الاجتماعية إحدى منجزات الحضارة فإنه لم يأت بجديد في التحليل السوسيولوجي للظاهرة الإجرامية ، خاصة وهو يبين العلاقة بين الصراع الحضارى Culture conflict والتغير الاجتماعى Social change والهجرة immigration ويحلل شلومو العلاقة بين فلسفة الرفض negation والثقافة الفرعية وموقف المجتمع من هذا السلوك الموصوم ، ولذلك يتكلم عن جناح الأحداث لدى الطبقات المتوسطة والطبقات العليا في إسرائيل وبصفة خاصة يحدد عوامل السببية لجناح الأحداث عند الطبقة المتوسطة .

وأخيرا يحاول شلومو تطبيق نظرية الوصمة الاجتماعية على ظاهرة البغاء باعتبار هذه الظاهرة سلوكا منحرفا .

١ - الهجرة والصراع الحضارى في إسرائيل

يرى شلومو أن دراسة الصراع الحضارى يجب أن تتحقق على مستويين : المستوى الأول فردي بمعنى دراسة الصراع الحضارى باعتباره صراعا عقليا mental conflict والمستوى الثانى دراسة الصراع الحضارى على المستوى الاجتماعى (١) .

(1) S. Shoham, Culture Conflict as a form of Reference for Research in Criminology and Social Deviation, in Crime and Culture : essays in Honor of T. Sellin, Edited by E. Wolfgang 1968, P. 55.

والصراع الحضارى فى المستوى الاول هو صراع للقواعد norms التى يختزنها الفرد كعناصر للشخصية . وتحدد عملية مواجهة الفرد لمجموعة القواعد السابق ذكرها على النحو التالى : ان عملية اصدار القواعد بواسطة الجماعة تنطاب اعلانا عن ذلك السلوك التى ترغب الجماعة أن يسير الأفراد عليه . وهنا تباشر هذه الجماعة اشرافا ورقابة Surveillance للتأكد من احترام هذه القواعد وممارسة الحق فى تطبيق الجزاء Sanction على انتهاكها وقد يسير الفرد على هذا السلوك اما خشية من العقاب أو نتيجة لتوحده identification معها ، أو اختزانه هذه القواعد فى أعماق شخصيته وتصبح مسألة السير عليها أمرا صائبا يجب اتباعه . واذا ما حكمت نفس الموفق عدة قواعد غير متوافقة ولا متطابقة فيما بينها فانه نشور هنا فرص الصراع . وقد تظهر هذه الظروف خلال مراحل عملية اصدار القواعد ، واحيانا ، تؤدي هذه الصراعات الى تقوية قاعدة معينة تعمل على تنظيم سلوك خاص وتسير الى المدى الذى يكون فيه الفرد مستعدا للتأثر بالمخالطة الفارقة أو النوح العارق بما فى ذلك السقوط فى هاوية الجريمة أو السير على السلوك المنحرف باعتباره منهجا وطريقا للحياة (١) .

• وتوجد أنواع الصراع القاعدى منذ المراحل المبكرة للطفولة فى اطار الأسرة أو المجتمع المباشر فى المستويات الأخرى الأكثر عمقا للشخصية . وهنا يربط شلومو تحليله بمستويين للصراع : احدهما صراع القواعد فى المراحل الأولى لتشكيل حياة الانسان والذى قد يؤدي الى انحراف حتمى ، والى صراع للقواعد فى مرحلة التنشئة الأولى والذى قد يؤدي الى وجود علاقات رفض rejection لهيئات التنشئة . ويعتقد شلومو أن اسرائيل تعد معملا طبيعيا لدراسة الصراع الحضارى على المستوى الاجتماعى للأسباب التالية (٢) :

١ - يوجد فى اسرائيل أكثر من ٧٠ مجموعة عنصرية تلعب فى رحابها الاختلافات الحضارية لحوالى ٢٥ مليون من اليهود .

٢ - ظل سيل هجرة اليهود الى اسرائيل بصورة مستمرة منذ نهاية القرن الماضى حتى الآن حتى أنه يمكن القول بأن المجتمع الاسرائيلى قد تضاعف أربع مرات .

١ - شلومو شوهام : المرجع السابق صفحة ٦١

(2) S. Shoham and A. Abdel El Razek, Immigration, Ethnicity and Ecology as related to Juvenile delinquency in Israel, The British J. of Criminology, act, 1966, P. 39.

٣ — يعيش حوالى ربع مليون عربى منذ عشرين عاما فى اسرائيل حيث تعرضوا لنظم القيم اليهودية . وبعد حرب ١٩٦٧ تعرض حوالى مليون آخر من العرب فجأة للصراع الحضارى الامر الذى ادى بلا شك الى حدوث فجوة فى النظام القاعدى .

٤ — اختلاف التوزيع الريفى-الحضرى بحث شمل مجتمع المستعمرات اليهودية « الكوبتز » والمراكز الحضارية ذات المستوى العالى . وهذا الاختلاف يعد صالحا لتطبيق نظرية الصراع الحضارى على المستوى السكانى .

٥ — لقد لوحظ وجود ظواهر الانومية الاجتماعية وكذلك الظواهر المرضية الخطية *anomie* خلال فترات الحروب الثلاث فى ١٩٤٩ ، ١٩٥٦ و ١٩٦٧ .

٦ — صغر المساحة الافليمية اذا ما ربطت بالصراع الثقافى الموروث فى البناء السكانى .

وقد استطاع شلومو اظهار بعض سمات الصراع الحضارى وخاصة فى علاقته مع معدلات جرائم المهاجرين اليهود اذا ماتمت مقارنتها مع معدلات جرائم اليهود المولودين فى اسرائيل ومع معدلات اليهود الذين هاجروا الى اسرائيل قبل ١٩٤٨ . ومن المعروف أن ظاهرة تدفق اليهود قد أدت الى زيادة حجم السكان حيث نزل بفلسطين من اليهود فى عام ١٩٥٧ ما يعادل ٨٩٦٣٥٥ مهاجرا جديدا صار من الضرورى استغراقهم فى السكان القدامى .

وبتحليل شلومو للعلاقات بين الهجرة ومعدلات الجرائم تبين له أن هناك تأثيرا سكانيا واضحا بين اليهود الشرقيين واليهود النازحين من الدول الغربية (١) .

ومن هنا بحث عن فرض الصراع الحضارى لاختلاف الاطار المرجعى الثقافى-الاقتصادى والحضارى وخاصة بين المهاجرين من افريقيا وآسيا عن مثيله بين المهاجرين القادمين من أوروبا والأمريكتين . أن الصدام الذى يحدث بين القيم والقواعد والتقاليد التى يحملها معه كل يهودى شرقى وكل يهودى غربى هو الذى أدى الى زيادة معدل الجرائم فى اسرائيل .

ومع ذلك يعترف شلومو بأن الأمر يحتاج الى الدراسة العميقة الواسعة حتى يتم له تأكيد فرض الصراع الحضارى وعلاقته بالهجرة ، وخاصة عندما يشار الشك في مصدر هذا الصراع وتأثير العوامل الايكولوجية .

٢ - جناح الأحداث لدى الطبقة العليا والمتوسطة في اسرائيل

لقد رأينا أن نظرية الوصمة الاجتماعية ما هي الا تسمية حديثة لنظرية الصراع الحضارى . ويربط شلومو بين نظريته وبين جناح الأحداث على اساس تحليل تأثير الثقافة الفرعية Subculture وتبيان أثرهما في محمل ومدى جناح الأحداث من الطبقة العليا والطبقة المتوسطة - ولذلك نجد شلومو يبحث أولا عن مدى تطبيق أفكار الثقافة الفرعية على الجناح في اسرائيل . ويعنى ذلك تحديد مدى قبول أو رفض قيم الطبقة الوسطى والتثبت من نظرية كوهين في تشكيل عصابات الجانحين ونظرية أوهلن للفرص الفارقة differential opportunity (١) .

ويعتقد شلومو أن النظريات التي تركز على حالة Status القواعد والاختلافات بينها لدى الأحداث من الطبقة الدنيا والطبقة الوسطى لا تعتبر قياسية وملائمة للمجتمعات التي يكون فيها البناء الطبقي جامدا للغاية . ويطبق نظريته هذه على اسرائيل ويقول ان الطبقات في هذه الدولة لم تتشكل بعد ، واذا كان هناك كثير من المعايير المرتبطة بالتقسيم الاجتماعى الى مستويات الا أنه لا توجد وحدات مستقلة كافية لتدبير وجود نظرية كاملة لتشكيل الثقافة الفرعية الاجرامية (٢) .

وانعكست هذه الأفكار السابقة على الدراسة الميدانية « بناي - توفيم » Binei-Tovim اي جناح الطبقة المتوسطة والطبقة العليا في اسرائيل (٣) . وتهدف هذه الدراسة الى تحديد طبيعة الجناح بغية الكشف عن الضغوط التي تدفع بالأحداث نحو الحلول الاجرامية ، علاوة على دراسة المعاملة والسياسات المنعوية التي تتخذها الهيئات المتخصصة كالشرطة وهبئة الاختبار القضائي ومحاكم الأحداث .

(1) S. Shoham, R. Erez & W. Rookless, Value orientation and awareness of differential opportunity of delinquent and non delinquent boys in Israel, The British Journal of Criminology, 1965, P. 325.

٢ - شلومو وآخرين : المرجع السابق ... صفحة ٣٢١

(3) S. Shoham, Crime and Social Deviation of cit. P. 91.

وكانت عينة البحث تتكون من ١٢١٣ حدثا من الذكور و ٣١٧ من الإناث وذلك في فترة العمر من ١٤ — ١٨ عاما تم تسجيلهم في سجلات الاختبار القضائي في كل من مدينة تل أبيب وحيفا والقدس في عام ١٩٦٠ — وقد تم التمسك بالحد الأدنى للعمر على أساس انها تتضمن الذين يلتحقون بالمدارس الابتدائية ، كما أن سن ١٦ للذكور و ١٨ للإناث نعتبر حدا أقصى لا يعد من تجاوزها حدثا في النظام القانوني الاسرائيلي .

واهتمت الدراسة بتحليل المادة التي جمعت حول **العائلة** وبصفة خاصة البطالة والعمالة ، والتوزيع السكاني ، والبناء العائلي ، وعدد الأطفال في الأسرة وعدم الاستقرار العاطفي والسلبية عند الوالدين ، ومدة الإقامة في اسرائيل .

وكان الاهتمام بالنسبة **الجناح** منصبا على : محل الميلاد ، ونمط الثقافة التي تم تحصيلها ، وسمات الشخصية والتنشئة الاجتماعية ، واتجاه الجناح نحو الجريمة ، وأخيرا السوابق القضائية .

ومن تحليل هذه المتغيرات السابقة وصل شلومو الى النتائج التالية :

أولا : نتائج الدراسة من تحليل المادة عن العائلة

١ — من حيث **العمالة والبطالة** تبين أن هناك نسبة مرتفعة (٣٧ ٪) في عينة الدراسة تعتبر من العائلات ذات الدخل المرتفع ، وهو ما يؤكد الفرض القائل بأن جناح بناي توفيم له علاقة ذات معنى بارتفاع المستوى الاقتصادي وقد ظهر أنه لا يوجد أي اختلاف له معنى بين معدلات الأمهات العاملات في العينة الضابطة والعينة محل الدراسة .

٢ — من حيث **التوزيع السكاني** في مدينة تل أبيب فقط تبين أن عينة الدراسة في بناي — توفيم قد تركزت في شمال المدينة بالمناطق السكنية ذات الدخل المرتفع ، بينما جاءت العينة الضابطة من المناطق الشرقية والجنوبية التي تعتبر مناطق لدوى الدخول المنخفضة . وسجلت الدراسة أن أكثر معدلات الجناح في تل أبيب — يافا هي المناطق التجارية ومراكز رجال الأعمال وهو ما يؤكد نتائج دراسات مدرسة شيكاغو في التوزيع السكاني وعلاقته بالجريمة في المناطق الحضرية .

٣ — من حيث **بناء العائلة** تبين أن ظاهرة تصدع الأسرة بالطلاق والانفصال قد سجلت نسبة عالية في المجموعة الضابطة عنها في المجموعة محل الدراسة وعلى الرغم من ذلك فقد تبين أن الخلافات بين الزوجين وعدم الوثام لهما تأثير واضح على الحلول الاجرامية من جانب الجانحين .

٤ - فيما يتعلق بعدد الأطفال وتأثيره في الجناح ظهر أن الحلول الإجرامية في العائلات من الطبقة العليا والمتوسطة ترتبط بظاهرة الحماية الزائدة عن الحد التي يحاط بها الأطفال ، وهو الأمر الذي يوجد عادة بين الأسرة الصغيرة الحجم . ولقد تبين أن الخلافات بين الزوجين كان لها أثر واضح في الأسر الصغيرة عنها في الأسر الكبيرة . وتؤدي زيادة الأطفال في الأسر مع ضعف الرقابة إلى المخالطة الفارقة والانخراط في عضوية العصابات الإجرامية .

٥ - بالنسبة لعدم الاستقرار العاطفي والسلبية تبين أن معدلها بين آباء المجموعة الضابطة أعلى من آباء الجانحين من الطبقة العليا والطبقة المتوسطة .

٦ - سجلت الدراسة أن غالبية عائلات عينة الدراسة قد قدمت إلى إسرائيل من شرق وجنوب أوروبا (٦٢٪) .

ثانيا : نتائج الدراسة من تحليل المادة حول الجانح

١ - من حيث محل الميلاد ظهر أن غالبية الجانحين (٧٠٪) من الطبقة الوسطى أو العليا قد ولدوا في إسرائيل ، بينما سجلت العينة الضابطة أغلبية من الجانحين (٥٨٪) الذين ولدوا خارج إسرائيل ، ويرى شلومو أن هذه النتيجة تعضد الفرض القائل بأن بنى - توفيم يشكلون أولئك الذين ولدوا وشبوا وهم في حالة فراغ قاتل ، ومظهر اجتماعي - اقتصادي يعبر في الواقع عن عدم استقرار داخلي حملته معها العائلات المهاجرة على شكل آنومية وتنشئة اجتماعية خاطئة .

٢ - من حيث نوع التعليم تبين أن غالبية الجانحين في عينة الدراسة يوجدون في السنوات الأخيرة من المرحلة الأولية elementary schools والباقي في المرحلة الابتدائية Primary .

٣ - سجلت الدراسة بالنسبة لسمات التنشئة الاجتماعية وبعض سمات الشخصية الانحرافية المرضية النتائج التالية :

المجموعة الضابطة	بنى توفيم	السمة
١٤	٦	عدم التأقلم في مرحلة رياض الأطفال
١٠	٢	الهرب من المدرسة
١٢	٧	تغيير المدرسة بسبب الفشل
٢٤	٢	تقارير مدرسية رديئة
٢٠	٤	عيوب واضطرابات في الشخصية

٤ - بالنسبة لوقف الجانح تجاه الجريمة نجد أن هناك نسبة كبيرة بين عينة بنائى - توفيم تتخذ موقفا سلبيا يحيط به الشكوك والعصيان والثورة على المجتمع الاسرائيلى . وتعتبر الجريمة فى نظر هذا الشباب دعوة للدخول فى معركة مع هذا المجتمع ونطاقه القاعدى المعيارى . ويعتبرون المجتمع ذا وجهين متضادين ملئ بالتناقضات ويشير الدهشة والحيرة فى النفوس .

٥ - فيما يتعلق بالجريمة الحالية لا يوجد اختلاف ذو معنى بالنسبة لأنماط الجرائم بصفة عامة بين بنائى توفيم والمجموعة الضابطة . وقد سجلت الدراسة مع ذلك بعض النتائج المحسوسة بالنسبة لجرائم الاعتداء وعلى الملكية ، وجرائم التهجم الموصوفة بظرف مشدد ، وجرائم الاعتداء على النظام العام . ويعتقد شلومو أن هذه النتيجة ترتبط بسمة العدوانية التى تبدو فى الاتجاه الحالى للشباب وميلهم بصورة مباشرة لقضاء حاجاتهم الأساسية بكل الطرق .

أما بالنسبة للسوابق الإجرامية والقضائية فقد سجلت العينة (بنائى - توفيم) نسبة قدرها ١٩ ٪ ذات سوابق إجرامية ، بينما سجلت العينة الضابطة نسبة قدرها ٤٠ ٪ .

٣ - الوصمة الاجتماعية وظاهرة البغاء فى اسرائيل

لاحظنا أن شلومو فى تحليله للنموذج الخاص بالوصمة الاجتماعية قد جعل هناك مستويين للتحليل . الأول خاص بالسلوك المنحرف والثانى خاص بانحراف القيم . وقد عمل شلومو على تحليل عناصر السببية للوصمة فى السلوك المنحرف على أساس أنها دلائل تشير الى امكانية نسبها الى فرد معين او مجموعة معينة من الأفراد . أما العناصر الأخرى فهى التى تتعلق بمجموع الديناميات التى تدفع السلطة العامة أو أجهزتها الى الحاق الوصمة الاجتماعية بفرد معين أو مجموعة من الأفراد .

وقد حاول شلومو تطبيق هذا التحليل السابق على ظاهرة البغاء باعتبارها سلوكا اجتماعيا منحرفا ، وانصبت تحليلاته على فرض انتقال الوصمة بواسطة العائلة وبصفة خاصة الأب ، وشعور الفتاة البغى بالوصمة باعتبارها طرفا فى تلك العلاقة المنحرفة (١) .

(1) S. Shoham and Giora Rahaw, Social Stigma and prostitution ; British Journal of Criminology 1963, p. 407.

ويعتقد شلومو أن الفرض الأول يرتبط بالبند التالية :

- ١ — كبش الفداء كمخرج للعدوانية وتصور للشعور بالذنب من خلال الميل الى معاقبة الذات بصورة زائدة عن الحد .
- ٢ — وجود العائلة السلطوية رتوافر عناصر الشخصية الأتوقراطية .
- ٣ — التغير الاجتماعى بالنسبة للوالدين أو عجز كل منهما بصورة شخصية .
- ٤ — انتقال الوصمة مع التغير فى المركز الاجتماعى أو العجز الشخصى .
- ٥ — بالنسبة للعائلات اليهودية التى هاجرت من شمال أفريقيا يتحقق استغراق شخصية الفتاة البغى فى داخل الأسرة .
- ٦ — عدم استقامة فى أدوار السن والجنس فى موقف الأب تجاه الفتاة البغى .
- ٧ — كبش الفداء نتيجة لتوتر الأب مع زوجته .

أما البنود التى يفترضها شلومو بالنسبة للفتاة البغى فهى :

- ١ — تميز الفتاة عن بقية أعضاء الأسرة من وجهة النظر السلوكية أو الفيزيائية .
- ٢ — ادراك من يلحق الوصمة بأن الفتاة البغى لاحول لها ولا قوة .
- ٣ — ميل الفتاة البغى نحو التوافق .
- ٤ — ميل الفتاة الشديد للخضوع لامرة الغير وتوجيهاته .
- ٥ — وجود الفتاة البغى فى حالة شخصية عقلية غير سوية لفقدان السلطة والسيطرة .
- ٦ — تعريف موقفى لسمة التميز وذلك فى العلاقة الرمزية مع سبب التوتر الشخصى .

وإذا كانت هذه هى متغيرات عناصر السببية فى تحليل الوصمة وارتباطها بالبغاء ، فإن الأمر يحتاج الى شىء من الإيضاح ذلك أن هذه العناصر عند شلومو ما هى الا فروض سواء بالنسبة لانتقال الوصمة من الأب الى الفتاة البغى Stigma Transmission أو بالنسبة لاستقبال هذه الوصمة من جانب هذه الأخيرة .

ويرى شلومو أن التغير المفاجيء في حالة status ودور role الأب قبل وبعد هجرته الى اسرائيل يعتبر عاملا أساسيا في الوصمة ، فالى جانب الصراع الحضارى يوجد صراع الأدوار علاوة على تلك الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التى يقابلها المهاجر بعد انتقاله الى اسرائيل. وهذه الديناميات توجد في غالبية الحالات التى هاجرت من شمال افريقيا بعد نشأة اسرائيل وفي الموجات التالية للهجرة (١) .

والعنصر الثانى في انتقال الوصمة وتوجيهها نحو الفتاة يتمثل في ميل الأب نحو اعتبار الفتاة البغى كبش فداء كتعبير ومخرج للعدوانية التى يشعر بها وفي بحثه عن محل لالقاء التبعة عليه . ولذلك نجد أن التحليل النفسى يعتبر هذه الحالة بأن الأسرة تخضع للتعريف التسايطى authoritarian بمعناه الأنثروبولوجى .

ونظرا لفقدان الأب لدوره في الأسرة أو عجزه الشخصى الواضح فانه يعمل على نقل هذه الوصمة والقائها على « محل » يكون في هذه الحالة هو الفتاة البغى .

ولقد ظهر أن القواعد التى تحكم عائلات اليهود من شمال افريقيا تحظر على الفتاة أن تختار لها دورا رائدا خارج الأسرة بحيث يجب أن تمتص شخصية الأب كل ما عداها في الأسرة .

أما بالنسبة للفتاة فان العوامل الممهدة التى تجعلها صالحة لأن تكون وعاءا للوصمة بناخص في أنها عادة ما تكون مميزة عن بقية الأسرة . فقد تكون قديمة للغاية عامة يمكن القول بأن لها سمة خاصة بحيث لا تعد نموذجا لتلك الصورة التى تغطى عادة للفتاة اليهودية في شمال افريقيا .

وقد حاول شلومو البحث عن هذه الفروض في عينة من البغايا يعيشون في أكثر مناطق تل أبيب أهلة بالسكان . واستخدم في هذه الدراسة الطريقة العشوائية بحسب توفر المقابلات مع البغايا . وقد بلغ ما تمت دراسته بهذه الوسيلة ٧٠ فتاة بغية . وحتى يعمل شلومو على جعل هذه العينة ممثلة قام بمقارنة بعض المتغيرات السكانية لعينته بتلك الخاصة لعينة من البغايا تم

(1) S. Shoham and G. Rahav, Social Stigma and prostitution, Annales Internationales de Criminologie , 1967 , P. 496

الحصول عليهن من سجلات الشرطة التى تحتوى على أسماء البغايا المعروفين. فى جميع أنحاء اسرائيل . وقام شلومو باختيار ٤٨ بغيا بصورة عشوائية من هذا السجل وقارن بعض المنغرات السكانية بها بعينة البحث واستبعد من عينة الدراسة مجموعة السن المرتفعة لأنها عادة تكون لفتيات منحدرات من أصل أوروبى . وقد أدت هذه المقارنة الى نتيجة مقتضاها عدم وجود علاقة ذات معنى بين عينة البحث وبقية البغايا فى اسرائيل بالنسبة لعامل السن والدولة الأصلية التى هاجرت البغايا منها .

وقد تبين من الدراسة أن هناك نسبة مرتفعة من البغايا (٤٢ ٪) ينحدرون من المهاجرين اليهود من شمال أفريقيا . ونصف هذه النسبة السابقة قد هاجرت من مراكش وكانت أغلبية الفتيات البغايا تقل أعمارهن عن عشر سنوات .

وتبين أيضا أن نصف عدد آباء العينة (٥٠ ٪) يعملون بمهنة حرفية وأن الأب عادة (٥٥ ٪) يوصف بأنه سلطوى authoritarian وجامد rigid أما الأم فتقيم عادة فى المنزل (٦٠ ٪) أو تقوم بأعمال الخدمة فى المنازل (٣٣ ٪) .

وتعد الأم أقل جمودا وسلطة من الأب وتوصف بأنها تميل الى التساهل واللين .

وقد ظهر أن أكثر من ٦٠ ٪ من الآباء أو الأمهات مصابين بمرض عضوى وأن ٣٩ ٪ من هذه العائلات تعد من الأسر المتصدعة، وأن ٤٩ ٪ قد وصفت بأنها لاتصلح لوجود علاقات عائلية سليمة وخاصة بين الوالدين .

وسجلت الدراسة أن ٣٠ ٪ من الآباء مدمنين على المخدرات أو المسكرات ويعتقد شلومو أن الهجرة الى اسرائيل هى السبب فى تلك الحالة الاجتماعية والاقتصادية والحالة المرضية التى أصيبت بها هذه الأسر (١) .

وتعتبر الفتاة البغى فردا فى أسرة كبيرة العدد فلقد ظهر أن نسبة الأسر التى لديها أكثر من أربعة أطفال فى عينة البحث والتى بلغت ٤٦ ٪ من الفتيات البغايا لا يعرفن القراءة والكتابة ، وأن ٣٤ ٪ منهن قد تجاوزن السنة الرابعة الأولية .

١ - شلومو شوهام وجورا رافان ، الرخصة الاجتماعية ..

وقد أدت الحالة التعليمية المتدهورة الى جانب الارتفاع في نسبة الأعمار للفتيات الى لقاء مسئولية رعاية الأولاد في الأسرة على عاتق الفتاة البغي بعد حجزها في المنزل . وقد ظهر أن أكثر من نصف الفتيات (٥٧٪) قد هجرن الأسرة عندما كانت في الخامسة عشر من عمرهن ؛ وأن ٧٠٪ منهن قد هجرن المنزل في السابعة عشر . وقد قامت ٤٩٪ من العينة بالعمل خارج المنزل عندما بلغن الرابعة عشر من عمرهن .

وأخيرا اعترفت أكثر من ٦٠٪ من الفتيات انهن قد دخلن في نزاع مع الأسرة ؛ وأن ٦٥٪ منهن قد وصفن موقف الأب بأنه يعبر عن الفهم والاعتبار والمشاعر الدافئة .

The authors compiled some data in some researches dealing with immigration, middle class deviancy, and prostitution, to sustain the social stigma theory.

Our conclusion is that there is no stigma without motive, and the motive is in the 'king's table' that is to say the sub-culture-conflict.

Scientific Diagnosis of Criminality in Israel

By

Dr. ZEID M.

This is the second article dealing with the exploration of the deviant phenomena in Israel from the point of view of scientists and sociologists of that country (1). The fact that criminality there represents a "sui-generis" is by no means uncertain and inconvincible. In spite of the governmental approach in analyzing the statistics, the general trend of criminologists incline to give without success a scientific content. They depend on the fact that criminologists are kings without a kingdom, and guests who eat and drink on other tables. They gave a name to the theory "social stigma" which in reality is a theory without a context.

The social stigma theory seeks first the theoretical background in an attempt to fetch the so-called empirical data by empirical researches. On two principle levels of analysis, that is to say "deviant behaviour" and "value deviation" a list of patterns are described. The social stigma is considered a tool in the social control dynamism.

To give the theory a sophisticated and mystic configuration the authors speak about a "Robot" called "Model" of the social stigma. Its elements represent social factors analyzed in its correlation with psychological elements to give the component of the individual deviancy and deviant groups. The authors focused the light on the causal process, predisposition elements and dynamic pressure. The outlet gives us a truthful impression that there is no social stigma without a dependency on the culture-conflict theories.

(1) The first is published in the N.R. C.S No. 1. Vol. 16. March 1973, Cairo under the title "Traits of delinquency and deviant behaviour in Israel".

الدور الاجتماعي للشرطة من وجهة نظر علم الاجتماع

دكتور محمد عيسى برهوم

كلية الآداب بجامعة الأردن

مقدمة

لقد ارتبطت وظيفة الشرطي حتى زمن قريب بمهام كثيرة اختلفت في صيغتها عما هي عليه الآن . ولكن المهمة الرئيسية التي طفت على المهام الأخرى هي مهمة الكبت المستمر لأي عمل وطني يخدم مصلحة المجتمع وذلك باستخدام القوة . ويعود السبب في ذلك الى أن الأقطار العربية عانت من الاحتلال والاستعمار لفترات طويلة ، وطوال هذه الفترات لم تكن الساطة في تلك الأقطار ممثلة للشعب بل كانت غريبة عليه تمثل سلطة المحتل المستعمر الذي يسعى لتحقيق مصالح معينة ، ولا يتورع عن استخدام أية وسيلة يحقق عن طريقها ما يسعى لتحقيقه . وقد سخر كل إمكانيات المجتمع لخدمة تلك المصالح بما في ذلك جهاز الشرطة كأحد الضوابط الاجتماعية لتنظيم المجتمع الذي يريد ، غير عابئ بما يتركه هذا الاستخدام اللاإنساني للشرطة من أثر سيئ على العلاقة الاجتماعية التي يجب أن تكون ودية بين الشرطة والشعب . ومن هنا نجد أن صورة رجل البوليس قد ارتبطت في ذهن المواطن على مر فترات الاستعمار السياسي بصورة الرجل المستبد الذي ينفذ أوامر السلالة الحاكمة في كبت الحريات وارهاب الناس كلما دعا الداعي لذلك . وقد امتدت هذه الصورة الى أبعد من ذلك لتشمل الأطفال ، إذ أن الأم إذا أرادت أن تضع حدا لمشاكسات ولدها فأنها تخيفه برجل البوليس . ولا يجب أن نغفل من أثر ذلك على نفسية الطفل ، إذ أن الطفل في مراحل تكوين وبناء شخصيته يحتاج الى معرفة الحقيقة ، وهو في عملية التنشئة الاجتماعية الأولى أشبه ما يكون بالعجينة اللزجة السهلة التشكيل . ووجه الخطورة في هذا كله يكمن في الربط بين صورة الشرطي وبين من يخيفه وقد يمتد إليه أراءه فهو بالنسبة له يمثل مصدر الاحباط . وهكذا ينشأ الطفل ويتزعزع على كراهية رجل البوليس وهو لا يعرفه ، ويظل يرهب جائئه باستمرار . وتتدعم هذه الفكرة إذا صادف الطفل رجل بوليس تنطبق عليه المواصفات المذكورة آنفا مما يخلق هوة سحيقة بين رجل البوليس وبين المجتمع ممثلا في أجياله الصاعدة ، فبدلا من أن ينظر الى رجل البوليس على أنه الشخص الذي يحافظ على سلامة وأمن المواطن ينظر اليه كمهدد لهذه السلامة وذلك الأمن . والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو : من المسؤول عن

هذا الوضع ؟ هل هو رجل البوليس أم المواطن أم الاثنان معا ؟ ان المسؤولية لا تنحصر في احدهما دون الآخر . فقد بينا أن الأسباب التاريخية والظروف السياسية التي عاشتها المنطقة العربية قد أوجدت مثل هذا الوضع ، إذ لعب الشرطى دور المنفذ لرغبات السلطة التي لا تتفق مع رغبات الجمهور ولا تخدم الشرطى في نقل الصورة الحقيقية عن نفسه وعن دوره في تلبية رغبات مواطنيه وخدمتهم .

الحاجة الاجتماعية لجهاز الشرطة

لا بد من توضيح الحاجة الاجتماعية التي دعت الى قيام جهاز رسمي يقوم بمهمة الضبط الاجتماعى الى جانب أدوات الضبط الاجتماعى الأخرى . تنبع الحاجة الى هذه الأدوات من الضبط من حاجة أى مجتمع مهما صغر حجمه الى ضبط سلوك أفرادهِ والتنبؤ بمثل هذا السلوك . ان نظام المجتمع يستند الى مجموعة من الأوامر المتشابكة يقبل الفرد بموجبها القيام بمجموعة من الواجبات ويتوقع في المقابل أن تؤدي له مجموعة من الحقوق . ولا يمكن لمجتمع من المجتمعات أن يعمل بانتظام الا اذا أدى معظم أفرادهِ أدوارهم ومهامهم بنجاح ، وتلقوا في المقابل حقوقهم كاملة غير منقوصة . من هنا يبرر اعتمادنا على رجل البوليس في حمايتنا حتى نقوم بهذه الأدوار من أجل المحافظة على سلامة النظام الاجتماعى . وقبل أن نستطرد في الحديث عن كيفية نشأة الشرطة كنظام اجتماعى وما هى الحاجة لظهور هذا النظام من وجهة النظر الاجتماعية يحسن بنا أن نقف قليلا عند مفهوم الضبط الاجتماعى . يعرف كل من هورنون وهانت الضبط الاجتماعى بأنه المصطلح الذى يشير الى كل الوسائل والعمليات التي تحقق الجماعة أو المجتمع عن طريقها انسجام وتوافق أعضائها مع التوقعات الموضوعية (١) . وتجدر الإشارة هنا الى أن الذى يساعد على القيام بهذه الأدوار على الوجه الأكمل هو عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بعملية تشكيل لرغباتنا وعاداتنا وتقاليدنا . فاستيعابنا لهذه الأنماط الثقافية جميعا يوفر علينا كثيرا من الجهد والوقت الذى يمكن أن نصرفه في التفكير في اتخاذ قرارات تتعلق بأعمال روتينية أصبحت كذلك لاننا تعلمناها ونشأنا عليها ، وذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية نفسها . واذا تم فهم الانسان لهذه الأنماط من خلال هذه العملية فان أفراد المجتمع طوعا وبدون أدنى تفكير ينصاعون لمعايير المجتمع ويحافظون

(1) Paul Horton and Chester Hunt, "Sociology", New York : McGraw- Hill, 1964, P. 149.

على التوافق مع تلك المعايير . ولكن الأمر ليس بهذه البساطة . فعملية التنشئة لا تتم بالشكل الذى نحب ونرضى ، ولذا فإنه لا بد من وجود أدوات للضبط الاجتماعى غير العادات والتقاليد حتى نحافظ على التزام افراد المجتمع بأنظمة ومعايير مجتمعهم حفاظا على مصلحة ذلك المجتمع وصونا لنظامه من التفكك والتعرض لخطر الانهيار .

ويرى لابيير Lapiere بأن الضبط الاجتماعى ينبع من حاجة الفرد الى احتلال مكانة فى جماعته الأولية (١) ، وتكون عملية الضبط الاجتماعى فى هذه الحالة قوية نظرا لأن العلاقات الاجتماعية التى تربط بين أفراد الجماعة تتسم بالقوة وتغلب عليها صفة العودة والتفهم الكامل . وهكذا فإن الجماعة تعمل كقوة مؤثرة وضاغطة على أفرادها فى التزامهم لمعاييرها والتقييد بأحكامها الموضوعة . وتجدر الإشارة فى هذا المجال الى أن القوة الضابطة الهائلة التى تتمتع بها الجماعات الأولية فى ضبط سلوك أعضائها والتحكم فيه لا تعدلها قوة فى أية جماعة أخرى . وهذا ما يميز الجماعات الأولية عن الجماعات الثانوية ، اذ نجد أن الجماعات الأخيرة تحتاج الى أدوات ضبط رسمية لتحافظ على حسن سير أفراد المجتمع ولتجنب النظام الاجتماعى أية محاولة للنيل منه ، وهذا لا يتأتى الا بوجود رجل الشرطة الذى يحافظ على سلامة سير النظام الاجتماعى . ففى المجتمعات البدائية والمجتمعات النامية على حد سواء ، حيث تكون الجماعات المكونة أكثرها أولى ، يكون تعرض المجتمع لأى عمل يخل بحسن سيره يكاد لا يذكر ، فكل فرد يولد فى جماعات تربوية معينة ، الأسرة والعشيرة والقبيلة ، ويكتسب وجوده الاجتماعى من انتمائه لهذه الجماعات ، ولا يستطيع أن يغير انتماءه هذا لأنه يفقد بذلك هويته الاجتماعية والانسانية . لذا فإن الفرد أن يتوافق مع الجماعات التى نشأ فيها ، وأى دليل على عدم الانسجام والتوافق مع الجماعة يكون ثمنا وجودا يتعذر على الفرد معه الاستمرار فى البقاء ككائن انسانى . من هنا يتبين لنا دور الجماعة كوحدة قيادية وكسلطة فى المحافظة على حسن سير أفرادها والتزامهم بمعاييرها ، فهى بذلك تعمل كأداة ضبط قوية لا يوجد مثيل لها فى الجماعات الثانوية حيث يكون انتماء الفرد الى الجماعة بدافع تحقيق أغراض معينة لا يستطيع تحقيقها من جراء انتمائه الى جماعته الأولية .

(1) Ibid, 141.

بيننا أن كثيرا من المجتمعات البدائية تستطيع ضبط سلوك أفرادها من خلال مجموعة الأعراف التي تندرج تحت مجموعة الضوابط غير الرسمية للجماعات الأولية في تلك المجتمعات حيث تصل هذه المجتمعات الى درجة متقدمة لاستخدام القوانين المدنية لتنظيم أفرادها . ولكن . ومع الزيادة المطردة في عدد السكان ووجود الثقافات المعقدة ، كان لا بد من وجود القوانين المدنية وجهار الحكومة الرسمي ونظام العقوبات المختلفة حتى يتم ضبط سلوك الأفراد داخل النظام الاجتماعي الواحد . وفي ظل وضع كهذا أصبح الفرد عبارة عن رقم في سجلات الدولة الرسمية أو في دفتر التليفونات ، ولذا فان الضوابط الاجتماعية غير الرسمية لم تعد تجدى نفعا في المحافظة على تحقيق الأمن المطلوب . وهكذا أصبحت هناك حاجة ملحة الى وجود ضوابط اجتماعية رسمية لتوفر حسن سير النظام والتزام الأفراد بالمعايير الاجتماعية الموضوعة في انبعاثهم لحاجاتهم المختلفة . . أضف الى ذلك أن تعقد الثقافة وما تبع ذلك من تعقد في شبكة العلاقات الاجتماعية داخل المجتمعات الصناعية قد تبعه تحول في ميدان الضوابط الاجتماعية ، فأصبحت هناك حاجة ماسة الى وجود مجموعة من الضوابط الاجتماعية غير الشخصية كالقوانين والأنظمة والمجالس والجراءات الرسمية المختلفة التي تعمل مجتمعة على المحافظة على انتظام سلوك الفرد داخل الجماعة . نخلص من كل ما تقدم الى أن القوة التي يستخدمها المجتمع معقد الثقافة لا بد منها ولا يمكن للمجتمع أن يستمر في البقاء بدونها .

الشرطة في خدمة المجتمع

لقد جاء جهاز الشرطة ليقوم بوظيفة اجتماعية ترتبط بمجموعة من النشاطات التي تختلف من مجتمع لآخر . وما الخدمات الادارية والقضائية التي تقوم بها الشرطة الا جزء من وظيفة الشرطة الاجتماعية ، فهي تختص بالمحافظة على الأمن والنظام ، فتقوم بمنع وقوع الجرائم والعمل على ضبطها . ويضاف الى ذلك حماية أرواح الناس وأموالهم وأعراضهم ، وهذه هي الوظيفة التقليدية التي ترتبط بجهاز الشرطة . ولكن التطور السريع الذي تمر به المجتمعات النامية يملئ عليها أن تواكب التطور في المجالات الاجتماعية جنبا الى جنب مع الجوانب المادية . فان ما يتمخض عن التطور السريع من مشكلات اجتماعية يحتاج الى وعى تام من قبل رجال الشرطة بما يحيط بهم من واجبات تتحتم معها سرعة الحركة واستخدام كافة الأساليب التي تساعد على سلامة بناء المجتمع . فمهمة الشرطي لم

تعد مهمة علاجية هي ضبط الجريمة والبحث عن علاج لها بعد وقوعها ،
وانما غدت مهمة وفائية كذلك ، تبحث عن أسباب الجريمة والدوافع
الكامنة وراءها اسهاما منها في حل المشكلة والقضاء على تلك الدوافع (١) .

ان دور الشرطة في مجال خدمة المجتمع املاه تطور المجتمع الحديث
وتعقد الحياة فيه ؛ فقد وجدت الشرطة نفسها أمام مسؤوليات أعظم من
ذى قبل ، فهي أمام تزايد انتشار الرذيلة وكل ما يتصل بتدنى المستوى
الأخلاقي في المجتمع . ومن هنا جاء احساس رجال الشرطة بأن عليهم أن
بشاركوا في البحث عن تقصى أسباب الجريمة ودوافعها بالإضافة الى
الانصراف الى تطويق الجريمة وتقليص حجمها . وهذا يعنى أن دور الشرطة
في خدمة المجتمع يمتد الى ميادين ومجالات متعددة أولها خدمة الأحداث
المشردين والمنحرفين . فقد شعرت الدول المتقدمة بأهمية مشاركة جهاز
الشرطة في خدمة الأحداث فأحدثت نظام شرطة خاص بالأحداث للحد من
انتشار ظاهرة انحراف الأحداث انطلاقا من وجود صلة وثيقة بين انحراف
الأحداث وجرائم البالغين . اذ يعتبر جنوح الحدث تربة خصبة تنهأ فيها
الظروف التى تنبت السلوك الإجرامى . واية محاولة لوقاية الحدث
من خطر الانحراف فى تيار الجريمة يجب أن تبدأ فى سن مبكرة ، ولا يتم
ذلك الا اذا تعاونت الأجهزة المختلفة المسؤولة عن تربية الحدث كالأسرة
والمدرسة والجيرة وكل المؤسسات التربوية التقليدية مع جهاز الشرطة
الخاص برعاية الأحداث .

اما المجال الثانى الذى يعتبر مجال اهتمام رجل الشرطة كما هو
مجال اهتمام عالم الاجتماع على حد سواء فهو حل المشكلات الاجتماعية
والمدينة والتوفيق بين المتنازعين ، اذ يعتبر قيام رجل الشرطة بحل
المشكلات الاجتماعية مساهمة فعالة تهدف الى وقاية المجتمع من خطر تحول
ضحايا هذه المشكلات الى مجرمين محترفين . ويمكن للشرطة فى هذه
الحالة أن تلعب دورا هاما فى وقاية المجتمع من خطر التعرض لهذه الجرائم
التي يمكن أن تترتب على هذه المشكلات اذا ما استفحل خطرها واستعصى
حلها . أن حل هذه المشكلات يجب أن يكون من قبل أشخاص متخصصين
فى مجالى الشرطة والاجتماع حتى يكون الحل نهائيا وشافيا يقوم على اساس

٢ - محمود السباعى ، إدارة الشرطة فى الدولة الحديثة ، القاهرة ، الشركة العربية للطباعة

والنشر ، ١٩٦٣ ، ص ١٣٩ - ١٤٤ .

فهم كامل لأبعاد المشكلة : أسبابها ومسبباتها . وهذا بطبيعة الحال يتطلب توفير الامكانيات الضرورية والكافية لقيام جهاز الشرطة بخدمة اجتماعية تستند الى الفن والدراية بأصول الخدمة الاجتماعية ليكون العلاج ناجحا .

والمجال الثالث من مجالات الخدمة هو مكافحة الرذيلة في جوانبها المختلفة . فهناك مشكلة البغاء التي تعتبر من المشكلات الاجتماعية التي تهدد سلامة بناء المجتمع من حيث أنها تمثل أبشع نوع من أنواع الاستغلال الانساني ، اذ ان البغى تباع جسدتها مقابل الحصول على المال الذي قد تكون في أمس الحاجة اليه . ومهمة الشرطة في هذه الحالة ايداع البغايا في دور للملاحظة وعلاجهن العلاج الذي يؤهل لهن الحياة الكريمة . أن كثيرا من البغايا لن يقدمن على البغاء لو أتيحت لهن فرصة العيش الكريم ، ولذا فان المجتمع يشارك بشكل أو بآخر في انحراف هذه الفئة من الناس وحتى تتمكن الشرطة من اعادتهن الى حظيرة المجتمع فلا بد من وجود نظام واع ومتفهم يقف على أسباب انحرافهن وبهئ للشرطة القيام بالعلاج . ولا تقتصر مكافحة الرذيلة على حجز هذه الفئة ولكن يجب أن تمتد لتشمل مكافحة جرائم استغلال النساء والقصر وضبط قضايا القمار التي تهدد اول ما تهدد بناء الأسرة . وهناك جانب آخر من جوانب مكافحة الرذيلة يتمثل في مكافحة تعاطي المخدرات والاتجار بها ، اذ يجب على الشرطة أن تكون واعية لذلك وان تضرب بيد من حديد على كل من يتعاطاها أو يتجر بها . فمكافحة التعاطي والاتجار بالمخدرات هي مسؤولية رجال الشرطة بالدرجة الأولى لما في ذلك من خطر شديد على الأفراد المتعاطين من عدة نواح ، منها الصحية والعقلية والنفسية والاجتماعية . وتجدر الإشارة هنا الى أن خطر التعاطي لا يقتصر على المتعاطي فحسب ، بل يمتد ليشمل المجتمع بأكمله وذلك اذا ما انتشر المخدر في قطاع كبير من الناس وبذلك . يتحول قسم كبير من افراد المجتمع الى خطر يهدد البناء الكلى للمجتمع ، بدلا من أن يكونوا قوة منتجة ونافعة في مجتمعهم . ويجب أن يتبع علاج هذه الفئة من الناس خدمة اجتماعية في البيئة التي يعيشون فيها الى جانب العلاج الصحي الذي يمكن أن يقدم لهم حتى يعود هذا العلاج بالنفع على الفرد والمجتمع في الوقت نفسه ويكون العلاج أنجح اذا تضافرت جهود رجال الشرطة والمؤسسات الاجتماعية المختلفة في مكافحة الاتجار بالمخدرات والشرب بيد من حديد لا على التعاطي فحسب ولكن على من يتاجر بالمخدرات ويوصلها الى المتعاطي ، وهذا هو المجرم الحقيقي أما المتعاطي فانما هو الضحية .

وأما المجال الأخير في خدمة المجتمع فيتخلص في رعاية المفرج عنهم .
فليس المهم أن يقضى السجين فترة من الزمن داخل أسوار السجن تتم خلالها عملية اعساده تنشئته حتى يتمكن من مجاراة تقاليد وأعراف المجتمع بعد خروجه من السجن ، ولكن الذى يجب أن نقرره في هذا المجال هو أن القائمين على أمر السجن مهما بلغوا من القدرة والكفاءة في تزويد السجين بكل ما يمكن تزويده به من مثل وقيم ، فلا يمكن لهذه العملية أن تنجح إذا لم تتبعها عملية تتبعية يتم من خلالها تقديم خدمات اجتماعية لهؤلاء المفرج عنهم بعد انتهاء مدة حكمهم . وهنا تأتي مسؤولية الشرطة في حماية هؤلاء الناس من خطر الانجراف في تيار الانحراف مرة أخرى .
وفي هذه الحالة لا يمكن أن نرجع سبب العودة الى ارتكاب الجريمة الى المجرم فقط إذا أن علاج هذه المشكلة لا يمكن أن ينحصر في رجال الشرطة وحدهم بل يجب أن يشترك معهم جمهور المواطنين في عملية إعادة تكييفه مع البيئة الجديدة ، فكلنا يعلم أن الشخص الذى ينهى فترة سجنه ويفرج عنه يخرج الى المجتمع ويكون في أمس الحاجة الى من يأخذ بيده ويرعاه ، فهو لا يستطيع بجهوده الشخصية أن يواجه هذا المجتمع الجديد . وحتى يتمكن من النجاح في مهمته لابد أن تتغير النظرة في مجتمعنا الى الأشخاص المفرج عنهم ، تلك النظرة التى تتميز بالشك والريبة والحذر وعدم مد يد العون لهذا الانسان الذى لوتهيات له فرصة العيش كمواطن لكان افضل من كثيرين من الناس . أما الشرطة فيجب عليها أن تسخر كافة امكانياتها وامكانيات المجتمع لتساعد هذا الشخص في عملية إعادة التكييف مع البيئة الجديدة التى أثقلت اليها وذلك بمد يد العون له في الحصول على عمل ، وأن تعمل الجهات المعنية في الدولة لتكفل له مصدر رزق شريف ودائم يجنبه خطر الانحراف مرة أخرى في تيار الانحراف والاجرام ، وهذا لا يتم الا اذا توافر الفهم الحقيقي اشكالات الأشخاص المفرج عنهم والاستعداد لمعاونتهم في شتى الميادين وكافة المجالات .

الروابط الاجتماعية والانسانية وأثرها في توجيه المواطنين

أوضحنا ان هناك وظيفة اجتماعية يقوم بها جهاز الشرطة وذلك الى جانب الوظائف الأخرى وقد أصبحت لهذه الوظيفة أهمية تكاد تفوق أهمية الوظائف الأخرى في كثير من الأحيان . ولو نظرنا الى مجموعة القوانين التى يقوم البوليس بتطبيقها لوجدناها تعكس في حقيقتها مجموعة القيم الاجتماعية في المجتمع ، ويتمتع الفرد في أى مجتمع يقوم بتطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية بين مواطنيه بمجموعة من الحقوق كحقه في الحياة

والحرية والتملك . وبناء عليه فان من حقه كمواطن أن يطالب رجل البوليس بعدم المساس بهذه القيم تحت أى ظرف من الظروف . فمن حقه كمواطن ألا يتعرض للاعتقال التعسفى أو اقتحام بيته دون أى سابق انذار من قبل رجال الأمن بحجة تطبيق القانون (١) . ومهما كانت الأسباب التى تدفع رجل الشرطة الى القيام بأى عمل من هذه الأعمال السالفة الذكر فليس هناك ما يبرر ذلك ، اذا أنها تسيء بالدرجة الأولى الى علاقاته مع مواطنيه ، فخبرة من هذا النوع كفيلة بأن تظهره بمظهر المعتدى على حريات المواطنين وليس كما هو مفهوم المحافظة عليها من أى خطر يمكن أن يهددها . وهكذا فانه يمكن القول بأن حق المواطنين فى المحافظة على أمنهم وسلامة ممتلكاتهم لا يمكن أن يتأتى الا من خلال محاربة القيم المضادة التى تتعارض مع القيم السائدة فى المجتمع ومنع الأشخاص الذين يتبنون هذه القيم التى تتعارض مع مصلحة المجتمع وتهدد سلامته من فرض قيمهم أو محاولة التعبير عنها . أن نقدم المجتمع الإنسانى فى المجالات المختلفة وتعدد الثقافات فيه أدت الى ظهور حاجة ماسة الى التعاون بين الجمهور ورجال الأمن نظرا لأن ذلك يساعد فى الحد من ارتفاع نسبة الجرائم ، كذلك فان زيادة التعاون بين الشرطة والمواطنين لا يمكن لها أن ترى النور الا اذا استطاع رجال الشرطة كسب ثقة المواطنين ، وذلك بأن يجمع الفريق الأول بين الشدة والحزم والتواضع وحسن السيرة والسلوك وأدب المخاطبة والظهور بمظهر مرح ودود والتحلّى بالصبر الشديد أوقات الأزمات وعدم التعرض لأى استفزاز مهما كان نوعه .

ان رجال الشرطة يكونون أقرب الى نفوس المواطنين اذا اضافوا الى الصفات التى ذكرناها صفة الظهور بمظهر لا يميزهم عن غيرهم من المواطنين . وهذا لا يتحقق الا اذا اعتمد رجال البوليس على أسلوب الاقناع وتوافر النية الحسنة لدى المواطنين ، وليس على القوة المدعومة بالسلاح كما هو الحال فى كثير من الدول النامية ، وحتى بعض الدول المتقدمة كفرنسا وأمريكا . ان اعتماد الشرطة على الاقناع وتوافر النية الحسنة لدى المواطنين تعملان على زيادة وتعزيز ثقة المواطن بالشرطى ، وهذا بدوره يجعل العلاقة التى تربط الشرطى بالمواطن أقوى وأمتن مما لو كان الشرطى يحمل سلاحا . فالسلاح يؤدى الى عزوف المواطن عنه وتردده فى تكوين علاقة مع شخص يستخدم السلاح كوسيلة لاقتناع الناس بما يقوم به من مهام . والهدف

(1) Ben Whitaker, *The Police*. Harmondsworth, Penguin Books, 1964. P. 19.

من وراء عدم حمل رجال الشرطة للأسلحة هو تدعيم التعاون القائم بين رجال الشرطة والمواطنين . وقد أغفل أصحاب الاتجاه الذي ينسب بحمل الأسلحة حقيقة أن رجال البوليس في الولايات المتحدة ، وهم يحملون الأسلحة ، يقتل منهم ٧١ شخصا في السنة وبمعدل أربعة أشخاص في السنة في مدينة نيويورك وحدها . وإذا ما قارنا هذا العدد بمثيله في مدينة لندن فإننا نجد أن شخصا واحدا يقتل كل أربع سنوات ، هذا رغم أن البوليس الانجليزى غير مسلح . ومع أن من حق البوليس الانجليزى أن يطلب السلاح في حالات خاصة ، إلا أن معدل الحالات التى يعطى فيها السلاح لا تتجاوز عشر مرات في السنة . وعلى الرغم من أن الاعتداءات على رجال البوليس قد تضاعفت خلال العشرين سنة الأخيرة إلا أن أغلبية من تعرضوا لهذه الاعتداءات من رجال البوليس قد رفضوا تسليحهم لأن ذلك فى رأيهم يشجع المجرمين كذلك على حمل السلاح (١) . لكن دور الشرطة فى المجتمعات النامية يبدو أكثر تعقيدا ، فالشرطى فى مجتمعنا يجد نفسه فى كثير من الأحيان أمام أفراد يحملون السلاح علانية ويقومون بدور الشرطى بأنفسهم ، ويرجع السبب فى ذلك الى أن المجتمع لا يزال شبه قبلى . ومن هنا نجد أن الكلام عن عدم حمل الشرطة للسلاح فى ظل هذا الوضع يكاد يكون أمرا صعبا أن لم يكن مستحيلا .

أن المجتمع الحديث قد أوكل مهام جديدة الى رجال البوليس كانت تقوم بها مؤسسات مدنية أخرى ، وهذا جعل مهمة البوليس مهمة صعبة اذا لم يأخذ على عاتقه مسؤولية تكوين علاقات اجتماعية طيبة وودية مع جمهور المواطنين . أن المجتمع الصناعى تتزايد نسبة سكان المدن فيه بشكل مستمر ، وتزيد معها صعوبة وتعقيد مهمة البوليس فى المحافظة على استمرار أفراد المجتمع فى ممارسة نشاطاتهم دون أى منغصات . وهذا كله يتطلب درجة عالية من التنظيم فى جهاز الشرطة . ولا يتحقق هذا التنظيم الا من خلال تعاون تام بين جمهور المواطنين والقائمين على أمر هذا التنظيم ، لا سيما وأن شكل الجرائم قد بدأ يتخذ طابعا جديدا فى ظل التعقيدات الكثيرة فى بناء الثقافة وانماطها مما يجعل مهمة رجل البوليس الذى يعمل فى المدينة أصعب من تلك التى يقوم بها زميله فى القرية أو المجتمع الريقى على وجه العموم . وفى الوقت الذى يهتم فيه رجال الشرطة فى الريف بحوادث السرقة والسطو والحريق نجد أن رجل البوليس فى المدينة يكرس كل وقته فى البحث عن حل لمشكلتين رئيسيتين هما المحافظة على تنظيم

(١) Ibid, P. 24.

المرور وحماية الممتلكات والمصالح العامة . وهذا يتطلب منه أن يكون على أهبة الاستعداد لكل طارئ قد يطرأ ، كذلك نجد أن رجل الشرطة في الريف يقوم بأكثر من مهمة في آن واحد ، فهو يعمل ككتاب وكأب للأطفال وهم يلعبون أو وهم في طريقهم من المدرسة الى البيت ، ويحدث هذا كله في مجتمع القرية لأن شبكة العلاقات الاجتماعية قوية ومحصورة في عدد محدود من الناس . أن نجاح مهمة رجل الشرطة سواء أكان ذلك في الريف أو الحضر مقرون بمدى نزاهته وحياده في فصله بين المتخاصمين أو محاولته للأصلاح بينهما . وهذا لا يتأتى الا اذا كان رجل الشرطة على وعى تام بالمهام المنوطة به ويتصرف بوحى من النظام الذى يطبقه . وهذا بدوره يدعم علاقته بالجمهور ويحببهم به مما يدفعهم الى القيام بمساعدته كلما كانت هناك ضرورة .

أوضحنا في مقدمة الحديث عن دور الشرطة في المجتمع بأن اعتماد رجال الشرطة على القوة وحدها في تنفيذهم للقوانين والأنظمة لم يعد له الأثر الفعال في العصر الحديث وأنه اذا تم استخدامها فانها تؤدي الى نتائج سلبية في نفوس المواطنين . فالتطور العلمى الحديث قصى على الأساليب التى كان يستخدمها رجال الأمن في العصور الغابرة ، وأصبح للعلاقة القائمة بين رجل الأمن والمواطنين أهمية أكبر من أهمية استخدام القوة ، رغم أن القوة واستخدامها كوسيلة لاحتاد الرعب والخشية تنجح مرحليا في منع وقوع الحوادث المخلة بالنظام . أن استخدام القوة وحدها لتنفيذ القانون تجعل من رجل الشرطة عنصرا بعيدا عن المجتمع ، مكروها من معظم أفرادها . وقد بينا بأن الصفة الاجتماعية التى تغلب على كثير من المهام التى يقوم بها رجل الأمن من مراقبة السير وتسهيله ومكافحة الرذيلة ومعالجة قضايا الأحداث والمخدرات والتمار ودوريات المرافقة بمختلف أنواعها لا تتطلب منه استخدام القوة . ذلك لأن هذه المهمات اجتماعية تهدف الى السهر على راحة المواطن والحفاظ على حرته .

ان أجهزة الأمن في كثير من الاقطار العربية لا تزال تغفل حقيقة هامة وهى أن استخدام القوة يترك آثارا سيئة على نفسية المواطن تجعله يشعر بأن هناك هوة سحيقة بينه وبين رجال الأمن ، مما يجعل من الصعوبة بمكان ايجاد علاقات وثيقة تجمع بينه وبينهم وان وجود مثل هذه العلاقة مهم لحفظ الأمن وتوطيد النظام والمحافظة على السلامة العامة . فقد آن الأوان لأن تنتهى الفترة التى كان يعتقد فيها رجال الأمن بأن تكون العلاقات وتوطيدها مع رجال العصابات والمجرمين تمكّنهم من ملاحقة المجرمين والقبض

عليهم وقد بات من الضروري أن تحل محل هذه الظاهرة غير الصحية والعلاقة غير المنطقية علاقات قوية وروابط متينة مع المواطنين ، فهم يشكلون القاعدة العريضة التي تسهل مهمة رجل الأمن وتقوم في كثير من الأحيان ببعض مهامه . وهذا يتحقق فقط اذا احتك رجال الأمن بالشعب في كافة المناسبات وشاركوهم أفراحهم واتراحهم ، وبذلك يتوافر جو من الصداقة والألفة والمحبة ينتفى معه شعور المواطن بالرهبة التي كان رجال الأمن يشجعونها ظنا منهم بأن هذا هو الطريق الوحيد الذي يمكن معه المحافظة على النظام . لقد ثبت فشل هذه النظرية في العصر الحديث وانتهت الى غير رجعة لأنها وشعت خصيصا لخدمة أغراض المستعمر في كثير من البلدان النامية التي وقعت في نير المستعمر وذلك بقصد ارباب المواطنين لتسهيل عملية السيطرة عليهم . لا بد من الاعتراف بأن الهوة ما تزال سحيقة بين الطرفين بدليل أن كثيرا من المواطنين يتسترون على جرائم تحدث اعتقادا منهم بأن رجال الأمن هم غرباء عنهم وأن التبليغ عن وقوع الجريمة أكبر في رأيهم من الجريمة نفسها . ويرجع السبب في ذلك كله ، الى جانب ما سبق ذكره ، أن المواطن الذي يبلغ عن وقوع جريمة ما قد يقف موقف المجرم في كثير من الأحيان وليس موقف الشاهد على حدوثها وذلك لكثرة ما يلاقيه من متاعب نتيجة لتبليغه . وهذا وحده كفيل بأن يمنعه من الأدلاء بأية معلومات اذا طلب اليه ذلك . ونشير في هذا الصدد الى حقيقة لا بد من الإشارة اليها الا وهي ان عدم وعي الجمهور بالقانون الموضوع في بعض الأحيان يجعلهم يفشلون في التفرقة بين القانون وواضع القانون في جانب وبين من يقوم بتنفيذ القانون في الجانب الآخر مما يدفع المواطنين في كثير من الأحيان الى القاء اللوم على رجال الشرطة وهو أمر يسيء الى العلاقة القائمة بين جمهور المواطنين ورجال الشرطة . وقد يسأل سائل : ما هي الوسائل التي يمكن عن طريقها ايجاد الثقة بين المواطن ورجل الأمن ؟

دور رجل الشرطة في الدولة الحديثة

ان الاجابة على هذا السؤال تكمن في حقيقة مؤداها أن رجال الأمن هم من المجتمع وعليهم أن يتصرفوا بوحى من حاجات أفرادهم ورغباتهم التي تلتزم بالمعايير الاجتماعية الموضوعية . ومن هنا كان لا بد لهؤلاء الأفراد الذين اسندت اليهم مهمة تنفيذ الانظمة القانونية أن يكونوا على مستوى المسؤولية وان يتجنبوا كل ما يمكن أن يسيء الى علاقتهم مع المواطنين . فعليهم ان يتجردوا عن كل روح طائفية أو حزبية وان يعملوا بتجرد كامل لمصلحة

أفراد المجتمع ككل وليس لحساب فئة على حساب الغالبية العظمى من المجتمع . كما أن عليهم الابتعاد عن الرشوة بكل أنواعها ، وعدم أخذ أى حاجة مهما كانت صغيرة دون أن يدفع ثمنها لأن هذه الصفات من الأمور تترك آثارا لا تمحى في نفسية المواطن ، أن رجال الأمن هم أحوج الناس الى اكتساب محبة الجماهير وكسب ثقتهم ، ولا يتأتى ذلك الا اذا ارتاحت هذه الجماهير لتصرفات رجال الأمن . واعتبرتهم الفئة الآمنة على مصالحها .

ومثل هذه الثقة ان تتكون اذا لم يطبق القانون الا على بعض المخالفين والمجرمين دون سواهم . وفي هذه الحالة يقف رجل الأمن موقف المتهم ، ويصبح من حق المواطن ان يشير اليه بأصابع الاتهام لتفاضيه عن تطبيق القانون ، وتقصره في القيام بواجبه على الوجه الأكمل . يجب على رجل الأمن ألا وقبل كل شيء ان يكون قدوة حسنة للآخرين في تصرفاتهم ومعاملاتهم ومظهرهم ، فهو محط أنظار كثير من فئات المجتمع . ويمكن لنا ان نتعرف على دور الشرطي من خلال مجموعة التصرفات التي يقوم بها .كتصرفه مع الضعفاء والمرضى وذوى العاهات التي تتسم بأنها انسانية ، الهدف منها مد يد العون لهؤلاء الناس في حدود الإمكانيات المتاحة له . كذلك الأساليب التي يستخدمها مع المجرمين والمشبوهين والشهود يجب أن تأخذ شكلها الانساني والطبيعي خصوصا فيما يتعلق بالمشبوهين والشهود لأنها تشكل حجر الزاوية في نجاح رجل الأمن في مكافحة الجريمة لأنه يضمن بذلك تعاون الجمهور في مكافحة الجريمة . وهناك مجالات أخرى نستطيع أن نحكم من خلالها على نجاح رجل الأمن في القيام بمهمته فيجب عليه أن يتخذ كافة التدابير ليتدارك وقوع الجريمة لأن جانب الوقاية مهم في المجتمع الحديث ويجب أن نهتم به اذا اردنا لمجتمعنا ان يكون في مصاف المجتمعات المتقدمة . ومجال آخر يستطيع رجل الأمن أن يبرهن فيه على كفاءته في المحافظة على سلامة بناء المجتمع هو مدى حزمه في قمع الرذائل ونزاهته وتجرده في قيامه بهذه الأعمال وغيرها من أعمال . أضف الى ذلك مجموعة من الصفات الشخصية التي تلخص في تصرفاته الشخصية وأناقته ونوعية التعابير اللفظية التي يخاطب بها الناس في تعامله معهم . فانتقاء اللفاظ المهذبة والمرضية يعكس مدى التزام رجل الأمن بأنظمة الشرطة . وعليه الا يعتبر نفسه ممثلا للدولة فحسب بل يجب أن يضع في اعتباره أيضا بأنه ممثل للمجتمع لأنه ينتمى اليه وهو عضو عامل فيه يجب أن يظهر بمظهر الأمين على ما أوثمن عليه وأن يتجنب استخدام عبارات التوبيخ والتأنيب أو يتخذ تدابير لا يقرها القانون .

أن تقدم المجتمع في مجال وسائل الاعلام أدى الى وجود هوة ثقافية بين الأنماط الثقافية المادية وغير المادية مما أدى الى زيادة المشكلات الاجتماعية التي يجب أن تشترك في حلها جميع المؤسسات الاجتماعية التي تعنى بمثل هذه المشكلات . ورجال الأمن دورهم في الاسهام بإيجاد الحلول ، فهم يتعرضون لهذه المشكلات . كما يتعرض ، لها جميع المواطنين . ومن الضروري مضاعفة التعاون بين المواطنين وأجهزة الدولة المختلفة فيما يتعلق برعاية الأحداث وبناء الملاجئ واقامة جمعيات خاصة بمكافحة التشرد والتسول واقامة دور للأيتام واللقطاء ودور للحضانة . ولا يمكن لنا أن نتصور النتائج التي يمكن أن تتمخض عن عزوف المواطنين عن تقديم العون ماديا ومعنويا في هذه المجالات ومدى تأثير ذلك على الأمن والنظام داخل المجتمع . أن مشاركة المواطنين في مكافحة الجريمة أصبح أمرا ضروريا وأصبحت الحاجة اليها ماسة في ظل تعقد العلاقات الاجتماعية وتحلل افراد مجتمع المدينة من كثير من المعايير الاجتماعية . ورجال الأمن بحاجة الى تعاون المواطنين في مكافحة جرائم الثأر والجرائم الأخلاقية والى آرائهم في أنجح الطرق لمعالجتها .

يرجع السبب في اهتمام رجال الأمن بمشكلة الأحداث المنحرفين الى حقيقة مؤداها أن نسبة كبيرة من الأحداث يتحولون الى مجرمين يهددون أمن وسلامة المجتمع اذا لم يهيبء لهم المجتمع الفرصة الكافية للعودة الى حظيرته والالتزام بمعايره . أن هناك العديد من التيارات المتصارعة التي تعصف بالأحداث في المجتمع الحديث والتي تعتبر نتيجة طبيعية للتغير السريع في بناء القيم والتقاليد وفي بناء المؤسسات التربوية التقليدية التي تقوم بالاشراف على تنشئة الحدث وتعليمه كالأسرة والمدرسة والمؤسسة الدينية ، الى جانب التغير السريع في الأنظمة الاجتماعية الأخرى . وهذا التغير يعكس نفسه على أفراد المجتمع وعلى الأحداث منه بشكل خاص لسرعة تأثيرهم بالأنماط الثقافية الغربية التي تنتقل اليهم بصورة محرقة في أغلب الأحيان مما قد يخلق تربة صالحة للانحراف والجرام . واهتمام رجال الأمن بهذه المشكلة يجب أن ينبع من ادراكهم بأن انحراف الأحداث يشكل التربة الخصبة للجريمة وانهم اذا هم شاركوا في معالجة ما يؤدي الى هذه الظاهرة فانهم سيقبلون من نسبة الجريمة في المجتمع . يجب عليهم أن يبحثوا عن العوامل المختلفة التي أدت الى الانحراف وعن التدابير الواجب اتخاذها لمكافحة خطر انتشار هذه الظاهرة وتفاقمها .

ان الممارسة العملية هي التي تجعل من رجل الأمن أكثر من مجرد ممثل ومنفذ للقانون برتدى زيا خاصا يخوله صلاحية تنفيذ القانون . فمن خلال اختلاطه بالأطفال الصغار ، بمساعدتهم في عبور الشوارع وارشادهم الى الأماكن التي يضلون طريقهم اليها ، ومحاولة تنبيههم الى ضرورة السير على الأرصفة وعدم اجتياز الشوارع الا في الممرات المخصصة لذلك ، يستطيع رجل الأمن أن يكسب ثقة المواطنين أو على أقل تقدير يغير الاتجاه السلبي للمواطن ، ويشترك في عملية ارشادهم الى مثل هذه التعليمات وتعليمهم اياها مؤسسات أخرى كالأسرة والمدرسة ، هذا الى جانب أشياء كثيرة يجب أن يتعلمها الأطفال ويتعلمون معها بأن رجل الأمن موجود لخدمتهم وانه يسهر على راحتهم فهو يؤدي دورا اجتماعيا في المجتمع يتطلب تعاون المواطنين معه حتى يتم دوره على الوجه الأكمل واذا ما تم تعليم ذلك للأطفال فانهم ينشأون على احترام القانون واحترام القواعد المرعية وعلى حب واحترام رجال الأمن ، ادوات تنفيذ القانون . وحتى تندعم العلاقة بين هذا القطاع الهام من المجتمع والممثل في الأطفال الذين يمثلون جيل المستقبل ، وبين رجال الأمن ، فلا بد أن يمتد تأثير هذه الفئة الأخيرة الى المدارس حيث يتم تعليم الأطفال قواعد السلامة العامة ونظام المرور وضرورة التقيد به ، وكذلك المهام المنوطة برجال الأمن . وأن اصدار نشرات وكتيبات من حين لآخر ترشد الى ما يجب أن يعمله الأطفال في مجالات السلامة العامة تكون عوناً لهم في تخفيف المتاعب التي يمكن أن يتعرضوا لها في حالة عدم وعيهم بمثل هذه الأمور . وملخص القول أن من الواجب على المجتمع ورجال الأمن بشكل خاص تجنب الطفل أن ينشأ على كراهية رجال الأمن ، وذلك باعطائه الصورة النظرية لرجل الأمن من خلال الممارسة العملية للمهام التي يقوم بها رجل الأمن نفسه ، وهذا واجبنا جميعاً مربين ورجال أمن . واذا نجحنا في هذه المهمة نكون قد نجحنا في القضاء على صورة الرعب والارهاب التي اقترنت بمهمة رجل الأمن في عهد الاستعمار ونكون قد نجحنا كذلك في تقريب الأحداث الى نفوس من يسهرون على راحتهم وراحة مجتمعهم .

ان واقع المجتمع العربي بما خلفته لنا فترات الاحتلال والاستعمار من أفكار تتسم بالارهاب وكبت الحريات يجعل مهمة رجل الأمن مهمة صعبة للغاية . فهناك هوة سحيقة بينه وبين المواطنين ولكن هذه الهوة يمكن تخطيها اذا ادرك المواطن ورجل الأمن الأسباب التي أظهرتها الى حيز الوجود وما هو دور كل واحد منهم حيال ذلك . فدور المواطن يتلخص في محاولة تغيير نظرته الى رجل الأمن باعتباره الأمين على مصالحه والمحافظة على

ممتلكاته وحريته وأنه مواطن مثله ينتمى إلى هذا الوطن . وإذا شعر المواطن بأن رجل الأمن موثوق به ، هدفه تنفيذ القانون وخدمة المجتمع فانه يتفانى في خدمته وتقديم المساعدة له كلما دعت الضرورة لذلك . وأما دور رجل الأمن فهو دور أعظم وأخطر ، فعليه تقع مسؤولية تغيير نظرة المجتمع اليه . عليه أن ينسى الدور الكلاسيكى للشرطة كأداة لارغام الناس على اتباع القانون . والا ينسى بأنه مواطن ينتمى إلى هذا الشعب وأن ما يقوم به من أدوار في هذا المجتمع إنما هو لخدمة المصلحة العامة . عليه ألا ينسى لحظة واحدة بأن اسباب الجرائم في بلادنا تتلخص في الفقر والمرض والجهل ، ومن هنا يجب أن تكون معاملته للمجرمين قائمة على هذا الأساس . يجب أن يكون المبدأ الذى يضعه رجل الأمن أمامه فولا وعملا هو **الشرطة في خدمة الشعب** . ولن تكون الشرطة كذلك اذا لم تسع إلى تكوين أوثق الصلات وأمتن العلاقات مع جمهور المواطنين الذين يكونون عوناً لهم في أداء مهمتهم . يجب أن يؤكد أن رجل الأمن مواطن كبقية المواطنين ، وحين نطلب منه القيام بمجموعة الأدوار المختلفة والمتزايدة في عصرنا هذا ، فإن علينا ألا ننسى أيضاً أنه إنسان له مجموعة من الحاجات التى تحتاج إلى اشباع ، وأن على المجتمع أن يوفر له على الأقل فرص اشباع الحد الأدنى من هذه الحاجات ، والخدمة الاجتماعية المخصصة للشرطة أمر في غاية الأهمية ، وإذا تمت بالشكل الصحيح فانها تثرى الخدمة الاجتماعية التى يقدمها رجال الأمن لمجتمعهم وتساعد في وضعهم أمام مسؤولياتهم ومحافظةهم على القيام بأدوارهم على أكمل وجه . ولو نظرنا إلى بلد كالولايات المتحدة لرأيناها تدفع ثمنها باهظاً للمحافظة على كفاءة جهازها الأمنى وتدفع أكثر من أى بلد في العالم فهي تقدم خدمات كثيرة لرجال الأمن فيها . فهم يتمتعون بحقوقهم في التعويض ، والتقاعد ، وحقوقهم في التعويض في حالات العجز والأصابة أثناء العمل ، وهى أشياء لا نجد لها مثيلاً في أى نظام خدمة في أى بلد آخر من العالم (١) .

يتبين لنا من كل ما تقدم بأن الدور الكلاسيكى الذى كان يلعبه رجل الأمن في كبت حريات المواطنين عن طريق استخدام القوة ، والذي كان لفترة الاستعمار بمختلف أشكاله دور في خلقه لم يعد يخدم الغرض الذى وضع من أجله . وكما بينا في التعريف بدور الشرطة في المجتمع الحديث ، فإن مجموعة من المهام والأدوار قد استحدثت ، فهناك شرطة الحراسة بمختلف

(1) Bruce Smith, *Police System in the United States* New York Harper and Row, 1960.

أنواعها ، وشرطة السير ، وقسم التحقيقات الجنائية ، وقسم الوقاية من الجريمة ومنعها ، الى آخر ذلك من أقسام وجدت للمحافظة على النظام وسيادة القانون الذى يتفق مع مصالح المواطنين كافة . ولكن مجموعة هذه الأدوار التى يقوم بها رجل البوليس فى الوقت الحاضر لا يكتب لها النجاح الا اذا كان هناك تعاون متبادل بين رجال الأمن وجمهور المواطنين . وقد بينا بأن هذا التعاون يتحقق فقط اذا أدرك المواطن بأن له دورا فعالا فى مراقبة تنفيذ القانون والالتزام بالانظمة المرعية فى مجتمعه . وأن يدرك كذلك بأن حماية الحريات لا تقع مسؤوليتها على رجل الأمن فقط ، وانما تقع عليه هو الآخر وذلك بالتبليغ عن كل مواطن يحاول المساس بها .

Finally, the arab society with all the different stages of foreign occupation and the suppression of ideas and coercion has made the function of the policeman a difficult task. The starting point to change this situation would be that the policeman and the citizen should realize the reasons which contributed to this situation. The policeman should not use the old methods of coercion and suppression and should realize that crime in our nations is mainly due to poverty, illness and illiteracy that provide a basis for criminal behaviour.

With this outlook and understanding the policeman would be able to fulfil his social role.

motives, and to overcome them. The role of the police involves many different fields, such as :

1. The field of juvenile vagrancy and delinquency which is considered to be the basis or essence from which criminal behaviour develops.

2. To contribute to finding suitable solutions for the different social problems and conflicts in society, and to establish efficient preventive measures which would help the victims of social ills in avoiding the recourse to crimes.

3. To combat crime in its different aspects such as prostitution, rape, delinquency, control of gambling and addiction.

4. To participate in providing after-care for the prisoner on released. It should be noted that the rehabilitation programme and treatment would be greatly jeopardized if it is not followed by an efficient after-care programme.

The evolution in the function of the police organization should have an effect on the policeman's attitudes and feelings thus making him the closest person to the citizen and giving him a new image. Consequently, the policeman should use methods which convince and not coerce as previously applied. Therefore, cooperation and understanding between policeman and citizen are a necessity to meet the crime problem , as coercion and force leave bad effects upon the citizen.

In turn, a question arises whether there are means to establish confidence between the policeman and the citizen ? The answer to this question is that the policeman forms part of the society and he should be aware of the needs of the citizen and should contribute to their fulfilment as long as they coincide with social goals.

The Social Role of the Police

Dr. Mohamed Barhoum

For a long time the role of the police in Arab Countries remained limited to the suppression of national movements. This was due to the foreign occupation in these areas which alienated the authority from the people and used it to the benefit of the occupiers. The policeman's image was some sort of a tool used by the ruler to coerce the citizens and deprive them of freedom.

The question remains who is responsible for this situation ? Is it the policeman ?, or the citizens ?, or both together ?

In reality the responsibility involved is not limited to either of them since the historical and political circumstances existing in the arab area had contributed to this situation.

The Social Need for a Police Organization

In order to be able to understand the social need for the establishment of an organization which provides social control, one should realize that the complex cultural features and the diverse social relationships in industrial societies have contributed to the formation of the laws and procedures which regulate the individual's conduct in society. Closely related to this field were the activities of the police force.

The police organization holds a social function involving a number of activities which differ from one society to the other, and the rapid evolution in developed societies should be taken in consideration by the police as this material evolution should be counter-balanced by evolution in the social fields. The police should not limit its activity to punitive activities but should include preventive measures which seek to find out the reasons of the crime and its

رعاية المسجونين وأسرههم بجمهورية مصر العربية دراسة للوضع الراهن وآفاق جديدة*

على فهمى

باحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية

أولا - مدخل نظري

خلت فكرة الردع بما صاحبها من قسوة في العقوبات هي الطابع المميز للسياسة العقابية حتى أواخر القرن التاسع عشر ، ويرجع ذلك - في المقام الأول - الى تداخل معنى الخطيئة في الجريمة بما نجم عن ذلك من ضرورة أن تكون نوعية وجرعة العقوبة قاسية للتكفير والتطهير . ولقد لعبت الفلسفة الوضعية واستخدام المنهج الوضعي دورا بارزا في الكشف عن طبيعة السلوك الاجرامى مما ادى الى تحول أساسى في الفرض من العقوبة وفي نوعيتها الى حد كبير ، اذ أصبح الفرض الأساسى من العقوبة هو إصلاح المجرم على نحو يقلل - ان لم يمنع - من عودته الى ارتكاب الجريمة (١) .

ولقد أصبحت عقوبة الايداع بالسجن ، هي العقوبة الرئيسية ، مما جعل دراسة العملية السجونية من أهم مباحث علم العقاب المعاصر ؛ بيد أن الاهتمام بالمعاملة داخل السجن ظل محورا أساسيا للدراسات العقابية وكان مهمة الإصلاح أو المعاملة الإصلاحية تنتهى عندما يفادر السجين أبواب السجن . غير أن هذا الاتجاه يحمل في طياته تناقضا واضحا ، اذ لما كانت الأساليب الإصلاحية داخل السجن تستهدف إعادة تأهيل النزير واعداده الاندماج في المجتمع من جديد عضوا بناء حتى لا يعود الى ارتكاب الجريمة ثانية ، فان مسئولية المجتمع يجب أن تستمر حيال نزير السجن بعد الافراج عنه ، حتى يمكنه التغلب على كافة العقبات التى تواجهه وهي مايسمىها البعض بعقبات صدمة الافراج ، وحتى يستطيع أن يندمج تدريجيا في المجتمع وأن يعود الى الحياة المنتجة الشريفة . هذه المسئولية ومتطلباتها هي ما تسمى بالرعاية اللاحقة .

* قدمت وعرضت بمؤتمر الرعاية الاجتماعية للمسجونين (القاهرة ابريل ١٩٧٣)

(١) على راشد ، دروس القانون الجنائي، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة، ١٩٦٠ ، ص ١٩/ص ٢٣

والرعاية اللاحقة معاملة اصلاحيّة غير مؤسسيه تعمل مرتبطة ومتناسقة مع المعاملة الاصلاحيّة داخل المؤسسات ، على نحو متداخل متكامل الامر الذي يصعب معه تحديد متى تنتهى احدهما لتبدأ الأخرى ، فالواقع أن الرعاية اللاحقة تبدأ أو يجب أن تبدأ قبل الافراج عن النزير وهى ما تسمى — فى هذه المرحلة — بالأعداد للافراج (١) . ولسنا بصدد دراسة تاريخية لنشأة الرعاية اللاحقة ، الا انه تجدر الإشارة الى تجربتى المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية فى هذا الميدان ، فقد نشأت وتطورت الرعاية اللاحقة فيهما نتيجة جهود تطوعية فردية لبعض الهيئات الدينية ، بيد أن هذه المبادرات الفردية عززت باهتمام الدولة المتزايد ، ففي المملكة المتحدة اعترف البرلمان الانجليزى منذ عام ١٧٩٢ بالمبدأ القائل بوجوب مساعدة المفرج عنه لاستعادة مكانته فى المجتمع ، ومنذ ذلك الحين وتدخل الدولة يزايد ويتدعم ، وتشكل فى عام ١٩٣٦ الاتحاد القومى لجمعيات مساعدة المسجونين المفرج عنهم .

ويمثل هذا الاتحاد تعاوناً تاماً ومتناغماً بين الدولة والهيئات الأهلية المتطوعة، اذ بينما تسهم الدولة بالتمويل الكامل وتقوم بتعيين الموظفين وتدريبهم وترقيتهم .. الخ ، فان لجنة منتخبة عن طريق الجمعيات المشتركة فى هذا الاتحاد هى التى تقوم بتسيير دفة الأمور به (٢) .

وفى عام ١٩٤٩ أنشئت الجمعية المركزية للرعاية اللاحقة ، ولقد رأى عند انشائها الإبقاء على النمط التقليدى للهيكل التنظيمى الذى قام عليه تنظيم الاتحاد القومى لجمعيات مساعدة المسجونين المفرج عنهم من حيث التمويل والادارة (٣) .

وفى الولايات المتحدة الأمريكية تطورت الرعاية اللاحقة تطوراً مشابهاً، ويمكن القول بأن برامج الرعاية اللاحقة فى الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بها هيئات ومنظمات حكومية وأهلية متخصصة ومتعاونة مع إدارات السجون لها أسماء عدة كمجالس البارول وهيئات اصلاح البالغين وهيئات اصلاح

(١) أحمد خليفة ، المنع من العود الى الاجرام (مع اشارة خاصة بالمعاملة خارج المؤسسات) — بالانجليزية ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الثامن ، العدد الأول ، مارس ١٩٦٥ ، ص ١٥١ .

(٢) يس الرفاعى ، الرعاية اللاحقة لخريجي المؤسسات العقابية والاصلاحية — دراسة مقارنة لفكرة الرعاية اللاحقة وصورها ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الثانى عشر ، العدد الأول ، مارس ١٩٦٩ ، ص ٧٣/٧٦ .

(٣) يس الرفاعى ، المرجع السابق ، ص ٨٠ ، ص ٨١

الشبان وجمعيات مساعدة المسجونين المفرج عنهم ، كما ان ثمة جمعيات دينية من بين أغراضها تقديم الرعاية اللاحقة (١) .

أما في الدول الاشتراكية حيث يعتبر العمل والانتاج من أهم أسس البناء الاشتراكي ، فليس من المتصور أن تنكص الدولة عن واجبها في الرعاية الكاملة لبعض فئات مواطنيها وهم المفرج عنهم ، ولا يتصور أن يقف ارتكاب جريمة حائلا بين النزول المفرج عنه والعمل من جديد ، كل هذا مع مراعاة ضرورة إبعاد المحكوم عليه في بعض الجرائم مثل الاختلاس والتزوير عن الأعمال التي يتصور معها امكانية عودته الى مثل هذه الجرائم (٢) .

ولقد اهتمت المؤتمرات الدولية اهتماما بالغا بالرعاية اللاحقة ، فنجد أن قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين التي أقرها المؤتمر الدولي الأول لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين (جنيف - ١٩٥٥) ، تفرد ثلاثة قواعد أساسية كحد أدنى لبرنامج الرعاية اللاحقة هي القواعد من ٧٩ الى ٨١ تحت عنوان « الصلات الاجتماعية والرعاية اللاحقة » - ومن المفيد هنا أن نعرض نصوص هذه القواعد (٣) .

القاعدة رقم ٧٩ : « يجب أن يوجه اهتمام خاص نحو المحافظة على صلات المسجون بأسرته وتحسين هذه الصلات وفق ما تقتضيه مصلحة الطرفين » .

القاعدة رقم ٨٠ : « يجب أن توجه العناية ، اعتبارا من بدء تنفيذ العقوبة الى مستقبل المسجون عقب الافراج عنه ، كما يجب أن يشجع ويساعد على صلاته بالأشخاص أو الهيئات الخارجية التي يمكنها افادة مصالح أسرته وتأهيله اجتماعيا أو انشاء صلات من هذا القبيل » .

القاعدة رقم ٨٠ : ١ - « يجب على المصالح والهيئات ، الحكومية وغير الحكومية التي تعنى بمساعدة المسجونين المفرج عنهم لاعادة اندماجهم

(١) المرجع السابق ، ص ٨٤ / ص ٨٦ .

(٢) على فهمي ، الدولة والقانون والعقاب ، دراسة في الاشتراكية العلمية والتطبيق ؛ المجلة الجنائية القومية ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، مارس سنة ١٩٦٦ ، ص ١١٩ ، ص ١٢٠ .

(٣) اعتمدنا - هنا - على الترجمة العربية لمجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين، التي وضعتها ونشرتها المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية - القاهرة ، ١٩٦٥ .

واستقرارهم في المجتمع، أن تكفل بقدر الامكان تزويدهم بالمستندات وأوراق اثبات الشخصية الضرورية لهم وحصولهم على المساكن والعمل والملابس اللائقة والمناسبة لحالة الطقس والموسم وكذلك الوسائل اللازمة لوصولهم الى حيث يرغبون في الاقامة وتهيئة ما يقوم بأودهم خلال الفترة التالية مباشرة للافراج عنهم .

٢ - « يجب أن يكون للممثلين المعتمدين من هذه الهيئات حق دخول المؤسسات والاتصال بالمسجونين ، كما يجب أن يؤخذ رأيهم في مستقبل المسجون منذ بداية تنفيذ عقوبته » .

٣ - « من المرغوب فيه أن يركز نشاط مثل هذه الهيئات أو ينسق على قدر المستطاع حتى يمكن استغلال جهودها على أحسن وجه » .

كما اهتم المؤتمر الدولي الثاني لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين (لندن - ١٩٦٠) ، بموضوع الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم ، وقام ببحثها مع موضوع الاعداد للافراج ومساعدة من يعولهم المسجون نظرا لارتباط هذه الموضوعات الثلاثة .

ومما يدعو الى مزيد من الاهتمام بالرعاية اللاحقة ، ما يلاحظ من ارتفاع نسبة المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية قصيرة المدة ، والميل المطرد من جانب القضاء في دول كثيرة من بينها مصر الى الحكم بمثل تلك العقوبات ، مع كل المساوئ التي تترتب على ذلك ، والتي تضاعف من الأعباء الملقاة على عاتق أجهزة الرعاية اللاحقة ، وهو أمر يقتضي المواجهة ببدائل أكثر جدوى من الحبس القصير المدة ، وحتى يحدث هذا فان على أجهزة الرعاية اللاحقة أن تبذل المزيد من الجهد والاهتمام لتقلل من الآثار السيئة لمثل تلك العقوبات (١) .

ولقد تبين من دراسة قامت بها هيئة الأمم المتحدة عن تطبيقات الرعاية اللاحقة في بعض دول العالم (الأرجنتين ، استراليا ، بلجيكا ، شيلي ، انجلترا ، فرنسا ، هولندا ، البرتغال ، السويد ، سويسرا ، الولايات المتحدة

(١) أنظر في حجم ومساوئ العقوبات السالبة القصيرة المدة : أحمد الألفي ، الحبس القصير المدة - دراسة احصائية ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد التاسع ، العدد الأول مارس ١٩٦٦ ، كذلك محمد ابراهيم زيد ، بحث الآثار الاجتماعية للعقوبات السالبة للحرية ، « بحث غير منشور » المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الأمريكية ، واتحاد جنوب أفريقيا) ، تبين أن ثمة اختلافا كبيرا بين هذه الدول بعضها البعض في هذا المضمار ، فبينما بدأت بعض هذه الدول خطواتها على الطريق منذ أكثر من قرن من الزمان فإن بعض الدول الأخرى لم تكن تفعل شيئا حتى تاريخ اعداد التقرير (١٩٥٤) ، كما تتباين اتجاهات الرأي العام في هذه الدول حول موضوع الرعاية اللاحقة للمسجونين المفرج عنهم تبائنا كبيرا .

ولعل المشكلة الرئيسية في الدول المتخلفة تكمن في ايجاد عمل للمفرج عنهم من نزلاء السجون ، إذ لو استطاعت هيئات الرعاية اللاحقة ايجاد عمل لكل من يفرج عنهم ، فأنها تكون قد قدمت اسهاما كبيرا في حل هذه المشكلة (١) .

ثانيا - رعاية أسر المسجونين والمفرج عنهم بمصر

بدأت رعاية أسر المسجونين والمفرج عنهم في مصر بداية متواضعة بإنشاء أول جمعية لرعاية المسجونين بمدينة القاهرة عام ١٩٥٤ ، ثم توالى إنشاء جمعيات مماثلة في عدد من المحافظات ، ويبلغ عدد الجمعيات العاملة في هذا الميدان حتى عام ١٩٧١ تسع عشرة جمعية تسهم الدولة اسهاما كبيرا في مواردها المالية ، بالإضافة الى تبرعات محدودة من جانب المواطنين واشتراكات الأعضاء (حوالى ١٣٠٠ عضو بهذه الجمعيات التسع عشرة) ، وتقوم أهداف هذه الجمعيات على (٢) :

١ - رعاية أسر المسجونين وتقديم المساعدات المادية والاجتماعية والثقافية لهم .

٢ - رعاية المفرج عنهم ومساعدتهم للاتجاه نحو حياة شريفة .

٣ - القيام بالدراسات الاجتماعية المتعلقة بمشكلة الجريمة وتقديم التوصيات المناسبة الى الجهات المختصة

٤ - تهيئة الرأي العام للاهتمام بمشكلة الجريمة ، ودعوته للاسهام في علاجها .

(١) أحمد خليفة ، سابق الإشارة اليه ، ص ١٥١

(٢) من واقع نشرة اعلامية للاتحاد النومي لجمعيات رعاية المسجونين في القاهرة ، سنة ١٩٧١

كما أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية القرار رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء الاتحاد النوعى لجمعيات رعاية المسجونين الذى يستهدف :

١ - تخطيط برامج الرعاية والتنمية الاجتماعية والوقاية من الجريمة .
٢ - اجراء البحوث والدراسات المتصلة بميدان عمله ونشرها بين الجمعيات .

٣ - تحديد مستويات الخدمات وحدود تكلفتها فى نطاق السياسة العامة .

٤ - وضع برامج الاعداد الفنى والادارى لأعضاء الجمعيات المضممة للاتحاد للارتفاع بمستوى الاداء .

٥ - تقديم المعونة الفنية للجمعيات .

٦ - القيام بالتجارب الرائدة عن طريق وضع برامج خدمة نموذجية وموالاتها بالدراسة والمتابعة وتعميم نتائجها على الجمعيات .

٧ - تقييم جهود الجمعيات .

ويقوم نشاط الاتحاد أساسا على لجانه المتخصصة الدائمة (لجنة التخطيط والتسيق ، لجنة المتابعة والتقييم ، لجنة البحوث والدراسات ، لجنة الاعداد الفنى والتدريب ، ولجنة الاعلام) - هذا ويدير الاتحاد مجلس ادارة ولجنة تنفيذية .

وقد بلغت ميزانية الاتحاد لعام ١٩٧١ مبلغ ٩٨١ جنيها و ٢٢٣ مليما . حيث تعادلت الايرادات مع المصروفات ، ويلاحظ أن البند الأكبر فى الايرادات هو اعانة وزارة الشؤون الاجتماعية (٤٩٧ جنيها و ٩٦٠ مليما) ، وأن البند الأكبر فى المصروفات هو المرتبات وبدلات الانتقال (٥٤١ جنيها و ٩٠ مليما) ويلاحظ أن الأهداف المعلنة لكل من الجمعيات والاتحاد النوعى لهذه الجمعيات أهداف متنوعة بعضها طموح وبعضها يخرج - بطبيعته - عن الأهداف العملية لمثل هذه الجمعيات ولهذا الاتحاد ، فالقيام بالدراسات المتعلقة بالجريمة أو تخطيط برامج الرعاية والتنمية الاجتماعية والوقاية من الجريمة تخرج - بحكم طبيعتها - عن أهداف الجمعيات والاتحاد النوعى ، وتدخل فى عمل وأهداف هيئات متخصصة أخرى أقدر على التصدى لها علميا وفنيا وماليا وتجدر الإشارة هنا - مجرد الإشارة - الى أن ظاهرة المبالغاة فى أهداف الهيئات تكاد تكون ظاهرة عامة فى مصر ، وكأن مجرد رفع الشعار يعنى تنفيذه .

ثالثا - مبررات الدراسة الحالية

لعل وقفة متأنية ومراجعة موضوعية للموقف الراهن لوضع وأنشطة جمعيات رعاية المسجونين وأسرههم ، أمر هام بعد مضي فترة ليست بالقصيرة على بدء جمعيات الرعاية اللاحقة بمصر . نظرة الى الوراء بعقل متفتح تعنى خطوة الى الأمام على الطريق . فى ضوء هذا وبمناسبة التفكير فى عقد المؤتمر الاول للرعاية الاجتماعية للمسجونين ، رؤى ضرورة القيام بمحاولة لتقييم أنشطة هذه الجمعيات والتعرف على المشاكل التى قد تواجه العمل بها ، وذلك عن طريق توجيه استبيان للمسؤولين عن جمعيات رعاية المسجونين وأسرههم عن الوضع الراهن لهذه الجمعيات من جهة والتعرف على آراء هؤلاء المسؤولين حول بعض المسائل الهامة المحددة . ورؤى الاكتفاء باستطلاع آراء سكرتير عام كل جمعية وأقدم الاختصاصيين الاجتماعيين العاملين بها - وذلك لاعتبارات ضيق الوقت .

صمم مشروع الاستبيان وتم تجربته على جمعيتى القاهرة والجيزة ، ثم أعيدت صياغته وأخرج فى صورته النهائية .

وأرسلت صحيفة الاستفتاء خلال شهر يوليو عام ١٩٧٢ الى تسع عشرة جمعية هى جميع الجمعيات العاملة فى مبدان الرعاية اللاحقة للمسجونين ولأسرههم ، وهى على التوالى : جمعيات رعاية المسجونين : بالقاهرة ، والجيزة ، وبالاسكندرية ، وبالبحيرة ، وبالغربية ، وبالدقهلية ، وبالشرقية ، وببور سعيد ، وبالمنوفية ، وبدمياط ، وبالفيوم ، وببنى سويف ، وبالمنيا ، وبأسيوط ، وبسوهاج ، وبقنا ، وبكفر الشيخ ، وبأسوان ، وطلب الاتحاد النوعى من هذه الجمعيات أن تعيد صحائف الاستبيان بعد ملئها فى موعد غايته الخامس من شهر أغسطس سنة ١٩٧٢ ، كما اضطر الاتحاد الى ارسال خطابات استعجال لبعض هذه الجمعيات بعد فوات الموعد دون ورود صحائف الاستبيان .

وقد وردت صحائف الاستبيان من تسع جمعيات فقط وذلك حتى نهاية شهر أغسطس ١٩٧٢ ، حينما رؤى الاكتفاء بهذه المهلة لأغراض اعداد تقرير البحث ، وهذه الجمعيات التى أرسلت صحائف الاستبيان بعد ملئها هى على التوالى ، جمعية رعاية المسجونين بالقاهرة ، وجمعية رعاية المسجونين وأسرههم بالجيزة ، وجمعية الرعاية والإصلاح بالدقهلية ، وجمعية رعاية المسجونين بالشرقية ، وجمعية رعاية المسجونين وأسرههم والمفرج عنهم

بالغربية ، وجمعية رعاية المسجونين بالبحيرة ، وجمعية رعاية المسجونين والمفرج عنهم وأسرههم بيورسعيد ، وجمعية رعاية المسجونين وأسرههم بالفيوم ، وجمعية رعاية المسجونين وأسرههم ببني سويف .

رابعاً - حدود الدراسة الحالية

لعل الدراسة الحالية مجرد استكشاف للطريق ، فهي ليست دراسة تقييمية كاملة ، والا لكان الأمر يقتضى فحصا للملفات وسجلات الجمعيات ومقابلات مستفيضة للعاملين بهذه الجمعيات وللمنتفعين من المفرج عنهم وأسرههم وهذا كله وإن عد مطلباً هاماً ، إلا أن الامكانيات المتاحة تحول دون تنفيذه في المرحلة الحالية . فالوقت والجهد والمال المتاح يجعل من المحتم الاكتفاء بدراسة سريعة لبعض الحقائق الكمية حول عدد أعضاء الجمعية وميزانياتها والجهاز الوظيفي الذي يعمل بها وعدد الحالات التي تمت مساعدتها . . الخ ، ثم محاولة جد متواضعة للتعرف على آراء عدد محدود جدا من العاملين بالجمعية ، السكرتير العام للجمعية وأقدم الإخصائيين الاجتماعيين العاملين بها .

وهذا كله يجعل من الضروري أن نتواضع في استخلاص نتائج دقيقة وحاسمة من مثل هذه الدراسة الاستطلاعية .

نقطة هامة أخرى تتعلق بمن وجهة اليم صحائف الاستبيان لاستطلاع آرائهم حول أنشطة الجمعيات من جهة ، واقتراحاتهم المختلفة للنهوض بالجمعيات من جهة أخرى ، فالواقع أن الاستبيان وجه الى كل من السكرتير العام وأقدم الإخصائيين الاجتماعيين بكنل جمعية ، وهما يعملان باجر - في العالب - بعض الوقت للجمعية ، وقد يدفعهم ذلك الى الحرج في التصارح والمصارحة وبخاصة اذا جاء الاستبيان من جهة اشرافية على أعمالهم كالاتحاد النوعى لجمعيات رعاية المسجونين . وليس معنى هذا - بالضرورة - أن يلزم من وجه اليهم الاستبيان الصمت أو أن يلجأوا الى مجانبة الحقائق ، ذلك أن الاتحاد حرص في تقديمه للاستبيان على التأكيد على طبيعته والغرض منه ، وهو محاولة اعداد تقرير أو دراسة عن الوضع الراهن لجمعيات رعاية المسجونين وأسرههم والمقترحات التي ترمى الى النهوض بها .

خامساً - بنود صحيفة الاستبيان

تتضمن صحيفة الاستبيان بعض البيانات الأولية والاحصائية مثل اسم الجمعية وتاريخ انشائها ورقم شهر الجمعية ومقرها وعدد الأعضاء المقيدين وعدد الأعضاء المسددين للاشتراكات في العام الأخير وميزانية

الجمعية في السنوات الثلاث السابقة من اجنالى الايرادات واجمالي المصروفات ثم بنود مصروفات الجمعية في العام المالى الحالى موزعة على البنود المختلفة (أجور ومرتبوات ومكافآت ومصروفات ادارية ونثرية ومساعدات نقدية للمفرج عنهم ومساعدات نقدية لأسر المسجونين ومشروعات للمفرج عنهم وللأسر ومصروفات أخرى) ، يأتى بعد ذلك بيان عن الجهاز الوظيفى للجمعية فى الوقت الحالى من حيث العدد وطبيعة الأعمال (ادارية - خدمة اجتماعية - كتابية - أعمال خدمة) وما اذا كان العمل كل الوقت أم بعض الوقت وما اذا كان بمرتب أو بمكافأة مع ذكر المبلغ أو ما اذا كان على سبيل التطوع ، ثم يأتى بعد ذلك بيان تفصيلى بالمساعدات خلال الثلاث السنوات الماضية فيبين توزيع حالات المفرج عنهم ممن تلقوا مساعدات وما اذا كانت هذه المساعدات نقدية أو عينية أو مشروعات . الخ . ، كما يبين توزيع حالات أسر المسجونين الذين تلقوا مساعدات مثلما سبق بيانه ، ثم يأتى بعد ذلك بيان بعدد الحالات الذين عادوا الى ارتكاب جريمة ممن تلقوا مساعدات خلال السنوات الثلاث السابقة وذلك بعد تلقى المساعدات مع ذكر العدد ان كان معلوما كما توضح الأسباب التى تكمن وراء عدم علم الجمعية بالعدد . . وهذا البيان بالذات كان من المتوقع ان تكتنف الحصول عليه صعوبات عديدة ، انما رؤى ايراده لانه يكشف عن مدى متابعة الجمعية لحالات المفرج عنهم ورعايتها لهم .

ثم يأتى القسم الثانى من صحيفة الاستبيان ويتعلق باستطلاع رأى المسئولين عن الجمعية (السكرتير العام للجمعية وأقدم الاخصائيين الاجتماعيين العاملين بها) حول أنشطة الجمعية :

(أ) **الميزانية الحالية :** وما اذا كان يرى أنها كافية لمواجهة أعباء الجمعية أو غير كافية لمواجهة هذه الأعباء وفى حالة ما اذا كان رأى بأن الميزانية غير كافية يورد المسئول اقتراحات محددة حول زيادة الميزانية .

(ب) **مبنى الجمعية :** من حيث كونه داخل السجن أو داخل مديرية الأمن أو داخل مديرية الشئون الاجتماعية أو داخل أى مبنى حكومى أو اهلى أو تحتل مبنى مستقلا ، كما يوضح رأى حول مدى ملاءمة المبنى لتحقيق اغراض الجمعية وفى حالة ما اذا كان رأى انه غير ملائم يورد المسئول اقتراحات محددة حول ذلك الموضوع .

(ج) **الجهاز الوظيفي للجمعية :** من حيث كونه يكفى لتحقيق اغراض الجمعية ، كما يورد المسئول اقتراحات محددة حول عدد الموظفين وتفرغهم أو عدم تفرغهم للعمل بالجمعية وكفاياتهم الفنية والادارية والمؤهلات العلمية التى يلزم توافرها فيهم وذلك فى حالة ما اذا كان يرى أن الجهاز الوظيفي الحالى لا يكفى للنهوض بأغراض الجمعية .

(د) **حول المساعدات والمشروعات :** ريستطلع الرأى هنا حول ما اذا كان المسئول يرى أن المساعدات التى تقدم للمفرج عنهم ولأسر المسجونين تكفى لبدء حياة شريفة ، كما يورد مقترحات محددة حول زيادة فعالية المساعدات اذا كان يرى أنها لا تكفى حالياً ، كما يورد المسئول اقتراحات محددة حول زيادة فاعلية المشروعات التجارية أو المهنية الحالية فى حالة ما اذا رأى أنها لا تكفى مع الاشارة الى أسباب عدم كفايتها بالتفصيل ، كما يبين رأيه حول عملية متابعة المشروعات الحالية وكيفية تطويرها .

(هـ) **مقترحات ختامية :** قد يرى المسئول اضافتها .

سادسا - أهم نتائج الاستبيان : عرض وتعليق

مع التسليم بكل حدود الدراسة كما ورد فى البند (رابعا) من هذا التقرير ، يمكن القول بأن الاجابة على بنود الاستبيان كانت مرضية بصفة عامة .

١ - تاريخ انشاء الجمعية :

يتراوح تاريخ انشاء الجمعية من عام ١٩٥٤ (جمعية القاهرة) الى عام ١٩٦٧ (جمعية بنى سويف) بيد أن معظم الجمعيات انشئت فى أواخر الخمسينات وبالأخص عام ١٩٥٩ (جمعيات الشرقية والدقهلية والغربية) كما انشئت جمعية البحيرة عام ١٩٥٧ وجمعية الفيوم عام ١٩٥٨ .

ومن هذا يتضح أن فترة مناسبة تزيد على الثلاث عشرة سنة فى معظم الحالات مرت على انشاء هذه الجمعيات مما يستلزم مراجعة شاملة لأنشطة هذه الجمعيات ومحاولة تقييمها والتعرف على ايجابياتها وسلبياتها واسباب كل .

٢ - عدد الأعضاء المقيدين والموردين للاشتراكات عن العام الأخيرة

بلغ أكبر عدد من الأعضاء المقيدين فى جمعية الغربية (٥٣١ عضوا) ، يلي ذلك جمعية الدقهلية (١٣٩ عضوا) فى الوقت الذى يبلغ فيه عدد الأعضاء فى جمعية القاهرة (٤٨ عضوا) وفى جمعية الجيزة (٥٠ عضوا) ويقل العدد الى ٢٢ عضوا فى جمعية بنى سويف وهى أحدث الجمعيات نشأة .

بيد أن الظاهرة المشتركة في كل الجمعيات هي القلة الملحوظة في عدد الأعضاء المسددين للاشتراكات فبينما عدد أعضاء الجمعية المقيدين بجمعية الدقهلية (١٣٩ عضوا) فإن عدد المسددين للاشتراكات يبلغ (١٣ عضوا فقط) . ونفس هذه الظاهرة تكاد تكون عامة انما بدرجات أقل فيما عدا جمعية الجيزة إذ تبلغ نسبة المسددين للاشتراكات الى عدد الاعضاء ١٠٠٪ وقريب من هذه النسبة الأمر في جمعية الغربية إذ يبلغ عدد المسددين للاشتراكات (١٤٢ عضوا) من بين أعضاء الجمعية المقيدين وعددهم (١٥٣ عضوا) .

والأمر هنا يحتاج الى مراجعة ومواجهة ، إذ ليس مبررا ان يتكاسل أعضاء الجمعيات في دفع اشتراكاتهم في الوقت الذي يجب ان يتجه اهتمامهم الى زيادة موارد الجمعية المالية بالوسائل المختلفة ، ويقضى الأمر اتصلا مستمرا من جانب المسئولين عن ادارة الجمعيات بالأعضاء وحثهم على تسديد الاشتراكات في المواعيد المحددة مع اجراء بعض التيسيرات كالتقسيط على فترتين او اكثر في بعض الظروف .

٣ - الميزانية في السنوات الثلاث السابقة

رغم ما تتسم به إيرادات الجمعيات المختلفة من قلة في المبالغ المرصودة لها ، إلا أنها ارتفعت تدريجيا من عام الى آخر خلال الأعوام الثلاث السابقة فيما عدا حالة جمعية القاهرة إذ انخفضت الإيرادات انخفاضا ملحوظا من ٢٥٣٢٧ جنيها و ٥٩٨ مليما (عام ١٩٧١/٧٠) الى ١٨٣٠٢ جنيها و ٣٩ مليما (عام ١٩٧٢/٧١) ، والملاحظة الثانية أن إيرادات الجمعيات تتفاوت تفاوتا واضحا فبينما تبلغ إيرادات جمعية الدقهلية ٢٢٩١ جنيها و ٦٣٠ مليما (١٩٧٢/٧١) إذ تبلغ إيرادات جمعية الشرقية عن نفس العام مبلغ ٣٣٥ جنيها و ٣٩٥ مليما ، ويرجع هذا الى الميزانية الحكومية المخصصة او مبلغ الاسهام الحكومي وهو يختلف باختلاف المبالغ الضمانية (الضمان الاجتماعي) .

ونعتقد أن من الأفضل أن يوضع نظام جديد يستطيع الاتحاد النوعي عن طريقه أن يتحكم في توزيع مبالغ المعونة الحكومية على الجمعيات المختلفة بحسب أنشطتها ودرجة تنفيذها لمهامها .

٤ - بنود مصروفات الجمعية في العام المالي الحالي

من الملاحظ أن بند الأجور والمرتبات والتكافآت مرتفع نسبيا (مثلا يبلغ هذا البند في جمعية القاهرة ٢٣٩٧ جنيها و ٣٩ مليما بينما تبلغ المساعدات النقدية المفرج عنهم أقل من نصف هذا المبلغ (١.٥٩ جنيها) ، وكذلك يلاحظ أن بند مصروفات أخرى وهو بند مجهل أى غير مبين مرتفع نسبيا في بعض الجمعيات (يبلغ هذا البند مثلا ٣.٢٧ جنيها و ٩٩.٠ مليما في جمعية القاهرة بينما يبلغ بند مشروعات للمفرج عنهم ولأسرهم بنفس الجمعية (٢٩٤٩ جنيها) عن نفس الفترة .

٥ - الجهاز الوظيفي بالجمعيات

من الملاحظ بصفة عامة الضعف الظاهر في قوة الجهاز الوظيفي بجميع الجمعيات ، فعدد الاخصائيين الاجتماعيين محدود للغاية وكلهم لبعض الوقت ، وواضح أن نسبة مرتفعة منهم تعمل على سبيل التطوع أو بمجرد بديل انتقال بسيط .

ولا شك أن ميدان الرعاية اللاحقة يقتضى جهازا فنيا واداريا متفرضا وعلى درجة عالية من الكفاءة ، ومن الضروري أن نشير هنا الى صعوبة الميدان اذا أريد أن تؤتى الرعاية اللاحقة تمارها وان تتم بدرجة عالية من الفعالية ، أن تراعى ظروف العاملين بها ، فليس من المتوقع أن يقدم الاخصائي الاجتماعى رعاية فعالة للمفرج عنهم وأسرهم وهو نفسه يعمل في ظروف سيئة ويحتاج الى رعاية ، لعلنا نفهم الآن ان « فائد الشيء لا يعطيه » .

٦ - بيان بالمساعدات خلال الثلاث السنوات الماضية

يلاحظ بصفة عامة أن جمعية القاهرة لها نصيب الأسد فيما يتعلق بالميزانية وكذلك الأمر فيما يتعلق بحالات المفرج عنهم الذين تلقوا مساعدات أو أسر المسجونين الذين تلقوا مساعدات ، الا انه يلاحظ تناقص واضح في مبالغ المساعدات المخصصة للمفرج عنهم عاما بعد عام (٨٦٥٤ جنيها عام ١٩٧٠/٦٩ ، ٥٦٣٨ جنيها عام ١٩٧١/٧٠ ، ٣٨٢٩٠ جنيها عام ١٩٧٢/٧١) ، أما معظم الجمعيات الأخرى فان مجموع المساعدات المقدمة بسيطة المبالغ وعدد حالات المساعدات محدودة هي الأخرى .

وجدير بالذكر أن جمعية بور سعيد متوقف نشاطها نتيجة ظروف المعركة . نقطة أخرى جديرة بالاهتمام وهى أن متوسط المساعدات سواء نقدية أم عن طريق مشروع للفرد الواحد ضئيلة للغاية (حوالى عشرة جنيها في المتوسط) ، وهنا لا بد من إثارة تساؤل عن مدى جدية وجدوى هذه

المساعدات في مواجهة حالة المفرج عنه وأسرته لإعادة اندماجه من جديد بالمجتمع . أخشى أقول أننا نهتم بالكم أكثر من اهتمامنا بالكيف . لا بد من رصد ميزانيات كافية تسمح بمساعدات جدية وتسمح باقامة مشروعات جدية تضمن عيشا شريفا لأربابها .

٧ - مدى تتبع حالات المفرج عنهم الذين تلقوا مساعدات خلال السنوات الثلاث السابقة

واضح من استعراض الاستبيان انه لا يوجد أى تتبع حقيقى حول ما اذا كان عدد من المفرج عنهم الذين قدمت لهم مساعدات خلال السنوات الثلاث السابقة قد عادوا الى ارتكاب الجريمة ، فجميع الجمعيات باستثناء واحدة فقط (جمعية البحيرة) لاتعلم شيئا عن هذا الموضوع .

وهذا ناتج في الغالب عن قلة عدد الاخصائيين الاجتماعيين العاملين بالجمعية . ولا بد هنا من التوصية بدعم هذا العدد وجعله متفرغا ، حتى يمكن تتبع حالات المفرج عنهم والتأكد من جردوى الرعاية اللاحقة من عدم وقوعهم ثانية في هذه الجريمة . ويؤخذ من البيان الوارد من جمعية البحيرة ان نسبة عالية من المفرج عنهم الذين قدمت لهم مساعدات خلال السنوات الثلاث السابقة قد عادت الى ارتكاب جرائم أو اتهمت بارتكاب جرائم (١٦ من ٩٨ خلال عام ١٩٧٠/٦٩ أى حوالى ١٧٪ ، ١٩ من ١٠١ خلال عام ١٩٧١/٧٠ أى بنسبة حوالى ١٩٪ ، ونفس النسبة تقريبا حوالى عام ١٩٧٢/١٩٧١ اذ بلغ عدد من عادوا الى ارتكاب جريمة أو اتهموا بارتكاب جريمة خلال تلك الفترة ٢٢ من ١١٤) .

وهذا يفتح الباب أمام تساؤل خطير يهدد الثقة بجدوى نظام الرعاية اللاحقة كما يمارس حاليا .

٨ - مدى كفاية الميزانية الحالية

أكدت جميع الجمعيات باستثناء جمعية واحدة هي جمعية بنى سويف ان الموارد المالية للجمعيات غير كافية بشكل يهدد تماما أنشطة الجمعيات ويشل حركتها ، وتراوحت الاقتراحات حول زيادة الموارد المالية ، من تشجيع الاشتراكات في الجمعيات عن طريق الاعلام لهذا الا أن معظم الاقتراحات دارت حول زيادة اسهام وزارة الشؤون الاجتماعية في العون المقدم للجمعيات . وربما يثور تساؤل حول خروج جمعية بنى سويف عن هذا الاجماع ، ويظهر أن السبب وراء ذلك يكمن في أن الجمعية المذكورة

حصلت على مبلغ عشرة آلاف جنيه من رئاسة الحكومة أثناء زيارة رئيس الوزراء لبنى سويف خلال صيف عام ١٩٧١ . وهنا يجب القول أنه بالرغم من حسن هذا الاتجاه الحكومى نحو دعم خدمات الرعاية اللاحقة مالياً ، إلا أنه من الأفضل أن يتم الدعم فى مثل هذه الحالات لميزانية الاتحاد النوعى الذى يقوم بدوره بدعم الجمعيات المختلفة حسب أنشطتها وأعبائها ، وعلى كل فمن الضرورى البدء فى تفكير جدى لزيادة الموارد المالية للجمعيات حتى يمكنها القيام بأعبائها على نحو أكثر جدية وأكثر جدوى ، وفى ظروف مجتمع كمصر ، فإن المسئولية الكبرى فى هذا الصدد تقع على الدولة فى المقام الأول ، وربما تلعب الاتصالات الشخصية — لو بذلت الجمعيات مزيداً من الاهتمام — بالرأسمالية الوطنية فى الأقاليم فى دعم الجمعيات مالياً عن طريق التبرع والاشتراك فى أنشطة الجمعيات ، وهذا يوسع من القاعدة الجماهيرية المهمة بمشاكل رعاية المفرج عنهم وأسرهم ويتيح فرص عمل أكثر فى مشروعات الرأسمالية الوطنية .

٩ - حول ملائمة مباني الجمعيات للنهوض بأغراضها

تكاد تجمع صحائف الاستبيان الواردة من الجمعيات على عدم ملائمة مباني الجمعيات لتحقيق الأغراض المنوعة بها ، نتيجة ضيق الأماكن من جهة أو الحاقها بمبنى آخر لهيئة أخرى مما يجعل العمل مرتبكاً ومقيداً فى معظم الأحيان . وتتجه الاقتراحات — فى مثل هذه الحالة — الى ضرورة تخصيص مبان مستقلة لجمعيات رعاية المسجونين .

والواقع أن هذا يثير تعليقاتين : أولهما : أننا — بصفة عامة — نرتجل سياستنا ونهتم — فى المقام الأول — باللائقته دون أن نعد لمحتواها الأعداد اللازم ، وفى رأى أن تأخير اشهار جمعية فى محافظة حتى تدبر الامكانيات الضرورية أقل خطراً وأقل ضرراً من التعجل فى اشهار جمعية ، لمجرد أن نزيد — لمجرد الناحية العددية — عدد جمعياتنا .

ثانيهما : يؤخذ من بعض المقترحات أن من الضرورى تشييد مبنى مستقل للجمعية ، وهذا أيضاً منزلق خطير ، إذ أن الاتجاه الغالب فى مثل هذه الأمور الى تبديد الطاقات المادية فى تشييد المباني بدون كبير اهتمام بالانسان الذى يعمل بهذه المباني مع أنه العامل الأهم ، لا يمكن بالطبع تبديد الاعتمادات المالية فى عمليات تشييد مبان فاخرة لمكاتب فئة من الموظفين ،

المهم جدا أن يكون ثمة مبنى معقول لأداء العمل ، ولكن الاهم أن يكون ثمة اعتمادات مالية كافية للقيام بمشروعات جدية ليكسب منها المفرج عنهم عيشهم ، والمهم جدا أن يكون هناك متخصصون متفرغون للقيام بعمليات الرعاية اللاحقة على نحو مرض .

١٠ - المقترحات حول الجهاز الوظيفي للجمعيات

تتفق أغلبية صحائف الاستبيان الواردة من الجمعيات على أن الجهاز الوظيفي الحالي غير كاف ، فليس بالجمعيات غير عدد محدود من الاخصائيين الاجتماعيين الذين يعملون بعض الوقت بمكافآت محدودة للغاية وبعضهم يعمل على سبيل التطوع والبعض الآخر يكتفى بالحصول على بدلات انتقال محدودة .

والواقع أن هذه السياسة التي تعتمد أسلوب الزرقة في مواجهة الواقع لا يمكن أن تأتي بأية نتائج ملموسة ، الا اذا كان الغرض الأساسي هو مجرد أسلوب « سد الحانة » وملء بعض الاوراق وكتابة بعض التقارير وتبديد بعض الميزانيات وهلم جرا ، وأخيرا نقنع انفسنا باننا نعمل وننتج ، ونحن في محطنا واقفون .

لا يمكن أن يتم عمل منتج بدون جهاز فني متخصص مدرب مرتاح نفسيا وماليا ، تلك بديهية ولكننا ننساها أو نتناساها .

١١ - حول المساعدات والمشروعات

تكاد تجمع صحائف الاستبيان (فيما عدا جمعية بنى سويف) على عدم كفاية المساعدات والمشروعات التي تقدم للمفرج عنهم ولأسر المسجونين لبدء حياة شريفة ، والسبب الرئيسي وراء هذا كله - فيما ذكرته صحائف الاستبيان - هو قلة الاعتمادات المالية .

وتقترح صحائف الاستبيان ضرورة التغلب على عقبة قلة الاعتمادات المالية وضرورة رفع قيمة المساعدات ، وهكذا في عبارات عامة بدون ذكر مقترحات محددة . والواقع أن المسؤولين بهذه الجمعيات معذورون في عدم القدره على وضع مقترحات محددة بشأن زيادة الدعم المالي للجمعيات ، فكما قلنا - سابقا - ان المصدر الوحيد لمثل هذا الدعم في بلد كمصر أو بالأحرى المصدر الرئيسي هو الدولة .

خاتمة

ترددت كثيرا قبل كتابة هذا الجزء من التقرير ، فلست في موقف يسمح بإبداء النصح أو ادعاء الحكمة ، كل ما في الأمر أن الحقائق واضحة جلية ومرتبطة بعضها ببعض ، كلنا — باختصار — يؤمن بالرعاية اللاحقة وجدواها وأهميتها وإكمالها للعملية الإصلاحية ، الى كل هذا الكلام المعاد المعروف .

يبقى السؤال البسيط العويص في نفس الوقت : ما العمل ؟ ببساطة وبصراحة قاسية : أن نكون أمناء مع أنفسنا ومع عقولنا ؛ إذا كان الأمر يحتاج الى امكانيات مالية وبشرية معينة ، يجب على الدولة — وتلك مسئوليتها وعملها — أن تدبر هذه الامكانيات المالية والبشرية كاملة غير منقوصة .

The questionnaire tried to find out the percentage of recedivism among the discharged prisoners who came in contact with the associations and got its help.

Another important part of the questionnaire was designed to know the opinions of the secretary general of each association and its senior social-worker about some definite areas :

1. The annual budget.
2. The premises of the Association.
3. The personnel.
4. The policies, and projects.

The Findings

To conclude, the data obtianed were discouraging :

1. Decrease of active membership.
2. Annual budgets, with the only exception of Ben-Seuif, are extremely insufficient to face realistic after-care policies.*
3. The personnel working with the associations are few, holding part-time jobs, and over-loaded.
4. The premises of most of the associations are in very poor condition.
5. There are no serious following-up practices.

* This is due to a visit to the province of Ben-Sucif by the prime-minister who allocated on the spot L. E. 10, 000 annually for the Association of Ben Seuif.

**After-care Policies For Discharged Prisoners and their
Families in Egypt (A Pilot Study — The Actual
Situation and Prospective)**

By

ALY FAHMY

Researcher, NCSRC., Cairo, Egypt

This paper was prepared to be read at the First Egyptian Seminar on "The After-Care for the discharged prisoners" (Cairo-24-26 April, 1973). It is the result of a field research study, based on a questionnaire designed to be sent to the main board-membres of all the association working in the field of the after-care for the discharged prisoners and their families all over Egypt : (Cairo, Giza, Alexandria, Behira, Gharbia, Daqahlia, Sharqia, Port-Said, Monufia, Damietta, Fayoum, Ben-Seuif, El-Menia, Assiut, Souhag, Qena and Aswan).

The questionnaire was mailed to these associations by the 10th of July 1972. By the end of August 1972, only nine were received : (Cairo, Giza, Daqahlia, Sharkia, Gharbia, Behira, Port-Said, Fayoum, and Ben-Seuif.)

The Questionnaire dealt with some basic data, *i.e.* the date of establishing the association, the number of members, the annual budget during the previous three years and its various items.

Some of the questions covered the projects which were planned for the benefit of the discharged prisoners and urgent financial aids given to them, to face the difficult situation after their discharge.

The questionnaire aimed to get some information about the personnel working with the association, and the average case-load.

معاملة الأحداث في النرويج

عماد المليجي

باحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

تشاة نظم رعاية الأحداث في النرويج

يمثل القانون الذي صدر سنة ١٨٩٦ في النرويج بشأن معاملة الطفولة المهمة النموذج الأول الذي أخذت بقية الدول الاسكندنافية بما تضمنه من أحكام ونظم . فنجد أن السويد كانت أولى هذه الدول التي أدخلت النظام النرويجي لديها ، وذلك بالقانون الصادر سنة ١٩٠٢ ، ثم تلتها الدنمارك بالقانون الصادر سنة ١٩٠٥ ، وبعدها فنلندا سنة ١٩٣٦ ، وأخيرا إيسلندا سنة ١٩٤٧ .

وعلى الرغم من أن القانون النرويجي كان يهدف أساسا الى منع الانحراف لدى الأحداث إلا أنه بدا ذا طابع تربوي (١) . ويتضح هذا الطابع اذا علمنا أن هذا القانون لا يتضمن توقيع عقوبات جنائية على الحدث ، بل على العكس من ذلك فإن ما يطبق عليه هو تدابير تربوية محضة . وتتولى الدولة وفقا له مسئولية الكشف عن الأحداث المعرضين للانحراف عن طريق جهاز قانوني مستحدث .

وقد كان للطبيعة المزدوجة لهذا القانون آثارها في إثارة الخلاف في مرحلة وضعه (٢) وان كان الأمر قد استقر في النهاية على ايكال ادارة النظام الجديد الى وزارة التعليم وليس الى وزارة العدل . أما بالنسبة لادارته على المستوى المحلي ، فإن كل ادارة محلية (Comme) وهو التعبير الذي يطلق على وحدات الادارة المحلية في النرويج) أن تنتخب مكاتب الأوصياء board of guardians وهي التي أطلق عليها منذ عام ١٩٥٣ مكاتب رعاية الطفولة child welfare boards ، وكانت هذه المكاتب تتكون من ٤ من أفراد الشعب العاديين على أن يكون أحدهم أو اثنان منهم من النساء بحكم قدرتين الخاصة على

(1) Tove Stang Dahl, *The Scandinavian System of Juvenile Justice : A Comparative Approach*, Prepared for Justice for the child, M. Rosenheim, ed., Chicago, University of Chicago Press, 1973, F. 2.

(2) Tove Stang Dahl, *The Emergence of the Norwegian Child welfare Law*, 1971. (Unpublished).

اتخاذ القرارات بشأن الأحداث ، ومن بعض المشتغلين برعاية الطفولة ومن ممثلين للسلطات . وعليه فانها تضم القاضي المحلى ، ورجل الدين والطبيب المحلى . وفي البداية كان الاتجاه معفودا على تولية القضاء رئاسة هذه المكاتب ، باعتبار أن ذلك يضمن الرقابة عليها ، فضلا عن توفير الإجراءات والحماية القانونية اللازمة . إلا أن العوامل السياسية تدخلت للحيلولة دون ذلك ، ذلك أن الليبراليين اعترضوا على هذا الوضع نظرا لرايهم في رجال القانون من أنهم ممثلو الطبقة الحاكمة المحافظة في البلاد . كما أن رجال التربية اعترضوا أيضا على هذا الاتجاه بحكم أن رئاسة القاضي لهذه المكاتب ستعطيها صورة أقرب الى المحاكم وما يستتبعه ذلك من آثار لا يمكن الخلاص منها . وانتهى الأمر بالنص على جعل القاضي عضوا عاديا الى جانب بقية الأعضاء . ومن ثم فإن المكاتب ستكون ، كما ورد في المذكرة المصاحبة للقانون ، من عناصر يلتقى فيها العطف والمودة مع الرؤية الشخصية والمعرفة الموضوعية ، المجتمع المحلى مع المجتمع الواسع ، أفراد الشعب العاديين مع ممثلى السلطة ، كل هذه العناصر تمثل بأناس تربطهم أعمالهم دائما بأبناء الطبقات الحدية والدنية من الشعب .

مجال عمل مكاتب الأوصياء

يقضى قانون العقوبات النرويجى فى المادة ٤٦ منه بأنه لا يجوز معاقبة شخص عن أفعال ارتكبها قبل اكماله سن الرابعة عشرة . . وعليه فانه لا يجوز للمحاكم الجنائية أن تنظر فى الأفعال التى يرتكبها من لم يصل الى هذه السن ، وإنما تحول وجوبا الى مكاتب الأوصياء (يلاحظ أن سن المسئولية الجنائية فى بقية الدول الاسكندنافية هو ١٥ سنة) .

على أنه يجوز إحالة الجناة بين سن الرابعة عشر والسادسة عشر الى هذه المكاتب اذا ما قررت ذلك سلطات الادعاء أو المحكمة المختصة كبديل لتوقيع العقوبة المقررة قانونا أو بالاضافة لها . وعملا فانه لم يحدث أن قدم حدث فى هذه السن الى المحاكم العادية ، وإنما يحال دائما الى مكاتب الأوصياء (١) .

وعليه فانه يمكن القول بأنه وان كان القانون قد حدد سن المسئولية الجنائية بأربعة عشر عاما ، فإن هذا التحديد لا يعدو عمليا إلا تحديدا شكليا ، أما عملا فإن سن المسئولية الجنائية هى ستة عشر عاما .

(1) Johs Andenaes, *La Defense Social en Norvege*, 'Revue de Science Criminelle et de Droit Penal Comparé', Paris N.S., 1953, PP. 273 - 294.

وفي سنة ١٩٢٠ صدر قانون يقضى برفع سن الجانحين الذين يجوز لمكاتب الأوصياء فحص حالهم الى سن الثامنة عشرة بدلا من سن السادسة عشرة . وبذلك أصبح هناك ثلاث حالات : حالة من هم دون الرابعة عشرة وهؤلاء يحالون وجوبا الى مكاتب الأوصياء . ثم حالة من هم بين الرابعة عشرة والسادسة عشرة ، وهؤلاء جرى العمل على إحالتهم جميعا الى هذه المكاتب . ثم المرحلة الأخيرة : حالة من هم بين سن السادسة عشرة والثامنة عشرة وهؤلاء يحالون الى المحاكم العادية او الى مكاتب الوصاية وفقا لما تراه سلطات الادعاء أو المحاكم التي تنظر قضاياهم . ويرجع احتفاظ قانون العقوبات النرويجي بسن الرابعة عشرة سنا للمساءلة الجنائية دون رفعه الى سن السادسة عشرة الى تحوطه لامكان توقيع عقوبة الغرامة على بعض من هم دون السادسة عشرة ، دون حاجة الى اخضاعهم للتدابير الخاصة التي يمكن ان تقررها مكاتب الأوصياء^(١) . ويجدر هنا أن نشير الى أن القانون الذي صدر في يونيو سنة ١٩٢٨ ، وان كان قد عمل به ابتداء من سنة ١٩٥١ بعد ادخال عدة تعديلات عليه ، قد أجاز للمحكمة أن تقضى على المنحرفين من الشبان الذين يزيد عمرهم عن ١٨ سنة ولا يزيد على ٢٣ سنة بالوضع في مراكز التربية المهنية Centres for professional education بدلا من توقيع العقوبات العادية عليهم اذا ما رأت أن المنحرف في حاجة الى مثل هذا النوع من المعاملة وأنها كفيلة بمنعه من العودة الى ارتكاب الجريمة مرة أخرى في المستقبل^(٢) .

ولا يقتصر اختصاص مكاتب الأوصياء على الأحداث ممن ارتكبوا أفعالا إجرامية ، بل يمتد عملها الى ما هو أوسع من ذلك . فهذه المكاتب يمكنها التدخل في حالات الأحداث المعرضين للانحراف والأحداث المعروفين بفساد الخلق والمهملين اسريا مما يوحى بقرب ترديهم في الجريمة ممن لا يزيد عمرهم عن ١٦ سنة . وهؤلاء الأحداث يخضعون لعدد من التدابير التربوية المتنوعة التي تتدرج من لوم وانهذار الحدث ووالديه الى وضعهم في بيوت خاصة للأطفال أو دور للايواء foster homes أو في مدارس خاصة تقترب الى حد كبير من الاصلاحيات في البلاد الانجاء امريكية .

(1) Johs. Andenaes, *The General Part of the Criminal Law of Norway* New York : Publications of the Comparative Criminal Law Project of New York University, 1965, P. 251.

(2) Johs Andenaes, *La Defense Sociale en Norvege*, Op. Cit.

أما بخصوص الاجراءات التى تتبع أمام هذه المكاتب ، فقد نص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية . على أنها تمتاز بأنها أقل صرامة ورسمية من الاجراءات التى تتبع أمام المحاكم العادية . كذلك فان قرارات المكاتب يمكن التغلظ منها لدى وزارة التعليم .

مكاتب رعاية الطفولة : قانون سنة ١٩٥٣

بالرغم من محاولة القانون الصادر سنة ١٨٩٦ بشأن معاملة الطفولة المهمة تخلص مكاتب الأوصياء فى تشكيلها وروحها من أن تبدو فى صورة المحاكم العادية ، الا أن هذه الصورة لم تفارق أذهان عملائه بل وأذهان جماهير الشعب ، التى نظرت اليها دائما باعتبارها شبيهة بالمحاكم الجنائية . ومن ثم فقد صدر قانون سنة ١٩٥٣ « قانون رعاية الطفولة The Child Welfare Act » . وقد احتفظ هذا القانون بأسس النظام القديم ، الا أنه لم يتخذ صورة القانون التربوى وانما صيغ بصيغة الرعاية فى ظل سياسة اجتماعية شاملة . وقد نص هذا القانون على إنشاء مكاتب لرعاية الطفولة بدلا من المكاتب القديمة للأوصياء ، وجعل تبعية هذه المكاتب الجديدة لوزارة الشؤون الاجتماعية .

وقد حاول القانون الجديد تخلص المكاتب من اتباع الاجراءات الجنائية العادية ، ومن روح المحاكم ، وجعلها تأخذ صورة أقل رسمية بقدر الامكان .

ووفقا لقانون سنة ١٩٥٣ لم يعد القاضى عضوا فى هذه اللجان الا فى الحالات الاستثنائية التى ترى فيها اللجان وجوب فصل الطفل عن والديه . كذلك استبعد هذا القانون القسيس والطبيب من عضوية اللجان . وعليه فقد أصبحت اللجان تشكل من خمسة من أفراد الشعب ، رجالا ونساء ، على أن يكون احدهم على الأقل عضوا فى المكتب الاجتماعى المحلى (وهو الجهاز الرسمى المختص بتنفيذ قانون الرعاية الاجتماعية العام) . وكل ما يشترط فى العضوية هو أن يكون العضو من ذوى الخبرة برعاية الطفولة ومشاكلها، والا يتعدى سن العضو ٦٦ عاما .

وتختص هذه اللجان برعاية الأطفال الذين يتضح من ارتكابهم للجرائم أو من سلوكهم العام عدم تكيفهم مع المجتمع ، ومن ثم تبدو الحاجة الى اتخاذ تدابير معينة تجاههم (١) .

(1) Arne Evensen, *Social Defence in Norway*, Published by the Ministry of Social Affairs in collaboration with the Ministry of Justice, Oslo 1973, P. 97.

ويهمنا هنا أن نشير الى أن هذه اللجان قد ألحقت بالأجهزة المحلية العامة للإدارة الاجتماعية كنتيجة لإدراج رعاية الطفولة ضمن سياسة اجتماعية شاملة (١) .

وقد أدى ذلك الى إمداد هذه اللجان بالعديد من الاختصاصيين الاجتماعيين الذين اتجهت الإدارات الاجتماعية المحلية الى استخدامهم . ويقوم هؤلاء الاختصاصيون بإعداد جدول أعمال اجتماعات اللجان ، كما أنهم يمدونها بالمشورة والمعاونة . وإلى جانب هؤلاء الاختصاصيين ، فإن لهذه المكاتب أن تستشير الأطباء قبل اتخاذ قراراتها . وفي الحالات ذات الأهمية الخاصة ، فإن هذه الاستشارة تكون وجوبية بحكم القانون .

وقد حدد قانون سنة ١٩٥٣ مجال عمل اللجان بطريقة أوسع مدى من اختصاصها وفقا لقانون سنة ١٨٩٦ . فلم يعد مجال عملها قاصرا على حالات الأحداث الذين يرتكبون أفعالا مخالفة للقانون ، أو من هم في حالة توحى بقرب انحذارهم الى طريق الجريمة ، بل أضيف الى ذلك اختصاصها بحالة الأطفال الذين يواجهون متاعب في حياتهم وفي حاجة الى العون لأى سبب من الأسباب ، مثل المرض أو العجز الجثمانى ، ومثل عدم القدرة على التكيف مع المجتمع المحيط ، ومثل ظروف المعيشة غير الصحية ، أو إهمال الوالدين . وقد نص في هذا القانون على اختصاص اللجان بحالات الأطفال ممن يقل عمرهم عن ١٨ سنة . وكما سبق أن قلنا ، فإن سن المسؤولية الجنائية في قانون العقوبات النرويجى هو ١٤ سنة . ومن ثم فإن اللجان تختص بنظر حالات من تقل عمرهم عن ذلك اختصاصا منفردا ، بينما يكون لها أن تنظر حالات من تزيد عمرهم عن ١٤ ولا تزيد عن ١٨ سنة إذا أحيلت اليها عن طريق سلطات الادعاء أو المحكمة الجنائية .

وقد نص قانون سنة ١٩٥٣ على مجموعة من التدابير الوقائية preventive measures (التى تتخذ لمساعدة الأطفال دون عزلهم عن بيئتهم) . وقد تكون هذه التدابير في صورة مساعدات اقتصادية أو مادية ، في صورة تسهيلات للانتظام في الدراسة ونحوها . وحين تفشل مثل هذه التدابير فإنه يكون للجان أن تتخذ قرارا بوضع الطفل في إحدى دور الأيواء ، أو مدرسة خاصة ، أو إخضاع للمعاملة المناسبة في أى مكان آخر .

(1) Tove Stang Dahl, *The Scandinavian System of Juvenile Justice*, Op. Cit., P. 6.

كذلك أنشئت وفقا للقانون المذكور مؤسسات خاصة للأطفال المعوقين جثمانيا ، والمتأخرين عقليا ، وقد أخضعت هذه المؤسسات أيضا لنظام رعاية الطفولة . وعلينا أن نشير هنا أن قانون الصحة العقلية الذي صدر في أعقاب الحرب العالمية الثانية قد قضى بإنشاء مجموعة من المؤسسات الخاصة بالأطفال .

اللجان الادارية النرويجية كأداة لرعاية الأحداث

من الاستعراض السابق اتضح لنا أن القانون النرويجي قد اتجه الى ايكال شأن الأحداث الى لجان ادارية وليس الى محاكم جنائية تابعة للسلطة القضائية .

والواقع ان الأخذ بهذا النظام يحقق أغراضا معينة ارادها المشرع النرويجي لم تكن لتتحقق لو أنه اتجه الى الأخذ بنظام محاكم الأحداث ، كما في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا ^(١) وأول هذه الأغراض تتمثل في الهدف من القرارات التي تتخذها لجان الرعاية ، فقراراتها لا تهدف الى اظهار الادانة عن أفعال ارتكبت في الماضي من عدمها ، بل الى الوصول الى منع تكرار مثل هذه الأفعال في المستقبل عن طريق استخدام الوسائل والتدابير المتاحة لها . وهي في اختيارها للتدبير تدرس مدى ملائمة كل تدبير لتحقيق هذا الهدف في كل حالة على حدة . ويظهر من ذلك أن فكرة المنفعة الاجتماعية تطفئ على عملها وتختفى تماما افكار العدالة بما تحمله من تناسب بين العقوبة والفعل الاجرامي المرتكب ، وهي الأفكار ذات الأهمية القصوى لدى المحاكم الجنائية .

ويترتب على ما سبق أن دراسة الأسباب التي أدت بالحدث الى الانحراف أو الظروف التي يحياها ويمكن أن تصل به الى الانحراف ، وكذلك التنبؤ بما يمكن أن يكون عليه سلوك الحدث في المستقبل بغرض الأخذ بتدبير معين تجاهه ، هذه الدراسات لها أهمية كبرى في عمل اللجان . وعليه فان هذه اللجان تستعين في ذلك دائما بما لديها من خبراء في هذا الشأن .

١- انظر في المقارنة بين النظام النرويجي الاداري والنظام الأمريكي القضائي الخاص بالأحداث

Tove Stang Dahl, Ibid. PP. 13 - 17., Eckhoff, Justice and Social Utility : Legal Essays. A Tribute to Frede Castberg, Oslo Univcr-Sitetsforlagct, 1963, 1963, PP. 47 - 93.

ومن ناحية أخرى ، فإنه مع الأخذ بنظام اللجان الادارية ، فإن فكرة الخصومة أو العلاقة الثلاثية التي تقوم عليها المحاكم العادية ، حين تلعب المحكمة دور الحكم بين خصمين ، هذه الفكرة تختفى بصفة عامة ، وتحل محلها علاقة مباشرة بين طرفين Bilateral ؛ بين الحدث واللجنة . وإن كانت العلاقة الثلاثية تظهر أحيانا وذلك حين يقوم نزاع بين العميل وبين جهة ادارية ويكون على اللجنة أن تحسمه . على أن هذه الحالة هي دائما استثناء من القاعدة العامة التي تحكم العلاقة بين العميل واللجنة . وقد تؤدي هذه الصورة من العلاقات في بعض الأحيان الى غلبة طرف (اللجنة) على الطرف الآخر حين يرغم العميل على الخضوع لتدبير قد لا يراه ملائما ومع ذلك فإن استخدام القوة والارغام لا يبدو متجسما في حالتنا هذه كما هي الحال بالنسبة للمحاكم الجنائية .

على أنه علينا أن نقول أنه مع ظهور فكرة المنفعة الاجتماعية كغرض من أغراض العقوبة الى جانب العدالة منذ القرن التاسع عشر على أيدي دعاة المدرسة التقليدية الجديدة واتجاه التشريعات الجنائية الحديثة الى الأخذ بهذه الأفكار وبما لحقها من فلسفات جنائية أدى الى تطور كبير في عمل المحاكم الجنائية ، وقد لحق تطور كبير بمحاكم الأحداث أدى الى الاقتراب بين أهدافها وبنائها واجراءاتها وبين مثيلاتها لدى اللجان الادارية ، وهو ما يستحق افراد دراسة خاصة عن تطور محاكم الأحداث (١) .

ومع ذلك فيمكننا ان نستعرض بسرعة التطورات التي لحقت بمحاكم الأحداث في الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية القرن التاسع عشر كنتيجة لحركات الاصلاح العقابي وازدهار علم الاجرام . فقد أصبح من غير الممكن انزال العقاب بالأطفال ، ومن ثم نان اجراءات هذه المحاكم أصبحت تخرج عن الاجراءات العادية للمحاكم الجنائية بحكم أن العلاقة الثلاثية قد اختفت . كذلك فقد فقدت الضمانات التي يكفلها القانون حماية للمتهم دورها الى حد كبير ، حتى في حالة ارتكاب الحدث لجريمة ، فالهدف من المحاكمة هنا ليس اظهار ما اذا كان الحدث مذنباً من عدمه وإنما تقديم العون له . ونتيجة

(١) انظر في شأن محاكم الأحداث في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال :

The Administration of Juvenile Justice — The Juvenile Court and Related Methods of Delinquency Control, Task Force Report : Juvenile Delinquency and Youth Crime. Publications of the President's Commission on Law Enforcement and Administration of Justice, U.S. Government Printing Office, Washington, 1967, PP. 1 -40.

لانتفاء فكرة الاذئاب لدى الحدث المنحرف فقد أصبح العمل يجرى على إخفاء سجلات الأحداث عن الصحافة وعن الجمهور . كما أن إجراءات المحاكمة أصبحت تتم بغير علانية . فضلا عن التطور في تشكيل محاكم الأحداث : بل وفي قاعات هذه المحاكم التي تقربها من صورة العيادات الطبية وغيرها من مظاهر التطور .

وكما سبق أن قلنا فإن لجان الرعاية تهدف أولا الى حماية الصغير في مستقبله ، وهي لا تدرس سلوكه السابق الا باعتباره مؤشرا الى ما يمكن أن يكون عليه سلوكه المستقبل ونوع الرعاية والتدابير التي يحتاجها . وعليه فإنه لا معنى في حالتنا هذه للتناسب بين التدبير المتخذ وبين الجرم المرتكب . وقد اتاح القانون النرويجي للحدث ولوالديه الحق في توكيل محام للدفاع . وان كان هذا نادر الحدوث . كذلك يوجب القانون على اللجان كتابة تقرير عن الحالة وعن التدبير المتخذ ودواعيه ويكون للحدث ولوالديه التظلم من القرار لدى جهة إدارية أعلى ، وفي بعض الحالات الى المحاكم المدنية .

وبالرغم من أن إجراءات اللجان تتسم عموما بصيغة غير رسمية بحكم أن عملها له صفة أقرب الى العمل الخيري ، الا ان هناك بعض القواعد الرسمية التي تحكم عملها وتهدف الى ضمان عدالة قراراتها في توزيع امكانياتها المتاحة المحدودة للغاية . على أن الكتاب النرويجيين^(١) يذكرون أنه نظرا لأن امكانيات اللجان محدودة ، فإن التدابير الوقائية التي تتخذ مع الحدث في بيئته الخاصة تبدو هزيلة للغاية ، وأن الأهداف الخيرية التي تسعى اللجان الى تحقيقها لا تتم بصورة أفضل الا بنقل الحدث من بيئته ومن بين والديه الى مكان آخر . وقد سبق أن قلنا ان هذا الاجراء يحاط بضمانات خاصة وفقا للقانون . ومع ذلك فإن الدراسات توضح أن هذه الضمانات القانونية قليلا ما يلتفت لها . وقد يرجع هذا الى قلة دراية أعضاء اللجان بالقانون ، وقد يرجع أيضا الى اتجاه القضاة — الذين يدعون لمشاركة اللجان في عملها في بعض الحالات — الى تجاهل هذه الضمانات في خضم الأعمال الخيرية للجان^(٢) . ومن مظاهر تجاهل هذه الضمانات ان القضاة لا يدعون للمشاركة الا في حوالي ١٠ ٪ من الحالات التي يوجب القانون اشتراكهم فيها .

(1) Tove Stang Dahl, *The Scandinavian System of Juvenile Justice*, (p Cit., P. 18.

(2) Ibid., P. 19.

التطورات المستحدثة بشأن لجان الرعاية

قلنا فيما سبق أن القانون الذى صدر سنة ١٩٥٣ كان يهدف الى الابتعاد بلجان رعاية الطفولة اكثر وأكثر عن ان تكون صورة من المحاكم الجنائية ، وأوضحنا مظاهر هذا التباعد الا انه - وخلال الستينات - تغير الوضع قليلا بصورة توحى بتغير اتجاه المشرع النرويجى ، ومحاولة الاقتراب مرة أخرى - والى حد - من المحاكم الجنائية بهدف تأكيد الرقابة على أعمال اللجان والتأكد من انها تتخذ القرار المناسب . ومنذ عام ١٩٦٥ تزايد الاهتمام الى حد كبير بجناح الأحداث نتيجة للاحصاءات التى أكدت تفاضل خطورته ابتداء من الخمسينات . ونتيجة لهذا الاهتمام ، فقد تجسمت الشكوك فى جدوى الرفق الذى تتسم به قرارات اللجان ومدى ملاءمتها للتعامل مع المجرمين الشبان . لذا فقد اتجه رجال الشرطة - حماية للقانون والنظام - الى سحب الحالات المعروضة على لجان ثبت عليها السلبية والتهاون فى أداء واجباتها بصورة جدية . مما أدى الى استشعار اللجان بالرقابة المفروضة عليها . كذلك اتجهت سلطات الادعاء أكثر من ذى قبل الى سلوك الطريق العادى فى تقديم مزيد من حالات اجرام الشباب الى المحاكم الجنائية وفقا لقانون الاجراءات الجنائية . كذلك فانه منذ سنة ١٩٦٩ حدث تغير آخر نتيجة للاهتمام المتزايد بكفالة الحقوق المدنية فى مجال رعاية الطفولة على وجه الخصوص وفى مجال الرعاية الاجتماعية بصفة عامة . فقد سبق ان قلنا ان الضمانات الموجودة فى القانون قليلا ما تراعى . ومن أجل ذلك فقد أصبح استئناف قرارات اللجان أمام المحاكم العادية .

ومرة أخرى يتجه الوضع فى النرويج منذ بداية السبعينيات الى التباعد عن صورة المحاكم والاقتراب من الصورة الادارية المحضة . والسبب فى هذا أن التشكك فى الاجراءات القسرية قد بدأ ينتشر من مجال الخدمات الطبية الى مجال السياسة الاجتماعية عموما . ومن ثم فقد ترددت كثير من اللجان الرسمية فى تأكيد جدوى التدابير القسرية ، واعتبرت أن معاملة الأحداث ومساعدتهم تتنافى تماما مع القسر والاجبار . والقسر هو سمة أحكام المحاكم .

المسئولية الجنائية عن الجرائم الاقتصادية في القانون المقارن *

عمنان عبد الحميد زيدان

باحث مساعد بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

تناول موضوع البحث تأثير التطورات الاقتصادية الحديثة على نظرية المسؤولية الجنائية ، والمبادئ القانونية التي تقوم عليها ، وما صاحب ذلك من نشأة ما يسمى بقانون العقوبات الاقتصادية .

تقسيم البحث :

ينقسم البحث الى قسمين :

القسم الأول : يتناول فكرة الخطأ في الجريمة الاقتصادية

القسم الثاني : يتناول فكرة الاسناد في الجريمة الاقتصادية

القسم الأول

يقوم الباحث بعزل فكرة الخطأ عن نظرية المسؤولية ويوضح كيف أن الخلط بين النظرية العامة للمسئولية الجنائية ، والنظرية العامة للجريمة أدى الى الاضطراب في تحديد الموضع الصحيح للمعنويات المتطلبة لقيام المسؤولية الجنائية عن الجريمة الاقتصادية . وفي سبيل هذا التحديد ، فرق الباحث بين الركن المعنوي للجريمة ، وما أسماه بالركن المعنوي للمسئولية فأوضح أن الركن المعنوي للجريمة هو الصورة المعنوية التي يتطلبها النص التشريعي لاتجاه الارادة الى العمد أو الخطأ غير العمدى ، وهو لذلك يختلف من جريمة الى أخرى ، أما الركن المعنوي للمسئولية فيتمثل في العناصر المعنوية البعيدة عن نموذج الجريمة ، وهما الارادة السليمة والقدرة على الفهم والتمييز .

ويبرز الباحث أهمية هذا النظر في قانون العقوبات الاقتصادي — بصفة خاصة — حيث تحتاج فكرة التجريم فيه الى توسع ، كي تحيط بكل ما يمكن أن يهدد المصلحة الاقتصادية بالخطر أو الضرر دون التقييد بأهلية الجاني .

* رسالة دكتوراه مقدمة من الدكتور (عبد الرؤف مهدي) الى كلية الحقوق جامعة

القاهرة ، في ٣٠/٩/١٩٧٤

ويرى أنه بغير هذا التمييز لا يمكن فهم وجهة النظر القائلة بانعدام
أو حتى بضعف الركن المعنوي للجريمة الاقتصادية .

وفي التعريف بالجريمة الاقتصادية يسفر البحث عن وجود تعريفين
لها ، الأول موسع — حيث يتضمن كل ما يمس الاقتصاد بصفة عامة — ،
والثاني — وهو الذي ينضم إليه الباحث — مضيق يحصر الجريمة الاقتصادية
في الاعتداء على إدارة الاقتصاد المتمثلة في السياسة الاقتصادية أو القانون
الاقتصادي أو كليهما معا .

ويضيف الباحث الى التعريف المضيق تحديدا جديدا لفكرتى السياسة
الاقتصادية والقانون الاقتصادي .

فبالنسبة للأول يرى التمييز بين أهداف السياسة الاقتصادية —
وهي قد تكون أهدافا اقتصادية أو غير اقتصادية — وبين وسائل هذه
السياسية والتي — بالضرورة — تكون اجراءات اقتصادية بحتة ، ويقصر
التعريف على مخالفة وسائل السياسة الاقتصادية دون أهدافها .

وبالنسبة للثاني يعرض الباحث لفكرته في كل من النظامين الرأسمالي
والاشتراكي ، ففي النظام الرأسمالي يتعرض الباحث لفكرة النظام العام
الاقتصادي ، ومدى علاقتها بالقانون الاقتصادي ونطاق هذه الفكرة
وتطورها ، فيذكر النظام العام للحماية — ذو الصفة المحافظة والذي يهدف
الى حماية الطرف الضعيف اقتصاديا — والنظام العام التوجيهي — الذي
يتأخص في المساهمة في توجيه معين للاقتصاد الوطنى عن طريق حذف ما
يعوق هذا التوجيه ، ثم يذكر أن هذه التفرقة بين نوعى النظام العام
الاقتصادي — قد فقدت أهميتها نظرا لتطور النظام العام للحماية — على
الرغم من طبيعة المحافظة — نحو النظام العام التوجيهي .

وفي النظام الاشتراكي ، يرى الباحث أنه يوجد اتجاهان : الأول يرى
في القانون الاقتصادي نوعا مستقلا عن فروع القانون ، والثاني لا يعترف
بهذا الاستقلال ويوزع القانون الاقتصادي بين القانونين المدنى والادارى .

وعرض الباحث للطبيعة المتميزة للجريمة الاقتصادية ويرى أن سرعة
تغير الأشكال التى تظهر فيها هذه الجريمة تبعا لتلاحق الظواهر الاقتصادية
المختلفة هو ما يميزها عن غيرها من الجرائم غير الاقتصادية الا أن هذه
الطبيعة لا تأثير لها على تطلب الخطأ كركن في الجريمة الاقتصادية ، ويقرر
ضرورة توافر الخطأ لقيام هذه الجريمة .

وفي البحث عن انواع الخطأ في الجريمة الاقتصادية تبين أنها تنطوي على نوعية الرئيسين - وهما القصد الجنائي ، والخطأ غير العمدى - . ويلاحظ الباحث وجود اتجاه قوى في الفقه يجعل الأصل في الجريمة الاقتصادية هو الاكتفاء بالخطأ غير العمدى والمساواة بينه وبين القصد الجنائي في قيام الجريمة ، وقد تناول الباحث القاعدة السائدة في قانون العقوبات العام التي تقضى بأن الأصل في الجريمة أنها عمدية ، وأنه لا عقاب على الجريمة غير العمدية إلا بنص ، ولا حظ أن هذه القاعدة تخلو من سند قانوني وإنها لا تستند إلى أى تيار فلسفي أو أخلاقي أو ديني .

لذا يرى الباحث تأييد الاتجاه الحديث الخاص بالاكتفاء بالخطأ غير العمدى في الجريمة الاقتصادية لما فيه من مصلحة عملية في قمع هذه الجريمة ولعدم تعارضه مع أى سند قانوني ، ولكن نظرا لاستقرار القاعدة السابقة - أن الأصل في الجريمة أنها عمدية - فإنه يرى ضرورة ، النص على الاكتفاء بالخطأ غير العمدى آخذا بالسائد في التشريعات الحديثة ، مع اقامة تفرقة بين نوعين من السلوك الجنائي في الجريمة الاقتصادية هما التصرف الاقتصادي - وهو ما يتطلب القصد فيه - والسلوك المادى - والاكتفاء فيه بالخطأ غير العمدى - ويشير الباحث إلى أن القضاء المصرى يطبق - في الغالب - هذا المعيار .

وعن صور الخطأ في الجريمة الاقتصادية يرى الباحث أنه إلى جانب خطأ الجهل بالقانون فإن ثمة صورة أخرى تتميز بها الجريمة الاقتصادية ، وهى خطأ (قبول المخاطر) الذى يعتبر صورة جديدة مختلفة عن فكرة القصد الاحتمالى .

ويرى الباحث أن عناصر القصد الجنائي في الجريمة الاقتصادية لا تختلف كثيرا عنها في قانون العقوبات العام ، ولكن التأثير الفعال للطبيعة المتميزة لهذه الجريمة - على فكرة الخطأ - يجد موطئه في التوسع في قبول فكرة الغلط في القانون ، ويرى الانضمام إلى الاتجاه الخاص بتوحيد الغلط فى الواقع والغلط فى القانون لأن معظم الغلط فى قانون العقوبات الاقتصادية هو غلط فى القانون .

وبالنسبة لنطاق قبول الغلط فى قانون العقوبات الاقتصادية يعرض الباحث للحلول التى اقترحها الفقه ويركز على قاعدة الجهل بالقانون ليس بعذر ، وينتهى إلى تحديد لنطاق قبول الغلط فيقيم تفرقة بين المخاطبين بأحكام القانون ، وبين غيرهم من المواطنين ويرى أن يكون التوسع في قبول هذا العذر مقصورا على الآخرين .

القسم الثانى :

تناول الباحث فى هذا القسم مسئولية مدير المشروع الاقتصادى ،
ومسئولية المشروع نفسه عن الجرائم الاقتصادية .

فعن مسئولية مدير المشروع ، يرى أن القضاء الفرنسى كان أول
مصدر لهذه المسئولية فى القرن التاسع عشر ثم أخذ المشرع بهذا الاتجاه
بعد ذلك .

وفى صدد تأسيس هذه المسئولية يرفض الباحث الأخذ بفكرة المخاطر
لتعارضها ومبادئ قانون العقوبات ، ثم يعرض للرأى الذى يؤسس المسئولية
على فكرة الخطأ حيث كانت الجرائم المادية هى أوسع ميدان قبلت فيه
هذه المسئولية ، ولكن لما كانت فكرة الجريمة المادية مرفوضة بالنسبة
للفاعل المباشر نفسه ، فقد كان غريبا أن تقبل مسئولية مدير المشروع
مسئولية مادية ، لذلك كانت عدة محاولات لتبرير هذه المسئولية ولكن
لم تنجح أى منها وانتهت النظرية التقليدية الى تأسيس مسئولية مدير
المشروع على خطئه فى التقصير فى القيام بواجبه نحو منع وقوع الجريمة من
التابع ، غير أنه وان كانت هذه النظرية منتقدة على أساس أنها تكسر وحدة
الجريمة — إذ هى تتطلب خطأ غير عمدى فى جانب مدير المشروع ولا تتطلب
مثل هذا الخطأ فى جانب الفاعل المباشر — إلا أنها النظرية التى انتهى اليها الباحث
الى تأييدها على أساس أن خطأ الفاعل المباشر هو أيضا خطأ غير عمدى.
نظرا لرفض فكرة الجريمة المادية بالنسبة له .

أما عن مسئولية مدير المشروع عن الجرائم العمدية فالباحث يرفض
الاتجاه القضائى بادانته ، وأسس مسئوليته هنا على فكرة (قبول المخاطر)
إذا لم يتوافر فى حقه القصد الجنائى ، ويرى ضرورة قبول فكرة الانابة
فى الاختصاص كسبب معفى لمدير المشروع من المسئولية نظرا لاتساع حجم
المشروعات الاقتصادية فى الوقت الحالى .

وعن مسئولية المشروع الاقتصادى المتمتع بالشخصية المعنوية —
فيلاحظ الباحث انتشار هذه المسئولية على خلاف الوضع السائد فى قانون
العقوبات العام ، ويرى عدم وجود فائدة عملية فى ذلك ، إذ المشروع ماهو
إلا أداة للجريمة لا يصلح الحكم بمسئوليته ، لذلك لا محل للمسئولية
الأشخاص الآدميين القائمين على إدارة هذا المشروع فى حدود المسئولية
الشخصية .

References

1. Thomas, J.J., and Dryon, L., *J. Pharm. Belg.* **22** (5-6), 163 (1967).
 2. Castagnon, R., and Artiges, A., *Bull. Soc. Pharm. Bordeaux* **108** (2), 53 (1969).
 3. Mayer, W., Erbe, S. and Voigt, R., *Pharmazie* **27** (1), 32 (1972).
 4. MacDonald, A., Michaelis, A.F., and Senkowski, B. Z., *Anal. Profiles Drug Subst.* **1**, 79 (1972).
 5. Laquebeau, J., Crockett, R., and Mesnard, R., *Bull. Soc. Pharm. Bordeaux* **110** (1), 10 (1971).
 6. Mustafa, A., Abu Eittah, R., and El-Gendi, S., *Appl. Spectrosc.* **23** (3), 249 (1969).
 7. Von Stackelberg, M., Klinger, P., Koch, W., and Krath, E., *Tech. Mitt. Krupp Forsch Ber* **2**, 59 (1939) ; C.A. **33**, 8523 (1939).
 8. Baltz, D.F., Vries, I. and Mellon, M.G., *Anal. Chem.* **21**, 563 (1949).
 9. El-Makkawi, H.K., *Ph. D. Thesis, Cairo Univ.*, 251 (1972).
 10. Anterhaff, H., *Arch. Pharm.* **283**, 244 (1950).
 11. Holleck, L., and Exner, H.J., *Z. Elektrochem.* **56**, 46 (1952).
-

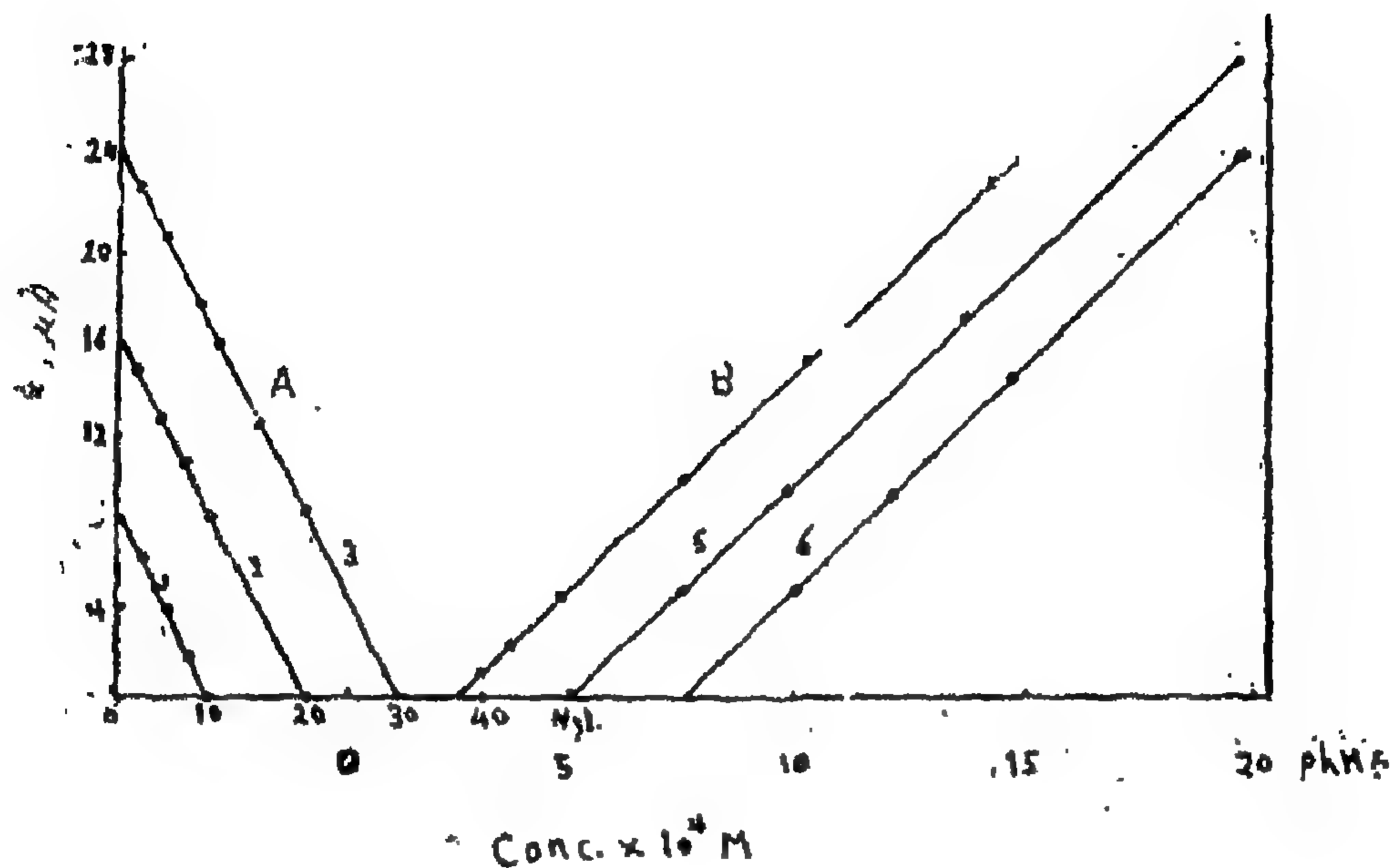


Fig. (4) Forward and Backward Amperometric Titration of Nylidrin :

A) Addition of Nylidrin to 1) $5 \times 10^{-4} M$, 2) $10 \times 10^{-4} M$, 3) $15 \times 10^{-4} M$ Phosphomolybdic Acid.

B) Addition of Phosphomolybdic Acid to 4) $5 \times 10^{-4} M$, 5) $10 \times 10^{-4} M$, 6) $15 \times 10^{-4} M$ Nylidrin.

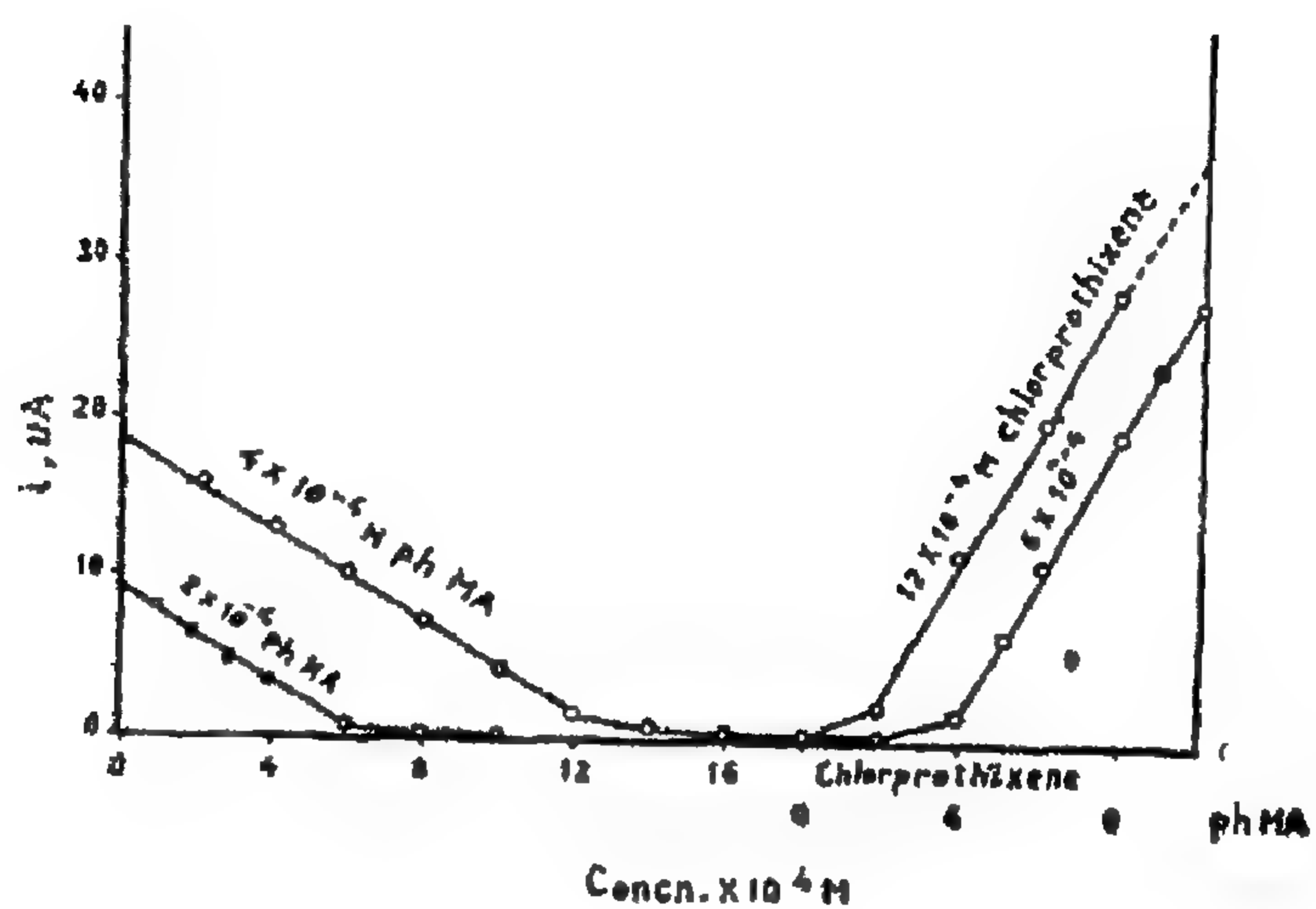


Fig. (3) Forward and backward amperometric titration of chlorprothixene in 32 vol % ethanol buffer solution of pH 4.0

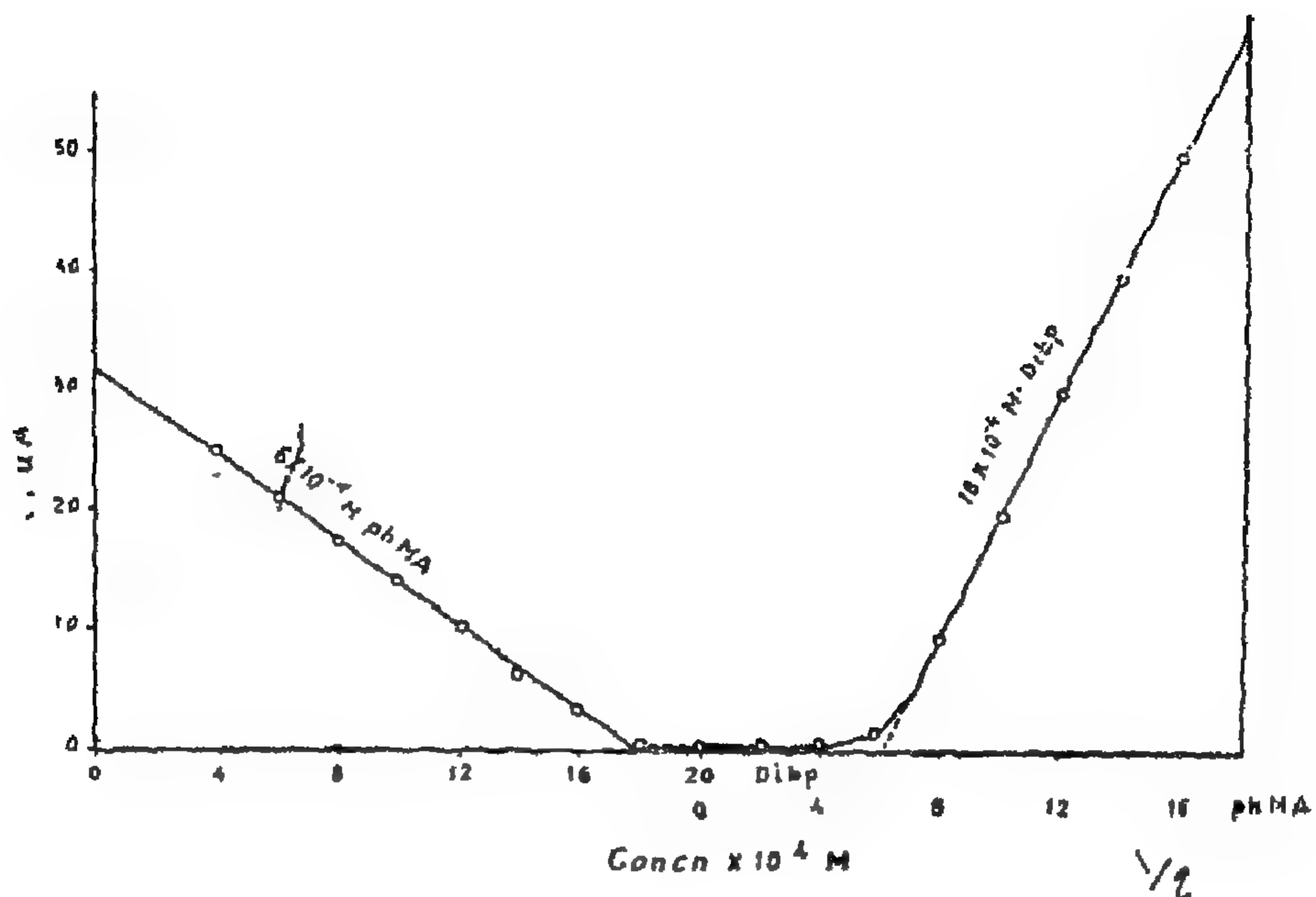


Fig. (2) Forward and backward amperometric titration of dibenzophenone with phosphomolybdic acid in solution of pH 1.1.

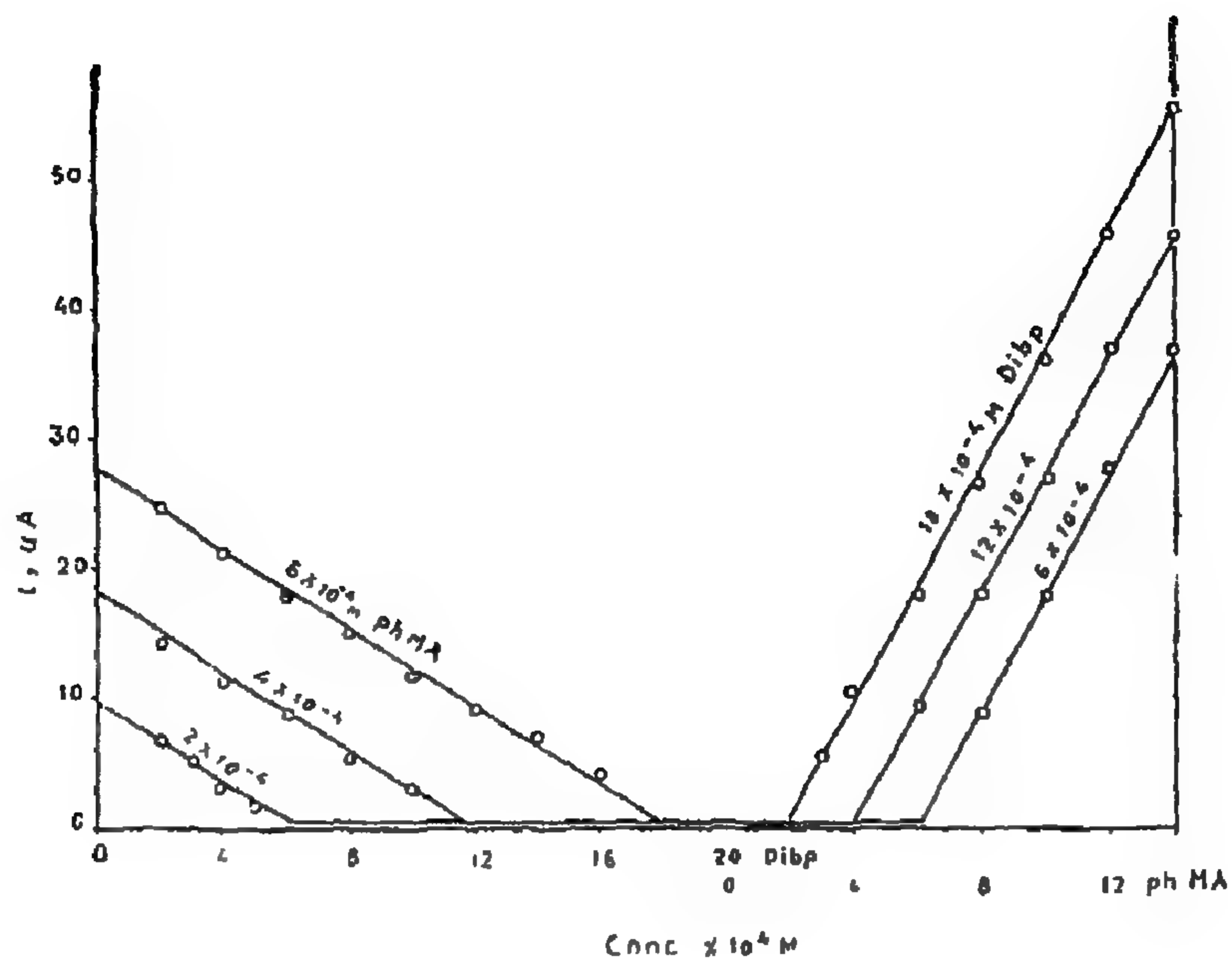


Fig. (1) Forward and backward amperometric titration of dibenzepine with phosphomolybdic acid in solutions of pH 2.0

The results of these experiments are summarized in Fig. (1, 2, 3 and 4) which represent amperometric titration of the studied drugs. These titrations were made such that the fixed amounts of the drugs or the reagent were varied to cover three fold increase. The success of this method of estimation is justified in a reproducibility of $\pm 3\%$ in concentrations as low as 6×10^{-4} 'M of each drug.

From Fig. 1, 2, 3 and 4, it is worth to notice that one molecule of phosphomolybdic acid reacts with three molecules of drugs I, II and one molecule of phosphomolybdic acid reacts with two molecules of compound III to form the insoluble complexes.

In conclusion, the above mentioned results strongly recommend the application of amperometric titration technique (indirect polarography) for the quantitative estimation of this group of drugs.

limiting reduction current. In the first a linear relation could be traced up to a concentration of 10^{-3} M. In the second, a plot of $\log -\log \frac{i}{i_{\text{hcor}}}$ results in a straight line having a slope of 0.52.

On the other hand, compound (II) is not soluble in pure aqueous buffered solution. Instead, solutions of the reaction mixture of this compound were made 32 vol % in ethanol. In this medium phosphomolybdic acid is also reduced in several waves.

At pH values lower than 2, the waves are distorted by a maximum. In solutions of pH 4.0, the total height of the polarogram decreases and the waves completely disappeared in solutions of pH larger than 9.0. The total wave height in solution of pH 4.0 was found to be diffusion-controlled. This is revealed from the effect both concentration of the reagent and of mercury pressure above the dropping electrode on the total limiting reduction current.

The linear relation between current and concentration holds only in solution of concentration lower than 6×10^{-4} M of the reagent.

Polarograms of the supernatant solutions resulting from the addition of increasing amounts of phosphomolybdic acid to fixed amounts of noveril (18, 12 and 6×10^{-4} M) in solutions of pH 2.0 were recorded. Similar curves were also obtained in solutions of pH 1.1. The same trend could also be traced when increasing amounts of the reagent were added to fixed quantities of tractan at pH 4 and nylidrin at pH 1.1 (18, 12 and 6×10^{-4} M in case of tractan and 15, 10 and 5×10^{-4} M in case of nylidrin).

The reverse order of addition of the reactants were also performed in which stepwise addition of either drug was made to fixed amounts of phosphomolybdic acid (6, 4 and 2×10^{-4} M in case of drug I, II and 15, 10 and 5×10^{-4} M in case of drug III).

Solution A : 1 litre contains 158.4 g potassium dihydrogen phosphate + 89.7 g sodium phosphate dibasic.

Solution B : 6.2 g. boric acid + 0.1 M potassium chloride per litre.

Solution C : 0.1 N sodium hydroxide.

Conventional polarograms are registered with an automatic, pen-recording polarograph type (Orion, KTS, 7-77-41-B).

The dropping mercury electrodes has the following characteristics.

$m = 1.671 \text{ mg/sec.}$, and $t = 4.2 \text{ sec.}$ both determined in deaerated 0.1 M potassium chloride solution at open circuit potential. The m and t values were the average of two measurements, the first with 10 drops and the second with 30 drops.

The polarographic cell used was similar to that described by Holleck (¹¹).

Deaeration of the test solution was effected by bubbling pure nitrogen through it for 10 minutes.

Measurements were carried out at 25°C and potential measurements are relative to the saturated calomel electrode (S.C.E.)

Results and Discussion

The polarography of phosphomolybdic acid in pure aqueous solutions is previously reported(⁹). It was shown to be reduced along several waves, the number of which depends on solution pH.

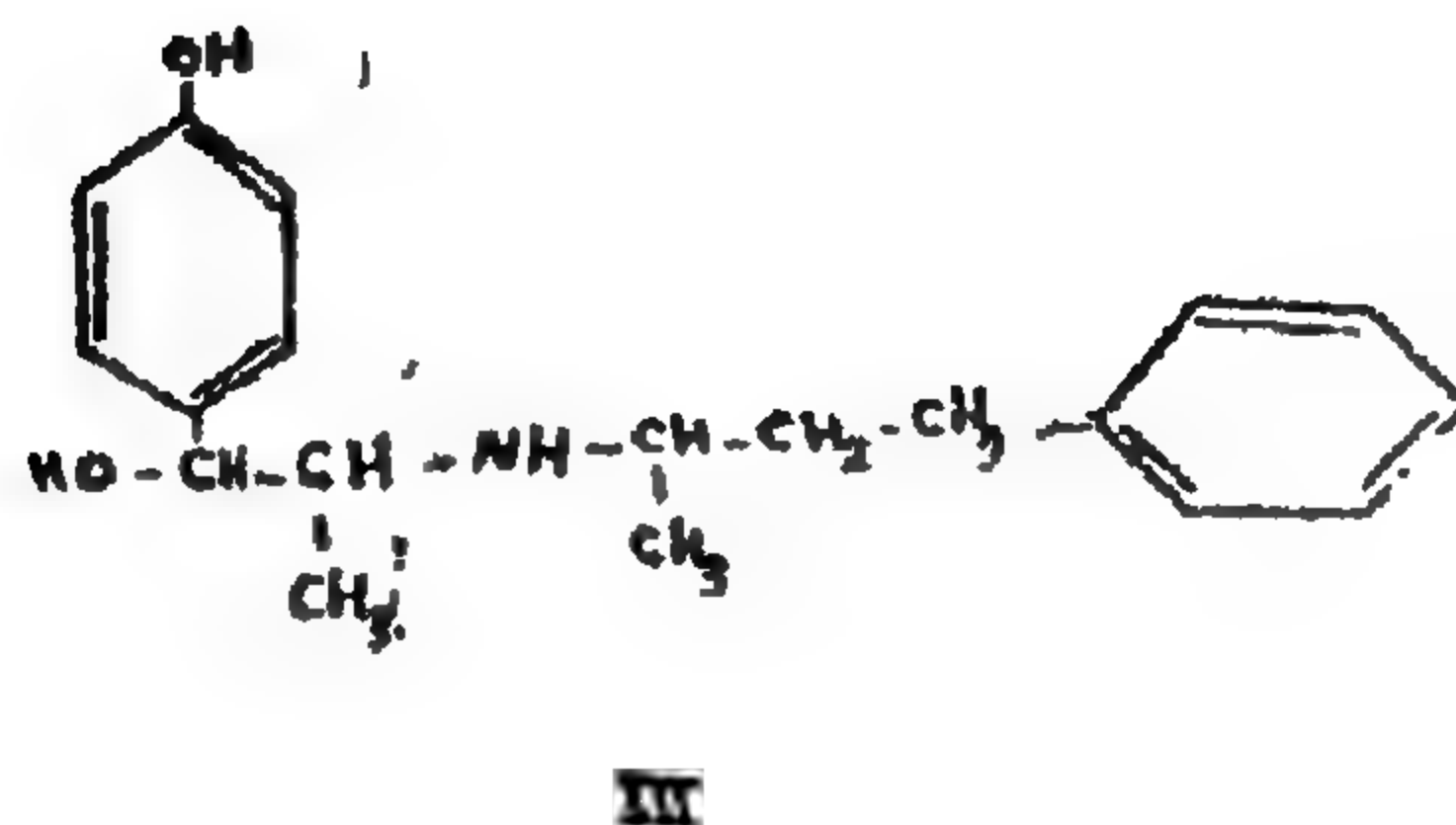
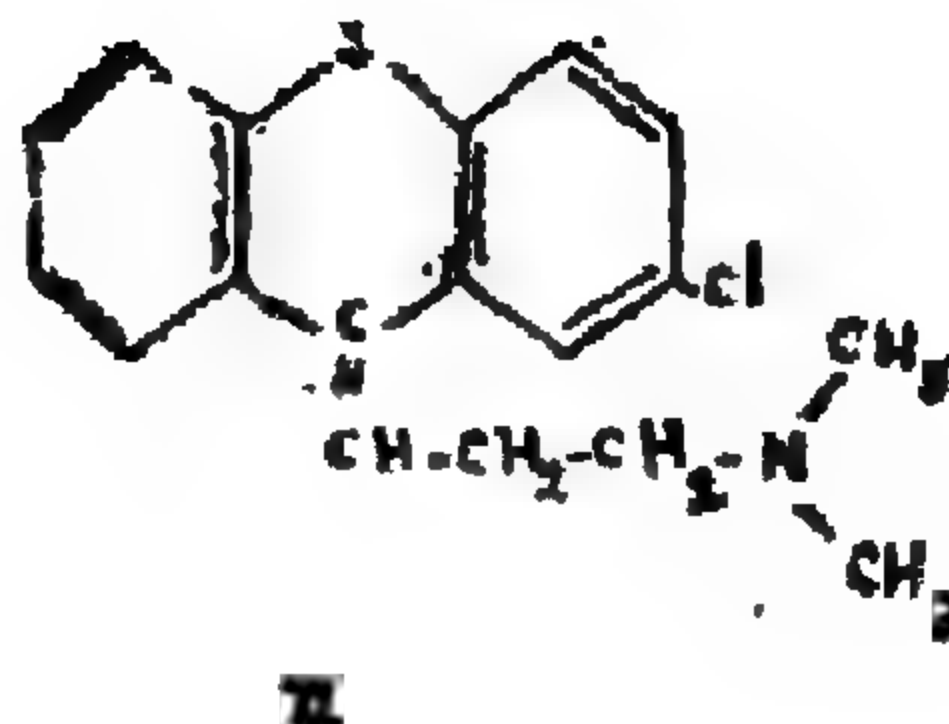
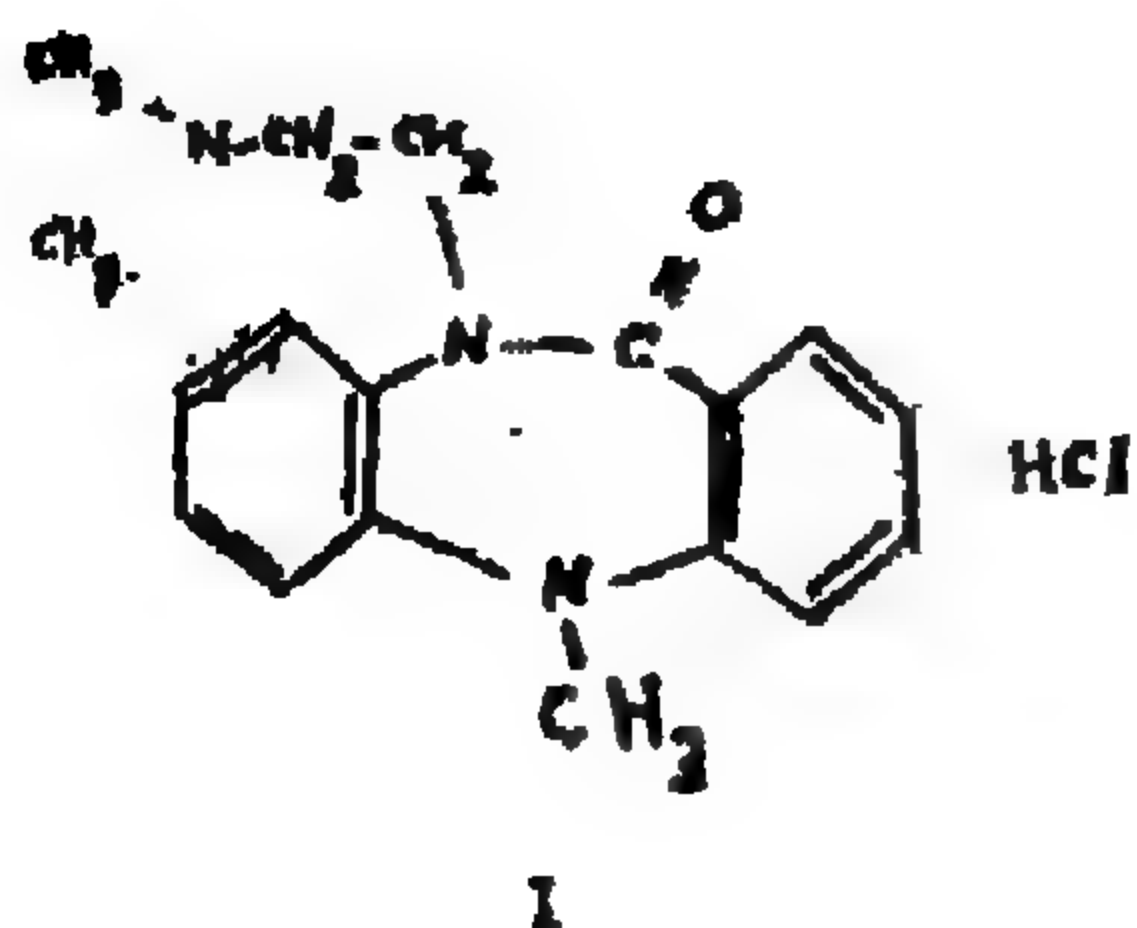
The total limiting current of the polarogram was found to be diffusion-controlled at pH 1.1. Here also the diffusion character of the current of the whole of the wave was proved in solutions of pH 2.0. This was revealed from the effect of both concentration of phosphomolybdic acid and of the mercury pressure above the dropping electrode on the total

Experimental

A stock solution of $1 \times 10^{-2} \text{M}$ of the studied compounds was prepared, compound I, III in bidistilled water and compound II in absolute ethanol. A stock solution of 10^{-2}M of phosphomolydic acid B.D.H. analytical grade, molecular formula $\text{H}_3\text{PO}_4 - 10\text{MoO}_3 - 24 \text{H}_2\text{O}$ in bidistilled water was also prepared. Complexation reactions of compounds I, III were carried out in pure aqueous solutions while those of compound II, due to their slight solubility in such media were made in a solution mixture containing 32 vol. % ethanol. The experiments were made once with solutions of fixed amounts of the drug and buffer and the addition of increasing quantities of the reagent, the other were made in the reverse order. These latter were made by mixing the appropriate amounts of the reagent and buffer with increasing amounts of the drugs. In either case the buffer solution constitutes 50 vol % of the total volume. The resulting mixture were warmed in a water bath at $50-60^\circ\text{C}$ for 30 minutes then left to cool overnight. Shorter time intervals (6 hr) were found to be sufficient to give the same result. The resulting precipitates were filtered off and the supernatant solutions were polarographed. The buffer system used in this work is indicated in Table (1).

Table (1)

Buffer Composition	pH
0.1 N HCl	1.1
0.02 N HCl + 0.18 M KCl	2
0.4 M Acetic acid + 0.1 M sodium acetate	4
1 mol. of solution A is diluted to	
50 ml with distilled water	6.6
100 ml of solution B + 11 ml of solution C	7.6
100 ml of solution B + 87 ml of solution C	9.4



These drugs although recently appeared on the market yet they are repeatedly mentioned in the literature under a variety of research techniques⁽¹⁻⁶⁾. Careful examination of the literature revealed that these compounds have not been polarographically studied.

These compounds could not be directly reduced on the polarograph. However, their analytical estimation can be successfully made if they are subjected to the indirect method.

The property of molybdenum and consequently phosphomolybdic acid as polarographically active substances^(7,8), and as reagent that form insoluble precipitates with some organic compounds of the family of drugs under investigation^(9,10), recommends the use of this reagent in the indirect polarographic estimation of the above mentioned drugs.

POLAROGRAPHIC DETERMINATION OF SOME PSYCHOTROPIC DRUGS

By

Z. EL-Darawy, T.H. Saber, H.K. El-Makkawi, S.A. El-Laithy
and A.F. El-Laithy

*National Center for Social and Criminological Research
Cairo, Egypt.*

S u m m a r y

In this study dibenzepine hydrochloride (I) chlorprothixene (II) and nylidrin (III), were subjected to amperometric titration technique using phosphomolybdic acid as complexing reagent for the quantitative estimation of this group of drugs.

From this study it is noted that one molecule of phosphomolybdic acid reacts with three molecules of compounds I and II and with two molecules of compound III to form the insoluble complex.

This method was justified in a reproducibility of $\pm 3\%$ in concentration as low as 6×10^{-4} M of the drug.

I n t r o d u c t i o n

In the present investigation, three members are considered. These are dibenzepine hydrochloride (I), chlorprothixene (II) and nylidrin (III), which are known under the trade names of noveril, tarctan and nylidrin respectively.

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

Vol. 17

November 1974

No. 3

Contents

	PAGE.
— The origin and development of police supervision	
<i>Dr. Ahmed El Magdoub</i>	347
— Corruption and bribery in developing Countries.	
<i>Dr. M. Abdulla Abu Ali</i>	383
— Scientific diagnosis of Criminalty in Israel.	
<i>Dr. M. Ibrahim Zeid</i>	425
— The social role of the police	
<i>Dr. Mohamed Barhoum</i>	455
— Aftercare policier for discharged prisoners and their familes in Egypt.	
<i>'Aly Fahmy</i>	475
— Juvenile treatment in Norway.	
<i>Essam El Miligui</i>	493
— Responsibility in Economic Crimes.	
<i>Adnan Abdel Hamid Zidan</i>	503
— Polarographic determination of some Psychotropic drugs.	
<i>Z. El Darawy, T.H. Saber, H.K.El-Makawi, S.A. El Laithy</i> <i>and A.F. El Laithy</i>	517

Organization of the Alexandria Library (GUL)
مكتبة الإسكندرية
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

وكيل أول

رئيس مجلس الإدارة

على سلطان على

رقم الإيداع بدار الكتب ١٧٩/١٩٧٥

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
١٩٧٥-١٩٧٦-١٩٧٧

**THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH**

CHAIRMAN OF THE BOARD OF DIRECTORS

PROF. Dr. AHMAD M. KHALIFA

Board of Directors

Sheikh Mohamed Abou Zahra, Mr. Hussein Awad Bereki, Mr. Mohamed Fathy, Dr. Mukhtar Hamza, Mr. Mohamed Maher Hassan, Mr. Abdel-Halim Hatata, Mr. Abd El-Moneim Maghraby, Mr. Ahmad Fathy Morsy, Dr. Ali Al-Mufti, Dr. Gaber Gad Abd El-Rahman, Dr. Hassan El-Saaty, Mr. Bahy El-Din El-Seyoufi and Mr. Mohy El-Din Taher.

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

**THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH**

Gezira P.O. CAIRO EGYPT

EDITOR - IN - CHIEF

PROF. Dr. AHMAD M. KHALIFA

ASSISTANT EDITOR

Dr. ADEL AZER

EDITORIAL SECRETARY

Dr. ALY GALABY

PUBLICATIONS COMMITTEE :

Dr. SAYED OWEIS, Dr. EZZAT HEGAZY, Dr. ADEL AZER, Dr. HUSSEIN MIKKAWY, SALAH KONSOWA, AND ABD EL-HALIM MAHMOUD.

**Single Issue
Twenty Piasters**

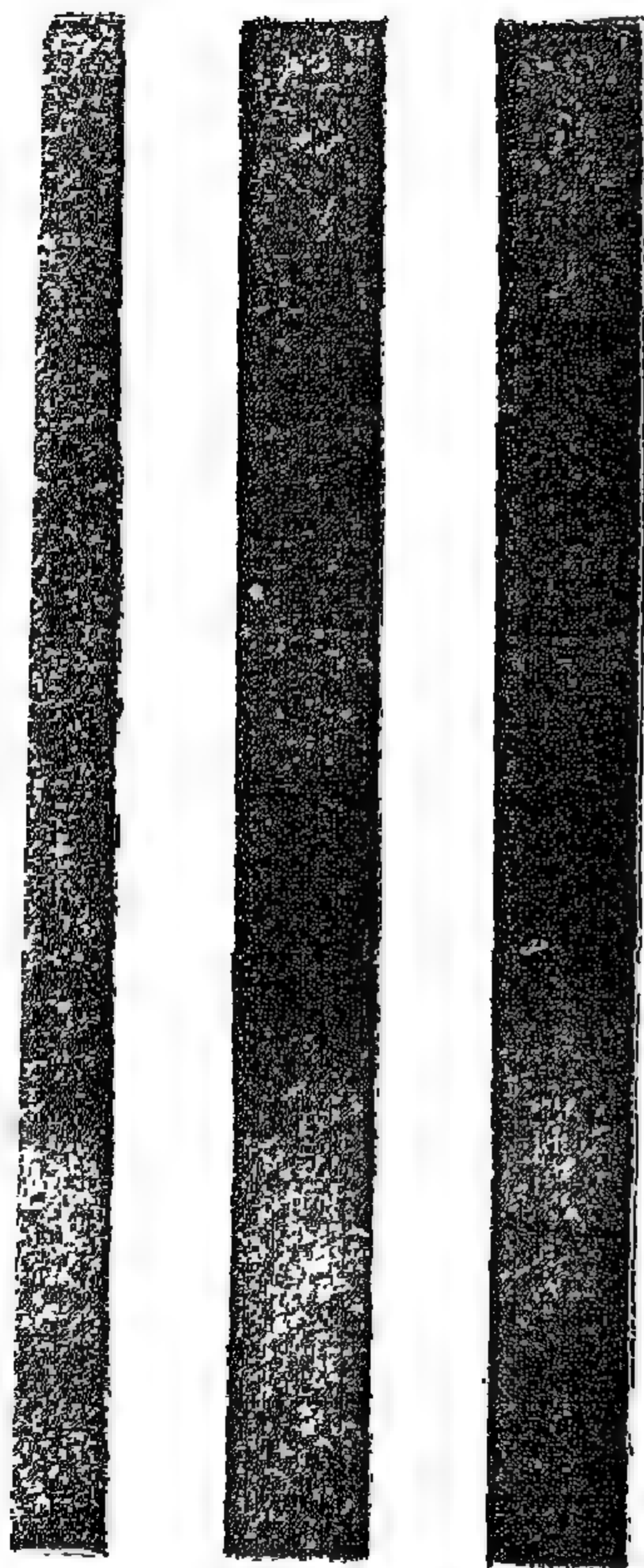
**Issued Three Times Yearly
March — July — November**

**Annual Subscription
Fifty Piasters**

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

Issued by

The National Center for Social
and Criminological Research
EGYPT



- The Origin and development of police supervision.
- Corruption and bribery in developing countries.
- Scientific diagnosis of criminality in Israel.
- The social role of the police.
- After-Care policies for discharged prisoners and their families in Egypt.
- Juvenile treatment in Norway.
- Responsibility in Economic Crimes.
- Polarographic determination of some psychotropic drugs.



No. 3

November 1974

Vol. 17



Bibliotheca Alexandrina



0535425